

فِيهَا عَيْنَانِ بَحْرَانِ فَبَايَ الْأَوَّلُ كَمَا تَكُونُ

كِتَابُ رَسْمِ تَشْيِيدِ الْمَبَاسِدِ وَتُجَرِّي رَسْمِ أَعْيَانِ الْمُعَافِي
كَيْ كَوْشَمِ سَنَةِ بَرَكَاتِهِ زَيْنِ زَوْجِ عَيْنِ اللَّهِ يَا بَدِ

المجلد الثالث من
الكتاب في شرح
المشهور
في شرح
سائل المتن

من خوم فض الحار شيخ العلامة عبد الله بن الحارث التتوفى في سنة ١٠٠٠ هـ
رحمته الله عليه تاليفه في سنة ١٠٠٠ هـ

قَطْبُ فِي الْمَطْبَعِ الْوَقْفِيِّ الْمَرْغُوفِ فِي الْمَرْغُوفِ

Shah Waliullah Library
Haram Karam P.
100

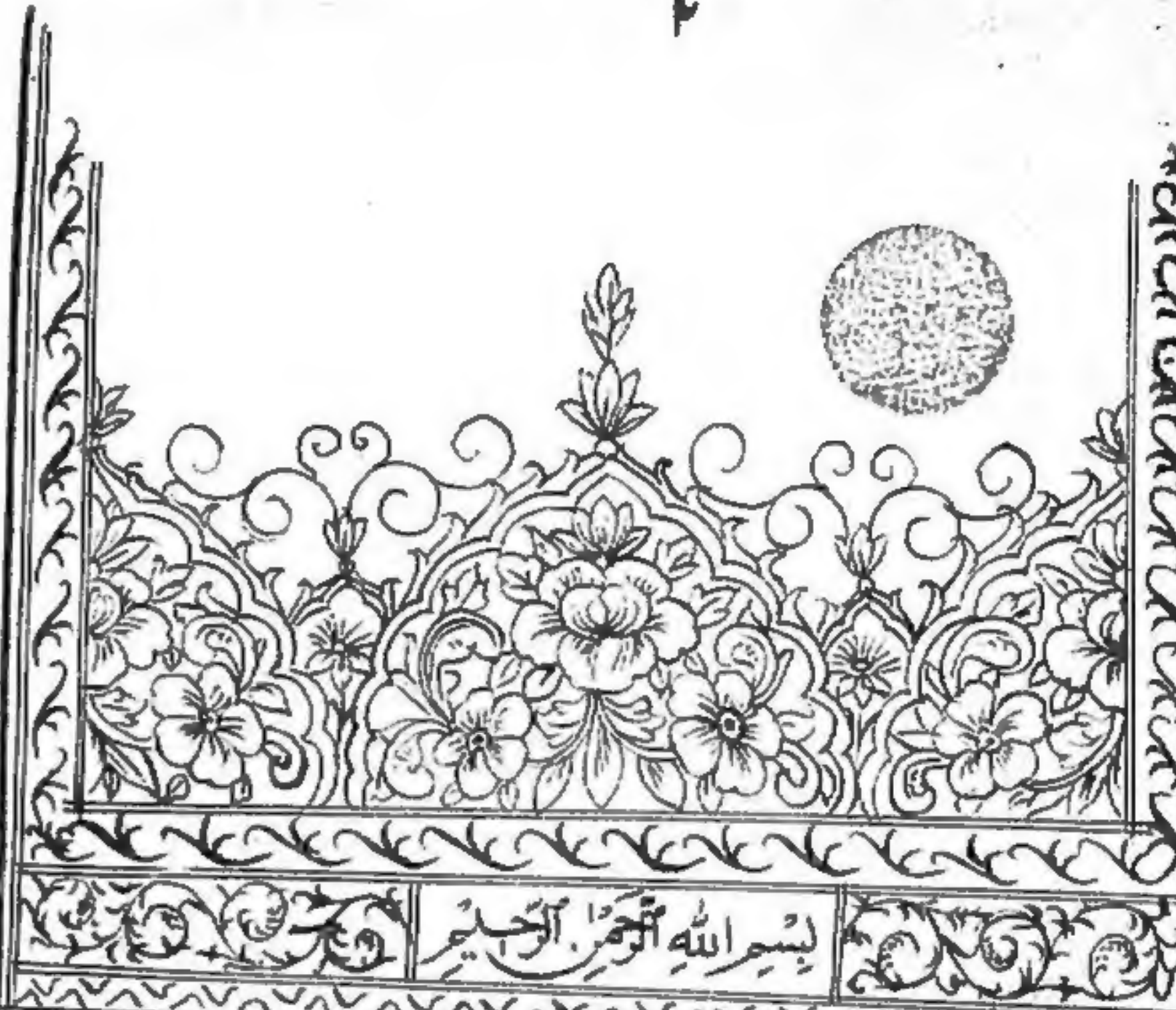
فهرس المجلد الثالث من عینی شرح المدایر

صفحه	مطلب	صفحه	مطلب
۲۹۴	باب محکم	۲	کتاب المبیوع
۲۹۴	مسائل مشتق من کتاب القضاء	۲۴	فصل فی بیان ایدخل تحت البیع من غیر ذکره
۳۰۳	فصل فی القضاء بالموارث	۲۵	باب خيار الشرط
۳۱۳	فصل آخر	۵۰	باب خيار الردية
۳۱۳	کتاب الشاوة	۵۸	باب خيار الميب
۳۲۵	فصل يتعلق بكيفية اداء الشاوة	۵۹	باب البیع الفاسد
۳۳۰	باب من یقبل شاهدة ومن لا یقبل	۱۱۰	فصل فی احکام البیع الفاسد
۳۴۶	باب الاختلاف فی الشاوة	۱۱۲	فصل فيما یکره فی باب المبیوع
۳۵۳	فصل فی الشاوة علی الارث	۱۲۴	باب الاتقالة
۳۵۵	باب الشاوة علی الشاوة	۱۲۸	باب المراهجة والتولية
۳۶۰	فصل فی تفریق شاهد الزور	۱۳۴	فصل فی بیان غیر المسائل التي ذكرت فیه
۳۶۲	کتاب الرجوع عن الشادات	۱۳۴	باب الرجوع
۳۶۰	کتاب الوكالة	۱۶۵	باب المحقوق
۳۶۰	باب الوكالة بالبیع والشفار	۱۶۶	باب الاستحقاق
۳۶۰	فصل فی الشفار	۱۶۰	فصل فی بیع الفضولی
۳۶۲	فصل فی التوکيل بشرائط العبد	۱۶۹	باب السلم
۳۶۵	فصل فی البیع	۲۰۶	مسائل مشورة
۴۰۳	فصل فی وكالة الاثنین	۲۱۳	کتاب اصصه
۴۰۶	باب الوكالة بالخصومة والتقیض	۲۲۰	کتاب الکفالة
۴۰۵	باب عزل الوکیل	۲۵۴	فصل فی ضمان
۴۱۹	کتاب الدعوى	۲۵۸	باب كفالة الرجبين
۴۲۳	باب الیمن	۲۶۰	باب كفالة العبد وعنه
۴۳۲	فصل فی كيفية الیمن والاستحالات	۲۶۲	کتاب الحوالة
۴۳۴	باب التحالف	۲۶۴	کتاب ادب القاضي
۴۵۰	فصل فیه لا یکون خصما	۲۶۸	فصل فی انجس
۴۵۳	باب ایدعیه الرجلان	۲۸۳	باب کتاب القاضي اے القاضي
۴۶۶	فصل فی التنازع بالایدی	۲۸۸	فصل آخر

وهو ما في البيع وهو ما كان لا يتصور ما كان لا يتصور منها الرضا ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية واما حكمه فملك
 البائع الثمن والمشتري المبيع واما انما هو بيع المقايضة وهو بيع العين بالعين وبيع الدين بدين الدين
 وهو بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق كبيع الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وهو بيع الصرف بدين الدين وهو السلم
 فان المسلم يبيع ويشتري ويبيع الرابحة ويبيع التولية ويبيع الوضعية ويبيع الاستصناع

والثمن هو ما يبيع به المبيع وهو ما كان لا يتصور ما كان لا يتصور منها الرضا ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية واما حكمه فملك
 البائع الثمن والمشتري المبيع واما انما هو بيع المقايضة وهو بيع العين بالعين وبيع الدين بدين الدين
 وهو بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق كبيع الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وهو بيع الصرف بدين الدين وهو السلم
 فان المسلم يبيع ويشتري ويبيع الرابحة ويبيع التولية ويبيع الوضعية ويبيع الاستصناع

وهو ما في البيع وهو ما كان لا يتصور ما كان لا يتصور منها الرضا ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية واما حكمه فملك
 البائع الثمن والمشتري المبيع واما انما هو بيع المقايضة وهو بيع العين بالعين وبيع الدين بدين الدين
 وهو بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق كبيع الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وهو بيع الصرف بدين الدين وهو السلم
 فان المسلم يبيع ويشتري ويبيع الرابحة ويبيع التولية ويبيع الوضعية ويبيع الاستصناع



كتاب البيوع اى هذا الكتاب في بيان احكام البيوع وهو بيع واما ذكره بالبيع لان كلمة انواع على
 ما ياتي في بيوعى للتعجربة عن تميزك لما ان المال في الشرع لكن يد في قيد التراضي فيقول هو عبارة
 في الشرع عن سائر المال المال على وجه التراضي وفي النهاية هو من لا ضد ويقال باع الشيء اذا
 شراه واشتراه ويتعدى الى المفعول ثانيا بنفسه وبحرف الجر يقال باع الشيء وباعه منه اتفق ثم يحتمل
 الى معرفة جوازه وسببه وركنه وشرطه وحكمه وانواعه فليل جوازه الكتاب وهو قوله تعالى اصله
 البيع وحرم الربوا والسنة وهو قوله عليه الصلوة والسلام يا مشتر التجاران بيعكم بما يشوبه
 اللغو والكذب فتشوبوه بالصدقة رواه ابو داود ومن رواية تيس بن ابي عزة وفي رواية الترمذي عن
 علي بن رسول بن ابي اسد عليه السلام نحن نسعى السماسرة فقال يا مشتر التجاران الشيطان الاثم يحسن البيع
 فتشوبوكم بالصدقة وقال يث حسن صحيح واجماع الامتة انه منقذ على جواز البيع وقد ثبت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والناس يتبايعون فقررهم على ذلك ما سببه فيعلق البقاء المقدور بتبطله اما كنهه لا يحجب القبول على
 ما ياتي واما شرطه فانواع منها في العاقد وموان يكون عاقدان مميروا منها في الآلة وموان يكون بلفظ الماضي

وهو ما في البيع وهو ما كان لا يتصور ما كان لا يتصور منها الرضا ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية واما حكمه فملك
 البائع الثمن والمشتري المبيع واما انما هو بيع المقايضة وهو بيع العين بالعين وبيع الدين بدين الدين
 وهو بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق كبيع الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وهو بيع الصرف بدين الدين وهو السلم
 فان المسلم يبيع ويشتري ويبيع الرابحة ويبيع التولية ويبيع الوضعية ويبيع الاستصناع

قال البيهقي في كتاب البيوع ان كان المبيع موقوفا على قول المالك في البيع فله ان يبيعه متى شاء

والبيع بالخيار فان قلت ما المناسبة بين كتاب البيع وبين كتاب الوقف حتى ذكره عقيب الوقف قلت
المناسبة من حيث ان في كل منهما معنى ان المالك فحق الوقف يزول للمالك عن الوقف بحكم الحاكم
ان يدخل في ملك الموقوف عليه في البيع يزول الملك عن المالك ويحل في ملك المشتري فكان الوقف
كالمفرد البيع كالمركب المفسر سابق على المركب فذلك خبر البيهقي عنه قال شاي القديري في محضرة
م البيع يستعمل بالاجاب القبول اذا كانا بلفظ الماضي شاي هذا لفظ القديري وقال المصنف م مثل
ان يقول احد هاتين الاخر يقول اشتريت شاي والمراد من الانقضاء انقضاء كلام احد المتعاقدين الى
الاخر على وجه يفسر شاي في المحل شرعا والايجاب عبارة عما صدر عن هذا العاقلين ولا يسمى به لان الاجاب
نقيض الساب هو الاثبات والمكتمل من الاول لا يقول بعت واشتريت بربا اثبات العقد بشرط ان يضم اليه
قبول الآخر وسمى به لان قبوله بعت واشتريت فعل الفعل صرفه المكن من الامكان الى الوجوب فكان قوله
بعت واشتريت اجابا لانه قبل التام كان في خبر الامكان نصا بعد التام فوجب الوجود لغيره
ثم سمي كلام الآخر قبولا لما اوجبته الاخر وان كان هو ايضا اجابا في الحقيقة حتى يراى السابق من كلام العاقلين
من الاخر هو لان المبيع انما تصرف شاي الاشارة اثباته لم يكن ويراد به الايجاب المحال فمضى قوله انما تصرف
ان هذا التصرف انما لان البادى ما كانت ثابتة وقد ثبت بعد صدور اللفظ فيكون التام والاشارة
يعرف بالشرع شاي لان حيثما الحقيقة كالاكل غير فانه الشأ حقيقة فاذا احتاج المكلف اليه بدين استعمال لفظ
بدل عليه الشرع قد استعمل الموضوع للاخبار لغة في الاشارة والواقع ما وضع للاشارة لفظا خاصا فيجوز بالشرع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
الذي بعثه في هذه الامة
مباركا مطهرا
فان الله قد جعلناك
في هذه الدنيا
مباركا مطهرا
فان الله قد جعلناك
في هذه الدنيا
مباركا مطهرا

والموضوع للاخبار قد استعمل فيه فيعتقد بلفظ واحد ما لفظ المستقبل بخلاف الكلام
وقد مر الصنف هناك وتوكله رخصت بكذا او اعطيتك بكذا

استعمال للفظ الذي وضع للاخبار عن الماضي الاشارة فاعلم ان الموضوع للاخبار
وهو لفظ بعت واشتريت م قد استعمل في شاي في الاشارة فاذا كان كذلك م فيعتقد البيهقي شاي في
الموضوع للاخبار الذي استعمل فيه في الاشارة واما خص هذه اللفظة لمناسبة بين الاشارة والاجاب
الاشارة تحقيق الشيء والاجاب يستدعي تحقيق الخبر به سابقا لبيع الكلام حكمه وعقلا فصلا لوجود حقاله
بمقتضى الحكمة فاذا وجد الاشارة والايجاب فحق اللفظ الذي يلزم الوجود اعني لفظ الاجاب عن الماضي
وهو ان يقول احد هاتين والاخر يقول اشتريت ما اذا قال بعت منك قال المشتري بعتي لم يستعمل لان
الاول عدة ما صدر اليه لشار المصنف بقوله م ولا يفتقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل شاي عند اللفظين
المستقبل مثل بعت منك لفظ يعني كما ذكرنا وقيل ان اذا كان اللفظان واحدا مستقبلا من زمانه الا ان
في الحال ما اذا كان المراد ذلك فيعتقد البيهقي كما ذكرنا والظاهر ان لان قوله بعت منك بمعنى وضع الحال في
وقوع الاستقبال ضرب تجوز كما اوردته السير في شرح الكتاب م بخلاف النكاح شاي فيعتقد
فان حقا اذا قال وجني فقال لا يبرز جتك فمقدم وقدم الفرق بينا لك شاي من الفرق بين البيع
والنكاح في كتاب النكاح اشارة الى ان قوله بعت لا يزيل النكاح الواحدي الى طرفي النكاح م وقوله شاي في
المشتري م اخذت شاي في قول البيهقي بعت م او اعطيتك كذا شاي في قول البيهقي ايضا في جواب قول المشتري اشتريت
بكذا من ادركهم م في معنى بعت واشتريت شاي في معنى بعت يرجع الى قول المشتري اخذت قوله بعت يرجع
الى قول المشتري في جواب قوله لبياع اعطيتك بكذا واخذت بكذا وكذا الوقال المشتري قبلت ورضيت
او اجزت وما شبه ذلك ولا فرق بين ان يكون البادى لبياع او المشتري والحاصل ان انقضاء البيع لا يفسد
في لفظ بعت واشتريت بل كل دل على ذلك فيعتقد م لا يردى معناه شاي لان قول ضيت الى اخذ
يودي معنى قوله بعت واشتريت فان معنى اعطى والاخر يتضمن معنى البيع لان الامر بالاخذ بالبدل يستدعي سبق

واللفظ الذي وضع للاخبار عن الماضي الاشارة فاعلم ان الموضوع للاخبار وهو لفظ بعت واشتريت م قد استعمل في شاي في الاشارة فاذا كان كذلك م فيعتقد البيهقي شاي في الموضوع للاخبار الذي استعمل فيه في الاشارة واما خص هذه اللفظة لمناسبة بين الاشارة والاجاب الاشارة تحقيق الشيء والاجاب يستدعي تحقيق الخبر به سابقا لبيع الكلام حكمه وعقلا فصلا لوجود حقاله بمقتضى الحكمة فاذا وجد الاشارة والايجاب فحق اللفظ الذي يلزم الوجود اعني لفظ الاجاب عن الماضي وهو ان يقول احد هاتين والاخر يقول اشتريت ما اذا قال بعت منك قال المشتري بعتي لم يستعمل لان الاول عدة ما صدر اليه لشار المصنف بقوله م ولا يفتقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل شاي عند اللفظين المستقبل مثل بعت منك لفظ يعني كما ذكرنا وقيل ان اذا كان اللفظان واحدا مستقبلا من زمانه الا ان في الحال ما اذا كان المراد ذلك فيعتقد البيهقي كما ذكرنا والظاهر ان لان قوله بعت منك بمعنى وضع الحال في وقوع الاستقبال ضرب تجوز كما اوردته السير في شرح الكتاب م بخلاف النكاح شاي فيعتقد فان حقا اذا قال وجني فقال لا يبرز جتك فمقدم وقدم الفرق بينا لك شاي من الفرق بين البيع والنكاح في كتاب النكاح اشارة الى ان قوله بعت لا يزيل النكاح الواحدي الى طرفي النكاح م وقوله شاي في المشتري م اخذت شاي في قول البيهقي بعت م او اعطيتك كذا شاي في قول البيهقي ايضا في جواب قول المشتري اشتريت بكذا من ادركهم م في معنى بعت واشتريت شاي في معنى بعت يرجع الى قول المشتري اخذت قوله بعت يرجع الى قول المشتري في جواب قوله لبياع اعطيتك بكذا واخذت بكذا وكذا الوقال المشتري قبلت ورضيت او اجزت وما شبه ذلك ولا فرق بين ان يكون البادى لبياع او المشتري والحاصل ان انقضاء البيع لا يفسد في لفظ بعت واشتريت بل كل دل على ذلك فيعتقد م لا يردى معناه شاي لان قول ضيت الى اخذ يودي معنى قوله بعت واشتريت فان معنى اعطى والاخر يتضمن معنى البيع لان الامر بالاخذ بالبدل يستدعي سبق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
الذي بعثه في هذه الامة
مباركا مطهرا
فان الله قد جعلناك
في هذه الدنيا
مباركا مطهرا
فان الله قد جعلناك
في هذه الدنيا
مباركا مطهرا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
الذي بعثه في هذه الامة
مباركا مطهرا
فان الله قد جعلناك
في هذه الدنيا
مباركا مطهرا
فان الله قد جعلناك
في هذه الدنيا
مباركا مطهرا

فأعبرت ساعة واحدة ساعة واحدة دفعاً للعسر وتحقيقاً للبسر والكتاب كالحطاب وكذا
الارسل حتى اعتبرت مجلس بلوغ الكتاب وذا في الرسالة ٥٥٥
والسالم خيار الحجة وقارة آية السجدة فاعتبرت ساعة ساعة في ساعات المجلس ساعة واحدة في الاشياء المذكورة
وانما فعل ذلك هنا ايضا مفعلا للمعش في اجل دفع العسر عن البايع والمشتري جميعا اما عن المشتري فان في
ابطاله قبل ان يفتقر المجلس عسر الزمان في البايع فان في البايع فيما وراء المجلس الذي في الوقف على المجلس لجميعا
واشار اليه بقوله م تحقيقا للبسر اي لاجل تحقيق البسر في حقه فان قيل فلم يكن الخلع والعتق على مال
من ذلك قلنا فانما اشتد على البعين من جانب الزوج والمولى فكان كالمناعة الرجوع في المجلس فوقف لا يجزئ فيها
على ما در المجلس والكتاب كالحطاب في الكتاب من النائب كالحطاب من الحاضر فان البني صلي عليه
وسلم كان يبلغ نارة بالكتاب نارة بالحطاب فلم يكن الكتاب كالحطاب لم يكن البني صلي عليه سلم
مبلغا في نارة الشريعة وصورة الكناية ان يكتب الى رجل ابعد فبعدت عدي فلان انما كنت كذا فلان
الكتاب قرا وفهم ما فيه وقيل في المجلس صح البيع وكذا الارسل في كذا الارسل كالحطاب في كذا القول
اذ هو لي فلان قل ان فلانا باع عبدا فلانا منك كذا فلانا في كذا فلان في مجلسه
اشترى او قبلت ثم البيع وعند الشافعي ضعي بعد عن يمينك في صورة الكتابة على صح الوجهين اذ كانت مقرونة بالثبوت
وفي وجه لا ينفك وبالرسالة ينفك كما في الكفاية كذا في شرح الوجيز وفي الحلية لو كتب البيع سلمته منه لم يصح في
صح الوجهين وفي المجتبى يصح الرجوع عن الرسالة ولو بلغه الرسول بغيره فقال اشترى لم يجز ولو كتب اليه بغير
كذا فوصل اليه فكتب اليه بغيرك لم يتم ما لم يقل الكتاب اشترى ولو كتب اليه بغيرك لم يكتب اليه بغيرك ولو قال
بعت من فلان الغائب وحضر النائب في المجلس وقبل صح حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وادار الرسالة في هذا
نتيجة قوله والكتاب كالحطاب وكذا الارسل وقوله حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب يرجع الى قوله والكتاب كالحطاب
وقوله وادار الرسالة يرجع الى قوله وكذا الارسل وفي شرح الطحاوي بعد ما كتب شرط العقد وبعد
ما ارسل رسولا اذ يرجع عن ذلك في رجوعه عن الرسول او لم يعلم بخلاف ما اذا وكل وكسلا

قوله في الاشياء المذكورة
فأعبرت ساعة واحدة ساعة واحدة دفعاً للعسر وتحقيقاً للبسر والكتاب كالحطاب وكذا
الارسل حتى اعتبرت مجلس بلوغ الكتاب وذا في الرسالة ٥٥٥
والسالم خيار الحجة وقارة آية السجدة فاعتبرت ساعة ساعة في ساعات المجلس ساعة واحدة في الاشياء المذكورة
وانما فعل ذلك هنا ايضا مفعلا للمعش في اجل دفع العسر عن البايع والمشتري جميعا اما عن المشتري فان في
ابطاله قبل ان يفتقر المجلس عسر الزمان في البايع فان في البايع فيما وراء المجلس الذي في الوقف على المجلس لجميعا
واشار اليه بقوله م تحقيقا للبسر اي لاجل تحقيق البسر في حقه فان قيل فلم يكن الخلع والعتق على مال
من ذلك قلنا فانما اشتد على البعين من جانب الزوج والمولى فكان كالمناعة الرجوع في المجلس فوقف لا يجزئ فيها
على ما در المجلس والكتاب كالحطاب في الكتاب من النائب كالحطاب من الحاضر فان البني صلي عليه
وسلم كان يبلغ نارة بالكتاب نارة بالحطاب فلم يكن الكتاب كالحطاب لم يكن البني صلي عليه سلم
مبلغا في نارة الشريعة وصورة الكناية ان يكتب الى رجل ابعد فبعدت عدي فلان انما كنت كذا فلان
الكتاب قرا وفهم ما فيه وقيل في المجلس صح البيع وكذا الارسل في كذا الارسل كالحطاب في كذا القول
اذ هو لي فلان قل ان فلانا باع عبدا فلانا منك كذا فلانا في كذا فلان في مجلسه
اشترى او قبلت ثم البيع وعند الشافعي ضعي بعد عن يمينك في صورة الكتابة على صح الوجهين اذ كانت مقرونة بالثبوت
وفي وجه لا ينفك وبالرسالة ينفك كما في الكفاية كذا في شرح الوجيز وفي الحلية لو كتب البيع سلمته منه لم يصح في
صح الوجهين وفي المجتبى يصح الرجوع عن الرسالة ولو بلغه الرسول بغيره فقال اشترى لم يجز ولو كتب اليه بغير
كذا فوصل اليه فكتب اليه بغيرك لم يتم ما لم يقل الكتاب اشترى ولو كتب اليه بغيرك لم يكتب اليه بغيرك ولو قال
بعت من فلان الغائب وحضر النائب في المجلس وقبل صح حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وادار الرسالة في هذا
نتيجة قوله والكتاب كالحطاب وكذا الارسل وقوله حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب يرجع الى قوله والكتاب كالحطاب
وقوله وادار الرسالة يرجع الى قوله وكذا الارسل وفي شرح الطحاوي بعد ما كتب شرط العقد وبعد
ما ارسل رسولا اذ يرجع عن ذلك في رجوعه عن الرسول او لم يعلم بخلاف ما اذا وكل وكسلا

وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الفن لعدم رضا الآخر
يتصرف في الصفقة الا اذا بين شرط كل واحد لانه صفقات ٥٥٥
ثم خال غير محض من فلا يصح عزاء في التحفة وعلى هذا الجواب في الاجارة والهبه والكتابة واما في الخلع والعتق
على مال فانه يتوقف شرط العقد على قبول الاخر في ذلك المجلس بالاجماع فان من قال خالعت امرأتى فلا بد
الغائب على العزم فبطلت الخيرة فاجازت وقيلت صح وكذا لو قال عتقت عبدي فلان الغائب بالف درهم فانه
يتوقف على اجازة العبد فان في جانب المرأة والعبد لا يتوقف اذا كان الزوج والمولى غائبين واما في النكاح فلا
يتوقف الشرط عند البيعة ومحمد على قول ابو يوسف يتوقف تفسير ما قال في شرح الطحاوي في قول ابو حنبل
لمشهور اني قد تزوجت فلانة فكذا انما باعته الخيرة فاجازت وقالت المرأة بكذا فبطلت الزوج الخيرة فاجاز لا يجوز عندهما
فيجوز عندنا في يوسف وفي البيع لا يتوقف بالاجماع وقال شمس الاية البخري في كتاب النكاح من موطوع
لما ينفك النكاح بالكتاب ينفك البيع وسائر الصفقات بالكتاب ايضا لم يثبت في البايع من ان يقبل
في بعض المبيع ثم يني اذا اوجب المشتري في شيء فليس للبايع ان يقبل بعضه ولا ان يقبل المبيع ثم يني
اي المبيع ثم يني ثم يني ان البايع اذا اوجب في شيء بان قال بعت بالف فقال المشتري قبلت بخمس مائة
فليس ذلك لعدم رضاي لا يفرق الصفقة فان من عادة الناس ضم الذي الى الجدي في البايع الذي يني
فلو ثبت خيار القبول في صح ما اوجب المشتري يقبل العقد في الجدي ويترك الذي على البايع فيقول الجدي عن ملكه
بأقل من ثمنه وفيه ضرب للبايع فكان تفرق الصفقة مستلزما للضرورة في المغرب الصفقة ضرب اليد على اليد
في البيع ثم جعلت عبارة عن نفس مقدم الا اذا بين في شيء اي البايع ثم من كل واحد لانه صفقات
منه في شيء اي لان البيع الذي في يمين كل واحد صفقتان من حيث المعنى وقال لكاكي
ومرواه اذا اكرم لفظ البيع بان قال بعت بكذا او بعت بكذا لان بعت تعد والصفقة الايمان ثم كلاهما
فانه لو قال بعتا بالف بكذا الخمسة وبكذا الخمسة ما ينفك الا في الميسر كذا في الكافي لو قال
هذين فقبل احدهما وقال لرجلين بعتك هذا العبد فقبل احدهما لم يجز لزوم تفرق الصفقة ولو قال بعتك هذين

قوله في الاشياء المذكورة
فأعبرت ساعة واحدة ساعة واحدة دفعاً للعسر وتحقيقاً للبسر والكتاب كالحطاب وكذا
الارسل حتى اعتبرت مجلس بلوغ الكتاب وذا في الرسالة ٥٥٥
والسالم خيار الحجة وقارة آية السجدة فاعتبرت ساعة ساعة في ساعات المجلس ساعة واحدة في الاشياء المذكورة
وانما فعل ذلك هنا ايضا مفعلا للمعش في اجل دفع العسر عن البايع والمشتري جميعا اما عن المشتري فان في
ابطاله قبل ان يفتقر المجلس عسر الزمان في البايع فان في البايع فيما وراء المجلس الذي في الوقف على المجلس لجميعا
واشار اليه بقوله م تحقيقا للبسر اي لاجل تحقيق البسر في حقه فان قيل فلم يكن الخلع والعتق على مال
من ذلك قلنا فانما اشتد على البعين من جانب الزوج والمولى فكان كالمناعة الرجوع في المجلس فوقف لا يجزئ فيها
على ما در المجلس والكتاب كالحطاب في الكتاب من النائب كالحطاب من الحاضر فان البني صلي عليه
وسلم كان يبلغ نارة بالكتاب نارة بالحطاب فلم يكن الكتاب كالحطاب لم يكن البني صلي عليه سلم
مبلغا في نارة الشريعة وصورة الكناية ان يكتب الى رجل ابعد فبعدت عدي فلان انما كنت كذا فلان
الكتاب قرا وفهم ما فيه وقيل في المجلس صح البيع وكذا الارسل في كذا الارسل كالحطاب في كذا القول
اذ هو لي فلان قل ان فلانا باع عبدا فلانا منك كذا فلانا في كذا فلان في مجلسه
اشترى او قبلت ثم البيع وعند الشافعي ضعي بعد عن يمينك في صورة الكتابة على صح الوجهين اذ كانت مقرونة بالثبوت
وفي وجه لا ينفك وبالرسالة ينفك كما في الكفاية كذا في شرح الوجيز وفي الحلية لو كتب البيع سلمته منه لم يصح في
صح الوجهين وفي المجتبى يصح الرجوع عن الرسالة ولو بلغه الرسول بغيره فقال اشترى لم يجز ولو كتب اليه بغير
كذا فوصل اليه فكتب اليه بغيرك لم يتم ما لم يقل الكتاب اشترى ولو كتب اليه بغيرك لم يكتب اليه بغيرك ولو قال
بعت من فلان الغائب وحضر النائب في المجلس وقبل صح حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وادار الرسالة في هذا
نتيجة قوله والكتاب كالحطاب وكذا الارسل وقوله حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب يرجع الى قوله والكتاب كالحطاب
وقوله وادار الرسالة يرجع الى قوله وكذا الارسل وفي شرح الطحاوي بعد ما كتب شرط العقد وبعد
ما ارسل رسولا اذ يرجع عن ذلك في رجوعه عن الرسول او لم يعلم بخلاف ما اذا وكل وكسلا

وقال يجوز في الوحيين انه قد عذر الصراف الى الكل بمحالة المبيع والتمن فيصرف الاقل وهو معلوم لان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان او بالكيل في المجلس صارا هذا كما لو اقر وقال فلان عني كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولهما ان الجمالة بيدهما ازايتها ومثلها غير مانع

للمشتري الجارم وقال الاش اي ابو يوسف ومحمد يجوز في الوحيين شي وهو ما اذا ذكر جملة القفزان وما اذا لم يذكره قال الشافعي ومالك احمد رضي الله عنهم له شي اي لا يجزئهم انه تعذر الصراف الى الكل بمحالة المبيع والتمن شي لان جملة القفزان غير معلوم فيكون ما بازايتها غير معلوم ايضا فان قيل سلمنا جملتهما ولكن جمالة لا تقضي الى المنازعة فينبغي ان لا يفسد البيع كما في الاعراض المشار اليها لان كل قفيز بدرهم فيسد ذلك لا يتفاوت ان يكون البصرة مائة او اقل او اكثر قلنا قد يقضي الى المنازعة لان البائع يطالب المشتري بالتمن او لا والتمن خير معلوم فيجوز عن تسليم الثمن وكذا البائع يعجز عن تسليم المبيع لعدم عرفانه قدر المبيع فينزع عان م فيصرف الى الاقل شي اي يصرف البيع الى الاقل م وهو شي اي الاقل م معلوم شي اي معلوم القدر والتمن وجاز افراده من الجملة لعدم الضرر لاحد صيانة لكلا مبيعا عن الالفاء بقدر الامكان م الا ان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان شي بان يقول بترك هذه البصرة بمائة درهم كل قفيز بدرهم فيصح حينئذ ويقع البيع على جميعها م او بالكيل شي اي او نزول الجمالة بكيل البصرة م في المجلس شي قيده لانه اذا كان بعد الافتراق منه لا يصح لان ساعات المجلس جعلت كساعة واحدة فالعلم فيه كالعلم في حالة العقد اما لو اقر قاتل الفساد فلا يتقلب جاز فان قيل يشكل بما اذا كان الفساد باجل مجهول او بشرط خيار اربعة ايام فانه يتقلب جاز ايرفع المفسد بعد الافتراق عن المجلس قلنا الفساد ثم لم يتمكن في صلب العقد فلا يتقدر رفع المفسد بالمجلس فان اثر الفساد بهناك لا يظهر في الحال بل يظهر عند دخول اليوم الرابع وامتداد الاجل اليه م ولها شي اي لا يفسد ومحمد م ان الجمالة بيدهما ازايتها ومثلها غير مانع شي اي زالة الجمالة بان يكيد البصرة في المجلس فلا يقضي الى المنازعة م ومثل ذلك غير مانع

قوله يجوز في الوحيين انه قد عذر الصراف الى الكل بمحالة المبيع والتمن فيصرف الاقل وهو معلوم لان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان او بالكيل في المجلس صارا هذا كما لو اقر وقال فلان عني كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولهما ان الجمالة بيدهما ازايتها ومثلها غير مانع

اذا باع عبدان عبدان المشتري بالخيار ثم اذا جاز في قفيز واحد عند البائع فلهما ان يفسدوا في الصفقة عليه ولكن اذا قيل للمجلس م جملة قفزاتها علم بذلك لان ذلك الخبز كما اذا اراد ولم يكن ولا وقت البيع فمعه م قفيز م كل مثاقيل م من عند البائع جميعها عند البائع حقيقة وكان ذلك من باع ثوبا مائة رعة كل قفيز م درهم

شي اي مثل المذكور من الجمالة غير مانع عن صحة العقد وفي بعض النسخ ومثلها غير مانع اي ومثل الجمالة الغير المنقضية الى المنازعة غير مانع ونظر لذلك بقوله كما اذا باع عبدان عبدان علي ان يشتري بالخيار شي ان شاء اخذ بواو ان شاء اخذ ذلك فاذا اخذها شاركت في الجمالة فكذا انهما ثم اذا جاز في قفيز واحد عند البائع حقيقة فالنار المشتري تتفرق الصفقة عليه شي اي على المشتري ولا خيار للبائع ان تفرقت الصفقة عليه ايضا لان التفرق جاز منه وهو انما عمن تسمية جملة القفزان او بالكيل في المجلس فيكون راضيا به م وكذا اذا قيل في المجلس شي اي وكذا الخيار للمشتري او الكيل المذكورين في المجلس م او شي جملة قفزاتها شي بان قال بترك هذه البصرة مائة كل قفيز بدرهم فلهذا المشتري الخيار ايضا م لانه علم ذلك لان فلهذا المشتري لانه ربما كان في حصة او غنة ان البصرة مائة بمقدار ما يحتاج اليه عزاءت وليس في الثمن ما يقابلها لا يمكن اخذ الزيادة مما وفي تركه تفرق الصفقة على البائع ونقصت فيحتاج ان يشتري في مكان اخر ويل يوافق ام لا فاذا كان كذلك فلهذا المشتري ان يصير م كما اذا اراد ولم يكن له وقت البيع شي فثبت الخيار وقال تاج الشريعة والجواب لا يجزئ من بيع عبد م عبد م ان القياس فيه الفساد فيه ايضا الا اننا جوزه استحسانا بالنقص م ومن باع قطع غنم شي اي طائفة منه وكذا من البقر في الغنم لطيفة الطائفة م كل مثاقيل بدرهم شي يجوز في لفظ كل الرغ والنصب اما الرغ فلي التبدل تقديره كل مثاقيل سميت بدرهم واما النصب فيجوز ان يكون بدلا من القطيع بدل البعض من الكيل م فلهذا في جميعها عند البائع حقيقة وهذا المسئلة ذكرها القدر م ولم يذكر فيها الخلاف والمصنف ذكره م وكذا من باع ثوبا مائة رعة شي اي بشرط الذرع كذا قال الا ان في الكيل م ولكن لا يفسد شي بان لم يعلل فالتس من باع ثوبا على ان يشتري يذرعانه مائة رعة كل قفيز بدرهم ولم يسم جملة الذرعان يفسد التمام م وكذا شي اي كذا فسد البيع ذابح م كل مائة ومثاقيل شي اي متفاوت في القيمة كالبطنة

قوله يجوز في الوحيين انه قد عذر الصراف الى الكل بمحالة المبيع والتمن فيصرف الاقل وهو معلوم لان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان او بالكيل في المجلس صارا هذا كما لو اقر وقال فلان عني كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولهما ان الجمالة بيدهما ازايتها ومثلها غير مانع

یفتے بخوار و دیگر قسم از مریض عن اصحابنا و حکم عن الامام الخلیل بن ابی بکر محمد بن الفضل البجاری سے جمع السمان کان لیس فی
بخوار و یقول فی حیل الموجود اصل و ما یحدث بعد الذات و ما یحدث بعد الاشیاء و هذا شرط ان یکون الخارج اکثر من و کذا شیء ای و کذا لا یجوز الیس
هم فی الباء و الخان و البطیخ شیء اذ احدث شیء قبل القبض و اذ احدث بعد القبض کان هم و الخلف شیء ای اخیلة فی جوار قبل
القبض و قال لا ترائی ای الخلف من فساد الیس ان یشتري الاصول شیء ای اصول الباء و الخان و اصول البطیخ هم یحصل الیاد
علی ملک شیء الیکما فی الزیارة و المعنی قال ابوالالیث و فیہ طریق آخر و یحوان باذن مشتری فی التسل علی ما یمنی ربح عن الاول کان ما زودنا فی الترتیب
جدید هم قال شیء ای القدر و هم و لا یجوز ان یبع ثمره و یشتري منها اطلاقا لسلو شیء قال تاج الشریفة ای علی الشجرة اما اذا کان یجوز و اذا
باع و یشتري اطلاقا لسلو جاز فی قولنا اطلاقا الی ان المشتري لو کان رطلا و اما لا یجوز اما ان المشتري القلیل من اکثر کلمات الارطال
یجوز ان لا یکون الاول ان القدر یمکن ان یشتري کل من کل فی شیء الطحاوی باع المرطه من القل الا صاعا مثلاً لا یجوز ان یشتري
معلوم کما اذا کان المرطه مجزوءا موقوفه علی الارض فباع کل الا صاعا هم خلاف لما لک شیء فانه یجوز کاستثنا شجرة مسمیة
لان الباتے بعد الاستثنا قبول شیء اسے و دنا و مشابہة و قیل و الاستثنا ان کان مجزوءا و اما مکنه معلوم مشابہة و کان
یبع مجزوءه و جماله المجازفة لایمن صور العقد لا تما لا یفتی الی المنازعة و البجاری نے متنا لیس یفتی فی شیء هم خلاف و اذا کان
و یشتري غلاما لان الباتے معلوم بالمشابہة شیء کہ ہے تخلف فیج هم قال شیء ای الممنعت جماد هم کما و شیء
المشتري هم بذات شیء ای قول القدر و لا یجوز ان یبع ثمره و یشتري منها اطلاقا معلوم هم رواية حسن شیء ای عن ابی حنیفة
هم و یقول الطحاوی شیء و قول الشافعی و احمد رحمهما اللہ یعنی انما یباع غیر الروایة یمنی عن یحیی بن یزید بن تیسار ظاہر الروایة
فان حکم ہذا السلسلہ لم یذکر فی ظاہر الروایة و معنی ما قال یمنی ان یجوز هم لان الاصل ان لا یجوز ان یزاد العقد علیہ بالقد و یجوز
استثنا و من العقد و یبع تغییر من مبدع جازہ نکذا استثنا و شیء و ینکس الی ان لا یجوز ان یزاد العقد علیہ بالقد و یجوز
استثنا و هم خلاف استثنا و علی ملوان ایحوان لا لا یجوز بیع نکذا استثنا و شیء موقوف استثنا و ایحوان یقول
یتک ہذا الشاة الاصل و ما یحدث استثنا و اطراف ایحوان ان یقول جنک ہذا الشاة الاصل ہذا غیر فانه لا یجوز لاسے حفر
و لاسے سفروہ قال الشافعی رحمہ اللہ و قال الخیر مجزوء لک الی الراس و الاکارش لاسے الا فصار انی المنازعة غالباً و توقف فی تثنی
لستم و عن الاکلی ان یجوز ذلک لاسے السفرون ان یختر الضرورة فیہم و یجوز بیع المحکمة لاسے سبھا و الباقی نے قشرہ و کثیرا
الارز و السهم شیء یعنی یجوز نے قشرہ و الحاصل ان بیع اسے نے خلاف لا یجوز الا یجوز بشل ہذا لاسے مذکورہ هم و قال الشافعی
رے اللہ عنہ لا یجوز بیع الباقی الا یختر و کذا اللوز و الغسق و ان یجوز نے قشرہ الاول عند شیء ای عند الشافعی رضی اللہ عنہ
هم و لہ شیء ای و لاشافعی رے اللہ عنہ فی بیع السبھ و لاسے فی قول القدر یجوز و نے قول القدر لا یجوز و لایضا و یحوان فی
الباقی لا یختر و النصوص علیہ لا یجوز و ہذا ہذا قال الاصطخر و کثر من اصحابہ یجوز کقولہ و قال الکرک لاسے مذکورہ و شیء منہ
یجوز ذلک کل شیء ای بیع الذکور نے یجوز عنہ ما لہ شیء ای لاشافعی رے اللہ عنہ ان المقعد علیہ مستویا
منقعة لافیه شیء ای لاشترے فی المقعد علیہ هم فاشہ تراب الصافہ و اذ بیع یمنی شیء یعنی لا یجوز لامثال الربوا و لا یخیر لاسے
خلاف ان یمنی بخرا بلواز کما بیع الدرہم و الدینارین بدرہمین و دینار لان التراب لیس بالیتقوم و تراب الصافہ ہذا لاسے
الذکور فیہ برادۃ الذہب و الفضة و الصافۃ جمع صانغ و وجہ المشابہة بینما استتارہ بالامنفعة فیہم و لاسے
عن ابی حنیفہ علیہ السلام عن عن بیع القل سے یزید و عن بیع السبل حتی یبيض و یا من العاجۃ شیء ہذا لاسے و لاسے

[illegible]

ولأنه جب متفجع به
فيجوز بيعه في سبيل
كالمعسر والمجامع كونه
مما لا يتقوما بخلاف
تمرر بالمصلحة لأن
أعمال المحوز بيعه
بحسب الاحتمال
الربوي حتى لو باعه
بمخلاف بحسبه
جاء في مسئلتنا
لو باعه بمجلسه
لا يجوز بانصافه
الربوي لأنه لا يدري
قد رافى السبيل
ومن باع دارا دخل
في البيع بمفاتيحه
لأنه من غير الكلفة
لا يجرى كونه فيها
لأنه لا يملكها
في بيع الغنم من بين
تسليمه لأنه منزلة
بعض منه إذ ينتفع
به بدونه قال
الكثير من أئمة
على البائع إذا أكل
فلا بد منه للتسليم
وهو على البائع
ومعنى هذا إذا بيع
مكاملة وكذا الجراء
الوثان والذراخ
والعجل أو ما أشبهه
فإنه يملكه

[illegible]

اتباع نقد البائع لا يمنع تلافون له بقبض المتاع والبيع صحيح وصادق المتاع ووليته عنده ولو باعك الثوب وهو في ايديهما البائع عليه
فموجب عند محمد خلافا لابي يوسف ولو اشترى وهما ووقع قارورة ليزنه فيما بحضرة المشتري فموجب وكذا لك تعيينه على المصالح
والكلان في بيت البائع وكذا سائر المكيلات والموزونات اذا وزنها او كالماني وعالم المشتري بامرء ولو عصب شيئا بعينه ثم اشترا بغيره ايضا
بالشراء وليس للبائع حصة بالثمن بخلاف المودية والعمارة الا اذا وصل اليه بعد التخيير ولو اشترى خطعة في السوق بحسب تسليمها في السوق
ولو اشترى تمر على الاشجار فخذ على المشتري وفي المداينة على البائع وكذا قطع الحجر والشليم والبصل ونحو ذلك المشتري الا اقلد الا ان
فوق على البائع بكل حال ولو اشترى خطعة في سبيله او شيئا في جوف القوت او ثوباني في حمار فلا عايج على المشتري ولو اشترى وورق خطعة في المص
فهما على البائع ولو اشترى خطعة في سبيله فخطيبها بالكلية التزمية على البائع والمستحسن للبائع

باب خيار
الشرط
خيار الشرط

[illegible]

جائز في البيع للمبايع
والمشتري ولهما الخيار
ثلاثة ايام فاعادها
والاصل فيه ما روى
ان حبان ابن منقذ
بن عمر والاخصاص
كان يغيب في البياعات
فقل لما بنى عليه السلام
51 ابايعت فقل فخذ
ولي الخيار ثلاثة ايام

في الثياب وهي ثلاثة اجمد والوسط والردى فيها اي في الثياب هم واجبة لا يفتنع في التذرع من اجاب ما قال الامام الثاني
فدفعوا له بما له في ذلك القياس فقرر ان هذه اجمالا لا تقتضي الى التذرع من في الثالث ش اي في الثياب فثبوتهم تبيين من له اجمالا
ش لانه لما شرط اجمالا لفتنه بغير التبيين فلو لم يشرع كان حله جوازه من الحاجة وعدم كون اجمالا تقتضي الى التذرع فاما
التذرع فانه ثابت بشرط اجمالا لنفسه سواء كانت الاثواب ثلثة او اكثر واما الحاجة فانه يتحقق في الثلاثة لوجود اجمد والوسط والردى
هم وكذلك في الاربعة ش اي في الثياب الاربعة لا يفتنع في التذرع هم الا ان الحاجة اليها ش اي الاربعة هم غير متحققة ش
لوجود جميع الاوصاف المذكورة في الثالث ولان في الاربعة قد يفتنع في ثوبان على صفة واحدة فيحتاج الى اختيار اكثر اجمالا
هم والاربعة ش من شرطه قوله هم بشرط ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة
غير مقتضية الى التذرع فلا يفتنع باجمد ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة
مع الحاجة وقد تقدم مقتضى في الاربعة ولكن الزيادة فيكون بالحاجة وعدم الاختصاص الى اجمالا هم ثم قيل بشرطه ان يكون في
هذا لاعتبار الشرط مع خيار التبيين ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة
منهم من قال بشرطه واليه مال اكثر ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة
ذكر فيه المسئلة لم يذكر فيها خيار الشرط فيكون ذكره ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة ش من شرطه قوله هم بالحاجة
الكبيرهم وفاقا لشرط ش اي على سبيل الاتفاق لا على سبيل الشرط وقال اخر الا سلام في جاسد الصبح عندنا ليس
بشرطه هو قول محمد بن يحيى البجلي هم واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار التبيين بالثلاث من اي ثوبه كان يوم هم
عنده من اي عندنا في حقيقة هم وبكدة معلومة من اي لا بد من توقيت خيار التبيين بكدة معلومة هم فيها كانت من اي ثوبه
كانت واحدة على ثلاث اخر ما زاد بعد ان كانت معلومة عندهم كان اي عندنا في توقيت خيار الشرط وقال
الا يتحقق جاسد وهو الصحيح وهو قول اكثرهم لان ما لم يشتري في الايام الثلاثة في خيار الشرط من خيار التبيين لو ارث فلا يرد
الوارث ولان يمين احدهما ويرد الاخر في جاسد قاضي خان وفي الذخيرة هذا اذا كان اخيرا للمشتري فان كان للبايع بان
قال ابتك يا بن التبيين على اني باعها لايمن المبيع في احداهما لم يذكر فيه المسئلة في يوم الاصل ولا في اجمالا الصغير وذكر اكثرهم
في مختصره انه يجوز استئنا لا قياسا لان بايع يضمن خيارا للمشتري فكذلك يجوز مع خيار البايع قياسا على
خيار الشرط وذكر في الجسد وان لا يجوز لان هذا باعتبار الحاجة والمصلحة لا باعتبار اليأس
ثم ذكر في بعض النسخ من ش اي في شخص من الناس الصغير المشتري في يومين ثلث ثوبه المذكور اولام وفي بعضنا المشتري احد الثوبين من ش
فما عدان الرواية اختلفت في نسخ اجمالا الصغير قال المصنف هم وهو الصحيح ش اي قوله المشتري احد الثوبين هو الصحيح هم لانه
في الحقيقة احدهما والاخر اجمالا والاول ش من شرطه قوله في يومين هم ثم قيل في جاز لان المشتري احد الثوبين فكان من قبل المطلق الكل
على البعض هم واستتارة ولو ملك احد هما ش اي احد الثوبين هم او تقييد ببيع فيه من ش اي في
او التقييد هم فيمن ش الذي وقع عليه العقد هم وتعين الاخر من ش اي الثوب الاخر هم لانه انما اشترى احدهما لا
والتاقييد الاخر ليرى على البايع ان التبيين احدهما لا يملكه ولا على سبيل الشرط توقيت تبيين احدهما فيمنه التبيين الاخر لانه فيمنه
ليرى على جاسد البيع فلم يميزه شي سببه لانه انما التبيين تقييد قوله او تقييد هم وقوله كما ش اي الثوبان هم جميعا معا
يرى نصف من ثوب واحد منها لثوب البيع والا لانه فيمنه ش اي في ثوبين وقوله معلوما انما ليرى على التبيين

وبالحكمة لا تقتضي إلى
 المناداة على الثلثين
 من الخيارات كذا في الأصل
 لأن الحاجة إليها لا تثبت
 للخصم شوقا إلى الحاجة
 ويكون الجها لا غير مفهومة
 إلى المنازعة فلا تثبت
 بعد هاتين قلة الخطوط
 ن يكون في هذه النقطة
 خيارا والشرط مع خيار
 تبيين وهو المذكور
 الجامع الصغير وقيل
 أيضا والشرط وهو المذكور
 الجامع الكبير
 كمن ذكره على عمل الأصحاب
 أن لا شرط أو أو لا مكره
 بالشرط ما بين من
 بقيت خيار التبيين
 ثالث عند وجود معلومة
 فما كانت عندهما
 كفي بعض النسخ
 ترى ثوبين وبعضها
 ترى أحد الثوبين
 والصحيح أن البيهقي
 هو الأصح وأما ما ذكره
 في الاستحارة وهو لا
 هو الأصح فليس كذلك
 وقيل لا خيار لأمانة
 جميع ما لا يشترط
 فمن كل واحد منهما
 في البيع وكما سبقت

[illegible]

ولو كان فيه خيار الشرط
ان يرجع ههما جميعا
ولو مات من الخيار
فلما اراد ان يرد احدهما
كان الباقي خيار التيمين
للاختلاف ولهذا
ان شئت في حق الوارث
فلما اخيرا الشرط لا يورث
وقد ذكرناه من قبل
وهو بمن اشترى
دار على انه بالخيار
فدعت دار اخرى
الى ائتمنها فخذها
بالشفعة فمضى
لان طلب الشفعة
يدل على اختيار الملك
فيها لانه ما ثبت الا بغير
ضد الجوار وذلك
بما استدل به بنفسه من
ذلك مستحق الخيار
سابقا عليه فثبتت
للمالك من وقت
الشراء فثبتت له الجوار
كان ثابتا وهذا التيميم
يختص اليه لمن هب
الى حنفية وخاصة
قال واذا اشترى
الرجلان غلاما
على انها بالخيار
فمرض احدهما
فليس لان تيميم
عند الحنفية فوكلا
ان يردوا معا عند الخلاف
خيار التيميم خيار البرية
لهم ان اثنان اشترى رجلا
اثبات لكل واحد منهما ^{بشرط} فلو

شرفاته
بالشرط
في المصدق
مرفوعا
هذا صديق
توكل كان
الشمس والام
اخبرني
مخبرني
هو كاتب كان
على ربحا
ومن بني عبد
علي بن ابي
لشرفه
هو من بني
اشباح الخ
واليس من
والزهر
معينه
احسن
الخط
غيره
كله
من اجل

ش يعني متعده من جنس واحد فان كان لا يتفاوت احادها كالكيل والموزون ش والعدوى المتفاوت
 وقيد بقوله لا تتفاوت احادها لانه لو كان الكيل والموزون من انواع مختلفة فخير باق هم ولا يشترط ان يكون
 الواحد الذي لا تتفاوت احاده هم ان يعرض بالمتوفج ش بفتح النون وبيان الامتناع في الضمان المبررة وهو تعريب موزون
 كذا في المغرب هم يكتفي بروية واحدة منها ش اى من هذه الاشياء المتعددة هم الا اذا كان الباقي ش من الذي يراه
 ارجو حار اى فحينئذ يكون لا اختيار ش اطلق المصنف اختيارا في الثبايح حيث لا خيار للمعيب الا حيا لم يرد به سوا كان في
 وما واهدا وروية مختلفة بعد ان تحدد الكيل في الجنس والعدد وفي جامع قاضيان قال مشايخ نفع بروية احدا لو كان لا يطل
 خياره والبيع ان يطل لان روية البعض تعرف حال الباقي فان تغير الباقي لا ان يرد وفي الزخيرة الكيل والموزون يكتفي
 بروية البعض اذا كان في وما واهدا وان كان في وما يتين فرائى في احد من المختلف المشايخ فيه قال مشايخ العراق اذ روى حار
 لا يطل خياره في الكيل او يوجد في الواء الاخر ش روى او فوجد اما اذا وجد روية على خياره ولو كان ايراد المروية الكيل هم وان كان
 متفاوت احادها كالرواية الثياب لا بد من روية البعض لا تعرف الباقي لتفاوت في احادهم ويجوز ان يبين
 من هذا القبيل ش اى من قبيل ما تتفاوت احاده لا يختلف بالعدد والكبر وبما اختار قاضى خان هم فذا كذا كذا في ش
 قيل المصنف الى ان يكتفي بروية واحدة منها ولذا قال هم وكان ينبغي ان يكون ش اى يجوز والموزون ش
 ش اى يكون احادها اى احاد يجوز والموزون متقاربة ش فيكتفي بروية البعض من الباقي وفي المبرد وهو الاصح وبه قال بعض
 اصحاب الشافى رحمه الله اذ ثبت هذا ش اى ما ذكرنا من التفصيل والتقرير هم فقول النظر الى وجه العبرة كانت لا تعرف
 وصفت البقية لا يكيل يعرض بالمتوفج ش وهو ظاهر من هذا الشافى روى الله عنه وعلى انه لا يكتفي بروية ظاهر العبرة بل لا بد من
 اقلها ليعرف حال الباقي والمذهب المشهور هو الاول عندهم وكذا النظر الى ظاهر الثوب مما يعلم به البقية الا اذا كان في طيه
 ما يكون مقصودا كوضع العلم ش وفي شرح الجمع المستعمل في الثوب لادى لا يتفاوت ظاهره وباطنه حتى لو خالف لا بد من روية
 ظاهره وباطنه هم والوجه هو المقصود في الادى ش اى العبد والامته حتى لو نظر الى غيره لا يطل خياره وعند الشافى روى الله عنه
 لا بد من العبد من روية الوجه والاطراف ولا يجوز روية العورة وفي باقى البدن ذكره في التذبيب انه لا بد من روية في نظر الوجهين
 وفي الامته وجه واحد لا يعتبر روية ما يرى من العبد والثاني روية ما يبرء عن الزينة والثالث كيف روية الوجه والكفين
 في روية الشعر وجان وفي التذبيب اصحابنا لا يشترط ولا يشترط روية اللسان والاسنان في اصح الوجهين كذا في شرح الوجيز وفي النهاية
 حكيم المعروف هم وهو ش اى الوجه هم والكفل في الدواب فيعتبر روية المقصود ولا يعتبر روية غيره ش اى في المقصود حتى لو كان
 سائر احضانه دون الوجه يكتفى على خياره وفي بعض النسخ دون غير ما في غير الثلاثة وهي الوجه في الادى والوجه والكفل في الدواب
 والاول اصح هم وشروط بعض روية القوائم ش اى شرط بعض المشايخ روية قوائم الدابة هم والاول ش بوزن روية الوجه الكفل
 هم هو المروى من ابي يوسف رحمه الله ش رواها بشرة ومن ابي يوسف رحمه الله يعتبر في الدواب عرف التجارة وهورا
 المعلى عنه ومن محمد كفى روية الوجه اعتبارا بالعبد والامته وعند الشافى روى الله عنه لا بد من روية الوجه والكفل والقوائم
 ويجب رفع النسخ والالاكاف واجل وعند بعض اصحابنا لا بد من ان يكرى القوس بين يديه ليعرف سيره كذا في شرح الوجيز
 هم وفي ثاة اللحم ش وهي الشاة التي تشترى للزج لاجل اللحم لا بد من الجس لان المقصود وهو اللحم يعرف به ش اى بالجس
 يعرف منها سمية او مزولة هم وفي ثاة الغنمية ش وهي الشاة التي تجلس في البيت لاجل النجاس وفي المغرب فوث السال

فان كان لا يتفاوت احادها
 كالكيل والموزون متعده
 ان يعرض بالمتوفج ش
 ولعل منه الا اذا كان الباقي
 اذ وجد حار اى فحينئذ
 للباقي روية متعده
 كالكيل والموزون يكتفي
 كل واحد من الوجهين
 من هذا القبيل فذا كذا
 كذا في ش
 والشعير كذا في متعده
 اذ ثبت هذا فقول النظر
 لوجه العبرة كذا في
 وصفت البقية لا يكيل
 بالنسخ كذا في النظر
 للشعير كذا في البقية
 اذا كان في طيه ما
 يكون مقصودا كوضع
 العلم ش وفي شرح
 الجمع المستعمل في
 الثوب لادى لا يتفاوت
 ظاهره وباطنه حتى
 لو خالف لا بد من روية
 لادى وجه واحد لا
 يعتبر روية ما يرى
 من العبد والثاني
 روية ما يبرء عن
 الزينة والثالث
 كيف روية الوجه
 والكفين في روية
 الشعر وجان وفي
 التذبيب اصحابنا
 لا يشترط ولا
 يشترط روية
 اللسان والاسنان
 في اصح الوجهين
 كذا في شرح
 الوجيز وفي
 النهاية حكيم
 المعروف هم
 وهو ش اى
 الوجه هم
 والكفل في
 الدواب في
 يعتبر روية
 المقصود ولا
 يعتبر روية
 غيره ش اى
 في المقصود
 حتى لو كان
 سائر احضانه
 دون الوجه
 يكتفى على
 خياره وفي
 بعض النسخ
 دون غير ما
 في غير
 الثلاثة وهي
 الوجه في
 الادى والوجه
 والكفل في
 الدواب في
 المقصود حتى
 لو كان

موتة قنوة وقنوة واقنية تحل في نفس قنية اى للفصل للتجارة وقال ابو هريرة قنوة الغنم وقنوة وقنوة واقنية
 وقنية اذ ائتمنتا لنفسك للتجارة هم لا بد من روية الفصح ش وفي الزخيرة لا بد من النظر الى فخرها وسائر جسد اى
 يعلم لا بد من الذوق لان ذلك ش اى الذوق هم هو المعروف المقصود ش وفي بعض النسخ لان ذلك اى الذوق هم قال ش
 اى القدرى هم وان راي من الدار ش قال ابو هريرة من الدار وسطها فاختار له وان لم يشاهد ميتا وكذا كذا ش
 لا خيار له هم اذ راي خارج الدار اذ راي اشجار البستان من خارج ش لان كل جزء من اجزاء البستان روية كما تحت لسور
 وبين المحيطان من الجذوع والاسطوانات ولا يشترط روية المطبخ والمزبلة والعلو الا يطلع يكون العلو مقصودا كما في سمرقند وعند
 زفر لا بد من دخول البيوت ش وبه قال ابن ابي ليلى وعنه الشافى روى الله عنه لا بد من ذلك من روية السقوف والمطبخ
 والسطوح والحدان خارجا ودخل روية السطح والبالوعة وبه قال الحسن بن زياد وقال في شرح الاصل والبيع ما قاله زفرهم
 والاصح ان جواب الكتاب ش اى القدرى هم على ذائق ما تهم ش اى ما دة اهل الكوفة وابل بغداد في زمن ابي حنيفة رحمه الله
 هم في البيوت فان دورهم لم تكن متقاربة وش اى في ديارهم فلا بد من الدخول ش كما قال زفرهم في دخول الدار
 للتفاوت ش لقلة المواضع وكثرة تهاهم والنظر الى الظاهر لا يوجب العلم بالداخل ش وهو الصحيح اليوم في المحيط والزخيرة بعض
 مشايخنا قال في الدار روية بابها المقصود حتى لو كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان يشترط روية من الدار وفي البستان
 يستقل اختيار بروية خارجا وروية الاشجار في ظاهر الرواية وانكر بعض المشايخ هذه الرواية وقال بان المقصود من البستان
 باطنه فلا يطل بروية خارجة كذا في شرح الجمع وفي جامع قاضى خان في الكرم لا يكتفي بروية اشجاره وروية الاشجار وفي المحيط هذا عندهم
 اى في بلادنا لا بد من روية داخل الكرم وفي غيب الكرم لا بد من روية من كل نوع يتواجد في القل كذا في الزمان من المحلو وساحض
 وعند الشافى روى الله عنه في البستان لا بد من روية الاشجار واجدران ومسائل الماء روية اساس البستان وعروى الاشجار
 وفي روية ظهر الدار ومجرى الماء الذي يدور به المرحاض لقان كذا في شرح الوجيز اشترى دهناني زجاج فنظر الى الزجاج لا يكتفي
 ذلك حتى يصعب على الكف عند ابي حنيفة روى الله عنه وقال اصحابنا لشرى ش صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيل في
 هم قال ش اى محمد في اجماع الصغير ونظر الوكيل كمنه المشتري ش صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيل في
 قبض المبيع اى وكل ما يقبضه هم حتى لا يرد الامن عيب ش اذ انظر في اى من عيب لم يعلم الوكيل فان كان قد علم عيب ان يطل
 خيار المعيب كذا ذكره القعيد ابو جعفر ومما يصح ان لا يملك الوكيل بالقبض ابطال خيار العيب فيكون معناه علم اولم يعلم كذا في اجماع
 نظر الاسلام البردوى هم ولا يكون نظر الرسول كنظره ش صورته ان يقول كن رسول يقبضه او قال ارسلتك لقبضه او قال
 قل لقنان ان يدفع المبيع اليك والفرق بين الوكيل والرسول ان الوكيل لا ينفذ العقد الى موكل بل يعتمد بالاستعانة والرسول
 لا يستغنى عن الاستعانة الى المرسل وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامران قال ابي حنيفة المبيع ولا يشترط اختياره وهذا
 اى عدم كون نظر الرسول كنظره هم عند ابي حنيفة روى الله عنه وقالوا باسوار ش اى الوكيل والرسول سوار هم وله ش اى والمشتري هم
 ان يرد ش اى المبيع اذ اراد فان شارب شارب وان شارب تركه هم قال ش اى المصنف هم معناه ش اى معنى قوله في اجماع
 ونظر الوكيل كنظر المشتري هم الوكيل بالقبض ش اى معنى قوله هم فاما الوكيل بالشراء فرويته تستقل اختيارا بالاجماع ش وليس
 الموكل اذ راي ان يرد لان حقوق القدر اجمعة الى الوكيل بالشراء هم لاشا ش اى الى يوسف ومحمد هم انه توكل بالقبض ش
 اى ان الوكيل بالقبض توكل اى قبل الوكالة لقبض هم دون استقلا اختيارا ش فلا يتعدى الحكم من القبض الى ابطال اختيار

لا بد من روية الفصح
 وفيما يطمح لا بد من
 لان ذلك هو العلم
 للمقصود قال
 حقن الدار فلا خيار له
 وازله ش اى حنيفة
 وكذلك اذا لم يطلع
 الدار او اشجار البستان
 من خارج وعند زفرهم
 من جهة الدار لا يطلع
 ان جاز له كتابه وفات
 علاقه من الاشجار
 لم تكن متقاربة وش
 فاما الذي فلا بد من
 في داخل الدار لا يتفاوت
 بالنظر الى الظاهر
 العلم كذا في النظر
 الوكيل كمنه المشتري
 لا بد من روية الاشجار
 نظر الرسول كنظره
 هذا عند حنيفة وقال
 سوار وان يرد وقال
 معناه الوكيل بالقبض
 الوكيل بالشراء فرويته
 تستقل اختيارا بالاجماع
 انه توكل بالقبض دون
 استقلا اختيارا

في الجهره هم والد قمرش بالبدل المعلة وقع الفائق ربح اللابط وسنة الجهره الذوق النقي يقال رجل اذ فرادى
 وفرا ويقال للمرأة اذا فرمدت ول قد سمعت وفراشي وقره يسكون الفار وفتحها واما الزوال الدال المعية فهو عدة من
 طيب او متن ور باحض به الطيب فيتنسك اذ فرادى قال الكافي السماع هنا بالبدل غير المعية وفي شرح الوجوه المراء
 من الجهر الذي عيب هو انما في عن تغير المدة و ان يكون يفسح في الاستئذان فان ذلك يزيل تبليط
 هم عيب في اجارية لان المقصود قد يكون للاستفراش وهاش اي الجهر والفرم يخلان به ش اي بالاستفراش
 هم وليس عيب في الغلام ش اي وليس كذا احد من الذوق الجهر عيب في الغلام لان المقصود هو الاستفراش
 ولا يخلان به ش اي لا يخل الجهر والفرم الاستفراش وفي الثانية وقبل اذا كان العبد امره يكون الجهر في عيبه والاصح ان لا
 وغيره سواء كان في علة العلة او في ش كل واحد من الجهر والفرم من راد لان العبد عيب في نفسه
 عند الشافعي رحمه الله الجهر والفرم عيب في الغلام ايضا قال ش اي ان قد روي في و الزنا و ولد الزنا عيب في اجارية
 و ان الغلام لا يخل بالمقصود في اجارية وهو الاستفراش وطلب له ش يعني كون اجارية وولد الزنا يخل بالمقصود
 المولى وهو الاستفراش فان ولده بغير باه اذا كانت والد الزنا هم ولا يخل بالمقصود في الغلام وهو الاستفراش
 الا ان يكون الزنا علة له ش اي لثبته لان زني اكثر من مرتين ثم طلقا و اش اي الشارح هم لان ابا عمر بن
 اشاعة المصنف في المقول اس لان اجتماع الغلام النسا هم يخل بالجمعة ش اي جمعة مولاه وفيه اضاف قبل
 المذكور لكن القرينة وسبب ذكر الزنا دل على ان الزنا لا يكون الا بين فان قلت اذا وجد سارقا
 الرود لم يمانه على ان يفي الزنا لم يمانه على الجوزي وانما قد كان في كنه خطا لنفسه واذ اشتغل المولى بالعمل بالمال
 يتفرغ لذلك الامر وقال الكوفي انما ليس عيب في الغلام من المال وان كان عيبا في سعة الدين
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله في شرح اجماع الصغير لو اشترى عبدا فوجده زانيا لا يكون عيبا لان فيه زيادة
 قوة وزيادة القوة لا تكون عيبا الا ترى انه لو اشترى عبدا فوجده عينا فله ان يرد و ذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 رحمه الله عنه انه قال اذا اشترى عبدا لم يرد منه فله ان يرد و ذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 فاذ اهو من لم يرد منه و في العيون قال هشام سمعت ابا يوسف يقول لو ان رجلا اشترى عبدا فوجده زانيا او جارية
 حاصنة ولم يمتحن العبد لم يرد منه فله ان يرد و ذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 اس محمد بن اجماع الصغير هم الكفر عيب في الغلام و اجارية هم لان طبع المسلم يقهر عن حبيته اي عن
 حبيته الكافر لان المسلم فلما يرغب في حبيته الكافر ويفر عنه فكان الكفر سببا لنقصان الثمن لقصور الرغبة و
 سواء كان الكافر نصرانيا او يهوديا او مجوسيا ولا ش دليل اخر اي ولان الكافر هم يمتنع صر في بعض الكافرات ش
 مثل كفارة العين والظهار عن بعض الناس وفي كفارة القتل منع بالاجماع فاذا كان كذلك هم فمثل الرغبة ش
 في سبب نقصان الثمن وقال الشافعي رحمه الله لو اطلق العتق فبان ان كافر لا خيار له لان طبعه
 احال لا يدل على الكفر والاسلام كما لو اطلق العتق فبان ان كافر لا خيار له لان طبعه
 كانت اجارية مرتدة فلا خيار له في شرح الوجوه المراء و جبه اجارية كناية عن وجبه العبد كافر اس
 كافر كان فلا راد ان كان من بلاد الكفر بحيث لا تقل فيه الرغبات وان كان في بلاد الاسلام حيث

والذخر عيب في الجاهل
 لان المقصود
 حتى يكون الاستفراش
 وهو الاستفراش
 لان يكون من دله
 لان البسور عيب
 وانما ولد الزنا
 عيب في اجارية
 لان الغلام لا يخل
 بالمقصود في الجاهل
 وهو الاستفراش
 وطلب الولد
 عيب بالمقصود
 في الغلام و هو
 الاستفراش
 ان يكون الزنا
 علة له على ان لا
 لان اتباعه من
 يخل بالجمعة
 قال الكوفي
 ميتا كان طبع المسلم
 يقهر عن حبيته
 وانه عتق صر في
 في بعض الكافرات
 فمثل الرغبة

فصل في الغلات في نقص قيمته فلا راد هم فلا راد على ان كافر فوجده مسلما لا يرد له لان الاسلام لم يزل في ربه لان الكافر
 في الاسلام من قبل المسلم وفراش الشرط بغيره عيب ش وفي نسخة شيخنا لا يرد له لان العيب نصا كما لو اشترى عبدا فوجده مسلما لا يرد له
 في حال الرضا قال الشافعي رحمه الله في نسخة شيخنا لا يرد له لان العيب نصا كما لو اشترى عبدا فوجده مسلما لا يرد له
 غرض من راد فادان ميتة من المحقرات من الامور ولان الاول في المسلم ان يبيع الكافر وكان المسلم
 يستبعد من العلون واجواب ان هذا امر راجع الى الديانة ولا علة في سعة العلامات ثم قال لو كانت اجارية بالعتق
 لا يتحقق او سبب مستحاضة فهو عيب ش وقد يقول بالعتق لان عدم الجهر في الصغيرة ليس عيب بالاجماع و لو كانت
 كبرة قد بلغت سن الاياس فغير عيب بل علة التقدير ايضا هم لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الذمار ش قال
 شيخ الاسلام اجماع الجهر عيب في ثبات اوم فاذا لم يمتنع في اذانه فانه ظاهر انه انما لا يتحقق له ابريقا والاعجب
 ولما روي المشرك لا يقطع في يده لا تسع منه الخصومة المديع ارتفاع الجهر سبب الذمار و انما يبيع كمال تربوا النساء
 فان ظن في جمل يخلف البائع ان ذلك لم يكن فله ان يخلس بغيره لان يمينه لا يمين على البائع وان اودع المشتري ارتفاع
 الجهر سبب الذمار سبب الاثني من الاطباء المسلمين فان ثبت العيب يخلف البائع كما تقدم وان لم يثبت لا يخلف
 والمخرج في معرفة الجهر قول النساء في معرفة الذمار قول الاطباء في فناء و في العتق العيب الذي لا يثبت
 الا بقول الاطباء لم يفتق عدلان منهم لا يثبت العيب في حق سماع الخصومة وقال شيخ ابو الميمن النخعي في
 شرح اجماع الكبير وان كان العيب خفي لا يطلع عليه الا الاطباء يثبت بقول واحد بل منهم لقوله تعالى فاستلوا الذم منكم
 في ذمنا بكم فان كان لا يطلع عليه الا الاطباء يثبت بقول واحد من مشن موصوفه بالعدالة الثقات احوط وقال صاحب الفتاوى اذا كان العيب
 باطلا لا يرد الاخر اص من الناس كالاطباء والنحسين فانه يعرف ذلك من له بصيرة في ذلك الباب فان اجمع على
 ذلك العيب رجلا من مسلمان او قال ذلك رجل مسلم فانه يقبل قوله ويثبت العيب في حق اثبات الخصومة ثم بعد هذا
 يقول القاضي بطلان حل حدث عندك هذا العيب فان قال من نفسه فله ان يرد وان لم يكن عليه نية استخفاف البائع فان حلف
 لم يرد عليه وان كل قضي عليه الرد الا ان يرد من الرضا او الا براد ان كان العيب مما لا يطلع عليه الرجال ويطلع عليه
 النساء فانه يرجع الى قول النساء فترى امرأة مسلمة مدرك والشتان احوط فاذا شددت على العيب فله ان يرد من نفسه
 يوسف رواه ابان وكذا عن محمد رواه ابان في رواية فرق اسب يوسف بينا اذا كان البائع في ذم البائع او في ذم المشتري
 فقال ان كان في ذم البائع روي بغيره بشما و تنافيت العيب لقولنا العيب الموجد عن البائع في ذم البائع وان كان
 بعد القبض اقبل قوله في اثبات الخصومة ولا اقبل في حق الرد على البائع لان البائع وفل في ضمان المشتري فلا اقبل
 المصنف اس البائع بقوله انما ركن اثبت في الخصومة لثبوت الاستحلاف و في رواية قال ان كان العيب مما لا يثبت
 مثله يفسح بقوله لان العيب قد ثبت بشما و متن وقد ظن ان العيب عند البائع يثبت في الضم وان كان عيبا
 يثبت مثله لم يثبت في القضي هو من و اما عن محمد في رواية قال لا يفسح بقول من و في رواية يفسح قبل القبض و بعد
 بقول من لان قوله لا يطلع عليه الزمان لا يفسح في ارتفاع ش اس ارتفاع الجهر هم اتفق غاية البائع
 في ربيع عشرة سنة فيناش اي في اجارية هم عند ابي حنيفة رحمه الله عن ش وعند جعفر بن عثمان
 هم ويعرف ذلك ش اي ارتفاع الجهر هم بقول الامام ش قال الامام الثاني في و انما يعرف ذلك عند المنازعة

فلا اشترا
 على انه كافر
 فوجده مسلما
 لا يرد له لان
 العتق عند
 الشافعي
 يرد كان الكافر
 يستعمل فيما
 لا يستعمل
 فيه المسلم
 وفراش الشرط
 بمنزلة العيب
 قال فلو كانت
 الجارية بالعتق
 لا يتحقق او
 مستحاضة فقد
 عيب لان ارتفاع
 الدم واستمراره
 علامة الذمار
 ويظهر في الارتفاع
 اقصى غاية البلوغ
 وهو سبب عتق
 سنة في حنيفة
 ويعرف ذلك
 بقول الامام

[illegible]

ولو لم يثبت الخلق بالبيم
 لم يسل ذلك ملاجيد
 وتكون في المكاش بالبيم
 فغير البيان وكان الظن
 الجواز والترك والحد بالخلق
 دون الخلق وفي الخلق
 خلاف الشافعي وقد
 ذكرنا في الخلق قال
 وإن كانت أم الولد
 أو المهر في بن المهر
 فلا ضمان عليه عندني
 وقال عليه قيمتهما
 وهو رواية عنه لهما
 أنه مقبوض من بجم البيم
 فيكون مضموما عليه
 كسائر الأموال وهذا
 لأن المهر وأم الولد
 من خلاق عتق البيم
 حتى يملكهما عتقهما
 في البيم خلاق المكاتب
 لأنه في بن نفسه خلا
 يتحقق في حق القبض
 وهذا الثمن بالقبض
 فلا يخرج البيم عما خلق
 بحقيقته في محل مثل
 الحقيقة وكلاهما
 حقيقة البيم فصار
 كالمكاتب ليس هو لهما
 في البيم في حق نفسهما

بل ليشيد حكم البيع في المضموم اليها هو معنى قوله وما اذا ذلك من اى دخولها في البيع لم يثبت حكم البيع فقامت اليها نصا كمال
المشتري لا يخل في حكمه بالقراردق يعني او اشتد بي مال نفسه لا يجوزهم انما ثبت حكم الدخول فيا حتمه اليه من اى قيامه
المشتري الى عقد بان باع جميع ماله بالبيع فاشترى بها المشتري وخل في البيع ليشيد حكمه في مال البائع حتى انقسم الثمن عليها فبيع البيع في مال
البائع بجمعه من الثمن هم كذا ينشئ اى كذا حكم الحكم قيامه فيه يعني يثبت حكم الدخول في البيع في حق المضمون اليه من الثمن فبيع البيع في مال
المورد والمدير ثم اعلم ان قيمة المدير اذا فيه استأف الماشع قال في الفتاوى الصغرى قال بعضهم تمام قيمة القرن وهذا غير مدبر فانه
ذكر في المسئلة يضمن النقصه التديروا وذكر الامام على السك في فائدة قيمة مشتاقية لقن وذكر خواهر زاد قال ليعينهم نصف قيمة الفخ وكذا
فتاوى ابى الليث وبيعني وبعضهم قاله ايجرة قيمة المخذمة ينظر بكم يتخدم بوجهة عمره من حيث انجزه والعكس ما قال خواهر زاد
هو الاصح وعليه الفتوى الى بنا كلام الفتاوى الصغرى ثم قال ش اى القدر وشيهم ولا يجوز بيع السك قبل ان يطيح
لا يباع الا بملكه ولا خلاف فيه من الامم الاربع ثم ولا في خيطه وش اى ولا يجوز بيعه ايضا في خيطه كالحقوس والبركه هم اذا كان
اليوم والا يصيد لانه غير متقدر التسليم وش وفي اجماع الصغرى محمد عن يعقوب بن ابي حنيفة عن ابن مسعود في حطيرة ولا يستقطن ان
يجوز من مشاغل اخرن لا يؤخذون بغير حصيد فالبعض فاسد وان كن يؤخذون بغير حصيد فالبعض جاز وش والمشتري بانما اذا اراد ان يملكه قال في الامم
معنى المسئلة اذا كان البائع اخذ ثم القابل في خيطه ما ركانت هناك بمعنى معنى قول محمد بن جابر بيع السك اذا كانت تؤخذ من غير حصيد
بيع البيع لانه يملكه واليه اشد المصنف بقولهم وساء اذا اخذ من ش اى السك هم ثم القاء فيها ش اى في الخيطه هم ولو كان
يؤخذ من غير حصيد جاز وش وقال الفقيه ابو الليث في شرح اجماع الصغرى ذكر محمد بن الحسن في المسائل الرقائيا طاب الله رجلا اتخذه
خيطه في ارضه فدخل انا واجتمع فيه السك فقد ملك السك وليس له عدان ياخذوه ولو اتخذه لحاجة اخرى فمن اتخذه السك فلو لم قال و
كذلك الرجل حطري في ارضه حطري فوقع حصيد فكسر قال اتخذه ذلك الموضع للحصيد فبوره وقد ملكه ذلك الحصيد الا يقولون اخذوه
الا اذا اجتمعت ش اشتد من جواز يعني لا يجوز بيع السك اذا اجتمعت هم فيها ش اى في الخيطه هم بانفسها ش من غير حصيد
لما اذا اجتمعت فيها باحتمال يجوز بيعها اذا كانت تؤخذ بغير حصيد ولم يبد عليها الدخول ش اى موضع دخوله للمار وقدر لانه
لو سد موضع الدخول حتى صارت بحيث لا يقدر على الخروج فقد صار اخذاه بمنزلة الملوقة في شبكة فيحجز به وان لم يفعل ذلك
لم يحجز به هم لعدم الملكات وصحة البيع بارجح صحة الملك وقال الاكل في الاستشارة منقطع لكونه مستثنى من الماخوذ للملكة
في الخيطه والجميع فيه بغيره ليس به اخل فيه وفيما اشارته الى انه لو سد صاحب خيطه عليها ملكها بالاجرة والاجتماع في ملكه فلا كالمواخل الطير
في ارض انسان او نوبت فانه لا يملك لعدم الاحراز ولا بشكل با اذا عمل بتخل في ارضه فانه يملك بمجرد اقصائه بملكه من غير ان تحجزه
او تبني له موصلا الى العمل اذ ذلك قائم بارضه على وجه القدر فصار كالشجرة الثابت فيها اختلاف بين الطير وفرضها والسك مجتمع
بنفسها فانه لم يمت على وجه القدر في اكلية بوسكن عن عمر بن عبد العزيز وابن ابى شيلى جاز بيع السك في بركة عظيمة وان اشجع
الى حوت كثيرة وكلى ابو العباس بناتون لما شانه في رضى الله عنه ثم قال من ش اى القدر وريام ولا يبيع الطير في الهواء من ش
بعض القس ولا يجوز بيع الطير في الهواء لانه غير مملوك قيل لا اخذوا له الوارسله من يده ش اى ولو كان الطير لاحد وارسله من يده
او اشعلت منه فلا يجوز ايضا وعلى الصورة بقولهم لانه غير متقدر التسليم وش واحاصل ان بيع الطير على ثلاثة اوجه الاول حية
سنة الوارسله ان لم يطاوه والثاني في بيعه بعد ان اخذ وارسله من يده والثالث بيع طير بغير بيعي كالحمام فكل لا يجوز
وذكر في فتاوى تاجي خان والى باع طير الذي الوارسله ان كان ذابح يبيع يهود الى بيتيه وبقدر على اخذ من غير حكلف جاز ببيع

واما ذلك ثبت
 حكم النعم فيما بينهم
 انهما مضافان
 المشتري لا يدر
 في حكم عقده بالنظر
 وانما ثبت حكمه
 فخاصة اليه كذا
قال ولا يجوز
 بيع النعم بغير
 ان يصطاد لانه
 يملك ما احل الله
 حطيرة اذا كان
 لا يدر من الانعام
 لانه غير مقدر
 وسمن او الحنظل
 ثم لقا فيها وكون
 يوحى من غير
 جاز الا او الحنظل
 فيها فانفسها و
 نسد عليها الفل
 لعدم الملك
قال ولا بيع الطير
 في المحل لانه ليس
 مملوكا قبل الاخذ
 وكن الوارسل
 من يد لانه
 غير مقدر التسليم

فهو نظير حق التعلي
وحل الارض من قبل الله
مخلو وجبر الفرق بين
حق المروور وحق التعلي
على احد الروايتين
ان حق التعلي يتعلق
بعين لا يتبع وهو البناء
فان شبه المنافع اما حق المروور
يتعلق بعين يتبع
وهو الارض فاشبهه
الاعيان قال من
بما جارية فاذا هو
علام فلا يبيع بينهما
مخلو ما اذا باع كلبا
فاذا هو نجيح حيث
ينعقد البيع ويتغير
والفرق بين علي الاصل
الذي ذكرناه في الكتاب
ليس هو ان الاشياء
مع التسوية اذا اجتمعت
ففي مختلفي الجنس
يتعلق العقد بالمشي
ويطيل لانعدامه
وفي مختلف الجنس يتعلق
بالمشار اليه وينعقد
لوجوده ويغير لقوات
الوصف كمن اشترى
عبدا على انه جبار فلا
هو كانه في مسئلتنا
الذكر والانتى من يوافق
جنسان للتفاوت
في الاغراض من

ش اى انا حق ليل على سطح هم فلو نظير حق التعليش وبيع حق التعلي لا يجوز باتفاق الروايات هم وعلم الارض
ش اى حق ليل ان كان على الارض هم محمول بحالته محله ش اى كماله قدر ما يشغل المارهم ووجه الفرق
بين حق المروور ش حيث جاز به على هذه الرواية هم وحق التعليش اى وبين حق التعلي حيث لم يجر ايل
هم على احدى الروايتين ش متعلق بحق المروور لان حق التعلي لا يجوز ببيع في جميع الروايات هم ان حق التعلي يتعلق
بعين لا يتبع وهو البناء ش فانه حكمه لا يتبع ش لاننا لا نقول انهما هم انا حق المروور يتعلق بعين
ش هو الارض فاشبهه الايجان ش لان لهما بقا هم قال ش اى محله في اجماع الصغير هم ومن باع
جارية فاذا هو غلام ش ذكر الصغير باعتبار ذكره الخبز وعكسه فان شترى عبدا فاذا هو جارية هم فلا يبيع بينهما ش اى
لا يجوز البيع وانما ذكر هذه العبارة لانه لم يغير لفظه محمد في اجماع وعند زفر يجوز فصار كانه اشترى عبد له انه جبار
فاذا هو لم يكن فصح البيع وثبت له الخيار وهو قياس مذموب الشافعي رضى الله عنه لقوات الوصف المرغوب فيه
عن ابى حنيفة انه اثبت الخيار في مثل هذا ثم اختلف المشايخ في قول محمد فلا يبيع بينهما لما بطل او فاسد وقال صاحب
الايفاح بطل يتعلق العقد بالمشي وهو معدوم وبيع المعدوم باطل وقال بعضهم انه فاسد وهو اختيار الكرخي ونقل
الانصارى هذا بعد ان قال بعضهم في شرحه ثم قال هذا اختلاف عجيب ونقل هذا عن الكرخي في صحيحه اما الاول
فلان محمدا قال لا يبيع بينهما فهو تخصيص على البطلان لان مثل هذا الشيء يدل على الباطل لا للفاسد واما الثاني فان
الكرخي صرح في مختصره بان اختلاف الصفة اذا اوجب اختلاف فاشا كان ذلك بمنزلة الاختلاف في الجنس ثم
في اختلاف الجنس كما اذا باع فسه على انه ياقوت فكان زجاجا او بلن هذا الشوب على انه خر فاذا هو مرغومى قال
فابيع باطل قلت الذي قال هذا هو قول الشافعي ثم وكذا الفقه الكاكي في شرحه قلت قوله وتخصيص على البطلان غير مسلم
لان البيع الذي وقع بعد كتمه النفي اعم من الباطل والفاسد ودعوى تعيين حكمه واما الكرخي فانه يميل ان يكون
عنه فيه روايتان هم بخلاف ما اذا باع كلبا فاذا هو نجيح حيث ينعقد البيع ويغير ش اى الشترى هم والعقد
ش يعني بين المستثنين هم يتبني على الاصل الذي ذكرناه في الكتاب محمد ش وذلك الاصل يتفق عليه ولكن
ذكر في كتاب النكاح في وجه قول محمد رحمه الله في مسئلة التزوج على من اخل لان ذلك الاصل عند محمد
ولذا لم يقع الاختلاف بينهم في هذه المسئلة هم وهو ش اى الاصل هم ان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعتا فغير مختلف
الجنس يتعلق العقد بالمشي كمن لان التسمية ابلغ في التعريف من الاشارة لان الاشارة لتعريف الذات فانه
اذا قال هذا اصدار الذات مينا والتسمية اعلام الماهية وانه امر زائد على اصل الذات فكانت ابلغ في التعريف
فلذلك يتعلق الحكم بالمشي لا بالمشار اليه هم ويطل لانعدامه ش اى ويطل العقد لانعدام المشي هم وفيه وجه اخر
يتعلق ش اى العقد هم بالمشار اليه وينعقد لوجوده ويغير ش اى الشترى هم لقوات الوصف من المرغوب
فيه هم كمن شترى عبدا على انه جبار فاذا هو كاتب ش حيث ينعقد العقد ويغير الشترى هم وفي مسئلتنا ش
ارادوا المسئلة المصدرة وهم قوله ومن باع جارية فاذا هو غلام فلا يبيع بينهما هم المذكور والاشية من بغداد
جنسان للتفاوت في الاغراض ش لان المطلوب من العبد الاستعداد خارج الدار ومن الامة الاستعداد
داخل الدار كالطبخ او الكفن والاستعداد للاستعداد والاستعداد للاستعداد والاستعداد للاستعداد

فانما هم وفي الجودات جنس واحد لقلة التفاوت فيما ش اى في الاغراض هم وهو المتبرع ش اى التفاوت
هو المتبرع هم في ش اى في كونهما جنسين متحدين او مختلفين هم دون الاصل ش اى اصل المادة والماتية
هم كاخل واللبس جنسان ش مع اتحاد اميلها وهو العنب هم والوزار ش كبر الواد ونحوها وبذلك انما
وهو ثوب مشوب الى وذار وبيع قريه بمرقدهم والزمندجي ش بفتح الراءى وسكون النون وفتح الدال المسئلة
وكسر النون وبالياء اخر الحروف الساكنة وبالحيم ثوب مشوب الى زنده على خلاف القياس وبيع ش ثوب ثياب
نجارى هم على ما قالوا جنسان ش اى على ما قال المشايخ في شرح اجماع الصغير انما جنسان هم مع اتحاد اميلها
ش يعني ان اسما متحد وقات الحكم المذكور والاشية من بن آدم جنس واحد لا اتحاد جانه الحقيقة والحق
على كثيرين مختلفين بالحقيقة وابل الحق جعلوا جنسين لتفاوت المقامد والحق معهم لان اختلاف الحقائق يعرف باختلاف
الخواص لا باصل المادة كونه لو اعتبر اصل المادة يعني ان لا يكون الفرس والاركان جنسين لاتحاد مادتهما وهو
النطفة هم ومن شترى جارية بالثمن في حاله او ثلثه فبقيتها ثم باعها عن البائع بجنسها قبل ان ينفذ الثمن لا يجوز
البيع الثاني ش وبيع قال مالك واحمد واعلم ان شرا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز عندنا هم وقال الشافعي
رضي الله عنه يجوز ش وبعد نقد الثمن يجوز عندنا ايضا وبالمثل او الاكثر يجوز بالاجماع سواء كان قبل نقد الثمن
او بعده وكذا يجوز قبل نقد الثمن اذا اشترى بعرض قيمة اقل منه هم لان الملك ش اى ملك الشترى هم
قد تم فيما ش اى في الجارية هم بالقبض فصار البيع من البائع ومن غيره سواء صار ش اى حكمه براهم كما لو باع
بمثل الثمن الاول او بالزيادة ش من الثمن الاول هم او بالعرض ش يعني باعها منه بالعرض قبل نقد الثمن او قيمة
العرض اقل من قيمة الاكثر يجوز بالاجماع وقيد بالعرض لانه لو باعها منه بالدينار وقيمة الدينار اقل من الالف
لا يجوز عندنا استحسانا ويجوز قياسا وهو قول زفر وقال الكاكي وفي بعض النسخ مال كثير من شرا خنا كالكرخي
والزعفراني والعمارة قول الشافعي في هذه المسئلة والقياس ما قاله ولكن ما وجدته في كتب عندي هم ولنا
قول عائشة رضي الله عنها تلك المرأة وقد باحت بستانا بدينار فاشترى بها ثوبا بدينارين ارم ان الله قد اقبل
حبه وجاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يرب ش هذا خرجه عبد الرزاق في مصنفه خبرنا محمد
والشوري عن ابى اسحاق عن امرته انها دخلت على عائشة في نسوة فسالته امرأة فقالت يا ام المؤمنين كانه في
جارية فبعتها من زيد بن ارقم ثمان مائة الى العطار ثم تبعها منه بستانا بثلاثة مائة وكتب عليه ثمان مائة فقالت فانه
ليس ما شريت وبمس ما شريت خبري زيد بن ارقم انه قد اقبل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان
يتوب فقالت المرأة لعائشة رضي الله عنها ارايت ان اخذت راس مالي ورودت عليه لفضل فقالت فمن جاره
موصوفة من ربه فاشترى فله ما سلف واخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سننها عن يونس بن عيسى عن اسحاق الصمدي
عن امه العائشة قالت كنت قاعده عند عائشة رضي الله عنها فاشترى مني ثوبا فاشترى مني ثوبا فاشترى مني ثوبا
جارية الى عطار قد كرا نحو و قال الدارقطني ام محبة والمعالية مجملتان لا يبيعا فقلت بل امه العاليية امرأة معروفة
جليلة القدر وذكرها ابن سعد في الطبقات فكان امه العاليية بنت النعم بن شاذل بن ابي اسحاق الكندي
سمعت من عائشة رضي الله عنها وام محبة بنعم لميم وكسرا كذا الاضطربة الدارقطني في كتابه لم يملك ولا يملك

وفي الحيوانات من
واحد التقارب فيما
وهو معتبر هذا دون
الاصل كاخل
والدبس جنسان
والوزار ش الزندجي
على ما قالوا جنسان
مع اتحاد اميلها
قال ومن اشترى
جارية بالثمن
حالة او ثلثه فبقيتها
ثم باعها عن البائع
بجنسها قبل
ان ينفذ الثمن
لا يجوز البيع الثاني
وقال الشافعي يجوز
لان الملك قد تم
فيها بالقبض فصار
البيع من البائع
ومن غيره سواء
وهو كاخل لو باع
الثمن الاول او بالزيادة
او بالعرض ولنا قول
عائشة رضي الله عنها
المرأة وقد باحت
بستانا بدينار فاشترى
بها ثوبا بدينارين
اشترى بثمان مائة
بمس ما شريت
واشترى ابني
زيد بن ارقم ان الله
اقبل حبه وجاده
مع رسول الله صلى
عليه واله وسلم ان لم يرب

ولا يتبدى الى العقد في العبد الثاني ثم قال سئ اى محمد في الجاهل الصغير ومن اشتري زينا طعان يزنه بطرقة
فيطرح عنه بكل طرف خمسين رطلا فلو فاسد وان اشتري طعان يطرح عنه مثل اى يطرح البائع عن المشتري ثم يوزن
الطرف بائز ش اى البيع ثم لان الشرط الاول لا يققه العقد سئ فان مقتضاه ان يطرح عنه وزن الطرف باليوجد
سوى ان يكون وزنه اقل من ذلك او اكثر بشرط مقدار معين مخالف لمقتضاه وان ايضا فقيس فقيس
لاحد المتعاقدين من قبل ان وزن الطرف لو كان اقل من خمسين يجب تكميله فيخرج عن البيع
بفضل الثمن ولا يدرك باستقاراه وان كان وزن الطرف اكثر وجب ضم نفس الطرف الى الثمن
ولا يدري كم يكون ثم والثاني سئ اى الشرط الثاني وهو طرح وزن طرف ثم يققه سئ اى العقد لان طرح الطرف
هو زنه شرط لوجبه العقد لان الطرف غير مبيع وطرح وزن الطرف واجب فيكون شرط ما لا يمكن للعقد فلا يفسد العقد به كذا
في جامع البرزنجي ثم قال من اشتري سمناء في رزق فردا الطرف وهو عشرة ارطال فقال البائع الرزق غير هذا وهو خمسة
ارطال سئ سورة المسئلة في الجاهل محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اشتري من رجل سمن الذي وزنه الرزق
كل رطل بدرهم فوزن له سمن والرزق مبلغ مائة رطل وقبضه المشتري ثم بان فقال وعبدت سمن تسعين رطلا والرزق هذا
وزنه عشرة ارطال وقال البائع الرزق غير هذا وزنه خمسة ارطال وسمن خمسة وتسعون رطلا قال هذا جائز ثم قال قول
قول المشتري سئ اى مع يمينه اذ لم يقيم البائع البيضة ثم لانه سئ اى لان هذا الاختلاف ثم ان اعتبر اختلاف
في تعيين الرزق لقبول قول القابل فيمينان كان سئ كالمناصب ثم او اينما سئ كالمودع ثم وان اعتبر
اختلاف في سمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول المشتري لانه ينكر الزيادة سئ
والقول قول المنكر مع يمينه فان قيل الاختلاف في الثمن يوجب التحالف فما وجه المعدول الى الحلف فيجب بان
موجبه اذا كان قصدا وهذا مني لو قومه في ضمن الاختلاف في الرزق والفقهاء فيه ان الاختلاف الاجدائ في الثمن
انما يوجب التحالف ضرورة ان كل واحد منهما مع خلاف عقد الآخر واما الاختلاف بناء على اختلافهما في الرزق
فلا يوجب الاختلاف في العقد فلا يوجب ثم قال سئ اى محمد في الجاهل الصغير واذا امر المسلم نصرانيا ببيع ثم
او بشرها ففعل ذلك جاز عند ابي حنيفة ورواها لا يجوز طه المسلم سئ يعني بطل ولا يفسد طه المسلم به قال الشافعي وذاك
رسنه اختلف عنهم وطه هذا اختلاف الخنزير سئ اذ اكل المسلم نصرانيا ببيع خنزير او شرابه ثم وطه هذا سئ اختلف
هم توكليل الحرم سئ آخرهم غيره بيع عبده لهما سئ اى لابي يوسف ومحمد هم ان الموكل لا يبيع سئ اى لا يملك
امره للنصرانية هم فلا يولييه غيره سئ لان المسلم لا يملك نفسه فلا يملك غيره لان تملكه لا يجوز فكيف المحرم
هم ولان ما ثبت للموكل يثقل اليه سئ اى الى الموكل هم نصاركانه باشره بنفسه فلا يجزيه سئ لباشرته بنفسه
لا يجوز فكذا توكليله به هم ولا يبيعه غيره ان العاقد هو الموكل بالبيع لان النصرة في اهل المباشرة ذلك هم وولايته
سئ اى وولايته العاقد ذلك هم وانتقال الملك الى الآخر سئ اى جواب عن قوله ما ثبت للموكل يثقل الى الموكل
بيان ان انتقال الملك الى الآخر وهو الموكل حكى يعني جبري لا اختياري فلذلك لم يجعل كالمباشر بنفسه هم فلا يثبت
بسبب الاسلام كما اذا ورثها سئ اى كما اذا ورث المسلم الخنزير بان كان ابو المسلم نصرانيا مسلم وتركه مسلما
خنزير انصار مسلم له عبد نصراني فاذا ورث او مكنها اشتري الخراج وثبت الملك للموكل فان قلت الورثة

قال ومن اشتري
زيتا على ان يرسكه
بظروفه فله عند
مكنا كل ظرف
سومين برطل
فهو فاسد ان لم يرسكه
على ان يصرح عنه
بوزن الظرف وجماد
لان تشط الاول
لا يقتضيه العقد
والثاني يقتضيه
قال ومن اشتري
سمنا نراق فرد
الظرف وهو عشرة
ارطال مقال البائع
الزرق غير هذا هو
ارطال فاقول قول البائع
لانه اعتبر اخلا في
الزرق المقبول في القول
قول القائل ضمن كان
او امينا وان اعتبر اخلا
في السمن فهو في الحقيقة
اعتقاد في الشئ فلو القول
قول البائع لا يثبت الزرق
قال واذا امر المسلم ببيع
بسم حر او بشئ اخر فليقل
ذلك جازا عندنا حنيفه
وما كان يجوز على المسلم
على هذا الحد التذري
من اوكيل الحرم غيره
مع صديق له ان الموكل
ايده فلا يولد له كان
ثبت الموكل بتقاضي الموكل
لمكانه ما يوجب فليجوز
في غيره من العاقد
الوكيل بالبيع ولا يثبت
شقال الملك الى الامور
لا تمت ببيع السلام
اور فهم

موجز و التوكيل اختيارى فلهذا يتنازعان اجيب بان ثبوت الحكم اعني الملك للموكل به تحقق العلة اعني مباشرة
التوكيل جبراً لذلك ثبت بدون اختياره شاء ادا بى في غيره هذه الطهارة بالاتفاق كما في الموت ثم شرط
لما صح شرط التوكيل ضمن ان كان من الموكل به ثم شرط ان يكون الموكل به وان كان خنزيراً السبب من لكن قالوا ان
الوكالة كرهية اشداً للكرهية وقال الفقيه ابو الليث فلهذا قول ابي حنيفة لما جاز البيه في السلم ان يقتدق
بالشئ واما قولنا ان الموكل لا يلزم فلا يلزم غير منقوض بمسائل منها ان رجلاً لو وكل غيره بشئ اجمعه بملكه فوكل
الموكل غير بشره وذلك يجوز وثبت الملك للموكل ولا يملك هو ان يشترى نفسه ومنها ان القاضى اذا امر ذمياً
بشئ خراً وخنزيراً فخطبه ذمى اخر يصح والقاضى لا يملك التصرف بنفسه ومنها ان الذى اذا وصى الى مسلم وقد ترك
خراً او خنزيراً فان الموصى يملك ويملك بالبيع والقسمته وهو لا يملك ذلك بنفسه وفي النجارية المريض مرض الموت
لو باع بما يتقارب من شئ مثله عليه ويون مستفرقة لا يجوز ومن وصية يجوز بعد موته وكذا لا يبيع الامام عروض الله
وصيه لا يبيع العروض التي هي من ميراثه والقياس على تزويج المحرم من موقوف لان حقوق العقد في باب النكاح
راجعة الى الموكل لا الى الوكيل لانه يفرض في باب الشرط والبيع على المالك ثم قال من اى العقد ورثى في محض
هم ومن باع عبداً على ان يتيقن الشتر او يدره او يكتبه او امانة من اى اواع امانة ثم على ان يتيقن ان يبيع
فاسد لان هذا بيع وشروطه والى صلي الله عليه وسلم حتى عن بيع وشرط من وفي بعض النسخ وقد نهي النبي صلى
عليه وسلم عن بيع وشرط وداراه ابو حنيفة ممن عزمون غيبين ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن
بيع وشرط وطلق النبي يفتنه الصادق لا خلاف في هذه الجملة بيننا وبين الشافعي رضي الله عنه الا في شرط مقتدر
فعمداً الشافعي يجوز ذلك وهو رواية عن ابي حنيفة ثم كذا في شرح الماتع واختلف الفقهاء في البيع والشرط
على ثلاثة اقوال قال اصحابنا البيع والشرط كلاهما باطلان وقال ابن ابي ليلى البيع جائز والشرط باطل وقال
ابن شبرمة البيع والشرط كلاهما جائزان ثم حجة المذهب فيه من اى الجملة الكلية من الاصل الشامل يفرض
اصحابنا هم ان يقال كل شرط يقتضيه العقد من اى يجب بالعقد من غير شرط ثم كشرط الملك للمشتري بشرط
وشرط تسليم الثمن او البيع او شرط من البيع الاستيفاء الثمن ثم لا يفسد العقد من لان كل هذه تثبت بمطلق بعقد
هم ثبوت بدون الشرط من اى ثبوت مطلق العقد بدون هذا الشرط وذكره لا يفسد الا ما كرههم وكل شئ
لا يقتضيه العقد وفيه من اى واسكال ان فيه من منفعة لاحد المتعاقدين من ان اشترى خطبة ان يطلها اليها
او ثوباً على ان يخطه او باع عبداً على ان يخله ثم البائع شهر او ايام ان يسكن فيه البلد شهر مثلاً ولو شرط
لا يقتضيه العقد ولكن ورد الشرع بجوازها كالأجل او ان يجازى رخصة وقبيلها فانه لا يفسد العقد لانه لما ورد الشرع
به دل على انه من باب الصلح دون المنفعة والقياس ان يفسد ولكن اخذنا بالاستحسان للحديث الوارد في باب
الخير ولو شرط شرطاً ان يعطى لا يقتضيه العقد ولا ورد الشرع به لكنه يلائم العقد ويدفعه نحو ان يشترى بشرط
البائع كعقوبة بالثمن او رجاء بالثمن ولم يعين الكفيل ولا اثاره اى احد فابيع فاسد وكذلك اذا لم يسم الزمان
ولا اثار اليه واذا منها بالاشارة او التسمية فالقياس ان لا يجوز البيع ايضا به اخذت في الاستحسان
بجوزها وهو الصحيح والشرط في صحة اشترط الكفالة حضور الكفيل في المجلس وقوله واذا كان غائباً لا يجوز احداهما

شأن كان خيرا لهما
 وان كان خيرا اي
 بسبب **قال**
 في عبد الله بن
 المشرفي ابي
 او كاتبة او امه على
 ان ليستوا لهما
 فالبيع فاسد
 لان هذا بيع وشروط
 وقد يعنى النسيئة
 عليه والله وسطر
 عن بيع
 وشروط ثم حمله على
 فيما يقال كل شرط
 يقتضيه العقد شرط
 الملكت المشرف
 لا يفيد العقد
 لتبطل به الشروط
 وكل شرط لا يقتضيه
 العقد وفيه منفعة
 لاحد المتعاقدين

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا

فيمكن استقاطه بخلاف ما اذا ابيع الدرعهم بالدينار
فم استقطا الدرعهم بالدينار
لان الفساد في حصة العقد
وخلو الكسار الى اجل
لانه متعده وهو عقد
غير عقد الكسار وقوله ان
ثم انما يخرج وفاء كان من
الاجل يستتبه باسقاطه
لان خلاص حقه قال
ومن جملة ما يبرر عدمه
وشا في ذكيرة وصيغة بطل
البيع ليهما وهذا عند
البيوع حقه وقال ابو يوسف
وغيره ان سمي لكل واحد منهما
شاهدا في العقد والشاة
الذكية وان يجمع بينهما
ومد يد يمينه ويدين
مولى في العقد حقه
من الحسن عند علماء الشافعية
وقال ابو حنيفة فيهما
الشبهة عامدا كما في حقه
والمكاتب وام الولد فكل واحد
الاختيار والعقل الاول
او حقه البيع مستقيمة بخلاف
الى الكل ولما ان الفساد في
المفسد كالتحق الى القس كمن
جمع بينهما لا حقيقته واخته
في الكسار عند الامام
عن كل واحد لانه محقق
وهو الفرق بين الفضولين
ان المحرك يرضى تحت العقد
اصلا لانه ليس مال بالبيع
صفقة واحدة لكان القبول
في المحرك شرط البيع في العقد
وهذا شرط فاسد بخلاف
الكسار لانه لا يفسد

فيمكن استقاطه بخلاف ما اذا ابيع الدرعهم بالدينار
فم استقطا الدرعهم بالدينار
لان الفساد في حصة العقد
وخلو الكسار الى اجل
لانه متعده وهو عقد
غير عقد الكسار وقوله ان
ثم انما يخرج وفاء كان من
الاجل يستتبه باسقاطه
لان خلاص حقه قال
ومن جملة ما يبرر عدمه
وشا في ذكيرة وصيغة بطل
البيع ليهما وهذا عند
البيوع حقه وقال ابو يوسف
وغيره ان سمي لكل واحد منهما
شاهدا في العقد والشاة
الذكية وان يجمع بينهما
ومد يد يمينه ويدين
مولى في العقد حقه
من الحسن عند علماء الشافعية
وقال ابو حنيفة فيهما
الشبهة عامدا كما في حقه
والمكاتب وام الولد فكل واحد
الاختيار والعقل الاول
او حقه البيع مستقيمة بخلاف
الى الكل ولما ان الفساد في
المفسد كالتحق الى القس كمن
جمع بينهما لا حقيقته واخته
في الكسار عند الامام
عن كل واحد لانه محقق
وهو الفرق بين الفضولين
ان المحرك يرضى تحت العقد
اصلا لانه ليس مال بالبيع
صفقة واحدة لكان القبول
في المحرك شرط البيع في العقد
وهذا شرط فاسد بخلاف
الكسار لانه لا يفسد

الفساد من جواب من قياسه على الكسار وهو قياس بالدينار لان الكسار لا يطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع فاذا بطل
وقال الاكل ربحا لغيره في بحث الما ولا خلاف اذا بين شئ كل واحد منهما كانت الصفقة متفرقة ومختلفة لا يكون قبول
العقد في الكسار شرط البيع في العقد وانما في الكسار الشرط الفاسد هو ما يكون فيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه
حتى يكون في معنى الربو وليس في قبول العقد في الكسار منفعة لاحد او للمعقود عليه فلا يكون شرط فاسدا وانما اذا
فلان قبول العقد في الكسار شرط القبول العقد في البيع اذا صح الايجاب فيها ليل يتضرر المانع بقبول العقد
في احد با دون الاخر ولم يوجد فيما نحن فيه نصا ركا بين البيع والمدة والمدة واجب عن الاول بان الصفقة متفرقة
في مثلها اذا لم يكن البيع والشاة عن الثاني بان في قبول العقد في الكسار منفعة للمانع تارة اذا كانا بالدينار والدينار
بال يقابل بدل فكل واحد كان يثبت هذا العقد في كل واحد على ان تسلم اى خمس مائة اخرى فينتفع بفضل مال عن العوض في كل
وهو الربو والثالث بان الاسباب اذا صح فيها صحيح العقد والشرط جميعا فلا يكون فيما نحن فيه واذا ظهر فانه
الفرق بين الفضولين وشم جواب زفر من الربو بينهما واما البيع في هو لا موقوف ش متصل بقوله ان الكسار لا
تحت العقد واما هو لا المدبر والمكاتب وام الولد واما المدبر فيهم وقد دخلوا تحت العقد لقيام المالكية ش فانه
باعتبار الرق والتفويض واما وجوده ولكن حكم البيع لا يثبت في حقه بل يرد صيانة كحقه ولهذا يخرجون من ان
يكونوا محلا للبيع هم ولما شاي ولكون بيع هو لا موقوف فانه في حقه ش البيع هم في حقه غير جازية ش
اى انما اجارة الغير هو مولا هم وفي المكاتب ش اى ينفقه البيع في المكاتب هم برضا في الاصح ش اخر
عامة في النواذر من ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يبيع هم وفي المدبر ش اى ينفقه البيع في المدبر هم بقضاء
العقار ش فانه اذا اتفق بين المدبر فانه يجوز هم وكذا ش اى وكذا يجوز هم في ام الولد ش اى في بيها هم
عند ابي حنيفة وابي يوسف ش فانه لا يجوز كان فيه اختلاف بين الصواب في حقه فانه يرضى المدبر عن المدبر لم يجوز
وسمى رضاه عنه جوزه ثم من بعدهم من السلف اجمعوا على عدم جواز بيعها فاصح ان الاجماع المتأخرين ش
الاختلاف المتقدم فعندنا لا يرضى اذ ليس لاطاع التابعين من القوة ما يرضى خلاف الصواب فكان قضى في حقه
فيه في حقه وعند محمد فانه كان القضا فانه لا جاز فلا ينفذ والسلة اصيله فان قبل كيف يصح قوله موقوف وقد
قال في اول الباب وبيع ام الولد والمدبر والمكاتب باطل فالجواب انه باطل اذا لم يميز للمكاتب ولم يقض القاضي
بجواز بيع المدبر وام الولد يدل على ذلك تمام كلامه هناك هم الا ان المالك ش يستثنى من قوله دخلوا تحت العقد
في ان المالك هم باستحقاقه البيع ش وهو العبد الذي كان للغير هم وهو لا ش اى المدبر والمكاتب هم
الولد هم باستحقاقهم انفسهم وروا البيع ش وقال تاج الشريعة لان المالك الى اخره جواب من يقول لما دخل
هو لا تحت العقد لقيام المالكية فيمن ان لا يكون ش هو لا فاسدا فاجاب بقوله الا ان المالك الى اخره معنى ان
البيع الموقوف اذا روي له ذلك بطل وبذلك فان المالك وهو لا ووه ولم ذلك لاستحقاق المالك
واستحقاق هو لا انفسهم هم فكان ش اى الوجه بالاستحقاق بعد الدخول هم اشارة
الى البقاء ش اى بقاء البيع لان الرد بالاستحقاق لا يكون السنة البقاء فكان هم كما اذا اشترى عبيد وملك
اجبا قبل القبض ش فانه العقد يرضى في الباقي بمحضه من الثمن بقاء الاستداه هم وبذا ش اى اجمع من يرضى

الفساد ولما
البيع في هو لا
موقوف وقد
دخل تحت
العقد لقيام
المالكية وكذا
ينعقد في
عبد الغير
باجازته في
المكاتب ومولا
في الاصح في
المدبر فقط
القاضي وكذا
في مولا له
الى حقيقته
وان يوسف
لان طالع
باستحقاقه
للبيع وهو
باستحقاقهم
انفسهم
روا البيع
فكان هذا
اشارة الى
البقاء كما اذا
اشترى عبيد
وهذا احسن
فيل القبض
وهذا

لما سئل عن رجل قال بل عسل ليس بعصفه وميسط بعصفه وقعب يشرب فيه الماء قال اتبني بها فاما بما فاخذها رسول
 على امر عليه وسلم وقال من يشترى من يدين فقال رجل انا فاخذها برهم قال من يدين على درهمين وثلاثا
 فقال رجل انا فاخذها برهمين فاعطاهما اياه واخذ الدرهمين فاعطاهما الا انهما رسي وقال اشترى باحد طعنا ما
 فاشترى الى اهلك واشترى بالآخر فاسا فاقضى به فاما به فاشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا بيده ثم قال
 اذرب واخطب وبيع ولا اريكم خمسة عشر يوما فذهب الرجل يطلب ويبيع فجا وقد اصاب عشرة دراهم فاشترى
 ببيعتها ثوبا وبعدها طعنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ان تجي المسكنة فكتة في وجهك يوم القيامة
 ان المسكنة لا تصح الا لكاشية لذه فقصد قد عزم مقلع الاولاد ومم موجه واخرجه الترمذي عن حفص بن اليماني
 عن امر عليه وسلم باح طعنا وقد عافين يريه وكذلك اخرجه النسائي عن حفص بن اليماني قال ابن القلان في جمول
 وعنه العجلي في كتابه والا حصن عجلان ذكره الا زود في الضعفا وابو بكر السخفي قال ابن القلان في جمول
 لا اعرف احدا نقل عدالة قلت هذا الحديث لما رواه الترمذي حسنه وعنه بعض الحسن من الصحيح والا حصن عجلان وثقه
 البخاري وابو بكر السخفي روى عنه جماعة وحسن الترمذي حديثه ولولا انه في نسخة واحدة لما حسن حديثه فان قلت كيف باع
 النبي صلى الله عليه وسلم الحسن والقدح بغير اذن صاحبه قلت قيل يجوز للمالك ان يبيع على الميسر فان قلت قال الترمذي
 لم ينقل انه كان ميسرا قلت كانت نفقة ابيه واجبة عليه فهي كالدائن قلت لا يحتاج الى هذه الكلفات والنبي صلى الله
 عليه وسلم كان يجوز له ان يتصرف في امواله با شاء فيصرف على وجه المصلحة فان قلت قال الترمذي والعمل على هذا
 الحديث عند اهل العلم لم يروا با شايع من يدين في الفناهم والموارث قلت قال ابن العربي والباب واحد في
 مشترك لا يختص به فنيته ولا ميراث والحسن كسائر اهل البيت كسائر اهل البيت والبيع احواس وحلوس
 كذا في الجملة ويقال فلان حلس بيته اذا لم يخرج منه قوله مرتق من اذ فها وهو التراب ومعنى فقصد قد عزم
 ليقف بصاحبه الى التراب وقيل هو سواء احتمال الفقر قوله ولذي عزم مقلع اولاد ومعنى فقصد قد عزم
 شقعه وقال ابن الاثير لقطع للشديد الشفيع وقد قطع لقطع فهو مقلع وقطع الامر فهو قطع قوله لذي عزم موجه
 هو ان يحمل دية فيسب فيها حتى يوديها الى اوليا المقتول فان لم يوديها قبل التحمل عتبه فيوجه قتله ولان من
 اى ولان بيع من يدين مع الفقرا او اسماجه ميسر ليه من اى الساجدة واعية اى ذاك وتوارثها الناس في
 الاسواق هم نوع من شى اى من البيع المكره واما فاضل هذا الماء ان الكراهية في الدين تذكر بعد المعنى راجع
 الى المعقود عليه والكراهية فينا ذكر قبل المعنى يرجع الى غير المعقود عليه ولان الذي يذكر بعد مسائل مختلفة
 يجمعها معنى واحد وهو التفرق بخلاف الاول لان فيها مسائل شتى ولها اصول مختلفة وقال الاثراني رحمه الله
 ولان المصنف فصل هذا ما تقدم من النسخ في باب عيسى في الاصل والزوائد ولهذا ذكر الكراهية في
 في مختصره في باب عيسى قلت على ما ذكره كان ينبغي ان يذكر له بابا عيسى هم ومن ملك حلوين شى انا قال
 ملك ولم يقل اشترى لثنا ول وجوه سبب الملك من قول الهبة والوصية والارث والشرى هم صغيرين
 احد ما زعم محمد بن من الاخر من وقيد الصغيرين لانه يكره في الكبيرين هم لم يفرق بينهما شى ومراوده بالتفرق
 ان يكون ذلك في ملك واحد لانه اذا كان احدهما في ملك واحد في ملك الاخر لم يكره التفرق الا تره

ولا يبيع
 الفقراء والمساكين
 ما سئل
 خلع
 قال من
 ملك مملوكين
 مقربين
 احدهما
 وورثه
 محرم من كثر
 لم يفرق
 بينهما

اسم قال في الشامل ولو كان احدهما مملوكا له والاخر لولد والصغير او مكاتب او مغاربة جازا التفرق قال في
 في شرح الطحاوي اذا كان له ولدان صغيران فدخل احدهما في ملك احدهما والاخر فلا بأس ببيع
 احدهما وان كان ملك بينهما جميعا وتالي فيه ايضا وكما يكره التفرق في البيع فكذا يكره التفرق في القسمة في الميراث
 والنتائج هم وكذلك من اى لم يفرق هم ان كان احدهما من اى احد المملوكين هم كبريتش والا صغيرا هم
 الاصل فيه شى اى في هذا النوع هم قوله عليه السلام شى اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم من فرق بين والده
 وولد با فرق السيد بينهم وبين ابيته يوم القيمة شى اى حديث رواه الترمذي عن حسين بن عبد الله عن ابي
 عبد الرحمن السجستاني عن ابي ايوب الانصاري رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق
 بين اخيه وقال حديث حسن وعرب وقال الاثراني وقال الكرمي في مختصره روى عن ابي ايوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من
 بين والده فهو ولد با شى اى حديث حسن وعرب وقال الاثراني وقال الكرمي في مختصره روى عن ابي ايوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من
 واكفائة وكذا ذكره في شرح الاصل والايضا ولكن ذكر صاحب الهداية بلفظ الاجبة قلت الحمد ثوبن مرويه بلفظ
 الاجبة منهم الترمذي كما ذكرنا واسماكه والبيهقي والدارمي والدارقطني واحدا في مسنده بعضه وقال شيخنا زين الدين
 رحم الله عنه في شرح الترمذي استدلالا بعموم الحديث على انه لا يصح التفرق بين الام وولدها الكبير في البيع و
 نحوه وهو رواية بن اكل عن مالك وقال ايضا في صحيح الامم في الاجبة للاب وكذلك الولد الصغير مع الولد بن حنبل
 التفرق بينهما بالبيع ونحو ذلك اجبة للاب والابن صحيحا بان الاجبة كلام عند عدم الام وكذلك الاجبة للاب عند عدم
 الاب فان كان الام واب رقيقان من التفرق بين الام وولدها في الاجبة للاب وكذلك لو كان الام وولدها في التفرق
 وبين ا فان بيع مع جدته دون ا فلا يصح ان حرام وقال ايضا في حجة الصحيح من الوجين عند اصحاب الشافعي
 رضى الله عنه انه لا يرد في بيع التفرق باذن الام في ان يفرق بينها وبين ولدها وبتاء بعض العلماء على ان يحق
 في هذا المثل الوالدة او نفي المدة فان كان حق الوالدة جازا التفرق باذنها وان كان حق الولد
 او لم يرد في هذا المثل جازا التفرق وان اذنت وجوز ملك التفرق باذنها هم وذهب النبي صلى الله عليه وسلم
 بنظر رضى الله عنه فاما من صغيرين ثم قال لا فاعلى الغلمان فقال بعت احدهما فقال عليه السلام لا يكره يروى
 اردو وارود شى اى رواه الترمذي وابن ماجه عن الحاج بن اوطاة عن ابي بكر بن عبيد بن ميمون بن شبيب عن
 سلمى رضى الله عنه قال وذهب لى رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين اخوين فبكت احدهما فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على ما على غلامك فاخبرته فقال رده ثم قال بما حديث حسن وعرب وقال ابو داود في
 ميمون ابن ابي شبيب لم يردك عليها فاذ قتل ابها جمع في سنة ثلاث وثلاثين واخرج الدارقطني في سنة والحكم في
 استدركه عن شعبة عن ابي بكر بن عبيد الله بن ابي ليلى عن سلمى رضى الله عنه قال قد علم على النبي صلى الله
 عليه وسلم سلمى فامر ببيع اخوين فبكتا وفرقت بينهما ثم اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فابته فقال اوراها دار
 وتبعها وبعها جليبا ولا تفرق بينهما وقال اسماكه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هم ولان الصنية يتأش بالاصغير
 وبالكبير شى اى ويستأنس بالكبير ايضا في التفرق زوال الانس وزيادة الايساش فيده المبلغ الغلام لم يتحسن
 اجماعية فاذا بلغنا لا يكره التفرق هم والكبير يتأش به شى اى تبعا هذا الصغير اى يقوم بجواجه باعتبار الشفقة التاشية

وكذا في كتاب
 احدهما او الا
 فيه قوله التفرق
 بين والده وولدها
 فرق الله بينهما
 احبته يوم القيمة
 وذهب النبي صلى الله
 عليه وسلم الى ذلك
 لعلى لا يغلامين
 اخوين يربيهما
 ثم قال له ما فعل
 الغلامان فقال
 بعت احدهما
 فقال امرى
 احدهما وروى
 امره دارود وكان
 يشتان بالصغير
 وبالكبير والكبير
 يتعاسى

عليه وسلم لسان بن ثابت رضي الله عنه وهي ام عبد الرحمن بن حسان واخره البيهقي من طريق ابن اسحاق في
 دلائل النبوة عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد القادر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خاتبة بليلة
 الى النوقر صاحب الاسكندرية بكتاب فقبل الكتاب والكرم خاتبا واحسن خاتمة وصرح الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم له بيع خاتبة كسوة وبنفسه وجبة وجاهتين احدهما ام ابراهيم واما الاخرى فوجهها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لجمع بن قيس المقدسي وهي ام زكريا بن جهم الذي كان اخيه عمر بن العاص على مصر
 انتهى وبنو امرسل وطلحات لما رواه البراء كما رواه ولكن جمع بينهما حديث اخر رواه البيهقي ايضا باسناد الى
 خاتبة بن بلقة قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المقوقس ملك الاسكندرية فجمعت كتاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فانزلني في منزله فاقمت عنده ثم بعثت الى وقد جمع بطارقة الى ان قال وهذه يد ابائنا
 بها سلك الى محمدنا يسكن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جوارس من ام ابراهيم بن رسول الله صلى الله
 وسلم وواحدة وبنها عليه الصلوة والسلام لابي جهم بن حذيفة السدوسي وواحدة وبنها احسان بن ثابت
 الانصاري انتهى قلت ابو جهم ذكره ابو عمر في الاستيعاب وقال قيل اسمه عامر بن حذيفة وقيل مبيد بن حذيفة
 اسلم عام الفصح وصحب النبي صلى الله عليه وسلم في اخيه خلافة معاوية واما جهم بن قيس فذكره
 ايضا في الاستيعاب وقال جهم بن قيس بن عبد بن شرجيل بن عبد مناف بن عبد الدار وقال ابو جهم في
 مع امراته وتوقيت امراته هناك ولم يقرضه في قضية بنته النبي عليه الصلوة والسلام ابا الجارية ولا في
 جهم واما سير بن فقيه ذكره ابو عمر في الاستيعاب في باب السنين المملية وكذا ذكره في تجريد الصحابة وذكره في الاثر
 ثلاث فقط على السنين والظاهر انه سهو

باب الاقالة من شئ اي هذا باب في بيان احكام الاقالة قبل الاقالة شفع من القول والهبة للسلب
 كما في معنى ان قال القول السابق وهذا هو معنى من القيل بدليل قلت البيع كسر القاف فهذا يدل على ان قيل
 الجواب هو من ذكره في النسخ في القاف مع اليا واقالة البيع اقالة وهو فسخ ورفعه وذكره في مجموع اللغة
 قال البيهقي قالا واقالة فسخ والمناصة بين هذا الباب وبين الذي قبله ان الشخص من حيث البيع القاسد والمكرو
 لما كان بالفسخ كان الاقالة تلقاها ما بها فذكر عقبها هم الاقالة جائزة في البيع بشئ الثمن الاول من الاطلاق
 للامتنع الاربع في جواز الاقالة ولكن خلافا لما فيها من بيع على ما يات في الدليل على جوازها الحديث
 الذي ياتي ولان الاقالة رفع العقد والعقد حق المتعاقدين وقد انعقدت بينهما فكان لها رفعه وفنا للحاجة من قوله
 عليه الصلوة والسلام من شئ اي لقول النبي عليه الصلوة والسلام من من اقال نأوا بيعة اقال الله عز وجل يوم القيمة
 من هذا الحديث اخرجه ابو داود وابن ماجه عن الامش عن ابي صالح عن ابني بريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقال مسلم بيعة اقال الله عز وجل ثمانية عشر ذرا واربعة اجرة يوم القيامة ورواه ابن حبان
 في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال ابن حبان فيه يوم القيامة وروى
 احكامه وناو ما عند البيهقي هم ولان العقد من شئ اي عقد البيع هو حقها فملكها كان رفعه من شئ اي رفع العقد الذي
 وقع بينهما هو وفنا من شئ اي لاجل الدخ هو لما جعله من شئ لان كل من كان له حق يملك رفعه فان شرط الاكتمانه

باب
 الاقالة
 الاقالة جازية
 في البيع من قبل
 الثمن الاول
 لقوله من قبل
 نأوا بيعة
 لقوله من قبل
 يوم القيمة
 فكان العقد
 حقه فملكها
 برفعها
 فحلها
 فان شرط الاكتمانه

من شئ اي من الثمن الاول هو او قل من شئ اي او شرط الاقل من الثمن الاول هو فاشترط باطل من ولا يقط
 رد الثمن من البايع وعند الشافعي رضي الله عنه الاقالة قاسدة والتمس على حال واذا كان الشرط المذكور
 باطلا هو رد شئ اي البايع من شئ الثمن الاول من الذي وقع العقد عليه هو والاصل من شئ اي في هذا باب
 من ان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين من شئ في جميع الاحوال منقولا كان البيع او غير منقول مقبوض او غير مقبوض
 من غير قبض اي الاقالة بيع هو في حق غير بائع ولهذا يجب الشفعة للشفيع فيما اذا باع وارا فسلم الشفعة
 ثم تقابل ما واد البيع الى ملك البايع ولو كانت الاقالة بيعا لما جاز للكون قبل القبض بل هو يد في حق غير بايع
 الا ان لا يكون جعله فسخا فقبل من شئ اي الاقالة كما اذا ولدت البيعة بعد القبض ولذا فان الزيادة المفصلة
 تمت شفع العقد مقابل لشرع هو وهذا من شئ اي المذكور كله هو عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند ابي يوسف هو بيع من شئ
 اي الاقالة بيع وانما ذكر الضمير باعتبار المذكور او بالنظر الى ان لفظ الاقالة في الاصل مصدر لان لا يكون
 جعله بيعا من شئ كما اذا تقابل في المنقول قبل القبض من فسخ فسخا لان لا يكون من شئ اي جعله فسخا من فسخ
 اي الاقالة كما اذا تقابل في العروض البيعة بالدرهم بعد بلها او تقابل في المنقول قبل القبض على خلاف
 جنس الثمن الاول لان بيع البيع المنقول قبل القبض لا يجوز والفسخ يكون بالثمن الاول وقد سمينا ثانيا اخره وعند
 ابي حنيفة هو فسخ الا اذا تقابل فسخا من شئ اي الاقالة من شئ اي الاقالة فسخا بان تقابل بالثمن الاول
 بعد الزيادة المفصلة او تقابل بعد القبض بخلاف جنس الثمن الاول من فسخ فسخا لان لا يكون من شئ اي جعله فسخا
 كما في صورة بيع العروض بالدرهم بعد بلها هو فسخ فسخا من شئ اي الاقالة ويبقى العقد على حاله وفي الذخيرة هذا
 ينسب فسخا اذا حصل الفسخ بلفظ الاقالة اذا جعل بلفظ المفاضة والمبادلة او الرواقا لا تجعل بيعة وان امكن
 ان تجعل بيعة وفي شرح الوجيز اذا كانت الاقالة بلفظ الاقالة فيه قولان فسخ او بيع اما اذا قال فسخا فموضع
 الاقالة وفي شرح الاطلاق وعن ابي حنيفة رواية اخرى ان الاقالة بيع بعد القبض وفسخ قبله وفي شرح الطحاوي
 وروى عن ابي يوسف انه قال الاقالة بيع على كل حال حتى انه ابطال الاقالة في المنقول قبل القبض لانه لا يجوز
 بيعه من غير ان اللفظ من شئ اي لفظ الاقالة هو للفسخ والرفق من شئ يعني في اللغة هم ومنه يقال اقلني عشرين شئ
 اي ارضها هم فموضع عليه من شئ اي على اللفظ من فسخه من شئ اي ما اقتضاه من موصوفا لغوي هو واذا تقدر من شئ
 اي الفسخ من شئ على محتمل وهو البيع من شئ بطريق المجاز ولهذا كانت بيعة في حق الثالث وانما يحل على البيع
 حياية الكلام العاقل من الاقالة وقوله هم الاثمة من شئ فموضع لكون الاقالة بيعة عند فسخ بطريق المجاز
 وهو حال اللفظ اياه هم انه من شئ اي ان الاقالة هم بيع في حق الثالث من شئ وهو الشفعة هم والابي يوسف ان شئ
 اي ان الاقالة هم مباذلة المال بالمال بالتراضي وهذا هو شئ اي المذكور وهو مباذلة المال بالمال بالتراضي هم
 هو احد المبيع من شئ وان لفظا بلفظ الاقالة لان المبرة للمعاني لا الاقالة ولهذا تجعل اللفظ بشرطه لاصل حواله
 واحواله بشرط عدم البرة كفاية هم ولهذا من شئ اي ولكون الاقالة مباذلة المال بالمال بالتراضي الذي هو
 احد المبيع من شئ اي الاقالة هم بهذا السعلة وتروى بالبيع من شئ كما في البيع هم وثبت به الشفعة وهذا
 احكام البيع من شئ فتكون الاقالة بيعة لان المنقول قبل القبض لو حلت على البيع كان فاسدا فحلت على الفسخ

او اقل فاشترط باطل من
 مثل الثمن الاول من
 من الاقالة فسخ في حق
 المتعاقدين مع جاريه
 في حق غيرهما لان لا يمكن
 جعله فسخا فقبل من شئ
 عند ابي حنيفة عند
 ابي يوسف وهو بيع
 لان لا يمكن جعله فسخا
 فقبل من شئ لان لا يمكن
 جعله فسخا فقبل من شئ
 ان لا يمكن فسخا فقبل من شئ
 ان اللفظ للفسخ ولا يفرق
 منه يقال اقلني عشرين
 فموضع عليه فسخه واذ
 فسخ فسخا فقبل من شئ
 وهذا البيع الاخرى
 انه جيم في حق الثالث
 ولا يبي سفسا انما يبي
 اما بالمال بالتراضي
 وهو هو جاريه ولفظ
 يبطل بهذا حاله
 ويرى بالبيع وثبت به
 الشفعة وهذا احكام

علا كمالها على العوض ولا يبي حنيفة أن اللفظ من أي لفظ الاتاقلة من بين عن الرخ والفسح لما قلنا من
 اشارة الى قوله ان اللفظ للفسح والرخ من الاصل اعمالي اللفظ في مقتضياتها الحقيقية من فاذا قلنا من
 الى الجواز ان كان والاطل من ولا يبي من أي الاتاقلة من ابتداء العقد ليجل عليه من أي على العقد جازم
 عندنا قلنا من أي لان العقد من هذه من اية هذا الرخ من واللفظ لا يبي من هذه من واستارة
 احد الضدين لآخر لا يجوز كما عرف في موضعنا فاذا كان كذلك من فحين البطلان من أي بطلان الاتاقلة
 من كونه بيما في حق الثالث من جواب عما يقال الاتاقلة بيع جديدة في حق الثالث ولو لم يبي الباع لم يكن ذلك
 تقريرا لجواب ان كون الاتاقلة بيما في حق الثالث الذي هو الشفع من امر ضروري من أي يعني بثبوتها بطريق
 الضرورة والمحكم لا يمتار اللفظ وليس بطريق المجاز اذا ثبت بالمجاز ثبت يقتضيه الصيغة وهذا ليس كذلك
 من لانه يثبت به شكل حكم البيع وهو الملك من ثبوتها بدل فله موجه في حق ثالث ووجهها لا يمنع ثبوت الضيد
 في محل واحد فاذا كان كذلك اعتبر الحكم في الثالث لا الصيغة يعني لا تعتبر الصيغة وهو معنى قوله من لا يقتضيه
 الصيغة من لان البيع وضع لاثبات الملك وقصد وزوال الملك من ضرورية والاتاقلة وضمت لانها الملك
 وبطلان وثبوت الملك من ضرورية فثبت لكل واحد منها الملك بما كان لصاحبه كما ثبت في المباعدة فاعتبر وجه
 الصيغة في حق المتعاقدين لان لها ولاية على نفسها واعتبر الحكم في حق غيرها ولا ولاية لها في حق غيرها وهو معنى
 قوله من اذ لا ولاية لها من أي للمتعاقد من من على غيرها من بان يجعلها بالبيع فسخا في حق غيرها لكون الفسخ
 اضرارا في حق الغير وجواب المصنف في الحقيقة الخ وقال الاكل وجواب اخوان المدعي ان كون الاتاقلة
 بيما جديدة في حق ثالث ليس مقتضى الصيغة لان كونها فسخا مقتضا با فلو كان كونها بيعا كذلك لم يجمع بين
 الحقيقة والمجاز من اذ ثبت هذا من أي ما ذكر من الاصل من نقول اذا شرط الاكثر فالاقالة على الثمن الاول
 من الذي وقع عليه العقد من لغيره من زيادة من لان فسخ العقد عبارة عن رفعه على الوصف
 الذي كان قبله والفسخ على الزيادة ليس كذلك من اذ من لم يكن ثابتا محال فيطل الشرط من والاتاقلة
 لا تبطل من لان الاتاقلة لا تبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع من حيث يبطل بالشرط الفاسد من لان
 الزيادة يمكن اثباتها في العقد فيحقق الربوا من لان في الشرط شبهة الربوا لان فيه منفعة لاحد المتعاقدين
 وهو مستحق بعقد المعاوضة حال عن العوض من اما لا يمكن اثباتها من أي اثبات الزيادة من في الرخ
 من أي في رفع العقد لان الاتاقلة تشبه البيع من حيث المعنى فكان الشرط الفاسد فيها شبهة شبهة فلا يوثق
 في صحة الاتاقلة كما لا يوثق في صحة البيع بخلاف البيع لان الزيادة فيه اثبات ما لم يكن ثابتا محال فيطل الشرط من والاتاقلة
 اذا شرط الاقل من أي من الثمن الاول من لاي بطلان من قوله اذ من لم يكن ثابتا محال وقال الاكثر
 اشارة الى قوله لغيره من الفسخ من الا ان يحدث في البيع يجب فحين جازت الاتاقلة بالاقول لان السخط يجعل
 باجاز ما فات بالبيع من وقال اناج الشريعة هذا اذا كانت حصص العيب مقدار المحطوطا ونما اذا انقص
 بقدر ما يتبين الثمن فيه من وعندنا من أي عندنا في يوسف ومحمد من في شرط الزيادة يكون بيما لان الاصل
 هو البيع عندنا في يوسف وعند محمد جعله بيما من أي بين وان كانت الاتاقلة عندنا فسخا لانه في الزيادة

في حقيقة ان اللفظ
 يبي من الفسخ والرخ
 كما قلنا من الاصل اعمالي
 اللفظ في مقتضياتها
 الحقيقية ولا يبي من
 العقد ليجل عليه
 عندنا قلنا من أي لان
 العقد من هذه من اية
 هذا الرخ من واللفظ
 لا يبي من هذه من
 واستارة احد الضدين
 لآخر لا يجوز كما عرف
 في موضعنا فاذا كان
 كذلك من فحين
 البطلان من أي بطلان
 الاتاقلة من كونه بيما
 في حق الثالث من جواب
 عما يقال الاتاقلة بيع
 جديدة في حق الثالث
 ولو لم يبي الباع لم يكن
 ذلك تقريرا لجواب ان
 كون الاتاقلة بيما في حق
 الثالث الذي هو الشفع من
 امر ضروري من أي يعني
 بثبوتها بطريق الضرورة
 والمحكم لا يمتار اللفظ
 وليس بطريق المجاز اذا
 ثبت بالمجاز ثبت يقتضيه
 الصيغة وهذا ليس كذلك
 من لانه يثبت به شكل
 حكم البيع وهو الملك من
 ثبوتها بدل فله موجه في
 حق ثالث ووجهها لا يمنع
 ثبوت الضيد في محل واحد
 فاذا كان كذلك اعتبر
 الحكم في الثالث لا الصيغة
 يعني لا تعتبر الصيغة
 وهو معنى قوله من لا
 يقتضيه الصيغة من لان
 البيع وضع لاثبات الملك
 وقصد وزوال الملك من
 ضرورية والاتاقلة وضمت
 لانها الملك وبطلان
 وثبوت الملك من ضرورية
 فثبت لكل واحد منها الملك
 بما كان لصاحبه كما ثبت
 في المباعدة فاعتبر وجه
 الصيغة في حق المتعاقدين
 لان لها ولاية على نفسها
 واعتبر الحكم في حق غيرها
 ولا ولاية لها في حق غيرها
 وهو معنى قوله من اذ لا
 ولاية لها من أي للمتعاقد
 من من على غيرها من بان
 يجعلها بالبيع فسخا في حق
 غيرها لكون الفسخ اضرارا
 في حق الغير وجواب المصنف
 في الحقيقة الخ وقال الاكل
 وجواب اخوان المدعي ان
 كون الاتاقلة بيما جديدة
 في حق ثالث ليس مقتضى
 الصيغة لان كونها فسخا
 مقتضا با فلو كان كونها
 بيعا كذلك لم يجمع بين
 الحقيقة والمجاز من اذ
 ثبت هذا من أي ما ذكر من
 الاصل من نقول اذا شرط
 الاكثر فالاقالة على الثمن
 الاول من الذي وقع عليه
 العقد من لغيره من زيادة
 من لان فسخ العقد عبارة
 عن رفعه على الوصف الذي
 كان قبله والفسخ على الزيادة
 ليس كذلك من اذ من لم
 يكن ثابتا محال فيطل الشرط
 من والاتاقلة لا تبطل من
 لان الاتاقلة لا تبطل بالشرط
 الفاسد بخلاف البيع من حيث
 يبطل بالشرط الفاسد من لان
 الزيادة يمكن اثباتها في
 العقد فيحقق الربوا من لان
 في الشرط شبهة الربوا لان
 فيه منفعة لاحد المتعاقدين
 وهو مستحق بعقد المعاوضة
 حال عن العوض من اما لا
 يمكن اثباتها من أي اثبات
 الزيادة من في الرخ من أي
 في رفع العقد لان الاتاقلة
 تشبه البيع من حيث المعنى
 فكان الشرط الفاسد فيها
 شبهة شبهة فلا يوثق في
 صحة الاتاقلة كما لا يوثق
 في صحة البيع بخلاف البيع
 لان الزيادة فيه اثبات ما لم
 يكن ثابتا محال فيطل الشرط
 من والاتاقلة اذا شرط الاقل
 من أي من الثمن الاول من
 لاي بطلان من قوله اذ من
 لم يكن ثابتا محال وقال
 الاكثر اشارة الى قوله
 لغيره من الفسخ من الا ان
 يحدث في البيع يجب فحين
 جازت الاتاقلة بالاقول لان
 السخط يجعل باجاز ما فات
 بالبيع من وقال اناج
 الشريعة هذا اذا كانت
 حصص العيب مقدار المحطوطا
 ونما اذا انقص بقدر ما
 يتبين الثمن فيه من وعندنا
 من أي عندنا في يوسف
 ومحمد من في شرط الزيادة
 يكون بيما لان الاصل هو
 البيع عندنا في يوسف
 وعند محمد جعله بيما من
 أي بين وان كانت الاتاقلة
 عندنا فسخا لانه في الزيادة

غير ممكن وجعلها من فاذا كان قاصدا لهذا البيع من لان في الزيادة قدرا لعمل بالحققة فصار الى الجواز
 حدود الكلام بالاقول من الاتاقلة ولا فرق عندنا في يوسف من الزيادة والنقصان لان الاصل عندنا هو البيع
 عند محمد هو الفسخ من وكذا في شرط الاقل عندنا في يوسف من أي من عندنا من أي لان البيع من الجواز
 عندنا وعند محمد هو فسخ بالثمن الاول لانه سكوت عن بعض الثمن الاول وهو الاصل ولو لم يبي الباع من
 أي عن جميع الثمن من وقال يكون فسخا فمذا او في خلاف ما اذا زاد من حيث يجعل بيما عند محمد واعترض بان
 كونه فسخا اذا سكوت عن كل الثمن اما ان يكون على منبهه خاصة او على الاتفاق والاول رد المحتاف على مقتضى
 والثاني غير ناضح لان ابا يوسف انا يجعله فسخا لا يمنع جعله بيما لا يتاكد من الثمن بخلاف صورة النقصان فان فيها
 ايباع ثمنها واذا دخله غيب فمفسوخ بالاقول لما بيناه من ان السخط يجعل بازا ما فات بالبيع من ولو قل
 بغيره من الثمن الاول فمفسوخ بالثمن الاول عندنا في حنيفة ويجعل التسمية لغوا وعندنا في ما بيننا من أي
 وجه كل واحد منهما في فصل الزيادة من ولو ولدت البيعة ولما تم تقابلها فالاقالة باطله عندنا من أي من البيعة
 من لان الولد من من الفسخ من لاجل الزيادة من وعندنا يكون بيما من وحاصله ما ذكره في الذخيرة ان
 الجارية اذا ولدت ثم تقابلها فان قبل القبض صحت الاتاقلة سواء كانت الزيادة متصلة كالسمن والجمال او منفصلة
 كالولد والارث والعقار لان الزيادة قبل القبض لا يمنع الفسخ منفصلة كانت او متصلة والزيادة بعد القبض ان
 كانت منفصلة فالاقالة باطله عندنا في حنيفة لانه لا يصحها الا فسخا وقد تعذر حقا للشرع وان كانت متصلة فهي صحيحة
 عندنا لان المتصلة لا تمنع الفسخ عندنا من وجوب رضا من له الحق في الزيادة بطلان حقه فيها وقد وجد الرضى لما
 تقابلها فان كان بينهما فسخا عندنا من والاتاقلة قبل القبض في المنقول وغيره فسخ عندنا في حنيفة ومحمد وكذا عند ابي يوسف
 في المنقول لغيره من البيع من وذلك ان بيع المنقول قبل القبض لا يجوز بالاجماع وبيع العقار قبل القبض
 يجوز عندنا في حنيفة وابي يوسف من وفي العقار يكون بيما عندنا من أي عندنا في يوسف من لان المكان البيع فانه
 بيع العقار قبل القبض جائز عندنا من أي عندنا في يوسف من قال من أي عندنا في يوسف من لان المكان البيع فانه
 صحة الاتاقلة وبذلك البيع يمنع عنهما من أي صحة الاتاقلة من لان رفع البيع يستدعي قيامه من اوقيا من البيع من وهو من
 أي قيام البيع من قائم بالبيع وكون الثمن من لان الاصل هو البيع ولهذا شرط وجوده عند البيع بخلاف الثمن
 فانه بمنزلة الوصف ولهذا جاز العقد وان لم يكن موجودا من فان كان بعض البيع جازت الاتاقلة في الباقي لقيام
 البيع فيه وان تقابلها من أي لو عقد العقد المقابضة وهي بيع عوض بعوض مأخوذ من قولهم ما قبضنا اية
 شيان من يجوز الاتاقلة بعد هلاك احد ما من أي احد العوضين من وانا تبطل بهلاك احد ما
 لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع باقيا واحدا علم بالصواب من لان الاصل وجود البيع
 فان قيل بالفرق بين التقابض والتعارف فان هلاك البديلين في الصرف فيمنع من الاتاقلة وفي التقابض
 ان يبيع ان في كل منها لكل واحد من البديلين حكم البيع اذ ليس احدهما اول من الاخر في جعله بيما او ثمنها
 قلنا الفرق ان في صفته التعارف لا يلزم رد المقبوض بعد الاتاقلة وله الخيار ان شاروه وان شاروه
 شكر فلا يكون هلاك المقبوض مانعا لصحة الاتاقلة وان كان في العوضين جميعا لان الاتاقلة لا تتعلق باعيانها

فان زاد كان قاصدا
 بعد البيع وكان في شرط
 عندنا في يوسف من
 الاصل عندنا وعندنا
 محمد هو فسخ بالثمن
 الاول لانه سكوت عن
 بعض الثمن الاول ولو
 لم يبي الباع من أي
 عن جميع الثمن من
 وقال يكون فسخا
 فمذا او في خلاف ما
 اذا زاد من حيث
 يجعل بيما عند محمد
 واعترض بان كونه
 فسخا اذا سكوت عن
 كل الثمن اما ان يكون
 على منبهه خاصة او
 على الاتفاق والاول
 رد المحتاف على مقتضى
 والثاني غير ناضح
 لان ابا يوسف انا
 يجعله فسخا لا يمنع
 جعله بيما لا يتاكد
 من الثمن بخلاف صورة
 النقصان فان فيها
 ايباع ثمنها واذا
 دخله غيب فمفسوخ
 بالاقول لما بيناه من
 ان السخط يجعل بازا
 ما فات بالبيع من ولو
 قل بغيره من الثمن
 الاول فمفسوخ بالثمن
 الاول عندنا في حنيفة
 ويجعل التسمية لغوا
 وعندنا في ما بيننا
 من أي وجه كل واحد
 منهما في فصل الزيادة
 من ولو ولدت البيعة
 ولما تم تقابلها فالاقالة
 باطله عندنا من أي من
 البيعة من لان الولد
 من من الفسخ من لاجل
 الزيادة من وعندنا
 يكون بيما من وحاصله
 ما ذكره في الذخيرة ان
 الجارية اذا ولدت
 ثم تقابلها فان قبل
 القبض صحت الاتاقلة
 سواء كانت الزيادة
 متصلة كالسمن والجمال
 او منفصلة كالولد
 والارث والعقار لان
 الزيادة قبل القبض
 لا يمنع الفسخ
 منفصلة كانت او متصلة
 والزيادة بعد القبض
 ان كانت منفصلة فالاقالة
 باطله عندنا في حنيفة
 لانه لا يصحها الا فسخا
 وقد تعذر حقا للشرع
 وان كانت متصلة فهي
 صحيحة عندنا لان المتصلة
 لا تمنع الفسخ عندنا
 من وجوب رضا من له
 الحق في الزيادة بطلان
 حقه فيها وقد وجد
 الرضى لما تقابلها فان
 كان بينهما فسخا عندنا
 من والاتاقلة قبل
 القبض في المنقول
 وغيره فسخ عندنا في
 حنيفة ومحمد وكذا
 عند ابي يوسف في
 المنقول لغيره من
 البيع من وذلك ان
 بيع المنقول قبل
 القبض لا يجوز
 بالاجماع وبيع العقار
 قبل القبض يجوز
 عندنا في حنيفة وابي
 يوسف من وفي
 العقار يكون بيما
 عندنا من أي عندنا
 في يوسف من لان
 المكان البيع فانه
 بيع العقار قبل
 القبض جائز عندنا
 من أي عندنا في
 يوسف من قال من
 أي عندنا في يوسف
 من لان المكان البيع
 فانه صحة الاتاقلة
 وبذلك البيع يمنع
 عنهما من أي صحة
 الاتاقلة من لان رفع
 البيع يستدعي قيامه
 من اوقيا من البيع
 من وهو من أي قيام
 البيع من قائم
 بالبيع وكون الثمن من
 لان الاصل هو البيع
 ولهذا شرط وجوده
 عند البيع بخلاف
 الثمن فانه بمنزلة
 الوصف ولهذا جاز
 العقد وان لم يكن
 موجودا من فان كان
 بعض البيع جازت
 الاتاقلة في الباقي
 لقيام البيع فيه وان
 تقابلها من أي لو
 عقد العقد المقابضة
 وهي بيع عوض
 بعوض مأخوذ من قولهم
 ما قبضنا اية شيان
 من يجوز الاتاقلة
 بعد هلاك احد ما من
 أي احد العوضين من
 وانا تبطل بهلاك
 احد ما لان كل واحد
 منهما مبيع فكان
 البيع باقيا واحدا علم
 بالصواب من لان
 الاصل وجود البيع فان
 قيل بالفرق بين
 التقابض والتعارف فان
 هلاك البديلين في
 الصرف فيمنع من
 الاتاقلة وفي
 التقابض ان يبيع ان
 في كل منها لكل واحد
 من البديلين حكم
 البيع اذ ليس احدهما
 اول من الاخر في
 جعله بيما او ثمنها
 قلنا الفرق ان في
 صفته التعارف لا
 يلزم رد المقبوض
 بعد الاتاقلة وله
 الخيار ان شاروه وان
 شاروه شكر فلا
 يكون هلاك المقبوض
 مانعا لصحة الاتاقلة
 وان كان في العوضين
 جميعا لان الاتاقلة
 لا تتعلق باعيانها

فان زاد كان قاصدا
 بعد البيع وكان في شرط
 عندنا في يوسف من
 الاصل عندنا وعندنا
 محمد هو فسخ بالثمن
 الاول لانه سكوت عن
 بعض الثمن الاول ولو
 لم يبي الباع من أي
 عن جميع الثمن من
 وقال يكون فسخا
 فمذا او في خلاف ما
 اذا زاد من حيث
 يجعل بيما عند محمد
 واعترض بان كونه
 فسخا اذا سكوت عن
 كل الثمن اما ان يكون
 على منبهه خاصة او
 على الاتفاق والاول
 رد المحتاف على مقتضى
 والثاني غير ناضح
 لان ابا يوسف انا
 يجعله فسخا لا يمنع
 جعله بيما لا يتاكد
 من الثمن بخلاف صورة
 النقصان فان فيها
 ايباع ثمنها واذا
 دخله غيب فمفسوخ
 بالاقول لما بيناه من
 ان السخط يجعل بازا
 ما فات بالبيع من ولو
 قل بغيره من الثمن
 الاول فمفسوخ بالثمن
 الاول عندنا في حنيفة
 ويجعل التسمية لغوا
 وعندنا في ما بيننا
 من أي وجه كل واحد
 منهما في فصل الزيادة
 من ولو ولدت البيعة
 ولما تم تقابلها فالاقالة
 باطله عندنا من أي من
 البيعة من لان الولد
 من من الفسخ من لاجل
 الزيادة من وعندنا
 يكون بيما من وحاصله
 ما ذكره في الذخيرة ان
 الجارية اذا ولدت
 ثم تقابلها فان قبل
 القبض صحت الاتاقلة
 سواء كانت الزيادة
 متصلة كالسمن والجمال
 او منفصلة كالولد
 والارث والعقار لان
 الزيادة قبل القبض
 لا يمنع الفسخ
 منفصلة كانت او متصلة
 والزيادة بعد القبض
 ان كانت منفصلة فالاقالة
 باطله عندنا في حنيفة
 لانه لا يصحها الا فسخا
 وقد تعذر حقا للشرع
 وان كانت متصلة فهي
 صحيحة عندنا لان المتصلة
 لا تمنع الفسخ عندنا
 من وجوب رضا من له
 الحق في الزيادة بطلان
 حقه فيها وقد وجد
 الرضى لما تقابلها فان
 كان بينهما فسخا عندنا
 من والاتاقلة قبل
 القبض في المنقول
 وغيره فسخ عندنا في
 حنيفة ومحمد وكذا
 عند ابي يوسف في
 المنقول لغيره من
 البيع من وذلك ان
 بيع المنقول قبل
 القبض لا يجوز
 بالاجماع وبيع العقار
 قبل القبض يجوز
 عندنا في حنيفة وابي
 يوسف من وفي
 العقار يكون بيما
 عندنا من أي عندنا
 في يوسف من لان
 المكان البيع فانه
 بيع العقار قبل
 القبض جائز عندنا
 من أي عندنا في
 يوسف من قال من
 أي عندنا في يوسف
 من لان المكان البيع
 فانه صحة الاتاقلة
 وبذلك البيع يمنع
 عنهما من أي صحة
 الاتاقلة من لان رفع
 البيع يستدعي قيامه
 من اوقيا من البيع
 من وهو من أي قيام
 البيع من قائم
 بالبيع وكون الثمن من
 لان الاصل هو البيع
 ولهذا شرط وجوده
 عند البيع بخلاف
 الثمن فانه بمنزلة
 الوصف ولهذا جاز
 العقد وان لم يكن
 موجودا من فان كان
 بعض البيع جازت
 الاتاقلة في الباقي
 لقيام البيع فيه وان
 تقابلها من أي لو
 عقد العقد المقابضة
 وهي بيع عوض
 بعوض مأخوذ من قولهم
 ما قبضنا اية شيان
 من يجوز الاتاقلة
 بعد هلاك احد ما من
 أي احد العوضين من
 وانا تبطل بهلاك
 احد ما لان كل واحد
 منهما مبيع فكان
 البيع باقيا واحدا علم
 بالصواب من لان
 الاصل وجود البيع فان
 قيل بالفرق بين
 التقابض والتعارف فان
 هلاك البديلين في
 الصرف فيمنع من
 الاتاقلة وفي
 التقابض ان يبيع ان
 في كل منها لكل واحد
 من البديلين حكم
 البيع اذ ليس احدهما
 اول من الاخر في
 جعله بيما او ثمنها
 قلنا الفرق ان في
 صفته التعارف لا
 يلزم رد المقبوض
 بعد الاتاقلة وله
 الخيار ان شاروه وان
 شاروه شكر فلا
 يكون هلاك المقبوض
 مانعا لصحة الاتاقلة
 وان كان في العوضين
 جميعا لان الاتاقلة
 لا تتعلق باعيانها

الاخر في العين فانه لا يلحق برأس المال الا ان لا يصح فان الكبرى واجرة الكار وسابق الغنم تضم ولا فرق في
 العين وفي الاصلح والمعنى الذي اعتمد عليه من اعتبار عادة التجار نعم الموضع كلما هم ويقولون قام على هذا ولا يقول
 اشتريته بهذا كذا لا يكون كذا في شئ من الفاظ العقد وتسمى في كل موضع يجوز له ان يضم الى رأس المال يقول قام
 على كذا ولانه صدق لا يقول اشتريته بهذا لانه كذب وهو حرام وهذا اختلاف اذا اشترى شيئا ما فخره بقرنه بقرنه
 ثم باعه مرابحة على رقبته فهو جائز وهي مسألة الاصل حيث لا يقول قام على كذا ولا اشتريته بهذا لانه كذب ولا يقول
 رقبته كذا وكذا فانما ابيح مرابحة على ذلك وقال محمد في الاصل وكذلك لو كان اصله مبرانا وجبة او صدقة فقومه قيمته
 ثم باعه مرابحة على تلك القيمة كان ذلك جائزا ورقم الثوب وشاة رقا والتاجر يرقم الثياب اي يعلم بها ان ثمنها كذا ومن
 لا يجوز بيع الشئ برقبه كذا في المغرب هم وسوق الغنم كذا في كل شئ يعني في جوارضهم الفلق على الغنم في سياهما كماله
 ان يضم اجرة اسهل هم بخلاف اجرة الدابة التي شئ حيث لا يجوز منه هم وكذا بيت الحفظ لانه شئ اي لان اجرة الراعي
 وكذا اكراميت الحفظ هم لا يزيد في العين شئ وهو ظاهر هم والمعنى شئ اي ولا يزيد في المعنى وهو القيمة والمالية هم
 وبخلاف اجرة التعليم شئ هو عطف على قوله بخلاف اجرة الراعي هم لان ثبوت الزيادة المعنى فيه شئ اي في التعلم هم
 وهو مذاقته شئ اي كذا ومنه وفي البسوط انفق على عبده في تعلم على الدراجهم لا يجمع برأس المال لانه ليس فله
 عرف وكذلك في تعلم الشعر والغنى والعربية وتعلم القرآن واسحاب حتى لو كان في شئ من ذلك عرف ظاهر فليعلم برأس
 المال وكذا لا يلحق اجرة الطبيب والرائض والبيطار والراعي وجعل الايقان والجمام لعدم العرف وفي القيمة
 واما اجرة السلفي فظاهر الرواية لم يمت برأس المال وفي البركة قال لا يلحق وقال الكرخي في محققه وكذا ان كان
 محضار با انفق على الرقيق في طعامهم وكسوتهم والابد لهم من اذا كان ما انفق من ذلك بالمعروف فان كان اسرف
 لم يضم الفضل وضم ما بقي ولا يضم الفلق على نفسه في سفره في كسوته وطعامه وعمره ومنه وشكل نيابة ولا يضم ايضا
 بالانفق على مرض الرقيق في اجرة الطبيب او حمام او دوا وقيل اجرة الدلال لا يضم وكذا السراج الذي يوجر في الطبخ
 الا اذا اجرت عادة التجار وكذا لا يضم كل ما جاوز القوت من الطعام والامام والاجرة الكليات في
 الطعام ونحوه ويلحق به ثمن ملف الدواب واجرة التجميع والتطين وحضر البير في الدار والفتاة في الارض
 ونفقة الكراب وكس الكروم وسقي الزرع والكروم ما بقيت فاذا ذهبت لم يسبب شئ منه واجرة لقاطم السلاح للطلاق
 ونحوه فان انفق على الغنم واصاب من احوالها والباقي يضم بافضل من قيمتها من الصوف واللين وكذا الدابة
 اذا باهت به في ثمة الشافعية يدخل المسكن الذي اخذه السلطان هم فان اطلع المشتري على خيانه شئ
 وفي التهمة ظهور انما باقر البائع او بالنية او بالكلول عن العين وكذا في ثمة الشافعية هم في المرابحة
 فهو باختيار عند اي خيفة ان شأخذه بجمع الثمن وان شأتركه شئ به قال الشافعي رضي الله عنه في قولهم
 اطلع على خيانه في التولية اسقطها من الثمن شئ اي اسقط الثمانية اي قدرها هم وقال ابي يوسف في خيارها
 شئ اي يحيط قدر انما في المرابحة والتولية جميعا به قال الشافعي رضي الله عنه في قول واحد وانما في
 وعلى ابو حنيفة المروزي قول اخر من الشافعي رضي الله عنه ان البيع لا يصح وقيل هو مذاهب مالك هم وقال
 محمد بن عيسى فيهما شئ يعني ان خيار ان شاء اخذه بجمع الثمن وان شأتركه به قال الشافعي رضي الله عنه في قول

ويقول فله على كذا
 ولا يقول اخذته
 بكذا كذا يكون كذا
 وسوق الغنم منزلة
 السجل مذكور في
 وكذا بيت الحفظ كذا
 لا يمتد في العين والمعنى
 ومخلاف اجرة التعليم
 لان ثبوت الزيادة في الثمن
 وهو مذاقته فان اطلع
 المشتري على خيانه في الرقبة
 فله ما بقي من ثمنه
 ان شاء استأجره
 الثمن وان شاء تركه
 وان اطلع على خيانه
 في التولية اسقطها
 من الثمن وقال ابي يوسف
 في خيارها

في ان الاعتبار بالنسبة من تلق العقد بالنسبة هم كونهما شئ اي يكون التسمية هم معلومة شئ لانه بحسب ان يكون
 من اسهل او اسهل يحصل بالنسبة هم والتولية والمرابحة تسمى شئ اي في التولية والمرابحة هم وصفا
 من غروبا فيه كوصف سلامة شئ اي كوصف سلامة البيع فاذا كانت الوصف المرغوب فيه يظهر انما كانت كان بغير العيب
 من غروبا فيه شئ لانه لو وجد البيع سيماهم ولا ييؤسف ان الاصل فيه شئ اي في لفظ المرابحة والتولية هم كونه
 شئ اي كون العقد هم تولية ومرابحة شئ التسمية هم ولنا شئ اي ولا يل كون العقد تولية ومرابحة هم بغير
 شئ اي العقد هم بقوله وليك بالثمن الاول او بثلث مرابحة على الثمن الاول اذا كان ذلك شئ اي الثمن هم معلوم
 شئ واقترعوا على التسمية مع العقد والتسمية كالتفسير هم فلا بد من البين على الاول شئ اي فلا بد من ثبوت العقد
 الثاني في ثمن الثمن على العقد الاول اذا التفت في حكم الاول وقد انما لم يكن ثابتا في العقد الاول فلا يمكن انما يفسد
 العقد الثاني في ثمنه فمروية وهو من قولهم وذلك باسطة شئ اي كذا شئ من الثمن هو مجهول فبذلك قوله هم غير انما يحيط في التولية قدر انما
 من رأس المال شئ وهو ظاهر هم في المرابحة من شئ اي يحيط في المرابحة من رأس المال هم ومن لم يرجع شئ حتى
 لو بلغ ثوبا بعشرة على ثوب خمسة فظهر ان الثمن كان ثمانية يحيط قدر الثمانية وهو دراهم من الاصل واما ما لم من الركب
 وهو دراهم ثوبا بعشرة على ثوب خمسة فظهر ان الثمن كان ثمانية يحيط قدر الثمانية وهو دراهم من الاصل واما ما لم من الركب
 ولا يفسد حيفه رضي الله عنه انه لو لم يحيط في التولية لا يتبع شئ اي العقد هم تولية لانه يزيد على الثمن الاول شئ لكن
 لا يجوز ان لا يلحق تولية هم فتيقن التصرف شئ حيث فلا يجوز فاذا كان كذلك هم فتيقن اسط وفي المرابحة لو لم يحيط
 بتق مرابحة شئ كما كانت من غير تيقن التصرف لكن يتفاوت الركب هم وان كان يتفاوت الركب فلا يميز التصرف كما كان
 العقول بالتبعية شئ لغوات الرضا هم فلو كان شئ اي البيع هم قبل ان يردوه او حدث فيه ايمن الغنم شئ عند ظهور
 انما يفسد هم بغير من جميع الثمن في الروايات الفاسدة شئ اخر في عار ورس من محمد حط الله في غير رواية
 الاصول اي يفسد البيع على القيمة ان كانت اقل من الثمن فتنقص منه ثمن الضرر من المشتري بناء على
 ما مله في مسألة التماثل بعد ما كسولة ان يفسد بعد التماثل وفيما يفسد من المشتري ويرد القيمة
 ويسد الثمن كذا هنا وقال الامام القاسم رضي الله عنه من قال باسطة لوليك البيع او استملك او
 استغن فلا اسط به قال الشافعي رضي الله عنه قول واحد وانما القولان لاني اذا كانت سلمة
 فانه من قال يفسد اذا تمت لزوم جميع الثمن وفي الكافي لوليك البيع قبل ان يردوه او حدث فيه ايمن الغنم سند ظهور
 انما يفسد لزوم جميع الثمن ونقط خياره عند اي خيفة رضي الله عنه وهو المشهور من قول محمد رحمه الله هم لانه مجرد خيار
 لا يملك شئ من الثمن كخيار الشراء والروية شئ وقد تقرر الرواية بالملك او غير فليست خياره هم بخلاف خيار البيع شئ
 بحيث لا يجب كل الثمن بل ينقص منه مقدار العيب لاجل العيب هم لانه شئ اي لان خيار العيب هم مطالبة بتسليم الثمن
 شئ اي ايجد انما كانت هم فيسقط ما يقابل العيب من الثمن هم على وجه شئ اي مجرد التسمية من الثمن
 تسليمه بملك البيع او بغيره وثا يمين الغنم هم قال شئ اي في ثمن في اسباب الصغير هم ومن اشترى ثوبا فباعه
 ببيع ثم اشترى امانا بعه مرابحة طرقت شئ اي طرقت البائع الاول وهو المشتري الثاني هم من شئ اي من ثمن
 المشتري هم كل ربح كان قبل ذلك شئ اي قبل الركب الذي حصل في العقد الثاني هم فان كان شئ اي في البيع

لهم ان الاعتبار بالنسبة
 لكن انه معلوم في التولية والمرابحة
 تسمى شئ اي في التولية والمرابحة هم وصفا
 من غروبا فيه كوصف سلامة شئ اي كوصف سلامة البيع فاذا كانت الوصف المرغوب فيه يظهر انما كانت كان بغير العيب
 من غروبا فيه شئ لانه لو وجد البيع سيماهم ولا ييؤسف ان الاصل فيه شئ اي في لفظ المرابحة والتولية هم كونه
 شئ اي كون العقد هم تولية ومرابحة شئ التسمية هم ولنا شئ اي ولا يل كون العقد تولية ومرابحة هم بغير
 شئ اي العقد هم بقوله وليك بالثمن الاول او بثلث مرابحة على الثمن الاول اذا كان ذلك شئ اي الثمن هم معلوم
 شئ واقترعوا على التسمية مع العقد والتسمية كالتفسير هم فلا بد من البين على الاول شئ اي فلا بد من ثبوت العقد
 الثاني في ثمن الثمن على العقد الاول اذا التفت في حكم الاول وقد انما لم يكن ثابتا في العقد الاول فلا يمكن انما يفسد
 العقد الثاني في ثمنه فمروية وهو من قولهم وذلك باسطة شئ اي كذا شئ من الثمن هو مجهول فبذلك قوله هم غير انما يحيط في التولية قدر انما
 من رأس المال شئ وهو ظاهر هم في المرابحة من شئ اي يحيط في المرابحة من رأس المال هم ومن لم يرجع شئ حتى
 لو بلغ ثوبا بعشرة على ثوب خمسة فظهر ان الثمن كان ثمانية يحيط قدر الثمانية وهو دراهم من الاصل واما ما لم من الركب
 وهو دراهم ثوبا بعشرة على ثوب خمسة فظهر ان الثمن كان ثمانية يحيط قدر الثمانية وهو دراهم من الاصل واما ما لم من الركب
 ولا يفسد حيفه رضي الله عنه انه لو لم يحيط في التولية لا يتبع شئ اي العقد هم تولية لانه يزيد على الثمن الاول شئ لكن
 لا يجوز ان لا يلحق تولية هم فتيقن التصرف شئ حيث فلا يجوز فاذا كان كذلك هم فتيقن اسط وفي المرابحة لو لم يحيط
 بتق مرابحة شئ كما كانت من غير تيقن التصرف لكن يتفاوت الركب هم وان كان يتفاوت الركب فلا يميز التصرف كما كان
 العقول بالتبعية شئ لغوات الرضا هم فلو كان شئ اي البيع هم قبل ان يردوه او حدث فيه ايمن الغنم شئ عند ظهور
 انما يفسد هم بغير من جميع الثمن في الروايات الفاسدة شئ اخر في عار ورس من محمد حط الله في غير رواية
 الاصول اي يفسد البيع على القيمة ان كانت اقل من الثمن فتنقص منه ثمن الضرر من المشتري بناء على
 ما مله في مسألة التماثل بعد ما كسولة ان يفسد بعد التماثل وفيما يفسد من المشتري ويرد القيمة
 ويسد الثمن كذا هنا وقال الامام القاسم رضي الله عنه من قال باسطة لوليك البيع او استملك او
 استغن فلا اسط به قال الشافعي رضي الله عنه قول واحد وانما القولان لاني اذا كانت سلمة
 فانه من قال يفسد اذا تمت لزوم جميع الثمن وفي الكافي لوليك البيع قبل ان يردوه او حدث فيه ايمن الغنم سند ظهور
 انما يفسد لزوم جميع الثمن ونقط خياره عند اي خيفة رضي الله عنه وهو المشهور من قول محمد رحمه الله هم لانه مجرد خيار
 لا يملك شئ من الثمن كخيار الشراء والروية شئ وقد تقرر الرواية بالملك او غير فليست خياره هم بخلاف خيار البيع شئ
 بحيث لا يجب كل الثمن بل ينقص منه مقدار العيب لاجل العيب هم لانه شئ اي لان خيار العيب هم مطالبة بتسليم الثمن
 شئ اي ايجد انما كانت هم فيسقط ما يقابل العيب من الثمن هم على وجه شئ اي مجرد التسمية من الثمن
 تسليمه بملك البيع او بغيره وثا يمين الغنم هم قال شئ اي في ثمن في اسباب الصغير هم ومن اشترى ثوبا فباعه
 ببيع ثم اشترى امانا بعه مرابحة طرقت شئ اي طرقت البائع الاول وهو المشتري الثاني هم من شئ اي من ثمن
 المشتري هم كل ربح كان قبل ذلك شئ اي قبل الركب الذي حصل في العقد الثاني هم فان كان شئ اي في البيع

ان ولاية التصرف انقطعت عن رب المال بتسليم المال الى المضارب ثم لما اشترى من المضارب استفاد و
 الالة التصرف وهو سمي قوله لما فيه اي لما في هذا العقد من استفادة ولاية التصرف من اي ملك اليد لان رب
 المال بالتسليم الى المضارب قطع ولاية التصرف من المالك وانشاء من المضارب يحصل له ولاية التصرف ولهذا
 حق التصرف ولهذا لا يملك رب المال منع المضارب عن التصرف ذكره في الايضاح هو وهو مقصود من اي
 حصول ولاية التصرف هو المقصود من الاستفاد من اي العقد والفقهاء في المفاضة ولهذا اذا جمع
 بينه وبين غيره واشترى بها صفقة واحدة جاز ودخل عبده في الشراء فحصل له الفاعلية ولهذا اذا جمع بين
 الكسب وبين غيره واشترى بها صفقة واحدة جاز ودخل عبده في الشراء فحصل له الفاعلية في حق انقسام
 التصرف ولا يملك رب المال ابطال هذا الملك للمضارب الا بالشرع فجاز ذلك لحصول الفاعلية من فاعله لعدم
 من جواب قوله وان قضى بموازاة اي عدم الجواز ثم اوضح المصنف ذلك بقوله هو الا ترى ان شئ اي ان المضارب
 الرجح لما يكاف الوكيل لا يملك للموكل وله ان يكون الرجح له من غير البيع الثاني من بين لما كان فيه شبهة
 عدم اعتبار البيع الثاني من بين لما كان فيه شبهة الرجح له من غير البيع الثاني من بين لما كان فيه شبهة
 قال من اي عقد في اسما التصرف ولا يملك في حق نصف الرجح من لان ذلك حق رب المال وقال في الشبهة في حق نصف
 يجب عند المشتري بغير فعل احد من او طيها وهي يبيع بيمينها من اي بانه ساوية او ثوبا او طيها فانما
 فاعورث في يدى هم لانه لم يمتس عنه شئ اي عند المشتري وفي بعض النسخ لانه لم يمتس بغيره اي بفعل المشتري
 من شئ بيمينها بل باليمين لان الاوصاف تابعة من والى من وصف من لا يعلق بها الثمن من اي فلا يعلق بها شئ من
 البديل اذا جازت بغير من احد وانما البديل كله مقابلة الاصل وهو باق على حاله فيبيعه سرا بيمينه بلا بيان من
 ولهذا من توضيح لقوله لانه لم يمتس عنه شئ بمقابلة الثمن من لو فانت من اي المين من قبل التسليم
 من الى المشتري من لا يقطع شئ من الثمن وكذا من في البضع لا يعلق بها الثمن من لانها ليست بالمال فان قيل
 يشك في قوله الكفاية وصف لا يعلق به شئ من الثمن الاجل فانه وصف وعليه ان يبيعه اذا اشتراه
 الا اجل ثمن يعطى في مقابلة الا اجل شئ رعاة فيكون في مقابلة شئ من الثمن فيكون كالجزء فيلزمه البيان
 فان قيل المستوفى من ثمن البضع بمنزلة الجوز والواو اذا قصد تلافه كان لقسمة من الثمن بديل ان لو اشترى
 جارية فوطئها ثم وجد بها ثمن لم يكن من الرود وان كانت هي ثوبا وقت الشراء وذلك باعتبار ان المستوفى
 بالوطئ بمنزلة اجلاس جنة البيع عند المشتري قلنا عدم جواز الرجوع باعتبار ما ذكرت غير مسلم بل معنى اخر وهو ان
 اما ان يرد مع العقر ولا وجه اليه لان العقد اورد على الزيادة او يرد بغير عقر ولا وجه اليه ايضا لان
 تعود الى قديم ملكه فيكون وعلى المشتري بلامك وهذا يجوز من المسئلة فيما اذا لم ينقصها الوسيط من

من استفادة ولاية
 التصرف وهو مقصود
 والاستفاد من اي العقد
 فحصل له الفاعلية
 وفيه شبهة لعدم
 الا ترى ان شئ اي
 في البيع الاول من
 وجه فاعله البيع
 الثاني من بين
 بغيره اي بفعل المشتري
 من شئ بيمينها
 بل باليمين لان
 الاوصاف تابعة
 من والى من وصف
 من لا يعلق بها
 الثمن من لانها
 ليست بالمال فان
 قيل يشك في
 قوله الكفاية
 وصف لا يعلق به
 شئ من الثمن
 الاجل فانه وصف
 وعليه ان يبيعه
 اذا اشتراه

الاختصاص اذا انقصا فانت الوصف بفعل قصدي وهذا في القيب لان الوطى لا ينقصها فانه يبيعها من جهة قبل البيان فلا خلاف
 البكر فانه اذا وطئها فزال بعد رتمها لا يبيعها من جهة قبل البيان لانه ليس جزء من العين لما يبي عن قريب و
 في القيب المستوفى ليس بال فلا يعلق به البديل فكان لا يتقدم ولما احدث بالبيع عيب قبل القبض المبيعه
 شئ من الثمن غير المشتري متجزئين اخذه بكل الثمن وتركه في قول زفر اذا عورت بانه ساوية لا يبيعها من جهة
 من غير بيان لانها قد تغيرت عن حالها التي اشترى بها قال الفقيه ابو الليث وقول زفر احوط ثم قال وينبغي
 هم وعن ابى يوسف في الفضل الاول من وهو اذا اشترى جارية فاعورث هم ان لا يبيع من غير بيان كما اذا
 اشترى بغيره شئ اي كما اذا اشترى الثوب بغيره شئ الثوب بغيره شئ الثوب بغيره شئ الثوب بغيره شئ الثوب بغيره شئ
 زفر ايضا لكنها اختلفا في الترتيب فنهى زفر بيمين البيان باعتبار ان الوطى على المشتري اذا اشتراه غير مبيعه
 من البديل لم يلزم له ربما على ذلك المم يمين بعد ما يبيع واما الثاني رطى المدعي فيقول وجب لبيان بنا
 على مذمبة ان لا اوصاف حصه من الثمن وان القيب بانه ساوية ويصح العباد سواء عنده هم فلهذا يمينها
 وفي بعض النسخ قلنا اذا انقصا مينا وفي بعضها واما اذا تقابل الاترا منى هو الاصح وقال الاكل وفي بعض
 النسخ قلنا فيكون جوابا لقول ابى يوسف والثاني من جهة المدعي اذا فقال المشتري بين اسما بيمينه او بيمين
 اجبى فاخذ ارشها لم يبيعها من جهة بيمين الا صار مقصود بالاتلاف فيقال بيمينها شئ من الثمن من وبيع
 بدل بالتخصيص على اخذ ارشها وهو المذكور في لفظ محمد في اصل اسما بيمينه الصغير وقال في النهاية كان ذكر الارش
 وقع اتفاقا لانه لما فلت الاجبى وجب عليه ضمان الارش وجوب ضمان الارش سبب لاخذ الارش فاخذ
 حكمه ثم قال والدليل على هذا الاطلاق اذ ذكره في البسوط من غير تعرض لاخذ الارش وذكر نقل البسوط
 كذلك هم وكذا اذا وطئها وهي بكر ش لا يبيعها من جهة الا البيان هم لان العذرة جزئين العين فيقال بيمينها الثمن وقد
 حبسها ش فلا بد من البيان ولو فانت بين نفسها بنفسها فهو كما لا عورث ولا يلزمه البيان كذا في البسوط هم و
 لو اشترى ثوبا فاصابه قرض فارتسب بقاء من قرض الثوب بالمقراض اذا قطعه ونقص ابو اليسر على انه
 بالفاهم او حرق نار بيمينه من جهة غير بيان ش لان الاوصاف تابعة لا يعلق بها الثمن هم ولو كسر بشره وعليه
 لا يبيعه من جهة بيمين ش لانه صار مقصود بالاتلاف هم والمعنى ابيانه ش بين في الدليلين احد في فرض لقا
 والاخر في كسر الثوب هم قال ش اي في اسما بيمينه الصغير هم ومن اشترى فلا مال بلف وبهم يمينه فباعه
 بانه ولم يمين ش اذا اشتراه بيمينه هم فعلم المشتري فان شاره وان شاره قبل ش وبه قال الشافعي واحمد بن
 وقال الاوزاعي بعد ان ثبت الاجل هم لان الاجل شبهة بالبيع الا يرضى ان يرضى من الثمن لاجل الاجل والشبهة
 في هذا ش اي في هذا الباب هم بحقة الحقيقة من اي بحقيقة البيع احتيل على فصار كانه اشترى شيئين وبيع
 احدهما من جهة بيمين ش اي بين الاثنين وذلك حرام بحسب الاجتهاد عن هذا هم والاقدم على المراجعة جيب
 السلامة عن مثل هذه بيمين ش فاذا لم يمين انه نسيه بيمينه بيمينه وهو كالعيب فيكون له الخيار وهو سمي
 قوله هم فاذا ظهرت ش اي اجبى هم بيمين ش اي له الخيار بيمين الاخذ والترك هم كما في العيب ش اي كما
 الخيار عند ظهور العيب في البيع هم وان استملكه ش اي وان استملك المشتري البيع المذكور بوجه بان باعه

ومن كان في بيعة في الفضل
 الاول انه لا يبيع من غير
 بيان كما اذا اشترى بغيره
 وهو قول الشافعي
 او قلنا اجبى باحن
 ارشها لم يبيعها من جهة
 حق بيمين كانه صار مقصود
 بالاتلاف فيقال بيمينها شئ
 من الثمن من وبيع
 وهي بكر لان العذرة جزئين
 من العيب بيمينها
 الثمن وقد حبسها
 ولو اشترى ثوبا فاصابه قرض
 فارتسب بقاء من قرض الثوب
 بالمقراض اذا قطعه ونقص
 من غير بيان ولو كسر بشره
 بلشرو وطئها بيمينه حتى
 يمينه ولحق ما يبيها
 قال ومن اشترى
 غلاما بالدرهم فبطل
 فباعه بيمينه مائة درهم
 فعلم المشتري بان شاره
 وان شاره قبل ش وبه قال
 الشافعي والجمهور
 زاد في الثمن لاجل الاجل
 وشبهة في هذا المسئلة
 بالحقيقة فصار كانه
 اشترى شيئين وبيع
 احدهما من جهة بيمينها
 والاخر في كسر الثوب
 السلامة عن مثل هذا
 الخيار فلا ظهرت
 بيمين كاليه وان
 استملك

م ظاهر الحديث فانه من شئ اتي فان الحديث هو معتبر صامتين وقيل يكتفي بشئ اتي بليل البائع هم وهو ان شئ
 اتي الاكتفاء بالليل الواحد هو الصحيح لان البيع عام معلوم بليل واحد وتحقيق معنى التسليم من شئ واستحقاق
 الزيادة قبل في كلام المصنف ايها المتكاتفين وذلك لانه وثق المسلم او لا يافيا اذا كان العقد ان بشرط
 الكليل واستدل على وجوب جريان الصالحين بالحديث ثم ذكر في اخره المسلم ان الصحيح ان يكتفي بالليل الواحد
 هو بيقينه ان يكون وثق المسلم فيما يكون عقد واحد بشرط الكليل كما ان الاكتفاء بالليل الواحد في الصحيح
 من الرواية انما هو في العقد الثالث بشرط الكليل وانما اذا وجد العقد ان بشرط الكليل فالاكتمال بالليل الواحد
 فيما ليس صحيح من الرواية بل الجواب فيه على الصحيح من الرواية وجوب الكليلين وقال الاكمل ووجهه بان يكون المراد
 بالبائع في قوله ولو كالمالك البائع المشتري الاول او المشتري هو الثاني وبالبائع البائع الثاني ومعناه ان المشتري
 اذا باع مائة مائة وكاله بمائة مشتريه يكتفي بذلك ويدل على ذلك قوله ومحل الحديث اجتماع الصفقتين شئ
 فان يدل على ان في هذه الصورة اجتماع الصفقتين غير منظور اليه فانه يقول الحديث دليل على وجوب الصالحين
 انما اجتمعت الصفقتان كما في اول المسئلة والاكمل غير مفرد بهذا الكلام لان السفاقي ذكر هذا وتبعه الكمال ايضا
 هم على ما بين في باب السلم ان شاء الله تعالى من عند قوله ومن سلم فلاجل الاجل اشترى المسلم اليه من اجل
 كثر انما مرربا سلم يقبضه ففان لم يكن قضا وان امره ان يقبضه لنفسه فاكتماله ثم اكتماله لنفسه جائزا قالوا المديك وبروينا
 اذا وجد بعد ان بشرط الكليل بان يشترى المسلم اليه الى اخره ذكرناه فانه اشترط فيه ما كان صالحا للمسلم اليه وعلى
 الرب المسلم كسب المسلم اليه ثم يملكه لنفسه ان جهنا وجه عقد ان بشرط الكليل في شرط لكل كيل على حدة وفي الكافي ايضا
 ان محل الحديث كل المسلم اليه فانه لا يصح الا بصالحين لا اجتماع الصفقتين بشرط الكليل احدهما اشترى
 المسلم اليه والاخره تبين رب السلم لنفسه وهو كالبائع الجديد فانه يحتاج فيه الى الكليلين هم ولو اشترى المسلم
 عدا فهو كالمزاد وعنه عنهما شئ اتي من ابني يوسف محمد بن محمد وهو رواية عن ابني حنيفة محمد بن محمد
 لانه ليس بالبراسش ولهذا جاز بيع الواحد بالاثنتين فيكون المذروع وحكمه من كالمزودون فيايده عن ابي حنيفة
 شئ وهو قول الكرخي ايضا وجه حال الشارح رضي الله عنه هم لانه لا يتحل له الزيادة على المشروط من الاثري
 انه من اشترى جوازا على انه الف فوجد ما اشترى المسلم له الزيادة ولو وجد ما اقل بشرط وجهه النقضان من البائع
 فلا يلجوا التصرف من بعد كالمزودون في الموزون هم قال شئ اتي القدر ورغى هم والتصرف قبل القبض في حين
 جائز شئ بان ياخذ من المشتري مكان الدار ثم الشئ او غيره ولذا في ما كالمزودون من المهر والاجرة
 وثمان المتلفات ونحو ما سوى التصرف والسلم جائزهم بتمام المطلق شئ بكثر الايام هم وهو المالك شئ
 حتى لو باع المهر بدارهم او بكر حظه جائز ان ياخذ به لثباتهم اخرهم وليس فيه شئ اتي في التصرف في الشئ
 هم عرو الا فتشاح بالمالك شئ اتي انفساح العقد بملك الشئ هم بعد ثبوتها بالقبضين بخلاف البيع شئ اتي من النقود واذا لم
 يفسح يفسح الشئ في ذمة المشتري هم قال شئ اتي القدر ورغى هم ويجوز للمشتري ان يزيد للبائع في الشئ
 شئ حال تاج الشريعة بشرط صحة الزيادة في الشئ في ظاهر الرواية بقراء البائع وكونه البائع في حقه المشتري
 حقيقة وروى عن محمد ان شرط صحة الزيادة كون البائع قابلا للمقابلة في نفسه لاني حق المشتري حقيقة سقط

نظم الحديث فانه من شئ اتي فان الحديث هو معتبر صامتين وقيل يكتفي بشئ اتي بليل البائع هم وهو ان شئ
 اتي الاكتفاء بالليل الواحد هو الصحيح لان البيع عام معلوم بليل واحد وتحقيق معنى التسليم من شئ واستحقاق
 الزيادة قبل في كلام المصنف ايها المتكاتفين وذلك لانه وثق المسلم او لا يافيا اذا كان العقد ان بشرط
 الكليل واستدل على وجوب جريان الصالحين بالحديث ثم ذكر في اخره المسلم ان الصحيح ان يكتفي بالليل الواحد
 هو بيقينه ان يكون وثق المسلم فيما يكون عقد واحد بشرط الكليل كما ان الاكتفاء بالليل الواحد في الصحيح
 من الرواية انما هو في العقد الثالث بشرط الكليل وانما اذا وجد العقد ان بشرط الكليل فالاكتمال بالليل الواحد
 فيما ليس صحيح من الرواية بل الجواب فيه على الصحيح من الرواية وجوب الكليلين وقال الاكمل ووجهه بان يكون المراد
 بالبائع في قوله ولو كالمالك البائع المشتري الاول او المشتري هو الثاني وبالبائع البائع الثاني ومعناه ان المشتري
 اذا باع مائة مائة وكاله بمائة مشتريه يكتفي بذلك ويدل على ذلك قوله ومحل الحديث اجتماع الصفقتين شئ
 فان يدل على ان في هذه الصورة اجتماع الصفقتين غير منظور اليه فانه يقول الحديث دليل على وجوب الصالحين
 انما اجتمعت الصفقتان كما في اول المسئلة والاكمل غير مفرد بهذا الكلام لان السفاقي ذكر هذا وتبعه الكمال ايضا
 هم على ما بين في باب السلم ان شاء الله تعالى من عند قوله ومن سلم فلاجل الاجل اشترى المسلم اليه من اجل
 كثر انما مرربا سلم يقبضه ففان لم يكن قضا وان امره ان يقبضه لنفسه فاكتماله ثم اكتماله لنفسه جائزا قالوا المديك وبروينا
 اذا وجد بعد ان بشرط الكليل بان يشترى المسلم اليه الى اخره ذكرناه فانه اشترط فيه ما كان صالحا للمسلم اليه وعلى
 الرب المسلم كسب المسلم اليه ثم يملكه لنفسه ان جهنا وجه عقد ان بشرط الكليل في شرط لكل كيل على حدة وفي الكافي ايضا
 ان محل الحديث كل المسلم اليه فانه لا يصح الا بصالحين لا اجتماع الصفقتين بشرط الكليل احدهما اشترى
 المسلم اليه والاخره تبين رب السلم لنفسه وهو كالبائع الجديد فانه يحتاج فيه الى الكليلين هم ولو اشترى المسلم
 عدا فهو كالمزاد وعنه عنهما شئ اتي من ابني يوسف محمد بن محمد وهو رواية عن ابني حنيفة محمد بن محمد
 لانه ليس بالبراسش ولهذا جاز بيع الواحد بالاثنتين فيكون المذروع وحكمه من كالمزودون فيايده عن ابي حنيفة
 شئ وهو قول الكرخي ايضا وجه حال الشارح رضي الله عنه هم لانه لا يتحل له الزيادة على المشروط من الاثري
 انه من اشترى جوازا على انه الف فوجد ما اشترى المسلم له الزيادة ولو وجد ما اقل بشرط وجهه النقضان من البائع
 فلا يلجوا التصرف من بعد كالمزودون في الموزون هم قال شئ اتي القدر ورغى هم والتصرف قبل القبض في حين
 جائز شئ بان ياخذ من المشتري مكان الدار ثم الشئ او غيره ولذا في ما كالمزودون من المهر والاجرة
 وثمان المتلفات ونحو ما سوى التصرف والسلم جائزهم بتمام المطلق شئ بكثر الايام هم وهو المالك شئ
 حتى لو باع المهر بدارهم او بكر حظه جائز ان ياخذ به لثباتهم اخرهم وليس فيه شئ اتي في التصرف في الشئ
 هم عرو الا فتشاح بالمالك شئ اتي انفساح العقد بملك الشئ هم بعد ثبوتها بالقبضين بخلاف البيع شئ اتي من النقود واذا لم
 يفسح يفسح الشئ في ذمة المشتري هم قال شئ اتي القدر ورغى هم ويجوز للمشتري ان يزيد للبائع في الشئ
 شئ حال تاج الشريعة بشرط صحة الزيادة في الشئ في ظاهر الرواية بقراء البائع وكونه البائع في حقه المشتري
 حقيقة وروى عن محمد ان شرط صحة الزيادة كون البائع قابلا للمقابلة في نفسه لاني حق المشتري حقيقة سقط

فه الرواية تقع الزيادة في الشئ بعد اتمام المشتري او ذهب وسلم او تصدق لان البيع يقع محله للثابت في
 نفسه وفي ظاهر الرواية لم يصح لانه لم يبق محله للمقابلة في حق المشتري وقال الاثري في الزيادة في الشئ
 انما يقع اذا كان المعقود عليه قائما اذا ملك فلا يصح وان كان الملاك حقيقة او حكما اما حقيقة كما اذا مات
 اما حكما كما اذا اشترى الرجل من الرجل جارية بالف درهم فقبضها المشتري فاعتقها او دبرها او غيرها كان استوليا
 ثم ان المشتري زاد في ثمنها فالزيادة لا تصح وكذلك لو باعها او وهبها من غيره وسلمها اليه وقالوا في شرح
 الساجي الكبير ولو رهنها او اجرها او قطعت يد صاحبتها الزيادة لان المعقود عليه قائم والنصانيات اذا تابعتا
 فرائض المسلم لم يجز الزيادة في الشئ لانه كما لما كان في حق المسلم ولو زاد في الشئ بعد ملكه الشاة لم يجز
 لان المحل ليس يقابل هم ويجوز للبائع ان يزيد المشتري في البيع ويجوز ان يحيط عن الشئ شئ زيادة البائع
 المشتري في البيع جائزا واما البيع قائما لان المعقود عليه مادام قائما كما كان العقد قائما لقيام اثره وهو
 الملك المستفاد في العين فاذا ملك لم يصح الزيادة لان العدم لا يصح تغييره بخلاف اسقط فانه يصح بعد ملك
 المعقود عليه فانه لو امكن ان يجعل تغيير العقد بان كان العقد قائما جعل تغييره وان لم يكن جعله تغييرا لما في حالة
 البلاك جعل برأ عن الدين فصح اسقط في اصحابين هم ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك شئ اتي بالمزيد والمزيد
 عليه وذن للبائع ان يحبس البيع بالمستوف المزد والمزيد عليه من الشئ اذا كان الشئ حال وليس للمشتري
 ان يبيع الزيادة بعد ذلك لانها استحققت باصل العقد وكذلك المشتري ليس له مطالبة البائع بتسليم البيع
 الم سلم المزيه والمزيد عليه من الشئ وكذلك المشتري يرجع على البائع بجميع ذلك اعني بالاصل والزيادة اذا
 استحق البيع وفي صورة اسقط للمشتري مطالبة البائع بتسليم البيع اذا سلم ببقية من الشئ بعد اسقط وكذلك الشفع
 يستحق البيع باسقطه بعد اسقطه فالزيادة والوطي يتحقق باصل العقد عندنا وعند زفر والشافعي رضي الله عنهما
 لا يصحان على اعتبار الالتحاق شئ يبيعه باصل العقد هم بل يصحان على اعتبار اتمام العقد شئ اتي البتة
 بالزيادة منه باقية الشئ والتمن بهتة بتمام الا بالتسليم هم لما شئ اتي زفر والشافعي رضي الله عنهما
 هم انه لا يمكن تصحيح الزيادة ثمن شئ اتي من حيث كونه ثمنهم لانه يصير ملك شئ اتي ملك المشتري هم بعض ملك
 شئ اتي ملك البائع بالعقد المسمى ثمنها فالزيادة في الشئ تكون في مقابلة ملك نفسه وهو البيع وذلك لا يجوز تغييره
 هم فلا يتحقق باقبل العقد وكذا اسقط لان كل الشئ صار مقابلا لكل البيع فلا يمكن اخراجه من شئ عن ذلك هم
 فصار برامتهاء شئ يعني ابتداء وغير داخل في شئ هم ولذا انما شئ اتي البائع والمشتري هم بالوطي والزيادة يغير
 ان العقد شئ يتراعيها هم من وصف مشروع شئ وهو اصل العقد هم الى وصف مشروع وهو كونه خاسرا شئ
 في اسقطهم او راجعا شئ في الزيادة هم او حلا شئ يعني لا خساره ولا بيع والزيادة في البيع او الشئ او الوط
 يغيره اسقطه الاوصاف ولا يرفع اصله كما شرع بانما ونحوها هم ولما شئ اتي للبائع والمشتري هم ولاية
 الرخ شئ اتي رفع العقد بالاقالة هم فاولي ان يكون له ولاية التبرع شئ من وصف الى وصف والتصرف
 في وصف الشئ اتي يكون من التصرف في اصله فالتدبير ملك التصرف في الاصل اوسل بان ملك التصرف
 في الوصف هم وصار كما اذا اسقط الخيار شئ اتي وصار كما اذا كان للقاتلين او لا حدهما خيارا والمشتري فاسقطا

ويجوز للبائع ان يبيع
 للمشتري في البيع
 ويحكم ان يبيع
 عن الغير ويتعلق
 الاستحقاق بجميع
 ذلك فلو زيادة في
 يفتحقان باصل العقد
 عندنا وعند زفر
 والشافعي
 لا يصحان على اعتبار
 كالتحاق بل على
 اعتبار اتمام
 الصلة بينهما
 انه لا يمكن تصحيح
 الزيادة ثمن شئ اتي
 يصير ملك شئ
 ملك فلا يتحقق
 باصل العقد
 اسقط لان كل الشئ
 صلا مقابلا لكل البيع
 فلا يمكن اخراجه
 فصار برامتهاء
 ولذا انما شئ اتي
 والزيادة يغير
 ان العقد شئ يتراعيها
 مشروع شئ وهو اصل
 مشروع وهو كونه
 راجعا او خاسرا
 او حلا او خاسرا
 ولاية التصرف
 فاولي ان يكون
 لهما ولاية
 التصرف وصار
 اذا اسقط الخيار

هم او شرطه بعد العقد من اى اوشه لا يخيار به اى وعار كما اذا قام العقد ثم اذا مضى
 اى اسقط او الزيادة ثم يتحقق بصل العقد من اى بصل العقد من ان وصف الشيء يقوم به لا بنفسه من اى يقوم
 بنفسه من بخلاف خط الكل من هذا جواب عما يقال لو كان خط البعض صحى فكان خط الكل كذلك اعتبار
 الكل بالبعث فاجاب بقوله بخلاف خط الكل حيث لا يصح من لانه من اى لان خط الكل هم تبديل لاسل
 من اى يتغير لاصل العقد لا يتغير لوصفه من لان كل اسقط في اخراج القدر المحطوط من ان يكون ثلثا
 فاشترط فيه ثلثا من الثمن وذلك من خط البعض لوجوده ويصل ثلثا والخط الجميع فتبديل للعقد لانه انما ان
 يتحقق بها باطلا بعد الثمن حينئذ وقد ملنا انما لم يقصد ذلك او يصير به وقد كان قصد بها التجارة في
 البيع دون البتة من فلا يتحقق به من اى بصل العقد لوجوده في الماثل فلا يلزم من عدمه الا التمسك
 لما في عدمه لا يمسك فيلحق خط البعض بصل العقد وعلى اعتبار الاتفاق من هذا جواب عن قيل
 زفر والشا في رضى امرئنا ان بالزيادة يصير حكمه من ملكه فاجاب بقوله وعلى اعتبار الاتفاق في
 اذا اعتبرنا الاتفاق من لكون الزيادة عوضا عن ملكه من اى عن ملك المشتري لان الزيادة لما تمت
 بصل العقد صارت كالوجود عند العقد فلا يلزم حينئذ اتفالا هم ويظهر حكم الاتفاق في التولية
 والمرجوع فيه يجوز على الكل في الزيادة وباشترط على الباقى في الخط من فان الباقى اذا خط بعض الثمن عن
 المشتري والمشتري قال الاخر وليك هذا الشيء وقع عند التولية على ابقى من الثمن بعد فكان اسقط بعد العقد
 لمتحقا بالاصل العقد وكان الثمن في ابتداء العقد هو ذلك المقدار وكذلك في الزيادة هم وفي الشفعة
 من اى يظهر حكمه ايضا في شفعه من متى ياخذ من اى الشئ هم باقى في الخط من دون الزيادة لما
 فيها من ابطال حقه الثابت بالثمن الاول فلا يمكن ابطاله وانما كان الشئ من هذا جواب سوال مقدر
 تقديره ان يقال لو كانت الزيادة لمتحقه بالاصل العقد لا هذا الشئ بالزيادة كما لو كانت في ابتداء
 العقد وتقرير الجواب انما كان الشئ هم ان ياخذ بدون الزيادة من لان حقه تعلق بالعقد الاول
 فاذا اخذ بالزيادة يبطل حقه الذي تعلق بالعقد وهو معنى قوله لما في الزيادة من ابطال حقه
 الثابت من لان العقد الاول وليس لها ولاية على ابطال حق الغير تراضيا وهو معنى قوله من فلا
 يمكن من اى التصرف بالزيادة فيما يرجع اليه الشئ لانه اضراره في الزيادة في حقه ثم الزيادة من اى ان
 هم لا يقع بعد ملك البيع من لان الزيادة تغير المقيدين من وصف كسبه قيام العقد وقيامه بقيام
 المعقود عليه هم على ظاهر الرواية من اختار عاروى الحسن من اى حقيقته في غير رواية الاصول
 ان الزيادة تقع كما لو شرط واشترى الى وجه ظاهر الرواية بقوله هم لان البيع لم يثبت على حاله يصح الامتناع
 عنه من لان لا مباح انما يكون في وجوده والشيء يثبت ثم يثبت من فلا يثبت الزيادة لعدم ما يقال
 فلا يثبت في ذلك في الشا في رواية النوادر ويجوز الزيادة بعد الملك كما لو خط هم بخلاف اسقط من
 حيث يصح فيه الملك هم لانه محال ان يخرج البطل عما يقابل من لكونه اسقاطا والاسقاط لا يتركز ثبوت
 ايقانه فيثبت اسقطا في المحال هم فيلحق بالاصل العقد استنادا من اى من حيث الاستناد وقال تاج الشريعة

وشرطه بعد العقد
 ثم اذا مضى
 بصل العقد من
 وصف الشيء يقوم
 لا بنفسه من
 بخلاف خط الكل
 من هذا جواب
 عما يقال لو كان
 خط البعض صحى
 فكان خط الكل
 كذلك اعتبار
 الكل بالبعث
 فاجاب بقوله
 بخلاف خط الكل
 حيث لا يصح
 من لانه من اى
 لان خط الكل
 هم تبديل لاسل
 من اى يتغير
 لاصل العقد
 لا يتغير لوصفه
 من لان كل
 اسقط في اخراج
 القدر المحطوط
 من ان يكون
 ثلثا فاشترط
 فيه ثلثا من
 الثمن وذلك
 من خط البعض
 لوجوده ويصل
 ثلثا والخط
 الجميع فتبديل
 للعقد لانه
 انما ان يتحقق
 بها باطلا
 بعد الثمن
 حينئذ وقد
 ملنا انما لم
 يقصد ذلك
 او يصير به
 وقد كان
 قصد بها
 التجارة في
 البيع دون
 البتة من
 فلا يتحقق
 به من اى
 بصل العقد
 لوجوده في
 الماثل فلا
 يلزم من
 عدمه الا
 التمسك
 لما في
 عدمه لا
 يمسك في
 يلحق خط
 البعض بصل
 العقد وعلى
 اعتبار
 الاتفاق من
 هذا جواب
 عن قيل
 زفر والشا
 في رضى
 امرئنا ان
 بالزيادة
 يصير حكمه
 من ملكه
 فاجاب
 بقوله وعلى
 اعتبار
 الاتفاق في
 اذا اعتبرنا
 الاتفاق من
 لكون
 الزيادة
 عوضا عن
 ملكه من
 اى عن
 ملك
 المشتري
 لان
 الزيادة
 لما
 تمت
 بصل
 العقد
 صارت
 كالوجود
 عند
 العقد
 فلا
 يلزم
 حينئذ
 اتفالا
 هم
 ويظهر
 حكم
 الاتفاق
 في
 التولية
 والمرجوع
 فيه
 يجوز
 على
 الكل
 في
 الزيادة
 وباشترط
 على
 الباقى
 في
 الخط
 من
 فان
 الباقى
 اذا
 خط
 بعض
 الثمن
 عن
 المشتري
 والمشتري
 قال
 الاخر
 وليك
 هذا
 الشيء
 وقع
 عند
 التولية
 على
 ابقى
 من
 الثمن
 بعد
 فكان
 اسقط
 بعد
 العقد
 لمتحقا
 بالاصل
 العقد
 وكان
 الثمن
 في
 ابتداء
 العقد
 هو
 ذلك
 المقدار
 وكذلك
 في
 الزيادة
 هم
 وفي
 الشفعة
 من
 اى
 يظهر
 حكمه
 ايضا
 في
 شفعه
 من
 متى
 ياخذ
 من
 اى
 الشئ
 هم
 باقى
 في
 الخط
 من
 دون
 الزيادة
 لما
 فيها
 من
 ابطال
 حقه
 الثابت
 بالثمن
 الاول
 فلا
 يمكن
 ابطاله
 وانما
 كان
 الشئ
 من
 هذا
 جواب
 سوال
 مقدر
 تقديره
 ان
 يقال
 لو
 كانت
 الزيادة
 لمتحقه
 بالاصل
 العقد
 لا
 هذا
 الشئ
 بالزيادة
 كما
 لو
 كانت
 في
 ابتداء
 العقد
 وتقرير
 الجواب
 انما
 كان
 الشئ
 هم
 ان
 ياخذ
 بدون
 الزيادة
 من
 لان
 حقه
 تعلق
 بالعقد
 الاول
 فاذا
 اخذ
 بالزيادة
 يبطل
 حقه
 الذي
 تعلق
 بالعقد
 وهو
 معنى
 قوله
 لما
 في
 الزيادة
 من
 ابطال
 حقه
 الثابت
 من
 لان
 العقد
 الاول
 وليس
 لها
 ولاية
 على
 ابطال
 حق
 الغير
 تراضيا
 وهو
 معنى
 قوله
 من
 فلا
 يمكن
 من
 اى
 التصرف
 بالزيادة
 فيما
 يرجع
 اليه
 الشئ
 لانه
 اضراره
 في
 الزيادة
 في
 حقه
 ثم
 الزيادة
 من
 اى
 ان
 هم
 لا
 يقع
 بعد
 ملك
 البيع
 من
 لان
 الزيادة
 تغير
 المقيدين
 من
 وصف
 كسبه
 قيام
 العقد
 وقيامه
 بقيام
 المعقود
 عليه
 هم
 على
 ظاهر
 الرواية
 من
 اختار
 عاروى
 الحسن
 من
 اى
 حقيقته
 في
 غير
 رواية
 الاصول
 ان
 الزيادة
 تقع
 كما
 لو
 شرط
 واشترى
 الى
 وجه
 ظاهر
 الرواية
 بقوله
 هم
 لان
 البيع
 لم
 يثبت
 على
 حاله
 يصح
 الامتناع
 عنه
 من
 لان
 لا
 مباح
 انما
 يكون
 في
 وجوده
 والشيء
 يثبت
 ثم
 يثبت
 من
 فلا
 يثبت
 الزيادة
 لعدم
 ما
 يقال
 فلا
 يثبت
 في
 ذلك
 في
 الشا
 في
 رواية
 النوادر
 ويجوز
 الزيادة
 بعد
 الملك
 كما
 لو
 خط
 هم
 بخلاف
 اسقط
 من
 حيث
 يصح
 فيه
 الملك
 هم
 لانه
 محال
 ان
 يخرج
 البطل
 عما
 يقابل
 من
 لكونه
 اسقاطا
 والاسقاط
 لا
 يتركز
 ثبوت
 ايقانه
 في
 يثبت
 اسقطا
 في
 المحال
 هم
 فيلحق
 بالاصل
 العقد
 استنادا
 من
 اى
 من
 حيث
 الاستناد
 وقال
 تاج
 الشريعة

قوله محال يمكن اخذ من البطل الى اخره فان الملك لا قيمة له فاخرج البطل عما يقابل له ولا ذلك
 الزيادة في الثمن بعد البيع ولا البيع ولا يغيره ما ذكر في كتاب الطلاق اذا قال لامرأة انت طالق واحدة فانت
 المرأة بعد قوله انت طالق قبل قوله واحدة لا يقع الطلاق لان العدد اذا قرن بالطلاق كما المعتبر هو العدد
 وحين قال واحدة ما ثبت المرأة محلا للطلاق فيبطل ولو قال انت طالق ان شاء الله فانت بعد قوله انت
 طالق قبل قوله ان شاء الله لا يبطل الاستثناء ويحل عليه بعد الموت كذلك فيما نحن فيه هناك البيع بلا ثم يخرج
 الثمن من مقابلته ولا يلزم جعل الشيء بمقتضى هذه الاصلح اسقط وتلا يصح الزيادة هم قال من اى ان يكون
 هم ومن باع ثمن حال ثم اجد اجد ما صار موصولا من وقال الشافعي وزفر رحمه الله لا يصير موصولا
 حتى يجوز له ان يطل بغيره اسما لان هذا وعد ولا خلاف في كل دين حال اذا اجل فندنا يصير موصولا
 وبه قال مالك الا القرض فان تأجيله لا يصح وعند مالك يصح تأجيله من قريب هم لان الثمن حقه فله ان يؤخر
 تأجيله من عليه من لان التأجيل براءة موقفة الى حلول الاجل وهو بطل البراءة المطلقة بالبراءة من الثمن
 فلان ملك البراءة الموقفة اولى وهو معنى قوله هم الا يرضى ان يملك ابراءه مطلقا فلهذا موقفا من اى فلهذا
 يملك ابراءه موقفا بل هو بطريق الا ولسه هم ولو اجد اجد الى اجل مجهول ان كانت الجملة متفاحشة كسب الربح
 من ونزول المطر وقد هم اسماج وقد هم رجل من سفرهم لا يجوز ان كانت من اى الجملة متفاحشة هم متفاحشة
 كالمعاد والدياس من اى معاد الزرع ودياسه واجداد والنيرز والمهرجان والميلاد وهم في قوله بئس له
 الكفالة من فان الاجل لم يشترط في عقد المعاوضة فيصح مع الجملة اليسيرة بخلاف البعير هم وقد ذكرناه
 من قبل من بينه في اواخر البيع الفاسد هم وكل دين حال اذا اجله صاحبه صار موصولا لما ذكرنا من انه
 حقه فله ان يؤخره هم الا القرض فان تأجيله لا يصح لانه من اى لان القرض هم عارة وحده في
 الماخذ من هذا الاعتبار من التبرعات هم حتى يصح بلفظ الا عارة من اى من اى لو قال اعركك هذا
 الماخذ مثلا فيكون قرضا هم ولا يملك من اى ولا يملك القرض هم من لا يملك التبرع كما لو منى من فانه لا يجوز
 له ان يقرض مال الصغيرهم واليه من فانه لا يملك التصرف فضلا عن القرض الذي هو التبرع هم و
 ساو فته من اى القرض معاوضة هم في الانتهاء من لان الواجب بالقرض دون المثل لاراد العين هم
 فلي اعتبار الانتهاء لا يلزم التأجيل فيه كما في عارة من اى كما لا يلزم في الا عارة هم اذا جبر
 في التبرع من لان الاجل لو لم فيه لصار التبرع لزما على التبرع وهو المكث على المطالبة الى اى
 الاجل وذا في موضوع التبرعات قال الله تعالى على المحبين من سبيل ولو ثبت الجبر لمتحق السبيل في
 شئ الا قلع لو شرط الاجل في ابتداء القرض بطل الشرط وحج القرض وكذلك اذا شرطه في ثمانه
 اسما ولو مات المقرض واجل وارثه قال الامام القاضى خا لا يصح كما لو اجل المقرض وقال صاحب
 المحط ينفى ان يصح من الوارث على قول البعض وقال واحد من الفقهاء رايت في المتفق ان القرض او اى
 مستملا يصح تأجيله واليه من انه لا يصح وقال الامام الرضى رحمه الله التأجيل في بدل المستمك يصح ولو
 كان المستمك راى اى او تأجيله او غير ذلك وعند زفر لا يصح تأجيله في قرض تأجيل القرض ان يحل المستقر

قال ومن باع ثمن
 حال ثم اجد اجد
 معلوما صار موصولا
 لان الثمن حقه فله
 ان يؤخره بغيره
 من عليه الا يرضى
 على ابراءه مطلقا
 فلهذا موقفا
 ولو اجد اجد الى اجل
 مجهول ان كانت
 الجملة متفاحشة
 كسب الربح
 وان كانت متفاحشة
 كالمعاد والدياس
 يصح تأجيله
 لان الثمن حقه فله
 ان يؤخره بغيره
 من عليه الا يرضى
 على ابراءه مطلقا
 فلهذا موقفا
 من قبل من بينه
 في اواخر البيع
 الفاسد هم وكل
 دين حال اذا
 اجله صاحبه
 صار موصولا
 لما ذكرنا من انه
 حقه فله ان يؤخره
 هم الا القرض
 فان تأجيله
 لا يصح لانه
 من اى لان
 القرض هم
 عارة وحده
 في الماخذ
 من هذا
 الاعتبار
 من التبرعات
 هم حتى
 يصح بلفظ
 الا عارة
 من اى من
 اى لو قال
 اعركك
 هذا
 الماخذ
 مثلا
 فيكون
 قرضا
 هم ولا
 يملك
 من اى
 ولا يملك
 القرض
 هم من
 لا يملك
 التبرع
 كما لو
 منى
 من
 فانه
 لا يجوز
 له ان
 يقرض
 مال
 الصغير
 هم واليه
 من فانه
 لا يملك
 التصرف
 فضلا
 عن
 القرض
 الذي
 هو
 التبرع
 هم و
 ساو
 فته
 من
 اى
 القرض
 معاوضة
 هم في
 الانتهاء
 من لان
 الواجب
 بالقرض
 دون
 المثل
 لاراد
 العين
 هم
 فلي
 اعتبار
 الانتهاء
 لا يلزم
 التأجيل
 فيه كما
 في
 عارة
 من اى
 كما لا
 يلزم
 في
 الا
 عارة
 هم اذا
 جبر
 في
 التبرع
 من لان
 الاجل
 لو لم
 فيه
 لصار
 التبرع
 لزما
 على
 التبرع
 وهو
 المكث
 على
 المطالبة
 الى اى
 الاجل
 وذا في
 موضوع
 التبرعات
 قال
 الله
 تعالى
 على
 المحبين
 من
 سبيل
 ولو
 ثبت
 الجبر
 لمتحق
 السبيل
 في
 شئ
 الا
 قلع
 لو
 شرط
 الاجل
 في
 ابتداء
 القرض
 بطل
 الشرط
 وحج
 القرض
 وكذلك
 اذا
 شرطه
 في
 ثمانه
 اسما
 ولو
 مات
 المقرض
 واجل
 وارثه
 قال
 الامام
 القاضى
 خا
 لا
 يصح
 كما
 لو
 اجل
 المقرض
 وقال
 صاحب
 المحط
 ينفى
 ان
 يصح
 من
 الوارث
 على
 قول
 البعض
 وقال
 واحد
 من
 الفقهاء
 رايت
 في
 المتفق
 ان
 القرض
 او
 اى
 مستملا
 يصح
 تأجيله
 واليه
 من
 انه
 لا
 يصح
 وقال
 الامام
 الرضى
 رحمه
 الله
 التأجيل
 في
 بدل
 المستمك
 يصح
 ولو
 كان
 المستمك
 راى
 اى
 او
 تأجيله
 او
 غير
 ذلك
 وعند
 زفر
 لا
 يصح
 تأجيله
 في
 قرض
 تأجيل
 القرض
 ان
 يحل
 المستقر

[illegible]

العرو في يد سيد
 ولا نداء الوحي
 في الجلب
 يتدلى القصب والنفث
 مزينة فيتحقق
 شبهة الزور والاس
 انه ميعوم ستين
 فلا يشترط فيه
 القصب كالمشرب
 وهذا لأن الفائق
 للمطابق بآثاره
 الحقل من العرف
 ويتربط ذلك على
 التميز بخلاف
 العرف لأن القصب فيه
 للقبض (مقتضى
 قوله عليه السلام
 يا أيها الذين آمنوا
 كنزوا أنفسكم
 بن الصامس
 وتعاقب القصب
 لا يعتبر قتلها
 في المل من اجل
 المنفعة والموجب
 قال ويحيى بن
 بيب العيص
 باليمن
 والقرية بالقرين
 والجحى بالحي
 لا نخدم الميخار
 فلا يتحقق الزور

[illegible]

والشأن في هذا
لنورد الحكم على
قال ويحيى بن
الفراس بن الحسين
بأبياتها عبد
المجيد بن أبي
وقال يحيى بن
أن الشبهة
ثبت بأصلها
الكلمة فلا يخل
بأصلها أحدهما
وأذا بقيت أملا
لغيره فصار
كما إذا كانا بغير
أحدهما لم يكن
بالدفعين
ولهما أن الفتحة
في حقهما أثبتت
بأصلهما
إذا لا والله
عليهما فثبت
بأصلهما
وإذا جازت الفتحة
ثنتين بالفتحتين
ولا يجوز درزها بقاء
الأصل على الحد
أو في نقصه فحق العد
فساد العقد
فصار كالجزالة
بالجوازتين
مخلاف النقص
لأنها الثمنية
مختلفة ومخلاف
سائر كافها

ان الشراطين من السبوت عندنا في حقيقته قال الشافعي في وجوهه وقال الشافعي اي ابو يوسف وجوههم للاحتياج الى التسمية في المال اذا كان
مستغنيا عن اى اذ كان مستغنيا عن الاحتياج الى التسمية قدره هم ولاشئ اي للاحتياج اليها في مكان التسليم ش اي الى بيان مكان
التسليم فليس فيه هم وليس ش اي المسلم اليه المسلم فيه هم في موضع العقد ش وبه قال ابو حنيفة واولاد الشافعي في الاصح واختار
الشافعي في قولهم لا يجب ذكر بيان مكان الايقاع في ذكره فليس يجل السلم عند روايتهم فماتان مكان ش اي الساتان اللذان
فيهما اختلاف بين ابى حنيفة ومالك فيهما ش اي ولا يوجبون في الادنى ش اي في المسئلة الاولى وفيها اختلاف
راس المال من المقصود ش اي من اعلام مقدار راس المال القدره على التسليم وهي هم يحصل بالاشارة ش الى العبد يعني انك
من اعلام بالقدرة هم فاشبه الثمن ش يعني في البيع هم والاجرة ش يعني في الاجارة ش يعني اذ جعل المكمل بالموزون ثمن المسجل
اجرة في الاجارة واشارة اليها جاز وان لم يعرف مقدارها فلا يثبت في ان يكتفى بالاشارة في راس المال بجامع كونه به لا هم وصار
ش اي وصار به كما اذا كان راس المال ثوبا فان الاشارة فيه كفى بالاتفاق وان لم يعرف قدره من راس المال بجامع كونه به لا هم وصار
ان ربا يوجب بعضا من ثوبه ش ثابت لفظ بعضا ليس له وجوهان المراد اذ اوجد بعض من المال في وقاهم ولا يستبدل في المجلس ش
اي في مجلس اذ هم غلوه يعلم قدره ش وفي بعض النسخ فلو لم يعرف قدره اي قدره من المال هم لا يدري كم بقي ش بعد اخراج الثوب
واذا كان معلوما يوزن الزبون فيسلم في كم نقص وتحقيقه ان جملة قدره من المال تسلم من جملة المسلم فيه لان المسلم اليه ثمن المال
شافيا ويرى بعض ذلك زبونا ولا يستبدل في مجلس المرء فيسلم العقد بقدر ما رده فاذا لم يكن مقدرا قدره من المال معلوما فاعلم
في كم نقص المسلم فيه في جملة المسلم فيه بقدره بالاتفاق فكذا لا يستلزم ما وكذا اذا استحق بعض من المال بنسخ العقد بقدره هم واما
ش اشارة الى وجه آخر لنفاذهم لا بقدر ش اي المسلم اليهم على تحصيل المصلحة في احتياج الى راس المال ش لان ليس له راس
حيث لا راس له واذا كان يحمل القدر بقدره ذلك فان قيل ذلك امر موهوم لا معتبر فيما يبي على الرخص اجاب لمعتد ردهم ذلك
بقوله هم والموهوم في هذا العقد كالمحقق شره ش اي شره المسلم مع المناني ش اذ القياس على خلافه لا ترى انه اذا سلم
بمكمل رجل بعينه لم يجز له ان يبيع ذلك المكمل ويجز له ان يبيعه الى اجماله فان قيل هذا اعتبار لشبهة الشبهة وذلك ان وجود بعض راس المال في
غيره شبهة واحتمال لانه يحتمل ان لا يجزى بوقا هو الظاهر وبعد الوجود والرد محتمل وبعد الرد ترك الاستبدال في مجلس المرء محتمل والمعتبر الشبهة
دون المنازلة عنها وحيث الشبهة ظاهرا شبهة واحدة لان كلاهما مبني على وجود زبونا فكان شبهة واحدة فيعتبرهم بخلاف ما اذا
راس المال ثوبا ش هذا جواب عما لم عليه من الشوب بقدره ان الثوب الذي جعل من المال الذي قاله المتنازع فيه عليه لا يصح له ان يبيعه
وصف فيه ش اي في الثوب بعينه هم لا يعلق العقد على مقدار ش ولذا لو وجد زبونا سلم المسلم اليه الزبونا وجاز له ان يبيعه
ش من الثمن وليس كالمات في ذلك وانما هو فيما يتعلق العقد على مقداره فكان قياسا بالفارق ولم يجب من الثمن والاجرة ان الدليل يثبت ذلك
في معرفة مقدار راس المال هم اذا سلم في مجلس ش بان قال اسلمت اليك عشرة دراهم في كرتة وكثيرا او في ثوبين مختلفين هم ولم يبين
راسل ان كل واحد منهما ففنده لا يجوز وعنده جاز هم او سلم ثوبين مختلفين ش بان قال اسلمت اليك عشرة دراهم والعشرة درهم الذي
او على العكس هم ولم يبين مقدار واحد هاش اي الدراهم العشرة وبذا ففنده في حقيقته لا يجوز وعنده جازهم لما ان اعلام
راسل المال شرطه وهو الماتية منقسم على خمسة والتشيعر بما في القيمة وطريق معرفة المحوز فلا يكون مقدرا اس كل واحد منهما معلوما وكذلك
في المسئلة الثانية كذا في المبسوط هم ولما ش اي ولا يوجبون في الادنى ش اي في المسئلة الثانية هم ولا يوجبون

وقال الاحتياج التسمية
راس المال اذا كان
مستغنيا عن اى اذ كان
مستغنيا عن الاحتياج الى التسمية قدره هم ولاشئ
اي للاحتياج اليها في مكان التسليم ش اي الى بيان مكان
التسليم فليس فيه هم وليس ش اي المسلم اليه المسلم فيه هم في موضع العقد ش وبه قال ابو حنيفة واولاد الشافعي في الاصح واختار
الشافعي في قولهم لا يجب ذكر بيان مكان الايقاع في ذكره فليس يجل السلم عند روايتهم فماتان مكان ش اي الساتان اللذان
فيهما اختلاف بين ابى حنيفة ومالك فيهما ش اي ولا يوجبون في الادنى ش اي في المسئلة الاولى وفيها اختلاف
راس المال من المقصود ش اي من اعلام مقدار راس المال القدره على التسليم وهي هم يحصل بالاشارة ش الى العبد يعني انك
من اعلام بالقدرة هم فاشبه الثمن ش يعني في البيع هم والاجرة ش يعني في الاجارة ش يعني اذ جعل المكمل بالموزون ثمن المسجل
اجرة في الاجارة واشارة اليها جاز وان لم يعرف مقدارها فلا يثبت في ان يكتفى بالاشارة في راس المال بجامع كونه به لا هم وصار
ش اي وصار به كما اذا كان راس المال ثوبا فان الاشارة فيه كفى بالاتفاق وان لم يعرف قدره من راس المال بجامع كونه به لا هم وصار
ان ربا يوجب بعضا من ثوبه ش ثابت لفظ بعضا ليس له وجوهان المراد اذ اوجد بعض من المال في وقاهم ولا يستبدل في المجلس ش
اي في مجلس اذ هم غلوه يعلم قدره ش وفي بعض النسخ فلو لم يعرف قدره اي قدره من المال هم لا يدري كم بقي ش بعد اخراج الثوب
واذا كان معلوما يوزن الزبون فيسلم في كم نقص وتحقيقه ان جملة قدره من المال تسلم من جملة المسلم فيه لان المسلم اليه ثمن المال
شافيا ويرى بعض ذلك زبونا ولا يستبدل في مجلس المرء فيسلم العقد بقدر ما رده فاذا لم يكن مقدرا قدره من المال معلوما فاعلم
في كم نقص المسلم فيه في جملة المسلم فيه بقدره بالاتفاق فكذا لا يستلزم ما وكذا اذا استحق بعض من المال بنسخ العقد بقدره هم واما
ش اشارة الى وجه آخر لنفاذهم لا بقدر ش اي المسلم اليهم على تحصيل المصلحة في احتياج الى راس المال ش لان ليس له راس
حيث لا راس له واذا كان يحمل القدر بقدره ذلك فان قيل ذلك امر موهوم لا معتبر فيما يبي على الرخص اجاب لمعتد ردهم ذلك
بقوله هم والموهوم في هذا العقد كالمحقق شره ش اي شره المسلم مع المناني ش اذ القياس على خلافه لا ترى انه اذا سلم
بمكمل رجل بعينه لم يجز له ان يبيع ذلك المكمل ويجز له ان يبيعه الى اجماله فان قيل هذا اعتبار لشبهة الشبهة وذلك ان وجود بعض راس المال في
غيره شبهة واحتمال لانه يحتمل ان لا يجزى بوقا هو الظاهر وبعد الوجود والرد محتمل وبعد الرد ترك الاستبدال في مجلس المرء محتمل والمعتبر الشبهة
دون المنازلة عنها وحيث الشبهة ظاهرا شبهة واحدة لان كلاهما مبني على وجود زبونا فكان شبهة واحدة فيعتبرهم بخلاف ما اذا
راس المال ثوبا ش هذا جواب عما لم عليه من الشوب بقدره ان الثوب الذي جعل من المال الذي قاله المتنازع فيه عليه لا يصح له ان يبيعه
وصف فيه ش اي في الثوب بعينه هم لا يعلق العقد على مقدار ش ولذا لو وجد زبونا سلم المسلم اليه الزبونا وجاز له ان يبيعه
ش من الثمن وليس كالمات في ذلك وانما هو فيما يتعلق العقد على مقداره فكان قياسا بالفارق ولم يجب من الثمن والاجرة ان الدليل يثبت ذلك
في معرفة مقدار راس المال هم اذا سلم في مجلس ش بان قال اسلمت اليك عشرة دراهم في كرتة وكثيرا او في ثوبين مختلفين هم ولم يبين
راسل ان كل واحد منهما ففنده لا يجوز وعنده جاز هم او سلم ثوبين مختلفين ش بان قال اسلمت اليك عشرة دراهم والعشرة درهم الذي
او على العكس هم ولم يبين مقدار واحد هاش اي الدراهم العشرة وبذا ففنده في حقيقته لا يجوز وعنده جازهم لما ان اعلام
راسل المال شرطه وهو الماتية منقسم على خمسة والتشيعر بما في القيمة وطريق معرفة المحوز فلا يكون مقدرا اس كل واحد منهما معلوما وكذلك
في المسئلة الثانية كذا في المبسوط هم ولما ش اي ولا يوجبون في الادنى ش اي في المسئلة الثانية هم ولا يوجبون

يتعين ش اي لا يغير لان مكان العقد مكان الايقاع متعين الا في الزمة في ذمة لوضع الاستقراض والاستهلاك هم وجود العقد
الموجب للتسليم فيه ش اي في مكان العقد كان كذلك يتعين كما في بيع خطبة بعينها فان التسليم يجب في موضع العقد هم ولا ش
اي ولا مكان العقد هم لا يوجبون في مكان اخر ش لعدم ما يوجب ما هو كذلك هم في بيعه لغيره اول اوقات الاسكان في الاول امرش لان
لاولي يتعين بسببه لعدم ما يوجبون في الاول امرش لان اول اوقات الاسكان في الاول امرش لان
لاقرض والنصب ش فانه يتعين مكان القرض والنصب للتسليم بالاجماع قال الاكل رحمه الله ونقض بما اذا باع طعاما ومضى الى
فانه روى عن محمد بن المنذر ان كان يعلم مكان الطعام فلا خيار له وان لم يعلم فلا خيار له ولو تعين مكان البيع للتسليم لما كان له اختيار وعرض
بان مكان العقد يتعين ليش العقد بيان مكان آخر كما في بيع العين فان من اشترى كرتة بشرط على البائع اكل الى منزله ففسد
سواه اشترى في الممر او خارج بكونه او بخلافه بغيره بوجوب من النقص ان مكان البيع يتعين التسليم اذ كان البيع حاضرا او البيع في السلم
حاضرا لا في ذمة المسلم اليه بوجوه في مكان العقد فيكون البيع حاضرا بغيره وفي نظر لان فيه قيد لم يذكر في التقييد ومثله بعد
انقضاء ما عدا المعارفة بان التعيين بالذلة فاذا جازى بها بطلانها او انفسه في بيع العين لا لا قابل الثمن بالمبيع واحمل في حقيقته
في منفقة هم ولا يثبت ان التسليم ش اي تسليم المسلم فيه هم غير واجب في احوال ش لا شرط الاجل بالاتفاق وكل ما هو تسليم
واجب في احوال هم فلا يتعين ش مكان العقد في التسليم هم بخلاف القرض والنصب ش والاستهلاك فان تسليمه لم يتعين في الزمة
يتعين موضعهم فاذا لم يتعين ش اي مكان العقد لا يفي بان مكان الايقاع بغيره لا هم فاجب ان يقتضي الى المنازلة لان قيم الاشياء
تختلف باختلاف المكان ش المسلم لطلبه في موضع كثر في الثمن والمسلم اليه يسلم في اختلاف القيمة ذلك هم فلا يبرأ
ش دفعا للمنازلة هم وصار بماله الصفة ش يعني فخلال ان اختلاف الصفة في المسلم فيه تختلف القيمة فكذا لا يبرأ
تختلف ايضا ثم جملة العقد لا يجوز الساسه كذلك لا يجوز مع جملة المكان لهذا المعنى فلا بد من البيان هم وعن ذهاب ش اي عن ذهاب
قلنا وهو اختلاف المكان بجملة الصفة هم قال من قال من المشايخ ان الاختلاف فيه ش اي في مكان الايقاع عنده ش اي عند
ابى حنيفة هم بوجوب التماثل كما في الصفة ش اي كما اذا اختلفا في صفة البجوة والزيادة في احدى راس السلم هم وقيل على ما ش
اي لا يوجب التماثل عنده بل القول قول المسلم اليه عندهما فان كانا كذا وكذا فلا خلاف القدرى وشاوب لا يفتاح وشاوب لا يفتاح لان
يتعين عندهما وهو معنى قوله لان يتعين المكان فقيمة العقد ش اي مقتضاها هم عندهما ش اي عند ابى يوسف ومحمد فكان لا خلاف
في المكان كالاختلاف في نفس العقد عندهما لم يكن من مقتضيات العقد صامتا بغيره الاجل والاختلاف فيه لا يوجب التماثل هم وعلم ان
ش وهو ان لا يشترط بيان مكان الايقاع في بيعه من الثمن ش صورة جعل المكمل او الزبون دنيا
في الزمة ثمن في البيع يشترط بيان مكان الايقاع عند ابى حنيفة خلافا لهما هم والاجرة ش صورة منصوص في كتاب الاجارات اذا
كان الشئ الذي جعل اجارا دنيا وموتة عند ابى حنيفة لا يبيع الاتبعين مكان الايقاع عند ابى حنيفة من غير تعيين كما في الان هم لا يتم
وصورتها اذا اقتسدا ارا وجعلها نصيبا من ثمنه ش يشترط بيان مكان الايقاع عند ابى حنيفة هم وعندهما لا يشترط
وتعيين مكان القسمة هم وقيل لا يشترط ذلك ش اي بيان مكان الايقاع في الثمن ش عند الكل هم والصحيح ش اي ان كان
مكان الايقاع هم يشترط اذا كان مبيعا ش عند ابى حنيفة هم وهو اختيار شمس الامت الشريفي ش وبه قال الشافعي هم وعندهما
ش اي عند ابى يوسف ومحمد هم يتعين مكان الدار ش في اجارة الدار هم ومكان تسليم الدار ش في اجارة الدار هم لا يفتا
ش اي لاجل اجارة الاجرة هم قال ش اي قال محمد في اجماع الصغير هم والمكمل له حمل وموتة ش كالمسك الكافور الزعفران

يعين ش اي لا يغير لان مكان العقد مكان الايقاع متعين الا في الزمة في ذمة لوضع الاستقراض والاستهلاك هم وجود العقد
الموجب للتسليم فيه ش اي في مكان العقد كان كذلك يتعين كما في بيع خطبة بعينها فان التسليم يجب في موضع العقد هم ولا ش
اي ولا مكان العقد هم لا يوجبون في مكان اخر ش لعدم ما يوجب ما هو كذلك هم في بيعه لغيره اول اوقات الاسكان في الاول امرش لان
لاولي يتعين بسببه لعدم ما يوجبون في الاول امرش لان اول اوقات الاسكان في الاول امرش لان
لاقرض والنصب ش فانه يتعين مكان القرض والنصب للتسليم بالاجماع قال الاكل رحمه الله ونقض بما اذا باع طعاما ومضى الى
فانه روى عن محمد بن المنذر ان كان يعلم مكان الطعام فلا خيار له وان لم يعلم فلا خيار له ولو تعين مكان البيع للتسليم لما كان له اختيار وعرض
بان مكان العقد يتعين ليش العقد بيان مكان آخر كما في بيع العين فان من اشترى كرتة بشرط على البائع اكل الى منزله ففسد
سواه اشترى في الممر او خارج بكونه او بخلافه بغيره بوجوب من النقص ان مكان البيع يتعين التسليم اذ كان البيع حاضرا او البيع في السلم
حاضرا لا في ذمة المسلم اليه بوجوه في مكان العقد فيكون البيع حاضرا بغيره وفي نظر لان فيه قيد لم يذكر في التقييد ومثله بعد
انقضاء ما عدا المعارفة بان التعيين بالذلة فاذا جازى بها بطلانها او انفسه في بيع العين لا لا قابل الثمن بالمبيع واحمل في حقيقته
في منفقة هم ولا يثبت ان التسليم ش اي تسليم المسلم فيه هم غير واجب في احوال ش لا شرط الاجل بالاتفاق وكل ما هو تسليم
واجب في احوال هم فلا يتعين ش مكان العقد في التسليم هم بخلاف القرض والنصب ش والاستهلاك فان تسليمه لم يتعين في الزمة
يتعين موضعهم فاذا لم يتعين ش اي مكان العقد لا يفي بان مكان الايقاع بغيره لا هم فاجب ان يقتضي الى المنازلة لان قيم الاشياء
تختلف باختلاف المكان ش المسلم لطلبه في موضع كثر في الثمن والمسلم اليه يسلم في اختلاف القيمة ذلك هم فلا يبرأ
ش دفعا للمنازلة هم وصار بماله الصفة ش يعني فخلال ان اختلاف الصفة في المسلم فيه تختلف القيمة فكذا لا يبرأ
تختلف ايضا ثم جملة العقد لا يجوز الساسه كذلك لا يجوز مع جملة المكان لهذا المعنى فلا بد من البيان هم وعن ذهاب ش اي عن ذهاب
قلنا وهو اختلاف المكان بجملة الصفة هم قال من قال من المشايخ ان الاختلاف فيه ش اي في مكان الايقاع عنده ش اي عند
ابى حنيفة هم بوجوب التماثل كما في الصفة ش اي كما اذا اختلفا في صفة البجوة والزيادة في احدى راس السلم هم وقيل على ما ش
اي لا يوجب التماثل عنده بل القول قول المسلم اليه عندهما فان كانا كذا وكذا فلا خلاف القدرى وشاوب لا يفتاح وشاوب لا يفتاح لان
يتعين عندهما وهو معنى قوله لان يتعين المكان فقيمة العقد ش اي مقتضاها هم عندهما ش اي عند ابى يوسف ومحمد فكان لا خلاف
في المكان كالاختلاف في نفس العقد عندهما لم يكن من مقتضيات العقد صامتا بغيره الاجل والاختلاف فيه لا يوجب التماثل هم وعلم ان
ش وهو ان لا يشترط بيان مكان الايقاع في بيعه من الثمن ش صورة جعل المكمل او الزبون دنيا
في الزمة ثمن في البيع يشترط بيان مكان الايقاع عند ابى حنيفة خلافا لهما هم والاجرة ش صورة منصوص في كتاب الاجارات اذا
كان الشئ الذي جعل اجارا دنيا وموتة عند ابى حنيفة لا يبيع الاتبعين مكان الايقاع عند ابى حنيفة من غير تعيين كما في الان هم لا يتم
وصورتها اذا اقتسدا ارا وجعلها نصيبا من ثمنه ش يشترط بيان مكان الايقاع عند ابى حنيفة هم وعندهما لا يشترط
وتعيين مكان القسمة هم وقيل لا يشترط ذلك ش اي بيان مكان الايقاع في الثمن ش عند الكل هم والصحيح ش اي ان كان
مكان الايقاع هم يشترط اذا كان مبيعا ش عند ابى حنيفة هم وهو اختيار شمس الامت الشريفي ش وبه قال الشافعي هم وعندهما
ش اي عند ابى يوسف ومحمد هم يتعين مكان الدار ش في اجارة الدار هم ومكان تسليم الدار ش في اجارة الدار هم لا يفتا
ش اي لاجل اجارة الاجرة هم قال ش اي قال محمد في اجماع الصغير هم والمكمل له حمل وموتة ش كالمسك الكافور الزعفران

يعين ش اي لا يغير لان مكان العقد مكان الايقاع متعين الا في الزمة في ذمة لوضع الاستقراض والاستهلاك هم وجود العقد
الموجب للتسليم فيه ش اي في مكان العقد كان كذلك يتعين كما في بيع خطبة بعينها فان التسليم يجب في موضع العقد هم ولا ش
اي ولا مكان العقد هم لا يوجبون في مكان اخر ش لعدم ما يوجب ما هو كذلك هم في بيعه لغيره اول اوقات الاسكان في الاول امرش لان
لاولي يتعين بسببه لعدم ما يوجبون في الاول امرش لان اول اوقات الاسكان في الاول امرش لان
لاقرض والنصب ش فانه يتعين مكان القرض والنصب للتسليم بالاجماع قال الاكل رحمه الله ونقض بما اذا باع طعاما ومضى الى
فانه روى عن محمد بن المنذر ان كان يعلم مكان الطعام فلا خيار له وان لم يعلم فلا خيار له ولو تعين مكان البيع للتسليم لما كان له اختيار وعرض
بان مكان العقد يتعين ليش العقد بيان مكان آخر كما في بيع العين فان من اشترى كرتة بشرط على البائع اكل الى منزله ففسد
سواه اشترى في الممر او خارج بكونه او بخلافه بغيره بوجوب من النقص ان مكان البيع يتعين التسليم اذ كان البيع حاضرا او البيع في السلم
حاضرا لا في ذمة المسلم اليه بوجوه في مكان العقد فيكون البيع حاضرا بغيره وفي نظر لان فيه قيد لم يذكر في التقييد ومثله بعد
انقضاء ما عدا المعارفة بان التعيين بالذلة فاذا جازى بها بطلانها او انفسه في بيع العين لا لا قابل الثمن بالمبيع واحمل في حقيقته
في منفقة هم ولا يثبت ان التسليم ش اي تسليم المسلم فيه هم غير واجب في احوال ش لا شرط الاجل بالاتفاق وكل ما هو تسليم
واجب في احوال هم فلا يتعين ش مكان العقد في التسليم هم بخلاف القرض والنصب ش والاستهلاك فان تسليمه لم يتعين في الزمة
يتعين موضعهم فاذا لم يتعين ش اي مكان العقد لا يفي بان مكان الايقاع بغيره لا هم فاجب ان يقتضي الى المنازلة لان قيم الاشياء
تختلف باختلاف المكان ش المسلم لطلبه في موضع كثر في الثمن والمسلم اليه يسلم في اختلاف القيمة ذلك هم فلا يبرأ
ش دفعا للمنازلة هم وصار بماله الصفة ش يعني فخلال ان اختلاف الصفة في المسلم فيه تختلف القيمة فكذا لا يبرأ
تختلف ايضا ثم جملة العقد لا يجوز الساسه كذلك لا يجوز مع جملة المكان لهذا المعنى فلا بد من البيان هم وعن ذهاب ش اي عن ذهاب
قلنا وهو اختلاف المكان بجملة الصفة هم قال من قال من المشايخ ان الاختلاف فيه ش اي في مكان الايقاع عنده ش اي عند
ابى حنيفة هم بوجوب التماثل كما في الصفة ش اي كما اذا اختلفا في صفة البجوة والزيادة في احدى راس السلم هم وقيل على ما ش
اي لا يوجب التماثل عنده بل القول قول المسلم اليه عندهما فان كانا كذا وكذا فلا خلاف القدرى وشاوب لا يفتاح وشاوب لا يفتاح لان
يتعين عندهما وهو معنى قوله لان يتعين المكان فقيمة العقد ش اي مقتضاها هم عندهما ش اي عند ابى يوسف ومحمد فكان لا خلاف
في المكان كالاختلاف في نفس العقد عندهما لم يكن من مقتضيات العقد صامتا بغيره الاجل والاختلاف فيه لا يوجب التماثل هم وعلم ان
ش وهو ان لا يشترط بيان مكان الايقاع في بيعه من الثمن ش صورة جعل المكمل او الزبون دنيا
في الزمة ثمن في البيع يشترط بيان مكان الايقاع عند ابى حنيفة خلافا لهما هم والاجرة ش صورة منصوص في كتاب الاجارات اذا
كان الشئ الذي جعل اجارا دنيا وموتة عند ابى حنيفة لا يبيع الاتبعين مكان الايقاع عند ابى حنيفة من غير تعيين كما في الان هم لا يتم
وصورتها اذا اقتسدا ارا وجعلها نصيبا من ثمنه ش يشترط بيان مكان الايقاع عند ابى حنيفة هم وعندهما لا يشترط
وتعيين مكان القسمة هم وقيل لا يشترط ذلك ش اي بيان مكان الايقاع في الثمن ش عند الكل هم والصحيح ش اي ان كان
مكان الايقاع هم يشترط اذا كان مبيعا ش عند ابى حنيفة هم وهو اختيار شمس الامت الشريفي ش وبه قال الشافعي هم وعندهما
ش اي عند ابى يوسف ومحمد هم يتعين مكان الدار ش في اجارة الدار هم ومكان تسليم الدار ش في اجارة الدار هم لا يفتا
ش اي لاجل اجارة الاجرة هم قال ش اي قال محمد في اجماع الصغير هم والمكمل له حمل وموتة ش كالمسك الكافور الزعفران

ومفسر اللؤلؤ لم يحتاج الى بيان مكان الايقاع بالاجماع شئ اى باجماع الامم الاربية واصحابهم ثم لانه شئ اى لاي بائع
 من جنس واحد لم يختلف فيه شئ لان الامكن كلها سواها والمال لا يختلف باختلاف الامكن فيما لا محل ولا مونة وانما يختلف في القوت
 وكثير رغبات الناس وقيل بالممكن له محل ومونة هو الدين لو امر النساء بالحمل الى مجلس القضاء مما لا يقبل هو ما يمكن فيه
 بيد واحدة هم ديو فيه شئ اى يوفى المسلم اليه المسلم فيه هم في المكان الذي اسلم فيه شئ لانهم اتفقوا على ان بيان مكان
 الايقاع فيه ليس بشرط لصحة البيع بل يقتضيه ولكن بل يتعين مكان العقد الايقاع فيه واما ان اشار المصنف الى القول به قال
 رضي الله عنه شئ اى المصنف رحمه الله شئ اى قوله يوفى فيه في المكان الذي اسلم فيه هم رواية اجماع الصنف والبيع شئ اى
 بيع الاصل وهو المبسوط هم وذكر في الاجازات شئ اى في كتاب الاجازات هم يوفى فيه في اى مكان شئ اى المسلم اليه
 هم وهو الاصح شئ اى المذكور في الاجازات هو الاصح وبه قال الشافعي ثم في الاصح هم لان الامكن كلها سواها شئ وقد ذكرناه
 لان هم ولا وجوب في الحال شئ جواب عن سوال وهو ان يقال يجوز ان يتعين مكان العقد ضرورة وجوب التسليم فقال لا يجب التسليم
 في الحال يتعين ضرورة اعتبارهم ولو بينا مكانا شئ اى فيما لا محل له ولا مونة هم قبل لا يتعين لانه شئ اى لان التبيين هم
 لا يتبين شئ حيث لا يلزم بمقد مونة هم وقبل يتعين لانه يفيد سقوط خطر الطريق شئ لرب السلم هم ولو بين المهرش اى السلم
 هم فيما لا محل ومونة يقتضي به شئ وفي بعض النسخ يقتضي به اى يتعين المهرش لانه شئ اى لان المهرش مع بيان اطاره يقتضيه
 شئ اى مكان واحد لان القيمة لا تختلف باختلاف المهرش متى قبل هذا المهرش المهرش فلو كان بين فوجيه فرسخ ولم يبين اية
 منه لا يجوز لان بهر جهات مفضية الى المنازعة كذا في المحيط هم فيما ذكرناه شئ قال الكافي اى في اختلاف القيمة وقال الاثر في
 قوله فيما ذكرناه اى المهرش مع بيان اطاره كبقية واحدة في القيمة حيث لا يختلف باختلاف الحال وهو لو دفع المال مفسر في العمل الكوفي
 كان له ان يعمل في اى مكان شاء منها وقال الاكل وما ذكرنا من ان لا يختلف قيمة باختلاف المهرش وقيل فيما ذكرنا من السائل في
 والاجرة والقسمه هم قال شئ اى القدر هو هم ولا بيع السلم متى يقبض راس المال قبل ان يفرق فيه شئ اى في المجلس الاول
 منه المخرقة بالامان الا ترى الى قال في شرح الطحاوي تسليم راس المال ليس بشرط بل يكتفي بالعقد وانما تسليمه قبل ان يفرق
 قبل الاقرار بالاجازات الا ترى انها لو تقاعد العقد السلم وكذا بعد ذلك يوافق الى العمل ولم يغيب احد ما عن صاحبه ثم سلم راس المال
 وانما قاسم السلم واعلم ان تسليم راس المال قبل المنازعة شرطهم اذا كان في النقود شئ مثل الدراهم والذباير واقره قائل
 فخصر راس مال السلم فانه لا يبيع هم فلا يفرق عن دين بدين شئ وذلك لا يجوز هم وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكافي
 بالكافي شئ وهذا الحديث قد تقدم اى النسبة بالنسبة هم وان كان شئ اى راس المال هم بينا شئ كالنبرة المصونة والثوب
 والحيوان هم فلان السلم اخذ ما قبل ما قبل شئ لانه عقد ثبتت الملك في الثمن عاجلا وفي الثمن اجلا فاشترط قبيل راس المال يستقر
 بالمعنى الذي وضع له الاسم هم اذا الاسلام والاسلاف بينا عن التبريل شئ لان السلم اخذ ما قبل ما قبل والسلم فيه اجل فيجب
 ان يكون راس المال عاجلا ليكون حكمه على وقت ما يقتضيه اسمه كذا في الصرف واحواله وكذا قال فان هذه العقود ثبتت حكمها بمقتضى
 اسمها لانه كذا في المبسوط فاذا كان الاسم كذا هم فلا بد من قبض احد العوضين ليحقق معنى الاسم شئ اى اسم السلم او السلم هم
 وان لا بد من تسليم راس المال ليتقلب شئ اى ليتصرف هم المسلم اليه فيه شئ اى في راس المال هم فيقدر شئ بالنسبة لتمامه
 ليتقلب هم على التسليم اذا كان فيه الشرط لهما هم ولهذا شئ الفصل لاشترط قبض راس مال السلم فانه لا يبيع السلم اذا كان فيه
 خيار الشرط لهما شئ اى المتعاقدين هم ولا بد لهما شئ اى او كان خيار الشرط لهما هم لانه شئ اسسه لان خيار الشرط

لا يحتاج فيه الى بيان
 مكان الايقاع بالاجماع
 لانه لا يختلف فيه
 ولو فيه في الكافي
 اسلم فيه قال رضي الله
 عنه وهو رواية للجمهور
 الصغير والبيع فذكر
 في الاجازات انه يوفى فيه
 في اى مكان شاء هو
 الاصح لان الامكن
 كلها سواها ولا وجوب
 في الحال ولو عين مكانا
 قبل لا يتعين لانه لا يفيد
 وقيل يتعين لانه يفيد
 سقوط خطر الطريق
 ولو عين المهرش فانه
 حل ومونة يقتضي به
 مع بيان اطاره يقتضيه
 واحد فيما ذكرناه قال
 ولا يبيع السلم حتى يقبض
 راس المال قبل ان يفرق
 فيه اما اذا كان في
 نقود فلا يفرق عنه
 بهر جهات مفضية الى
 المنازعة كذا في المحيط
 السلم الكافي بالكافي
 وان كان في النقود السلم
 اخذ ما قبل ما قبل
 ولا يبيع السلم حتى
 يقبض راس المال
 فلهذا من قبض ما قبل
 ليحقق معنى الاسم
 لا بد من تسليم راس المال
 ليتقلب السلم اليه فيه
 فيقدر راس المال
 فلهذا لا يبيع السلم
 اذا كان فيه خيار
 الشرط لهما او
 لهما هما لانه

هم يمنع تمام القبض كونه بالناس الاتفاق في حق الحكم شئ وهو ثبوت الملك هم وكذلك لا يثبت فيه شئ اى في السلم
 هم خيار الردية لانه غير مفيد شئ اذا فخره اختياره والمبيع والمسلم فيه دين في الذمة فاذا رد المقبوض عاود بيا كما كان
 لم يرد عين ما تناوله العقد لان العقد لم يتناول هذا المقبوض وانما تناول مثله ودينه في الذمة فلا يفسخ العقد برده
 يعود حقه في مثله فاذا لم يرد فانه لا يثبت بخلاف بيع العين فانه لو رد العين بخيار الردية يفسخ العقد لانه رد عين ما تناوله
 فيفسخ العقد برده كذا ذكره شيخ الاسلام فواهم انه رد حقه الله وقال الاثر في قوله وكذا لا يثبت فيه خيار الردية فيه
 اشكال لان الضمير في قوله فيما ان يراد به راس المال او السلم فيه فلا يجوز الاول لان خيار الردية ثابت في راس المال
 وبه صرح في الفتاوى ولا يجوز الثاني ايضا لانه لا يرتبط به الكلام لان سوق كلامه ان تسليم راس المال شرط قبل المخرقة وادفع
 ذلك بعدم صحة السلم بخيار الشرط ويقتضي قوله وكذا لا يثبت فيه خيار الردية في راس المال فانه لا يثبت فيه خيار الردية
 وذكره استطراد ويجوز ان يعود الى راس المال هم بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام القبض شئ لان تمام العقد يتعين
 بتمامه بصفتة وتمامه بصفتة يتحقق بتمام الرضا تام وقت العقد كذا في المبسوط هم ولو استقط شئ اى راس السلم
 هم خيار الشرط قبل الاقرار ورأس المال قائم شئ اى واما حال ان راس المال قائم في يد المسلم اليه هم جاز شئ
 اى السلم عندنا وانما قيد يكون راس المال قائما لانه اذا استقط خياره بعد ذلك راس المال في يد المسلم اليه وانما قيد لا يبيع
 جائز بالاجماع هم خلافا لفرغوش والشافعي ومالك ايضا هم وقد مر في شئ اى من نظير هذا في باب البيع الفاسد
 وبيان ادعاء الاجل مجمل كالحصاة والدراس ونحوها ثم تراخيا باسقاط الاجل قبل الاجل جاز عندنا خلافا لفرغوش
 شئ اى جاز في السلم هم مجموعا شئ اى جميعا المشاع هم في قوله ملامد اس المال شئ هو شئ على بيان منه وبيان
 ومقتضى هم وتبين شئ المراد به التسليم قبل الاقرار هم وعلامه السلم فيه شئ اى وفي اعلام المسلم فيه وهو شئ
 بيان الجنس والنوع والعقد والقدر هم وتبين شئ يعني اجل معلوم هم وبيان مكان الايقاع شئ اى وفي بيان
 مكان الايقاع السلم فيه هم والقدر على تحصيل شئ اى وفي القدر على تحصيل السلم فيه وهو ان لا يقطع وهذه الشروط
 مر بيان جميعها عند قوله ولا يبيع السلم عند اى منية بوجه الابيض شرطهم فان سلم شئ وفي نسخة تاج الشريعة ومن
 سلم هم باقي درهم في كحضه شئ قال الاثر في الكرسون تغية او تغية ثمانية مائة كذا المكو جمع ونقص وفي اجماع الصغير
 احكام الكراسم لا يبيع فيه كذا في المغرب هم مائة متنادين على المسلم اليه مائة فقد قال سلم في حصة الدين بالبر شئ
 قال الشافعي وهو هم فوات القبض شئ في قدر الدين اذا العقد لا يتعلق بالدين انما يتعلق بالدين وانما يتقدم بمثل وهو غير
 متقدم من هم ويجوز في حصة النقد لاجتماع شرائط شئ اى شرائط السلم هم ولا يبيع الفاسد شئ بواب من قول زفر
 فانه يقول يبيع الفاسد ويحل العقد في حصة النقد ايضا لان هذا تصادى في كل من صلب العقد فيفسد الكل وقال المصنف
 لا يبيع الفاسد هم لان الفساد طار شئ لانه اقترن باصل العقد لان كونه دينا عفو في المجلس الا ترى انها لو جاز
 والتسليم الى آخر المجلس كين العقد صحيحا هم او السلم صحيحا ولذا لو شهد راس المال قبل الاقرار صح شئ السلم
 هم الا ان يبطل بالافتراق لما بينا شئ اشارة الى قوله وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكافي هم وهذا شئ
 اشارة الى قوله اذا السلم وقع صحيحا هم لان الدين لا يتعين في البيع شئ لان النقود لا يتعين في العقد اذا كانت عينها
 فلهذا اذا كانت دينا فصار لا ملاقا والتعدي سواهم الا ترى انها لو شاعا ميتا بدين ثم تصادى ان لا يدين لا يبطل البيع

منع تمام القبض كونه
 ما تناوله الاتفاق في
 حق الحكم وكذا لا يثبت
 فيه خيار الردية فيه
 غير مفيد بخلاف
 خيار العيب لانه لا يمنع
 تمام القبض ولو اسقط
 خيار الشرط قبل الاقرار
 ورأس المال قائم جاز
 خلافا لفرغوش وقد مر
 نظير هذا في باب البيع
 في قوله ملامد راس
 المال وتبين شئ
 السلم فيه تأجيله وبيان
 مكان الايقاع السلم فيه
 على تحصيله فان السلم
 مائة درهم في كحضه
 مائة متنادين على
 السلم اليه ومائة قد
 قال سلم في حصة الدين
 باطل لغوات القبض
 يجوز فحصة العقد لاجتماع
 شرائطه ولا يبيع الفاسد
 لان الفساد طار السلم
 وقع صحيحا ولم يفسد
 راس المال قبل الاقرار
 صحيحا ولو شهد راس
 المال قبل الاقرار
 لا يبيعه الفاسد لان
 لو تصادى ميتا بدين
 لا يبيعه الفاسد لان

فيمتدح جميعا ش ويستدل بهذه المسئلة على ان الذين لا يتعين باضافة العقد اليه فيكون الاطلاق والتقييد فيه سواء
وفي النهاية وانما قيد بقوله ما منتهى على المسلم اليه لانه لو كان دينا على الاجنبي والمسئلة بحالها يشيع القسا وفي الكل
لانها ليست بحال في حقها ونحوها مروى عن ابن عباس فان قيل هذا منقوض بثلاث مسائل احدها ان الرجل
اذا قال ان بعث هذا العبد بهذا الكرمي اكنه وبهذه الدراهم فما في المساكين صدقة فباع بهما بحت بالكر والدرهم
وبهذا آية تعيين النقود وثانيهما ان الرجل اذا باع دينار بالبصرة ففقد الدينار ولم يقبض العشرة حتى اشترى بالعشرة ثوبا بدينار
فاسد ثوبا ان الرجل اذا باع مينا بدينارين وبما يعلم ان لا دين فالبصير فاسد ولو كان الاطلاق في التقييد سواء بجواز
العقدان ولما حدث في المسئلة الاولى قلنا اما الاولى فنحن ندعي ان النقود لا يتعين في العقود استحقاقا لا جوازا
فلا يجوز لنا تعيين جواز الاستحقاق واما الثانية فلانها خاص العرف باختلاف الجنس بالاستعمال بالعقد الآخر
فليحقق البصير بلا مشن واما الثالثة فاما لم يجز البصير لما كان الماثل به لان جذايع بلا مشن فيكون منها تارة لا وفي
تعيين في حق الجواز هم قال ش اي اهدور فيهم ولا يجوز التصرف في راس مال المسلم في قبض البصير
هذا باتفاق الفقهاء اما الاول من اي القرض في راس مال المسلم قبل القبض هم فلا فيه من تعقيب القبض المستحق بعد
ش لان قبض راس المال في المجلس حق الشرع فانه لا يشرط قبضه وانما شرط القبض احترازا عن الكال بالكال
فلو جاز التصرف فيه بالبصير والهيئة والقيمة ونحوها فان الشرع هو واما الثاني من ش وهو التصرف في المسلم في قبض البصير
هم فلان المسلم فيه بصير والتصرف في البصير قبل القبض لا يجوز ش اما لو وقع اليه ارض او جود برضا المسلم الحي
لا بد من حقه ثم يمكن استبداله ولو ابراء عنه فقبل يبطل العقد لعدم القبض ولو رد البراءة لم تبطل والخليفة في قبض
عند محرم خلافا لابي يوسف وانما قيد بقوله قبل القبض احترازا عما بعد القبض ولهذا قال في شرح الطحاوي رد ولا بأس
ان يبيع رب مسلم مسلم بعد قبضه اياه بربك على راس المال وان يبيعه قوليته وان يبيع موصوفا وان يشرك فيه غيره
هم ولا يجوز الشركة والتولية في المسلم في قبضه هم لا ش اي لان كل واحد من الشركة والتولية هم تصرف فيه
ش اي في المسلم فيه والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز وهذا ايضا من لغة القدرى ومداخلة فيها بالذكريه ما علمنا
بقوله ولا يجوز التصرف الى آخره لانها اكثر وقوام المراجعة والمواضعة وقيل احترازا عن قول البعض انه يجوز
عنده التولية في بيع العيين والمسلم وكل ذلك من مالك هم فان تقايلا المسلم لم يكن له ان يشتري من المسلم اليه
براس مال شيئا آخر حتى يقبضه كل ش من مسائل اجماع الصغير ومروية المسئلة فيه محمد بن يعقوب عن ابى حنيفة
رضي الله عنه في رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرخة فتقايلا المسلم فاراد رب المسلم ان يشتري براس مال المسلم
شيئا قبل ان يقبضه قال ليس له ذلك ولا يجوز شراؤه قوله لم يكن له ان يشتري وفي الايضاح هذا الاستحسان القصار
لا يجوز وهو قول زفر والشافعي لانها لما تقايلا يبطل السلم ويبقى راس المال دينا في حقه جميع الاستبدال بكسر الدين
لانه لا يجب قبضه في المجلس ودليلنا قول المصنف رحمه الله تعالى بقوله عليه السلام ش اسع نقول النبي صلى الله عليه وسلم
هم لا تاخذ الا سلمك اوراس مالك ش لم ار احدا من الشراح بين حال هذا الحديث غير ان الاتراحي قال في
اصحابنا بما مروى عن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم في شيء فلا يفسد
الي غيره ورواه الترمذي رحمه في علة الكبري وقال لا اعرف مرفوعا الا من هذا الوجه وهو حديث حسن ورواه ابن ماجه

فيمتدح جميعا قال
ولا يجوز التصرف في
مال المسلم والمسلم
فيه قبل القبض
اما الاول فلما فيه
من تعقيب القبض
المستحق والعقد
اما الثاني فلان
فيه مبيع والتصرف
في البصير قبل القبض
لا يجوز ولا يجوز
الشركة والتولية في
المسلم فيه لانه
نقص فيه فان
تقايلا المسلم لم يكن
ان يشتري
من المسلم اليه
براس مال
شيئا آخر حتى
يقبضه كقوله
عليه السلام
لا تاخذ الا سلمك
اوراس مالك

في سنة عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم مسلا ولم يذكر فيه ابا سعيد ورواه الدارقطني في سنة بلفظ فلا تاخذ الا سلمك
اوراس مالك وبذا اقرب من لغة المصنف وروى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ميمون عن قتادة عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال اذا سلمت في شيء فلا تاخذ الا راس مالك او الذي اسلمت فيه هم اي عند الفسخ ش هذا تفسير من المصنف
والمعنى لا تاخذ الا سلمك اي المسلم فيه حال قيام العقد اوراس مالك عند الانفساخ او لا يمكن اخذه حال
قيام العقد فقد جعل حق رب المسلم عند المسلم فيه وبعد اخذ راس المال هم ولا ش اي ولان راس المال
هم اخذ شيئا بالبصير فلا يكل التصرف فيه بل في قبضه ش اي في راس المال قبل قبضه هم وبهذا ش اي كونه مشاهرا بالبصير هم
لان الاتاكة بيع جديد ش اي بيع ابتداء هم في حق ثالث ش اي غير المتعاقدين هم ولا يمكن جعل المسلم فيه
مبيعا سقوط من اي بالاتاكة هذا جواب سوال وهو ان يقال لم لا يجوز ان يجعل بيا جدي الى جانب السلم فيكون
راس المال جدي كونه مبيعا فقال لا يمكن جعله مبيعا سقوط لانه دين ثبت بالسلم ويسقط بالاتاكة ولهذا ان الاتاكة في السلم
لا تعمل النقص بعد وقوعها سقوط المسلم فيه من الذمة فلو مع قبضها لعاد المسلم فيه واجبا والساقط لا يعود هم فقبل راس المال
مبيعا لانه دين مثله ش اي مثل السلم فيه وجعل الدين مبيعا ليس بجال فقبل راس المال مبيعا ضرورة اذ لو لم
يجعل مبيعا تبطل الاتاكة الا ترى انها لو تقايلا في باب البيع وبك المبيع بعد الاتاكة قبل القبض تبطل الاتاكة وهذا
لما تقايلا سقوط المسلم فيه وصار كالمالك فلم يجعل راس المال مبيعا بل بطل الاتاكة وقد صحت منها للامم من تمام
العقد عليه وليس ذلك الا راس المال لسقوط السلم فيه الا انه لا يجب جواب سوال وهو ان يقال لو كان
هذا بمنزلة بيع جديد وجب ان يقبض راس المال في المجلس لان اتاكة بيع السلم بمنزلة بيع السلم وفيه القبض شرط
وبالاجماع لا يجب قبضه في المجلس فاجاب بقوله هم الا انه ش اي ان راس مال هم لا يجب قبضه في المجلس لانه ش
اي لان الاتاكة على ما قيل تصرف الاتاكة هم ليس في حكم ابتداء ش اي اجماع عقد المسلم هم من كل وجه
لان المسلم عقد من كل وجه والاتاكة فسخ في حق المتعاقدين بيع في حق ثالث فكان عقدا من وجه وفيه ش
اي وفي جعل راس المال بعد الاتاكة مبيعا هم خلافا لزمهم ش والشافعي ايضا فانما يقولان لو تقايلا السلم
اشترى رب المسلم براس المال شيئا قبل القبض يجوز ذلك وهو القياس لانها لما تقايلا ارتفع العقد وما دلك
في الدراهم على قديم الملك فجاز الاستدال عنه ولهذا لم يجب قبضه في المجلس فصار كدين القرض والغصب هم واجبة
عليه ش اي على زفرهم ما ذكرناه ش اي من الحديث والمعقول اما الحديث فهو قوله عليه السلام لا تاخذ الا
سلمك اوراس مالك واما المعقول فهو ما ذكره من قوله ولانه اخذ شيئا بالبصير الى آخره وقد مر بيانه هم قال
ش اي محمد في اجماع الصغير هم ومن اسلم في كرخة فتقايلا السلم فاراد رب المسلم ان يشتري من المسلم اليه
من رجل كراش وهو سون فخيرهم وامر رب المسلم بقبضه ش اي يقبض الكرا الذي اشتراه من رجل هم فقبض
ش اي لاجل القضاة هم لم يكن قضا ش اي لم يكن اذا حقه وفي الثاني اذا امره بقبضه فاقضاه رب المسلم
لم يكن قبضا من المسلم فيه حتى لو كان القبض في يد رب المسلم لم يكن من مال المسلم اليه وان امره ان يقبضه لم يش
اي وان امر المسلم اليه رب المسلم ان يقبضه اي يقبض السلم فيه لاجل المسلم اليه هم ثم يقبضه لنفسه فاكثاله ش
اي لاجل المسلم اليه هم ثم اكثاله لنفسه جاز لانه اجتمع المصنفان بشرط اكمل ش احدهما منقذ عقد السلم والثاني

اي عند الفسخ ولا
اخذ شيئا بالبصير
فلا يكل التصرف فيه
قبل قبضه
لان الاتاكة بيع جديد
فحق ثالث ولا يمكن
جعل المسلم فيه مبيعا
لسقوطه فقبل راس
المال مبيعا لانه دين
مثله لا لا يجب
قبضه في المجلس لانه
ليس حكمه لا ابتداء
من كل وجه وفيه
خلافا لزمهم من
ما ذكرناه قال ومن
اسلم في كرخة فتقايلا
حل الاجل اشترى
المسلم اليه من رجل
وامر رب المسلم بقبضه
قضاء لم يكن قبضا
وان امره ان يقبضه
ثم يقبضه لنفسه فاكثاله
له فاكثاله لنفسه
جاز لانه اجتمع
المصنفان بشرط
الكل

امرا المشتري البائع هم ان يكيل الكرم ويعزل في ناحية من بيت البائع شئ اى امره بان يعزل الكرم
 في جانب من بيت البائع فخره لا يكون المشتري قابضا فكذا اذا احم لان البيت بنواحيه شئ اى بجواربه الاربعه
 هم في يده شئ اى في يد البائع فاذا كان كذلك هم فلم يبر المشتري قابضا ولو اجتمع الدين والعين شئ
 صورة اشترى كرامينا وله على البائع كراخوين وهو المسلم فيه هم والفرار للمشتري شئ اى والحال ان الفرار
 للمشتري وامره ان يجعل الدين والعين فيما هم ان يراش اى ان يرا البائع وهو المسلم اليه هم بالعين شئ
 اى بالمشتري بفتح الراء هم صار شئ اى المشتري بكسر الراء هم قابضا شئ اى صار قابضا لا كيل والعين الدين
 هم بالعين شئ اى اما من قبض العين هم فلعنه الامره شئ اى في العين هم واما الدين شئ اى واما من
 قبض الدين هم فلا تقاضا بلكه شئ اى فلا تقاضا الدين بلكه اى بلكه المشتري لان العين في يده حكمهم وبمثل بيع
 قابضا شئ اى وبمثل التقاضا الدين بالكيل بالرضا ثبت القبض فيصير المشتري قابضا هم كمن استقرض خطه شئ
 اى نظير الحكم المذكور نظير من استقرض كرا من خطه هم وامره ان يبر عما في ارضه شئ اى وامر المقرض المستقرض
 ان يبر عما في ارضه المستقرض مع القرض وصار المستقرض قابضا بالقبض بلكه فكذا اذ هم وكمن دفع
 شئ اى ونظير الحكم المذكور ايضا نظير من دفع هم اسبه صانع خاتما وامره ان يبره شئ اى يبره استاخم
 هم من عنده شئ اى من عند الصانع هم نصف دينار شئ اى بانه يصير خاتما ويصير بالتقاضا الى ملك قابضا هم
 وان يرا بالدين شئ اى ثم يرا بالعين هم لم يبر قابضا اما الدين فاعدم صحت الامر شئ اى لعدم مصادقة الملك لان
 في الدين لاني العين وهذا عين فكان المصور يجعل في الفرار متصرفا في ملك نفسه فلا يكون له فعل الا هم والدين
 شئ اى واما عدم صحت القبض في العين هم فلا خطه بلكه شئ اى فلا ان البائع خالف كالمشتري بلكه اى بلكه نفسه
 هم قبل التسليم شئ اى حيث لا يمتاز هم فصار شئ اى البائع هم مستلما شئ اى المبيع هم عنداني مبيعه رضى العتد
 فينتقض البيع شئ اى يفسخ العقد هم وهذا المخلط شئ اى اجاب عما يقال ان المخلط حصل باذن المشتري
 فلا ينتقض البيع وتقرير اجواب ان هذا المخلط على هذا الوجه هم غير مرضي به من جهة شئ اى من جهة المشتري اراد
 ان المخلط على هذا الوجه حاصل باذن المشتري بل المخلط على وجه يصير الامر به قابضا هو الذي كان ما ذكرناه
 لم يصير المخلط ما ذكرناه فصار به وانما اذن له بان يخلط على وجه يصير قابضا بالبدلية بالعين وقال الاكل و
 عبارة المصنف متسامح لانه حكم يكون المخلط غير مرضي به جزاوا استدلال بقوله هم يجوز ان يكون مراده البدلية
 شئ اى فيكون الدليل اعم من المدعي والدلالة لا اعم على الاخص ويجوز ان يقال كلامه في قوة المانعة فكانه قال
 ولا مثل ان هذا المخلط مرضي به وقوله يجوز ان يستقام الكلام هم وعند هاشم اى وعند ابى يوسف ومحمد
 هم هو شئ اى المشتري هم باختيارنا يفتق البيع وانما شارك في المخلط لان المخلط ليس باستهلاك عند هاشم
 وقال الامام قاضيانا ما ذكر من اجاب الكتاب قول محمد اما عند ابى يوسف اذ ابر بالدين يصير قابضا كما لو ابر بالدين
 ضرورة التقاضا بلكه في المصورين اذ المخلط ليس باستهلاك وعند محمد يصير قابضا للعين وول الدين قلت عندنا
 لا يصير قابضا سواء بالعين او بالدين هم قال شئ اى قال محمد في الجامع الصغير هم ومن اسلم جارية في كراخه وقبضها
 اليه ثم تقاضا شئ اى اسلم هم فقاتت شئ اى الجارية هم في المشتري شئ اى اسلم اليه الا انها ساءه فمشتري بانه

ان يكلمه ويعزل في
 ناحية من بيت البائع
 لان البيت بنواحيه
 في يده فلم يبر المشتري
 قابضا ولو اجتمع الدين
 والعين شئ اى بالحال ان
 الفرار للمشتري وامره ان
 يجعل الدين والعين فيما
 هم ان يراش اى ان يرا
 البائع وهو المسلم اليه
 هم بالعين شئ اى بالمشتري
 بفتح الراء هم صار
 شئ اى المشتري بكسر
 الراء هم قابضا شئ
 اى صار قابضا لا كيل
 والعين الدين هم
 بالعين شئ اى اما من
 قبض العين هم فلعنه
 الامره شئ اى في العين
 هم واما الدين شئ اى
 واما من قبض الدين
 هم فلا تقاضا بلكه
 شئ اى فلا تقاضا الدين
 بلكه اى بلكه المشتري
 لان العين في يده
 حكمهم وبمثل بيع
 قابضا شئ اى وبمثل
 التقاضا الدين بالكيل
 بالرضا ثبت القبض
 فيصير المشتري قابضا
 هم كمن استقرض خطه
 شئ اى نظير الحكم
 المذكور نظير من
 استقرض كرا من خطه
 هم وامره ان يبر عما
 في ارضه المستقرض
 مع القرض وصار
 المستقرض قابضا
 بالقبض بلكه فكذا
 اذ هم وكمن دفع
 شئ اى ونظير الحكم
 المذكور ايضا نظير
 من دفع هم اسبه
 صانع خاتما وامره
 ان يبره شئ اى يبره
 استاخم هم من عنده
 شئ اى من عند
 الصانع هم نصف
 دينار شئ اى بانه
 يصير خاتما ويصير
 بالتقاضا الى ملك
 قابضا هم وان يرا
 بالدين شئ اى ثم
 يرا بالعين هم لم
 يبر قابضا اما الدين
 فاعدم صحت الامر
 شئ اى لعدم
 مصادقة الملك لان
 في الدين لاني العين
 وهذا عين فكان
 المصور يجعل في
 الفرار متصرفا في
 ملك نفسه فلا يكون
 له فعل الا هم والدين
 شئ اى واما عدم
 صحت القبض في العين
 هم فلا خطه بلكه
 شئ اى فلا ان
 البائع خالف كالمشتري
 بلكه اى بلكه نفسه
 هم قبل التسليم
 شئ اى حيث لا يمتاز
 هم فصار شئ اى
 البائع هم مستلما
 شئ اى المبيع هم
 عنداني مبيعه رضى
 العتد فينتقض
 البيع شئ اى يفسخ
 العقد هم وهذا
 المخلط شئ اى اجاب
 عما يقال ان المخلط
 حصل باذن المشتري
 فلا ينتقض البيع
 وتقرير اجواب ان
 هذا المخلط على
 هذا الوجه هم غير
 مرضي به من جهة
 شئ اى من جهة
 المشتري اراد ان
 المخلط على هذا
 الوجه حاصل باذن
 المشتري بل المخلط
 على وجه يصير الامر
 به قابضا هو الذي
 كان ما ذكرناه لم
 يصير المخلط ما
 ذكرناه فصار به
 وانما اذن له بان
 يخلط على وجه
 يصير قابضا
 بالبدلية بالعين
 وقال الاكل و
 عبارة المصنف
 متسامح لانه حكم
 يكون المخلط غير
 مرضي به جزاوا
 استدلال بقوله
 هم يجوز ان يكون
 مراده البدلية
 شئ اى فيكون
 الدليل اعم من
 المدعي والدلالة
 لا اعم على
 الاخص ويجوز ان
 يقال كلامه في
 قوة المانعة
 فكانه قال ولا
 مثل ان هذا
 المخلط مرضي
 به وقوله يجوز
 ان يستقام
 الكلام هم
 وعند هاشم
 اى وعند ابى
 يوسف ومحمد
 هم هو شئ اى
 المشتري هم
 باختيارنا يفتق
 البيع وانما
 شارك في
 المخلط لان
 المخلط ليس
 باستهلاك
 عند هاشم
 وقال الامام
 قاضيانا ما
 ذكر من اجاب
 الكتاب قول
 محمد اما عند
 ابى يوسف
 اذ ابر بالدين
 يصير قابضا
 كما لو ابر
 بالدين ضرورة
 التقاضا بلكه
 في المصورين
 اذ المخلط ليس
 باستهلاك
 وعند محمد
 يصير قابضا
 للعين وول الدين
 قلت عندنا لا
 يصير قابضا
 سواء بالعين
 او بالدين هم
 قال شئ اى
 قال محمد في
 الجامع الصغير
 هم ومن اسلم
 جارية في كراخه
 وقبضها اليه
 ثم تقاضا شئ
 اى اسلم هم
 فقاتت شئ اى
 الجارية هم
 في المشتري شئ
 اى اسلم اليه
 الا انها ساءه
 فمشتري بانه

الى شراءه جارية باخلط لان كلامه العيين المشن والتمن هم فعليه شئ اى فعل المشتري هم فمشتا شئ اى قوله الجارة
 هم يوم قبضها شئ اى لا ثبت الاقارن وجوب ردها وقد عجز فوجب ردها وبه قال الشافعي واذا كانت
 يوم قبضها لان السبب الموجب للضمان انما هو القبض فصار كالقبض هم ولو تقاضا بعد هلاك الجارية جاز شئ
 اى التقاضا هم لان سوا الاقارن تتم بقبضها فمشتا شئ اى في بعض النسخ يعتد قيام العقد هم وذلك شئ اى بقا العقد
 هم بقيام العقود عليه وفي السلم العقود عليه انما هو المسلم فيه نصحت الاقارن حال بقائه شئ اى حال بقائه العقد
 عليه هم واذا جاز شئ اى التقاضا بعد موتها هم ابتداء اولي ان يبقى شئ اى بعد موتها هم ابتداء لان البقاء سهل
 من الاجتهاد فان قيل ينبغي ان لا تقع الاقارن بعد هلاك الجارية لانها بعد الهلاك بمنزلة المسلم فيه من حيث وجوب
 قيمتها وفيما في الذمة والمسلم فيه قد سقط ايضا بالاقتار فصار بمنزلة الموصون في بيع المقايضة فانه اذا ملك احد
 موصيين في المقايضة ثم تقاضا ثم ملك عوض الاقارن فكذا هنا ينبغي ان يمتنع التقاضا بلاك الجارية
 قلنا في بيع المقايضة ثم الرد واجب بعد الاقارن وهلاك المبيع قبل القبض يوجب فسخ العقد وفي السلم
 قيمته الجارية مقامها فلم يكن رد عين الجارية واجبا فكان قيام القيمة بمنزلة قيام الجارية هم واذا انفسخ العقد
 في السلم فيه انفسخ في الجارية تبعا شئ اى تبعا لانفساخ العقد في السلم فيه وان لم يصح الفسخ في الجارية
 بعد هلاكها فكذا قدره شيخي العلل وقال تاج الشريعة اجاب من يقول ان الانفساخ في حق الجارية الميتة
 كيف يتحقق وان لم يبر بطلان ذلك فقال الانفساخ بطريق القبيح وكمن من شئ اى يثبت تبعا ولا يثبت تعدا هم
 فوجب عليه ردها شئ اى ردها جارية على المسلم اليه هم وقد عجز شئ اى والحال ان المسلم اليه قد عجز
 عن الجارية بسبب موتها هم فوجب عليه قيمتها شئ اى وقامت القيمة مقام الجارية هم ولو اشترى جارية بدينهم ثم تقاضا
 فقاتت في يد المشتري بطلت الاقارن ولو تقاضا بعد موتها فاقارن باطله شئ اى ايضا هم لان العقود عليه في السلم
 انما هو الجارية فلا يبقى العقد بعد هلاكها فلا تقع الاقارن ابتداء فلا تبقى انتمار العقد هم محله شئ اى محل البيع ان
 الاقارن فسخ العقد ولا قيام لها الا بقيام العقد ولا قيام المبيع لان المبيع هو الاصل وقد فاتت هم و
 شئ اى هذا الذي ذكرناه هم بخلاف بيع المقايضة حيث يصح الاقارن فيه وتبته شئ اى الاقارن هم بعد
 احد الموصيين لان كل واحد منهما مبيع فيه شئ اى في بيع المقايضة والحاصل انه اشار به الكلام الى الفرق بين السلم
 وميث تقاض الاقارن فيه بعد هلاك الجارية في يد المسلم اليه قبل الرد الى رب السلم سواء ماتت قبل الاقارن او بعد
 وبين البيع حيث لا تقع الاقارن اذا ملك الجارية سواء كانت الاقارن قبل هلاكها او بعد هلاكها وقد اوضحنا
 هذا في السؤال واجاب الذين ذكرنا بما لان هم قال شئ اى قال محمد في الجامع الصغير هم ومن اسلم الى
 رجل دراهم في كراخه فقال المسلم اليه شرطت رد يا شئ اى لعاهار ردها هم وقال رب السلم شرطت
 شئ اى قال قول المسلم اليه شئ اى بالاتفاق وبه قال الشافعي رضي الله عنه وفي الكافي كلام المصنف مردود
 فبقي قول من جبه بلاما راض هم لان رب السلم متمنت في انكاحها وصوت شئ اى التمتع في الله من حيث التمتع
 وهو الوترع فيما لا يستطيع الانسان الخروج عنه والمراد بالتتمت شرعا من يكره انفسه ويريد الاخر غير
 وبالحكم من يكره انفسه كذا في الفتاوى الظهيرية هم لان المسلم فيه يبرو شئ اى يبرو هم على راس المال

ضلية فبقيت بايع مضمنا
 ولو انما لا يملكه احد
 الجارية بكون صحة
 الاقارن فبطلت بقاء العقد
 وذلك بتمام العقود عليه
 فلو سلم العقود عليه انما
 هو المسلم فيه نصحت
 الاقارن حال بقائه
 ابتداء اولي ان يبقى
 لان البقاء سهل
 للعقد المسلم فيه
 الجارية بكون صحة
 وقد عجز عليه فوجب
 ولو اشترى جارية بدينهم
 ثم تقاضا فقاتت في يد
 المشتري بطلت الاقارن
 ولو تقاضا بعد موتها
 فاقارن باطله
 شئ اى ايضا هم لان
 العقود عليه في السلم
 انما هو الجارية فلا
 يبقى العقد بعد هلاكها
 فلا تقع الاقارن ابتداء
 فلا تبقى انتمار العقد
 هم محله شئ اى محل
 البيع ان الاقارن فسخ
 العقد ولا قيام لها
 الا بقيام العقد ولا
 قيام المبيع لان
 المبيع هو الاصل وقد
 فاتت هم و شئ اى
 هذا الذي ذكرناه هم
 بخلاف بيع المقايضة
 حيث يصح الاقارن فيه
 وتبته شئ اى الاقارن
 هم بعد احد الموصيين
 لان كل واحد منهما
 مبيع فيه شئ اى في
 بيع المقايضة والحاصل
 انه اشار به الكلام الى
 الفرق بين السلم
 وميث تقاض الاقارن
 فيه بعد هلاك الجارية
 في يد المسلم اليه قبل
 الرد الى رب السلم سواء
 ماتت قبل الاقارن او
 بعد وبين البيع حيث
 لا تقع الاقارن اذا
 ملك الجارية سواء
 كانت الاقارن قبل
 هلاكها او بعد
 هلاكها وقد اوضحنا
 هذا في السؤال
 واجاب الذين ذكرنا
 بما لان هم قال شئ
 اى قال محمد في
 الجامع الصغير هم
 ومن اسلم الى رجل
 دراهم في كراخه
 فقال المسلم اليه
 شرطت رد يا شئ
 اى لعاهار ردها هم
 وقال رب السلم
 شرطت شئ اى قال
 قول المسلم اليه
 شئ اى بالاتفاق
 وبه قال الشافعي
 رضي الله عنه وفي
 الكافي كلام
 المصنف مردود
 فبقي قول من جبه
 بلاما راض هم لان
 رب السلم متمنت في
 انكاحها وصوت شئ
 اى التمتع في الله من
 حيث التمتع وهو
 الوترع فيما لا
 يستطيع الانسان
 الخروج عنه والمراد
 بالتتمت شرعا من
 يكره انفسه ويريد
 الاخر غير وبالحكم
 من يكره انفسه كذا
 في الفتاوى الظهيرية
 هم لان المسلم فيه
 يبرو شئ اى يبرو
 هم على راس المال

في العادة شئ يزاد ليل على قوله ان رب السلم منعنت لرب المسلم فيه على راس المال عادة فكان الخير له
 في صحة العقد فاذا انكر صحة فقد كان منعنتا فان قيل لا نسلم ان المسلم فيه يربو بل راس المال خير وان قيل
 من المسلم فيه وان بل لما ان راس المال نقد والمسلم فيه نسيئة وفي المثل السائر النقد خير من النسيئة قلنا
 بل كذلك الا ان ذلك متروك بالعرف والعادة فان الناس مع وفور عقولهم يقدرون في عقد السلم والموت
 الا لفائدة زائدة راو با فكان النقد بمقابلة زيادة قاعدة مع كونه نسيئة وانما ذكر وار برب المسلم فيه
 لاثبات المعادلة بينه وبين راس المال لان المسلم فيه وان كان اكثر مالية عادة الا انه اجل من راس المال
 وان قلت مالية عاجل والعاجل خير من الاجل فيغير تصور كل واحد منهما بوفور كل واحد منهما فيقتاد لان
 ذكر الامام الشافعي ان القول قول المسلم اليه لانه هو الذي يلتزم الطعام بعقد السلم فالقول قوله في
 بيان صفة ما التزم ثم اتفقا على اصل العقد اتفاق على ما هو شرط جواز العقد ومن شرط جوازه بيان
 صفة الطعام فقوله رب السلم لم يسم صفة الطعام يكون رجوعا عما اقرب وسما منه في نقض ما تم من جهدهم
 وفي عكسه شئ اى وفي عكس الحكم المذكور والحكم المذكور هو قول المسلم اليه شرطت لك رديا وقال رب السلم لم يسم
 شيئا وعكسه ان يقول رب السلم شرطت لي رديا ويقول المسلم اليه لم اشترط لك شيئا وقال الفقهاء ابو الليث
 لم يذكر محمد رحمه الله هذا الاصل في الكتاب يعني في اجماع الصغير وقال المصنف رحمه الله هم قالوا شئ اى
 قال المتأخرون في شروح اجماع الصغير شئ نزل الاسلام وغيره هم يجب ان يكون القول لرب السلم عند ابي حنيفة
 شئ فيقال الشافعي هم لانه يدعى الصفة وان كان صاحبه منكرا شئ لان الظاهر شأنا لان العقد انما
 مطهره والظاهر من حال المسلم المتماضي عن المعصية هم وعندنا شئ اى وعند ابي يوسف ومحمد هم
 القول للمسلم اليه لانه منكروا وان انكر الصفة شئ كلمة ان واصلة بما قبله وكذلك ان التي قبلها هم
 شئ اى وكفقر اصل هذا الاختلاف هم من بعد انتشار الشافعية شئ قال الانزازي هم اى في النسخة
 التي تلي هذه قوله القول لرب السلم عدا ما وفي عبارته شاع لاننا نستعمل للبعد اى لان السنين
 والمطابق ونقره يعني بدون السنين هم ولو قال المسلم اليه لم يكن له اجل شئ اى لم يكن للسلم اجل
 هم وقال رب السلم بل كان له اجل فالقول قول رب السلم شئ اى بالاتفاق وبه قال الشافعي هم
 هم لان المسلم اليه منعنت في انكاره فقال شئ اى رب السلم هم وهو شئ اى الحق هوهم الاجل شئ
 ما كمل ان الكلام اذا خرج منخرج المنعنت لا يخرج الخصومة بطل وكان القول للمدعي الصوة لان كلام
 المنعنت مردود فاذا ردي بقى كلام الآخر بلا معارض فكان القول قوله هم والفساد لعدم الاجل غير متصور
 شئ هذا جواب عن سوال مقدروا وان يقال ينبغي ان لا يكون المسلم اليه منعنتا في انكاره الاجل لانه
 يرد راس المال لفساد العقد بعدم الاجل ويرد راس المال ببقى لا المسلم فيه والمسلم فيه خير من راس المال
 وارفع منه ونقره الجواب ان فساد العقد لعدم الاجل غير متيقن هم لكان الاجتهاد شئ كان السلم كمال
 جائز عند الشافعي رفر واذا لم يكن منعنتا بعدم لم يلزم من انكاره رد راس المال هم فلا يثبت النفع في
 رد راس المال شئ يعني ولا يثبت جهته كونه منعنتا بهذا الانكار معارضه بجهة المنعنت والتمسك به اذ الظني

في العادة منعنته
 قالوا يجلد بكون
 القول لرب السلم عند
 ابي حنيفة ولا يجلد
 الصفة فكان صلح منكر
 وعندنا القول للمسلم
 اليه لانه منكروا لهذا
 الصفة وسبقه من
 في شافعية ولو قال
 المسلم اليه لم يكن له
 اجل وقال رب
 السلم بل كان له اجل
 فالقول قوله لرب
 السلم لان المسلم
 اليه منعنت في
 حق له وهو كاجل
 والفساد لعدم الاجل
 غير متيقن لكان
 الاجتهاد شئ
 النفع في رد راس المال

لا يبارح في القلعة هم بخلاف عدم الوصف شئ قال صاحب النهاية اى لو قال المسلم اليه شرطت رديا وقال
 رب السلم لم اشترط شيئا وهي المسئلة الاولى كان القول قول المسلم اليه لان فساد السلم بسبب ترك الوصف
 متيقن غير مجتهد فيه فقال رب السلم بناك منعنتا وقال غيره فان الفساد فيه قطعي وقال الاكمل وفيه
 نظر لان بناء المسئلة على خلاف مخالف لم يجد عند وضعها غير صحيح فالاولى ان يقال ان الاختلاف
 كان ثابتا بين الصحابة ان ثبت ذلك وليس مطابقا لما ذكره صاحب النهاية وغيره هم وفي عكسه
 يعني فيما اذا ادعى المسلم اليه الاجل وانكره رب السلم هم القول لرب السلم عند ابي حنيفة لان
 قوله وان انكر الصفة شئ كلمة ان واصلة بما قبله واعلم ان الاختلاف في الاصل على ثلاثة اوجه احدها
 في اصل الاجل ففيه القول قول المدعي للاجل مع يمينه لا لبا كان او مطلوبا وعندنا القول قول الطالب
 سواء كان مدعيا للاجل او منكرا والثاني في مقدار الاجل شئ ان يدعى احدهما انه شرط وقال الآخرون
 شئ ان ففيه القول قول الطالب مع يمينه لانه ينكر الزيادة وان قامت بينه لاحدهما يقضي بينه وان
 لما يقضي بينه المطلوب لانه يثبت الزيادة والثالث في معنى الاجل فان قال الطالب كان الاجل
 شئ او قد مضى وقال المطلوب كان شئ او لم يمض فالقول قول المطلوب مع يمينه لانه ينكر توجب المطالبة
 فان اقام احدهما البينة يقضي بينه المطلوب لانها تثبت زيادة الاجل ثم ينبغي لك ان تعرف
 ان الاختلاف في قدر الاجل لا يوجب التحالف عندنا خلافا لغيره لان التحالف في البيع ثبت بخلاف
 القياس عند اختلاف المتبايعين في المعقود عليه او بدله والاجل بمعزل من ذلك بخلاف ما اذا
 اختلفا في الوصف فانها تماثلان لان الوصف جاري مجرى الاصل لان الدين يعرف به ويختلف عمله
 باختلافه ما اذا وليس كذلك الاجل هم كرب المال اذا قال للمضارب شئ فيغير المسئلة المذكورة
 بمسئلة رب المال اذا قال للمضارب هم شرطت لك نصف الربح الا عشرة شئ قال الكاكي هم وفي
 بعض النسخ شرطت لك نصف الربح وزيادة عشرة وهذه النسخة ليست بصحيحة لانه على ذلك التقدير القول
 للمضارب بالاجماع والصحيح النسخة الاولى لانه على ذلك التقدير كان القول لرب المال هم وقال المصنف
 شئ وقال المضارب ليس الا حركا ذكرت هم لان شرطت لي نصف الربح فالقول لرب المال لانه ينكر اشتراط الربح
 وان انكر الصفة شئ اى صحة العقد هم وعند ابي حنيفة هم القول للمسلم اليه لانه يدعى الصفة وقد اتفقا على
 عقد واحد شئ لان السلم عقد واحد اذا سلم احوال فاسد وليس بعقد آخرهم فكانا متفقين على الصفة ظاهر
 شئ اى بحسب الظاهر لو جبين احدهما ان الظاهر من حالها مباشرة العقد بوصف الصفة والثاني
 ان الاقدام على العقد التزام لشراطة والاجل من شرائط السلم فكان اتفقا على العقد اقرارا بالصحة
 قاله بعدد ساع في نقض ما تم به وانما انكاره بعد الاقرار وهو مردود ويقول ابي حنيفة هم قال الشافعي
 هم بخلاف مسئلة المضاربة شئ جواب عن قياس المسئلة المذكورة على مسئلة المضاربة فاذ قياس غير صحيح
 وقال الاكمل فانها اذا اختلفا فيها اى في المضاربة فتتبع محل الاختلاف فانها اذا افسدت مارة اجارة
 واذا صحت كانت شركة فاذا اختلفا فالمدعي للصحة مدعي للعقد والمدعي للفساد مدعي لعقد آخر خلافه

بخلاف عدم الوصف
 وفي عكسه
 القول لرب السلم
 عند ابي حنيفة
 حقا عليه فيكون
 القول قوله لان
 ان الصحة
 كرب المال اقال
 للمضارب شرطت
 لك نصف الربح
 الا عشرة وقال المصنف
 لا بل شرطت
 نصف الربح
 فالقول لرب المال
 لانه ينكر اشتراط
 الربح وان انكر الصفة
 وعند ابي حنيفة
 القول للمسلم اليه
 لانه يدعى الصفة
 وقد اتفقا على عقد
 واحد فكانا متفقين
 على الصفة ظاهر
 مسئلة المضاربة

ووحدة العقد عند الاختلاف في الجواز والفساد يستلزم اعتبار الاختلاف الموجب للتناقض المردود
 لوحدة المحل وعدم وحدته يستلزم عدم اعتبار الاختلاف لاختلاف المحل واما المضاربة فهي ليست بعقد
 واحد عند الاختلاف فكان المحل مختلفا فلا تناقض في ذلك فلم يكن الاختلاف معتبرا فكان المضاربة محلي
 استحقاق شئ في مال رب المال وهو ينكر القبول قول المنكر فانه شئ اى لان عقد المضاربة هم ليس
 يلزم شئ ولذا يمكن رب المال من عزله قبل شراء المضارب براس المال شيئا وكذا المضارب يمكن من
 نفسه واذا كان غير لازم يرتفع باختلافهما فلا يعتبر الاختلاف فيه شئ ولا الدعوى تعتبر فيه هم
 فيبقى مجرد دعوى استحقاق الربح شئ والاخر ينكر القبول للمكرهم اما السلم شئ فانه عقد هم فلازم
 شئ فلا يفسخ بفسخ احد هما فالاختلاف لا يرتفع فاذا بقى العقد كان القول قول مدعى الصحة الشهادة
 الظاهر ثم لما جعل القول قول المسلم اليه في الاجل كان القول قوله ايضا في مقدار الاجل هم فصار الاجل
 شئ اى الاصل في مسئلة السلم المذكورة هم ان من خرج كلامه فعنتا شئ اى من حيث النقطة لا
 مخرج الخصومة وقد مر تفسيره عن قريب هم فالقول لصاحبه شئ وهو مدعى الصحة هم بالاتفاق شئ
 لان كلام المتعنت مردودهم وان خرج شئ اى كلامه هم خصومة شئ اى من حيث الخصومة ان
 ينكر ما يضرهم ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعى الصحة عنده شئ اى عند اى حقيقة هم
 وعندهما للمكرهم شئ اى القول قول المنكرهم وان انكر الصحة شئ كذا ان اصله ما قبلها وقدم الكلام
 فيه مستوفى هم قال شئ اى القدر الذي في محقرهم ويجوز السلم في الثياب اذ ادين مدلا وعرضا شئ
 اى من حيث الطول ومن حيث العرض هم ورقتهم شئ اى من حيث القلظة والشخانة كذا في المغرب
 وقيل المراد عدد الكراس يعني ان كثير الرقاع او قليل الرقاع وقيل تعريفه يكونه خاسيا او سدا سياتا قال
 حاج الشريعة ورقتهم يقال رقتهم هذا الثوب جيدة يراد به غلظة وثقانة وهو جاز هم لانه شئ اى ولان السلم
 هم سلم في معلوم مقدور التسليم على ما ذكرنا شئ اى عند قوله في اول الباب وفي المزروعات
 هم وان كان شئ اى المسلم هم ثوب حرير لاد من بيان وزن ايضا لانه شئ اى لان الوزن
 مقصود فيه شئ اى في التسليم على ما ذكرنا شئ اى عند قوله في اول الباب وفي المزروعات
 وعند الشافعي ذلك واحد وهم الثوب لبيان الوزن ليس بشرط وفي الايضاح وتحتاج الى بيان الوزن
 في ثياب الحرير والديباغ اذا كان التفاوت بعد ذكر الطول والعرض لانهما يختلف باختلاف الوزن
 فان الديباغ كلما ثقل وزنه ازدادت قيمته والحرير كلما خفت وزنه ازدادت قيمته فلا بد من بيانه انتهى
 وقال الشيخ ابو نصر البغدادي قالوا اذا كانت الثياب مما يقصد وزنها فلا بد من ذكر الوزن ايضا
 كالثياب الحرير وقال اللؤلؤ المحكي في خياواه ولو بين الذرعان ولم يبين الوزن بل يجوز السلم في الحرير
 واختلف المشايخ فيه منهم من قال ليس بشرط ومنهم من قال شرط واليه مال شمس الائمة السرخسي
 وهو الصحيح بخلاف سائر الثياب فانه لا يشترط فيها الوزن مع الزرع لان الحرير يختلف باختلاف الوزن
 كما يختلف باختلاف الطول والعرض ولا كذلك الكراس وفي المنعني اذا باع ثوب حرير يدا بيد

ولانه ليس بالزمن
 فلا يعتبر الاختلاف فيه
 من غير مدعى استحقاق
 الربح اما السلم فلازم
 قصدا لاصل ان من
 خرج كلامه فعنتا
 فالقول لصاحبه
 بالاتفاق وان خرج
 خصومة ووقع الاتفاق
 على عقد واحد فالقول
 لمدعى الصحة عنده
 وعندهما للمكرهم وان
 انكر الصحة قال
 وهو السلم في الثياب
 اذ ادين مدلا وعرضا
 وفي رقة لانه سلم
 في معلوم مقدور التسليم
 على ما ذكرنا وان كان
 ثوب حرير لاد من
 بيان وزنه
 ايضا لانه مقصود فيه

لا يجوز الاوزنا وفي المحيط لوسط كذا وكذا ذراع او ذراع وسط واختلفت في تفسير الوسط قيل ارا القيل
 يعني لا يمد كل المد ولا يرخى كل الارخا وقيل اراد به الخشب لانه لا يتفاوت في الاسواق قال شيخنا
 والصحيح ان يحمل عليها نظر اللبانيين وقال الكاكي وكذا يجوز السلم في البوارى والجوارى والمسوح والاكسية
 والبسوط استحضانا اذ ادين طول وعرضه وصنعة وقال اللؤلؤ المحكي السلم في الكافه يجوز عدد الاثنية
 كالجوز والبقيس وكذا الاستقراض عددهم ولا يجوز السلم في الجواهر شئ نحو الياقوت والبلخش واللؤلؤ
 ونحو ذلك هم ولا في الخرز شئ اى ولا يجوز السلم ايضا في اعز من بفتح الخاء والراء ثم الذي قال يجوز
 الخرز بالتحريك الذي ينظم والواحدة خزره وخزرات الملك جواهر تاجه وعند مالك رضي الله عنه يجوز هم
 لان اعادة ما شئ اى اعادة الجواهر والخزرم تتفاوت تفاوتا حاشا شئ لان كل معدود متفاوت احاد
 في المالمية لا يجوز السلم فيه كالبطخ والربان والذى لا تتفاوت احاده في المالمية جاز السلم فيه كالجوز
 والبقيس اذا كان من جنس واحد وفي خلافه فخرهم وقد مر بيان في اول الباب هم وفي صفار اللؤلؤ
 استنباح وزنا يجوز السلم لانه مما يعلم بالوزن شئ لانه يدق ويجعل في الدوا ولا خلاف فيه للفقهاء هم
 ولا باس بالسلم في الاجر شئ بفتح الهمزة وضم الجيم وتشديد الراء هو الطوب المشوى هم والبقيس
 بفتح اللام وكسر الباء الموجودة والنون وهو الطوب التي هم اذا سمع ملينا معلوما شئ الملين يمكن ان يكون
 اسم ما يصنع فيه اللبن ويحتمل ان يكون المراد به الآلة وفي المحيط يشترط بيان مكانه والآلة وقيل لا يشترط
 بيان مكانه ويقولنا قال الشافعي رحمه الله هم لانه شئ اى لان كل واحد من الاجرة واللبن هم عدوى
 متقارب لاسيما اذا سمى الملين شئ بكسر الميم وهو الآلة وقال اللؤلؤ المحكي في تفاوته ولا باس بالسلم
 في اللبن والاجر اذا اشترط فيه ملينا معروفا لانه متى بين ملينا معروفا فاما يقع من التفاوت بين لبن ولبن
 يكون يسيرا فيكون ساقط لا اعتبار فيلحق بالعدديات المتقاربة فيجوز فيه السلم بخلاف ما لو باع مائة آجرة
 من اقون لم يجوز لان التفاوت فيه في النفع تفاوت فاحش فاحتمناه بالتقاربة في حق السلم في التفاوت
 في حق البيع علمهما وفي شرح الجامع الصغير لقائنا ان السلم في الباذنجان عددا لم يذكره محمد بن حنبل
 وذكر شمس الائمة السرخسي انه يجوز واسحقه بالجوز والبقيس هم قال شئ اى القدر الذي في محقرهم
 هم وكل ما يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه شئ هذا اصل كل يخرج منه المسائل وقال الكاكي
 رحمه الله فيه بحث من وجهين احدهما انه عكسها فقال وما لا يضبط صفته ولا معرفة مقداره لا يجوز السلم
 فيه ولا يعكس قولنا كل انسان حيوان الى كل ليس باسان باليس بحيوان والثاني انه ذكر القاع
 بعد ذكر الفروع والاصل ذكر القاع اذ لا يتم تفريع الفروع عليها والجواب عن الاول ان
 جواز السلم يستلزم اوصاف ضبط الصفقة ومعرفة المقدار بقول صلى الله عليه وسلم من اسلم منكم فليس في
 كل معلوم الحديث وحينئذ كان مثل قولنا كل انسان ناطق وهو ينكس الى قولنا كل باليس باسان ليس
 يناطق وعن الثاني ان تقديم القاعدة على الشرع يليق بوضع اصول الفقهاء لمقصود معرفة مسائل
 الجزية فيقدم الفروع ثم يذكر ما به الاصل الجامع للفروع المتقدمه هم لانه لا يقتضي الى المنازعة شئ

ولا يجوز
 السلم في
 الجواهر
 لان
 احادها متفاوت
 تفاوتها
 وفي صفار
 اللؤلؤ المحكي
 شئ
 يجوز السلم
 لانه مما
 يعلم بالوزن
 ولا باس
 بالسلم في
 اللبن
 والاجر اذا
 سمى ملينا
 معلوما
 لا يصح
 متقارب
 لاسيما
 اذا سمى الملين
 قال وكل
 ما يمكن
 ضبط صفته
 ومعرفة مقداره
 جاز السلم فيه
 لانه لا يقتضي
 الى المنازعة

وما لا يقيض
صفتة ولا يبر
مقدور لا يقيض
السلم في كونه
دين ودين
الوصف يبقى
سواء لا محالة
تفصي الى اللزوم
ولا بأس
بالسلم في
طسفة حقيقة
او خفيين
او نحو ذلك
اذا كان
يترك كالحق
شراطة السلم
والنكاح
لا يعرف
تلاخيصه
لانه دين
محمدي قال
وان استعمل
تحيات من
ذلك يبرهن
جاء استغناء
للاجماع الثابت
بالتعاضل في
القياس
لا يحد
لانه بيع للعد
والصحة انه
يجوز بيعه كالحق
والعدوم قد يغير
والمعنى قد يغير
موجده اعلم
واعلمه
عليه العيون

كما في الاجناس الاربع من الكميات والميزونات والمذروعات والعدديات المتقاربة وقال الكاكي
الاختلاف للقبض في جواز السلم في كل ما هو من ذوات الامثال كالتفن والكتان والابرسيم والنحاس والبر
والحديد والرمصاص والنفط والخبث والوسمة والرياحين واليابسة وفي الجذوع النابتين الطول والعرض والغلل
وكذا الساج وصنوف الحديد والخبث القصب الخزل ويجوز السلم في التين كلبا وكبد القراثر وقيل انه موزون وقيل لم يوزن
هو التعارف كذا في المجتبى هم وما لا يقيض صفة ولا يعرف مقدار لا يجوز السلم فيه لانه دين شئ اى لان السلم في الدين
يعرف بوصفه هم و بدون الوصف يبقى مجهولا جهات تفصي الى المنازعة شئ فلا يجوز لان جهات المعقود عليه نفس المعقود
ولا بأس بالسلم في لست شئ وفي الغرل لست مؤنثة وهي العجوة والست قمر بها وجميع طساس وطسوس وقد
يقال الطشوش ذكره في الشين البعير وقال الجوهري الطش لست طش بلغة طي ابدل من احدى السينين لا اشتغال فاذ اجتمع
او صغر روت السين لانك فصلت بينهما بالفت او بالفت طساس وليس هم او تفرق شئ قال الجوهري التفرقة بالتفريق
وقال الاصمعي هو رمي وجميع تمام هم او خفيين او نحو ذلك شئ مثل الكوز والابنة من النحاس والصف والقلنسوة وقال الشافعي
ان كان يتشددى جوانبه ويكن العساة عن تخافته وطوله وعرضه ما يختلف به العرض فاما ان يكون اجزاه تختلف كالقائم
والطواجن والاداني المتخذة من الصف والرجاج والمكية ان والكمباب فلا يجوز لتفاوت اجزائها فكمما يكون اعلاه وادناه
واسفله اذ يبق وبالعكس وقد يكون وسطه كذلك كذا في تميم والشراعة فاني جواز ذلك هم اذا كان يعرف لاجتماع شراطة السلم
وان كان لا يعرف فلا خير فيه شئ اى لا يجوز هم لانه دين مجهول شئ واجماله في الدين يمنع هم قال شئ اى قال
محمد في اجماع الصغار وان استعمل شيئا من ذلك شئ اى من ما ذكر من اللست والتفرقة وانعت هم بغير اجل شئ
اى بغير ذكر مدة فيه هم جائز استحسانا لاجماع الثابت بالتعاضل شئ في هذه الاشياء قال ابو انيس في جامع صوة
الاستعمال ان يبي رجل الى خفاف ويقول له اخذ في خضاعة كذا او قدر كذا وكذا ويسلم الدرهم كلها او بعضها او لا يسلم
هم وفي القياس لا يجوز لانه بيع المعدوم شئ وبه قال زفر والشافعي وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
ما ليس عند الانسان ورخص في السلم وهذا ليس بمسلم لانه لم يفرق لاجل اشار اليه بقوله ليرجل وجه الاستحسان
هو ما ذكره بقوله لاجماع الثابت بالتعاضل فان الناس في سائر الاعصار تعارفوا الاستعمال فيما فيه تعاضل من غير تكميل
والقياس يترك بمثله كدخول العام ولا يشكل بالمذراعة فان فيها للناس تعاضل وهي فاسدة عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان
فيها كان ثابتي الصدر الاول دون الاستعمال هم والبيع انه شئ اشار به الى انهم اختلفوا في جواز الاستعمال بل
بيع او عدة فقال والبيع ان الاستعمال هم يجوز بعباش اى من حيث البيع هم لانه شئ اى لاس حيث الوقت قال
فخر الاسلام في شرح اجماع الصغير هو بيع عند فاسد مشاعا لا مودة لانه ساء في الكتاب بعباش وعباش فيه خيار الروية وهو مثبت في البيع
لا في الوعد هم والمعدوم قد يغير موجودا حكما شئ هذا جواب عما يقال كيف يجوز ان يكون بعباش والمعدوم لا يبيع ان يكون بعباش وقد
يجوز ان المعدوم قد يغير حكما اى من حيث الحكم كالتاسي التسمية عند الفرج فان التسمية جعلت بوجود العذر النسيان الطهارة للتعاقب جعلت
لعذر جواز الصلوة ليلتفعا عن الواجبات فكذلك السلم المعدوم جعل موجودا حكما لتعاضل الناس وقد يكون الشئ
موجودا حقيقة ويكفل معدوم حكما كالماء المستعمل للعطش حتى يجوز التبرع مع وجوده هم والمعقود عليه العيون شئ
هذا جواب عما يقال انما يبيع ذلك ان لو كان المعقود عليه هو المستعمل والمعقود عليه هو العنع فاجاب

ان المعقود عليه هو المبيع لان المقصود هو المستعمل هم و دون العمل شئ وفيه نهي لقول ابي سعيد البرقي فانه يقول المعقود
عليه العمل فان الاستعمال استعمال من العنع وهو العمل فتمت للمعقود به دليل على انه هو المعقود عليه والادوية هم
فيه بمنزلة الالة للعمل ولكن الاصح ان المعقود عليه هو المبيع لان المقصود هو المستعمل فيه وذكرنا الصفة لبيان
الوصف والدليل عليه ان محمدا ثبت خيار الروية فيه وهو انما يكون في بيع العيون وكذا يدل عليه قول المصنف بقوله
هم حتى لو جاءه مفر فله حق او لو جاءه العنان الذي يعل بالمستعمل حال كونه مفروقا هم الامن صفة او من صفة
شئ اى او جاءه حال كونه من صفة هم قبل العقد شئ اى قبل عقد الاستعمال هم فافهم شئ اى فافهم المستعمل هم
شئ فلا يجوز على قوله ولو كان بعد العقد بخر الامر على المبيع لانه في البسوط هم واليتيم لا بالاختيار شئ اى لا يتيم الذي هو
الاجل المستعمل لا بالاختيار المستعمل او دفع ذلك بقوله هم حتى لو جاءه العنان قبل ان يراه المستعمل جاز شئ لانه
لو قبح لما جاز بغيره قبل اختياره هم وهذا كله شئ اى كونه بعباش او كونه المعقود عليه العيون دون العمل وكونه لا يتيم
الاختيار هم هو صحيح شئ لمان في كونه احد منها قوله لا اخر كما يجي بعد هذا هم قال وهو شئ اى المستعمل هم بالخيار شئ اى اذا
راه هم ان شاء اخذه وان شأه تركه لانه اشترى شيئا لم يره شئ فلا يجوز اذا رآه هم ولا خيار للصانع شئ بل يجوز على العمل
لانه باع ما لم يره هم كذا ذكر في البسوط هو الاصح لانه لا يبرهن ان شرا بعباش في الاخرة من رداية يوسف
بقوله هم وعن ابي حنيفة ان له اختيار ايضا شئ اى ان للصانع اختيار ايضا لما لم يره في الاخرة من رداية يوسف
عن ابي حنيفة وكذا في رواية ابي اليسر واما حنفي فان هم لانه لا يملك شئ اى لان الصانع لا يملك هم تسليم المعقود عليه لا يضر
وهو قطع الصبر من شئ فخرج الصناد المهدية وسلون الراوي بالبرهان في المغرب هو تقريب جرم هم وغيره شئ اى وفيه هم
مثل اطلاق الخط في خرده هم وعن ابي سفيان رحمه الله ان له اختيار لما شئ اى للصانع والامر هم اما الصانع فلما ذكرنا شئ
انه لا خيار لما ان الاستعمال بيع ولا خيار للبايع فيما لم يره هم والى المستعمل فان في اثبات اختيار الاضرار بالاعمال
لانه لا يشترط غير ذلك شئ اى بطلان الاستعمال وقد لا يشترط غير ذلك لانه لو استعمل واحظ سببا يعطى الناس
عليه فله فافهم فاعلم في الامور الاصل فان قيل ان الصانع يحصل برضاؤه فلا يكون معتبرا اجيب بوجوه ان يكون الرضى سطة
فان ان المستعمل مجبور على التبول فلما علم اختياره عدم رضاه فان قبل ذلك بجهل منه وهو لا يصلح مذارا في دار
الاسلام اجيب بان خيار المستعمل اختيار بعض المتأخرين من اصحابنا ولم يجب على كل واحد من المسلمين وادار الاسلام
سطة اقوال جميع المجتهدين واما الجمل ليس بعد رضى دار الاسلام في الفرائض التي لا بد لاقامة الدين منها في حيازة
اجتداد المجتهدين قال الاكل وفيه نظر لان غير الاب والجد اذا رجع الصغيرة ثم بلغت فان لها خيار البلوغ فان سكتت
فيما جاز بان سائر خيار بلان الجمل ليس بعد رضى من الفرائض التي لا بد لاقامة الدين منها هم ولا يجوز
شئ اى الاستعمال هم فلا تعاضل في الناس كالشاب شئ وفي الكافي كالباب والشاب وصورة ان يرفع الى حايك دينار
الشيخ له شاب من غزل نفسه ابقاله على القياس السالم من معارضة الاستحسان بالاجماع هم عدم المجوز شئ كسروا
من التجوز والمجوز هو التعاضل هم وفيما فيه تعاضل شئ فليس الذي ذكرناه هم فافهم اذا امكن اعلمه بالوصف يمكن
التسليم شئ اى تسليم المستعمل هم واما قال شئ اى محمد في اول المسئلة هم بغير اجل شئ في قوله وان استعمل في شئ من
ذلك بغير اجل هم لانه لو خرب الاجل فافهم لما عناه ابي حنيفة رحمه الله من فلا يجوز الا بشرط السلم من تعاضل

دون العمل حتى لا يبرهن
مفروقا عنه لا من
صفتة او من صفتة
قبل العقد فافهم
جاذي لا يتعدى كذا
حتى لو باع الصانع
قبل ان يراه المستعمل
جاذي هذا حكم هو الصحيح
قال وهو الجواز ان
شأه اخذه فان شاء
تركه لانه اشترى شيئا
لم يره ولا خيار للصانع
كذا ذكر في البسوط
وهو لا يصح لانه باع عام
يرجع الى صفة ربه
انه لا خيار ايضا لانه
لا يمكن تسليم المعقود
عليه بغير رضى من رداية يوسف
الصبر من غير وجه
شئ فخرج الصناد المهدية
اما الصانع فلما ذكرنا
واما المستعمل فلان
في اثبات الخيار لم اعتر
بالصانع لانه لا يشترط
غيره وشئ ولا يجوز
فيما لا تعاضل فيه
لناس كالشاب
لعدم التعاضل وفيما فيه
تعاضل فاما يجز اذا
امكن اعلمه بالوصف
يمكن التسليم واما
قال بغير اجل لانه
لو خرب الاجل فيمن
فيه تعاضل فيمن
سما عساه
البيع

من في قبض راس مال المسلم شيئا راد ان قبض راس المال قبل الافتراق بالابدان في السلم شرطه ما لم يكن
 خيارا للخير من شيئا يرتبط بقوله لا يبطل الصرف يعني ان الصرف لا يبطل بذياب العاقرين كما وخيارا للخير
 يبطل من لانه شيئا اي لان خيارا به يبطل بالاعراض من شيئا لان اشتغالها بالشيء وان كان مع زوجها وبطل
 الاعراض عاجل اليها فيبطل خيارها وان لم تقارن الزوج كذا قال القدر في شتره وعن محمد بن عيسى
 في رواية انه جعل الصرف بمنزلة خيارا للخير حتى قال يبطل ما هو دليل الاعراض كالقيام عن المجلس كذا في
 الذخيرة من وان باع الذهب بالفضة جازا للقبض بعد من التباينة ووجب التباين لقوله عليه السلام من
 اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربوا الا بالورق واما في شيئا راد اى شيئا راد الامانة السنية
 في كبره عن مالك ابن اوس بن احمد ثاب عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الذهب بالورق ربوا الا بالورق وبالمورق بكسر الراء المفتحة قوله ربوا اى حرام بطريق اطلاق اسم المزدوم
 على المازم مما زاد ذلك لان الربوا يستلزم حراما قوله ربوا با مقصوران ومحدودان ومعناه خذ ومنه قوله تعالى
 يا قوم اتروا كتابي وقال الكاكي وفي بعض الروايات الا باليد وبه قوله لا يبطل الصرف لان اليد
 كذا في المغرب قلت ولم تقف على هذا الرواية في كتب الحديث من فان افتراقا في الصرف قبل قبض الموعودين من شيئا
 بقوله والابن قبض الموعودين لبقا للعقد او اى اوان المتأخرين من بطل العقد لغوات الشرط وبه
 القبض وانما من شيئا ولان الافتراق بلا قبض يبطل من لا يبيع بشرط اختياره من شيئا اى في الصرف قيد بشرط
 اختيار لان خيارا لبيع وخيارا لردية يثبتان في الصرف كما في سائر العقود والان خيارا لردية لا يثبت الا في البيع
 وقدم ذلك في اول كتاب الصرف من ولا الاجل من شيئا ولا يبيع الا بجل فيه ايضا من لان باعها من وبشرط
 اختيار من لا يبيع القبض مستحقا من لان اختياره من شيئا اى الاجل من قبض القبض المستحق من
 باعته من الا اذا سقط اختياره في المجلس من يعني منها ان كان اختيارا لها ومن ذلك من يبيع بالاجاز من شيئا اى جواز
 العقد من لا يرفع قبل تقرر فيه في قوله لا يرفع سبب التنازل وقوله وبه اذ احصاها بالاشارة بالاستحسان والقياس ان
 لا يجوز العقد بعد وقوعه على فساد وهو قول زفره قال ولا يجوز الصرف في من الصرف قبل قبضه من هذا لفظ القدر ورأسه قال
 الا اذا علم ان احد المتعاقدين في الصرف اذا ابرأ صاحبه مما عليه قبل القبض او وية او صدق به يله وقبل الا بطلان
 وانقض الصرف ولم يقبل من عليه لم يبطل من حتى لو باع دينار من شيئا ايضا لما قبله من لو باع شحفا دينار والرجل اخره بشرط
 وراهم ولم يقبض العشرة من حتى لو اشترى بدينار باقا البيع في الثوب فاسد ان القبض مستحق من شيئا اى واجب من العقد
 حقا من شيئا حتى لا يسقط باستطاعة المتعاقدين من وفي تجزئه من شيئا اى وفي تجزئه الثوب من فوات من شيئا اى فوات من
 عز وجل فان قيل في من تجزئه فوات من العبد ومن العبد مقدم على حقه تعالى قلنا انما يكون حق العبد مقدما بعد اثبت
 حقه وبه ما لم يجزئ منه في الثوب فكيف يكون حقه مقدما وكان ينبغي ان يجوز عيشه في الثوب فكيف نقل عن زفره
 لان الدراهم لا تثبت فيصرف العقد الى مطلقا من اى مطلقا الدراهم اذا اطلق والا حاشا الى بدل العقد في قوله او
 انما قال من زفره لان الظاهر من منبه كذبها بالاشارة من وكذا نقول الثمن في باب الصرف يبيع لان البيع لا بد له من
 من اى من البيع من ولا شئ سوى الثمن فيجب كل واحد منهما مبيعا لمدام الاولوية يعني ان عقد الصرف

وقبض راس مال المسلم
 خيارا للخير من شيئا يرتبط بقوله لا يبطل
 بالاعراض عاجل اليها فيبطل خيارها وان لم تقارن الزوج كذا قال القدر في شتره
 عن محمد بن عيسى في رواية انه جعل الصرف بمنزلة خيارا للخير حتى قال يبطل ما هو دليل الاعراض
 كالقيام عن المجلس كذا في الذخيرة من وان باع الذهب بالفضة جازا للقبض بعد من التباينة
 ووجب التباين لقوله عليه السلام من اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربوا
 الا بالورق وبالمورق بكسر الراء المفتحة قوله ربوا اى حرام بطريق اطلاق اسم المزدوم
 على المازم مما زاد ذلك لان الربوا يستلزم حراما قوله ربوا با مقصوران ومحدودان ومعناه خذ
 ومنه قوله تعالى يا قوم اتروا كتابي وقال الكاكي وفي بعض الروايات الا باليد وبه قوله لا يبطل
 الصرف لان اليد كذا في المغرب قلت ولم تقف على هذا الرواية في كتب الحديث من فان افتراقا
 في الصرف قبل قبض الموعودين من شيئا بقوله والابن قبض الموعودين لبقا للعقد او اى اوان المتأخرين
 من بطل العقد لغوات الشرط وبه القبض وانما من شيئا ولان الافتراق بلا قبض يبطل من لا يبيع
 بشرط اختياره من شيئا اى في الصرف قيد بشرط اختيار لان خيارا لبيع وخيارا لردية يثبتان
 في الصرف كما في سائر العقود والان خيارا لردية لا يثبت الا في البيع وقدم ذلك في اول كتاب
 الصرف من ولا الاجل من شيئا ولا يبيع الا بجل فيه ايضا من لان باعها من وبشرط اختيار من لا يبيع
 القبض مستحقا من لان اختياره من شيئا اى الاجل من قبض القبض المستحق من باعته من الا اذا
 سقط اختياره في المجلس من يعني منها ان كان اختيارا لها ومن ذلك من يبيع بالاجاز من شيئا اى جواز
 العقد من لا يرفع قبل تقرر فيه في قوله لا يرفع سبب التنازل وقوله وبه اذ احصاها بالاشارة
 بالاستحسان والقياس ان لا يجوز العقد بعد وقوعه على فساد وهو قول زفره قال ولا يجوز الصرف
 في من الصرف قبل قبضه من هذا لفظ القدر ورأسه قال الا اذا علم ان احد المتعاقدين في الصرف
 اذا ابرأ صاحبه مما عليه قبل القبض او وية او صدق به يله وقبل الا بطلان وانقض الصرف ولم يقبل
 من عليه لم يبطل من حتى لو باع دينار من شيئا ايضا لما قبله من لو باع شحفا دينار والرجل اخره
 بشرط وراهم ولم يقبض العشرة من حتى لو اشترى بدينار باقا البيع في الثوب فاسد ان القبض مستحق
 من شيئا اى واجب من العقد حقا من شيئا حتى لا يسقط باستطاعة المتعاقدين من وفي تجزئه من شيئا
 اى وفي تجزئه الثوب من فوات من شيئا اى فوات من عز وجل فان قيل في من تجزئه فوات من العبد
 ومن العبد مقدم على حقه تعالى قلنا انما يكون حق العبد مقدما بعد اثبت حقه وبه ما لم يجزئ منه
 في الثوب فكيف يكون حقه مقدما وكان ينبغي ان يجوز عيشه في الثوب فكيف نقل عن زفره لان الدراهم
 لا تثبت فيصرف العقد الى مطلقا من اى مطلقا الدراهم اذا اطلق والا حاشا الى بدل العقد في قوله او
 انما قال من زفره لان الظاهر من منبه كذبها بالاشارة من وكذا نقول الثمن في باب الصرف يبيع لان
 البيع لا بد له من من اى من البيع من ولا شئ سوى الثمن فيجب كل واحد منهما مبيعا لمدام الاولوية
 يعني ان عقد الصرف

بيع لانه سبادة مال بال وبه الوصف لا يبيع نصا في بحث من يبيعه بالبيع بالبيع على بيع وشئ وليس كل واحد من بدل
 الصرف بان يجعل مبيعا اولى من الآخر فيجعل كل واحد منهما من شيئا من مبيعا اولى من الآخر فيجعل كل واحد منهما من شيئا من مبيعا اولى من الآخر
 قبل القبض لا يجوز من شيئا قلنا في القابلة من وليس من ضرورة كونه مبيعا ان يكون مبيعا كما في السلم فيه من شيئا
 عن سوال مقدار قدره بان يقال لو كان كل واحد من بدل الصرف مبيعا لكان مبيعا فاجاب عنه منع المازمة كما
 في السلم فيه لانه مبيع واجب في الذمة وليس معين من ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازة من هذا لفظ القدر ورأسه
 واما علم ان مع الذهب بالفضة او الفضة بالذهب يجوز من مازمة سواء كان متساويين في الوزن او كان احداهما اكثر من الآخر
 لان المساواة ليست بشرط عند اختلاف الجنس لما روي من حديث عمار بن العاص رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلفت هذه الاعناف فبيعوا كيف شئتم فاذا كان يداير فلا تكن المساواة مشروطة لم يكن
 المجازة حراما لان حرمة المجازة لاحتمال التفاضل وهو متعذر كما لان المساواة غير مشروطة فيه من اى في
 بيع الذهب بالفضة من ولكن بشرط القبض في المجلس من اى بشرط القبض قبل الافتراق بالاجاز لان كذا الحديث وهو
 متعين قوله لما ذكرنا من اى الحديث الذي ذكره فيما مضى وفي المبيع ايضا من شيئا اى مع الذهب
 من كونه من اى بالذهب من مجازة لما فيه من اى في هذا البيع من من احتمال الربوا من حاصل المسئلة ان بيع الذهب
 او الفضة بالجنس لا يجوز اذا لم يعرف المتعاقدان وزن واحد منهما او كانا يعرفان وزن واحد منهما ولا يعرفان
 وزن الاخر او كان احداهما يعرف الوزن دون الاخر وقال زفره الله اذا وزنا فوجد احداهما سوا ما سواه عرف
 في المجلس او بعد التفريق وعندنا اذا وزنا في المجلس فكا سوا ما سواه وان وزنا بعد التفريق فوجد سوا ما سواه عرف
 من اى حديث في المبيع الصغير من من باع جارية قيمتها الف شقال ففقه وفي غنما طوق ففقه قيمة الف شقال
 بالفي شقال ففقه ولقد من الثمن الف شقال ثم افترا فانما لذي ففقه لان قبض حصته الطوق واجب
 في المجلس من كونه حقا للشرع من كونه بدل الصرف والظاهر منه الاتيان بالواجب من ثمنه لانه لان من
 حال المسلم ان يكون الواجب ولا يخل به وهذا كما اذا ترك سجدة في الصلوة صليته وسعى فيها ثم اتى بسجدة
 في السهو في اخر الصلوة وسلم تصرف احد بها الى الصليته وان لم يزلها لكون الاتيان بها من وجه الصلوة وكذا لو طاف
 بالصدر ولم يلف للزيادة فيميل لطواف الصدر الى طواف الزيادة ليكون الاتيان بالجمعة وجه الصلوة والخروج
 عن المدة فيقين من وكذلك لو اشترى ما من اى الجارية والطوق من بالفي شقال القالسبة والفاقد فالفقه
 من الطوق لان الاجل باطل في الصرف جاز من مع الجارية من والظاهر من ما لها الباشرة على وجه الجواز
 وهو من قوله والباشرة على وجه الجواز هو الظاهر منها من اى من المتعاقدين من وكذا من اى وكذا الحكم
 من لو باع شيئا بجملة بجملة ودرهم وحليته فمسون ووقع من الثمن خمسين جازا لبيع مكان المقتضى حصته الفقه والتم
 بين ذلك لما بينا من من قولنا ان الظاهر منه الاتيان بالواجب من وكذا من اى الحكم من ان قال خذ منه
 الخمسين من ثمنها من اى من ثمن الجارية ومن ثمن الطوق لان اسرار المسلمين مملوكة على المصلح مما لم يكن وقد
 كان من اى لان الثمن قد يراود كرها لو اشترى ما من عند قدام الدليل بناء على الدليل لان اذن الطوق واجب
 في المجلس من نظر المصنف لذلك بقوله من قال الله تعالى لا تخدع منها اللؤلؤ ولا الزمجان من اى من الجوزين العذب

فجعل كل واحد منهما
 مبيعا اولى من الآخر فيجعل كل واحد منهما من شيئا من مبيعا اولى من الآخر فيجعل كل واحد منهما من شيئا من مبيعا اولى من الآخر
 قبل القبض لا يجوز من شيئا قلنا في القابلة من وليس من ضرورة كونه مبيعا ان يكون مبيعا كما في السلم فيه من شيئا
 عن سوال مقدار قدره بان يقال لو كان كل واحد من بدل الصرف مبيعا لكان مبيعا فاجاب عنه منع المازمة كما
 في السلم فيه لانه مبيع واجب في الذمة وليس معين من ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازة من هذا لفظ القدر ورأسه
 واما علم ان مع الذهب بالفضة او الفضة بالذهب يجوز من مازمة سواء كان متساويين في الوزن او كان احداهما اكثر من الآخر
 لان المساواة ليست بشرط عند اختلاف الجنس لما روي من حديث عمار بن العاص رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلفت هذه الاعناف فبيعوا كيف شئتم فاذا كان يداير فلا تكن المساواة مشروطة لم يكن
 المجازة حراما لان حرمة المجازة لاحتمال التفاضل وهو متعذر كما لان المساواة غير مشروطة فيه من اى في
 بيع الذهب بالفضة من ولكن بشرط القبض في المجلس من اى بشرط القبض قبل الافتراق بالاجاز لان كذا الحديث وهو
 متعين قوله لما ذكرنا من اى الحديث الذي ذكره فيما مضى وفي المبيع ايضا من شيئا اى مع الذهب
 من كونه من اى بالذهب من مجازة لما فيه من اى في هذا البيع من من احتمال الربوا من حاصل المسئلة ان بيع الذهب
 او الفضة بالجنس لا يجوز اذا لم يعرف المتعاقدان وزن واحد منهما او كانا يعرفان وزن واحد منهما ولا يعرفان
 وزن الاخر او كان احداهما يعرف الوزن دون الاخر وقال زفره الله اذا وزنا فوجد احداهما سوا ما سواه عرف
 في المجلس او بعد التفريق وعندنا اذا وزنا في المجلس فكا سوا ما سواه وان وزنا بعد التفريق فوجد سوا ما سواه عرف
 من اى حديث في المبيع الصغير من من باع جارية قيمتها الف شقال ففقه وفي غنما طوق ففقه قيمة الف شقال
 بالفي شقال ففقه ولقد من الثمن الف شقال ثم افترا فانما لذي ففقه لان قبض حصته الطوق واجب
 في المجلس من كونه حقا للشرع من كونه بدل الصرف والظاهر منه الاتيان بالواجب من ثمنه لانه لان من
 حال المسلم ان يكون الواجب ولا يخل به وهذا كما اذا ترك سجدة في الصلوة صليته وسعى فيها ثم اتى بسجدة
 في السهو في اخر الصلوة وسلم تصرف احد بها الى الصليته وان لم يزلها لكون الاتيان بها من وجه الصلوة وكذا لو طاف
 بالصدر ولم يلف للزيادة فيميل لطواف الصدر الى طواف الزيادة ليكون الاتيان بالجمعة وجه الصلوة والخروج
 عن المدة فيقين من وكذلك لو اشترى ما من اى الجارية والطوق من بالفي شقال القالسبة والفاقد فالفقه
 من الطوق لان الاجل باطل في الصرف جاز من مع الجارية من والظاهر من ما لها الباشرة على وجه الجواز
 وهو من قوله والباشرة على وجه الجواز هو الظاهر منها من اى من المتعاقدين من وكذا من اى وكذا الحكم
 من لو باع شيئا بجملة بجملة ودرهم وحليته فمسون ووقع من الثمن خمسين جازا لبيع مكان المقتضى حصته الفقه والتم
 بين ذلك لما بينا من من قولنا ان الظاهر منه الاتيان بالواجب من وكذا من اى الحكم من ان قال خذ منه
 الخمسين من ثمنها من اى من ثمن الجارية ومن ثمن الطوق لان اسرار المسلمين مملوكة على المصلح مما لم يكن وقد
 كان من اى لان الثمن قد يراود كرها لو اشترى ما من عند قدام الدليل بناء على الدليل لان اذن الطوق واجب
 في المجلس من نظر المصنف لذلك بقوله من قال الله تعالى لا تخدع منها اللؤلؤ ولا الزمجان من اى من الجوزين العذب

ولو احدى منها ونيار الجواز العقد ولو كان مقابلا بالآخر يكون المقبوض متعين يكون مقابلا بالمقبوض وغير
المقبوض هم وانه من اى وان مقابلة المفروض على تاويل المقابل هم طريق متعين يصح من اى التقييد المقيد بان يكون الواحد
بالواحد والاشان بالاشان فيلزم منه صرف شئ الى خلافه فبعض العقد متعلق عليه يصح المقصود من اى على مقابلة المفروض على
تاويل المقابل والتقييد كلامه العائد لتعنيديا وانه عقد واجب ما لم يكن من غير من اى فيما قلنا من مقابلة المفروض وغيره من
اى وصف العقد هو بطلان صفه اشياء هم لا اصله من اى التقييد اصل العقد كما قاله بعضهم فيفسد العقد ولا يثبت الكل قبل القبض فيلزم ان لا يفسد العقد
قبل القبض فلو قلنا بالتقسام على طريق الشئ كما قاله بعضهم فيفسد العقد ولا يثبت الكل قبل القبض فيلزم ان لا يفسد العقد
لرعاية وصف العقد وكان ما قلنا من ان يكون التقييد من كان اولى هم لانه من اى لان التقييد الوصف لا الاصل هم
يبقى موجب الاصل من شئ ويبقى من الاصل موجب منسوب به والاصل بالنسبة محقق هم وهو من اى موجب الاصل
هم ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل من الكل الاول هو الدينان والدينار والكل الثاني هو الدينان والدينار
هم وصار هذا من اى صار حكمهم كما اذا باع نصف عبدة شرك بينه وبين غيره فيصرف من اى مبيعهم الى نصيبه فيصح
لغيره من اى ان العقد يعرف الى نصف البايع لا الى النصف المتبقي بين التقييد من غير ان يفسد العقد من اى من اى
من هذا الشرع في الجواب عن المسائل المشبهة بما نقول خلاف مسئلة المراجعة جواب من المسئلة الاولى وهو
تخليط بالمسئلة المراجعة المذكورة على المسئلة المتخلفة اذ ان مسئلة المراجعة ليست كذلك هم لانه من اى لان
عقد المراجعة هم ليس هو تولى في القلب لغير الربح كما الى الثوب من فان الربح لو صرف الى الثوب خاصة كان
بالكل للقلب الذي وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم وهو تولى في القلب والتولية ضد المراجعة والشئ لا
يتناول ضده هم وطريق التقييد في المسئلة الثانية غير متعين من لانه متعدد فيبقى الثمن مجهولا فيفسد العقد
هم لانه يمكن صرف الزيادة على الالف الى المشتري من وبذلك لا تصرفنا خمسين او اقل من ذلك بدرهم
او درهمين او ثلاثة وسخو ذلك الى العبد الا فليس شرط ما باع باقل مما باع قبل فقد الثمن بخلاف ما نحن
فيه فان طريق التقييد متعين وهو صرف الخمس الى خلاف الخمس هم وفي الثالثة من اى وفي المسئلة الثالثة
هم اضيف البيع الى المتكر من وهو قوله وكذا اذا اشترى عبدا هم وهو ليس بمحل للبيع من اى المتكر بما ليه
هم والدين ضده من اى المتكر والشئ لا يتناول ضده والشئ عليه مسئلة عدي او محاري حرقان عند حريق
يعتق العبد لاستعارة المتكر المعركة هم وفي الاخرة من اى في المسئلة الاخيرة وهي ما اذا باع درهما او
ثوبا بدرهم وثوب واخر قاس من غير قبض هم العقد لعقد صحيحا من سواء كان الخمس مقابلا بالخمس او بخلافه
والفساد في حالة البقا من ليعني الفساد وقع في حالة البقا لا في افرق من غير قبض هم وكلامنا في الابدان
من يعني الذي نحن فيه لا يصح العقد فيه ابد بدون صرف الخمس الى خلاف الخمس فاقترعاهم قال من اى
العقد ورعى رحمه الله هم ومن باع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار جازا لبيع ويكون العشرة مثبته والدينار
بدرهم لان شرط البيع في الدراهم التماثل على ما روينا من الحديث المشهورهم فانما الظاهر ان اى
به من اى بالبيع هم ذلك من اى التماثل هم فبقى الدرهم بالدينار وجا حبشان فلا يصح العقد في هذا من
لا خلاف المحققين وانما جازنا على هذا الوجه حكما لا مورا المسلمين على الصلح ولان كل حين جاز بيعها بجنسها

وانه طريق متعين
للتصحيح فبقى عليه
لتصحيح الشئ منه
فغير وصفه الاصل لانه
يبقى معاجلة الاصل وهو
ثبوت الملك في الكل بمقابلة
الكل وصار هذا كما اذا باع
نصف عبدة شرك بينه وبين
غيره فيصرف من اى مبيعهم
الى نصيبه فيصح لغيره من اى
ان العقد يعرف الى نصف البايع
لا الى النصف المتبقي بين التقييد
من غير ان يفسد العقد من اى من اى
من هذا الشرع في الجواب عن
المسائل المشبهة بما نقول
خلاف مسئلة المراجعة جواب
من المسئلة الاولى وهو تخليط
بالمسئلة المراجعة المذكورة
على المسئلة المتخلفة اذ ان
مسئلة المراجعة ليست كذلك
هم لانه من اى لان عقد
المراجعة هم ليس هو تولى في
القلب لغير الربح كما الى
الثوب من فان الربح لو صرف
الى الثوب خاصة كان بالكل
للقلب الذي وزنه عشرة
دراهم بعشرة دراهم وهو
تولى في القلب والتولية ضد
المراجعة والشئ لا يتناول
ضده هم وطريق التقييد في
المسئلة الثانية غير متعين
من لانه متعدد فيبقى الثمن
مجهولا فيفسد العقد هم لانه
يمكن صرف الزيادة على الالف
الى المشتري من وبذلك لا
صرفنا خمسين او اقل من ذلك
بدرهم او درهمين او ثلاثة
وسخو ذلك الى العبد الا فليس
شرط ما باع باقل مما باع قبل
فقد الثمن بخلاف ما نحن فيه
فان طريق التقييد متعين وهو
صرف الخمس الى خلاف الخمس
هم وفي الثالثة من اى وفي
المسئلة الثالثة هم اضيف
البيع الى المتكر من وهو قوله
وكذا اذا اشترى عبدا هم وهو
ليس بمحل للبيع من اى المتكر
بما ليه هم والدين ضده من اى
المتكر والشئ لا يتناول ضده
والشئ عليه مسئلة عدي او
محاري حرقان عند حريق
يعتق العبد لاستعارة المتكر
المعركة هم وفي الاخرة من
اى في المسئلة الاخيرة وهي ما
اذا باع درهما او ثوبا بدرهم
وثوب واخر قاس من غير قبض
هم العقد لعقد صحيحا من
سواء كان الخمس مقابلا بالخمس
او بخلافه والفساد في حالة
البقا من ليعني الفساد وقع
في حالة البقا لا في افرق من
غير قبض هم وكلامنا في
الابدان من يعني الذي نحن
فيه لا يصح العقد فيه ابد
بدون صرف الخمس الى خلاف
الخمس فاقترعاهم قال من اى
العقد ورعى رحمه الله هم
ومن باع احد عشر درهما
بعشرة دراهم ودينار جازا
لبيع ويكون العشرة مثبته
والدينار بدرهم لان شرط
البيع في الدراهم التماثل على
ما روينا من الحديث المشهورهم
فانما الظاهر ان اى به من اى
بالبيع هم ذلك من اى التماثل
هم فبقى الدرهم بالدينار
وجا حبشان فلا يصح العقد في
هذا من لا خلاف المحققين
وانما جازنا على هذا الوجه
حكما لا مورا المسلمين على
الصلح ولان كل حين جاز بيعها
بجنسها

بغير تقييد فيها كالشباب هم ولو تبا ليا فبعضه بغيره من اى ذكر هذه المسئلة لغيرها وليست مذكورة في الجاه مع الصغير ولا في
العقد ورعى هم او ذهب بذهب واحد باقل وسع اقلها شئ اخر من اى والجمال ان مع اقل الوزنين منها شئ
اخر من خلاف جنسهم بغير تقييد من اى قيمة ذلك الشئ هم باقى الفقه جازا لبيع من غير كراهية وان لم يبلغ نفع الدرهم
من اى يجوز مع الكراهية وذكر هذه المسئلة في الاصلح على الخا فان قال روى عن محمد رحمه الله انه اذا
باع الدرهم بالدرهم وسع واحد ما فضل من حيث الوزن وفي الجانب الذي لا فضل فيه فليس من قال هو
جائز في الحكم ولكن اكرهه حتى روى عن محمد رحمه الله انه قيل له كيف تجوز ذلك في قليل قال مثل الجمل و
قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس به لانه امكن تصديره بان يجعل الخمس بالخمس والزيادة بالزيادة فلو لم يكن
له قيمة من اى وان لم يكن للشئ الاخر قيمة هم كالشباب من ونحوه هم لا يجوز لبيع لتحقيق الزيادة لا
تقابلا عوضا فسيكون ربا او من كان له عشرة دراهم فباعه لذي عليه العشرة ونيار العشرة
وراهم ووقع الدينار وقلنا العشرة بالعشرة فبوجوب من هذه من مسائل الجاه مع الصغير وهذه المسئلة على
وجوب اما ان باع الدينار بالعشرة التي عليه او باع بعشرة مطلقة وقبض الدينار وجعل ثمن الدينار فباصا
بالعشرة فالاول جائز بلا خلاف والثاني جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وهو قول زهير والشافعي وحسبه
رحمهم الله هم ومن المسئلة من هذا من كلام المصنف رحمه الله اى معنى المسئلة المذكورة هم اذا باع بعشرة
مطلقة من ليعني لم يقيده بالعشرة التي عليه لانه لو اضاف العقد الى العشرة التي عليه يجوز البيع بلا خلاف و
في المطلقة يجوز عندنا استحسانا وعند زهير رحمه الله لا يجوز قياسا وجه القياس ان هذا استبدال بدل العشر
فلا يجوز كما لو اخذ جمل الصرف عرضا او دينارا اشار اليه وجه الاستحسان بقوله هم ووجه من اى وجه
الجواز الذي هو استحسان هم انه يجب بهذا العقد من شئ عليه تقييد بالقبض من لان العقد لما اطلق وجب بشرط يجب
تقييد بالقبض كما لا يزم الربا هم لما ذكرنا والدين ليس بهذه الصفة من اشارة الى قوله ولا يدين قبض المؤمنين قبل الافتراق
هم فلا يقع المقاصة بقبض العقد من لان الدين لا يصح وقال ذلك فلم يكن قصاصا هم لعدم الجواز من
المعين والدين هم فاذا اقصاها من ليعني بالراضى جاز ذلك عندنا لانه هم تضمن ذلك فسخ الاول من اى
الصرف الاول وهو الصرف المطلق وهو بيع الدينار بعشرة مطلقة هم والاخر من اى وتضمن ذلك
ايضا اضافة العقد هم الى الدين من وهو بيع الدينار بالعشرة التي هي دين فصار كانه قال اشترت هذا
الدينار منك بالعشرة التي لك على وقبل الاخير ليعني عند اتمامها على المقاصة فيجعل كانهما سمي الاول
شرا عينا والعقد مقاصا فالدينان لانها قصدت الصفة هذه المقاصة ولا طريق له سوى هذا ولما لم يكن
شرا عينا على المقاصة هنا وان كان في سائر الديون تقع المقاصة بدون التراضي هم او لولا ذلك
من ليعني لو لا تسجل العقد الى صرف اخذ وهو بيع الدينار بالعشرة التي هي دين هم يكون استبدال
ببدل الصرف من قبل القبض وهو لا يجوز هم وفي الاخر من اى الدين يقع المقاصة بنفس العقد من
هذا في الحقيقة جواب عن سوال مقدور وهو ان يقال المقاصة انما تقع اذا كان وجوب بدل الصرف تاما
فاذا اطلعت على صرف بالفسخ كيف لو وجد المقاصة لان العاقد بالتراضي يجب ان يثبت على وجه لا يطل

ولو تبا ليا فبعضه بغيره من اى
ذكر هذه المسئلة لغيرها وليست
مذكورة في الجاه مع الصغير ولا في
العقد ورعى هم او ذهب بذهب
واحد باقل وسع اقلها شئ اخر
من اى والجمال ان مع اقل الوزنين
منها شئ اخر من خلاف جنسهم
بغير تقييد من اى قيمة ذلك
الشئ هم باقى الفقه جازا لبيع
من غير كراهية وان لم يبلغ نفع
الدرهم من اى يجوز مع الكراهية
وذكر هذه المسئلة في الاصلح على
الخوا فان قال روى عن محمد
رحمه الله انه اذا باع الدرهم
بالدرهم وسع واحد ما فضل
من حيث الوزن وفي الجانب الذي
لا فضل فيه فليس من قال هو
جائز في الحكم ولكن اكرهه حتى
روى عن محمد رحمه الله انه قيل
له كيف تجوز ذلك في قليل قال
مثل الجمل وقال ابو حنيفة
رحمه الله لا بأس به لانه امكن
تصديره بان يجعل الخمس بالخمس
والزيادة بالزيادة فلو لم يكن
له قيمة من اى وان لم يكن
لشئ الاخر قيمة هم كالشباب
من ونحوه هم لا يجوز لبيع لتحقيق
الزيادة لا تقابلا عوضا فسيكون
ربا او من كان له عشرة دراهم
فباعه لذي عليه العشرة ونيار
العشرة وراهم ووقع الدينار
وقلنا العشرة بالعشرة فبوجوب
من هذه من مسائل الجاه مع
الصغير وهذه المسئلة على وجوب
اما ان باع الدينار بالعشرة التي
عليه او باع بعشرة مطلقة وقبض
الدينار وجعل ثمن الدينار فباصا
بالعشرة فالاول جائز بلا خلاف
والثاني جائز استحسانا والقياس
ان لا يجوز وهو قول زهير
والشافعي وحسبه رحمهم الله هم
ومن المسئلة من هذا من كلام
المصنف رحمه الله اى معنى
المسئلة المذكورة هم اذا باع
بعشرة مطلقة من ليعني لم
يقيده بالعشرة التي عليه لانه
لو اضاف العقد الى العشرة التي
عليه يجوز البيع بلا خلاف وفي
المطلقة يجوز عندنا استحسانا
وعند زهير رحمه الله لا يجوز
قياسا وجه القياس ان هذا
استبدال بدل العشر فلا يجوز
كما لو اخذ جمل الصرف عرضا
او دينارا اشار اليه وجه
الاستحسان بقوله هم ووجه من
اى وجه الجواز الذي هو
استحسان هم انه يجب بهذا
العقد من شئ عليه تقييد
بالقبض من لان العقد لما
اطلق وجب بشرط يجب تقييد
بالقبض كما لا يزم الربا هم
لما ذكرنا والدين ليس بهذه
الصفة من اشارة الى قوله
ولا يدين قبض المؤمنين قبل
الافتراق هم فلا يقع
المقاصة بقبض العقد من لان
الدين لا يصح وقال ذلك فلم
يكن قصاصا هم لعدم الجواز
من المعين والدين هم فاذا
اقصاها من ليعني بالراضى جاز
ذلك عندنا لانه هم تضمن
ذلك فسخ الاول من اى
الصرف الاول وهو الصرف
المطلق وهو بيع الدينار
بعشرة مطلقة هم والاخر من
اى وتضمن ذلك ايضا اضافة
العقد هم الى الدين من وهو
بيع الدينار بالعشرة التي هي
دين فصار كانه قال اشترت
هذا الدينار منك بالعشرة
التي لك على وقبل الاخير ليعني
عند اتمامها على المقاصة
فيجعل كانهما سمي الاول
شرا عينا والعقد مقاصا فالدينان
لانها قصدت الصفة هذه
المقاصة ولا طريق له سوى
هذا ولما لم يكن شرا عينا على
المقاصة هنا وان كان في
سائر الديون تقع المقاصة
بدون التراضي هم او لولا
ذلك من ليعني لو لا تسجل
العقد الى صرف اخذ وهو بيع
الدينار بالعشرة التي هي دين
هم يكون استبدال بدل الصرف
من قبل القبض وهو لا يجوز
هم وفي الاخر من اى الدين
يقع المقاصة بنفس العقد من
هذا في الحقيقة جواب عن سوال
مقدور وهو ان يقال المقاصة
انما تقع اذا كان وجوب بدل
الصرف تاما فاذا اطلعت على
صرف بالفسخ كيف لو وجد
المقاصة لان العاقد بالتراضي
يجب ان يثبت على وجه لا يطل

من جانب الشئ لان الاصل في المقابلة المصلحة في القبض في الفضة لشرط في الصفح لا
لا يميز عنه الا بغير من لان صرف الجبس ال خلاف فبسه كان الضرورة لصحيح التصرف فيما وراه يكون
عقد صرف فيشرط القبض فيه من قال من المصنف رحمه الله ومشا منتهى من يريد به علما ورا الفقه في
هم كثر الفقه لعل لم يفرق بين اذ ذلك من اى يجوز ان القاضل من في العدا الى من الفسخ العين المصلحة في
الادل المصلحة وبالا لاهم المكسورة اى الدرهم المنسوب الى العدا الى وكان اسم ملك نسب اليه درهم فيعش
هم والخطارفة من اى الدرهم الفضة فيسبب المصلحة الى الخطارفة كغير القليل المصلحة وسكون الخطارفة الى
لبدىها اليها اخر الحروف الساكنة وفي اخره تاد وهو ابن عطاء الكندي امير خراسان ايام هارون الرشيد
وقيل هو خال الرشيد من لانها من اى لان العدا الى والخطارفة هم اخر الاموال في ديارنا من اى
منه البنا من اى ومنهم من قال اى الفاضل فيه من اى في المذكور من العدا الى والخطارفة هم من
باب الربو من اى وميد رجون الى الذهب والفضة بالقياس على ذلك من ان كانت من اى الدرهم اسم
والدنا من اى غلب الفضة عليها والدنا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
منه الدرهم والدنا من اى غلب الفضة عليها بالوزن والكانت تخرج بالعد فيا لعد من اى كذا كذا من اى
بالعد ومنه والكانت تخرج بهما من اى بالوزن وبالعد من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
هم لان العدا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
ان قوله اذا لم يكن ليس كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
الذل والذى يظهر لي ان الصواب مع الاحكام من اى الدرهم المفسوشة والدنا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
هم ما وامت تخرج من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
من فان قلت قبل التسليم لا يطل العقد بينهما ويجب عليه شهاهم واذا كانت لا تخرج من اى كذا كذا من اى
حكما حكم السلفه من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
هم دون البعض فيكون كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
بجانبها من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
غشها من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
في البنيوع انما لا تخرج في جميع البلدان من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى
وفي المليون ان عدم الرواج انما يوجب فسادا وليس اذا كان لا يزوج في جميع البلدان لا في جميعها
بالكا ويحق البيع بلا من فاذا كان لا يزوج في هذه البلدة ويزوج في غيرها لا يفسد البيع لانه لم يملك
تبيع وكان للبائع انما كان اهل مثل العقد الذي وقع عليه العقد وان شاء الله في ذلك وتاثيرهم وقال
الى يوسف عليه قتيها يوم البيع من لانها كانت مضروبة هم وقال محمد عليه قتيها اخرها تعامل الناس بها من
اى بالدرهم المفسوشة والبيع لا يطل عند ما وكذا عند الشا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى كذا كذا من اى

فلا شرط القبض في الفضة
لا يميز عنه الا بغير من
عقد صرف فيشرط القبض فيه
هم كثر الفقه لعل لم يفرق
الادل المصلحة وبالا لاهم
هم والخطارفة من اى الدرهم
لبدىها اليها اخر الحروف
وقيل هو خال الرشيد من لانها
منه البنا من اى ومنهم من قال
باب الربو من اى وميد رجون
والدنا من اى غلب الفضة عليها
منه الدرهم والدنا من اى غلب
بالعد ومنه والكانت تخرج
هم لان العدا من اى كذا كذا
ان قوله اذا لم يكن ليس كذا
الذل والذى يظهر لي ان الصواب
هم ما وامت تخرج من اى كذا
من فان قلت قبل التسليم لا يطل
حكما حكم السلفه من اى كذا
هم دون البعض فيكون كذا كذا
من اى كذا كذا من اى كذا كذا
بجانبها من اى كذا كذا من اى
غشها من اى كذا كذا من اى
في البنيوع انما لا تخرج في
وفي المليون ان عدم الرواج
بالكا ويحق البيع بلا من فاذا
تبيع وكان للبائع انما كان
الى يوسف عليه قتيها يوم
اى بالدرهم المفسوشة والبيع

فلا شرط القبض في الفضة
لا يميز عنه الا بغير من
عقد صرف فيشرط القبض فيه
هم كثر الفقه لعل لم يفرق
الادل المصلحة وبالا لاهم
هم والخطارفة من اى الدرهم
لبدىها اليها اخر الحروف
وقيل هو خال الرشيد من لانها
منه البنا من اى ومنهم من قال
باب الربو من اى وميد رجون
والدنا من اى غلب الفضة عليها
منه الدرهم والدنا من اى غلب
بالعد ومنه والكانت تخرج
هم لان العدا من اى كذا كذا
ان قوله اذا لم يكن ليس كذا
الذل والذى يظهر لي ان الصواب
هم ما وامت تخرج من اى كذا
من فان قلت قبل التسليم لا يطل
حكما حكم السلفه من اى كذا
هم دون البعض فيكون كذا كذا
من اى كذا كذا من اى كذا كذا
بجانبها من اى كذا كذا من اى
غشها من اى كذا كذا من اى
في البنيوع انما لا تخرج في
وفي المليون ان عدم الرواج
بالكا ويحق البيع بلا من فاذا
تبيع وكان للبائع انما كان
الى يوسف عليه قتيها يوم
اى بالدرهم المفسوشة والبيع

لما ان اى كذا كذا من اى كذا كذا
لا يميز عنه الا بغير من
عقد صرف فيشرط القبض فيه
هم كثر الفقه لعل لم يفرق
الادل المصلحة وبالا لاهم
هم والخطارفة من اى الدرهم
لبدىها اليها اخر الحروف
وقيل هو خال الرشيد من لانها
منه البنا من اى ومنهم من قال
باب الربو من اى وميد رجون
والدنا من اى غلب الفضة عليها
منه الدرهم والدنا من اى غلب
بالعد ومنه والكانت تخرج
هم لان العدا من اى كذا كذا
ان قوله اذا لم يكن ليس كذا
الذل والذى يظهر لي ان الصواب
هم ما وامت تخرج من اى كذا
من فان قلت قبل التسليم لا يطل
حكما حكم السلفه من اى كذا
هم دون البعض فيكون كذا كذا
من اى كذا كذا من اى كذا كذا
بجانبها من اى كذا كذا من اى
غشها من اى كذا كذا من اى
في البنيوع انما لا تخرج في
وفي المليون ان عدم الرواج
بالكا ويحق البيع بلا من فاذا
تبيع وكان للبائع انما كان
الى يوسف عليه قتيها يوم
اى بالدرهم المفسوشة والبيع

بمن تركه الكفيل لانه ما اكرم به ادا المال وانما اكرم بتسليم النفس والمال لا يصح وقالوا يجب به قال احمد
 والشعبي وشريح وحماد بن سليمان والشافعي في صحاح الوحيين وقال مالك والبيهقي يكره ما عليه به قال ابن
 شريح من اصحاب الشافعي هم بخلاف الكفيل بالمال من اذات حيث يورث المال من تركه اذ ان القصور وبنات القصور
 في المال والمال والكفيل ماله فلا تبطل الكفالة لتوقد من تركه ويرجع ورثة على المكفول عتبه اذا
 كانت الكفالة باسره كما في حال الحيوة ولو كان الدين موجبا ومات الكفيل قبل الاجل لم يرد من تركه حالا ولكن ورثته
 ترجع على الذي عليه لاصل بعد حلول الاجل لانه باق في حق الامويل بقا ما جبه اما الكفيل فقد استثنى عن الاجل
 بالمرت كذا في المبسوط ولقولنا قال الشافعي واحمد ومن زعم ان الورثة مطالبون حال لانه اؤخره في ذلك
 مع علمه انه يحل بموته قلنا انه دين موجب فلا يجوز قبل الاجل هم ولو مات المكفول لم يملك له ان يطالب الكفيل
 بقيامه مقام المكفول له وان لم يكن من ابي الوصي هم فلو ارث من المطالبة هم بقيامه من ابي الوصي انما يصح الوارث
 هم مقام الميت من ويجوز ان يكون التخصيص في قيامه راجعا الى كل واحد من الوصي والوارث لان كلاهما يورث
 تمام الميت من قال من قال في محله في الجميع الصغير ومن كفل نفس اخر من بالامانة هم ولم يقل من قال
 والاصل ان لم يقل من قال اذا وقعت اليك فانما برى فذه اليه فهو برى لانه من ابي لان وقع المكفول به الى المطالب
 كذا قال الكافي وقال الاكل لا يبيعه البراة وذكره كذا في كبر الخيرة وهو الموجب من موجب القرض فيثبت من
 ابي الموجب هم بدون التخصيص عليه من كسوت الملك بالشر او ان لم يصح به وكل الاستمتاع ثبت بوجوبه
 ابيهم فانه موجه وكذا في سائر الموصيات هم ولا يشترط قبول الطالب التسليم كما في قضاء الدين من اذا سلمه كذا
 اذ اراد المكفول به المالك والباقي اذا سلم البيع الى المشتري به قال مالك واحمد وقال الشافعي رحمه الله
 القبول ولو امتنع من القبول قال بعض اصحابه يرفع الامر الى القاضي ويسلمه حتى يرا فان لم
 يسجد كما حضر شيئا من ليشهد به امتناعه به قال بعض اصحاب احمد رحمه الله هم ولو سلم المكفول
 من كفا له مع من هذه من مسائل المبسوط ذكره باقر ليا على مقدم من لانه من ابي لان المكفول به هم طالب
 بالخصومة من ابي بخصومة المدعي او من من الكفيل قال شيخنا هم فكان له ولاية الدفع من ابي ومن الخصومة
 وفي بعض النسخ لانه مطالب بالخصومة وقال الاثران من مطالب مع لفتح الامام سماعا قلت وكذا قال شيخنا العلاء
 بفتح الامام هم وكذا من ابي وكذا من ابي اذا سلم اليه من ابي اذا سلم الكفيل الى المكفول له هم وكيل الكفيل او
 رسول من ابي او سلمه اليه رسول الكفيل هم لقيامهما من ابي لقيامه وكذا في قوله هم مقام من ابي مقام
 الكفيل هم قال من ابي القدر من ابي هم فان كفل نفسه على انه ان لم يوف به من ابي ان لم يوف به وهو من الموصيات
 وهو مقام من الوفا من ابي وقت كذا في بعض النسخ لما عليه وهو الف من وقال الكافي في التقييد بما عليه
 لانه اذا لم يقل لما عليه لا يبره من عند عدم الوفاة خلافا لابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يبره
 الكفالة وسبب بعد هذا ان شاذ القدر لانه قال الكافي ايضا في التقييد بقوله وهو الف غير مفيد لانه اذا قال
 ما عليه ولم يسلم كم هو جاز لان جهالة المكفول به لا تمنع صحته لانه لا يثبت التوقيع لانه اذا قال
 الشبهة فانه يصح مع انه مجهول لا يبره انما تسري الى النفس ام لا هم فلم يبره من ابي الالف هم الى ذلك القول

مخلاف الكفيل بلان
 ولو مات المكفول له
 فله من ابي طالب
 الكفيل وان لم يكن
 فلو ارثه لقيامه مقام
 الميت قال من
 كفل بنفسه من
 اذا وقعت اليك
 فانما برى من نعم اليه
 فهو برى لانه موجه
 انصرف فيثبت
 من التخصيص عليه
 ولا يشترط قبول الطالب
 التسليم كما في قضاء الدين
 وكسوت المكفول به
 نفسه من كفا له
 هو كانه مطالب بالخصومة
 فكان له ولاية الدفع
 وكذا اذا سلم اليه
 وكيل الكفيل او
 لقيامه مقامه قال
 فان كفل بنفسه
 على انه ان لم يوف به
 الى وقت كذا في بعض
 لما عليه من ابي
 لم يبره من ابي لانه
 كذا في بعض

فان المال لان الكفالة بالمال متعلقة بشرط عدم الوفاة وهذا التعليق صحيح من لانه متعارف من الناس والكفالة بالنفس
 اياه كذا في الشريفة فلو ان كان يخرجه المالك هم فاذا وجد الشرط لزم المال ولا يبره من الكفالة بالنفس لان وجوب
 المال عليه الكفالة لا يثبت الكفالة بنفسه اذ كل واحد منهما من ابي لان كل واحد من الكفالتين شريح هم لم يورث
 من يجوز ان يدعى عليه دينا اخرهم وقال الشافعي لا يجوز من ذكر في المبسوط موضع الشافعي ابن ابي ليلى
 من هذه الكفالة من انما قيد بقوله هذه الكفالة الاخر من سائر الكفالات بالمال بدون النفس بالشرط الاخر
 من الكفالة بالمال فان عنده كذا بما يطلان كذا ذكره فاختار والمغنياني وقال الكافي على قولنا التخصيص
 بعض الكفالة بالنفس تبطل الكفالة بالمال فقط ويعتبر ذلك من كسبه وتعليل الكتاب ايضا يدل عليه من لانه من
 ابي لان هذا التعليق وفي بعض النسخ هذه الكفالة لانها لم تعلق بسبب وجوب المال بالخط من ابي لاسبب
 الكفالة بالمال لانها بسبب وجوب المال فيكون تعليقها بالشرط تعليق بسبب وجوب المال فلا يصح لان المال لا يخلو
 والتعليل بالخط لا يفضي الى سببه القارهم فاشبه البيع من ابي تعلق البيع بالمال وما ركا اذا قال ان دخلت الدار
 فانا كفيل بمالك على فلان هم ولنا انه من ابي ان عقد الكفالة هم شبيه البيع من ابي انما من حيث ان الكفيل
 يرجع على الاميل اذ كان يامروهم وشبه النذر من حيث انه التزام من ابي تقيي التزام شي غير لازم فقلنا بالمشي
 هم فقلنا لا يصح تعليقه بطلب الشرط من عمل ايشبه البيع هم كبوب السراج ونحوه من ابي اراد به دخول الدار وجب
 هم ويصح بشرط متعارف من عمل ايشبه النذرهم فلا يثبت والتعليل لعدم الوفاة متعارف من ابي ودخول الدار
 غير متعارف هم ومن كفل نفس رجل وقال انهم يوف به بعد اخذها لالم فان مات المكفول عنه ضمن المال تحقق الشرط
 وهو عدم الوفاة من لانه ملق الكفالة بالمال بشرط عدم الوفاة بالمكفول به وقد تحقق الشرط فيجب لالم
 فان قيل هذه المسئلة عين الاولى غير ان في الاولى لم يذكر موت المكفول به وهذا ذكره به لا يقع الفرق اذ
 لزوم المال بموته وعدم سوية لا يتفاوت قلنا بل بينهما فرق وهو انه لم يذكر في بعض نسخ ابي مع لفظ الغد في
 هذه المسئلة فكان تعليق الكفالة بالمال لعدم الوفاة مطلقا وهناك مقيد فكان بينهما فرق اذا اطلق في قراءة
 وقال الاثران من والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الغد وهي الذي تقدمت ان في هذه لم يذكر لفظ الغد في
 اكثر النسخ الصغرى ولهذا لم يذكره فخر الاسلام والعد رشيد وفاضلان وانما ذكر بعضهم فكانت مسئلة الغد
 مقيدة بوقت وهذه مطلقة عنه فحصل الفرق والوجه الثاني من الفرق ان المكفول به بنات قبل الغد
 مسئلة الغد وهي حوى ولكن الكفيل لم يوف به في ذلك الوقت فذكر مسئلة ابي مع الصغرى اذ ارضه لو لم يوف به
 انه ربما يكون فرق بين عدم الوفاة وهو حوى وعدم الوفاة وهو ميت فقال لا فرق بينهما بل يجب المال اذا
 وجد الشرط وهو عدم الوفاة في الوقت هم ومن ادعى على اخراية دينا وبنيها من ابي بين صفة ماية
 دينا رانما جيدة او ردية او خليفة او ركنية هم اولم يبنها حتى كفل نفسه رجل على انه ان لم يوف به بعد اخذها
 فلم يوف به بعد اخذها ماية عند ابي حنيفة وابي يوسف بنش وبه قال احمدهم وقال محمد ان لم يبنها حتى
 كفل به رجل ثم ادعى بعد ذلك لم يثبت الى دعواه من ابي الى دعوى الطالب وبه قال الشافعي هم لانه من
 ابي لان الكفيل هم ملق بالامانة من ابي الى المال المدعى به حيث لم يقل كفلت

هذه المال لان الكفالة
 بالمال متعلقة بشرط
 عدم الوفاة وهذا
 التعليق صحيح فاذا
 اشرط لزوم المال ولا
 يصح من الكفالة بالنفس
 لان وجوب المال عليه
 بالكفالة لا يثبت الكفالة
 بنفسه اذ كل واحد
 للتشريح وقال الشافعي
 لا يبره من الكفالة
 لانه فليق سبب
 وجوب المال بالخط
 فاشبه البيع وكذا انه
 يشبه البيع ويشبه
 النذر من حيث انه
 التزام فقلنا لا يصح
 تعليقه بطلب الشرط
 كبوب السراج ونحوه
 ويصح بشرط متعارف
 عمل ايشبه النذرهم
 والتعليل لعدم الوفاة
 متعارف من ابي ودخول
 النفس رجل فقال ان
 لم يوف به بعد اخذها
 الحال فان مات المكفول
 ضمن المال تحقق
 الشرط وهو عدم الوفاة
 قال ومن ادعى على
 اخراية دينا وبنيها
 اولم يبنها حتى كفل
 بنفسه رجل على انه
 ان لم يوف به بعد اخذها
 المائة فلم يوف به بعد
 تعليقه بالمائة عند ابي
 حنيفة وابي يوسف بنش
 وبه قال احمدهم وقال
 محمد ان لم يبنها حتى
 كفل به رجل ثم ادعى
 بعد ذلك لم يثبت الى
 دعواه من ابي الى
 دعوى الطالب وبه
 قال الشافعي هم لانه
 من ابي لان الكفيل
 هم ملق بالامانة من
 ابي الى المال المدعى
 به حيث لم يقل كفلت

بالك عدمه من غير شرط اي يرد و قد شرط عدم الموافقة هو الا يرضى من توفيق لما يرضى منه لم يرضه الى ما عليه من حيث لم اقبل التمسك
على فلان هم ولا تصح الكفالة على هذا الوجه وان مبني على اي التصح الكفالة على وجه تليق المال مطلقا بخلافه وان من جهة الما من
الجمود والرد والوسط وذلك لا يتناول ان يرضى الما على وجه الرشوة المدعى حتى ترك المدعى عليه في الحال بكونه اذكر
الما ترضى من جهة لم تصح الدعوى من هذا وجه آخر منسوب الى الشيخ الامام الى حسن الخرجي من غير بيان فلم يجب اعتبار النفس
من الى مجلس القاضي لفساد الدعوى بجهالة المدعى بهم وان لم يجب التصح الكفالة بالنفس فلا تصح بالمال لا بناء عليه
من الى ان عقد الكفالة بالمال بناء على عقد الكفالة بالنفس ومنه لا يجب ان تصح الكفالة بالنفس اذا بين المال وهو
معنى قوله بخلاف ما اذا بين من الى المال حيث تصح الكفالة بالنفس ومنه ما من الى المال حيث تصح الكفالة بالنفس
ان المال ذكر معرفا فيصرف الى ما عليه من ليعني ان المال في قول الكفيل ذكره في حيث قال ان له لو ان في عقد
المال فيصرف الى ما على الاصيل لانه هو المعبودهم والعادة يرتب بالاجمال في الدعوى من الى العادة جبرية
بين الناس التمسك من الدعوى او لا في غير مجلس القاضي ومينود عند القاضي ونما يحيل المقصود وهو ان الكفالة
وقت الحاجة فاذا كان كذلك فمقتضى الدعوى على اعتبار البيان من جهة هم فاذا بين التمسك البيان باصل الدعوى
من ليعني الى ابد الدعوى فاذا كان كذلك فمقتضى الكفالة الاولى في حيث تصح الكفالة بالنفس من حيث تصح عليها
الثانية من الى الكفالة الثانية وهي الكفالة بالمال ويكون القول في هذا البيان لانه يدعى صحة الكفالة والكفيل
يدعى الفساد هم قال من الى القدوري هم ولا يجوز الكفالة بالنفس في المحذور والقصاص عند ابي حنيفة رجم
من الى ما حفظ القدوري وقوله معناه لا يجوز عليه اعنقه من كلام المصنف اي معنى قول القدوري
لا يجوز الكفالة بالنفس لا يجوز من عليه المحذور والقصاص من على الكفالة حاصل الكلام من توجه عليه المحذور والقصاص اذا
كانت من كفيل نفسه بان يحضره في مجلس القضاة لاثبات ما يدعيه المدعى عليه فمقتضى من اعطاه لا يجوز عليه عند ابي حنيفة
وعلى هذا يكون معنى قوله ولا يجوز الكفالة لا يجوز اجبار الكفالة بخلاف المصنف واستدراج الى الكفالة بما اذا
وقال نعم الاسلام في شرح الجامع الصغير معنى قول محمد لا كفالة في المحذور والقصاص ان القاضي لا يقبل ذلك
لان فيه احتيا لا لاثبات والشرع امر بالرد وهو خلافه ثم قال فخر الاسلام ومما قول ابي حنيفة وذكر الشيخ الامام
علامي الدين الاستيعابي في اول باب الكفالة من شرح مختصر الكافي ان الكفالة بنفس من عليه حد القذف والعنف
ومن عليه القصاص من النفس وما دون النفس يصح وانما الخلاف في الجرح على اعطاء الكفيل في المحذور ولا يجوز بالاجماع وفي
القصاص لا يجوز عند ابي حنيفة وعند صاحبيه بخلافه وفي الشامل وفي القصاص وحد القذف والسرقة جازت الكفالة
بالنفس ولا يجوز الكفالة بنفس المحذور وفيه ايضا لا يجوز الكفالة في قصاص واحد ويقول القاضي المدعى القذف الزم
الى قيامي الكفالت بينك ما حذر عند ابي حنيفة وعند صاحبيه لا كفالة لانه لا يرضى في امر القاضي باعطاء
الى الصحة فانه لو قتل انسان صح وذكر الكفالي ان الكفالة بالنفس في المحذور والقصاص جازة في قولهم جميعا اذا
بركها المطلوب بنفسه ولكن بل القاضي ان يامره بالكفيل اذا طلبت من القاضي ابي حنيفة ياخذ القاضي منه كفيلا ولكن
يجب حتى تقام عليه البينة او تستوفي كذا ذكر صاحب التحفة ثم لا يمسبه القاضي في المحذور والقصاص حتى يشهد شاهد
ان استورا او شاهد عدل لغيره القاضي يشهد ان زنا او قتل فبمسبه القاضي حينئذ يثبت التهمة بغير شرط في الشهادة

يجعل الا يرضى به
الى ما عليه ولا يصح الكفالة
على هذا الوجه وان
ينها ولا يرضى
الدعوى من غير بيان
فلا يصح لفساد النفس
واذا لم يجب الكفالة
بالنفس فلا تصح بالمال
لانه بناء عليه
ما لا يبين ولا يصح
ان ليعني ان
الى ما عليه والقدرة
جرت باجماع في الدعوى
فتصح الدعوى
اعتبار البيان فلا
يجوز التمسك البيان
بما هو الدعوى فحينئذ
صحة الكفالة الاولى
فيكون عليه الثانية
قال ولا يجوز الكفالة
بالنفس المحذور
والقصاص عند
ابي حنيفة لا يها
لا يجوز عليه عند

من المدعى

من المدعى والعدالة حتى يشهد عليه الشهود والعدل فلهذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس رجلا بالتمه بخلاف الاسوال
حيث لا يحبس فيها الشهادة الواحد في شئ الا قطع فان قيل فقد قال ابو حنيفة يحبس والتوفيق بانحس اعظم من التوفيق بالفضل
قيل لا يحبس للتوفيق وانما هو للتمه وانحس بما واجب لعل الناطق في اجاسه من لواء ومن رسمه في التعريف لا يحبس
حتى يسأل من عدالة الشهود وقبل فيه الشهادة على الشهادة النساء مع الرجال ويجوز فيه العفو وتصح فيه الكفالة وهو من
الادعي وفي لواء راي يوسف رواية ابن سماعة في الذي يحبس النمر ويشترط الصلوة احبسه واذا لم يمس اخرجه ومن يمس
بالقتل والسرقة وضرب الن من فاني احبسه واخذته في السجن الى ان يتوب لان شرطه اسط الناس وشرا الاول على نفسه وتول
ان حنيفة في هذا الباب قال احمد الشافعي في قول وقول اكثر اهل العلم وقالا لا يجوز في حد القذف من الى قال ابي حنيفة
ونعمه يحبس المدعى عليه في حد القذف على الكفالة وفي قول الشافعي في قول ومن مالك شكهم لان فيه من الى حد القذف
من حق العبد من ولله الشتر الدعوى فيه والكان الغالب في التعليل والمدعى يحتاج الى ان يحبس بين الشهود
ومن المطلوب والمطلوب قد يخفى نفسه فيحتاج الى ان يخذ منه كفيلا والحق الامام المحبوبي حد السرقة بخلاف القذف في المحذور
بالكفالة على قولهما وفي الجواز لغير الجرح على قول ابي حنيفة لانه من والى تعلق بجماع العباد وقال ابن حنيفة
ليس نفس الجرح بها يحبس لكن يامره بالملازمة وليس تفسير الملازمة النع من الذناب لكن يذهب الطالب مع المطلوب في
سده انما دار كفيلا الغيب فاذا انتهى الى باب الدار وادار الدخول ليستأذنه الطالب في الدخول فان اذن له في
الدخول يدخل معه ولكن حيث ليكن وان لم ياذن يحبس في باب داره ومقتضى الدخول من وفي القصاص من الى
يجب في القصاص ايضا من لانه خالص حق العبد من غير الجرح في اذ الكفيل كما في سائر حقوقه وقال الامام في
الطهران القصاص مما اتفق فيه المحققان من التعليل من حيث اخلا العالم من الفساد ومن العبد من حيث يشق ابعده
ولكن حق العبد فيه غالب لصحة الاعتراض والعفو بخلاف المحذور والتمه لعل في من اراد بجماع الزنا وشرب
النمر يعني لا يجوز الكفالة فيها بالاتفاق ومن والى حنيفة قوله عليه السلام من الى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا
كفالة في حد من قال الاكل قبل هذا من كلامه شرح لامن كلام النبي صلى الله عليه وسلم ذكره المصنف في ادب القاضي
عن شرح وقال المصدر الشهيد في ادب القاضي روى هذا الحديث مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره في
الاستيعابي بعبارة ثم قال في اخوه ولنا في رفعه نظر قلت هذا اخرجه البيهقي في سننه عن بريدة عن عمر بن ابي بكر الكاعبي عن
عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا كفالة في حد وقال لعمر بن عمر بن اسب
عمر الكاعبي وهو من شيوخ بريدة المحبوسين وروايته منكروته انتهى ورواه بن عدي في الكامل عن عمر الكاعبي ناقل
به وقال انه مجهول لا اعلم انه روى عنه غير بريدة كما يروى عن سائر المحبوسين واحاديثه منكروته غير محفوظة هم من
توفيق من ليعني لم يفرق بين حد فيه حق العبد وبين حد هو قاص حق التعليل فلا يجوز الكفالة في جميع الحدود
هم لان مبني الكل على الدروس من الى دفعه فلا يجب فيه الاستيثاق من ليعني بالكفيل فاذا لم يقبل عنه
ماذا يصنع قال في جامع البزري في بلازمة الى وقت قيام القاضي من المجلس فان حضر البينة فيها والا فخل
سبيله فاذا لم يكن شاهدا عند لا اوثا من غير مستورين فان اقام يحبس لا للكفيل بل للتمه
من بخلاف سائر الحقوق من حيث يجب فيه الاستيثاق بالكفيل هم لانهم يدعى بالشبهات فيلحق بها الاستيثاق

وقال لا يجوز لحد القذف
لان فيه حق العبد
وفي القصاص كان
خالصا حق العبد
مخلاف الجرح
انما الصلة لله تعالى
ولا في حنيفة في قوله
عليه السلام الكفالة
في حد من غير فصل
ولا مبني الكل على
الدروس فلا يجوز فيها
الا استيثاق بطلان
سائر الحقوق
لانها لا تندرج
بالشبهات فيلحق
بها الاستيثاق

اصل الدين في ذمة الكفيل وقد مر في اول الكتاب وان ابرأ الكفيل من ابي وان ابرأ المكفول له الكفيل عن الدين
 له ابرأ الاصيل لان عليه المطالبة وبقا الدين على الاصيل بدون من ابي بدون المطالبة على ما يدل الطلب هم جازع من شئ
 شرح الطحاوي وحي واذا ابرأ المكفول له المطلوب عن الدين وتقبل ذلك برسي الاصيل والكفيل جميعا لان ابرأ الاصيل لا يجب
 برأه الكفيل وبرأه الاصيل لا اذ اشترط في ذلك قوله او يموت قبل القبول او الرد فقام ذلك مقام القبول ولو رد
 ارتد الدين الطالب على حاله واختلف مشايخي في ذلك ان الدين هل يعود الى الكفيل ام لا قال بعضهم يعود وقال بعضهم لا يعود
 ولو ابرأ الكفيل هم الاصل قبل ابرأ الاصيل ولا يرجع على الاصيل ولو رد من الدين او لقدق عليه يحتاج الى القبول فان قيل
 كان له ان يرجع على الاصيل كما اذا ادى وفي الكفيل حكم ابرأه واليه تختلف في الابرأ لا يحتاج الى القبول وفي البينة
 والصدقة يحتاج الى القبول وفي الاصل يتفق حكم ابرأه واليه والصدقة فيحتاج الى القبول في الكل ولو كان
 الابرأ واليه والصدقة ليدون فيقبل ورثة صح وورد ورثة ابرأه عند ابي يوسف لان الابرأ بعد الموت ابرأ للورثة وقال
 محمد لا يرتد برهم كما لو ابرأهم في حال حيوة ثم ماتهم وكذا اذا ابرأ الطالب عن الاصيل يكون تاجير عن الكفيل ولو ابرأ
 عن الكفيل لم يكن تاجير برهم عن الدين عليه ولا يصح من شئ وهو المكفول عنه ولا تعلم فيه خلاف هم لان التاجر
 ابرأه وقت تاجر برهم بالبراءة المبرأة من الدين لا يرتد برهم الكفيل والوقت يرتد برهم وبرد الاصيل يرتد
 ان كلاهما والرواية في التمة تكفي ليعتبر الوقت بالمؤبد قلنا كلامنا في السقوط والشروط اما بقول الارتداد وعدم قبوله
 حكم اخر سوى ما نحن فيه فلا يلزم من اعتبار ما حكم اعتبارهما في جميع الاحكام هم خلاف ما ادى كفل بالمال الحال موطنه
 على الحال من قوله كفل هم الى شرفه في تأجيل عن الاصيل من وقال الشافعي واما محمد بن عيسى ورواية لا تأجيل على الاصيل
 بل تأجيل على الكفيل هم لانه من شئ ابي لان الطالب هم لاحق له الا الدين حال وجود الكفاية فصار الاجل واخلافيه
 من لانه اضاف الاجل الى نفس الدين لانه لا شئ سوى الدين حتى يعرف الاجل فيه فصار الاجل وصفا لاجل الدين
 ينظر الاجل في مقام ضرورة هم ما بهننا فقلنا من شئ يعني فيما كفل حاله ثم اخرجه الطالب لم يكن ذلك تأخير عن الاصيل
 وفي الفتاوى الصغرى الكفيل بالدين المؤجل اذ ادى قبل حلول الاجل لا يرجع على المكفول عنه حتى يحل الاجل
 هم فان صالح الكفيل رب المال من الالف على خمسة فقد برسي الكفيل والذي عليه الاصيل من شئ وهو الدين هم لانه
 اضاف الصلح الى الالف الدين وهو الاصيل فبرأه من خمسة لانه اسقاط برأه توجبه الكفيل ثم برأه جميعا عن خمسة ما ادا
 الكفيل ويرجع من شئ ابي الكفيل هم على الاصيل بخساسة ان كانت الكفاية بامره من شئ وان كانت بغيره لا يرجع
 وان صالحه مطلقا او ابرأه طلبت المطالبة عن الكفيل وبقي الحق على الاصيل كذا قال في الاسلام وغيرهم بخلافه
 ما اذا صالح على جنس اخر من شئ ابي صالح عن الف هي وراسم على ثوب مثلا حيث يرجع الكفيل اذا ادى جميع الالف
 هم لانه مبادله بغيره من شئ وجعل الثوب بدل الالف هم فملكه من شئ ابي فملك الالف هم فيرجع بجميع الالف من شئ
 ملك الالف هم ولو كان صالحا عما استوجب بالكفاية من شئ الذي استوجب بالكفاية هو المطالبة هم لا ابرأ الاصيل لان هذا
 ابرأ الكفيل عن المطالبة من شئ لان هذا من شئ الكفاية لا اسقاط لاصل الدين هم قال من شئ ابي محمد في ابي مع الصغير هم ومن
 قال الكفيل ضمن له ما لا قدر برئت الى من المال يرجع الكفيل على المكفول عنه معناه من شئ ابي معناه ما لا قدر من قوله
 له بالاهم بضمهم بامره لان البرأه التي ابرأه من المطلوب واعتبارها الى الطالب لا يكون الا بالايضا فيكون هذا من شئ

وان ابرأ الكفيل بغيره
 لانه يبرأه من الدين
 للمطالبة وبقا الدين
 على الاصيل بغيره
 وكذا اذا ابرأ الطالب عن
 الاصيل فصار الاجل
 الكفيل ولو ابرأه الكفيل
 لم يكن تاجير عن الدين
 عليه الاصل كما انما
 ابرأه وقت تاجر
 بامره من شئ ابي
 كفاية فصار الاجل
 واخلافيه
 من شئ ابي لان
 الطالب هم لاحق
 له الا الدين حال
 وجود الكفاية
 فصار الاجل
 وصفا لاجل الدين
 ينظر الاجل في
 مقام ضرورة
 هم ما بهننا
 فقلنا من شئ
 يعني فيما كفل
 حاله ثم اخرجه
 الطالب لم يكن
 ذلك تأخير عن
 الاصيل
 وفي الفتاوى
 الصغرى الكفيل
 بالدين المؤجل
 اذ ادى قبل
 حلول الاجل
 لا يرجع على
 المكفول عنه
 حتى يحل الاجل
 هم فان صالح
 الكفيل رب المال
 من الالف على
 خمسة فقد
 برسي الكفيل
 والذي عليه
 الاصيل من
 شئ وهو الدين
 هم لانه
 اضاف الصلح
 الى الالف
 الدين وهو
 الاصيل
 فبرأه من
 خمسة لانه
 اسقاط
 برأه توجبه
 الكفيل
 ثم برأه
 جميعا عن
 خمسة ما
 ادا
 الكفيل
 ويرجع من
 شئ ابي
 الكفيل هم
 على الاصيل
 بخساسة
 ان كانت
 الكفاية
 بامره من
 شئ وان
 كانت
 بغيره
 لا يرجع
 وان
 صالحه
 مطلقا
 او ابرأه
 طلبت
 المطالبة
 عن الكفيل
 وبقي الحق
 على الاصيل
 كذا قال
 في الاسلام
 وغيرهم
 بخلافه
 ما اذا
 صالح
 على جنس
 اخر من
 شئ ابي
 صالح عن
 الف هي
 وراسم
 على ثوب
 مثلا
 حيث
 يرجع
 الكفيل
 اذا ادى
 جميع
 الالف
 هم لانه
 مبادله
 بغيره
 من شئ
 وجعل
 الثوب
 بدل
 الالف
 هم فملكه
 من شئ
 ابي فملك
 الالف
 هم فيرجع
 بجميع
 الالف
 من شئ
 ملك
 الالف
 هم ولو
 كان
 صالحا
 عما
 استوجب
 بالكفاية
 من شئ
 الذي
 استوجب
 بالكفاية
 هو
 المطالبة
 هم لا
 ابرأ
 الاصيل
 لان
 هذا
 ابرأ
 الكفيل
 عن
 المطالبة
 من شئ
 لان
 هذا
 من شئ
 الكفاية
 لا
 اسقاط
 لاصل
 الدين
 هم
 قال
 من شئ
 ابي
 محمد
 في ابي
 مع
 الصغير
 هم
 ومن
 قال
 الكفيل
 ضمن
 له ما
 لا قدر
 برئت
 الى
 من
 المال
 يرجع
 الكفيل
 على
 المكفول
 عنه
 معناه
 من شئ
 ابي
 معناه
 ما لا قدر
 من قوله
 له بالاهم
 بضمهم
 بامره
 لان
 البرأه
 التي
 ابرأه
 من
 المطلوب
 واعتبارها
 الى
 الطالب
 لا يكون
 الا
 بالايضا
 فيكون
 هذا
 من شئ

اسم قوله برئت الى هم اقرار بالاداء من شئ ابي بالانعام فيرجع من شئ فكله قال استوفيت منك حتى فاذا اقر الطالب بالانعام
 يرجع الكفيل فكذا بامره وان قال من شئ ابي الطالب هم ابرأه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه لانه برأه لا يمتنع الى غيره ذلك
 من يكون هم بالاستقاط فكم يكن اقرار بالانعام لان البرأه في هذه الصورة ابتداء من الطالب هذا لا يكون الا بالاستقاط فاذا
 استقط من الكفيل لا يرجع لان برأه الكفيل لا توجب برأه الاصيل هم ولو قال برئت من شئ ولم يقل الى هم قال محمد بن حنبل
 من شئ ابي شئ قوله ابرأه لم لا يمتنع البرأه بالاداء الى البرأه من شئ ويحتمل البرأه بالاداء فاذا كان كذلك هم فثبت الاول في شئ
 وهو البرأه بالاداء بالاداء وهو الاستقاط وقوله قالت الثلاثة هم اذ لا يرجع الكفيل بالشك من شئ الثلاثة بكلمة او لا يرجع
 وانما هو ان هذا دليل اخر وهو انه لا يرجع بالشك لاحتمال الامر المذكور من شئ فان هذا موضع لا يتحقق فيه كل واحد من
 قال ابي يوسف بن حنبل الاول من شئ وهو قوله برئت الى من المال هم لانه اقر برأه ابتداء من المطلوب من شئ فانه ذكر حرف النون
 وهو انما ذكر ذلك انما يكون بفعل مضاف اليه على الخصوص كما اذا قيل تمت وقدرت مثلاً هم واليه من شئ ابي والى المطلوب هم الا انما
 دون الا برأه من شئ ابرأه انما خبر على البرأه بفعل يتبع من المطلوب وهو الكفيل الى الطالب وذلك بالانعام يكون لانه هو الذي
 يتبع من المطلوب الى الطالب دون الا برأه اذ ابرأه يتبع من الطالب الى المطلوب وقيل بالبرقية مع ابي يوسف
 في هذه المسئلة وكان المصنف اختاره فاحره وهو اقرب الاحتمالين فالصير اليه اولى وما قاله محمد بن ابي السقيم اذ كان الاحتمال
 على السواء قد يرجح احد الاحتمالين وهو البرأه بالقبض لانه كما تحققت والاخر كما لجاز وقيل برئت مطاوع ابرأه فثبت
 حقيقة الضمان واختلف مشايخي في هذا اذا قال المدعي ابرأه في المدعي من الدعوى التي يدعي على يكون اقرار
 كما لو قال ابرأه من شئ ابي من هذا المال وقيل لا يكون اقراره لان الدعوى قد تكون حقا وباطلا ولو قال الطالب للكفيل انت ربي
 مل من المال فقولك ابرأه بالاجماع الائمة الاربعة لان لفظ المحل يستعمل في البرأه بالاداء والبرأه بالقبض
 فذكره المجوزي هم وقيل في جميع ما ذكرنا من شئ الوجه الثلاثة هم اذ كان الطالب حاضرا يرجع في البيان اليه لانه هو الجمل
 من لان الاصل في الاجمال الرجوع الى بيان الجمل فان قيل الجمل لا يمكن العمل به الا بالبيان وهمنا العمل ممكن في
 الاداء الثلاثة بدون البيان على ما ذكرنا من وجوه البيان خصوصا في الوجه الاول لانه بين ان البرأه التي ابتداء من الكفيل
 وانما ابرأه الى الطالب برئت قوله ودفع الى وقبضته منك فلا يكون فيه اجمال وكذا في الشافعي وهذا الخلاف فيه ابرأه
 بدون قبض وفي الوجه الثالث عمل محمد بن حنبل والى يوسف رجح الا برأه بالقبض فلا يكون مجازا قيل في جوابه قوله برئت الى وان كان
 بمنزلة الصريح في حق الايقاع والقبض من حيث الاستدلال لكنه ليس بصريح فيه بل هو قابل للاستقراء بان قال برئت الى
 لان ابرأه وان كان بعيدا عن الاستعمال وما ذكره في القليل الاوجه الثلاثة كل استدلال لا يصح في الايقاع وغير الايقاع
 ولهذا جعلت الائمة الثلاثة لكل الابرأ دون الايقاع فكان العمل به عند الجرح من العمل بالصريح فلا يمكن العمل بالصريح الا بالبيان
 من الطالب سقط العمل به بالاستدلال وفيه تامل من قال من شئ ابي القدر ورسي رحمه الله هم ولا يجوز تعليل البرأه من
 الكفاية بالشروط من اراد به الشرط الغير المتعارف كما اذا قال اذا جاهدت برسي من الكفاية حاصلا ان المراد
 به الشرط المحض الذي لا ينفع للطالب فيه اصلا كقول الدار ومجي الفد لا غير متعارف اما اذا كان متعارفا فيكون
 في تعليل الكفاية فانه ذكره في الايضاح لو كفل بالمال وبالنفس الضمان وقال ان وانيك فداخت برسي من المال لو اقر
 خاير من المال وكذا الوفاق البرأه باستيفاء البعض يجوز وعلق البرأه من الجرح يجوز ذكره في مبسوط شيخ الاسلام هم

اقرار بالاداء فيرجع
 قال ابرأه لم يرجع
 الكفيل على المكفول عنه
 لانه برأه لا يمتنع الى غيره
 ذلك
 من يكون هم بالاستقاط
 فاذا
 استقط من الكفيل لا يرجع
 لان برأه الكفيل لا توجب
 برأه الاصيل هم ولو قال
 برئت من شئ ولم يقل الى
 هم قال محمد بن حنبل
 من شئ ابي شئ قوله ابرأه
 لم لا يمتنع البرأه بالاداء
 الى البرأه من شئ ويحتمل
 البرأه بالاداء فاذا كان
 كذلك هم فثبت الاول في
 شئ
 وهو البرأه بالاداء وهو
 الاستقاط وقوله قالت
 الثلاثة هم اذ لا يرجع
 الكفيل بالشك من شئ
 الثلاثة بكلمة او لا يرجع
 وانما هو ان هذا دليل
 اخر وهو انه لا يرجع
 بالشك لاحتمال الامر
 المذكور من شئ فان
 هذا موضع لا يتحقق
 فيه كل واحد من
 قال ابي يوسف بن
 حنبل الاول من شئ
 وهو قوله برئت الى
 من المال هم لانه
 اقر برأه ابتداء من
 المطلوب من شئ
 فانه ذكر حرف
 النون وهو انما
 ذكر ذلك انما
 يكون بفعل
 مضاف اليه على
 الخصوص كما اذا
 قيل تمت وقدرت
 مثلاً هم واليه
 من شئ ابي والى
 المطلوب هم الا انما
 دون الا برأه
 من شئ ابرأه
 انما خبر على
 البرأه بفعل
 يتبع من
 المطلوب وهو
 الكفيل الى
 الطالب وذلك
 بالانعام
 يكون لانه
 هو الذي
 يتبع من
 المطلوب
 الى الطالب
 دون الا برأه
 اذ ابرأه
 يتبع من
 الطالب
 الى المطلوب
 وقيل بالبرقية
 مع ابي
 يوسف
 في هذه
 المسئلة
 وكان
 المصنف
 اختاره
 فاحره
 وهو اقرب
 الاحتمالين
 فالصير
 اليه اولى
 وما قاله
 محمد بن
 ابي
 السقيم
 اذ كان
 الاحتمال
 على
 السواء
 قد يرجح
 احد
 الاحتمالين
 وهو
 البرأه
 بالقبض
 لانه
 كما
 تحققت
 والاخر
 كما
 لجاز
 وقيل
 برئت
 مطاوع
 ابرأه
 فثبت
 حقيقة
 الضمان
 واختلف
 مشايخي
 في هذا
 اذا
 قال
 المدعي
 ابرأه
 في
 المدعي
 من
 الدعوى
 التي
 يدعي
 على
 يكون
 اقرار
 كما
 لو
 قال
 ابرأه
 من
 شئ
 ابي
 من
 هذا
 المال
 وقيل
 لا
 يكون
 اقراره
 لان
 الدعوى
 قد
 تكون
 حقا
 وباطلا
 ولو
 قال
 الطالب
 للكفيل
 انت
 ربي
 مل
 من
 المال
 فقولك
 ابرأه
 بالاجماع
 الائمة
 الاربعة
 لان
 لفظ
 المحل
 يستعمل
 في
 البرأه
 بالاداء
 والبرأه
 بالقبض
 فذكره
 المجوزي
 هم
 وقيل
 في
 جميع
 ما
 ذكرنا
 من
 شئ
 الوجه
 الثلاثة
 هم
 اذ
 كان
 الطالب
 حاضرا
 يرجع
 في
 البيان
 اليه
 لانه
 هو
 الجمل
 من
 لان
 الاصل
 في
 الاجمال
 الرجوع
 الى
 بيان
 الجمل
 فان
 قيل
 الجمل
 لا
 يمكن
 العمل
 به
 الا
 بالبيان
 وهمنا
 العمل
 ممكن
 في
 الاداء
 الثلاثة
 بدون
 البيان
 على
 ما
 ذكرنا
 من
 وجوه
 البيان
 خصوصا
 في
 الوجه
 الاول
 لانه
 بين
 ان
 البرأه
 التي
 ابتداء
 من
 الكفيل
 وانما
 ابرأه
 الى
 الطالب
 برئت
 قوله
 ودفع
 الى
 وقبضته
 منك
 فلا
 يكون
 فيه
 اجمال
 وكذا
 في
 الشافعي
 وهذا
 الخلاف
 فيه
 ابرأه
 بدون
 قبض
 وفي
 الوجه
 الثالث
 عمل
 محمد
 بن
 حنبل
 والى
 يوسف
 رجح
 الا
 برأه
 بالقبض
 فلا
 يكون
 مجازا
 قيل
 في
 جوابه
 قوله
 برئت
 الى
 وان
 كان
 بمنزلة
 الصريح
 في
 حق
 الايقاع
 والقبض
 من
 حيث
 الاستدلال
 لكنه
 ليس
 بصريح
 فيه
 بل
 هو
 قابل
 للاستقراء
 بان
 قال
 برئت
 الى
 لان
 ابرأه
 وان
 كان
 بعيدا
 عن
 الاستعمال
 وما
 ذكره
 في
 القليل
 الاوجه
 الثلاثة
 كل
 استدلال
 لا
 يصح
 في
 الايقاع
 وغير
 الايقاع
 ولهذا
 جعلت
 الائمة
 الثلاثة
 لكل
 الابرأ
 دون
 الايقاع
 فكان
 العمل
 به
 عند
 الجرح
 من
 العمل
 بالصريح
 فلا
 يمكن
 العمل
 بالصريح
 الا
 بالبيان
 من
 الطالب
 سقط
 العمل
 به
 بالاستدلال
 وفيه
 تامل
 من
 قال
 من
 شئ
 ابي
 القدر
 ورسي
 رحمه
 الله
 هم
 ولا
 يجوز
 تعليل
 البرأه
 من
 الكفاية
 بالشروط
 من
 اراد
 به
 الشرط
 الغير
 المتعارف
 كما
 اذا
 قال
 اذا
 جاهدت
 برسي
 من
 الكفاية
 حاصلا
 ان
 المراد
 به
 الشرط
 المحض
 الذي
 لا
 ينفع
 للطالب
 فيه
 اصلا
 كقول
 الدار
 ومجي
 الفد
 لا
 غير
 متعارف
 اما
 اذا
 كان
 متعارفا
 فيكون
 في
 تعليل
 الكفاية
 فانه
 ذكره
 في
 الايضاح
 لو
 كفل
 بالمال
 وبالنفس
 الضمان
 وقال
 ان
 وانيك
 فداخت
 برسي
 من
 المال
 لو
 اقر
 خاير
 من
 المال
 وكذا
 الوفاق
 البرأه
 باستيفاء
 البعض
 يجوز
 وعلق
 البرأه
 من
 الجرح
 يجوز
 ذكره
 في
 مبسوط
 شيخ
 الاسلام
 هم

اقرار بالاداء فيرجع
 قال ابرأه لم يرجع
 الكفيل على المكفول عنه
 لانه برأه لا يمتنع الى غيره
 ذلك
 من يكون هم بالاستقاط
 فاذا
 استقط من الكفيل لا يرجع
 لان برأه الكفيل لا توجب
 برأه الاصيل هم ولو قال
 برئت من شئ ولم يقل الى
 هم قال محمد بن حنبل
 من شئ ابي شئ قوله ابرأه
 لم لا يمتنع البرأه بالاداء
 الى البرأه من شئ ويحتمل
 البرأه بالاداء فاذا كان
 كذلك هم فثبت الاول في
 شئ
 وهو البرأه بالاداء وهو
 الاستقاط وقوله قالت
 الثلاثة هم اذ لا يرجع
 الكفيل بالشك من شئ
 الثلاثة بكلمة او لا يرجع
 وانما هو ان هذا دليل
 اخر وهو انه لا يرجع
 بالشك لاحتمال الامر
 المذكور من شئ فان
 هذا موضع لا يتحقق
 فيه كل واحد من
 قال ابي يوسف بن
 حنبل الاول من شئ
 وهو قوله برئت الى
 من المال هم لانه
 اقر برأه ابتداء من
 المطلوب من شئ
 فانه ذكر حرف
 النون وهو انما
 ذكر ذلك انما
 يكون بفعل
 مضاف اليه على
 الخصوص كما اذا
 قيل تمت وقدرت
 مثلاً هم واليه
 من شئ ابي والى
 المطلوب هم الا انما
 دون الا برأه
 من شئ ابرأه
 انما خبر على
 البرأه بفعل
 يتبع من
 المطلوب وهو
 الكفيل الى
 الطالب وذلك
 بالانعام
 يكون لانه
 هو الذي
 يتبع من
 المطلوب
 الى الطالب
 دون الا برأه
 اذ ابرأه
 يتبع من
 الطالب
 الى المطلوب
 وقيل بالبرقية
 مع ابي
 يوسف
 في هذه
 المسئلة
 وكان
 المصنف
 اختاره
 فاحره
 وهو اقرب
 الاحتمالين
 فالصير
 اليه اولى
 وما قاله
 محمد بن
 ابي
 السقيم
 اذ كان
 الاحتمال
 على
 السواء
 قد يرجح
 احد
 الاحتمالين
 وهو
 البرأه
 بالقبض
 لانه
 كما
 تحققت
 والاخر
 كما
 لجاز
 وقيل
 برئت
 مطاوع
 ابرأه
 فثبت
 حقيقة
 الضمان
 واختلف
 مشايخي
 في هذا
 اذا
 قال
 المدعي
 ابرأه
 في
 المدعي
 من
 الدعوى
 التي
 يدعي
 على
 يكون
 اقرار
 كما
 لو
 قال
 ابرأه
 من
 شئ
 ابي
 من
 هذا
 المال
 وقيل
 لا
 يكون
 اقراره
 لان
 الدعوى
 قد
 تكون
 حقا
 وباطلا
 ولو
 قال
 الطالب
 للكفيل
 انت
 ربي
 مل
 من
 المال
 فقولك
 ابرأه
 بالاجماع
 الائمة
 الاربعة
 لان
 لفظ
 المحل
 يستعمل
 في
 البرأه
 بالاداء
 والبرأه
 بالقبض
 فذكره
 المجوزي
 هم
 وقيل
 في
 جميع
 ما
 ذكرنا
 من
 شئ
 الوجه
 الثلاثة
 هم
 اذ
 كان
 الطالب
 حاضرا
 يرجع
 في
 البيان
 اليه
 لانه
 هو
 الجمل
 من
 لان
 الاصل
 في
 الاجمال
 الرجوع
 الى
 بيان
 الجمل
 فان
 قيل
 الجمل
 لا
 يمكن
 العمل
 به
 الا
 بالبيان
 وهمنا
 العمل
 ممكن
 في
 الاداء
 الثلاثة
 بدون
 البيان
 على
 ما
 ذكرنا
 من
 وجوه
 البيان
 خصوصا
 في
 الوجه
 الاول
 لانه
 بين
 ان
 البرأه
 التي
 ابتداء
 من
 الكفيل
 وانما
 ابرأه
 الى
 الطالب
 برئت
 قوله
 ودفع
 الى
 وقبضته
 منك
 فلا
 يكون
 فيه
 اجمال
 وكذا
 في
 الشافعي
 وهذا
 الخلاف
 فيه
 ابرأه
 بدون
 قبض
 وفي
 الوجه
 الثالث
 عمل
 محمد
 بن
 حنبل
 والى
 يوسف
 رجح
 الا
 برأه
 بالقبض
 فلا
 يكون
 مجازا
 قيل
 في
 جوابه
 قوله
 برئت
 الى
 وان
 كان
 بمنزلة
 الصريح
 في
 حق
 الايقاع
 والقبض
 من
 حيث
 الاستدلال
 لكنه
 ليس
 بصريح
 فيه
 بل
 هو
 قابل
 للاستقراء
 بان
 قال
 برئت
 الى
 لان
 ابرأه
 وان
 كان
 بعيدا
 عن
 الاستعمال
 وما
 ذكره
 في
 القليل
 الاوجه
 الثلاثة
 كل
 استدلال
 لا
 يصح
 في
 الايقاع
 وغير
 الايقاع
 ولهذا
 جعلت
 الائمة
 الثلاثة
 لكل
 الابرأ
 دون
 الايقاع
 فكان
 العمل
 به
 عند
 الجرح
 من
 العمل
 بالصريح
 فلا
 يمكن
 العمل
 بالصريح
 الا
 بالبيان
 من
 الطالب
 سقط
 العمل
 به
 بالاستدلال
 وفيه
 تامل
 من
 قال
 من
 شئ
 ابي
 القدر
 ورسي
 رحمه
 الله
 هم
 ولا
 يجوز
 تعليل
 البرأه
 من
 الكفاية
 بالشروط
 من
 اراد
 به
 الشرط
 الغير
 المتعارف
 كما
 اذا
 قال
 اذا
 جاهدت
 برسي
 من
 الكفاية
 حاصلا
 ان
 المراد
 به
 الشرط
 المحض
 الذي
 لا
 ينفع
 للطالب
 فيه
 اصلا
 كقول
 الدار
 ومجي
 الفد
 لا
 غير
 متعارف
 اما
 اذا
 كان
 متعارفا
 فيكون
 في
 تعليل
 الكفاية
 فانه
 ذكره
 في
 الايضاح
 لو
 كفل
 بالمال
 وبالنفس
 الضمان
 وقال
 ان
 وانيك
 فداخت
 برسي
 من
 المال
 لو
 اقر
 خاير
 من
 المال
 وكذا
 الوفاق
 البرأه
 باستيفاء
 البعض
 يجوز
 وعلق
 البرأه
 من
 الجرح
 يجوز
 ذكره
 في
 مبسوط
 شيخ
 الاسلام
 هم

من معنى القليل وكفى
سائر الدلائل ديروني
يقولان عليه المطالبة
دون الدين في الصحيح
فمن استقام لخصا
كالطلاق وله لا يرتد
الا بغير الكفيل بالرد
خطا في ابرار الامصيل
وكذا حق الامكن التخليط
من الكفيل لا يصح الكفالة
فان كان المصدق مائة
بنفس الحد بنفس
من عليه الحد لانه
يتعدى ايجابه عليه
وهذا لان العقوبة لا
فيها النيابة وانما تكفل
عن المشتري بالنفس
حاله لانه دين كسائر الدين
وان تكفل عن ابيه
بالمبيع لم يحم كانه عين
مضمون بغيره وهذا حق
والكفالة بالامكان للمعنة
واذا كانت نعم عين سا
خلافا للشاقي لانه
بالامكان المضمون بنفسها
كالبيع بغيره فاسد
على موم الشر والمضمون
لا يمكن ان لا يزول عنه الزمان
المضمون بغيره لانه ليس له ملك
نقص عندنا بغيره لانه ان
هم لكن بالامكان المضمون بنفسها
نفسها لا سطلها وشمل ذلك بقوله
الكفالة بما كان هم مضمونا بغيره
ولا تصح الكفالة ايضا بالشئ يكون
هم ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض
هم الى المشتري من نفسه جاز لانه
فصل وجب

من معنى القليل وكفى
سائر الدلائل ديروني
يقولان عليه المطالبة
دون الدين في الصحيح
فمن استقام لخصا
كالطلاق وله لا يرتد
الا بغير الكفيل بالرد
خطا في ابرار الامصيل
وكذا حق الامكن التخليط
من الكفيل لا يصح الكفالة
فان كان المصدق مائة
بنفس الحد بنفس
من عليه الحد لانه
يتعدى ايجابه عليه
وهذا لان العقوبة لا
فيها النيابة وانما تكفل
عن المشتري بالنفس
حاله لانه دين كسائر الدين
وان تكفل عن ابيه
بالمبيع لم يحم كانه عين
مضمون بغيره وهذا حق
والكفالة بالامكان للمعنة
واذا كانت نعم عين سا
خلافا للشاقي لانه
بالامكان المضمون بنفسها
كالبيع بغيره فاسد
على موم الشر والمضمون
لا يمكن ان لا يزول عنه الزمان
المضمون بغيره لانه ليس له ملك
نقص عندنا بغيره لانه ان
هم لكن بالامكان المضمون بنفسها
نفسها لا سطلها وشمل ذلك بقوله
الكفالة بما كان هم مضمونا بغيره
ولا تصح الكفالة ايضا بالشئ يكون
هم ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض
هم الى المشتري من نفسه جاز لانه
فصل وجب

من معنى القليل وكفى
سائر الدلائل ديروني
يقولان عليه المطالبة
دون الدين في الصحيح
فمن استقام لخصا
كالطلاق وله لا يرتد
الا بغير الكفيل بالرد
خطا في ابرار الامصيل
وكذا حق الامكن التخليط
من الكفيل لا يصح الكفالة
فان كان المصدق مائة
بنفس الحد بنفس
من عليه الحد لانه
يتعدى ايجابه عليه
وهذا لان العقوبة لا
فيها النيابة وانما تكفل
عن المشتري بالنفس
حاله لانه دين كسائر الدين
وان تكفل عن ابيه
بالمبيع لم يحم كانه عين
مضمون بغيره وهذا حق
والكفالة بالامكان للمعنة
واذا كانت نعم عين سا
خلافا للشاقي لانه
بالامكان المضمون بنفسها
كالبيع بغيره فاسد
على موم الشر والمضمون
لا يمكن ان لا يزول عنه الزمان
المضمون بغيره لانه ليس له ملك
نقص عندنا بغيره لانه ان
هم لكن بالامكان المضمون بنفسها
نفسها لا سطلها وشمل ذلك بقوله
الكفالة بما كان هم مضمونا بغيره
ولا تصح الكفالة ايضا بالشئ يكون
هم ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض
هم الى المشتري من نفسه جاز لانه
فصل وجب

ومن استقام لخصا
كالطلاق وله لا يرتد
الا بغير الكفيل بالرد
خطا في ابرار الامصيل
وكذا حق الامكن التخليط
من الكفيل لا يصح الكفالة
فان كان المصدق مائة
بنفس الحد بنفس
من عليه الحد لانه
يتعدى ايجابه عليه
وهذا لان العقوبة لا
فيها النيابة وانما تكفل
عن المشتري بالنفس
حاله لانه دين كسائر الدين
وان تكفل عن ابيه
بالمبيع لم يحم كانه عين
مضمون بغيره وهذا حق
والكفالة بالامكان للمعنة
واذا كانت نعم عين سا
خلافا للشاقي لانه
بالامكان المضمون بنفسها
كالبيع بغيره فاسد
على موم الشر والمضمون
لا يمكن ان لا يزول عنه الزمان
المضمون بغيره لانه ليس له ملك
نقص عندنا بغيره لانه ان
هم لكن بالامكان المضمون بنفسها
نفسها لا سطلها وشمل ذلك بقوله
الكفالة بما كان هم مضمونا بغيره
ولا تصح الكفالة ايضا بالشئ يكون
هم ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض
هم الى المشتري من نفسه جاز لانه
فصل وجب

وكان فيه بركة
قال اذا حضر سوت
لنهما في المجلس
والاقتبال تقابل عليه السلام
اذا ابتلى احدكم القنطرة
فليس ينهض في المجلس
ولا يشاقق ولا يفر ولا يسل
احدهما ولا يشير اليه
ولا يلقه بوجهه للفتنة
ولان فيه مكسرة
للقنطرة لا خير في
حقه ولا في مضام
في وجهه احد مما كانه
يجري على خصره
فان حرمهم ولا يحل
لانه يذهب بمجابهة
القضاء قال في
تلقين الشاهد متفقا
ان يقول له انك
بكذا وكذا وهذا
لانه اعانة لاحد
الخصمين فيكره
كتلقين الخصم
واستخفنه ابراهيم
في غير موضع القيمة
لان الشاهد قد يحضر
لمجابهة المجلس
فكان تلقينه احياء
للحق منبهة
الا لشخص وانكفيل
فصل في المجلس

ان ينفيت احد الخصمين وان لاخرهم وان فيه تيمم سوت اى تيمم ليل هم قال سوت اى القدر الذي هم واذا حضر سوت اى
احضمان هم سوتى فيها في المجلس الاقبال سوت اى اقبال تسوية النظر من ارجاءين وكنت عمر بنى الله عزه الى اى
وسوى من الناس وجهك وجلسك وعدلك والمنسوب باتفاق اى العلم ان يجلسا بين يديه ولا يجلس احدهما على ياره
والاخرى بينه لان لليمين فضلا على اليسار وفي المعنى والنوئل والفتوى الكبرى تنص على ان يجلس السلطان
مع القاضى في مجلسه فينبى القاضى ان يقوم من مقامه ويجلس نعم السلطان فيه يقعد هو على الارض ثم يقف في مجلسه
ما يكون مفضلا احدهما وهذه المسئلة تدل على ان القاضى يجلس قاضيا على السلطان الذي قلده والدليل عليه قعدة طرفة
الشرع فان شديدا قام عن مجلسه جلس عليه رضى الله عنه في مجلسه وقال المرنماني في منبى الخصمين ان يجتروا بين يديه اى
ولا يترعنا لا ليقينان ولو فعلا ذلك منها القاضى تعظيما للعلماء المستلمين يرمى العالم تعظيما للعلم ويقت اعوان القاضى
بين يديه ليكون اريب في عين الناظرين هم لقوله عليه السلام سوت اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم اى اقل على حكمه بالفتنة
عليه بنعيم في المجلس والاشارة والنظر سوت اى رضى الله عنه في سوتة عن سوتة رضى الله عنه قال سوت
سوت اى عليه السلام سوت اى بالفتنة بين المسلمين فليسا بنعيم في المجلس والاشارة والنظر لا يرفع صوتا من يمينه او شيمه
الاخرهم قال سوت اى القدر الذي هم ولا يسار احد هاسق سوت اى لا يكلم احد هاسقهم ولا يلبس سوت اى بالاراس والابسين
باسحاب وكل ذلك منى شراهم ولا ياتيه حجة للتمتع سوت اى تيمم الليل ولان فيه اعانة لاحد الخصمين وكسر قلب الاخر
معنى قوله هم ولان فيه مكسرة قلب الاخر سوت المكسرة الميم مصدر سوتى بمعنى الكسر فسيرك مقه سوت اى لا يجنب عرق طلب
حقه فيترك مقه هم ولا فيترك سوت اى القاضى هم في وجهه احد هاسق سوت اى الخصمين هم لانه يجترى على خصمه سوت اى
حكم القاضى في وجهه ولا يارحهم سوت اى الاخصام هم ولاد احد انهم سوت اى ولا يارح وهذا من الانعام هم لانه
سوت اى لان مزج القاضى هم في وجهه احد هاسق سوت اى القضاة سوت اى ولما قالوا فينبى ان يكون القاضى عبوسا متواضعا في القضاة
ونى ارجاء يستحب ان يكون فيه عروة من غير غصب هم قال سوت اى قال محمد بنى ساجع الصغير هم وكيرة تلقين الشاهد
سوت اى معنى اى اى كراية تلقين الشاهد هم ان يقول سوت اى ان يقول القاضى الشاهد هم اشد كراية
لانه اعانة لاحد الخصمين فيكره تلقين خصم سوت اى حيث يكونهم وفتح سوت اى تقليد الشاهد هم ابو يوسف سوت اى غير موضع اتم
لان الشاهد قد يحضر سوت اى يجلس لسانه عن البيان هم لما ية مجلس القاضى فكان تلقينه احياء الحق سوت اى وتيد يقول
غير موضع التيمم لان موضع التيمم لا يجوز وذلك لانه اى الله تعالى على من ياتيه والمضى عليه نكره سوت اى وشهد الشاهد بالالف فالتا
ان قال قيل انه ابراهيم سوت اى واستفاد الشاهد طاب ذلك ووقف في شهادته كما في وقف القاضى فلهذا لا يجوز بالاتفاق
واخير قول اى يوسف يشبه الى اختيار المصنف رحمه الله هم بمنزلة الاشخاص سوت اى وهو اى اشخاص فليحضر خصمه ويقال لشخص
من بلدى الى بلده شخص ما اى ذهب من حد من حد شخصه غيرهم والتكفيل سوت اى وهو انكفيل لاجل شخصين لانه لم يكن له
من جنس اعانة احد الخصمين هم

فصل في المجلس سوت اى هذا الفصل في بيان حكم المجلس لما كان المجلس من انواع حكم القاضى ذكره في فصل على
مدة وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى ان يؤمنوا من الارض فان المراد به المجلس والتمتد وهو ما روى ان رسول الله صلى
عليه وسلم جلس جللا بالتمتد غير انه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والى كبره وعثمان رضى الله عنه

سوت اى كان المجلس في المسجد والدليل على ذلك ما كان زمن علي رضى الله عنه احدثه لاجل من بناء من قصب وسماه قنطرة
فتية اللصوص فنبى سوت اى من مدنها فنبى سوت اى قال لا تزلزى كيا كيا كيا نبى بعد نافع منخيا بابا صمينا وامينا كيا
رواه ابو جعفر في الفائق والمجلس مع الخصمين هو التذليل والتمسك من الشافى في الامور والمجلس منسوب الى الكس المعروف
بقوله اى ونبى سوت اى بين السجان كذا في الفائق وقال الكاكي وسن من النبي صلى الله عليه وسلم والى كبره
لم يكن حين حتى اشترى عمر رضى الله عنه دارا بالمدينة باربعة الاف درهم وفتحها بمسما قال اذا ثبت الحق هذا القاضى طلب
ساحب الحق ليس غريم لم يجعل يمينه امره برفع ما عليه ان كس جزا الماطلة فلا بد من ظهور ما سوت اى ظهور الماطلة لقوله
عليه السلام سطل الغنى ظم فاستحق كس المال غير مقدرة حق كس كس في الدرهم وما دونه لان مانع ذلك ظم كس
هو والمجلس في الدين لا يخرج لحي رمضان والفطر والاخي وبجدة وصلوة مكتوبة وبجدة فريضة وحضره شارة وبعضه بله
وسوت والده اذ كان غم من كفته وفيه سلة خلاف اذ كان كمن لانه ازم القيام فيمنه بحق الوالد من قيل سخرت بكفيله
سجادة الوالد من والاعادة وحيات والاولاد وفي غيرهم لا وعليه الفتوى وان من خدم لا يخرج ولا يخرج لانه ربما
يموت بسببه ويؤيس سوت اى عليه ولواحتاج الى الجوارع وتلت عليه وجية وجارية فطما حيث لا يطلع عليه احد وقيل لو لم يكن
من اصول السواح فيجوز ان يثبت بخلاف النكاح ولا يثبت من قول بله وجيانه عليه يشا ورحم في قضاء الدين ويمنعون
من طول الملك عنده هم وهذا سوت اى كذا القاضى عجلة كس الغريم هم اذا ثبت الحق اقراره لانه لم يعرف كونه ساطلا
اول لو لم يمت سوت اى يقال اقية اول بله اى اول شئ هم فاعلم طبع في الاممال فاستحقها المال فاذا اتفق بعد ذلك
مبى بظهور مطله اما اذا ثبت بالبينة سوت اى كذا ثبت لظهور المطل ايكاره سوت اى وقال قاضيان في شرح ساجع الصغير
وسوت قول الخصم في البينة اى بالبينة اول لو لم يمت سوت اى كذا في كفاية الاصل قال ابو حنيفة فينبى
الا ان كس في الدين قرضا كان وغضا او شئ سبيع او مهر كس لا يثبت اول يعدم اليه وقيل له قرضه فان
ما د اليه مبهى وهو قول اى يوسف ومحمد وقال سحنان الصوب عندي ان لا يجبه حتى يقول لك مال استملكته وسوت
ذلك فان اقران له لا يثبت ان قال المال الى قال للمطالب ثبت ان له مالا حتى اعبه وهو من ساجع القضاة ثم علم
اذا ثبت اعسار المدين لا يجوز حبه باخلاص ولا ملازمة بل ميل الا ان يوسر قال عز وجل فطرة الى مسيرة وعندنا الاكابر
ولكن لاغريم ملازمة ولا يثبت من المكس بل لميزه المكس اجابة نفسه ليعرف الاجرة والكس الى رب الدين من ثنا والشافى لا
ومنهم من لميزه وقال الكاكي ان كان ممن يتا واجابة نفسه لزمه وقال الشافى في وجهه وعليه عمل لقضاة لظهور الماطلة
ووجهه جميع مالا لظهوره قال الكاكي واني يوسف ومحمد اما اوتن من واد الدين كس باخلاص هم قال سوت اى كذا
هم فان اتفق سوت اى الغريم هم حبه كل دين لزمه بلا عن بال حصل في يد كس البين او الترمه بعد كس الكفاية
من كس ولكن انما يجبه اذا طلب المدي ذلك وقال قاضيان في شرح ساجع الصغير ولا يجبه عندنا في الاقرار والبينة
الا عند طلب المدي وقال شريح يجبه من غير طلبه في الذخيرة لو قال المدين بعد ثبوت الدين اناسر وقال المدي
سوسر ولا يثبت له فاقول للمدين مع يمينه وهو رواية اصحابنا واختار سحنان في وجهه لان الاصل
الفرق بين اى حنيفة واني يوسف ومحمد ان في كل دين اصله بالثمن البين والقرض فاقول للمدي به وقال الشافى
في وجهه وسوت كل دين لا يقابل به مال كالمهر والخل والاشبه ذلك فاقول للمدين اليه اشار محمد في كتاب النكاح

قال واذا ثبت
الحق عند القاضى
وطلب صاحب
الحق حبس عمره
م محض حبسه
وامر من له ما عليه
كان الحبس جزاء
المحاطلة فلا بد
من ظهوره هاهنا
اذا ثبت الحق
بالقران لانه يعرف
كونه محاطلا في اول
الوصلة فاعلم
طبع في الاممال
ثم يسحب المال
فاذا امتنع بغير ذلك
حبسه لظهور مطله
اما اذا ثبت بالبينة
حبسه كالمطل لظهور
الحطل بانكاه قال
فان امتنع حبسه
في كل دين لزمه
بذلك من مال حصل
في يده كس المدي
او الترمه بعد
كامله والكفاية

وذكر مسألة اوامر المرأة نفقة المهرين وزعم الزوج انه مسخر فقال القول للزوج وقال بعضهم كل دين لزمه بسبب سعادته
وامتناعه فاقول لرب الدين وبه قال الشافعي في وجه لان اعتبار لزومه بالعقد وليس له ان يسخره لانه سخر استدلال
لما ذكره القدر في قوله عليه لكل دين اخي لان الغريم هم اذا حصل المال سخر ابي المال الذي هو المبيع
ونحوه من جهة كان هم في يده ثبت غناؤه به سخر وزواله عن الملك قيل والثابت لا يترك المثل الا في ذلك الاصل
الانسان الفقير والنفقة ما رث فوجب استصحاب اطلاق حتى يعلم مد وث ما يملكه وما كان يملكه مال فقد علم حصول
النفقة فيسقط حكم الاصل ووجب استصحاب النفقة حتى يعلم زواله لانه لم يصدق في الاعتبار وصار ابتداء ظاهرا فيفسد
لاجله هم ما قد اوردته التزمه سخر بعد كالمه والكفالة لم يملكه بختياره بل يملكه اذ هو سخر اسي لانه لم يملكه
الا بالقدرة على اداءه سخر فاذا ادى اداها لا يملكه من نفسه فلا يقبل قوله وكيس وهو الذي ذكره القدر
وذكره المصنف وهو رواية ابن سامة انه يحبس في ذلك ولا يقبل قوله في الاعمار وذكره اخضاع من صحابنا
يحبس فيها اذا كان بدلا عن مال حصل في يده فانه ولا يحبس فيما سوى ذلك لان الحبس عقوبة تستحق بالامتناع
عن النفقة فلا يجوز اثباتها بالظاهر كسائر العقوبات وما حصل له من عندنا ان القاضي لا يسأل المدة في المال
الا اذا اودع المديون للحصار فحينئذ يسأل فان قال المديون انه مسخر على سبيل وان قال انه موسر وقال المديون
اني مسخر فاختلاف المشايخ وراء اخضاع ان القول قول المديون لانه متمسك بالاصل وقيل ان كان الدين
وجب عليه بدلا عن مال كمن يتار او بدل قرض فالقول قول المدة وان كان بدلا عن ليس بمال كالمهر ونحوه
فالقول قول المدة عليه ونسب اخضاع في هذا القول في ادب القاضي الى ابي حنيفة وابي يوسف ومن العلماء من قال
يكفي في الزرع ان يترك بزرعه الفركان المقول قول المديون وان تزقي بزمي الاغنياء كان القول قول المدة
لان ذلك علامة و دليل لاني حق العاوية والفقراء فانهم يتكفون في لباسهم حتى لا يذهب ما وجههم حاجتهم فلا يملك
الذي دليله وملاطمة اليسار في حتم فان كان المطلوب اداء الفداء وادع الطالب انه غير زير وقد كان عليه
زعم الاغنياء قبل ان يحضر مجلس القاضي فان القاضي يسأل البينة فان اقام البينة على انه كان عليه زعم الاغنياء
قبل ذلك سمع منه البينة ويجعل القول قوله وان لم يكن اقام البينة يحكم بزمه في احوال ويجعل القول قول المطلوب
كذا في شرح ادب القاضي هم والمراد بالمرحمة دون مؤجله سخر لان العادة جارية تبسليم المبيع فكان الاقدام
على الكفاح وليا على القدرة والوفا بالمجل فلا يقبل قوله انه مسخر قال فزوال السلام المبرور حتى يرد المجل اما اذا
طلبت المرأة الموجد بعد ما بنى بها فان القول قول الزوج انه مسخر لانه لا دلالة بهنا على القدرة منه على
اداءه فانما في النفقة فان القول قول الزوج انه مسخر في تقدير النفقة هم قال ولا يحبس فيما سوى ذلك
سخر اسي في ما سوى المذكور كضمان المثلث والعتب وارسخ اجناتية هم اذا قال انا في فية الا ان ثبتت
ان لا ينجس لانه لم يوجد لانه اليسار فيكون القول قول من عليه الدين وعلى المدة اثبات غناه
ويرد على ان القول لمن عليه الدين في جميع ذلك لان الاصل هو العسرة سخر اسي في ثمن المبيع
والمره وغير ذلك وفي الذخيرة اذا اقام المديون بنية على يساره واقام المديون بنية على اعساره فبينة رب الذخيرة
اول لان شهر المديون شهيد بالبني لم يبر فوه هم ويرد على سخر عن اخضاع انه نسب الى ابي حنيفة وابي يوسف

لانه اذا حصل المال
في يده لم يملكه
واقدمه على التزاجه
بلختياره دليل يسار
او هو لا يملك الا
بقول على اداها والمراد
بالمهر ماله من سخر
قال ولا يحبس فيها
سوى ذلك اذا قال
اني فقير لانه يثبت
عنه فان له سخره
لانهم يوجبون ذلك
اليسار فيكون القول
قول من عليه الدين
وعلى المديون اثبات
غناه ويرد على القول
من عليه الدين
في جميع ذلك لان
الاصل هو العسرة ويرد

وقد مر بيان هم ان القول له سخر اسي عليه الدين هم الا فيما جرد له مال سخر يعني القول فيما جرد له مال لا في
النفقة القول للزوج انه مسخر يعني اذا اودت المرأة على زوجها انه مسخر وادعت نفقة المهرين ونحوه
انه مسخر وعليه نفقة المعسرين فالقول قول الزوج هم وفي افتاق العبد المشترك القول للفقير سخر يعني اذا
اتفق احد الشريكين فبنيبه من العبد وزعم انه مسخر كان القول قوله هم والمسئلتان سخر وبما سئلته النفقة
وسئله افتاق العبد المشترك هم قويدان القولين الاخيرين سخر وبمعنى النسخ الاخير واراد بالقولين الاخيرين
قوله ويرد على ان القول لمن عليه الدين في جميع ذلك ويرد على ان القول له الا فيما جرد له مال هم والتوجيه سخر
اسي يخرج مسئلة الافتاق والافتاق هم على ما قال في الكتاب سخر اسي على ما قال القدر في نفقة
حيث القول قول المدة في كل دين التزمه كعتد ومع وجود الالتزام لم يكن القول للمدة في المسئلتين با
منه وقال هم انه سخر اسي ان النفقة على ما ويل لافتاق هم ليس بدين مطلق بل محلة حتى تسقط النفقة
بالموت على الافتاق سخر فلو كان دينه مطلقا لم يسقط الا بالاداء او بالبراء هم وكذا سخر اسي وكذا
ليس بدين مطلق هم عند ابي حنيفة نعمان الافتاق سخر فان لم يكن اذا ادين في مرفق موته عبد امته
لا يجب عليه ضمان عند ابي حنيفة فلا كان كذلك لم ترد امان المسئلتان بقضا القول الاول وهو قول
مبه في كل دين الى اخره لان المراد بالدين هو المطلق منه اذ يحصل الاستدلال على القدرة هم ثم فيما
كان القول قول المدة ان له الا اودت ذلك بالبينة فيما كان القول قول من عليه كسخر سخر اسي
هم شهرين او ثمانية ثم يسأل سخر جبرانه وابل السخرة هم عنه سخر من يساره واعساره وهذا التقدير
محمود عن ابي حنيفة رحمه الله في كتاب احواله والكفالة ويرد على سخر اسي في بنية رحمه الله ان التقدير فيه
اربعة اشهر على قياس مدة الايلاد وذكر الطحاوي ان التقدير فيه بشهر وقال ثمس الائمة السرخسي في ادا
القاضي ثم قال واسماصله ليس فيه معنى وقت مقدر بل الامر موقوف الى راي القاضي فان معنى اربعة
اشهر ووقع رايه شئت يستدعيه وان كان دون ذلك بان كان شهرين او شهر او دونه ووقع انه غائب
لالماله الملقه من السجن وقال ثمس الائمة اهلوا في ما قال الطحاوي وادع الا اودت وقال لنا سخر سخر
ادب القاضي قال ابو حنيفة وادب يوسف وادب جبرانه شهرين او ثمانية وطلبة رايه محمد قرونيه اربعة اشهر وعلى
رواية الحسن عن ابي حنيفة ستة اشهر ثم قال وهو موقوف على راي القاضي هم فحبس لظهور ظلمه في احوال
سخر وفي بعض النسخ لظهور ظلمه هم وانما يحبس مدة ليظهر له لو كان يخفيه فلا بد من ان تمتد الى ثمانية اشهر
القائمة سخر اراد بهذه ظهور حاله لو كان هم فقدره بما ذكره سخر اسي قدر محمد بما ذكره من حبس اربعة اشهر
او ثمانية هم ويرد على غير ذلك سخر اسي غير الشهرين او الثلاثة هم من التقدير بشهر واربعة اشهر اسي
شهر سخر وقد مر ذلك كله وقال المصنف هم والعجيب ان التقدير سخر في مدة حبس هم موقوف الى راي القاضي
الا ان احوال الاشخاص فيه سخر اسي من حبس لان بعض الناس يحبس في مدة قليلة كالانبيج اخره
مدة كسيرة وبه قال الشافعي واحمد والاك رحمه الله وقال ابن الماجشون المالك لا يحبس في القليل اكثر من
العتب الشهرين في اكثر من اربعة اشهر وفيها من ذلك الشهرين ونحوها بالبينة هم قال سخر اسي القدر وروى

ان القول له الا فيما
جرد له مال لا في
النفقة القول للزوج
انه مسخر يعني اذا
ادعت نفقة المهرين
ونحوه
انه مسخر وعليه
نفقة المعسرين
فالقول قول الزوج
هم وفي افتاق
العبد المشترك
القول للفقير سخر
يعني اذا اتفق
احد الشريكين
فبنيبه من العبد
وزعم انه مسخر
كان القول قوله
هم والمسئلتان
سخر وبما سئلته
النفقة
وسئله افتاق
العبد المشترك
هم قويدان
القولين الاخيرين
سخر وبمعنى
النسخ الاخير
واراد بالقولين
الاخيرين
قوله ويرد على
ان القول لمن
عليه الدين في
جميع ذلك
ويرد على ان
القول له الا
فيما جرد له
مال هم
والتوجيه سخر
اسي يخرج
مسئلة الافتاق
والافتاق هم
على ما قال في
الكتاب سخر
اسي على ما
قال القدر في
نفقة
حيث القول
قول المدة في
كل دين
التزمه كعتد
ومع وجود
الالتزام لم
يكن القول
للمدة في
المسئلتين
با
منه وقال
هم انه سخر
اسي ان
النفقة على
ما ويل
لافتاق
هم ليس
بدين
مطلق بل
محلة حتى
تسقط
النفقة
بالموت
على الافتاق
سخر فلو
كان دينه
مطلقا لم
يسقط
الا بالاداء
او بالبراء
هم وكذا
سخر اسي
وكذا
ليس بدين
مطلق
هم عند
ابي حنيفة
نعمان
الافتاق
سخر فان
لم يكن
اذا ادين
في مرفق
موته عبد
امته
لا يجب
عليه ضمان
عند ابي
حنيفة
فلا كان
كذلك
لم ترد
امان
المسئلتان
بقضا
القول
الاول
وهو قول
مبه في
كل دين
الى اخره
لان
المراد
بالدين
هو
المطلق
منه
اذ
يحصل
الاستدلال
على
القدرة
هم
ثم
فيما
كان
القول
قول
المدة
ان
له
الا
اودت
ذلك
البينة
فيما
كان
القول
قول
من
عليه
كسخر
سخر
اسي
هم
شهرين
او
ثمانية
ثم
يسأل
سخر
جبرانه
وابل
السخرة
هم
عنه
سخر
من
يساره
واعساره
وهذا
التقدير
محمود
عن
ابي
حنيفة
رحمه
الله
في
كتاب
احواله
والكفالة
ويرد
على
سخر
اسي
في
بنية
رحمه
الله
ان
التقدير
فيه
اربعة
اشهر
على
قياس
مدة
الايلاد
وذكر
الطحاوي
ان
التقدير
فيه
بشهر
وقال
ثمس
الائمة
السرخسي
في
اداء
القاضي
ثم
قال
واسماصله
ليس
فيه
معنى
وقت
مقدر
بل
الامر
موقوف
الى
راي
القاضي
فان
معنى
اربعة
اشهر
ووقع
راي
ه
شئت
يستدعيه
وان
كان
دون
ذلك
بان
كان
شهرين
او
شهر
او
دونه
ووقع
انه
غائب
لالماله
الملقه
من
السجن
وقال
ثمس
الائمة
اهلوا
في
ما
قال
الطحاوي
وادع
الا
اودت
وقال
لنا
سخر
سخر
ادب
القاضي
قال
ابو
حنيفة
و
ادب
يوسف
و
ادب
جبرانه
شهرين
او
ثمانية
وطلبة
راي
ه
محمد
قرونيه
اربعة
اشهر
وعلى
رواية
الحسن
عن
ابي
حنيفة
ستة
اشهر
ثم
قال
وهو
موقوف
على
راي
القاضي
هم
فحبس
لظهور
ظلمه
في
احوال
سخر
وفي
بعض
النسخ
لظهور
ظلمه
هم
وانما
يحبس
مدة
ليظهر
له
لو
كان
يخفيه
فلا
بد
من
ان
تمتد
الى
ثمانية
اشهر
القائمة
سخر
اراد
بهذه
ظهور
حال
ه
لو
كان
هم
فقدره
بما
ذكره
سخر
اسي
قدر
محمد
بما
ذكره
من
حبس
اربعة
اشهر
او
ثمانية
هم
ويرد
على
غير
ذلك
سخر
اسي
غير
الشهرين
او
الثلاثة
هم
من
التقدير
بشهر
واربعة
اشهر
اسي
شهر
سخر
وقد
مر
ذلك
كله
وقال
المصنف
هم
والعجيب
ان
التقدير
سخر
في
مدة
حبس
هم
موقوف
الى
راي
القاضي
الا
ان
احوال
الاشخاص
فيه
سخر
اسي
من
حبس
لان
بعض
الناس
يحبس
في
مدة
قليلة
كالانبيج
اخره
مدة
كسيرة
وبه
قال
الشافعي
واحمد
والاك
رحمه
الله
وقال
ابن
الماجشون
المالك
لا
يحبس
في
القليل
اكثر
من
العتب
الشهرين
في
اكثر
من
اربعة
اشهر
وفيها
من
ذلك
الشهرين
ونحوها
البينة
هم
قال
سخر
اسي
القدر
وروى

منه مدبر لان القياس ياتي جواز او فرق بينهما بوجهين احدهما ورود الاشارة جواز الكتاب واجماع القضاة على ان الكتاب
 دون الرسول فيقي على القياس الثاني ان الكتاب كالمخطاب والكتاب وجوبه من موضع القضاء وكان المخطاب من موضع
 القضاء فيكون حجة واما الرسول فقام مقام الرسول المرسل في الموضع من يقال وقول القاضى في غير موضع قضاء
 القول واحد من الرعايا هم قال سنن ابي القدر فيهم فيجب ان يقر سنن القاضى الكاتب هم الكتاب عليهم سنن
 اى على الشهود هم ليسوا فيهم سنن اى في الكتاب هم اويلهم سنن اى اويلهم القاضى الشهود هم بسنن اى في
 الكتاب هم لانه لا شهاده بدون العلم ثم يثبت سنن اى الكتاب هم بغير سنن وسيل اليهم كما يتوهم التغيير وهذا سنن اى
 ما ذكر من القاضى هم عند ابي حنيفة ومحمد بن سنان وبه قال الشافعي واما احمد والشافعي روايه هم لان علمه في الكتاب فيهم
 بعضهم شرط سنن اى ارفع شرطه على الخبرية والمبتدأ هو قوله هذا وقوله ان علمه في الكتاب معناه لان علمه في
 الكتاب فان كان عند احد وجه غير هذا فيلزم من ذلك ان سنن اى وكذا بشرط هم حفظ ما في الكتاب عند جاسن اى
 عند ابي حنيفة ومحمد بن سنان عدم ولما سنن اى ولكن اشترطوا حفظ ما في الكتاب هم من يدين اليهم سنن اى الى الشهود
 هم كتابا آخر غير مضمون ليكون معهم معاونة على حفظهم سنن فان كانت من الامور لا يقبل الكتاب عندهما هم وقال
 ابو يوسف احسن سنن اى في قوله لا يغير انما قال ذلك لان قوله الاول مثل قول ابي حنيفة ومحمد بن سنان في ذلك
 سنن هذا بقول القول وانما في قوله لا يغير من ذلك لانه تخصيص بقوله من ذلك كشيء كائن من ذلك اى في
 في الكتاب وحفظه وانما بغيرهم وقوله هم ليس بشرط سنن خبر المبتدأ الذي ذكره والشرط سنن اى عند ابي يوسف
 هم ان يشهد بهم ان هذا كتاب في خاتمة سنن وبه قال مالك بن النضر في روايه هم ومن ابي يوسف ان لا يشهد بشرط ايشاف
 من ذلك لما اتجه بالقضاء ليس بخبر كالمعانيه سنن ان الخبر يشهد بالعائق والكتاب وليس في المعانيه احتمال في
 اختيار سنن الائمة السخري رحمه الله في قوله في يوسف بن عيسى عليه السلام واجمعوا في الصلح ان الاشهاد عليه اليهم
 ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب قال الكافي فاحفظ بها فان الناس عتادوا بخلاف ذلك يشهدون على ما في الصلح نسب
 قراة احمد وروى غيره ذلك كذا في اختلافات القاضى واما قاله احتياط واما قاله ابو يوسف توسع ومن الشرائط عند جاسن
 يحفظوا اشهاد ما في الكتاب من وقت التعليل الى وقت الادراك في جميع الشهادات كذا في الذخيرة ومن الشرائط عند جاسن
 ان يكون الكتاب معنونا بان يكتب فيه هذا كتاب بن فلان بن فلان القاضى بكذا الى فلان ابن فلان القاضى
 والشرط العنوان الباطن عند جاسن على عنوان الظاهر حيث لو ترك العنوان الظاهر لكتفى المكتوب اليه بالعنوان الجاهل
 ذلك وعلى العكس لا يجوز وعورة الظاهر في زمانه ان يكتب قبل كتاب التسمية عن جانب اليسار من فلان ابن فلان
 الى القاضى الامام فلان بن فلان قاضى بكذا ويكتب في جانب اليمين فوق كتاب بسم الله الملك الحق المبين وكذا
 في ذلك الى القاضى الامام فلان بن فلان قاضى بكذا والى كل من يسل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فان كتب
 الى قاضى فلان كذا وفي البلد قاضيان لا يصح ولو كان قاضيان يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على
 الصدور فلان بن فلان الى فلان بن فلان قاضى بكذا ونواحيها ويكتب على ظهر من قبل اليمين بسم الله الملك
 الحق المبين الى قاضى بكذا فلان بن فلان الى كل من يسل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم ثم يكتب البسمة في الكتاب
 اطال الله بها فلان القاضى الى اخره كما هو الرسم في الكتاب ثم يكتب اما بعد علم انهم اختلفوا في تقدير المسألة التي

قال وجعل يقر
 الكتاب عليهم
 ما فيه او يعلمهم
 لانه لا شهاده بدون
 العلم ثم يثبت
 سنن اى في الكتاب
 هم بغير سنن
 وسيل اليهم كما
 يتوهم التغيير
 وهذا سنن اى
 ما ذكر من القاضى
 هم عند ابي حنيفة
 ومحمد بن سنان
 وبه قال الشافعي
 واما احمد والشافعي
 روايه هم لان علمه
 في الكتاب معناه لان
 علمه في الكتاب
 فان كان عند احد
 وجه غير هذا فيلزم
 من ذلك ان سنن اى
 وكذا بشرط هم
 حفظ ما في الكتاب
 عند جاسن اى
 عند ابي حنيفة
 ومحمد بن سنان
 عدم ولما سنن اى
 ولكن اشترطوا
 حفظ ما في الكتاب
 هم من يدين اليهم
 سنن اى الى الشهود
 هم كتابا آخر
 غير مضمون ليكون
 معهم معاونة على
 حفظهم سنن فان
 كانت من الامور
 لا يقبل الكتاب
 عندهما هم وقال
 ابو يوسف احسن
 سنن اى في قوله
 لا يغير انما قال
 ذلك لان قوله
 الاول مثل قول
 ابي حنيفة
 ومحمد بن سنان
 في ذلك
 سنن هذا بقول
 القول وانما في
 قوله لا يغير
 من ذلك لانه
 تخصيص بقوله
 من ذلك كشيء
 كائن من ذلك
 اى في
 في الكتاب
 وحفظه وانما
 بغيرهم وقوله
 هم ليس بشرط
 سنن خبر المبتدأ
 الذي ذكره
 والشرط سنن
 اى عند ابي
 يوسف هم ان
 يشهد بهم ان
 هذا كتاب في
 خاتمة سنن
 وبه قال مالك
 بن النضر في
 روايه هم
 ومن ابي يوسف
 ان لا يشهد
 بشرط ايشاف
 من ذلك لما
 اتجه بالقضاء
 ليس بخبر
 كالمعانيه
 سنن ان الخبر
 يشهد بالعائق
 والكتاب وليس
 في المعانيه
 احتمال في
 اختيار سنن
 الائمة
 السخري رحمه
 الله في قوله
 في يوسف بن
 عيسى عليه
 السلام واجمعوا
 في الصلح ان
 الاشهاد عليه
 اليهم ما لم
 يعلم الشاهد
 ما في الكتاب
 قال الكافي
 فاحفظ بها
 فان الناس
 عتادوا بخلاف
 ذلك يشهدون
 على ما في
 الصلح نسب
 قراة احمد
 وروى غيره
 ذلك كذا في
 اختلافات
 القاضى واما
 قاله احتياط
 واما قاله
 ابو يوسف
 توسع ومن
 الشرائط
 عند جاسن
 يحفظوا
 اشهاد ما في
 الكتاب من
 وقت
 التعليل الى
 وقت الادراك
 في جميع
 الشهادات
 كذا في
 الذخيرة
 ومن
 الشرائط
 عند جاسن
 ان يكون
 الكتاب
 معنونا
 بان يكتب
 فيه هذا
 كتاب بن
 فلان بن
 فلان
 القاضى
 بكذا الى
 فلان ابن
 فلان
 القاضى
 والشرط
 العنوان
 الباطن
 عند جاسن
 على
 عنوان
 الظاهر
 حيث لو
 ترك
 العنوان
 الظاهر
 لكتفى
 المكتوب
 اليه
 بالعنوان
 الجاهل
 ذلك
 وعلى
 العكس
 لا
 يجوز
 وعورة
 الظاهر
 في
 زمانه
 ان
 يكتب
 قبل
 كتاب
 التسمية
 عن
 جانب
 اليسار
 من
 فلان
 ابن
 فلان
 الى
 القاضى
 الامام
 فلان
 بن
 فلان
 قاضى
 بكذا
 ويكتب
 في
 جانب
 اليمين
 فوق
 كتاب
 بسم
 الله
 الملك
 الحق
 المبين
 وكذا
 في
 ذلك
 الى
 القاضى
 الامام
 فلان
 بن
 فلان
 قاضى
 بكذا
 والى
 كل
 من
 يسل
 اليه
 من
 قضاة
 المسلمين
 وحكامهم
 فان
 كتب
 الى
 قاضى
 فلان
 كذا
 وفي
 البلد
 قاضيان
 لا
 يصح
 ولو
 كان
 قاضيان
 يصح
 ثم
 يكتب
 على
 ظهر
 الكتاب
 من
 قبل
 اليسار
 على
 الصدور
 فلان
 بن
 فلان
 الى
 فلان
 بن
 فلان
 قاضى
 بكذا
 ونواحيها
 ويكتب
 على
 ظهر
 من
 قبل
 اليمين
 بسم
 الله
 الملك
 الحق
 المبين
 الى
 قاضى
 بكذا
 فلان
 بن
 فلان
 الى
 كل
 من
 يسل
 اليه
 من
 قضاة
 المسلمين
 وحكامهم
 ثم
 يكتب
 البسمة
 في
 الكتاب
 اطال
 الله
 بها
 فلان
 القاضى
 الى
 اخره
 كما
 هو
 الرسم
 في
 الكتاب
 ثم
 يكتب
 اما
 بعد
 علم
 انهم
 اختلفوا
 في
 تقدير
 المسألة
 التي

كتاب القاضى الى القاضى فيها وبغير سنن قال ابو جعفر فينا دون سائر السلف وبه قال الشافعي واما احمد في وجهه وكذا الطحاوي
 عن ابي حنيفة واصحابه انه يجوز فينا دون السلف وقال بعض المتأخرين من اصحابنا بذا ذهب ابي يوسف ومحمد بن سنان
 مالك بن سنان قال سنن اى القاضى فيهم قاضى بكذا فيهم سنن اى كتاب القاضى هم الى القاضى لم يقبله سنن ومن بعض النسخ
 لم يقبله سنن الا في الحال والاول اوقف لرواية الكتب في اجواسم وقاضى قاضيان هم الا بجملة انهم لانه سنن اى
 لان الكتاب هم بمنزلة الادلة الشهادية فلا بد من حضوره سنن اى حضوره سنن هم بجلان سماع القاضى الكاتب سنن
 حيث يسمع الشهادة وان كان احضره وهو المدعى عليه فاجب ان يسمع من القاضى لان سماعه هم للنقل لا للحكم سنن
 وكان سماع تلك الشهادة بمنزلة نقل الفروع شهادية الاصول ومنه التعليل لم يشترط حضوره سنن فكذا ابنا وقال كذا
 شرح الاقطع قال ابو يوسف يقبله من غير حضوره سنن لان الكتاب يختص بالمكتوب اليه فكان له ان يقبله واحكم
 بعد ذلك يقع بما علمه من الكتاب فاعترف حضوره سنن عند الحكم به هم قاضى سائر الشهود اليهم سنن في بعض النسخ قال
 اى القاضى في اذ سائر الشهود الكتاب الى القاضى المكتوب اليه لم ينظر الى ختمه فاذا شهد الكتاب فلان القاضى عليه
 الينا في مجلس قضاء كذا علينا ختمه فتح القاضى سنن المكتوب اليه هم وقراءه على اختمه والزمه ما فيه سنن اى في الكتاب
 هم وبذا سنن اى المذكورهم عن ابي حنيفة ومحمد بن سنان في رواية ابو يوسف اذ شهدوا ان كتابه ختمه قبله على امره سنن اشار
 له بما قال قبل هذا وقال ابو يوسف اخر اشياء من ذلك ليس بشرط والشرط ان يشهد بهم ان هذا كتاب في خاتمة
 ولم يشترط سنن اى القاضى فيهم في الكتاب سنن اى في ختمه هذا العادة للفتح سنن اى فتح الكتاب لانه قال
 فاذا شهدوا ان كتاب فلان القاضى عليه الينا في مجلس قضاء كذا علينا ختمه فتح القاضى سنن ولم يقل فاذا شهدوا
 عدلوا فعمل انه لم يشترط العادة وقال المعتز فيهم والصحاح في بعض الكتاب سنن اى فيهم في كتابه ختمه هم في بيوت العادة
 ذكره اخفا في لانه ربما يحتاج سنن اى ليدعى هم الزيادة في الشهود سنن اى ليطهر العادة هم وانما يمكن اذ الشاهد
 بعد قيامه ختم سنن ليشهدوا ان هذا كتاب فلان القاضى ختمه واذ انك اختمه فلا يمكن ذلك هم وانما يقبله المكتوب اليه
 سنن وذكر في التوفيق على المتقدم من مسائل الفتاوى في اى وانما يقبل الكتاب القاضى المكتوب اليه هم
 اذ كان الكتاب على القضاة لومات سنن اى القاضى الكاتب هم او عزل ولم يبق ابل للفتاوى
 ومول الكتاب سنن بان فتوى اوجن اوارتد وحق بدارا سحر هم لا يقبله سنن وقال الشافعي واما ابو يوسف ومحمد بن سنان
 وبه قال المعتز في عدم القبول بقوله لانه سنن اى لان القاضى الكاتب بالامور المذكورة هم التحق بوجوب
 سنن الرعايا سنن لانه فيمنه ختم سنن ان يكون عالما فلا يفتى احكم كتابا هم بلندن سنن اى وكذا في فتاوى ابو احمد
 هم لا يقبل اخباره قاضيا آخر في عمله وفي غير علمه سنن يعني اذ اخبر القاضى قاضيا آخر في غير علمه لا يقبل كتابه فلا
 لا يقبل كتابا اذا عزل واما بالطريق الاولى كذا قاله في الشريعة ومنه الذخيرة قاضيان الفتاوى على حد ما او
 في بعض من علماء قتال جدا لا ختمت عنى فلان كذا فاعلم حتى لك لم يقبل منه ولم ينفذه لان اخطاؤه لسماع
 او اخطاؤه ومن غير التامنى حيث لم يكن في مكان ولايته هم وكذا في بعض النسخ اى وكذا لا يقبله قاضى اخرهم لومات
 المكتوب اليه سنن لانه كتب الى غيره وقات هم الا ان كتب الى فلان بن فلان قاضى بكذا والى كل من يسل
 اليه من قضاة المسلمين سنن فيمنه يقبل الكتاب بعد موت قاضى تلك البلدة المكتوب اليه هم لان غيره من غير سنن اخر المالك

قال فاذا وصق
 القاضى لم يقبله
 محضر الخصم كذا في
 ادله الشهادية فلا بد
 من حضوره سنن
 سماع القاضى الكاتب
 لانه للنقل لا للحكم
 قال فاذا سلم
 الشهود اليه نظر الى
 ختمه فاذا شهدوا
 ان كتاب فلان القاضى
 عليه الينا في مجلس
 قضاء كذا علينا
 ختمه فتح القاضى
 سنن المكتوب اليه
 هم وقراءه على
 اختمه والزمه ما فيه
 سنن اى في الكتاب
 هم وبذا سنن اى
 المذكورهم عن ابي
 حنيفة ومحمد بن
 سنان في رواية ابو
 يوسف اذ شهدوا
 ان كتابه ختمه
 قبله على امره
 سنن اشار له
 بما قال قبل هذا
 وقال ابو يوسف
 اخر اشياء من
 ذلك ليس بشرط
 والشرط ان يشهد
 بهم ان هذا كتاب
 في خاتمة سنن
 ولم يشترط سنن
 اى القاضى فيهم
 في الكتاب سنن
 اى في ختمه هذا
 العادة للفتح
 سنن اى فتح
 الكتاب لانه قال
 فاذا شهدوا ان
 كتاب فلان القاضى
 عليه الينا في
 مجلس قضاء
 كذا علينا
 ختمه فتح
 القاضى سنن
 ولم يقل فاذا
 شهدوا عدلوا
 فعمل انه لم
 يشترط العادة
 وقال المعتز فيهم
 والصحاح في
 بعض الكتاب
 سنن اى فيهم
 في كتابه
 ختمه هم في
 بيوت العادة
 ذكره اخفا في
 لانه ربما
 يحتاج سنن
 اى ليدعى هم
 الزيادة في
 الشهود سنن
 اى ليطهر
 العادة هم
 وانما يمكن
 اذ الشاهد
 بعد قيامه
 ختم سنن
 ليشهدوا ان
 هذا كتاب
 فلان القاضى
 ختمه واذ انك
 اختمه فلا
 يمكن ذلك
 هم وانما
 يقبله
 المكتوب اليه
 سنن وذكر في
 التوفيق على
 المتقدم من
 مسائل
 الفتاوى في
 اى وانما
 يقبل الكتاب
 القاضى
 المكتوب اليه
 هم اذ كان
 الكتاب على
 القضاة
 لومات سنن
 اى القاضى
 الكاتب هم
 او عزل ولم
 يبق ابل
 للفتاوى
 ومول الكتاب
 سنن بان
 فتوى اوجن
 اوارتد وحق
 بدارا سحر
 هم لا يقبله
 سنن وقال
 الشافعي واما
 ابو يوسف
 ومحمد بن
 سنان وبه
 قال المعتز
 في عدم
 القبول
 بقوله
 لانه سنن
 اى لان
 القاضى
 الكاتب
 بالامور
 المذكورة
 هم التحق
 بوجوب
 سنن
 الرعايا
 سنن لانه
 فيمنه
 ختم سنن
 ان يكون
 عالما فلا
 يفتى احكم
 كتابا هم
 بلندن
 سنن اى
 وكذا في
 فتاوى
 ابو احمد
 هم لا يقبل
 اخباره
 قاضيا
 آخر في
 عمله وفي
 غير علمه
 سنن يعني
 اذ اخبر
 القاضى
 قاضيا
 آخر في
 غير علمه
 لا يقبل
 كتابه
 فلا لا
 يقبل كتابا
 اذا عزل
 واما
 بالطريق
 الاولى
 كذا قاله
 في
 الشريعة
 ومنه
 الذخيرة
 قاضيان
 الفتاوى
 على حد ما
 او في بعض
 من علماء
 قتال جدا
 لا ختمت
 عنى
 فلان
 كذا فاعلم
 حتى لك
 لم يقبل
 منه ولم
 ينفذه لان
 اخطاؤه
 لسماع او
 اخطاؤه
 ومن غير
 التامنى
 حيث لم
 يكن في
 مكان
 ولايته
 هم وكذا
 في بعض
 النسخ اى
 وكذا لا
 يقبله
 قاضى
 اخرهم
 لومات
 المكتوب
 اليه
 سنن
 لانه
 كتب الى
 غيره وقات
 هم الا ان
 كتب الى
 فلان بن
 فلان
 قاضى
 بكذا
 والى كل
 من يسل
 اليه من
 قضاة
 المسلمين
 سنن فيمنه
 يقبل
 الكتاب
 بعد موت
 قاضى
 تلك
 البلدة
 المكتوب
 اليه
 هم لان
 غيره من
 غير سنن
 اخر
 المالك

الكتاب القاضى الى القاضى فيها وبغير سنن قال ابو جعفر فينا دون سائر السلف وبه قال الشافعي واما احمد في وجهه وكذا الطحاوي

هو ما تعلق به وهو معرف سرف اسي معلوم الذي سارت به معلوم من خلاف ما اذ كذب ابتداء من قاضي كورة
 كذا فلان ابن فلان العلاني هو والى كل من يميل اليه سرف من قضاة المسلمين حيث قيل على ما عليه شأنا
 لانه غير معرف سرف اسي مجهول حاصل الكلام ان في الصورة الاولى من الكتاب باعتماده على الكل بعد تعريف
 منهم بقوله الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يميل اليه من قضاة المسلمين لانه في ما هو شرط وهو ان
 يكون من معلوم ثم مير غيره تعالى واما في الصورة الثانية فانه كتب ابتداء من فلان بن فلان قاضي بلد كذا
 الى كل من يميل اليه من قضاة المسلمين فانه لا يصلح لانه معلوم الى مجهول والعلم في شرط وهو ان يميل الى غنية
 وقبل لظواهر ان محمداً بن قيس روى عن ابي يوسف في جواز فانه حين يتلى بالقبض وسع كثير من المسئلة لا حرج على الثاني
 ولو كان في الخصم سرف يعني لومات المدعي عليه قبل وصول كتاب القاضي الى القاضي في الخصم سرف في الخصم سرف في الخصم
 على ورثته سرف اسي ورثته اخذهم لقيامه سرف اسي لقيامه الورثة هم مقامه سرف اسي مقام اخذهم هم ولا قبل
 كتاب القاضي الى القاضي في احدى ود القصاص سرف وبه قال الشافعي في قول من قال لا قبل وبه قال مالك
 واحمد لان الاعتماد على الشهود قلنا لان في سرف اسي في كتاب القاضي هم شبهة البدلية سرف لان المكتوب اليه
 مباركة لا من كتاب لانه لم يشاهد الشهادته هم فصار كشهادة سرف وهي غير مقبولة فيها فلا قبل
 فيما يستط بالاشهاد هم ولان مبناهما سرف اسي يعني احدى ود القصاص هم على الاستناد في قبوله سرف اسي ومنه
 قبول كتاب القاضي الى القاضي في فيما هم سرف في اثباتهما سرف فلا يجوز والى ما علم
 فصل آخر من سرف اسي هذا فصل آخر قبل في بعض في هذا الباب فصل قبل هذا مني يقول فصل آخر واجب بان هذا فصل
 آخر في كتاب ادب القاضي فانه تقدم فصل في بعض في هذا الفصل آخر هم في جواز قضاء المرأة في كل شيء سرف وقال الشافعي
 ومالك واحمد لا يجوز لان المرأة ناقصة العقل غير اهل للعبودية الرجال ومما فعل المحققون هم الا في احدى ود القصاص
 سرف مجمع عليه في عدم اجوازهم اعتبار بالشهادتها فيما سرف قياسا على شهادتهما فان شهادتهما جائزة هم وقد
 مر الوجه سرف اسي موجه في اول ادب القاضي ان علم القاضي من علم الشهادته لان كل واحد منهما من اهل
 الولاية فكل من كان اهلا للشهادة يكون اهلا للقضاء وسواء في الشهادته في غير احدى ود القصاص في اهل القضاء
 في غيرهما وقال مالك لا قبل اراهم من قبل بخطه من قوله لان فيه شبهة البدلية فانه يدل على ان ما فيه
 شبهة البدلية لا يعتبر فيها فشهادتهما لك وقضاء ما استفاد من شهادتهما انتهى وقال تلج الشريعة قوله
 قد مر الوجه اسي في كتاب احدى ود ان فيها شبهة البدلية قال مد تعالى فان لم يكونا عليين الاية هم وليس للقاضي
 ان يستعمل في القضاء الا ان يقول من اليه ذلك سرف اسي الاستحلاف وبه قال الشافعي ومالك واحمد ولو اذن
 له في الاستحلاف في يجوز بلا خلاف ولو نهاه من الاستحلاف لا يجوز بلا خلاف ولو اذن وسكت عن الاذن والنهي ففتا
 لا يجوز وبه قالت الاثنية اثلاثا وعن الاسطوخسري من اصحاب الشافعي يجوز اذا ولاه في عمل لا يقدح ان يتولاه
 بنفسه هم لانه سرف اسي لان القاضي هم فله القضاء دون التقليد سرف اسي بالقضاء هم فصار سرف اسي حكم
 هم كوكيل الوكيل سرف فان الوكيل لا يملك الا اذا فوض اليه ذلك لانه مطلق التقويض ليس باذن الاستحلاف
 هم سرف لان المأمور باقامة اجمعة حيث يستعمل سرف اسي حيث يجوز له الاستحلاف وان لم ياذن له بذلك

صار به حاله وهو في
 خلاف ما اذ كذب
 ابتداء من قاضي كورة
 اليه على ما عليه
 مشاهير كونه غير
 معرف ولو كان
 سرف اسي محقق
 الكتاب على واره
 لقيامه مقامه
 فصل كتاب القاضي
 الى القاضي في احدى
 ود القصاص لان فيه
 شبهة البدلية فصار
 كاشهادته على الشاهد
 ولا يجوز على الاستناد
 وفي قبوله سرف في اثباتها
 فصل آخر من سرف
 فصل آخر في كتاب
 الادب القاضي والقصاص
 اعتبارا بشهادتهما
 منها وفي موجه
 وليس للقاضي ان
 يستعمل على القضاء
 الا ان يقول من اليه
 ذلك لانه مطلق
 دون التقويض به
 فصار كوكيل
 الوكيل بخلاف
 المأمور باقامة
 اجمعة حيث
 يستعمل

هم لانه سرف اسي لان ادب اجمعة هم سرف العرف لتوقفة سرف اسي لتوقفة ادا والجمعة يوقت تقويت بالقبض
 لان الموانع من اقامتها من المرض واسداده في الصلوة وغيرها قد يمتد شي من ذلك مع ضيق الوقت ولا يمكن
 انتظار الامام الاعظم لانه لا يمكن التأخير من الوقت هم لكان الامر سرف اسي باو اجمعة هم اذا ما بالاستحلاف والى سرف
 اسي من حيث الالة لان لم يكن سرفا لكن غايه يجوز ذلك اذا كان ذلك الغير سرفا لانه سرفا بشرائط اقبال
 اجمعة فلو افتتح الاول لصلوة ثم سرفا سرفا فاستخلف من لم يشهد باو اجمعة لان المستخلف بان لا يفتتح واحتر من
 من اخذ صلوة ثم افتتح بهم اجمعة فانه جاز وهو متحقق في هذه الحالة لم يشهد الخطية واجب بانه لم يفتتح
 سرفا من اجمعة ومما عليه الاول التحق بمن يشهد الخطية هم ولا كذلك القضاة سرف اسي ليس القضاة
 كاجمعة لانه غيبه يوقت بعون التاميم عن العذر هم ولو سرفا الثاني سرف اسي يعني لو تخلف
 القاضي بدون الاذن من الامام وتقف هذا النائب كيف يكون حكمه قال المصنف رحمه الله
 ولو تقف الثاني اسي ولو حكمه نائبه الذي هو من الاول سرف وهو القاضي في الموضع من الامام
 هم او قضي الثاني سرف وهو النائب عند نيابة المستنيب هم فاجاز الاول سرف وهو القاضي المستخلف هم جاز سرف اذا
 كان من اهل القصاص كما في الوكالة سرف فان الوكيل ذالم ياذن للموكل بالتوكيل فكل وتصرف بمقتضى الاول
 اعناه الاول جاز هم وناس سرف اسي وجه اجوازهم لانه سرف اسي يعني ان يكون وليا للمستنيب اسي في هذه المسئلة فلا
 اسي فلان اخطيئة هم حضرة راي الاول سرف اسي القاضي الاول الذي ولاه اخطيئة وقت شهوده لا يتأده على
 عليه وعلمه وحكم الذي حضره القاضي او اجازة قضاء حضرة راي القاضي فيكون راضيا به واما في الولاية فيجب ان
 فان قيل الاذن في الاجازة لا اجازة في الاجازة فلهذا سرف اسي يعني راضيا به واما في الولاية فيجب ان
 وان حكم الذي اذن له القاضي في الاجازة فلهذا سرف اسي يعني راضيا به واما في الولاية فيجب ان
 هم وبه الشرط سرف اسي حضور راي الاول هو شرط اجوازهم واذا فوض اليه سرف اسي اذ اقال اخطيئة للقاضي
 ولم يشك في كان له ان يولي غيره هم فيصير الثاني نائباً عن الاول سرف اسي فيصير النائب الذي ولاه القاضي للقاضي
 اليه نائباً عن اخطيئة هم حتى لا يملك الاول عز الاول فوض اليه سرف اسي اذ اقال اخطيئة للقاضي
 القاضي المولى من جهة اخطيئة لانه سرفا من جهة اخطيئة فلا يملك القاضي المستنيب عزله وقال الشافعي ومحمد
 يملك عزله لانه نائبه فعلا كوكيله فانا انه معارضاً من جهة اخطيئة الا ان يقول له اخطيئة وله من شئت به شئت
 من شئت فعلا كوكيله فانا انه معارضاً من جهة اخطيئة الا ان يقول له اخطيئة وله من شئت به شئت
 انزل الاول فاشا في ولوات الاول لا ينزل وكذا في الثانية الا ان يقول له اخطيئة وله من شئت به شئت
 سرف اسي نفذه هم الا ان يخالف الاجماع سرف اسي يحل ان يتقدم القاضي في الجهاد هم او الكتاب سرف اسي يحل
 من ذلك القبيية عاذا فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بغير اذن ربكم عليه هم او السنة سرف اسي او سنة المشيخة
 لا يمكن العمل المطلقة ثلثا لا يجوز وكذا في الزوج الثاني في بلا دخول على من سرفا سرفا وسعيد بن جبير فان
 الدخول ثابت باجمد في المشهور وهو حديث المسيلة هم بان يكون قول الادبيل عليه سرف اسي بيان لما لفته الاجماع
 كما اذا مضى على الذين سرفا سرفا من غير المطالبة فانه لا دليل شرعي على ذلك وعلى النسخة

لانه على شرط الفوات
 لتوقفته فكان الامر به
 اذ ان في الاستحلاف
 كذا لانه لا يفتتح
 القضاء وتوقضي
 اسي في محضر من
 الاول او قضي الثاني
 فاجاز الاول جازهما
 في الوكالة وهذا
 لانه حصر راي الاول
 وهذا شرط واذ من
 اليه على فيصير
 الثاني نائباً عن
 الاول حتى لا يملك
 الاول عزله فانا
 فوض اليه سرف
 هذا النص في قال
 واذا راعى القاضي
 حكمه حكم امضاء
 الا ان يخالف
 الكتب بل السنة
 او الاجماع بان يكون
 فلا دليل عليه

الا ولى يكون قوله بان يكون تعليل الاستثنا كما يقول عدم تنقيده اذا كان مخالفا لادلة المذكورة بسبب ان يكون
 قول الاول دليل عليه وفي احوال الصغرى والاختلاف فيه القضاة فتنفى به القاضى ثم جلتا من اخرى غير ذلك امضاة
 اى غير قاضى به الاول فما ذكر لفظ اجماع الصغرى باللفظ لان فيه فائدين احدهما انه قيد بالقضاة لان القاضى لا يكون
 غير عالم بموقع الاجتهاد فانفق قضاؤه فيقول قائله المشكك لا يجب على الثاني تنقيده كذا ذكره في اصول الفقه
 مما لا اولى المحيط وفي الذخيرة لا يتقيد المدفوع اليه على قول العامة والفائدة الثانية انه قيد بقوله يرمى فيه
 ذلك فتنفى رواية القدوري لم يرم من ذلك فتنفى ان قوله امضاة فيما اذا كان اى القاضى سواء حكم الاول فاذا كان
 مخالفا لا يعضيه فابانت رواية اجماع بان ذلك الامضاة عام فيما سوى المستثنات سواء كان يوافق رايه او يخالفه لان
 الحكم لانه مجتهد فيه ولا يتحقق اجتهاده واذ قد صح من عمر بنى الصغرى انه قلد القضاة والى الدرود بنى الصغرى بعد
 كثرة اشتغاله فاختتم الى بي الدرود وكره لان في شئ فتنفى الامضاة ثم لقي عمر بنى الصغرى المدعى المتقضى عليه فساله عن حاله
 فقال تقضى على فقال عمر بنى الصغرى لو كنت مكانه لقيت لك فقال المتقضى عليه واما منك من القضاة فقال عمر بنى
 ليس بيننا وبين الراسى شتر وكبرى ان عمر بنى الصغرى استعان بزيد بن ثابت رضى الله عنه فتنفى زيدا من ركنين
 ثم لقي عمر بنى الصغرى فقال ان زيدا تقضى على والى به في نحوه وعن عمر بنى الصغرى المدعى انه قضى في حادثة بقبضته ثم قضى
 فيها بخلاف ذلك فتنفى في ذلك فقال تلك كما قضينا هذه كما تقضى هم والاصل فيه سق اى في تنقيده القضاة ما روى
 اليه اذ لم يكن مخالفا لادلة المذكورة هم ان لقضاة حتى لاني فصلا مجتهدا فيه سق ومنه بعض النسخ مجتهدا فيه
 هم ينفذ ولا يردده غير وان الاجتهاد الثاني كاجتهاد الاول سق في ان كلامنا يتناول سقاهم وقد ترجح الاجتهاد
 الاول بالقياس لقضاة لا يفتن بما هو دون سق ورجح وهو التمسك بقضاة هم فلو قضي في المجتهد في مخالفا لادلة
 سق حال كونه من ناسيلك بنى نفعه عند ابي خنيفة وكان عاملا فغير ما يتان سق وفي بعض النسخ فتنفى اى من
 ابي خنيفة روايتان في روايته لا ينفذ به كان يفتى شمس الامية الا ورجحى لانه دعم فساد قضاة في تعامل في حقه
 بوجهه ومن روايته ينفذ به كان يفتى الصمد الشهد والمرغيبا في ما اشار الى وجه هذا بقوله هم مدعيان لادلة ليس بخلاف
 بقبضين سق لان كل مجتهد لا يقطع القول بان الصواب اجتهاده دون اجتهاد خصمه بل الامر محتمل عنده فقبضين البعب
 فيما اتصل به القضاة جملة الامر القضاة على الطوب وفكر في الذخيرة الاختلاف في هذا والقضاة ومنه بعض الموانع ذكر الاختلاف
 في حل الاقدام على القضاة وعند سق اى وعند ابي يوسف ومحمد لا ينفذ في الوجين سق اى النسيان اليه
 وقيل ان الشافعي ما كان يجرى من سق لانه قضي بما هو خطاه عنه سق فعيل بذكره قال المصنف هم وعليه الفتوى سق لانه
 زعم فساد قضاة والمجرب احمد بن محمد في المحيط وذكر في الفتاوى الصغرى الفتوى على قول ابي خنيفة في نفاذها
 على خلاف المذهب ومنه فتاوى طهريه الدين سق للسلطان ان يفتي ذلك هم ثم المجتهد فيه ان لا يكون مخالفا
 لما ذكرنا سق من الكتاب والسنة المشهورة والاجماع هم والمراد بالسنة المشهورة سق بالرفع لانه خبر لقوله والمراد
 اى المراد من السنة ليس مطلق السنة بالسنة المشهورة هم سق سق اى من السنة والمراد من مخالفة الكتاب مخالفة
 فعل الكتاب الذي لم يتلف السلف في ما وليه قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح ابائكم اباءكم من النسا فان اسلف القضاة على عدم
 جواز تزوج امرأة الاب وجازيته وطبعا ان وطبعا الاب فلو حكم حاكم يجوز ذلك فتنفى من دفع اليه هم وفيما اجمع عليه

في اجماع الصغرى
 وما اختلف فيه الفقهاء
 فتنفى به القاضى ثم
 جلتا من اخرى
 غير ذلك امضاة
 والاصل ان القضاة
 سق لا يفتن
 مجتهدا فيه يفتى
 ولا يردده غير وان
 اجتهاد الثاني كاجتهاد
 الاول وفي ترجح
 الاول بالقياس لقضاة
 لا يفتن بما هو
 دون سق ورجح
 وهو التمسك بقضاة
 هم فلو قضي في
 المجتهد في مخالفا
 لادلة سق حال
 كونه من ناسيلك
 بنى نفعه عند
 ابي خنيفة وكان
 عاملا فغير ما
 يتان سق وفي
 بعض النسخ فتنفى
 اى من ابي
 خنيفة روايتان
 في روايته لا
 ينفذ به كان
 يفتى شمس
 الامية الا ورجح
 لانه دعم
 فساد قضاة
 في تعامل في
 حقه بوجهه
 ومن روايته
 ينفذ به كان
 يفتى الصمد
 الشهد والمرغيبا
 في ما اشار الى
 وجه هذا
 بقوله هم
 مدعيان لادلة
 ليس بخلاف
 بقبضين سق
 لان كل مجتهد
 لا يقطع القول
 بان الصواب
 اجتهاده دون
 اجتهاد خصمه
 بل الامر
 محتمل عنده
 فقبضين البعب
 فيما اتصل به
 القضاة جملة
 الامر القضاة
 على الطوب
 وفكر في
 الذخيرة
 الاختلاف
 في هذا
 والقضاة
 ومنه بعض
 الموانع
 ذكر الاختلاف
 في حل
 الاقدام
 على القضاة
 وعند سق
 اى وعند
 ابي يوسف
 ومحمد
 لا ينفذ في
 الوجين
 سق اى
 النسيان
 اليه
 وقيل ان
 الشافعي
 ما كان
 يجرى من
 سق لانه
 قضي بما
 هو خطاه
 عنه سق
 فعيل بذكره
 قال المصنف
 هم وعليه
 الفتوى
 سق لانه
 زعم فساد
 قضاة
 والمجرب
 احمد بن
 محمد في
 المحيط
 وذكر في
 الفتاوى
 الصغرى
 الفتوى
 على قول
 ابي
 خنيفة
 في نفاذها
 على خلاف
 المذهب
 ومنه
 فتاوى
 طهريه
 الدين
 سق
 للسلطان
 ان يفتي
 ذلك
 هم
 ثم
 المجتهد
 فيه
 ان لا
 يكون
 مخالفا
 لما
 ذكرنا
 سق
 من
 الكتاب
 والسنة
 المشهورة
 والاجماع
 هم
 والمراد
 بالسنة
 المشهورة
 سق
 بالرفع
 لانه
 خبر
 لقوله
 والمراد
 اى
 المراد
 من
 السنة
 ليس
 مطلق
 السنة
 بالسنة
 المشهورة
 هم
 سق
 سق
 اى
 من
 السنة
 والمراد
 من
 مخالفة
 الكتاب
 مخالفة
 فعل
 الكتاب
 الذي
 لم
 يتلف
 السلف
 في
 ما
 وليه
 قوله
 تعالى
 ولا
 تنكحوا
 ما
 نكح
 ابائكم
 اباءكم
 من
 النسا
 فان
 اسلف
 القضاة
 على
 عدم
 جواز
 تزوج
 امرأة
 الاب
 وجازيته
 وطبعا
 ان
 وطبعا
 الاب
 فلو
 حكم
 حاكم
 يجوز
 ذلك
 فتنفى
 من
 دفع
 اليه
 هم
 وفيما
 اجمع
 عليه

سق اى في الذي اجمع عليه هم الجمهور سق اى جمهور العلماء اى اكثرهم وابلهم هم لا يعتبر مخالفة البعض سق اى
 بعض العلماء فتنفى هذا اذا حكم الحاكم بخلاف ما عليه الاكثر كان حكمه على خلاف الاجماع فتنفى من رفع اليه وتقال لا يمكن
 ما قلنا عننا سق اى في ان يحل كلام المصنف بذا على ما اذا كان الواحد المخالف ممن لم يسوغ اجتهاده وذلك
 لقول ابن عباس في جوابه لربنا الفضل فانه لم يسوغ له ذلك فلم يتبعه احد واكثر عليه فاذا حكم حاكم يجوز ذلك
 وجب نقضه لان الاجماع منعقد على الحرمة برونه فاما اذا سوغ له ذلك لم ينعقد الاجماع برونه لقول ابن عباس
 رضى الله عنه في شتر اطحا حب الام من الثلث الى السدين الجمع من القوة ومن اعطاه ثلث اجمع بعد فتنفى
 الزودين فان حكمه حاكم لم يكن مخالفا لاجماع وهذا هو المختار عند شمس الامية ولما اختاره المصنف ولا يحل على
 قول من يرمى ان خلاف الاصل فيمن ان لا نقضه لانه ليس صحيح عندهما العلماء هم وذلك سق اى مخالفة
 البعض لما اجمع عليه الجمهور خلاف سق اى مخالفة الاكثر هم وليس باختلاف سق لم يذكر احد الفرق بينهما
 وقعت عليه من الشرح والفرق بينهما ان الاختلاف ان يكون الطريق مختلفا والمقصود واحدا بخلاف الشان
 والمخلاف بان يكون الطريق مختلفا والمقصود مختلفا فاهم فانه دقيق هم والمعتبر الاختلاف في المصدر الاول
 سق وهم الصحاية رضى الله عنهم وفي الذخيرة انما اعتبر الخلاف بين المتقدمين والمراد من المتقدمين
 الصحابة ومن معهم من السلف فلم يعتبر اختلاف بيننا وبين الشافعي والعبارة بحقيقة الاختلاف في صيغة
 المحل مجتهدا فيه انتهى والاختلاف الذي يحل مجتهدا فيه هو الاختلاف الذي كان بين الصحابة والاتباع
 لا الذي يقع بعدهم فتنفى هذا اذا حكم الشافعي والمالكية براه بما يخالف راي من تقدم عليه من المصدر الاول فتنفى
 ذلك الى حاكم لم يرد ذلك كان له ان ينفذه هم قال سق اى قال محمد بن الحسن الصغرى هم ذل شئ فتنفى لبقا فهو
 في الظاهر سق اى فيما بينا هم تجزئة فتنفى الباطن سق اى عند المدعى ذلك سق اى امرهم هم عند
 ابي خنيفة رضى الله عنه سق ولكن صدر التحريم ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا فاقامت بنية كاذبة فتنفى
 القاضى بالفرقة وتزوجت باخر بعد انقضائها عدة فعلى قول ابي خنيفة وقول ابي يوسف او لا لا يحل للزوج
 الاول وطبعا ظاهرا وباطنا وكل للثاني في ظاهرا باطنا علم بحقيقة الحال او لا على قول ابي يوسف اخر او لا
 والشافعي ومالك واحمد لا يحل للثاني وطبعا اذا كان عالما بحقيقة الحال ومن صدره التحريم ايضا وصبي يعبته
 سق اى ما صغيران فكل واحد اعتقا ثم تزوج احدهما الاخر فجازى به مسلما واقام بنية انها وكذا قال سق اى فتنفى
 فيها ويفرق بينهما فان رجع الشهود او تبين انهم زورا ليس للزوج وطبعا عنده لان القضاة بالحرمة نقض ظاهرا وباطنا
 وكذا عند محمد لانه لا يعلم حقيقة كذب الشهود ومنه وكذا اذا قضي سق القاضى هم باحلال سق يعني اذا قضي القاضى
 باحلال شئ سق الظاهر فتنفى الباطن كذلك ومن صدره رجل وسع على امرأة انها حرة وبى محمد فاقام عليها شاذى
 زور وقضى القاضى بالكلح بينهما حل للزوج وطبعا حل للمرأة التكمين عند ابي خنيفة وابي يوسف في قوله والاول عند محمد
 والى يوسف في قوله الاخير ورفق والائمة الثلاثة لا يحل لهما ذلك هم هذا سق اى هذا الذي ذكرناه هو اذا كانت المرأة
 بسبب سق اى سق فتنفى القاضى في القضاة والفسخ بشهادة الزور قد مرش الحكم سق اى في خلاف سق لان المالكة المستقلة لان المالكة المستقلة
 فان كان في مالها مال لا ينفذ لئلا ياجماع ومن صدره سق اى بالبيع بشهادة الزور وسواء كانت الدعوى

الجمهور ولا يعتبر مخالفة
 البعض وذلك لاجتماع
 وليس باختلاف سق
 الاختلاف في المصدر
 الاول قال محمد بن
 قاضي به القاضى
 في الظاهر بجمعه
 في الباطن
 كذلك عند ابي خنيفة
 وكل اذا قضى حلالا
 وهذا اذا كانت
 الدعوى بسبب محرمين
 وهي مسألة
 قضاء القاضى
 في العتق
 والفسخ بشهادة
 الزور وقد
 مررت في الكتاب

الى زمان التكفيل من لان القاضى ليس يحلف بظاهر عدله من جهة مكان العمل بالظاهر واجبا عليه من كمن اثبت التمسك
 من جهة من حيث بالبنية من اذ اثبت الدين على العبد حتى يبع في دينه لا يكفل من اى من المشتري او من رتبة الدين
 مع احتمال شترى اخر ودين اخر فلو اخذ الكفيل بناسط الا احتمال يكون الادب في معارضا على جهة الادب وان لا يجوز من ولان
 المكفول له محبيل من هذا دليل آخر على عدم جواز اخذ الكفيل وذلك لما تقدم من ان جملة المكفول له تمتع صحة الكفالة ومهيت
 المكفول له محبيل فلا يصح من نفسه انه كذا كذا الكفل لاداء القروض وطمع من من هو فانه لا يصح من بخلاف حقيقة
 هذا جواب عما تشدد به من المسائل لما انفقتهم لان حق الزوج ثابت من في الودعية هم ووجوب اى الزوج هم من
 من ايضا نفعت الكفالة هم واما الباقي والفقطة فنية من اى نفي كل واحد منهما من رويان من قال في رواية
 لا يجب ان ياخذ منه كفلا وقال في رواية ان يجب الى ان ياخذ منه كفلا هم والاصح انه على خلاف من المكفول واداه
 الاستحقاق بالبنية وقالوا في شرح الجامع الصغير والصحيح ان رواية الاولى في قول ابي حنيفة رحمه الله في قوله لا يصح
 فيما سها على تلك المسئلة هم وقيل ان دفع بعلامة اللقطة واثبات العبد من فانه لمن يطلبه هم كفل بالاجماع لان الحق
 غير ثابت من لان العارية او قول العبد لا يجب الاستحقاق من ولهذا من اى ولا بل ذلك من كان له
 اى للقاضى من ان يبيع من اى من الدفع نفع تاخير والتكفيل ميانة للفقهاء هم وقوله من اى وقوله اى غنية
 في الجامع الصغير من سأل ابو يوسف عن من سئله الميراث بين العزائم فلم يزل اى من سؤله لم يزل اى من سؤله
 بنيد الماد ذكره بقوله هم وهذا من اى هلاق اعلم على المجتهد فيهم كلف من مذموم من اى مذموم اى مذموم من جهة
 هم ان المجتهد يخطى والصيب لا يمكنه البع من وهو المعزلة ان كل محتجب معيب على ذمب اى مذموم من جهة
 هذا الظن اسبب ما نقل عن ابي حنيفة في انه قال ليدفع من خاله السئى كل محتجب معيب وانما عند الله وادع قضا متناه
 معيب في الاجتهاد حتى يكون مثا بان واقع اجتهاد ومخالفا عند الله فربما قد قال محتجب لو قاضا فافترق القاضى
 بينهما فقد قضاه وقد اخطا الله جعل قضائه حواجا مع نواذ انه يحلف باحق عند الله عز وجل لانه في التقديم هم قال من
 اى محمد في الجامع الصغير هم واذا كانت الدار في يد رجل واقام الاخر من اى بل اخذ من البينة ان ابوات وتركها
 من اى الدار هم ميراثا بينه وبين اخيه فلان الغائب نفى له بالنفع من اى بعت الدار هم ترك النفع الاخر
 في يد الذي اى في يد يريه لا يتولى منه من اى من صاحب اليد هم كفيل من اى لا يؤخذ من ذي اليد كفيل هم وهذا
 من اى ترك النفع الاخر في يد من في يد هم عند ابي حنيفة من من وادع الاستحقاق بالكفيل من قبل الاجماع
 وانما لان في الذي ذكرناه هم وقال من اى ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هم ان كان الذي يبيع في يد جاحل فانه
 منه من اى اخذ منه الكفيل هم وجعل في يد ابي من حتى تقدم الغائب هم وان لم يجد ترك في يد من
 مانه ابي من هم لها من اى لابي يوسف ومحمد رحمهما الله هم ان احب او فاعان فلما ترك المال في يد وبنحلاف اى
 مانه ابي من من في يد هم له من اى لا يبيع من هم ان القضاء وقع للميت مقصود من لان الفقهاء
 لارث قضاء للميت ولذا لا ينفق ويؤنه منه وينفذ وما ياء هم واحتمال كونه من اى كون صاحب اليد هم مختار للميت
 بت فلا ينفق في يد من غير مختار له وانما قال واحتمال كونه لان كون المال بيد من لو يبيع باختيار للميت
 ليس بظن واحتمال ذلك فييد المطلوب فانما يبيع به هم كذا اذ كان من اى من يبيع هم مقرا من فانه انما ترك الباقى

في زمان التكليف كمن
 اثبت انما من في يد
 او اثبت الدين على العبد
 حتى يبع في ذمه كالتكليف
 لكان المكلف له مجهول
 حضا وكذا انكرا احد الامور
 محذوف الفقه كان حقا لزم
 ثابت وهو معلوم اما الاثبات
 والقطع فغير ثابتين
 والاحكام على المخلون
 وقيل ان دفع بعوضة
 للقطعة او امر العبد
 يكفل بالاجب لان الحق
 غير ثابت واما ان كان له
 ان يمتعه وقوله وهو ظالم
 ادى ميل عن سوء العسل
 وهذا يكف عن من
 رحمه الله ان المحض
 عيني ويبيع كما كانه
 المستحق قال اذا كانت
 الدار في يد رجل فقام
 الآخر البيعة ان ابوات
 وقوله اسيرة النائية وبين
 اخيه ثلاث العاقب
 قضى له بالنصف وروى
 النصف الاخر في مائة الرابي
 هو في يد رجل ولا يمتنع
 بمكول وهو عمن في بيعة
 وقال ان كان الذي يريه
 جاحدا لغيره منه وجعل
 في يده مائة وان لم يمتنع
 ترك في يده ان المجهول
 خالف فلا يترك المالك في
 مملوك المهر لانه مدين
 وله ان القضاة وروى لولم
 معصوما ولا احتلال كونه
 محض ان العبد ثابت
 في يده ان كان له

بده كذا كذا هم موجوده سن هذا جواب عما ذكرناه ووجهه ان النجاسة نجمة وهم قد ارتفع بقدر القائه سن وكذا المازمة هم
 وانما هم من الالباب عدم وجوده مستقبل لغيره ورتة الحادثة معلومة له سن اسي للابن هم ولاقائه سن فانما هم من
 النجاسة لا شتياد الامر عليه وقد زال ذلك بالنجمة هم ولو كانت البرعوى من منقول سن اسي كذا بالانجيل من سن اسي التبع الآخر
 هم من سن اسي من الذي سن يده هم بالاتفاق لانه يحتاج فيه الى الحفظ والنزع بالسن فيه سن اسي في المنقول
 لانه لما جرد بما يقر في النجاسة او ازعم انه ملكه قالوا من ان في الحفظ من بخلاف العقار لانها محصنة بنفسها ولما في سن
 اسي يكون العقار محصنة بنفسها هم يملك الوحي من المنقول على الكبير الغائب دون العقار وكذا حكم ونسب النج والام
 والعم على الصغير سن من بيع العرف من على الكبير وانما خصم بالبركة اذ ليس لهم ولا في التفرع ولم يولد له الحفظ
 من باب الحفظ وقيل المنقول على الخلاف ايضا سن يعني لا يولد نصيب الغائب من يد المدة عليه سن قول البرعوى
 غا فالعاقبة قال الاستدلال في فصوله وانما المنقول فلا شك ان على قولها يولد نصيب الغائب من يده ويوضع على يده
 عدل وانتقل المشايخ على قول ابي حنيفة قال بعضهم لا يزرع من يده وقال بعضهم يزرع من يده هم وقول ابي حنيفة
 فيه سن اسي في المنقول هم انهم سن من قوله في العقار حاجته الى الحفظ من اسي حاجته المنقول الى الحفظ فاذا لم
 يزرع من يده وكان مضمونا عليه واذا يزرع منه لم يبق مضمونا عليه فكان الحفظ من عدم النزع الكثرهم وانما لا يولد الكفيل سن
 بل ارجح الى قوله ولا تستوثق منه بكفيل ومعاذ الكفيل هم لانه انشاء المحمودة سن لان من يولد باقيا ولا تعذر اعطائه
 في القائه لطلبه في انشاء المحمودة والقائه لم يصب لانه انما بل قطعوا به من قوله والقائه انما نصيب قطعها سن
 اسي قطع المحمودة هم لان انشاءها سن فان قيل يجب ان القائه لم يصب لذلك فيكون انفسهم هو كذا في طلبه بالكفيل
 والقائه قطعها بكما اعطاه ايجاب الاكل عنه بقوله يجعل كيب الدليل كذا اطلب الكفيل من انشاء المحمودة وهو مشروع قطع
 المحمودة وجميعها من زمانه وانما في كان شيئا له وذا علمنا باطلهم واذا حضر الغائب سن واداد اخذ نصيبه بل كيف الى اعاد
 البينة ام لا فقال المعتكف هم في يحتاج الى اعادة البينة سن في اخذ نصيبه من ذي اليهم وسلم اليه النصيب بذلك لقنا
 سن لان بنية افاض كانت له ولا نية الغائب هم لان اعد الولاية فيقتب خصما عن الباقيين فيما يستحق له سن اسي المي
 هم و عليه سن اسي على الميتم سولو كان هم نيا كان له وعلينا لان المقتضى له وعليه انما هو الميتم في الحقيقة فواحد من الولاية
 على خليفة عنه سن اسي عن الميتم هم في ذلك سن الامر وهو اختيار المعتكف واختيار غيره للاسلام وانما هو من
 يكون باعادة البينة على قيس قول ابي حنيفة رحمه الله في قتل العمد اذا قام كافر البينة ان قلنا نسل الماده عدا هم من قطر
 العاصم يحتاج الى اقامة البينة هم بخلاف الاستيفاء سن جواب عما يقال لو صح احدهم للحلف في كان كالميت وجاز له
 استيفاء جميع كالميت لكن لا يدفع اليه سوى نصيبه بالاجماع تقريرا بجواب ان الاستيفاء نفسه من خلاف ذلك هم لانه
 اسي لان المستوفى هم عامل فيه نفسه مثلا اصل ان يكون الباقيين في سن وانما قل ان يقول فيمكن ما لا ينفك في
 نصيبه وباقيين غيره فيما زاول ولا يخلو فيه وجوابه ان المسائل قابل لكن لا يدفع اليه سوى نصيبه بالاجماع وما كان
 كذلك لا ينفك التمسك هم ولما في سن اسي ولا بل كون العامل نفسه لا يصلح ان يكون نائب غيره هم الاستيفاء في
 سن الحاضر هم الا نصيبه وصار كما اذا قامت البينة بدو الميتم سن فانه يقتضيه بالكل ولا يافذ الا نصيب نفسه هم ان
 سن الاستيفاء من قوله لان اعد الولاية فيقتب خصما احد على احد لواءه في احد على احد الولاية ومن

وحجج حقائق ارتقعه بقضائه
 القاصي والظاهر عموماً
 المحذور في المستقبل القريب
 الحادثة معلومة في الواقع
 ولو كانت كذلك في المستقبل
 فعلى قائله جرح منه
 بالاتفاق لأنه يتجاوز حده
 إلى الحفظ والفتح البالغ
 ضد تحذرون العقار
 لأنها محمودة بنفسها
 ولهذا يملك الوصي
 بيع المنقول على الكبير
 الوائب دون العقار
 وكذا المحكوم على الوصي
 والعزم على الصغير وقيل
 المنقول على الخلق أيضاً
 وقول لإحيفه لأنه
 أظهر لحاجته إلى الحفظ
 وأما الأيتام حق الكفيل
 لأنه إنشاء المنصورة
 والفاضي إنما يقتطعها
 لا لأنها لها أو أخص
 للعائيب لا يجازي إلى
 إعادة الأمانة ويبلغ
 إليه المصنف بل لك
 القضاء لأن أحد الورثة
 يتصحب خصماً عن
 الباقيين فيما يستحق له
 عليه وإن كان أعمى
 لأن المقتضى هو عليه
 إنما هو الميت في الحقيقة
 وليس من الورثة يصح
 خليفته عنه في ذلك
 بخلاف الاستيفاء بقضائه
 لأنما من فيه نفسه
 فلا يصح تأخير من غيره
 ولو لم لا يسمو الأنف فيه

صاحب التجارة تو میک بقدر ما یرجع الیه مالہ شی اعتبار القنات و وصولہ الی المال ہم مال شی اسی محمد بن ابی اسحاق
 ہم ومن اوست الیہ شی علی صیغۃ المجهول ہم ولم یعلم بالوصایۃ شی اسی ولم یعلم انه ویتے ہم حتی باع شیاً من الزمر کہ نو
 یسے والبیع جائز ولا یجوز ربح الوکیل حتی یعلم شئس انه وکیل لتوقف التوکیل علی العلم وقال سید لایۃ تف التوکیل
 علی العلم کا وصایۃ ویتے باکس فاذا علم الانسان بواجبہ جائز ولا یكون نیا عن الوکالۃ حتی یشہد من اورد علی عدل
 نہ انظر محمد بن فیه ویتے شرطہ ان سند یا مثبت الغزل بخیر الوادہ سوار کان عدل او فاسقا او عبداً او حراً او غیر ذلک کا لوکالۃ ہم
 ومن ابدیہ یوسف انه لا یجوز فی الفصل الاول ایضاً شی ایضاً لا یجوز بیع الویتۃ ایضاً قبل العلم بالوصایۃ اعتباراً بالوکالۃ ہم لان
 الوصایۃ انابۃ بعد الموت فتعتبر بالانابۃ قبلہ شی اسی قبل الموت ہم ویتے الوکالۃ شی اسی الانابۃ قبل الموت ہے الوکالۃ
 قال الکافی قولہ لان الوصایۃ انابۃ اسی جعل الویتۃ انابۃ یعنی جعل الغیر انابۃ عن نفسه لم یوید فی قبل الانابۃ
 المتداولۃ بین الناس بل ہی متعملۃ فیما بینہ الرجوع لقولہم انابۃ الی الله رجوع فلہذا عیب علی صاحب الکتاب بتعمل
 الانابۃ یعنی جعل الغیر انابۃ عن نفسه قال شیخی الطائفۃ صاحب الذانیۃ لیس ہذا موضع عیب از صاحب الکتاب بتعمل انابۃ
 فی الکشاف فی سورۃ الروم وکفی قولہ تجب فی اللانۃ انتقل لا یتجوز الی ہذا المعنی فان لا یجوز ہرے قال ناب عنی فندان
 اسی قائم ہوا سے ویتخرج منہ معنی قول المصنف ہم وجہ الفرق شی بینہا ہم علی غایۃ الروایۃ ان الوصایۃ خلافۃ
 لانما فتا الی زمان الجدان الانابۃ شی وجوب الموت ہم فلا یوقوف علی العلم کما فی تقریر الوارث شی بالبیع ولم یعلم
 بیوت الموت فانہ صحیح ہم اما الوکالۃ انابۃ لقیام ولایۃ التوب عنہ فتوقف علی العلم ویتے شی اسی توقف الوکالۃ
 علی العلم ویتے توقف الوصایۃ علیہ ہم لانہ شی اسی لان التوکیل ہم لو توقف علیہ شی اسی علی العلم ویتے بعض النسخ
 توقف علیہ اسی توقف الوکالۃ علی العلم لا یفرق نظر قدرۃ الوکالۃ فی الاصل فیرتفع الموضع الی الاول من الوصایۃ لتوقف علی العلم
 بخیرۃ انظر فی الموضع عدم قدرۃ ثم علم ان ہذا المیزان نہ جواز التصرف قبل العلم بالوکالۃ اذا ثبتت مقصودۃ وکذا
 انون الخبیۃ والعبد بالاجابة ان کان قصداً لا یشیت بدون العلم لان الاذن من الاذن یعنی الاعلام الاعمال لایۃ بطور
 العلم اما اذا ثبتت الوکالۃ فی ضمن امر احکم بالتقریر ففیہ وایمان نحو ان یقول الموکل لمرسل اذ ینب علیہ اسی فلا
 ینب علیہ فلان منک فہب الریبل بالعبد الیہ وعلیہ ان صاحب العبد امرہ بعبیۃ فاشترای من شہادۃ منہ وان لم یخبر
 بذلک ویتے او منہ ذکر محمد رحمہ اللہ فی کتاب الوکالۃ ان البیع جائز وجعل معرفۃ المشتري بالتوکیل معرفۃ البائع بذکر
 فی کتاب الزیادات انه لا یجوز البیع واما الغزل القصدی لا یصح بدون العلم واکلم یصح بدونہ کما اذا مات المذکر
 ذلک وکذا ذلک اسی ہم ومن اعلمہ شئس اسی من العلم الوکیل ہم من الناس بالوکالۃ شی الحق سہم الناس لیتقول
 کل حمیزہ صغیر او کبیر او کافر او مسلم ہم بخیر تصرف لانہ اثبات حق لا الزام امر شئس اسی الملاق محض لایستلزم شرط
 من الالزام وما کان کذا ذلک نقول الواحد فیه کان ویتے اصول شئس الائمۃ المعاملات لا الزام فیہا کا لوکالات
 والمعاربات والاذن للعبد فی التجارۃ کیف فیما خبر الواحد وقال الشافعی واحداً سہما لایثبت الوکالۃ والغزل عنہا
 خبر الواحد وہذا من باب المعاملات ولہذا لا یشترط فیہ لفظ الشہادۃ ہم ولا یكون الخ من الوکالۃ حتی یشہد عنہ
 شی اسی عند الوکیل ہم شہادان اور علی عدل شی والمراد من الشہادۃ الاخبار اذ لفظ الشہادۃ لیس بشرط
 ذکرہ فی جامع قاضیان ہم ویتے شی اشی شرط الشہادین اور علی عدل ہم عندہ اسی ضعیفہ زہر وقال ابو

صاحب التجارة يمسك
بقدر ما يرحم الله
قال من أوصى العبد
بعبد الوصاية حتى يباح
شيئا من الزكاة فهو
وصي والبيع جائز ويجوز
بيع الزكاة حتى يعلم عن
الوصي سفهانه كما يجوز
تفصيل الأول بالإنابة الوصاية
للأبنة وعليها تستغنى بالإنابة
وهي كالزكاة وتجب للزكاة
على الظاهر إن الوصاية
خلافه لا منافتها
إلى زمان بطلان
الإنابة فلا يتوقف
على العلم كما في نفوت
الوارث أما الوكالة فتتبع
لقيام ولاية الموصي
فتتوقف على العلم
وهذا لأنه لو توقف
على العلم لكانت
النظر لعقد الموكل في
الأول نفوت لعجز الموصي
ومن علم من أمته
بالوكالة يجب أن يصرح
لأنه إنشأت حق الزايم
قال ولا يكون الصفي
عن الوكالة حتى يشهد
عنده شاهان أو رجل
عدل وهذا عند
أبي حنيفة وأبو قاض

شیء اسی الخلف عن الوکالة مع والاول شیء هو الاعلام بالوکالة مع سوا شیء في الكفاية بخبر الواحد مع لانه شیء اسی لان لكل من
 مع من المعاملات وكذا لو احدث شیء اسی وباجبار الواحد مع فیمایش اسی في المعاملات مع كفاية شیء فيثبت بخبر الفاسق مع قبحا
 بالوکالة والافزون للعبدة التجارة بخلاف الديانات فانما لا تثبت بخبر الفاسق فلان لا تثبت بخبر الواحد الفاسق اولى كذا وكذا
 الجواب مع قوله شیء اسی لانه خيفة مع انه شیء اسی ان الغزل مع خبر يلزم شیء اما كون خبره افلاذ كلام جميل الكذب يمين
 الاعلام واما كونه يلزم لانه يلزم الاقتناع عن التعرف مع فيكون شهادته من وجوب شیء دون وجوبه حيث انه ضرر يلزم
 اليك من حيث منع عن التعرف تشترط الشهادة مع فيشترط احد شرطی شیء اسی اثبتت الشهادة مع وهو شیء اسی ان
 شرطی الشهادة مع العدم بان يكون اثنان مع او المعدلة شیء بان يكون واحد احد اعلام بخلاف الاول شیء اسی التویل
 لانه لا ازم فيه بوجه وبخلاف رسول الموکل شیء فانه لا يشترط فيه اثباته من ذلك مع لان عبارة شیء اسی عبارة الوبال
 مع كعبارة المرسل فاجابة الارسال شیء الذي بما يتفق اكل احدثه كل وقت بان عدل يرسله اكل ويكليه
 مع وعلى هذا الاختلاف شیء یعنی الذي ذكره بين ابي حنيفة مع وما جيبه في شرط واحد شرطی ما هنالك مسائل فذكر المصنف
 منها ستة منها غل الوکيل وقد مضى ثم ذكر الاربع بعد ذلك الاربعة قوله مع اذا خبر الموكل بجماعة مع غيره فان خبره
 اثنان او واحد عدل نفرد فيه بعدة يمتنع او ينعى كان اقتدارا منه لافلاذ وان خبره فاسق فعدته فكذا في الاصل في الاختلاف
 فعدته لا يكون اختيارا خلافا لما اثنان في قوله مع والشفقة شیء اذا خبره اثنان او عدل بالبيع فسكت سقطت شفقة
 وان خبره فاسق فخط الاختلاف اثنان في قوله مع والبر شیء اذا بلغنا انه يوجب الوكالة فسكت فان خبره اثنان
 او عدل كان رضا بخلاف وان خبره فاسق فخط الاختلاف الرابعة في قوله مع وسلم الذي لم يهاجر اليه اثنان اذا خبره
 اثنان او عدل محاطية من الفرائض لزمته وبر كما يجب القصد وان خبره فاسق وكذا في افضل الاختلاف فعدته لا يلزمه
 خلافا لما والسادة التي لم يذكرها المصنف غل الماذون اذا خبره واحد باعج من تلفت نفسه وجو عدل او اثنان ثبت
 بخبر صدق العبد وكذب وان كان فاسقا وكذب ثبت بخبره عند ما خلا فالسنة حجة وقيد بنقله نفسه لان علم الرسول
 علم مرسله كما ذكرنا مع قال شیء اسی محو في الجماع الصغير مع واذا باع القاضی او امينه عبدا للفرار فخذ المال
 شیء اسی الثمن مع فضاء شیء اسی الثمن مع او استحق العبد لم يضمن شیء اسی القاضی او امينه صورة المسئلة
 في الجماع مع محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رحمهما الله عنه في الرجل يموت وعليه دين مائة درهم لرجل وله عبد
 يساوي مائة درهم فيبيع الغريم البسه في القاضی فياخذ بالبيع للغريم في مائة فيبيعه بائة درهم لرجل فقبض الوكالة
 الثمن فيملك ثم يبيعه العبد من يراشتره قال يرجع المشتري على الغريم بالثمن والوارث اذا بيع له بمنزلة
 الغريم سواء افسه منها لفظ محمد في اصل الجماع الصغير والمصنف ذكر في القاضی وبيع امينه ثم ذكر ان امين القاضی
 لم يضمن مع لان امين القاضی قائم مقام القاضی والقاضی قائم مقام الامام شیء الامام لا يضمن فكذا القاضی او امينه
 وجوبه في قوله مع وكل واحد منهم شیء اسی من الامام والقاضی وامينه مع لا يلحقه ضمانا كلياتها عدالتا
 اياك واحد منهم مع عن قبول هذه الامانة شیء خوفا من الضمان مع فتقيق الحقوق شیء اسی حقوق المسلمين
 مع يرجع المشتري على الغرماء لان البيع واقع لمع شیء اسی للفرار فاذا كان كذلك مع فيرجع عليهم
 شیء اسی على الغرماء مع عند تعذر الرجوع على العاقد كذا اذا كان العاقد رجلا عليه شیء عند تعذر الرجوع

والاول سواها لانه من
المعتمدات وبخبر الرجل
فيها كفاية ولانه خبر
مقدم فيكون شهادة
من وجه في شرط احد
شرط بحد هذا احد
او العدل في عقد والاول
وبخلاف رسول الموكول
لان عبارته كعبارة
المرسل للحاجة الى الاصل
وعلى هذا الخلاف
اذا اخبر ائمة في عناية
عبدة والطغيان الكبر
والمسلم الذي لم يخرج
اليقظة **قال** واذا ائمة
او امينهم عملوا لغرض
واحد المال فضعاف
واستحق العبدان بغير
لان ائمة القاضي
قائم مقام القاض
والقاضي قائم مقام
الامام وكل واحد منهم
لا يلحقه ضمان كمال
يتقصد الناس من
قبول هذه الامانة
فتضيق الحق وتخرج
المشتري على الغرماء
لان البيع واقع لهم
فيخرج عليهم عند
لخذل الرجوع على
العاقد كما اذا كان
العاقد محجورا عليه

وصدق خبر الواحد يمين مرتبة الانبياء عليهم السلام وغيرهم غير معصومين عن الكذب والخطا على الخصوص في قضاء هذا الزمان
 لفظ الجبل والفسق فيهم وعلية الرواية كشيء في الرواية التي روى عن محمد بن ابي القيس كتابه سيق اي كتاب القاضي
 الى القاضي وقال المصنف رحمه الله وسمعت المشايخ هذه الرواية شذوا وقالوا احسن هذا في زمانهم لفساد حال اكثر القضاة
 في زماننا من غير ان يكون هم الامم في كتاب القاضي شيئا الى القاضي لم يخذوا بهذه الرواية واخذوا بظاهر الرواية لم يلجأ اليه
 شيخ اي الى كتاب القاضي الى القاضي للضرورة من اظهر شيئا اي وجه ظاهر الرواية ثم انه شيئا الى القاضي
 ثم اخبر عن امر تلك الشائعات لان المتولى يمكن من اصدار القضاء ومن اجزى يمكن به من الانتشار لا يريد فيقبل
 لخواه من التفتيش وقال الاكل رحمه الله وطيب بحث وهو ان يمكن من ذلك بحجة او بدوفا والثاني ممنوع والاول يجوز
 الى غير ظاهر الرواية من معانية الحجة ودلان طاعة اولى الامر واجبة من هذا دليل اخر لان القاضي من اولى الامر
 وطاعة اولى الامر واجبة من وقته تصدقة طاعته شيئا اي طاعة القاضي وكان ينبغي ان يقال اطاعته وقال الامام
 ابو بصير عن ابي ابي بصير عن اسمعيل بن محمد بن محمد بن محمود ونسبته الى ابي بصير عن سرقه ويقال ماتت ايضا بالبار
 ان كان شيئا اي القاضي هم لا عالم فيقبل قوله لان عدم تهمة الخطاء والخيانة وان كان عدلا جازلا يستفسر
 اي قضائه لتهمة الخطاء ثم فان احسن تفسير القضاء بانفسه على وجه اقتضاء الشريعة ان يقول شيئا استفسرت
 القروا لا كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجوع وثبت عندي بالحجة انه اخذ ايضا باسن حوز لا شبهة فيه وانه قتل
 حوزا بلا شبهة فيختم وجب تصديقه من قبول قوله من والا فلا شيئا اي ولا يمكن تفسيره فلا يجب تصديقه ولا يقبل
 قوله من واذا كان شيئا اي القاضي هم باطلا فاستقا او عالما فاستقا لا يقبل الا ان يبين سبب الحكم لتهمة الخطاء
 شيئا في الجبل هذه البراية من شيئا اي ولتتمته الجناية في النفس وبها اعلى اربعة اقسام ذكر المصنف منها ثلاثة ولم
 يذكر القسم الرابع من اقسام العقوبة وهو ان يكون عالما عادلا لا يقبل قوله بدون الاستفسار ثم قال شيئا اي
 محمدي في الجامع الصغير واذا عرل القاضي فقال الرجل اخذت منك الفاد ودفعها الى فلان قضيت بها
 له عليا ثم فقال الرجل اخذت اظلم فاقبل قول القاضي وكذلك اذا قال شيئا اي القاضي هم قضيت بتقطع
 بلك في حق هذا القاضي قال القاضي في قوله القاضي وبها اي كون القبول قول القاضي في ما بين الصورتين من ان كان الذي
 قطعته يده والذي اخذ منه المال شيئا حال كونه مضمين به شيئا اي ان القاضي هم فعل ذلك شيئا اي كل
 واحد من اخذ المال وقطع اليه وهو قاض شيئا في حال قضائه من وجه شيئا اي وجه كون القول قول
 القاضي في الوجوب من انها شيئا اي ان القاضي والمأخوذ منه المال او المقتطع يده من لما توافقا شيئا اي ان قضاء
 من ان شيئا اي ان القاضي هم فعل ذلك شيئا اي اخذ المال او المقتطع حال كونه من في قضائه شيئا في حال ولايته
 فلا انقطاع كان الظاهر من شيئا اي ظاهرا لحال من شابه له شيئا اي للقاضي من اذا القاضي لا يجوز شيئا وفي بعض
 النسخ لا يقتضي من بالجور شيئا اي بانظر والجور من المحرم من ظاهرا من والقول قول من يشهد له الظاهر ولا يمين عليه
 شيئا اي على القاضي من لانه يشبهه فمات في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضي شيئا لان ايجابها عليه يقتضي
 الى تعطيل عموم الناس باستلحاق الدخول في القضاء ولا مالوا الزمنا عليه اليمين لكان خصما وقضا الخصم لا يجوز
 من ولو اقر القاطع شيئا اي بامر القاضي من والاخذ شيئا او اخذ المال بامر القاضي من بلامر القاضي شيئا اي بالقطع

او لا تقدم الا فيمن سئل القاضي ان يثبت اي لسان القاطع او لا تقدم فعله في حالة القضاء من وجوبه من دفع القاضي
 ش اي دفع القاضي المال الى رب الدين او المستحق صحيح لانه وقع في حالة القضاء والظاهر ان حق من كان اذا كان ش اي دفع
 القاضي المال الى الاخذ بكل القضاء معاننا ش يعني في معانته الماخوذ منه المال لا يضمن الاخذ وكله اذا اقر او اقره القاضي
 من ورع المقطوع به او الماكود ما اقره ش اي ان القاضي من قبل التقليد وبعد الغزل ش اي او فعل بعد ذلك من فاقوله
 قوله القاضي ايضا في دفع ش احذر به جاذبه شمس الامنة في جازمه ان القول للورع اذا قال فعله بعد الغزل من لانه ش اي
 لان القاضي من استعمله في حالة مودة منافية للضمان ش لانه اذا عرفه كان فانيا صحت اضافة القطع او الاخذ في حالة
 القضاء لان حالة القضاء مودودة فيتم بها الضمان وهو اختيار فخر الاسلام والصدور الشريعة نصار ش اسناد القضاء بما
 من كان اذا قال ش من مودة المحبون م طلق ش امراتي م اذ عقت ش اي قال عقت عبيدي م واما مجنون بالجنون
 ش اي والحال ان المجنون من منه كان مودود ش اي مملوكا من الناس فان القول قوله حتى لا يقع المطلاق ولا الساق
 الاضافة الى حالة منافية للابقاع م ولو اقر القاطع والاخذ في هذا الفصل ش وهو فصل ان المقطوع به والماخوذ به
 ان القاضي قطع واخذ قبل التقليد او بعد الغزل م باقره القاضي يضمن لانما اقر السبب الضمان ش وهو اخذ المال من
 اليد م وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لاني ابطال سبب الضمان على غير ش يعني لا يقبل في ذلك فان
 قيل ينبغي ان لا يضمن الاخذ والقاطع ايضا لانما اسند الفعل ايضا الى حالة مودودة للضمان الجواب ان جهة الضمان
 راجحة لان اقرار الرجل على نفسه بسبب الضمان جهة طبيعة وقضاء القاضي جهة ظاهرا والظاهر لا يارض القطعي من جهة
 الاول ش اي الفصل الاول من ان ثبت فعله ش اي فعل القاضي م في قضائه بالتصادق ش فكان بمنزلة اذبات
 معانته م ولو كان المال في يده الاخذ فاما قد اقره اقرب القاضين والماخوذ منه المال صدق القاضي في انه فعله
 قضائه او ادعى فعله في غير قضائه فوجه المسال منه لانه اقر ان اليد كانت لش اي الماخوذ منه فلا يصدق في دعوى
 تلك الابحية ش لانه لم يكن له ولاية الاخذ الابحية ظاهرة م وقول المفسر ش اي القاضي المعسول م فيه
 ليس بجرح ش لكونه شهادة فربما يخالف ما لو كان المال الماخذ القاضي يكره به الضمان والقول قول المفسر علم بالصواب
 كتاب الشهادة

من اي كتاب في بيان حكم الشهادات وهو جرح شهادة والشهادة لغة اخبار قاطع كذا في الصحاح يعني الاخبار
 بالشي من شهادة وحيان لاحد تخمين وحيان ومن هذا قالوا مشتقة من الشهادة وعلى المعانته واليه الاشارة
 النبوية بقوله اذ رايت مثل الشخص فاشهد في الشريعة اخبار عن صدق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء
 والحكم وسيماني في حق التمثل الشهادة ومن حق الادب الطلب المدعي وركبنا استعمال لفظ الشهادة وشروطها كثيرة تاتي
 في اشارة المسائل وحكمها وجوب الحكم على القاضي بما ثبت به او في المبسوط والقياس راتي على كون الشهادة حجة
 لمزمنة لانه جرح يحمي الصدق والكذب والحتم لا يكون حجة الا ان القياس ترك بالخصوص والاجماع ووجه ذكره في الكتاب
 عقيب كتاب ادب القاض من ظاهر جرحه لان القاضي يتجلى في حكمه الشاهد فكان ذلك من تمت حكمه
 قال ش اسعد الله قريته من الشهادة فرض ش اسعد الله قريته اذا اقره اذ اتين وفرض كفاية اذا لم يتين بالاجماع
 من تزم الشهادة الاداء ولا يضمن كتمانها اذا طالبع المدعي ش وقوله ولا يضمن تأكيد لقوله يلزم الشهادة

لا يضمن ايضا كانه يضمن
 في حال القضاء ومنه قالوا
 صحيح كما اذا كان
 محليا ولم يرض للقطعي
 به او الماخوذ منه لانه
 فعل ذلك قبل التقليد
 او بعد الغزل فاقول
 للقاضي ايضا ان هذا صحيح
 لانه استعمل فعله في
 حالة مودودة منافية
 للضمان فصار كذا قال
 طلق او عقت
 وان المجنون والجنون
 كان معهودا او لم يكن
 او اقره في هذا الفصل
 بما اقره القاضي يضمن
 لانما اقر السبب الضمان
 وقول القاضي مقبول
 في دفع الضمان عن نفسه
 كافي لابطال سبب الضمان
 على غيره بخلاف الاول لانه
 ثبت فعله في نفسه
 بالتصادق ولو كان المال
 في يده الاخذ فاما قد اقره
 اقرب القاضين والماخوذ
 منه المال صدق القاضي
 في انه فعله في غير
 ادعى فعله في غير
 قضائه او ادعى فعله
 في غير قضائه فوجه
 المسال منه لانه اقر ان
 اليد كانت لش اي الماخوذ
 منه فلا يصدق في دعوى
 تلك الابحية ش لانه لم
 يكن له ولاية الاخذ الابحية
 ظاهرة م وقول المفسر ش
 اي القاضي المعسول م فيه
 ليس بجرح ش لكونه
 شهادة فربما يخالف ما لو
 كان المال الماخذ القاضي
 يكره به الضمان والقول
 قول المفسر علم بالصواب
 كتاب الشهادة
 قال ش اسعد الله قريته
 من الشهادة فرض ش
 اسعد الله قريته اذا اقره
 اذ اتين وفرض كفاية اذا
 لم يتين بالاجماع من تزم
 الشهادة الاداء ولا يضمن
 كتمانها اذا طالبع المدعي
 ش وقوله ولا يضمن تأكيد
 لقوله يلزم الشهادة

من قوله فقال لا ياتي الشهادة اذا ادعى ش بناء على ان الطلب من المدعي شرط للثبوت والنفى عن الادعاء المدعي امر
 بالحقور لاداءهم وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم عليه ش انما ضمن القلب وان كانت الكلمة اثم لانه راس
 الاحضار والمضنة التي ان صلت صلت الجرح واذا قدمت فذلك كما جاء في الحديث لانه قيل قد تمكن الاثم في اصله فذلك
 اشرف شني من ذلك ان افعال بالقلب اعظم من سائر الجوارح فاصل الحسنات والسيات الايمان والكفر وهما من افعال بالقلب
 فاذا جعل كتمان الشهادة من اثم القلب كان من اعظم الذنوب وقال الزمخشري كتمان الشهادة هو ان يصرح ولا يصرح بها
 فلما كان اثم اقترافا بالقلب اسند اليه لان اسناد الفعل الى الجوارح التي يعمل بها المصالح وانما يشترط طلب المدعي لانها حقيقة فيقف
 على طلبه كسائر الحقوق ش لان الحق لما كان له لم يرضه الشهادة قبل طلبه بل يتوقف على الطلب كافي سائر الحقوق
 وتوقف باذاع الشهادة واداءه المدعي ولا يعلم الشاهد ان لم يشهد بغير حقه فانه يجب عليه الشهادة ولا طلب
 والجواب انه الحق بالمطلوب دلالة فان الجواب لاداءه الطلب اجلا حتى وهو فيما ذكرتم موجود فكان في معناه فالحق به
 لا يقال قد اقره القاضي طلب المدعي بسبب لاداء الشهادة وهو خلاف ما ذكره المصنف في قوله وانما يشترط طلب المدعي فانه يدل على
 ان طلبه شرط وهو غير السبب لان معنى كلامه وانما يشترط وجود سبب الاداء وهو طلب المدعي فالطلب سبب وجوده شرط
 فلا حاجة فيه فان قلت انما جرحه شرط وقوله تعالى ولا ياتي الشهادة ولا تكتموا الشهادة سببا قلت نعم لانه خطاب وضع
 يدل على سبب وغيره وقوله تعالى اقم الصلوة لذكر الشمس م قال ش اي القدوري ش هم والشهادة في الحديث وغيره
 الشاهد فيها بين الشر والاطهار لانه ش اي لان الشاهد من حجب ش بكسر الحاء ثبوت حجب والحشبة ما يظفره الاجر
 في الآخرة وفي الصحاح احب بهذا الجرح اسد والاسم الحشبة بالكسر ومن الاجر والجمع الحجب وفلان محجب الجلب
 ولا تفعل محجب م اقامة الجرح ش اي احدي الحشبتين اقامته المحشبة سد قائله بقيام عليه الجرح والمحبة الاخرى م والتكتم
 عن التكتم ش اي التحفظ عن تكلم المسلم حشبة سد قائله فان قيل هذا الذي ذكره معارض لاطلاق قوله تعالى
 ولا تكتموا الشهادة وتقييد المطلق بخبر الواحد لا يجوز الجواب ان الآية محمولة على الشهادة في حقوق العباد وبذلك ليس
 الآية وهي آية الرأفة وبلاطرح والنص قوله فاعلم ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة اسع قوله ولهم عذاب اليم
 في الدنيا والآخرة والمعنى ان الشتر والكتان انما يحرم لحوت فوت حق المدعي التحاح الى اجار حقه من الاموال
 وغيره فاما الجرح وفي حقوق اسد قائله واسد جرح مودونا بالقتال اكرم وليس فيه خوف فوت حقه فجاز له
 ذلك ان يخبر الشاهد جانب الشر واليه اشارة المصنف بقوله م والشر افضل لقوله عليه السلام ش اي لقوله
 النبي صلى الله عليه وسلم الذي شهد عنده لو شترته بتوبك كان خيرا لك ش الذي قال له النبي صلى الله عليه
 وسلم هذا القول لم يشهد عنده لشي وكنت حل ما عا الى ان اعترف عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا كما رواه
 ابو داود والنسائي عن سفيان عن زيد بن اسلم عن يزيد بن نعيم عن ابيه نعيم بن هزال عن ابي عبد الله النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم فاقصد عنده اربع مرات فامر برجمه وقال لزال لو شترته بتوبك كان خيرا لك ثم اخرج ابو داود عن
 ابن كزاد ان كذا الامر ما عا ان يات النبي صلى الله عليه وسلم فغيره اسنة بلفظ النبي داود ورواه عبد الرزاق
 في مصنفه ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لزال لو شترت بتوبك كان خيرا قلت لم ارا احد
 من الشرح حقه ونحوه الموضع حتى قال الاكمل ايضا قوله عليه السلام الذي شهد عنده وهو رجل يقال له

للقوله تعالى ولا ياتي الشهادة
 اذا ادعى وقوله تعالى
 ولا تكتموا الشهادة ومن
 يكتمها فانه اثم عليه
 وانما يشترط طلب المدعي
 لانها حقيقة فيقف
 على طلبه كسائر الحقوق
 والشهادة في الحديث وغيره
 الشاهد فيها بين الشر والاطهار
 لانه ش اي لان الشاهد من حجب
 ش بكسر الحاء ثبوت حجب والحشبة
 ما يظفره الاجر في الآخرة
 وفي الصحاح احب بهذا الجرح
 اسد والاسم الحشبة بالكسر
 ومن الاجر والجمع الحجب
 وفلان محجب الجلب ولا تفعل
 محجب م اقامة الجرح ش اي
 احدي الحشبتين اقامته المحشبة
 سد قائله بقيام عليه الجرح
 والمحبة الاخرى م والتكتم عن
 التكتم ش اي التحفظ عن تكلم
 المسلم حشبة سد قائله فان
 قيل هذا الذي ذكره معارض
 لاطلاق قوله تعالى ولا تكتموا
 الشهادة وتقييد المطلق بخبر
 الواحد لا يجوز الجواب ان الآية
 محمولة على الشهادة في حقوق
 العباد وبذلك ليس الآية وهي
 آية الرأفة وبلاطرح والنص قوله
 فاعلم ان الذين يحبون ان تشيع
 الفاحشة اسع قوله ولهم عذاب
 اليم في الدنيا والآخرة
 والمعنى ان الشتر والكتان انما
 يحرم لحوت فوت حق المدعي
 التحاح الى اجار حقه من الاموال
 وغيره فاما الجرح وفي حقوق
 اسد قائله واسد جرح مودونا
 بالقتال اكرم وليس فيه خوف
 فوت حقه فجاز له ذلك ان
 يخبر الشاهد جانب الشر واليه
 اشارة المصنف بقوله م والشر
 افضل لقوله عليه السلام ش
 اي لقوله النبي صلى الله عليه
 وسلم الذي شهد عنده لو شترته
 بتوبك كان خيرا لك ش الذي
 قال له النبي صلى الله عليه
 وسلم هذا القول لم يشهد
 عنده لشي وكنت حل ما عا الى
 ان اعترف عند النبي صلى الله
 عليه وسلم بالزنا كما رواه ابو
 داود والنسائي عن سفيان عن
 زيد بن اسلم عن يزيد بن
 نعيم عن ابيه نعيم بن هزال
 عن ابي عبد الله النبي صلى
 الله عليه وسلم فاقصد عنده
 اربع مرات فامر برجمه وقال
 لزال لو شترته بتوبك كان
 خيرا لك ثم اخرج ابو داود
 عن ابن كزاد ان كذا الامر ما
 عا ان يات النبي صلى الله
 عليه وسلم فغيره اسنة بلفظ
 النبي داود ورواه عبد الرزاق
 في مصنفه ولفظه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لزال
 لو شترت بتوبك كان خيرا قلت
 لم ارا احد من الشرح حقه
 ونحوه الموضع حتى قال
 الاكمل ايضا قوله عليه
 السلام الذي شهد عنده وهو
 رجل يقال له

ادخل رسول الى القوم
الا في الحدود والقصاص
فانه يشاهد القصاص
لا يحتمل الاستقصاء
فثبت الاستقصاء فيها
ولان الشبهة في جارية
وان طعن الخصم
فيهم يسأل عنهم
والعلاوية كنه تقابل
الظلم ان في حال طلب
للمرجع قال ابو يوسف
ومحمد كانا نبيان
في السراة العلوية في
سائر الحقوق كلاب
القصاص مبنيا على الحق
وفي شهادة العدل
فيكون من العدالة
وفيه صون قضائه
عن البطالة
وقيل هذا اختلاف
عصرو زمان القصاص
على قولهما في هذا الزمان
ثم التزكية في السر
بعد المستورة الى العدل
فيما ينبغي الحق
والخصم يرد على الخصم
وكل ذلك في السراة
فيخلص فيخرج او يعقد

هم اذ لا وصول الى القطع شئ اى لا إمكان الوصول الى الدليل القطعي الا بالظاهر لا لو لم يكن كلف بالظاهر ارجح الى التزكية وقبول
قول التزكية في التعديل ايضا على الظاهر ولو لم يكن لقوله لا يجرى الى ترك التزكية في الثالث والرابع فيودى الى الدور
والسلسل وقال الاكثي يجوز ان يقال الظاهر سلبا اعمته للدفع لا الاستحقاق لان دعوى المدعى وانكار الخصم تعارضوا وشادوا
الشهود وبراءة الزمة كذلك وظاهر العدالة اندفع معاوضة الزمة فكان واقعا في الحدود والقصاص كقش استنار
من قوله ولا يسئل حتى يظن الخصم الا في الحدود والقصاص من فانه شئ اى فان الحكم ليسل عن الشهود لانه يحتمل الاستق
شئ اى لا سقاط الحدود لان مبنيا على الدور من حيث الاستقصاء ايضا شئ او السؤال عن العدالة برأى قضى الى الدور فيجب
السؤال اعمه الا انه من لان الشبهة فيما شئ اى في الحدود من دارية شئ اى العدالة وان كانت طاعة وكذا احتمال كونه فيودى
ثابت فتسل هذه الشبهة بالدور من ان الخصم في شئ اى في الشهود ليسل عنهم في السراة العلوية شئ يعني في غير الحدود والقصاص
لان في الحدود والقصاص يسئل قبل الظن من لان الظاهر ان شئ يعني لان الظاهر ان الشهود لا يكذبون وكذا
الظاهر ان الخصم لا يكذب في طعنه فاذا كان كذلك فميسئل شئ اى ان الخصم شئ اى عن الشهود من طلب التزكية شئ
بين التعارضين من وقال ابو يوسف ومحمد ولا بد ان يسئل عن في السراة العلوية في سائر الحقوق شئ يعني سوا ظن الخصم
او لم يظن في جميع الدعوى وبه قال الشافعي ومحمد وقال مالك يرح من كان مشهودا بالعدالة لم يسئل عنه ومن عوف
بوجه رؤيته وشادته وانما يجب السؤال مما شك من لان القضاء مبنيا على الحق وهي شهادة العدل فيعرف عن العدالة
شئ قيل تعرف ما عنده اى تظن منه حتى عوفه من وفيه شئ اى في تعرفه من صون قضائه شئ اى حفظه من عن
الظلم ان شئ على تقدير ظهور الشهود جديدا او كفارا فيبطل القضاء وقيل في شئ اى في اختلاف من اختلاف عصر وزمان
شئ لان اختلاف وجهه وبيان سببه ان ابا حنيفة رضى الله عنه كان في القرن الثالث الذي شهد النبي صلى الله عليه وسلم
بانحرته لا بد حيث قال خير القرون رضى الله عنه الذي انا فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فيصير ذلك في كل رجل قبل ان يستوفى و
يشهد قبل ان يشهد به كما كان في القرن الرابع الذي شهد النبي صلى الله عليه وسلم به في اهل المدينة فاما شرط الاستكشاف
ولو شاد ابو حنيفة رضى الله عنه ذلك فقال بقوله ولو لم يظن المصنف من والقوى على قولهما في هذا الزمان شئ اى على قول ابو يوسف
ومحمد رضى الله عنه ثم التزكية في السر ان يبعث المستورة شئ اى الرقعة التي يكتب فيها القاضى انا في الشهود وعلامهم الى
العدل شئ كبر الدال سميت بالمستورة لانها تشر عن نظر العوام من فيما شئ اى المستورة بيان من الغيب شئ اى
نسب الشهود من والى شئ كبر الدال المستوفى اللام مقصودا لجميع حليته وفي المغرب حاية الانسان حقيقته وعبارة الضم
في الحاشية في الجمع والكسر افعصم والصل شئ اى قيل اراد به الجملته والظاهر ان المراد به سجدة محلة من ويرد بالعدل شئ
اى يراد بالعدل المستورة من كل ذلك في السراة العلوية شئ اى العدل من فيخرج شئ على صيغة المجرول بالنصب لانه جاز
الغنى اى يخرج بالمال من او يعقد شئ جمول ايضا منصوب لانه عطف على يخرج اى يقصد بالانفراد اذ كان ظاهرا في الجمل
وقفاوى قاضيان وينبغي للقاضى ان يختار للمستلم من الشهود من يوافق الناس واورعهم واكرمهم واكثرهم امانة وفيه وقا علم
بالقيمة فطنة قبولية المستلة ثم يكتب في رقعة اسماء الشهود حاميا باسمهم وعلامهم وقيل انهم كرامتهم وقيل انهم كرامتهم وقيل انهم كرامتهم
على يمين من ختمته ولا يطلع احد على ما بينه حتى لا يخرج بالرشوة ولو كان التزكية بعيدا ويجعل اية الامين على المدعى ومن
الصحة الذي يكتب فيها اسماءهم على الضام التزكية يسئل عنهم من اهل حرقهم ومن جيرانهم واهل محلتهم فان لم يجد من اهل سوتهم

فاما قال السؤل عنه هو عدل يكتب التزكية في الرقعة انه عدل مرضى عندى جازر الشهادة ولا يكتب انه غير مرضى
وفي فتاوى قاضيان من عرف فقهه لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يكتب اختراعا من بينك الستة ويقول اسد اعلم الا اذا خاف
ان القاضى يقتضى بشهادة يتبدل غيره فيختم بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدل ولا بالقصاص يكتب تحت اسمه في كتاب القاضى
ستور ثم يثبت تلك الرقعة الى القاضى ستر ثم القاضى ان شارح جميع من تركية السرو من تركية العلانية وفي الذخيرة وينبغي
ان يكون التزكية صاحب جرة ولا يكون متروكا لا يحاط الناس لانه اذا لم يحاطا لظنهم لا يعرف العدل من غير عدل وينبغي
ان لا يكون طاعا ولا فقيرا حتى لا يخرج بالمال فان لم يجد التزكية اهل مسجد او اهل محلة او سوتة يسئل اهل محله فان
وجد كلهم غير فقات يثبت في ذلك قوا لاخبار ولو لم يعرف الشهود بالعدالة فاجزه رجلا من عدلان غير المنسب وعن
ابن ساقية عن ابى حنيفة رضى الله عنه يجوز في تركية السراة والعدالة والمجود في القذف اذ كانوا عدولا ولا يجوز في تركية العلانية
الاسم يجوز شهادة لان تركية السراة من الاخبار بامر منى وقول ابو لار في امور الدينية اذ كانوا عدولا لا يقبلون لاني روايتهم
الاخبار شهادتهم بهلال رمضان اما العلانية فغير الشهادة من حيث ان القصاص لا يجب الا بها كالشهادة ونسبة طعنها
المستوفى في الشهادة سوى لفظ الشهادة حتى لا يجوز تركية الوالد لولده وعلى العكس وفي السراة من وفي العلانية
شئ اى وفي تركية العلانية من لا بد ان يسئل شئ اى في مجلس القضاء من من العدل والشاهد لينتقى شئ اى في غير
شئ لان الشخصين قد يفتقان في الاسم والنسبة فيقول المعدل بما الذي عدلته يشير الى الشاهد من وقد كانت العلانية
شئ اى تركية العلانية من وحد ما شئ اى بدون تركية السراة من في العدد الاول شئ اى الصلابة رضى الله عنه
لان القوم كانوا عدولا والعدل كان لا يوفى عن الجرح لانه كانوا لا يبالون بالادى لوجرمهم وفي زماننا ليس كذلك من وقع
لاكتفاء بالسراة زمانا تحوز من افتقروا من تركية العلانية بل اورد فقه شئ لان الشهود ليقابلون لركى اذ اجزم بالادى بيقين
فيهم بغير العدالة من ثم قيل لا بد ان يقول العدل هو شئ اى يشاهد من عدل جازر الشهادة لان اجمعه ليدل وقيل كيف يقول شئ
اى يقول العدل من هو عدل شئ ولا يشترط ان يقول هو عدل جازر الشهادة من لان الحرة ثابتة بالدار شئ لان
الدار دار الاسلام وقال المصنف رحمه الله وهذا صحيح شئ وبه قال اصحاب الشافعي رضى الله عنه واحده وقال مالك رضى الله عنه
الاسم ذكر العدالة والرضا بان يقول هو عدل مرضى ولا يقتصر على احد الوصفين ذكره في الجواهر من قال وفي قول من روى
لان يسئل عن الشهود شئ بيان هذا ان ابا حنيفة قال على طريقة قوله في المزاد من التخرج على قول من يقول اسؤل
اذا سئل من لم يقبل قول الخصم شئ وهو المدعى عليه من انه عدل شئ وفهم المصنف ان خصم بقوله من معناه قول
المدعى عليه شئ وكذا افسرناه ونقطة الجامع الصغير محمده عن يعقوب عن ابى حنيفة رضى الله عنه قال في قوله من اى
ان يسئل عن الشهود بانه لا يجوز اذ قال الخصم المشهود عليه هو عدل شئ يسئل عنه انتهى وذلك لان من
اصل اى حنيفة ان القاضى لا يسئل عن الشهود من غير الحدود والقصاص الا اذا طعن الخصم وهذا اذا
سئل عنهم على قول من روى ذلك فقال المشهود عليه هو عدل لا يقتضى بذلك شئ يسئل غيره لان
تدليل المشهود عليه ليس بتعديل على المال بل هو تدليل من وجه وجسم من وجه حيث لم يصدق
على شهادته من وعن ابو يوسف رضى الله عنه ومحمد رضى الله عنه ان يجوز تركية شئ اى تركية الخصم وبه قال الشافعي رضى الله عنه
سئل قول من قول اخر لا يجوز من لكن عند محمد رضى الله عنه انما يجوز من يعني تركية الاخر اى تركية لان العدد

وفي العلانية
لا بد ان يحرم بين
المعدل والشاهد
لينتقى شبهة فتدبر
على وجهه وقد كانت
العلانية وحدها
في العدل الكامل رضى الله عنه
الاكتفاء في السراة
زمانا غير الحزن
الفتنة ويؤخذ عن
محمد تركية العلانية
بل اورد فقه شئ
لا بد ان يكون
المعدل هو عدل
عدل جازر الشهادة
لان العدل قد يعدل
وقيل كيف يقول
وهو عدل اى
الحرة ثابتة بالدار
وهذا صحيح قال في
قول من روى ان
يسئل عن الشهود
لم يقبل قول الخصم
انه عدل معناه
قول المدعى عليه
وعن الشافعي رضى الله عنه
ومحمد رضى الله عنه تركية
لكن عند محمد رضى الله عنه
يعنى تركية الاخر اى
تركية لان العدد

اش اي من الزوجين من تيمنه من حيث لا يتصرف احد في مال الاخرى والا يدي تيمنه من اي محبة نفسها غير متصرف في ذلك الغير غير متصرف اليه او الزوجية قد تكون سببا للتأخر والعداوة وقد تكون سببا لليل والاثارهم ولذا من اي ولاجل تيمر الاملاك بينهما وتخير الايدي هم بحري القصاص والحبس بالدين بينهما من اي من الزوجين الذي يقتض من احدهما والاخر بحبس احد جارين الاخر وكل من كان كذلك قبل شهادته في حق صاحبه كالآخرين واولادهم ولا يستبرأ بما فيه من النفع من اي لا يستبرأ في قبول شهادته احد جارين من النفع الى صل منه لثان كل واحد منهما بعد دفع صاحبه نفع نفسه من لا يتم الشاهد بهذا العذر من النفع ثم يشترط في شهادته من حيث النفع من حيث النفع في الشهادته وليس يقتضي فلا يتبرأ من كافي التبرأ من وجود الدين هم او اشهد له لو لم يفسد من حيث قبل شهادته وان كان له فيه نفع لان النفع حصل ضمننا لتمامه ولنا ما روينا من اراد ان يحد من النفع الذي ذكره الا ان لا يبرأ ولا المرأة لا زوجا ولا لغيره من ولان الاتفاق متعلق بما بينهما عرفا ولهذا لو طلى جارية امراة وقال فقلت انما حمل لي لا يجدهم وهو من اي الاتفاق هو هو المقصود من الزوجية بعد الزوج غنيا بما لا يقبل تاويل قوله تعالى ووجدك عالا فاقضى فانما كان بالخير في رضى الله عنها وهذا لان الاتحاد بينهما لا يكون من الولد والولد في العادة والبشرية فانما بالزوجية ليس ان شخص واحد في اقامة اساس السكنية فان لا يتقدم ليدل على والدية لرضي زوجته ولذا استحق احد ما الميراث من الاخر بغير حجب واذ كان كذلك فليس بغيره نفسه من وجوب تيمنه من شهادته في شهادته تجر النفع الى نفسه وشهادته المتبرأ من ودية من خلاف شهادته العزيم من جواب عما ذكره الشافعي واذ كان من اي لان العزيم هم لاولاد له على المشهود به من اذ هو مال المديون ولا تعرف له عليه فلم يكن متبرأ من شهادته لا يقال العزيم اذ انظر بحسب حقه باخذه لان النظر امر هو هو من الاخذ بنا عليه ولا كذلك الزوجان فان قلت ان فاطمة رضي الله عنها ادعت فذكر من يدعي اني برضى الله عنه فهو ذلك حيث شهد لها فاطمة رضي الله عنها جوزت ذلك اليها حيث استشهدت عليها رضي الله عنه ولم ينقل من غير خلاف ذلك فكان اجماعا والامام قد تقدم على القياس وخبر الواحد قد يصح من الرواية ان ابا بكر رضي الله عنه روى دعواها فانما ادعت فذكر ميراثا من النبي صلى الله عليه وسلم فرد دعواها وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انا معشر الانبياء لا نأمر بامرنا ما نأمر الله به من قال من اي القدوري هم ولا شهادته المولى لبعده من اي ولا يقبل شهادته المولى لبعده من شهادته لنفسه من كل وجه اذ لم يكن على العبد من من لان العبد وما في يده لولا هم او من وجه من اي او هو شهادته لنفسه من وجه اذ كان عليه من اي على العبد من لان المال من اي حال العبد من موقوف مرامى من بين ان يصير العبد مقبولا بالنسبة بينهم في وقيم وبين ان يبق المولى كما كان لسبب قضاء دينه من قال من اي القدوري هم ولا يكتبه من اي ولا يقبل شهادته المولى لكانت لهم كذا كذا من قوله شهادته لنفسه من وجه او من كل وجه وفي بعض النسخ لما قلنا وكذا لا يجوز شهادته لغيره وام ولد له وبعه قالت الائمة الثلاثة هم ولا شهادته الشريك لشريكه من اي ولا يقبل شهادته احد الشريكين للاخرهم فيها من شهادته من اي من الذي هو مشترك بينهما من لاد شهادته لنفسه من وجه من لان كل ما يحصل للمشهود له الشاهد فيه نصيب وهو من قوله هم لا شهادته من اي في الذي يحصل بسبب تلك الشهادته هم وان شهد من اي الشاهد

متحدة ولا يجد حجة في ذلك ولا يجوز في القصاص والحبس بالدين بينهما ولا معتبر عاقبة من النفع لشوكة ضمانا في النفع اذا شهد له به المفسد لنا ما روينا ولا ان الاتفاق متصل عادة وهو المقصود فبغير شاهد لنفسه من وجه ويصير متبرأ من شهادته العزيم لانه لا يبرأ على المشهود به ولا شهادته المولى لبعده من شهادته لنفسه من كل وجه اذ المديون على العبد دين او من وجه ان كان عليه دين لان حاله موقوف من اي ولا يكتبه لاقبلنا شهادته الشريك لشريكه فيما هو من شهادته لانه شهادته لنفسه من وجه ولا شهادته لهما ولا شهادته

لرجل

هم باليس من شركهما القبل لا تتفاد التيمنه من لاد شهادته عند الغير وفي الشامل ولا يقبل شهادته الشريك الشريك المتافض وان كان عدلا فاما جمل الحدود والقصاص وغير المتافض اليها في تجارته من قال من اي القدوري هم ولا يقبل شهادته الاخير وعنه من ولا خلاف فيه الا ان ما كان شرطه ان لا يكون في عياله قال بعض اصحابنا لا يكون مبرزا ولا يقبل لشروطه ان لم يند صلتة وقال الشافعي يجوز في البسوة والكثير الا ان يكون مبرزا في غير ذلك الا في شهادته في التيمنه شمل ان يشهد بما كتبه به الشاهد شرعا او باذنه او يفتي في الطبع والعصبية فيه العصب والحكمة كشهادة بان فلان فلان او بوجه كذا من جواهرهم من لاد ادم التيمنه من اي في الشهادته لانيه وعنه من لان الاملاك ومنها متباينة من بينهم هم ولا بسوطة لبعضهم من البعض من وهذا ظاهر ولان العداوة والتحاسد بين الاخوة ظاهر فتنفى التيمنه الى الله من الشداوة الا ترى ان العداوة بين الاخوة اول ما ظهرت في قصة قابيل وهابيل وكذا لك في قصة يوسف عليه السلام وخرجه في الشامل وقيل لولد الرضاع وللام المرأة وفي النجاسة وقيل لام امراة وابنتها ولزوج ابنته ولامراة ابنته ولامراة ابنة ولأخت امراة ومن السلف من قال لا يقبل شهادته الا في ذكركم شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي من قال من اي قال القدوري هم ولا يقبل شهادته من حيث من قال المصنف رحمه الله هم ومرواه من اي مراد القدوري رحمه الله هم المحدث في الروي من الافعال من اي افعال النساء من التبرأ من التبرأ من في الفصل والقول فافضل مثل كونه محلا للولاية والقول مثل تبين كلامه باختياره كشهادة لساو اليه اشار العلامة مولانا حميد الدين رحمه الله وفي الذخيرة المحدث لا بأس في فعله فلا يقبل الى معيته قال عليه السلام لعن الله المشركين من الرجال والمذكورات من النساء وقال المصنف هم لانه من اي لان المحدث هم فاسق من في فعله فلا يقبل شهادته الا في ذكركم هم فاما الذي من اي فاما المحدث الذي هم في كلامه من اي مثل كلام النساء هم وفي اعضائه ككسر من خلقه هم فتقبل الشداوة من الاخرى ان هذا المحدث كان يدخل بوجوه الزوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمع منه النبي صلى الله عليه وسلم ككسر مشيئة قام باخراجه من قال من اي القدوري هم ولا ياتى شهادته من اي ولا يقبل شهادته ناسخة لان النسخ لما كان منيعة وقد باشره النسخ لم يؤمن من ان ياتى شهادته الزور ايضا فلا يقبل شهادته في الذخيرة لم يرد بالنسخة التي تنوع في معيبتها وانما اراد به التي تنوع في معيبتها غير ما ادخلت ذلك كسبة وقال الامراء في ولنا فيه نظر لان النبي صلى الله عليه وسلم سلم من اي في النجاسة مطلقا من غير فصل قلت لزيد كلامه ان المصنف لم يقيد بقوله للناس هم ولا معنيته من التعتني بالوجع المال حرام لا خلاف ولا سيما اذا كان من المرأة لان رفع الصوت منها حرام واما التعتني لدفع ضرر نفسه سبحانه باخلاف والنسخ كذا قال الكاكي رحمه الله هم لانها من اي لان النسخة والمعنيته هم تركيبان محرمان الذي في الحديث وسلم عن الصوتين الاحقين النسخة والمعنيته من هذا الحديث اخرجه الترمذي من حديث جابر بن عبد الله بن جابر وفيه من صوتين احقين صوت عند لغة لعب ولو وعز امير شيطان وصوت عند عبيبة كيش وجوه وشق جبوب وزنه شيطان قال الترمذي حديث وفي ذكر المصنف النسخة والمعنيته وصف بصفة صاحبه والتقدير صوت النسخة وصوت المعنيته وقال الامراء في وقد روي اصحابنا في كتمان النبي صلى الله عليه وسلم من عن الصوتين الاحقين النسخة والمعنيته قلت من اخرجه الترمذي فاذ لك قال وقد روي اصحابنا وذكر صاحب الاخماس من ادب القاضي اما قال لا يقبل شهادته اصحاب المعنيته وقطاع الطريق واصحاب العزيم بالنسبة من لميل عمل قوم لوط ومن يعيد مع النسا والنسخة والناسخ

بما ليس من شركهما تقبل لانتفاء التيمنه ولا يقبل شهادته لرجل لانيه وعنه لا فعلام التيمنه لان الاملاك ومنها فمما فهمت متباينة ولا بسوطة بعضهم في مال البعض قال ولا يقبل شهادته المحدث ومرواه المحدث في الروي من الافعال لانه في فاما الذي في كلامه من اي في اعضائه ككسر فهو مقبول الشهادة ولا ناسخة ولا معنيته لا نفعه ان تكتبان محرما فانه عليه السلام نهى من الصوتين الاحقين النسخة والمعنيته

مكتفا اذا كان هو المولى
لان العتق لا يقبل
الا اذا كان للقصور
اثبات السبب في الخلع
ولا عتاق على مال
والصلح عزه
العهد اذا كان
المدعي هو المرأة
والعبد والقاتل
لان المقصود بثنائهما
العقد والحاجة فسد
اليمين وان كانت للدين
من جانب اخر فهو
بغضلة دعوى الدين
فيما ذكرنا من الوجوه
لان ثبتت العتق لثبوت
الطلاق باعتراف
صاحب الحق فيكون له
في الدين وفي الوهن
اذا كان للدين هو
الدين لا يقبل
لانه لا حظ له
في الوهن فثبتت
الشهادة عن الدين
وان كان هو المولى
فهو بمنزلة دعوى
الدين وفي الاحكام
ان كان ذلك
في اول المدعى
نظير البيع ولا يفتى
بعد مضي المدة
والمدعي هو الاجر
فهو دعوى
الدين قال
فاما النكاح

الشادة من قبل الكتاب كافي في البيع والشراء وكذا ان شئ اى المدعي هو المولى
لان العتق لا يقبل قبل الاداء شئ اى قبل ادبيل الكتابة وبطل الكتابة لا يكون الا بعد الكتابة وهو معنى قوله
فكان المقصود اثبات السبب شئ اى العقد والثالث من المسائل الخلع اشار اليه بقوله وكذا الخلع شئ اى ادعت
المرأة الخلع والكر الزوج والرابعة منها هو قوله والاصاق على مال شئ والخامسة هو قوله والصلح عن دم العبد شئ اى الخلع
في هذه المسائل الشادة هم اذا كان المدعي هو العبد شئ في مسئلة الكتابة هم والمرأة شئ اى وان كان المدعي هو المرأة في
مسئلة الخلع هم والقاتل شئ اى وان كان المدعي هو القاتل في مسئلة الصلح عن دم العبد فلا خلاف في هذه المسائل هم لان
المقصود اثبات العقد والحاجة فسد اليه شئ اى الى اثبات العقد لثبوت الطلاق والعتاق والعفو بيا عليهم وان كانت
الدية من الجانب الاخر شئ وهو المولى والزوج وولى القصاص بان قال المولى اعتقتك على الف وخمس مائة والعبد على
الالف وقال الزوج خالتك على الف وخمس مائة والمرأة تدعى الالف وقال ولى القصاص مائة على الف وخمس مائة
والقاتل يدعى الالف فهو بمنزلة دعوى الدين شئ اى كانت الدعوى شئ دعوى الدين وهو البديل وهو البديل لوقوع
العتق والطلاق والعفو بقرار المولى والزوج وولى القصاص هم فيما ذكرنا من الوجوه المذكورة من انه يقبل
الالف اذا ادعى الف وخمس مائة بالاتفاق واذا ادعى الفين لا يقبل عندنا بخلافه لان ادعى اقل المالمين
يعتبر الوجوه الشادة من التوفيق والتكذيب والسكوت عنهما لان ثبتت العفو والعتق والطلاق باعتراف
الحق شئ وهو المولى والزوج والولى هم فيقضى الدعوى في الدين شئ وهو البديل والمسئلة السادسة هو قوله
هم وفي الرهن شئ اى اذا شهد احد الشاهدين بالالف والاخر بالف وخمس مائة هم ان كان المدعي هو الدين لا يقبل شئ
الشادة هم لانه شئ اى لان الراهن هم لا خلاف في الرهن شئ لانه لما لم يكن له ان يسترد الرهن قبل قضاء الدين
كانت دعواه غير مفيدة فكانت كان لم يكن وهو معنى قوله فغيرت الشادة من الدعوى شئ فلا يقبل هم وان كان
شئ اى الدعوى هم هو المرتضى فهو بمنزلة دعوى الدين شئ يقضى باقل المالمين اجماعا فان قيل الرهن لا يثبت الا
بالايجاب والقبول فكان عقدا كسائر العقود فينقض ان يكون اختلاف الشاهدين في قدر المال بمنزلة اختلافهما
في البيع او الشراء وان كانت الدعوى من المرتهن قلنا لما كان عقد الرهن عينه لازم في حق المرتضى
كان له ان يراد الرهن من شئ شأنا خلاف الراهن لانه ليس له استرد الرهن من شئ شأنا فكان الاعتبار
الدعوى الدين في جانب المرتهن لان الراهن لا يكون بالدين فقبل البينة كافي سائر الديون ويثبت الرهن
بالالف منهما وتبعا للدين والمسئلة السابعة هي قوله وفي الاجارة شئ اى اختلاف الشادة اذا كان في الاجارة
هم ان كان ذلك شئ اى الدعوى على تاويل الاداء هم في اول المدة من قبل استيفاء المنفعة فهو نظير البيع شئ
يعني لا يقبل الشادة كافي في البيع لان المقصود اثبات العقد وقد اختلف باختلاف البدل هم وان كان بعد مضي المدة
من واستيفاء المنفعة هم والمدعي شئ اى والحال ان المدعي هم هو الاجر فهو دعوى الدين شئ اى المال فيقضى
باقل المالمين اذا ادعى الاكثر اذ لا حاجة بنا الى اثبات العقد وان كان المدعي هو المستاجر بعد مضي المدة كان ذلك منه
اعترافا بالاجارة فيجب عليه ما اعترف فلا حاجة فيه حينئذ الى اتفاق الشاهدين او اختلافهما والمسئلة الثمانية هي قوله
هم قال شئ اى بخيافة هم فاما النكاح شئ يعني اذا اختلف الشهود فيه فقال احداهما بالف والاخر بالف وخمس مائة

هم فانه شئ اى فان النكاح هم يجوز بالف استحسانا شئ كما في دعوى الدين هم وقال ابو يوسف ومحمد هذا باطل في النكاح ايضا
شئ يعني كما هو باطل في البيع يعني فلا يقبل الشادة ولا يقضى بالنكاح هم ذكر في الامالي قول ابو يوسف مع قول من يفتى شئ قال محمد بن
قاسم فان شئ في شرح الجاسع الصغير وذكر في الدعوى من الامالي قول ابو يوسف مع قول من يفتى هم فاما شئ اى لا يقبل شئ
هم لان اختلافات في العقد شئ لان النكاح بالف غير النكاح بالف وخمس مائة لان المقصود من الجانبين السبب
شئ والاختلاف في السبب يمنع قبول الشادة هم فاشبه البيع شئ كما اذا اختلف الشاهدان فيه بان شهدا احدهما بالف
والاخر بالفين فلا يقبل كذا اذا هم ولا يخفى ان المال في النكاح تابع شئ ولهذا يصح بالاشبهة منه ولك الشاهدين
في النكاح من الايمان المتصرف في المال كالتعم والاختلاف في البائع لا يوجب اختلاف في الاصل هم والاصل
شئ اى في النكاح هذا دليل اخذ تقريره ان الاصل في النكاح هم الحمل شئ هو اصل البضع هم والازدواج والمكث
هو مكث بضع لان شرعية كذا كذا لزوم المهر لعموم الحمل لظهور الاستدلال بالتسلط عليها مجازا هم والاختلاف شئ للشاهدين
هم فيما هو الاصل فثبت شئ اى الاصل هم ثم اذا وقع الاختلاف في التبع يقضى بالاقبل شئ اى باقل المالمين هم لا تقاوم عليه
شئ اى لاتفاق الشاهدين على الاقل واعترضوا عليه بان هذا التكذيب لاحد الشاهدين واجب بان التكذيب فيما ليس بمقتضى
وهو المال والتكذيب فيه لا يوجب التكذيب في الاصل وهو العقد وليستوى دعوى اقل المالمين او اكثرهما شئ قال الاصل
قال المصنف وليستوى دعوى اقل المالمين او اكثرهما بأكبرية او او الصواب كقوله لو ادعى المولى انتمى قلت كان في نسخة كذا
او قلنا كذا عن من ليس كذلك فان النسخ كلها بالوادعي في نسخة شئ العلة التي هي العدة هم في النسخ شئ احرازها
قال بعضهم وانه لما كان كالدين وجب ان يكون الدعوى باكثر المالمين كافي في الدين واليه ذهب شئ الا انه هم ثم قيل ان
شئ اى من بخيافة وصاحبه هم فاما اذا كانت المرأة هي المدعية وفيما اذا كان الزوج هو المدعي اجماع على انه لا يقبل لان
مقصودها قد يكون المال ومقصوده ليس الا العقد شئ فيكون الاختلاف فيه يمنع القبول هم وقيل خلاف شئ اى على اختلاف بين ابي
وصاحبه هم في الفصلين شئ جميعا يعني فيما اذا كان مدعي النكاح الرجل والمرأة هم وهذا هم شئ اى اختلاف بين ابي
وصاحبه في الفصلين جميعا اصح وقال الاثراني ولنا في قوله وهذا اصح نظر لما انهم لم يذكروا اختلاف في شئ الجاسع الصغير
وشئ الطحاوي فيما اذا كان المدعي هو الزوج بل قالوا لا يقبل الشادة لان الاختلاف يقع في العقد متى قلت عدم ذكرهم في شئ
الصغير في شئ الطحاوي لا يستلزم عدم ذكرهم هم والوجه ما ذكرنا من ان دليل الطرفين عند قولهما ان هذا اختلاف في العقد لا خلاف
هم فصل في الشادة على الارث شئ اى هذا الفصل في بيان حكم الشادة على الارث ولما ذكر احكام الشادة المتعلقة
بالايشاع يذكر احكام الشادة المتعلقة باليتيم يجب مقتضى الوقائع هم قال شئ اى محمد في الجاسع الصغير ومما قام بينه
على دار انما كانت لابي اعادها الوعد الذي في يده فانه ياخذها شئ اى فان المدعي الذي اقام البينة ياخذها الوعد
البينة هم ولا يكلف البينة شئ اى يشهدوا هم انه شئ اى ان اباهم مات وترك ما سيرة ائالة شئ اى لانه وفي القوا
الظهيرية هذا الاجماع لكن على اختلاف التخييع فابو يوسف لا يقول في الميراث باشرط الجبر والاستقلال من الميراث الى
الوارث في قبول البينة وخبيرة محمد وان كان بشرط ان ذكر الجبر والاستقلال بان يقول الشاهد عند الشادة هذا الميراث
وارث الميت مات وترك ما سيرة ائالة ابايهم فاما بشرط لان المدعي اثبت لميراثه الى المدعي بما اقام البينة
لان يد المستودع والمستعير بالمودع والمعير بغيره كان اقام البينة بان اباهم مات والدار في يده ولو كان كذلك

فانه يجوز بالف استحسانا
وقالوا هذا باطل في النكاح
الصغار وذكر في الامالي قول
ابو يوسف مع قول من يفتى
ولهما هذا الخلاف في
العقدان للقصص في النكاح
الغاية في النكاح لان
النكاح في النكاح تابع
فهذا الميراث لا يوجب المال
ولا اختلاف في هذا هو اصل
فثبتت اذا وقع العقد
في البيع يقضى بالاقبل
لا تقاوم عليه يستوي
دعوى اقل المالمين او اكثرهما
في البيع شئ اى لا تقاوم عليه
فيما اذا كانت المرأة هي
المدعية وفيما اذا كان
الزوج هو المدعي اجماع على
لا يقبل لان مقتضى
قد يكون المال ومقصوده
ليس الا العقد شئ اى على اختلاف بين ابي
وصاحبه وهذا اصح
والوجه ما ذكرنا من ان
فالشهادة على الارث
قال ومما قام بينه
على دار انما كانت
لابي اعادها الوعد الذي
في يده فانه ياخذها
البينة اية ما كانت
وتتركها ميراثا له

وعلى رضى الله عنها وشمل بها التبرع لا يفي على الصواب فيكون له من الاجماع وكان قوما باجماع الصواب
 لا يفتقد الشرح فيكون كمثل ما ذكره من ان شارب الزهر من شربه من اجزاء الشهادته فيكون على قدر ما يراه القاضي عند
 من اي عند اي يفتقد ومعه وكيفية التبرع ما ذكرنا في المحرر ودون في اجماع الصواب ان اقر ان شارب الزهر من شربه من اجزاء
 يعني عند اي حقيقة ثم وقال لا شئ اي ابو يوسف ومحمد بن يعقوب واما في ما ذكرنا من ان شارب الزهر من شربه من اجزاء
 شارب ان اقر الى اخره من ان شارب الزهر من شربه من اجزاء من الحكم هو المقر على نفسه كك شئ اي بالزور يعني ان لا
 كذب لشارب لا باقراره فاما الطريق الى اثبات ذلك بالبينة لانه في الشهادته شئ فلا تسعهم والبيانات لا اثبات
 واسد اعلم شئ اي مشروعية البيانات لا اثبات الاحكام وقد مر الكلام فيه قريب

كتاب الرجوع عن الشهاد

شئ اي في كتاب في بيان احكام الرجوع عن الشهادت وجه المناسبة بين الكتابين من حيث ان الرجوع يقتضيه
 سابقة الشهادت ولا يملكه قيل ركنه قول شارب شهادته بزرور وشروط ان يكون عند القاضي وحكمه ليحيا التبرع على
 حال سائر الرجوع قبل اتصال القضاء بالشهادة او بعده والاضمان مع التعديل ان رجوع القضاء لو كان المشهود به الاثبات
 ازاله بغير عوض والرجوع عن الشهادة مشروع بالاجماع وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الرجوع الى الحق خير من التمسك
 في الباطل ثم قال شئ اي القدر وكرهه اذ رجوع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم به استلزم شئ اي الشهادة والخطا
 فيه لان الحق انما ثبت بالقضاء شئ اي بالحكم والقاضي لا يقضي بكلام من قاض شئ لان الشاهد لما اكد
 نفسه بالرجوع تناقض كلامه والقضاء بكلام المتناقض لا يجوز ولا ضمان عليه بالانسب باللقا شئ اي على
 المدعي ولا على المدعى عليه فان حكم بشهادته ثم رجوعا شئ يعني بعد الحكم ثم رجوعا شئ لان اخر كلامهم تناقض
 اور فلا يفتقر الحكم بالتناقض شئ لانه لو اعتبر رجوعه في ابطال القضاء لكان لا يفتقر الى ما لا يتناقض لانه بعد ذلك
 عن هذا الرجوع فيجب اعادة الرضا الاول كذا في البسوط ولا شئ اي ولان الكلام الاخر من في الدلالة
 الصدق شئ الاول شئ وكما كان كذلك ساواه واجت فيه في الترجيع ثم وقد ترجع الاول بالتصان
 القضاء شئ فلا يفتقر بهم وعليهم شئ اي وعلى الشهود ضمان ما تلفوه بشهادتهم لا قرار بهم على أنفسهم
 بسبب ضمان شئ فقضاء القاضي وان كان على التلف كماله من جتهم فكان سبب شئ تعدد فيضات
 الحكم ليس كما في حفر البيرة فارة الطريق ثم والتناقض لا يمنع صحة اقرار شئ في اجواب عما يقال كلامهم
 متناقض وذلك ساقط العبرة فعلى الضمان ووجه تقريره من بعد بقوله من دستور من بعد انشائه
 تعال شئ وفي المعنى كان ابو حنيفة ولا يقول فيما رجع بعد القضاء ينظر الى حال الرجوع ان كان حاله عند
 الرجوع افضل من حاله وقت الشهادة في العدالة مع رجوعه في حق نفسه في حق غيره حتى وجب عليه التعديل وينقض
 القضاء ويرد المال على المشهود عليه ان كان حاله عند الرجوع شئ حاله عند الشهادة في العدالة ووجهه في التعديل
 وينقض القضاء ولا يرد الضمان عليه هو قول استاذهم من هذا قال لا يصح رجوعه في حق غيره على كل حال لا ينقض القضاء
 ولا رجوعه في مشروعه عليه هو قول ابو يوسف في الامثلة الثلاثة وذكر من ان رجوعه في حق غيره على كل حال لا ينقض القضاء
 كان حال المشهود في كذا ما ذكرنا لان في اخره قال شئ اي بعد ذلك الرجوع الى الاجرة كما كمن شئ لو كان الحكم الاول غير صحيح

اي لان الرجوع من الشهادة هو من الشهادت فافتقد ما يقتضيه الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي اسي
 قاض كان شئ وقال الاكل رعد الله الدليل لا يتم الا اذا ثبت ان فسخ الشهادة يقتضيه ما يقتضيه الشهادة
 وهو ممنوع فان الرجوع اقرار بغيان الالمشهود عليه من نفسه بسبب الاثبات بالشهادة الكاذبة والاثبات
 بذلك لا يقتضيه مجلس الحكم والى جواب ان الاستحقاق لا يرتفع او امت البينة بآية فلا بد من رضاء والرجوع في غير مجلس
 الحكم ليس برفع الحجة لان الشهادة في غير مجلس ليست بحجة والاقرار بالضمان مرتب على اقرارهما او ثبتت في محض
 فكان من توبه هم ولان الرجوع توبة شئ اي لان الرجوع من الشهادة توبة عن جناية الكذب هم والتوبة
 على حسب الجناية فالسرا السر والاملان بالاملان من فاشهادة كانت بالاملان والرجوع ايضا كذا وكذا
 اللفظ جاء في حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى اليمن فقال سدا ذنوبي يا رسول الله
 خطا مد يدك الى ما لم يكن لك من قبل فقلت ما استطعت واذا رعد الله تعالى عند كل شئ وجر اذا علمت شرا فادعيت توبة السر والسرا
 والعلانية بالعلانية هم واذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي فلا بد من المشهود عليه رجوعها واراد منها الا يعلقان
 شئ لان البينة واليمين يستريان على دعوى صحته ودعوى الرجوع في غير مجلس حكم بالطله هم وكذا ما قبلت بنية
 شئ اي بنية المشهود عليه هم عليها شئ اي على الشاهد من هم لانه ادعى رجوعا بالاطلاق اذ الرجوع في غير مجلس القاضي
 باطل هم حتى لو اقام شئ اي المشهود عليه هم البينة لرجوع عند قاض كذا ومنه المال قبل شئ اي بنية هم لان
 السبب في شئ قال الاكل رعد الله الضمير المتكسر في منته يجوز ان يكون للقاضي ومنه حكم عليه بالضمان كذا في الحديث
 شئ لان لا يجوز ان يكون للمدعي ومنه طلب من القاضي نفسه والاكتف واللام في قوله لان السبب يدل
 من المضاف اليه وهو قبول البينة اي لان سبب قبول البينة صحيح وهو دعوى الرجوع في مجلس حكم وقيل هو الضمان ومنه
 لان سبب الضمان صحيح وهو الرجوع عند اسحاكم وليس صحيح لان الدعوى هي جديست بطلان بقية الدليل فانها
 قبول البينة لا رجوع بالضمان هم قال شئ اي القدر وكرهه اذ رجوعا شئ يعني بعد الحكم ثم رجوعا شئ لان اخر كلامهم تناقض
 ووجه قال مالك واحمد والخالف في القول الاصح ووجه في قول لا يضمنان هم لان التسبب على وجه التعدي سبب الضمان
 كذا في الحديث ووافقه الجرحهم وقد سبوا شئ اي الشاهد ان هم للاتفاق قد يات شئ اي من حيث التعدي وجوب
 الضمان على الشهود هم وقال الشافعي لا يضمنان لانه لا جبر للتعدي عند وجود المباشرة شئ في يفتقر بشهود بعضهم
 اذ رجوعا على اصله والجرم اذا مسك صيد حتى فله حرم اخر لا يقال ان لشهود لم يوجد منهم الاجود القول وجوبه وقيل
 لا يوجب الضمان لانا نقول بطل ذلك بشهود القنق والطلاق قبل الدخول اذ رجوعا هم تلكا تذبذب الضمان على المباشرة
 وهو القاضي لانه كالمباي الى القضاء شئ لان القضاء فرض عليه باثبات عند ظاهر حتى لو لم يوجب القضاء عليه كيف ولو
 ذلك ومع هذا اخر القضاء يفتقد واذا كان كالمباي كان معذورا في قضائه وانما قال كالمباي ولم يقل انما يفتقر
 ان لو كان للمباي حقيقة على الحكم بعد الشهادة لوجب القصاص على الشاهد من في الشهادة وبالقضاء لانه اذا ظهر كذا كذا
 المكون كذا هو مذنب لشافعي وليس كذلك وهذا لان المباي حقيقة من بئاف العقوبة الدنياوية والقاضي انما يفتقر
 مرتبة الاخرة ولا يصير به لمبا لان على واحد يقيم الطاعة خوفا من العقوبة على تركها في الاخرة ولا يصير به كرا
 ولكن لا يوجب الضمان على القاضي لان غير مستهم وفي ايجاب شئ اي وفي ايجاب الضمان على القاضي

فمنع للشهادة فيفتقد
 بما يقتضيه الشهادة
 من المجلس هو مجلس
 القاضي اي وان كان
 ولا الرجوع توبة الشاهد
 على حسب الجناية لانه
 بالسرا لانه لا يعلقان
 والاملان بالاملان
 من فاشهادة كانت
 بالاملان والرجوع ايضا
 كذا وكذا
 اللفظ جاء في حديث
 معاذ بن جبل رضى الله
 عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم بعث الى
 اليمن فقال سدا
 ذنوبي يا رسول الله
 خطا مد يدك الى
 ما لم يكن لك من
 قبل فقلت ما
 استطعت واذا رعد
 الله تعالى عند
 كل شئ وجر اذا
 علمت شرا فادعيت
 توبة السر والسرا
 والعلانية بالعلانية
 هم واذا لم يصح
 الرجوع في غير
 مجلس القاضي
 فلا بد من
 المشهود عليه
 رجوعها واراد
 منها الا يعلقان
 شئ لان البينة
 واليمين يستريان
 على دعوى صحته
 ودعوى الرجوع
 في غير مجلس
 حكم بالطله
 هم وكذا ما
 قبلت بنية
 شئ اي بنية
 المشهود عليه
 هم عليها شئ
 اي على الشاهد
 من هم لانه
 ادعى رجوعا
 بالاطلاق اذ
 الرجوع في
 غير مجلس
 القاضي باطل
 هم حتى لو
 اقام شئ اي
 المشهود عليه
 هم البينة
 لرجوع عند
 قاض كذا
 ومنه المال
 قبل شئ اي
 بنية هم لان
 السبب في شئ
 قال الاكل
 رعد الله
 الضمير
 المتكسر في
 منته يجوز
 ان يكون
 للقاضي
 ومنه حكم
 عليه
 بالضمان
 كذا في
 الحديث
 شئ لان
 لا يجوز
 ان يكون
 للمدعي
 ومنه طلب
 من
 القاضي
 نفسه
 والاكتف
 واللام
 في قوله
 لان
 السبب
 يدل
 من
 المضاف
 اليه
 وهو
 قبول
 البينة
 اي لان
 سبب
 قبول
 البينة
 صحيح
 وهو
 دعوى
 الرجوع
 في
 مجلس
 حكم
 وقيل
 هو
 الضمان
 ومنه
 لان
 سبب
 الضمان
 صحيح
 وهو
 الرجوع
 عند
 اسحاكم
 وليس
 صحيح
 لان
 الدعوى
 هي
 جديست
 بطلان
 بقية
 الدليل
 فانها
 قبول
 البينة
 لا
 رجوع
 بالضمان
 هم
 قال
 شئ
 اي
 القدر
 وكرهه
 اذ
 رجوعا
 شئ
 يعني
 بعد
 الحكم
 ثم
 رجوعا
 شئ
 لان
 اخر
 كلامهم
 تناقض
 ووجه
 قال
 مالك
 واحمد
 والخالف
 في
 القول
 الاصح
 ووجه
 في
 قول
 لا
 يضمنان
 هم
 لان
 التسبب
 على
 وجه
 التعدي
 سبب
 الضمان
 كذا
 في
 الحديث
 ووافقه
 الجرحهم
 وقد
 سبوا
 شئ
 اي
 الشاهد
 ان
 هم
 للاتفاق
 قد
 يات
 شئ
 اي
 من
 حيث
 التعدي
 وجوب
 الضمان
 على
 الشهود
 هم
 وقال
 الشافعي
 لا
 يضمنان
 لانه
 لا
 جبر
 للتعدي
 عند
 وجود
 المباشرة
 شئ
 في
 يفتقر
 بشهود
 بعضهم
 اذ
 رجوعا
 على
 اصله
 والجرم
 اذا
 مسك
 صيد
 حتى
 فله
 حرم
 اخر
 لا
 يقال
 ان
 لشهود
 لم
 يوجد
 منهم
 الاجود
 القول
 وجوبه
 وقيل
 لا
 يوجب
 الضمان
 لانا
 نقول
 بطل
 ذلك
 بشهود
 القنق
 والطلاق
 قبل
 الدخول
 اذ
 رجوعا
 هم
 تلكا
 تذبذب
 الضمان
 على
 المباشرة
 وهو
 القاضي
 لانه
 كالمباي
 الى
 القضاء
 شئ
 لان
 القضاء
 فرض
 عليه
 باثبات
 عند
 ظاهر
 حتى
 لو
 لم
 يوجب
 القضاء
 عليه
 كيف
 ولو
 ذلك
 ومع
 هذا
 اخر
 القضاء
 يفتقد
 واذا
 كان
 كالمباي
 كان
 معذورا
 في
 قضائه
 وانما
 قال
 كالمباي
 ولم
 يقل
 انما
 يفتقر
 ان
 لو
 كان
 للمباي
 حقيقة
 على
 الحكم
 بعد
 الشهادة
 لوجب
 القصاص
 على
 الشاهد
 من
 في
 الشهادة
 وبالقضاء
 لانه
 اذا
 ظهر
 كذا
 كذا
 المكون
 كذا
 هو
 مذنب
 لشافعي
 وليس
 كذلك
 وهذا
 لان
 المباي
 حقيقة
 من
 بئاف
 العقوبة
 الدنياوية
 والقاضي
 انما
 يفتقر
 مرتبة
 الاخرة
 ولا
 يصير
 به
 لمبا
 لان
 على
 واحد
 يقيم
 الطاعة
 خوفا
 من
 العقوبة
 على
 تركها
 في
 الاخرة
 ولا
 يصير
 به
 كرا
 ولكن
 لا
 يوجب
 الضمان
 على
 القاضي
 لان
 غير
 مستهم
 وفي
 ايجاب
 شئ
 اي
 وفي
 ايجاب
 الضمان
 على
 القاضي

الشيء القدر شيء من كل عقد من هذه ضابطة الضرب الثاني من غير شي اى الوكيل من له موكله كالنكاح والصلح
 والصلح من دون العقد فان حقوقه تعلق بالموكل دون الوكيل شي فاذا كان كذلك من فلا يطالب وكيل الزوج بالهرم
 ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها شي اى تسليم المرأة له موكله لان الوكيل فيها شي في هذه الاشياء المذكورة
 من غير مفسد شي كالرسول من الاتساع شي اى ان الوكيل من لا يتعنى عن اضافة العقد الى الموكل
 ولو اضافة له نفسه كان النكاح كرسول شي في باب البيع من غير شي اى كونه كالرسول فيما هو لان
 فيما شي في هذه العقود وفيه النكاح واشكاله من لا يقبل بفصل عن السبب شي وهو العقد ولهذا لا يدعى فيها
 خيار الشرط لانه من قبل الاستطاعات فلا يقبل تراشه الحكم بالخيار وغيره اشار له في بقوله من لانه اسقاط فيقال شي
 اى فيفصل من فلا يتصور بعد شي اى بعد السبب بطريق الاستطاعة من شخص وثبوت حكمه غير وكان سفر
 شي بخلاف البيع فان حكمه يفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فمما ان يصير السبب من شخص اماله ويقع الحكم
 لغيره خلافاً وقيد بقوله اماله اذ السبب يصير من الوكيل نيابة في النكاح من والضرب الثاني من اخواته شي
 اى ومن اخوات الضرب الثاني من التمسك على مال شي قوله الضرب الثاني من متبرع وقوله من اخواته شي وقوله
 واراد بالضرب الثاني كل عقد يفيد الوكيل له موكله قاله الاترازي في المصواب ان يكون الضرب الثاني من متبرع وقوله
 من اخواته خبر بقوله التمسك على مال مقدم على المتبرع والجملة خبر للمتبرع الا انه وصورة التمسك على مال ان يوكل احد
 على ان يتيق جده على مال من ملكه لا يبيع على النكاح شي من هذا القليل لان بدل الصلح بمقابلة دفع المدة من
 حق المدة عليه من فاما الصلح الذي هو جاري البيع شي اى اياه الصلح عن اقراره جارية جارية شي لانه ما دل
 مال بمال فكان حكمه حكم البيع من فهو من الضرب الاول شي متعلق بحق بالموكل دون الموكل من الوكيل شي
 شي لانه اذا وكن رجلاً بان يبيع عبده ففان من والتصدق شي بان وكله ان يبيع ففان من والا جارة شي بان وكله
 ان يوجر ففان من داره من والا يداع شي بان وكله ان يودع متاعه من واليمن شي بان وكله ان يبرهن متاعه
 والا قراض شي بان وكله ان يقرض ففان من سفير فيها شي من اخبر بقوله والوكيل بالعبه فاذا كان الوكيل غيره الا
 سفير اتفقت حقوق العقد بموكله من لان الحكم فيها شي اى في العقود اى المذكورة من تثبت بالقض دان شي
 اى وان القبض من مائة مولا مولا كغيره فلا يجعل اميلا شي اى فلا يجعل الوكيل في هذه الاشياء اميلا لانه ان يبيع
 من الممل الذي يلا من القبض فكان سفير امير من المالك من وكله ان شي يعني يكون سفيراً من اذا كان
 الوكيل من جانب الملتزم شي لذلك نحو ان وكله بالاستجارة او الارتمان او الاستيابة فالحكم وحقوقي كس
 متعلق بالموكل من وكله الشراكة والمضاربة شي يعني اذا وكن بالشراكة او بالمضاربة فالوكيل فيها سفير ايلا لا متعلق
 حقوق العقد به بل متعلق بالموكل لان الوكيل لا بد له من اضافة العقد الى موكله فكان سفيراً من اضافة العقد
 الى نفسه لا يقع من موكله من الا ان التوكيل بالاستقراض باطل شي من استثنى من قوله وكذا اذا كان الوكيل
 من جانب الملتزم بيان بطلان استقراض الوكيل بان العبارة للوكيل والمحل الذي امره بالتصرف لك الغير فان
 الدرهم الذي يتصرفه الوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك باطل من حيث لا يثبت الملك للموكل شي
 حتى لو ملك الذي يتصرفه ملك على الوكيل من بخلاف الرسالة فيه شي اى في الاستقراض فان الرسالة لغيره ليعلم بان قبول

وكل عقد يضاف الى موكله
 كالنكاح والصلح والقرض
 من العقد فان حقوقه تعلق
 بالموكل دون الوكيل فكذا
 وكيل الزوج بالهرم ولا يلزم
 وكيل المرأة تسليمها شي
 فيها سفير مفسد شي
 لا يتعنى عن اضافة العقد
 الى الموكل ولو اضافة الى نفسه
 كان النكاح كرسول شي
 وفيه النكاح واشكاله من لا يقبل
 بفصل عن السبب شي
 اسقاط فيقال شي
 صله من شخص شي
 حكمه لغيره فكان سفيراً
 والضرب الثاني من اخواته
 التمسك على مال والتصدق
 والصلح من النكاح فاما
 الذي يتيق جده على مال
 فهو من الضرب الاول
 والوكيل بالعبه والتصدق
 والاستجارة والاستيابة
 والا قراض سفير ايلا
 الحكم فيها سفيراً لانه
 وان يدين في محله مولا
 للغير فلا يجعل اميلا
 وكذا اذا كان الوكيل من
 جانب الملتزم كذا في
 والمضاربة لان التوكيل
 بالاستقراض باطل حتى
 لا يثبت الملك للموكل
 بخلاف الرسالة فيه

الشيء القدر شيء من كل عقد من هذه ضابطة الضرب الثاني من غير شي اى الوكيل من له موكله كالنكاح والصلح
 والصلح من دون العقد فان حقوقه تعلق بالموكل دون الوكيل شي فاذا كان كذلك من فلا يطالب وكيل الزوج بالهرم
 ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها شي اى تسليم المرأة له موكله لان الوكيل فيها شي في هذه الاشياء المذكورة
 من غير مفسد شي كالرسول من الاتساع شي اى ان الوكيل من لا يتعنى عن اضافة العقد الى الموكل
 ولو اضافة له نفسه كان النكاح كرسول شي في باب البيع من غير شي اى كونه كالرسول فيما هو لان
 فيما شي في هذه العقود وفيه النكاح واشكاله من لا يقبل بفصل عن السبب شي وهو العقد ولهذا لا يدعى فيها
 خيار الشرط لانه من قبل الاستطاعات فلا يقبل تراشه الحكم بالخيار وغيره اشار له في بقوله من لانه اسقاط فيقال شي
 اى فيفصل من فلا يتصور بعد شي اى بعد السبب بطريق الاستطاعة من شخص وثبوت حكمه غير وكان سفر
 شي بخلاف البيع فان حكمه يفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فمما ان يصير السبب من شخص اماله ويقع الحكم
 لغيره خلافاً وقيد بقوله اماله اذ السبب يصير من الوكيل نيابة في النكاح من والضرب الثاني من اخواته شي
 اى ومن اخوات الضرب الثاني من التمسك على مال شي قوله الضرب الثاني من متبرع وقوله من اخواته شي وقوله
 واراد بالضرب الثاني كل عقد يفيد الوكيل له موكله قاله الاترازي في المصواب ان يكون الضرب الثاني من متبرع وقوله
 من اخواته خبر بقوله التمسك على مال مقدم على المتبرع والجملة خبر للمتبرع الا انه وصورة التمسك على مال ان يوكل احد
 على ان يتيق جده على مال من ملكه لا يبيع على النكاح شي من هذا القليل لان بدل الصلح بمقابلة دفع المدة من
 حق المدة عليه من فاما الصلح الذي هو جاري البيع شي اى اياه الصلح عن اقراره جارية جارية شي لانه ما دل
 مال بمال فكان حكمه حكم البيع من فهو من الضرب الاول شي متعلق بحق بالموكل دون الموكل من الوكيل شي
 شي لانه اذا وكن رجلاً بان يبيع عبده ففان من والتصدق شي بان وكله ان يبيع ففان من والا جارة شي بان وكله
 ان يوجر ففان من داره من والا يداع شي بان وكله ان يودع متاعه من واليمن شي بان وكله ان يبرهن متاعه
 والا قراض شي بان وكله ان يقرض ففان من سفير فيها شي من اخبر بقوله والوكيل بالعبه فاذا كان الوكيل غيره الا
 سفير اتفقت حقوق العقد بموكله من لان الحكم فيها شي اى في العقود اى المذكورة من تثبت بالقض دان شي
 اى وان القبض من مائة مولا مولا كغيره فلا يجعل اميلا شي اى فلا يجعل الوكيل في هذه الاشياء اميلا لانه ان يبيع
 من الممل الذي يلا من القبض فكان سفير امير من المالك من وكله ان شي يعني يكون سفيراً من اذا كان
 الوكيل من جانب الملتزم شي لذلك نحو ان وكله بالاستجارة او الارتمان او الاستيابة فالحكم وحقوقي كس
 متعلق بالموكل من وكله الشراكة والمضاربة شي يعني اذا وكن بالشراكة او بالمضاربة فالوكيل فيها سفير ايلا لا متعلق
 حقوق العقد به بل متعلق بالموكل لان الوكيل لا بد له من اضافة العقد الى موكله فكان سفيراً من اضافة العقد
 الى نفسه لا يقع من موكله من الا ان التوكيل بالاستقراض باطل شي من استثنى من قوله وكذا اذا كان الوكيل
 من جانب الملتزم بيان بطلان استقراض الوكيل بان العبارة للوكيل والمحل الذي امره بالتصرف لك الغير فان
 الدرهم الذي يتصرفه الوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك باطل من حيث لا يثبت الملك للموكل شي
 حتى لو ملك الذي يتصرفه ملك على الوكيل من بخلاف الرسالة فيه شي اى في الاستقراض فان الرسالة لغيره ليعلم بان قبول

قال اذا طاب الوكيل
 المشتري بالثمن فله
 ان يبيعه اياها لانه لم ينفذ
 عن العقد وحقه قد
 ملان الحقوق الى العلة
 فان دفعه اليه جاز
 وله ان يبيع الوكيل ان
 يطالبه به ثانياً كان
 فحق الثمن المقتضى
 حقه وقد وصل اليه
 ولا فائده في اخذ ثمنه
 ثم دفع اليه ولعل
 لو كان للمشتري على
 الموكل دين يقع المقامه
 ولو كان للمشتري دين
 يقع المقامه بد بين
 الموكل ايضا دون دين
 الوكيل وبين الوكيل
 اذا كان وحده المقامه
 عند في حيله وحقه
 لانه هناك لا يبره عنه
 عند ولو كان ينفذه
 للموكل في الصلح

من زيد فاذا اشترى قطع المقامه بين دين الوكيل على البايع وبين دين وجب للبايع على الوكيل ثم الوكيل انما
من موكله والثالث ان يوكل رب الدين غيره بالشراء من المديون فيقع المقامه بين دين الموكل وبين ما وجب له
على الوكيل والله اعلم
باب الوكالة بالبيع والشراء في بيان حكم الوكالة بالبيع والشراء في دين وجب له البايع على الوكيل ثم الوكيل انما
كثرة وقوع البيع والشراء ومساس الحاجة اليه في ذلك
فصل في الشراء في ابي ذر في بيان احكام الشراء وقد مر في الفصل على الفصول التي تليها لان الشراء ثبت في
في نقد البيع وهو البيع والبيع مزيل له والثبوت قبل الزوال فكان الشراء اولي بالتقدم ثم قال في ابي القدر في
ومن وكل رجلا بشراء شيء ابي ذر في بيان ان في المعين لا يتحقق في التسمية الجنس والعنف هم فلا بد من تسمية جنس
وبكارتة اذا بعد عنس لبيان الشراء وكذا الكابرة باعتبار احوال الاحكام وازداد بالجنس النوع لا
الكل النطق فبان الجنس عند فهم هو المقبول على كثيرين مختلفين بالحققة في جواب ما هو كالحوان والنوع
هو المقبول على كثيرين متفقين بالحققة في جواب ما هو كالتسان مثلا والعنف هو النوع المقيد بقيد عسر
كالتركي والندى والمراد بها بالجنس التثليل اما على اصطلاح اولئك وبالنوع المعنف هم ومفقه ش ابي ذر في
والندى ولا خلاف فيه لفقارهم او منه يبلغ ثمنه ش ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
في رواية وقال في وجه لا يصح حتى يذكره وهو قال احمد في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
ذكره القدر في الاستسكان والقياس عدم الجواز وجه الاستسكان حديث وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
وسكت عن العنف هم ليس بفعل الموكل بمعلوما فيمكنه الاتجار ش ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
في الاستسكان من قوله فلا بد من تسمية جنسه يعني اذا ذكره في وكالة عامة فيقول اتبع في ما ريت ش فلا يحتاج الى ذكر
اخره هم لان ش ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
ش لامر الموكل وفيه خلاف احمد في فانه يقول لا يقع هذه الوكالة العامة هم والاصل فيه ش ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
اليسيرة فيقول في الوكالة كماله الوصف في ش ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
والمراد في فانه لا يمنع صحة الوكالة وان لم ينه بالثمن وقال بشر ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
واحمد في رواية لان التوكيل بالبيع والشراء يقتضي البيع والشراء فلا يقع الا ببيان وصف المقود عليه فلتا
في الوكالة هم لان معنى التوكيل على التسوية لانه استعانة وانه اعتبار بهذا الشرط ش ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
هم بعض المحرج وهو من نوع ش شرعاه ثم ان كان اللفظ ش ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
كالرابة والشوب هم او ما هو من معنى الاجناس ش كذا دار والريق هم لا يصح التوكيل وان بين الثمن لان ذلك بالجنس
يوجد من كل جنس فلا يدرى مراد الامر لفاحش الجمالة ش والوكيل لا يقدر على الاقتال وفي الكافة الجمالة ثمانية مائة
فاشعة وليسيرة ومتوسطة وقد ذكر المعنف اليسيرة والفاشعة ويذكر من قريب والمتوسطة هم وان كان ش ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي
يجمع انواعا ش كالعبد والامانة والدار هم لا يصح الا ببيان الثمن والنوع لانه بتقدير الثمن غير النوع معلوما و
النوع نقل الجمالة فلا يمنع الاقتال ش ابي ذر في رواية وعندها لا يكون معلوما في محل قبل هو الذي

رجل بطام شبر اجداد جارية لايح لانه ش اى لان لفظ عباد ولفظ جارية هم سيل انو اعا فا و آ بين النوع كالتركة
وانثى والهندى والسندى والمولد ش في المغرب المولد الذى ولد في دار السلام وقيل العبداندى تولى من العرب
ونشأ بين اولادهم جازش اى التوكيل هم وكذا ش اى وكذا جاز هم اذا بن الثمن لما ذكرنا ش اشار به الى قوله
لان تقدير الثمن بصير النوع معلوما هم ولو بين النوع او الثمن ولم بين الصفقة ليعني الجوده والرواة والسلة ش
اى الوسط واصله وسط حذف الواو منه كما في صدقة وغلة وعوضت التاج في آخر من الواو هم جازش اى التوكيل
هم لانه جهالة مستدركة ش اى ليرة هم وملايه ش اى مراد القدر شى هم من الصفقة المذكورة ش و به قوله
وسلطة هم في الكتاب النوع ش اى في مختصر القدرى ومن الكلام فيه اول الفصل هم وفي الجمع بالعنبر ش
وفائدة ذكر وضع الجمع الصغير بيان اشتغال لفظه على اجناس مختلفة علم ومن قال لاخر شتره لى دابة او ثوبا او
دارا فالوكالة باطله ش وان عين الثمن تى لو اشترى كان الشراء واقعا على الوكيل وبه صرح في نسخ المجموع هم
لجهالة الفاشية وان الدابة في الحقيقة القوتية اسم لما يدب على وجه الارض وفي العرف يطلق على النخيل والبحار
والبغل فقد جمع اجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الكسار ش كانه اراد به الارفع من الثياب من الكسار
وونما ولكن لم يرد في اللفظة ما اراد من هذا قال صاحب البحيرة اطلسته كدره في غيره والذنب الطلس كذا كل شى شتره قال
في تذييل ديوان الادب الاطلس على لون الذنب يقال ذنب الطلس والاطلس المخلق من الثياب وبعض الفقهاء لا انس
اشتق من الانس والانس ان تنازع ان انس شى بهم ملبس وكنتها على ذباب منتم طلس هم ولهذا ش
اى ولكون الثوب الملبوس من الاطلس اى الكسار هم لا يجمع تسمية من اس بهالة الفاشية هم وكذا الدار ش
اى لا يجمع توكيلة شبر الدار مطلقا لانها متشعبة ما هو في معنى الاجناس لانها تختلف اختلافا فاشيا باختلاف الافاضل البحران
والمرافق والجمال ش جميع محله هم والبدان ش جميع بلد واذا كان الاختلاف فيها فاشيا هم فبغير الاشتغال
ش اى اشتغال امر الامر شبر الدار مطلقا هم ان شى ثمن الدار ومعت بنس الدار ش بان قال في محله كذا هم والاشوة
ش اى وسعى من الثوب هم جاز ش اى التوكيل هم معناه ش اى معنى قوله في الجمع الصغير وصف طلس
هم نوع ش لان فاشيا يرفع بذكر الوصف والثن هم وكذا اذا اسمى نوع الدابة بان قال فرس او حمارا ونحو
ش مثل بعض جاز وان لم بين الثمن كذا في البسوط لان الجنس صار معلوما بالتسمية وانما بقيت الجهالة بالوصف
فجمع الوكالة بدون تسمية الثمن فان قيل الحمير انواع منها ما يركب الفظا ومنها ما لا يصلح للالحمل قلت هذا اختلاف
للو صف مع ان ذلك يصير معلوما بمعرفة حال الموكل حتى قالوا ان الفاضل او الواسع لو امر بشرا حمارا ليعرف الى ما يركب
شتره حتى لو اشترى مطلق الذنب او الاذنين لا يجوز بخلاف ما لو امر الفاضل ليرى بذلك كذا في البسوط هم قال ش
اى في الجمع الصغير هم ومن دفع اى آخر رواهم ش قيد بالدفع لانه اذا لم تدفع الدراهم وقال شتره خطه او شير
لم يجوز لانه لم بين المقدار و جهالة المقدار في المكيلات كجهالة الجنس هم قال شتره بل معلوما من الخطه وديقعا حسانا او قبيحا
لان كون على كل مقنوم اعتبار الحقيقة ش لان الطعام هم للطعم هم كافي ليعين على الاكل ش اذا طعن لا ياكل طعاما فاك
فاكهة بحيث هم اذا الطعام هم لا يطعم ش بحسب العرف على ما يجي بيانه شتره وانما الله تعالى هم به الاتسمان الى العرف الملك
ش اى اتقوى وارجح بالامتنان من القياس هم وهو على ما ذكرناه من اى العرف على ما ذكرناه من اى العرف وديقعة

[illegible]

ملك من مال الموكل ولم يقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يجتمع بين الموكل قابضاً بيده شئ اسي محاذي الهلاك
 في يده كالهلاك في يد الموكل فلا يطل الرجوع ويقال لان البيع امانة في يد الوكيل لانه قبضة للموكل وليس على الايمن الميراث
 مسافراً عينه كما اذا ملكت اليدوية في يد المودع ثم ولد شئ اسي للوكيل هم ان يجيبه شئ اسي لبيع هم حتى يستوفى الثمن
 شئ سوار دفع الوكيل الثمن الى البايع او لم يدفعه كذا في المبسوط وقالت الاثمة الشافعية ان ليس له قبضة وقال في
 ليس له حق الجبس من اذا حبسه صار قابضاً على بايحي الآن وعن الشافعي رجه في وجهه اذا انقضى الثمن له بمسبة في الذخيرة
 له يذكر محمد رجه في شئ من الكتب ان للوكيل جيب البيع قبل نقد الثمن وسكن عن الامام اكلوا في ان له ذلك وقال الاثمة
 بذا الكلام عجيب من صاحب الذخيرة وكيف نفع عليه وقد مر ج محمد في الاصل في باب الوكالة في الشرار قتال واذا وكل
 الرميل رجلاً ان يشترى له عبداً بالثمن ورجه بعينه فاشترى الوكيل وقبضة بطلب الامر انخذ العبد من الوكيل واسى الموكل
 ان يدفعه فلو وكيل ان يبيعه ذلك حتى يستوفى الثمن في قول ابي حنيفة رجه وان كان الوكيل نقد الثمن او لم يقده فوسا
 الى هنا لفظ محمد في الاصل وفي الفتاوى الصغرى الوكيل بالشرار اذا اشترى بالنسبة فعمل عليه الثمن بموته لا يحيل
 على الامر هم لما بينا انه بمنزلة البايع من الموكل شئ كما نه اشار بهذا الى قوله لانه انعقدت بينهما مباداة بمكينة والمباداة
 هو البيع هم وقال زفر رجه ليس له ذلك شئ اسي حق الجبس هم لان الموكل صار قابضاً بيده شئ اسي بيد الوكيل
 بدليل ان بلاكه في يد الوكيل كماله في يد الموكل فكان قبضة حقيقة ههنا كانه سلمه اليه فيسقط حق الجبس شئ
 ولو وقع في يد الموكل حقيقة لا يكون للوكيل حق الجبس فكذا اذا وقع في يده ملكاً هم قلنا بذا محالاً لا يمكن التمسك
 شئ يعني ودخل البيع في يد الوكيل على وجه لا يكون ولاية الجبس لا يمكن التمسك به ولا لا يمكن التمسك به فلو
 فلا يسقط حقه في الجبس لان سقوط حقه باعتبار رضاء تسليمه فلا يتحقق منه الرضاء فيما لا طريق له الى التمسك به فاذا كان
 كذلك هم فلا يكون راضياً بسقوط حقه في الجبس على ان قبضة موقوف شئ يعني لا نسلم انه صار قابضاً بيده بل قبضة موقوفة
 فاذا كان موقوفاً هم فيقع للموكل ان لم يجيبه ونفسه شئ اسي ويقع لنفسه نفس الوكيل هم عند مسبة شئ حاصل الكلام
 ان قبضة موقوف لا تدور بين ان يكون تيمم مقصود الموكل وبين ان يكون لا يباحق نفسه فاذا حبسته بين ان قبضة لا يباحق نفسه
 فلم يكن الموكل قابضاً حكماً فلا يسقط حقه للضرورة فان مسبة شئ اسي فان جيب الوكيل لبيع هم فملك كان مضموناً فثمان
 الدين خذ ابي يوسف شئ حتى لو كان فيه وثاباً لثمن يسقط والارجح بالفضل على الموكل هم وثمان البيع عند محمد
 شئ قلت قيمة او كثر هم وهو قول ابي حنيفة رحمه الله شئ اسي قول محمد وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
 هم وثمان الغصب عند زفر رجه لانه منع لغير حق شئ وبه قالت الاثمة الثلاثة وثمرة الخلاف نظر فيما اذا كان الثمن
 خمسة عشر مثلاً وقيمة المبيع عشرة فعند ابي يوسف رحمه الله يرجع الوكيل على الموكل بالفضل وهو خمسة عشر فائدة
 فثمان الغصب في عكس بذا وهو ان يكون قيمة المبيع خمسة عشر والثمن عشرة يرجع الموكل على الوكيل بخمسة عشر زفر
 يرجع الموكل على الوكيل بمثل ان كان مثلياً وقيمة بالغة بالفتى وعلى قول محمد لا يفاوت الحال بين ان يكون بين
 كثير او قليلاً لانه يسقط بهلاك المبيع فلا يجيب شئ اصلاً هم لهما شئ اسي لانه حنيفة ومحمد رحمهما الله هم انه شئ اسي
 ان الوكيل هم بمنزلة البايع منه شئ اسي من الوكيل هم فكان جيبه لاستيفاء الثمن فيسقط شئ اسي الثمن هم بهلاكه شئ
 اسي بهلاك المبيع هم فلا يرجع له ابي يوسف انه مضمون بالجيب للاستيفاء بعد ان لم يكن شئ لانه لم يكن مضموناً قبل الجيب صار مضموناً

هناك من حال الموكل وكثر
نسقة الذين لا يراهم
الموكل فاذلم بعضهم ليس
الموكل قابلا بغيره ولا كما
ان يصيب حتى يستقر المثل
لما بينا الله منزلة البائس
من الموكل وقيل لغيره
ليس له ذاك ان الموكل
صار له قابلية لكنه لم
فيستحق المحس قتل
هذا كما قيل في العز عنه
فلا يكون راضيا بسقط
حقه في المحس على ان
قبضه موثوق فحق
الموكل ان لا يجد نفسه
عند حبه فز حبه
فهذا كان مضمونا
صالحا الرهن عند ان
وكان البيع عند
وهو قول ابي حنيفة
وحسن الغصب عند زك
لانه من غير حقهما
انه منزلة البائع منه
فكان حبه لاستيفاء
المن فيسقط بهلاكه
والموتى سقط وانما هو
بالحس بالاستيفاء
اجدا ان لم يكن

باعتبر من هو المدين المدين لا بمعنى المدين فان البيع مضمون قبل البيع فليس يفتقد بمخلاف البيع
شأنه فان لم يكن له ملك ثم ان البيع يفتقد بمخلافه كذا في اي هلاك البيع ثم وجهنا لا يفتقد اصل العقد من قبل
بين الوكيل والبايع فلا يكون نظير البيع فاجاب بصحة عنه بقوله ثم قلنا يفتقد في حق الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل
لبيع ورده الوكيل به شأنا في بيع الوكيل وينفخ العقد في عين الموكل والوكيل وقال لا تراز حتى يذهب مخالطة على الوجه
في يفرق بين هلاك البيع قبل قبض شيئا بالبايع وبين اهلاكه في يد الوكيل بالشرع بعد قبضه من الموكل لاستيفاء البيع فحق الاول
ينفخ البيع وفي الثاني لا ولا فتدفع البيع بين الوكيل والموكل بالرد بالبيع لا يملك على الفسخ اذ اهلك في يد الوكيل فخرج
الرداب من موضع النزاع انتهى وقال الاكل رحمه الله قتل وجبا مخالطة على ابي يوسف رده الى اخره وكذا في الامتياز في ثم
قال وان كانت هي فاسد لانه اذا فرض ان الموكل باع كان الهلاك في يده كالهلاك في يد بائع ليس بوكيل فاستويا
في وجوده وبطل الفرق بل اذا ماتت وجدت ما ذكر من جانب ابي يوسف رده فخطا او مخالطة وذلك لان البايع
من الموكل بمنزلة البايع واذا فسخ العقد بين المشتري والبايع لا يلزم منه بيع بين البايع والبايع فكان ذكره احدهما
ليس خطا او مخالطة ثم قال شأنا في بيع الوكيل بالبايع اذ اهلكه بشرع عشرة ارطال ثم بدرهم فاشترى شرين رطل بدرهم من ثم
بدرهم منه عشرة ارطال بدرهم شأنا في اذ كانت عشرة ارطال من ذلك الدرهم يادى قوته ودرهما قوته بل لانه اذا كانت عشرة
ارطال منها تسادس ودرهما فذلك الكل على الوكيل بالا جماع ذكره في الذخيرة ثم نزل الموكل منه عشرة ارطال بنصف درهم
عند ابي حنيفة وكان يابعه العشرة بدرهم شأنا في بناظر العقد ودرهم وقال بعضنا ثم وذكر في بعض نسخ النسخ ان
من عشرة العقد ودرهم قول محمد مع قول ابي حنيفة ومحمد ثم ذكر المخلاف في الاصل شأنا في البسيط ثم لا يبي يوسف
انما رده شأنا في ان الموكل امر الوكيل بمصر الدرهم في العلم ولكن ان سعه عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرة
عشرة رطله خيرا وعاد بها كما اذا وكله بيع عبده بالثمن فباعه بالعين شأنا في جاز هذا فكذا اذ كان له ولابي حنيفة رده انما رده
اي ان الموكل امر الوكيل بمصر عشرة رطله ثم يادى بشرع عشرة رطله فاشترى ثوبا عليه شأنا في عشرة الزيادة على الوكيل ثم
عشرة عشرة على الموكل شأنا في عشرة عشرة التي امر الوكيل بها على الموكل لانه خالف فيها امره به فان قيل يجب
ان لا يلزم الامر من ذلك لان العشرة تثبت ضمننا للعشرين لا قصده وقصد كل عشرة عشرة فمسل مثل هذا لا يجوز على قول
ابي حنيفة رده كما اذا قال الرجل اطلق امرأتى واحدة فطلقها ثانيا لا يقع واحدة فتبوا في ضمن الثلاث والتقصير ثبت لهما
الوكيل فلا يثبت ما في ضمنه ايضا متبعا فاجاب عنه حميد الدين رحمه الله بان في مسألة الطلاق وقول الواحد عشرة واه
فذلك لا يقع الا في ضمن ما قصده وما قصده لم يصح لعدم الامر بطلاق ما في ضمنه وما في ضمنه في كل مقصده لان اجزاء ضمنه
على اجزاء البيع فلا يتحقق التضمن في الشرع فان قيل يشك بان اذا امره ان يشتري له ثوبا امره ان يشتري له ثوبا امره ان يشتري له ثوبا
ال واحد يادى عشرة لا يفتقد واحد منها على الموكل عند ابي حنيفة رده ذكره في الذخيرة فاقول من انتهى واجاب صاحب النهاية
من يادى جعل العلم من ذوات الاشياء ولا تفاوت في مقبها اذا كانت من ثياب واحد وصلة واحدة وكلا متانير ومشتان
الوكيل ان يبيع للموكل اى عشرة متانير بكمات الثوب فانه من ذوات القيم والشأن وان تساوى في القيمة لكن يعرف ذلك بغير
ما كان وذلك لا يبين حق الموكل فثبت جهلا فافتقد عليه انتهى قلت هذا لا يشي الا على قول من جعل العلم من ذوات الاشياء وهو
المتأخر صاحب النهاية بخلاف ما استشهد به شأنا في جواب عن تمثيل ابي يوسف رده التسانيع فيه بوكيل بين العبد والعمة والبيع

وهذا الوجه بالحق
مختلف الميعاد كما
نفى بهلاكه و
لا ينفى أصل العقد
فلما سفيق في حق الوكيل
ولو كان كافا ذارعه للوكيل
بعينه رضي الوكيل و
قال إذا ذاك كله بشر
عشر وأطال لهم بل هم
ما شقوا عشر من دلال
بدلهم من لحم يباع
عشر أو طال بدلهم
لأنهم كل منه عشر
بلفظ خبرهم عند
حديثه في ذلك لا يفرق
أعشرون بدلهم ذكر
في بعض النسخ فليحذر
مع قول أبي حنيفة
ومحمد بن زياد الخلف
في الأصل لأنهم سفت
أنداء وعبروا عنهم
في اللحم فلو أن سفت
عشر أو طال فإذا اشترى
عشرين فقد زادوا
خيارا وصارا كما
إذا ذاك بيع عبد
بالف فليد بالعين
كل حديث ثمانية
أموه بشره عشر ولم
يأمره بشراء الزيادة
فنفق شراءه عليه
وبشره العشرة على
المع كل مختلف
ما استشهد به

المستوط جانيه البيع يترجى على جانب الشراء في البيع والعرض الاتري ان احد المضاربين اذا اشترى البخر او من صاحبه كان مسترخيا
ولما كان البخر اقل من صاحبه شيئا من مال المضاربة يوقف على اجازة صاحبه فانه باعده عرض هم قال من ابي القدوري رحمه الله
هم والوكيل بالشرا بخر عقده بثل القيمة وزيادة يتباين الناس في مثلها ولا يجوز بالابتينان الناس في مثله من وهو البخر
ولا خلاف فيه بين الامة الارابعة هم لان التهمة فيه متحققة من ابي في هذا الشرا بخر المتحقق التهمة فيه والتهمة معتبرة بان لا يكون
الاتري ان التوكيل يبيع للبيع من ابيه وابنه للتهمة هم فخله من ابي ولعل الوكيل هم اشتراه من ابي اشترى الشيء الذي
وكل به هم نفسه من ابي لاجل نفسه هم فاذا لم يوافقه احد متغيره من ابي لغير نفسه لانه لا يراى انهم في الشرا بخر بالوكيل
هم على ما مر من اشارة الى ما ذكره في المتن قبل ورقة بقوله لانه موضع تهمة بان اشتراه لنفسه فاذا راي الصفة خاشع لما
الامر هم حتى لو كان وكليلا بشر او شيء بعينه قالوا من ابي قال الشيخ واراد به عامة الشيخ فان بعضهم قال يحمل فيه العيب
ليس الا الفاش وقال لا يحمل فيه اليسير ايضا هم فيقد على الامر من لا تقاد التهمة هم لانه لا يملك شراؤه لنفسه من ابي
لان الوكيل لا يملك ان يشترى لنفسه وان تولى الشرا لنفسه اوضح بذلك بان قال اشدوا اني قد اشتريتها لنفسى الا اذا خالف
في الثمن لا لا في خبره وخالف الى جنس آخر على ما مر في وقته قال الشيخ الاسلام خواهر زاده جواز عقد الوكيل في
زيادة يتباين الناس في مثله في العبد في ما له قيمة معلومة عند اهل البلد فاما ما له قيمة معلومة عند جميعهم كالخبر والحم اذا زاد
الوكيل بالشرا على ذلك لا يلزم الا حلت الزيادة او كثرت قال في بيع التهمة وبقيهم هم وكذا الوكيل بالتمكان
من على الخلاف المذكور هم اذا ن وجه من ابي موكلهم امرأة باكثر من مهر مثلها جاز عقده من ابي عند ابي حنيفة
ووقع في بعض الفسخ جاز عقده بالالف والظاهر انه تصحيح وان كان له وجه هم لانه لا بد من الاضافة من ابي من
اضافة العقد هم الى الموكل في العقد فلا يمكن هذه التهمة من ابي وشاره الى قوله لان التهمة فيه متحققة قال محمد في المال
واذا وكل رجل رجلا ان يزوج امرأة بعينها فزوجها اياه فهو جائز فان زادنا على مهر مثلها فوجازت في قول حنيفة
رحم الله وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا زوجهما بما يتباين الناس في مثله فهو جائز واذا اشترى من ذلك لم يلزم
الزوج المنكح الا ان ترصده هم ولا كذلك الوكيل بالشرا لانه لا يطبق العقد من ابي لانه لا يضيف العقد الى الموكل
حيث يقول اشترى ولا يقول لفلان هم قال من ابي القدوري رحمه الله هم والذي لا يتباين فيه ما لا يخل
تحت تقويم المقومين من ابي لما ذكره لعين اليسير والفاش سرعان بين كفيتهما فقال والذي الى اخره وقوله والذي
مبتدأه فخره هو قوله ما لا يدخل ومقابل هذا ما يتباين فيه وقال الطحاوي رحمه الله في مختصره والمقدار الذي
يتباين الناس نصف العشرة واقل منه وهذا غير منصوص عنهم ولكن هذا بهم يدل عليه وقال شيخ ابو المعين في
في شرح السماع الكبير اختلف المشايخ في احد الفاصل بين القليل والكثير منهم من قال ما يتباين الناس فيه قليل
وما لا يتباين الناس فيه كثير ومنهم من قال ما يدخل تحت تقويم المقومين هو قليل وما لا يدخل فهو كثير ومنهم من قال ذلك
منفوخ الى راي القاضي هم وقيل من ابي ما عطف على ما ضمن قوله ما يدخل تحت تقويم المقومين وهو ما لا يتباين
اليسير وقال البصريين يحيى انه قال قد با يتباين الناس فيه هم في العروض وهم هم من الفتح الدال المعطلة وسكون
الحاء اسم عشرة الفارسي ونجم كبير النون وسكون اليا اخر الحروف وفي اخره سيم وبواسم النصف والما
بها النصف ورحمهم وفيه الحيوات ده يادوه من ابي اسم لاجل عشر وياتوه بالياء اخر الحروف وبواسم

[illegible]

وفي العمارة خمسة دوائر
لأن التفرقة أكثر
وجودة في الأولين يقل
في الأخيرين ويتوسط
في الأوسط وكثرة
الغبن لقلة التفرقة
قال وإذا دله به
عبر له عليه بضم
حاز عن ابن حنيفة
لأن اللفظ مطلق
من بين الأفرق
والأحقق الآخر
أنه لوباع الكل بغير
التصفى بغير
فاذا باع النصف به
أولى وقا لا يجوز
لأنه غير متعارف
ولما فيه من ضرر
الشركة إلا أن يبيع
النصف الآخر قبل
أن يختصما
لأن بيع النصف
قد يقع وصيلة
إلى الامتثال بأن
لا يجب من يشرى
جمله يخرج إلى أن
يفرق فاذا باع الباقي
قبل نقص البيع
الأول تبين أنه
مضروبة وصيلة والواحد
بيع ظهر أنه يقع
وصيلة فلا يحد
وهذه أسماء الثمن

والذي ليس فيه اشتري لغيره من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
بالاجل وكذا لو اشترى لغيره من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
اي وان وكل من اجله لا يشترى لغيره من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
قول ودواية لا ينفذ على الامور فان اشترى باقية لزم الموكل لان شرطه قد يقع وسيله الى الامتثال بان كان موكله
جماعة فيحتاج الى اشتراك في اشتراكه من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
كان وسيله الى اشتراكه في اشتراكه من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
من لانه يصير كانه اشترى جملة من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
بالقريب قال ابو يوسف اذا وكل رجل من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
حقن الوكيل فيه دون الموكل هم والفرق لابي حنيفة رحمه الله بين ابي بن ابيهم ان في الاشياء
التي هي من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
باعتبار ملك العين وذلك موجود في البعض فيعتبر فيه اطلاقه وتحقيقه الكلام فيه ان ابا حنيفة رضي الله عنه قال
والاطلاق في التوكيل بالبيع واما في التوكيل بالشراء فيعتبر المتعارف الذي لا ضرر فيه ولا اثم وعندهما كلاما
هم على امر من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
هم ان الامر في البيع من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
لو لاية على ملكه فيعتبر فيه اطلاقه من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
هم والامر بالشراء من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
اي الامر مقصود لانه لا ملك للامر من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
فيه الاطلاق والتقييد من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
وهو شرط لكل لا البعض لان الغرض المطلوب من الكل لا يحصل بشرط البعض الا اذا اشترى البعض قبل ان
يختصا على امرهم قال من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
يقتض فرقه المشتري عليه من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
لقتضاء القاضي من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
توجهها اليهم او باقراره من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
يرد عليهم على الامر من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
في يد البايع من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
بانه انما يحتاج في صورة الاقرار الى القضاء لانه يمكن ان يقر بالبيع ويتحقق عن القبول والقاضي يحرمه
القبول هم فلم يكن قضاؤه مستندا من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
بانه لا يجوز بل يقتضي بدو حمله على طاعة لوجود العيب عند البايع وتقريره بان البايع لم يكن قضاؤه مستندا
هم الى هذه الجملة من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء

وان ذكره في شرحه
فان اشترى نصفه لغيره
موقوف فان لم يكن
باقية لزم الموكل ان
شرائه البعض في بيع
وسيلة الى الامتثال
بان كل من كان
جماعة فيحتاج الى اشتراك
في اشتراكه من الامور
اشترى السابق قبل
رجلا من البيع تبين
انه وقع وسيله لتفقد
على الامور وهذا الاطلاق
والفرق لا ينفذ
ان في الشرع يتحقق
استمعة على ما ذكره
الامر بالبيع يصادف
ملكه فيعتبر
فيه اطلاقه والامر
بالشراء يصادف ملكه
الغير فلم يصادف
فيه التقييد ولا اطلاق
قال ومن امر من
يبيع عيني جماعة
وقبض الثمن او لم
يقبض فرقه المشتري
عليه بعينه فيكون
مستلما بقبض القاضي
بيدنه او باقراره
او باقراره فان لم يرد
على الامر لان القاضي
يقتضي بغيره
العيب في يدها
فلم يكن قضاؤه مستندا
الى هذا الجملة وتاويل
اشترطها في الكتاب

الامر المذكور في الجملة الصغير من القاضي لغيره من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
اي وان وكل من اجله لا يشترى لغيره من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
قول ودواية لا ينفذ على الامور فان اشترى باقية لزم الموكل لان شرطه قد يقع وسيله الى الامتثال بان كان موكله
جماعة فيحتاج الى اشتراك في اشتراكه من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
كان وسيله الى اشتراكه في اشتراكه من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
من لانه يصير كانه اشترى جملة من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
بالقريب قال ابو يوسف اذا وكل رجل من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
حقن الوكيل فيه دون الموكل هم والفرق لابي حنيفة رحمه الله بين ابي بن ابيهم ان في الاشياء
التي هي من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور وقدر من غير ذلك ولا يشترى له احد من الامور
باعتبار ملك العين وذلك موجود في البعض فيعتبر فيه اطلاقه وتحقيقه الكلام فيه ان ابا حنيفة رضي الله عنه قال
والاطلاق في التوكيل بالبيع واما في التوكيل بالشراء فيعتبر المتعارف الذي لا ضرر فيه ولا اثم وعندهما كلاما
هم على امر من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
هم ان الامر في البيع من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
لو لاية على ملكه فيعتبر فيه اطلاقه من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
هم والامر بالشراء من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
اي الامر مقصود لانه لا ملك للامر من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
فيه الاطلاق والتقييد من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
وهو شرط لكل لا البعض لان الغرض المطلوب من الكل لا يحصل بشرط البعض الا اذا اشترى البعض قبل ان
يختصا على امرهم قال من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
يقتض فرقه المشتري عليه من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
لقتضاء القاضي من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
توجهها اليهم او باقراره من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
يرد عليهم على الامر من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
في يد البايع من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
بانه انما يحتاج في صورة الاقرار الى القضاء لانه يمكن ان يقر بالبيع ويتحقق عن القبول والقاضي يحرمه
القبول هم فلم يكن قضاؤه مستندا من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء
بانه لا يجوز بل يقتضي بدو حمله على طاعة لوجود العيب عند البايع وتقريره بان البايع لم يكن قضاؤه مستندا
هم الى هذه الجملة من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التهمة فيه تتحقق في اخر من البيع والشراء

ان القاضي يبيع له لغيره
شمله في مثل شرطه
لكنه اشبه عليه
تأويله في البيع يحتاج
الى هذه الجملة
التأويل او كان عينا
لا يعرفه الا الناس
او الاطلاق وقوله
وقول الطبيب حجة
في توجيه الخصومة
لا في الرد فيفهم اليها
في الرد حتى لو كان
القاضي حائرا في البيع
والعيب ظاهر لا يحتاج
الى شيء من هذا
على الموكل فلا يحتاج
الوكيل الى رد وخصم
قال وقد كان
رد عليه يعيب
يجوز على سبيله
او باقراره
البيدنة حجة مطلقة
والوكيل مضطر في
انكسار ليعيب
عن علمه باعتباره
عن مخرجه من المبيع
فان الامر قال
فان كان فلك باقرار
لزم الماسور لان الاقرار
حجة قاطعة وهو غير
مضطر لانه لا مكانه
السكوت والسكوت
لان له ان يخاف
الموكل خيرا من سبيله
او سبيله له

في الثانية اذا اقر الوكيل بالبيع لاحاجة حينئذ الى قضاء القاضي لانه يقبله لما فيه من خلاف ما اذا كان الرد بغير قضاء القاض
يسعد مثل حديث لا يكون له ان يخاصم بالبيع قال لا تترضى كان ينبغي ان يقول بخاصم موكله ويقول امره وكان ينبغي ان
ان يقول مكان قوله والبايع ثلثا والموكل ثلثا لان الكلام في خاصة الوكيل مع الموكل وهو ليس بالبايع انتهى عمل غير
بالبايع عن قوله يخاصم امره لان البيع لما انتقل الى الموكل وتقرر عليه بغير حصول من جهة فكان باعه اياه هم لانه بيع جديد
في حق ثالث والبايع ثلثا من وهو الموكل والامر هم والرد بالقضاء نسخ هذا جواب سوال وهو ان يقال ينبغي ان لا
يكون له حق الخصومة مع الموكل اذ قد حصل الرد باقرار الوكيل فكان بيعا جديدا في حق الكل وتقرر الجواب ان الرد بالقضاء
القاضي نسخ عموم ولاية القاضي على الوكيل والموكل فلا يحتمل ان يكون عقد ابتداء العقد التراضي لان القاضي يردده
كونه منه فيجعل مستخاضا من حيث هو وهو الاقرار هم قاصرة وهي الاقرارش لاني دليل قاصر فلما بخاص من حيث البيع من حيث
حيث ان الرد بالقضاء هم كان له من اى الوكيل هم ان يخاصم من الموكل هم ومن حيث يقولون في الجرح من اى من حيث
ان الاقرار حجة قاصرة هم لا يخرجه الموكل الا بجهة من وهي اقامة البينة على الموكل هم ولو كان العيب لا يحدث مثله والرد
بغير قضاء باقراره يلزم الموكل من غير خصوصية في رواية من وهي رواية كتاب البيوع من انهم لان الرد مشين من
في هذا لان انحصار فعله من ما يقبله القاضي فاذا كان الرد متبعيا لاصار تسليم انهم وتسلم القاضي سواء التسليم والتفقد وقضاء
الدين والرجوع في البينة هم وفي عامة الروايات من اى من المبسوط هم ليس له ان يخاصم لما ذكرنا من ان اشارة
الى قوله لانه بيع جديد في حق ثالث هم وبحق في وصف السلامة من جواب من قال ان الرد متعين ليعني حكم الاصل المطالب
بوصف السلامة هم ثم يتقبل اى الرد من لفظة الرجوع ثم الى الرجوع من اى ثم يتقبل الى الرجوع هم بالقضاء
من وهي حصة العيب هم فلم يتبين الرد من وفيما ذكرنا من المسائل متبين لا يحتمل التحول الى غير تفسير القياس لعدم
اجماعهم وقد بيناه من اى حكم المسائل المذكورة هم في الكفاية من اسم الكتاب الف المصنف هم باطل من هذا
من اى من الذي بيناه مناهم قال من اى محمد في الجماع الصغير هم ومن قال لا اخر امرتك بين احدى بنقد فبينة
بنسبة وقال لما مور امرتني ببيع ولم تقبل شيئا فاقول قول الامر من وبه قال الشافعي والكاظمي واحمد في رواية عن
مالك ان كانت السلة قائمة فاقول للموكل والكانت بالكة فاقول للوكيل وعن احمد في رواية القول للوكيل هم لان الامر
من جهة من اى من حيث الامر هم ولا دلالة على الاطلاق من اذا الامر بالبيع قد يكون مقيدا وقد يكون مطلقا ولا دليل
على اى الوجهين والامر لستيقاد ومن جهة فكان القول قوله كما لو انكر اصل التوكالة هم قال ان اختلف في ذلك من اى
في النقد وعدمه هم المضارب رب المال من بان قال رب المال امرتك بالنقد وقال المضارب بل دفعت مضاربة
ولم يمين شيئا فاقول قول المضارب لان الاصل في المضاربة الكسب من والاطلاق هم الماتري انه يملك المصنف
ذكر لفظة المضاربة من وثبت الاذن ما دامهم فقامت دلالة الاطلاق من وليس كالوكيل لان التوكالة عقد
خاص هم بخلاف ما اذا وصى رب المال المضاربة في النوع من التوكالة المضارب في النوع اخر من اى واوصى المضارب
المضاربة في النوع اخر من البز هم حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بعدا وقما فنزل الى التوكالة المحضة
من وفي التوكالة المحضة القول لا امر كما هم ثم سئل الامر بالبيع يتقبل نقد او نسيئة الى اى اجل كان عند اى خليفة
وعند ما يتقبل باجل متعارف والوجه قد قدم من اى الوجه من اى بين قد قدم في مسلكه الموكل بالبيع والوجه سوال

مخلوق ما كان الرد بغير قضاء
 باقرا ولا عيب عند من مثله حيث
 لا يكون له ان يخاف من العيب
 بيع جدي في حق والده ولباكر ثم
 والرد بالقضاء فسخ نعم ولا ية
 القاضى غير ان الحجة قاطعة وهي
 الاقرار فمن حيث الفسخ كراه
 ان يخاف منه ومن حيث القضا
 في الحجة كما يلزم للملك لا الحجة
 ولو كان العيب لا يحل مثله
 والرد بغير قضاء ياترا ويلزم لكل
 من غير خصومة في راية لان الرد
 متعين في عاتق الردايات ليس
 ان يخاف من الما ذكرنا والحق في
 وصف السكامة ثم ينتقل الى الرد
 ثم الى الرجوع بالنقصان فلم
 تتعد الرد وقد بناه في الكفاية
 باقول من هذا قال من
 قال لاخر امرتك ببيع عبرى
 بنقر بعبته بسيرة وقال
 المامون امرتني ببيعك فامتنع
 شيئا قال قول الامر كان
 الامر يستفاد من جهته ولا
 دالة على الاطلاق قال
 وان اختلف في ذلك المصاري
 وربما اختلف في القول قول المصاري
 لان الاصل في المصارية
 العموم الا ترى انه علق التمسك
 بذكر لفظة المصارية فقلت
 دالة الاطلاق فقلت
 اذا ادعى رب المال المصارية
 في نوع والمصاري في نوع
 يكون القول له بالمال لانه
 سقط الاطلاق فيه بما ذكرنا
 فنزل الى ان وكالة المحصنة
 ثم مطلق الامر ببيع ينتقل
 فقرا ونسبة الى ابي اجل

مضمونہ برعلیل بالاطلاق و ہما بالتعارف ہم قال شیخ ای محمد بن جامع الصغیر ہم ومن امر علیہ علیہ عید فیما بعد و اخذ من
 منافع فی یدہ او اخذ بکینا فتوی المال علیہ شیخ ای علی الکفیل ہم فلا ضمان علیہ شیخ ای علی الکفیل قبل المرد
 من الکفالتہ سنا الحق الہ لان النوی لا یحقق فی الکفالتہ و قال التمر تاتی الوکیل بالبیع لم احوال بالتمن لم یجہ عند الی یو
 ان الحق الہ یحقق بالبرہان اصل و الوکیل لا یمکن ذلک عندہ و قیل بل علی تحقیقہا و النوی یحقق فی الکفالتہ بان مات
 لکفیل و المکول عنہ مفلسا و فی جامع النہاجی النوی علی الکفیل بان یموت مفلسا و فی الکفالتہ النوی علی الکفیل بان
 ینفع الامر الی القاضی یری برأۃ الاصل من غیر الکفالتہ کما ہو مذهب الامام مالک ہم لان الوکیل اصل فی الحق
 و قبض الثمن منہا شیخ ای من المحقوق ہم و الکفالتہ لو توفق بہ شیخ ای بالتمن ہم و الارشاح و وثیقہ لجامع الاستیفاء
 شیخ ای و ابواستوفی الثمن و ملک عندہ لم یضمن ہم فیما کما شیخ ای فیکلک الوکیل الکفالتہ و الی من ہم بخلاف الوکیل
 بقبض الدین شیخ ای اخذ رہنا او کفیلانہ لا یجوز ہم لانه لعل نیابتہ شیخ ای حتی اذا انما عن القبض لیس نیبہ ہم و قد
 انما فی قبض الدین و من الکفالتہ و اخذ الدین و الوکیل بالبیع لقیض اصلاہ شیخ ای لانیاتہ ہم و لہذا شیخ ای و لا
 لون الوکیل بالبیع لقیض اصلاہ ہم لا یمکن المکل حجہ شیخ ای حجة الوکیل ہم عنہ شیخ ای عن قبض الثمن
 عندنا یقول الایمہ الشائئہ مالک و ابند علیہم

فحصل في وكالة الاثنين من اى هذا الفصل في بيان وكالة الاثنين ووجه تأخيرها عن وكالة الواحد ظاهر طبايعا
فيل لم يكن لذكر الفصل كثير حاجة وقيل بان ذكرتها اشياء اخرى غير الوكالة بالبيع وهدا الوكالة بالخلع والطلاق والتزوج والكتابة
الاعتناق والاجابة وهم واذا وكل وكيلين فليس لاعدما ان يتغيرت فيها وكالة دون الاخر وهذا في تصرف كمن
فيه الى الرأى كالبائع والخلع وغير ذلك من شئ قال الطحاوى في مختصره واذا وكل الرجل عشرين مائة مائة او مائة
امراة او مائة امراة منه على مال او سبق عبده على مال او بكتابة ففعل ذلك اعدما دون الاخر لم يجز الا ان يجزى
الاخر من غيره وان وكلهما لم يبق عبده بغير مال او بطلاق امراة بغير مال ففعل ذلك اعدما دون الاخر جاز وقال الشافعي
في شرح الطحاوى والكليات بالتزوج والخلع والكتابة على مال اذا اعدما اعدما لا يجوز حتى يجزى الموكل او الوكيل الاخر وفى
المبسوط هذا الذى ذكره فيها اذا وكلهما بكلام واحد فاما اذا وكلهما بكلامين فيجوز لكل منهما ان يتصرف بدون الاخر لانه
اذا وكلهما بكلامين فقد رضى برأى اعدما بخلاف الوصيين اذا وصى كل واحد منهما بكلام واحد حيث لم يفرق اعدما
بالتصرف في اصح القولين وفى شرح الطحاوى اما الوصيان فليس لاعدما التصرف الا باذن صاحبه عند ابي حنيفة
ومحمد الا فى اشياء مسروقة وعند ابي يوسف لكل واحد منهما ولاية التصرف على مدة قلت الاشياء المعروفة سبعة عشر
الفن وتعدا الذين من العيين ومقتضى الوصية فى حين وروا لودعة وشرا او الطعام والكسوة للصغير والمختصة
او يقول المديته هم لان الموكل رضى برايهما لبرأى اعدما من شئ حتى لو باع اعدما والاخر حاضر لا يجوز الا ان يجزى الاخر
بانه لو كان الاخر غائبا عنه جاز لم يجز عند ابي حنيفة وذكره فى الذخيرة وفى المبسوط ولو كان اعدما غائبا
لم يجز الاخر ان يتصرف ولو باع اعدما لم يجز الاخر ان يتصرف لانه رضى برأى
اعدما هم والبدل والكان مقدرا من هذا جواب عما قيل اذا اعدما الموكل البديل فلا يحتاج الى ما يجزى
يتصرف اعدما وتصر برأى الجواب ان البديل وهو الاثنين والكان قدره الموكل هم ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأى

قال ومن امرجلا
 ببيع عبدا مباحة
 واحدا بالثمن رهبا
 فصار في بيع واحد
 كغلا فتوى المال
 عليه فلا ضمان عليه
 لان الوكيل اصيب
 في الحقوق وقبض
 الثمن منه والكفالة
 تدعى به والامان
 يشتهر بجانب المستفاد
 فيكلهما بخلاف الوكيل
 يقبض المدين كمن يفعل
 نياية وقد انا في قبض
 الدين دون الكفالة
 واخذ الرهن والوكيل
 بالبيع يقبض امانة
 ولهذا اكد الوكيل
 جرم عنه **قصل**
 واذا وكل وكيلين
 فليس كل واحد منهما
 يبرئ فاعلا لانه
 في تصرفه وحده
 في تصرفه فله فيه
 الى الراي
 كالبيع والخلف وغير
 ذلك لان لكل واحد
 رايها لا يبرئ احد
 والبرء وان كان مقرا
 ولكن التقدير لا يمنع
 استحصال الراس

من فضله
من هه
من هه
من هه
من هه

الذي ذكره غير موكلة بان قال لا بعد كذا اقباه الثاني باليمن الاول الذي قدسه الوكيل الاول وهو معنى قوله نعم فقد الثاني
 يعنيه من اى عينه الاول هم يجوز من في رواية كتاب الرهن اختيار المصنف وفي رواية كتاب الوكالة لا يجوز ان
 تقدير المثل من المصنف ولا يمنع الزيادة في رواية الاول على هذا المثل لو كان هو المثل بشرط ان يكون له في رواية
 رواية كتاب الرهن ان المصنف وحصل بغيره رايه لان الراي يحتاج اليه في رواية في المقدم تقدير المثل
 ظاهر او قد حصل من اى تقدير المثل وانما قال ظاهر اقتراضه من السلة الذي ذكره لان عقيب السلة استل
 ذكره وهي قوله هم وهذا بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد رايه من في رواية لا يجوز مع احد هاتيك المقدار هم لانه لما
 فوض اليهما مع تقدير المثل ان عرضه اجتماع رايهما في الزيادة واختيار المشتري من اى الذي لا يماطل في
 تسليم المثل من على ما بينا في اشارة الى قوله في السلة المتقدمة والبدل والكان مقدرا ولكن التقدير لا
 يستعمل الراي في الزيادة هم اما اذا لم يقدر المثل وفوض الى الاول من اى فوض الموكل الاول الى الوكيل الثاني
 هم كان عرضه من اى عرض الموكل الاول هم رايه من اى راي الوكيل الاول هم في معظم الامر وهو التقدير في المثل
 وهذا لان المقصود من البياعات الاسترباح وذلك انما يكون بالبيع بتقديريه كان ليصل في تحصيل زيادة الربح وقد
 حصل ذلك بتقدير الوكيل الاول من البيع ورايه انما يطلب لانه قال من اى محبة في الحاح الصغير واداء
 رواج العبد او المكاتب او الذي ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة من فان قلت كيف يكون المسلم تحت الذي قلت في
 ان يطلقوا ثم اسلمت وماتت وليتيت البنت هم اوباع من اى اوباع واحد منهم واشترى لها من اى الصغير
 المذكورة هم لم يجز من اى تصرف في مالها بالبيع والشرا لا يجوز ولكن قوله اوباع واشترى لها لما كان يحتمل
 وجب احدهما ان يشتري لها بما مال نفسه والاخر ان يشتري لها بما مال المصنف هم معناه من اى معنى قولنا
 لم يجز في اجماع الصغير المقتصر في مالها من اى تصرف في مالها وهو المصنف في مالها من اى تصرف في مالها
 لان كل واحد منهم اذا اشترى لها من مال نفسه يجوز لا محالة واعلم ان في تركيب المصنف نوع مناقشة لان قوله
 او لا لم يجز الشئيل التزويج والبيع والشرا ثم قوله معناه التصرف في مالها توهم ان عدم الجواز في التصرف في مالها
 فقط وعدم الجواز في التصرف في جميعها ولهذا قال في اجماع محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الذي او المكاتب
 او العبد من روج واحد منهم ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة قال لا يجوز ذلك اذ ابيع لها واشترى لم يجز كذا لفظ
 فيه من لان الرق من في العبد والمكاتب هم والكفر من في الذي هم لقطعان الولايات من اى العبد فلا لا ولاية
 له على نفسه فليخبر بالطريق الاولى واما المكاتب فانه عبد الباقي عليه ورسم واما الذي فلقوله تعالى ولكن جعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ثم اوضح ذلك بقوله لا يري ان الموقوف لا يملك الكساح نفسه فكيف يملك كساح
 غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا يقبل شهادة عليه ولا في الولايات ولا في نظرية من نظر العقار او العتق او غيره
 هم فلا بد من التوقيض من اى توقيض امرهم الى القادر المشفق ليشقق معنى النظر من بالقدره والشفقة وفي
 بعض النسخ الى العاقد المشفق مكان القادر هم والرق برب القدره قال الله تعالى عبدوا لا اله الا الله محمد
 والكفر بقطع الشفقة على المسلم فلا تقوض اليها من اى العبد او الكافر هم وقال ابو يوسف ومحمد
 من لبيض النسخ صرح قال وقال ابو يوسف ومحمد هم العتق او اقبل على رده ولا يجوز في ذلك من اى تصرفاته

وقد عرفت بغيره
 لان الراي يحتاج اليه
 فيه تقدير المثل
 ظاهر وقد حصل هذا
 بخلاف ما اذا وكل وكيلين
 وقد رايه من في رواية
 اليهما مع تقدير المثل
 فوض ان عرضه اجتماع
 رايهما في الزيادة هو
 للمشتري على ما بينا
 اما اذا لم يقدر المثل
 وفوض الى الاول من اى
 عرض الموكل الاول كان
 عرضه رايه في معظم
 الامر وهذا التقدير
 في المثل قال واذا
 روج العبد او المكاتب
 والذي ابنته وهي
 صغيرة حرة مسلمة
 او اوباع واشترى لها
 لم يجز معناه التصرف
 في مالها لان الرق
 والكفر بقطع الشفقة
 الا ترى ان الفرق
 لا يملك انما لنفسه
 فكيف يملك كساح غيره
 وكذا الكافر لا ولاية
 له على المسلم حتى لا
 يقبل شهادة عليه ولا
 في الولايات ولا في
 نظرية من نظر العقار
 او العتق او غيره
 هم فلا بد من التوقيض
 من اى توقيض امرهم
 الى القادر المشفق
 ليشقق معنى النظر
 من بالقدره والشفقة
 وفي بعض النسخ الى
 العاقد المشفق مكان
 القادر هم والرق برب
 القدره قال الله تعالى
 عبدوا لا اله الا الله
 محمد والكفر بقطع
 الشفقة على المسلم
 فلا تقوض اليها من
 اى العبد او الكافر
 هم وقال ابو يوسف
 ومحمد من لبيض
 النسخ صرح قال وقال
 ابو يوسف ومحمد هم
 العتق او اقبل على
 رده ولا يجوز في
 ذلك من اى تصرفاته

المسلم لا يجوز انما خص قوله من ان هذا حكم صحيح على ان الشبهة انما ترد على قولها لان تصرفات المثل بالبيع والشرا انما قد وان
 اقبل روي عن عبد بن عباس على المالك ولكن تصرفاته على ولده موقوفه بالاجماع هم لان الحق في العبد من الذي من لان الرق
 من اهل دارنا هم فاولى من اى الحق في اولى هم بسلب الولايات من لا انما اذا لم يثبت للذي فاولى ان لا يثبت للرب
 ولذا لا يجوز شهادة الحق في عهدهم واما ان يرد تصرفه في مالها ان كان نافعا عند عاقد من اى عند ابي يوسف ومحمد هم
 اكنه موقوف على ولده ومال ولده بالاجماع لا انما ولاية نظرية وذلك من اى الولايات النظرية ثم ادعى المذكور او
 بان احتمال ذلك مشترك هم باتفاق الملة وهي من اى الملة هم مترددة من كل نحو معدومة في الحال لكننا مر حوالا
 لانه محمول عليه فيجب التوقف هم ثم تستقر حجة الاقطاع من اى الاقطاع الولايات هم اذا اقبل على الردة فيقبل من اى
 تصرف المثل هم وبالا سلام يحيل كانه لم يزل مسلما فيجب من اى تصرفه والتدعيم
 باب الوكالة بالخصوصية والقبض من اى باب في بيان الوكالة بالخصوصية والقبض ولما كانت الخصوصية مبهمة
 شرعا لقوله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا حتى بابا التنازع بالبيع من اى القدر من في خصوصية الموكل
 بالخصوصية والقبض من اطلاق القدر من كلامه ليتناول الوكيل بالخصوصية في العين والدين وهو وكيل بالقبض
 عند علمنا الثلاثة وقال في اشارات لاسر الوكيل بالخصوصية في عين الدين هم عندنا من خلافنا لروايتنا في الوكالة
 الوكيل بالتقاضي او بالخصوصية ليس له ان يقبض الدين في زمانا لان النجاسة تخرج منها من الناس وهو اختيارنا
 فوضنا في الوكالة على باب التقاضي باخذ الفدية بالبيع هم خلافا لروايتنا فانه لا يقول لا يكون وكليا بالقبض فيقال التقاضي
 في الاظهر والمالك واخبروني وجه عندنا في ان يملك كقولنا هم من اى رفرهم يقول ان من اى لان الموكل هم
 بخصوميته والقبض غير الخصومة من لان الخصومة لا يلزم الجواز في اختياره فيها ان الناس للقبض من الناس من العبد
 لا يرضى بامانة فاده وهو معنى قوله هم ولم يرض به من اى القبض هم ولان من ملك شيئا ملك انما امره تمامه بخصوميته
 واما ما بالقبض من لان الخصومة قائمة لم يقبض هم والفتوى اليوم على قول زفر بطور النجاسة في الوكالة وقد
 يؤمن على الخصومة من لا يؤمن على المال من وجه ابي العبد الشئيه هم نظرية من اى نظرية التوكيل هم الوكيل
 بالتقاضي يملك القبض على اصل الرواية لانه معناه من اى ان التقاضي في معنى القبض هم ومعناه من اى من حيث
 الوضع في اللغة يقال تقاضيت ديني ويديني واقضيتك طلبت قضاءه فقبضت منه حتى اى اخذته ذكره في الاسرار
 وقال الاثر ان في معناه ومعناه اى لان التقاضي في معنى القبض في نظرنا لانه قال في المغرب تقاضيت ديني الى اخرا ذكرناه
 قلت لم اورد وجه النظر فيه لانه لم يقل التقاضي هو القبض بل قال في معنى القبض هم لان العرف بخلافه من اى بخلاف الوضع
 فان الناس لا يقبضون المعنى الموضوع بل يقبضون منه المطالبة هم وهو قاض من اى العرف حاكم وراج هم
 على الوضع من لان وضع الالفاظ لحاجة الناس وهم لا يقبضون المعنى الموضوع بل يقبضون الجواز فصار الجواز بمنزلة
 الحقيقة العرفية فان قلت الحقيقة مستقلة والجواز متعارف وهي اولى منه عند ابي حنيفة قلت ان ذلك وجه اصل الرواية وكذا
 فيه واما الكلام في ان الفتوى على اصل الرواية او على العرف بطور النجاسة في الوكالة او على العرف فلا يملك القبض
 والياشار بقوله هم فالفتوى على ان لا يملك من اى ان الوكيل يتقاضى الدين بملك القبض بالاتفاق لكن فتوى الشيخ
 على ان لا يملك لنفسه والزمان هم قال من اى محمد في اجماع الصغير هم فان كانا من اى الرجلان هم وكيلين بالخصوصية

كان الحق في العبد من
 ان يري فاولى من اى
 الوكالة واما المثل
 فتصرفه في مالها ان
 نافعا عند عاقد من اى
 عند ابي يوسف ومحمد هم
 على ولده ومال ولده
 بالاجماع لا انما ولاية
 نظرية وذلك من اى
 الولايات النظرية ثم ادعى
 المذكور او بان احتمال
 ذلك مشترك هم باتفاق
 الملة وهي مترددة من
 كل نحو معدومة في
 الحال لكننا مر حوالا
 لانه محمول عليه فيجب
 التوقف هم ثم تستقر
 حجة الاقطاع من اى
 الاقطاع الولايات هم
 اذا اقبل على الردة فيقبل
 من اى تصرف المثل هم
 وبالا سلام يحيل كانه
 لم يزل مسلما فيجب من
 اى تصرفه والتدعيم
 باب الوكالة بالخصوصية
 والقبض من اى باب في
 بيان الوكالة بالخصوصية
 ولما كانت الخصوصية
 مبهمة شرعا لقوله تعالى
 ولا تنازعوا فتفشلوا
 حتى بابا التنازع بالبيع
 من اى القدر من في
 خصوصية الموكل بالقبض
 من اطلاق القدر من
 كلامه ليتناول الوكيل
 بالخصوصية في العين
 والدين وهو وكيل بالقبض
 عند علمنا الثلاثة
 وقال في اشارات لاسر
 الوكيل بالخصوصية ليس
 له ان يقبض الدين في
 زمانا لان النجاسة
 تخرج منها من الناس
 وهو اختيارنا فوضنا
 في الوكالة على باب
 التقاضي باخذ الفدية
 بالبيع هم خلافا
 لروايتنا فانه لا يقول
 لا يكون وكليا بالقبض
 فيقال التقاضي في
 الاظهر والمالك
 واخبروني وجه عندنا
 في ان يملك كقولنا هم
 من اى رفرهم يقول
 ان من اى لان الموكل
 هم بخصوميته والقبض
 غير الخصومة من لان
 الخصومة لا يلزم
 الجواز في اختياره
 فيها ان الناس للقبض
 من الناس من العبد لا
 يرضى بامانة فاده
 وهو معنى قوله هم
 ولم يرض به من اى
 القبض هم ولان من
 ملك شيئا ملك انما
 امره تمامه بخصوميته
 واما ما بالقبض من لان
 الخصومة قائمة لم
 يقبض هم والفتوى
 اليوم على قول زفر
 بطور النجاسة في
 الوكالة وقد يؤمن
 على الخصومة من لا
 يؤمن على المال من
 وجه ابي العبد
 الشئيه هم نظرية
 من اى نظرية التوكيل
 هم الوكيل بالتقاضي
 يملك القبض على
 اصل الرواية لانه
 معناه من اى ان
 التقاضي في معنى
 القبض هم ومعناه
 من اى من حيث
 الوضع في اللغة
 يقال تقاضيت
 ديني ويديني
 واقضيتك طلبت
 قضاءه فقبضت
 منه حتى اى اخذته
 ذكره في الاسرار
 وقال الاثر ان في
 معناه ومعناه اى
 لان التقاضي في
 معنى القبض في
 نظرنا لانه قال
 في المغرب تقاضيت
 ديني الى اخرا
 ذكرناه قلت لم
 اورد وجه النظر
 فيه لانه لم يقل
 التقاضي هو القبض
 بل قال في معنى
 القبض هم لان
 العرف بخلافه من
 اى بخلاف الوضع
 فان الناس لا
 يقبضون المعنى
 الموضوع بل
 يقبضون منه
 المطالبة هم
 وهو قاض من
 اى العرف حاكم
 وراج هم على
 الوضع من لان
 وضع الالفاظ
 لحاجة الناس
 وهم لا يقبضون
 المعنى الموضوع
 بل يقبضون
 الجواز فصار
 الجواز بمنزلة
 الحقيقة العرفية
 فان قلت الحقيقة
 مستقلة والجواز
 متعارف وهي
 اولى منه عند
 ابي حنيفة قلت
 ان ذلك وجه
 اصل الرواية
 وكذا فيه واما
 الكلام في ان
 الفتوى على
 اصل الرواية
 او على العرف
 بطور النجاسة
 في الوكالة او
 على العرف فلا
 يملك القبض
 والياشار بقوله
 هم فالفتوى على
 ان لا يملك من
 اى ان الوكيل
 يتقاضى الدين
 بملك القبض
 بالاتفاق لكن
 فتوى الشيخ على
 ان لا يملك
 لنفسه والزمان
 هم قال من اى
 محمد في اجماع
 الصغير هم فان
 كانا من اى
 الرجلان هم
 وكيلين بالخصوصية

لا في الدين ولا في الودعية الا ان يقيم الوكيل بينة على وكالته فيقتضيه يوم التسليم في الدين والودعية وعند تالي الوكيل
 لم يوم التسليم بالتسليم بالتسليم في نفسه ش يشق وهو استحقاق القبض وليس فيه ابطال حق الغائب بل
 اقرار على نفسه ثم لان ما يقبضه خالص ماله ش اى خالص مال المدينون فيجوز اقراره عليه لان المدينون يقضي بشأنا
 فما اذاه المدينون مثل مال رب المال لا يمتنع فكان تصديقه اقرارا على نفسه ومن اقر على نفسه بشي امر بتسليمه الى
 المقر له ثم فان حضر الغائب قصدت ش فيها هم والافق اليه ش اى وان لم يصدق هم العزيم الدين منهم
 لان لم يثبت الاستيفار حيث انكر الوكالة فالقول في ذلك قوله ش اى القول في انكار الوكالة قول رب الدين
 هم مع يمينه ش وبه قالت الثلاثة وعند الشافعي في وجوب الرجوع على الغائب وبقولنا قال مالك وانما الشافعي
 في الامح هم فيفسد الاداء يرجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده لان غرضه ش اى غرض المدينون هم
 من الدفع برأيه ذمه ولم يحصل ش اى برأيه الذمه هم فله ان ينقض قبضه ش اى للمدينون ان ينقض قبض
 الوكيل هم وان كان ضام في يده ش اى وان كان ضام المال في يد الوكيل هم لم يرجع عليه ش اى لم يرجع
 المدينون على الوكيل هم لانه ش اى لان المدينون هم بتسليمه ش اى بتسليم الوكيل هم اعترف ان ش
 اى الوكيل هم حق في القبض وهو ش اى المدينون هم مظلوم في هذا الاخذ ش اى اخذ رب الدين ثانيا هم
 والمظلوم ش اى المدينون هم لا يظلم غيره ش فلا يأخذ من الوكيل بعد الملك لان الوكيل في زعمه حق في قبض
 عنه وبعد ملك المدفوع الاخذ منه ظلم وانما خيرة والمبسوط المسئلة على اوجه اما ان يصدق القديم وكالته او
 فان صدقه ولم يدفع المال اجبر على الاداء خلافا لابن ابي ليلى والشافعي واحمد وانكر وكالته واراد الوكيل استخلاصه
 وكالته استخلف فان حلف برى وان نكل قضى عليه بالمال للوكيل وذكره المحقق لا يملك المطلوب على الوكالة عند ابن
 وعندهما يخلف على العلم ولو اقر العزيم بالوكالة وانكر الدين فعند ابن منيته يستخلف المطلوب وعندهما لا يستخلف هم قال
 ش اى محمد او المصنف هم الا ان يكون ضمنه ش يجوز فيه التفتيش والتشديد هم عند الدفع ش هذا استثناء من قبض
 وان كان ضام في يده لم يرجع عليه الا ان يضمن المطلوب الوكيل عند دفع المال اليه بان يقول صدقك في الوكالة
 ولكن لاهن ان يجبر الطالب اذا حضر فضمن لي ما يقبضه الطالب مني ثانيا وهذا ضام صحيح هم لان الماخوذ ثانيا من
 عليه ش اى على رب الدين هم في زعمنا ش اى في زعم الوكيل والعزيم هم وذكروا كفاية انقضت الى حالة القبض ش
 اى قبض رب الدين ثانيا فاذا كان كذلك هم يصح ش اى الكفالة هم بمنزلة الكفالة بما ذاب ش اى بما ثبت
 ووجب هم له على فلان ش معناه بما يذوب فلان على فلان وهذا ما اريد به المستقبل وقد مر في الكفالة هم و
 لو كان العزيم لم يصدق على الوكالة ش ولم يكذب ايضا بل سكت هم ودفع اليه على اذعان ش اى على دعوى الوكيل
 هم فان رجح صاحب المال على العزيم رجح العزيم على الوكيل لانه يصدق في الوكالة وانما دفع اليه على رجاها لا جازة فلا
 انقض رجاءه رجح عليه وكذا اذا دفع اليه على كذبه اياه في الوكالة وهذا هو ش اى جواز الرجوع في صورة التكذيب
 اظهره في الصورتين الاولتين وهو التقنين والتفتيش والسكوت لانه اذا كذب صار الوكيل في حقه بمنزلة الغائب
 والمقصود منه حق الرجوع على الغائب هم لما قلنا ش اشارة الى قوله دفع اليه على رجاها لا جازة فاذا انقض رجاءه
 رجح عليه هم في الوجوه كلها ش وهي الاربع المذكورة وهي الدفع مع التقنين والتفتيش والدفع بلا تقنين

لانه اقراره على نفسه
 لان ما يقبضه خالص
 ماله فان حضر الغائب
 فمصدق ولا دفع اليه
 العزيم الدين ثانيا لانه
 لم يثبت الاستيفار
 حيث انكر الوكالة
 في ذلك قوله مع غيره
 فيفسد الاداء ويرجع
 على الوكيل ان كان باقيا
 في يده لان غرضه
 الدفع برأيه ذمه و
 لم يحصل فله ان ينقض
 قبضه وان كان ضام
 في يده لم يرجع عليه
 بتسليمه فله ان يصدق
 محقق في القبض وهو
 مطلق في هذا الاخذ
 والمطلوب على العلم
 قال لان يكتفي
 عند الدفع بالثبوت
 منقول عليه في رواية
 كذا في نفسه على القبض
 فيصير على كذا كذا
 على كذا كذا كذا كذا
 على كذا كذا كذا كذا
 فلا يملك المدفوع على
 المدفوع الوكيل كذا كذا
 في الوكالة على كذا كذا
 انما كذا كذا كذا كذا
 وكذا كذا كذا كذا كذا
 لما في كذا كذا كذا كذا
 قلنا في الوجوه كلها

ولا يكذب والدفع مع التكذيب هم ليس بشي اى للعزيم هم ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المودعي
 صار حقا للغائب اما ظاهره ش اى في حالة التصديق او حال ظهور العدالة في الوكيل لان الوكيل اذا كان مدلا
 كان صادقا ظاهرا او محتملا ش اى في حال كون الوكيل فاسقا او مستورا الاحتمال الصدق هم فصا ش
 حكم براهم كما اذا دفعه ش اى الدين الذي عليه هم الى تقبولى ش الذي لانه تعلق في الوسط هم على رجاها لا جازة
 ش من المالك هم لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة ولان من باشر التفتيش لغرض ليس له ان ينقضه لم يقع اليه
 عن غرضه ش لان سعى الانسان في نقض ما تم من حجة مردود هم قال ش اى القدوري هم ومن قال ان وكيل
 يقبض الودعية قصد المدفوع لم يوم التسليم اليه لانه اقرارا على نفسه ش وهو لا يملك ذلك هم بخلاف الدين
 ش اى بخلاف ما اذا صدق الوكيل يقبض الدين حيث يوم التسليم اليه لانه اقرارا على نفسه ش اى على
 ان الدينون يقضي بشأنا فكان اقراره اقرارا على نفسه بحق المطالبة والقبض ثم اذا اخذ الوكيل الودعية في الغائب قصدت
 في الوكالة برأيه جميعا وان انكر الوكالة وحلف على ذلك فله ان يضمن المدفوع فاذا ضمنه فان كانت العين قائمة في يد الوكيل
 رجع بها المدفوع على الوكيل فان ضاع في يده قبل المدفوع ان يرجع عليه فله وجوب اعادة بان يدفعها اليه المدفوع
 مع التصديق بالتفتيش فلا رجوع فيه والثاني ان يدفع بالتصديق بشرط الضمان فلا رجوع والثالث ان يدفع مع كفاية
 فاذا ضمنه الغائب فله الرجوع على الوكيل والكرامع ان يدفع بلا تصديق ولا تكذيب فاذا ضمنه الغائب فله الرجوع ايضا
 هم فلو ادعى ش اى قد دفعه على سبيل القدوري ش اى فلو ادعى من قال ان وكيل هم ادعى ش اى ان فلانا هم مات ابو و
 ترك الودعية ميراثا ش اى لان الميت هم ولا وارث له غيره وصدق المدفوع امر بالدفع اليه ش اى الى الذي قال
 ان مات ابو هم لانه يبقى ماله بعد موته ش ماله بالنسبة وفي النهاية كذا امر باعرا ب ش اى على ما قبل كمال
 فله ان في اى شافعة وقال الاثر لا يبقى ماله بالنسبة ثم قال ش اى ما قال صاحب النهاية قال الاكل ارى نصيب
 لان المال مقيد للعامل فكيف يجوز ان يكون مقيدا بالشافعة اى كمال في حال الشافعة والظاهر في امره الدفع على ما قال
 لا يبقى اى لان المدفوع لا يبقى ماله بعد موته لا انتقال الى الوارث والصواب الرجوع على كمال الاكل فله ان في آخره وان
 من شرط كمال ان يكون من المشتقات والمال ليس منها الا ان يجوز بالتداول ولو قال صاحب النهاية ومن جوزه في ان
 نصيب على كمال ان حال على ما قبل متمولا اى لا يبقى الميت بعد موته متمولا كان اوجه هم فقد انقضى ش اى الذي
 ادعى الوكالة والمدفوع هم على انه ش اى ان الذي قال ان وديقه هم مال الوارث ش فلا بد من الدفع اليه هم
 ولو ادعى ان اشترى الودعية من صاحبه وصدق المدفوع ش فبا قاله هم لم يوم الدفع اليه لانه ش اى لان المدفوع
 كسر الزال هم ما دام حيا كان اقرارا بملك الغير لانه من ابله ش اى من ابل المالك هم فلا يصدق ان في دعوى البيع
 عليه ش اى على رب المال هم قال ش اى محمد في الجامع الصغير هم ومن وكل وكيلة بتقبض مال فلهي العزيم ان حلف
 المال قد استوفاه فادفع اليه لانه لان الوكالة ثبتت بالتصديق لا بتفتيش حيث يجوز دعواه ش اى دعوى الجح
 هم فلا يجوز اخراج ش الى تحليف رب الدين هم قال وشي ش اى العزيم هم رب المال فيستخلف رايه ساجد ش
 اى كجانب العزيم هم وهو المدينون هم ولا يستخلف الوكيل لانه نائب ش لان النيابة لا تجرى فيما لا يان هم قال ش
 الا محمد في الجامع الصغير هم ومن وكلا بيب ش اى بسبب عيب هم في جارة فادى البائع رضيا المشتري لم يرد عليه

ليس ان يسترد المدفوع حتى
 يحضر الغائب لان المدفوع
 صار حقا للغائب اما ظاهره
 محتملا ش اى في حال كون
 الوكيل فاسقا او مستورا
 الاحتمال الصدق هم فصا ش
 حكم براهم كما اذا دفعه ش
 اى الدين الذي عليه هم الى
 تقبولى ش الذي لانه تعلق
 في الوسط هم على رجاها لا
 جازة ش من المالك هم لم
 يملك الاسترداد لاحتمال
 الاجازة ولان من باشر
 التفتيش لغرض ليس له ان
 ينقضه لم يقع اليه
 عن غرضه ش لان سعى
 الانسان في نقض ما تم من
 حجة مردود هم قال ش
 اى القدوري هم ومن قال
 ان وكيل يقبض الودعية
 قصد المدفوع لم يوم
 التسليم اليه لانه اقرارا
 على نفسه ش وهو لا يملك
 ذلك هم بخلاف الدين
 ش اى بخلاف ما اذا صدق
 الوكيل يقبض الدين حيث
 يوم التسليم اليه لانه
 اقرارا على نفسه ش اى
 على ان الدينون يقضي
 بشأنا فكان اقراره
 اقرارا على نفسه بحق
 المطالبة والقبض ثم اذا
 اخذ الوكيل الودعية في
 الغائب قصدت في
 الوكالة برأيه جميعا
 وان انكر الوكالة وحلف
 على ذلك فله ان يضمن
 المدفوع فاذا ضمنه
 فان كانت العين قائمة
 في يد الوكيل رجع بها
 المدفوع على الوكيل فان
 ضاع في يده قبل
 المدفوع ان يرجع عليه
 فله وجوب اعادة بان
 يدفعها اليه المدفوع
 مع التصديق بالتفتيش
 فلا رجوع فيه والثاني
 ان يدفع بالتصديق
 بشرط الضمان فلا
 رجوع والثالث ان يدفع
 مع كفاية فاذا ضمنه
 الغائب فله الرجوع
 ايضا هم فلو ادعى
 ش اى قد دفعه على
 سبيل القدوري ش اى
 فلو ادعى من قال ان
 وكيل هم ادعى ش اى
 ان فلانا هم مات ابو و
 ترك الودعية ميراثا
 ش اى لان الميت هم
 ولا وارث له غيره وصدق
 المدفوع امر بالدفع اليه
 ش اى الى الذي قال
 ان مات ابو هم لانه
 يبقى ماله بعد موته
 ش ماله بالنسبة وفي
 النهاية كذا امر باعرا
 ب ش اى على ما قبل
 كمال فله ان في اى
 شافعة وقال الاثر لا
 يبقى ماله بالنسبة ثم
 قال ش اى ما قال
 صاحب النهاية قال
 الاكل ارى نصيب لان
 المال مقيد للعامل
 فكيف يجوز ان يكون
 مقيدا بالشافعة اى
 كمال في حال الشافعة
 والظاهر في امره
 الدفع على ما قال
 لا يبقى اى لان
 المدفوع لا يبقى ماله
 بعد موته لا انتقال
 الى الوارث والصواب
 الرجوع على كمال
 الاكل فله ان في
 آخره وان من شرط
 كمال ان يكون من
 المشتقات والمال
 ليس منها الا ان
 يجوز بالتداول
 ولو قال صاحب
 النهاية ومن جوزه
 في ان نصيب على
 كمال ان حال على
 ما قبل متمولا اى
 لا يبقى الميت بعد
 موته متمولا كان
 اوجه هم فقد
 انقضى ش اى الذي
 ادعى الوكالة
 والمدفوع هم على
 انه ش اى ان الذي
 قال ان وديقه هم
 مال الوارث ش
 فلا بد من
 الدفع اليه هم
 ولو ادعى ان
 اشترى الودعية
 من صاحبه وصدق
 المدفوع ش
 فبا قاله هم
 لم يوم الدفع
 اليه لانه ش
 اى لان المدفوع
 كسر الزال هم
 ما دام حيا كان
 اقرارا بملك
 الغير لانه من
 ابله ش اى من
 ابل المالك هم
 فلا يصدق ان
 في دعوى البيع
 عليه ش اى على
 رب المال هم
 قال ش اى محمد
 في الجامع الصغير
 هم ومن وكل
 وكيلة بتقبض
 مال فلهي العزيم
 ان حلف المال
 قد استوفاه
 فادفع اليه لانه
 لان الوكالة
 ثبتت بالتصديق
 لا بتفتيش حيث
 يجوز دعواه ش
 اى دعوى الجح
 هم فلا يجوز
 اخراج ش الى
 تحليف رب الدين
 هم قال وشي ش
 اى العزيم هم
 رب المال في
 يستخلف رايه
 ساجد ش اى
 كجانب العزيم
 هم وهو المدينون
 هم ولا يستخلف
 الوكيل لانه
 نائب ش لان
 النيابة لا
 تجرى فيما لا
 يان هم قال ش
 الا محمد في
 الجامع الصغير
 هم ومن وكلا
 بيب ش اى بسبب
 عيب هم في
 جارة فادى
 البائع رضيا
 المشتري لم يرد
 عليه

حتى يملك المشتري بخلاف سلة الدين من التي صنعت حيث يورث من الدين بدون تخلف الوكيل هم لان التملك
 ممكن هناك ش اي في سلة الدين هم بانتهاد او اقبضا الوكيل او اظهر الخطا عند كونه ش اي عند كونه بالدين
 من الدين على انه لم يتوفى الدين هم وفي الثانية من اي وفي المسئلة الثانية هم المتدارك غير ممكن لان القضا بالدين
 باض على الصفة وان ظهر الخطا ش اي لان قضاء القاضي بالفسخ والتعديل بالشهادة الباطلة بقوله ظاهر او بالثبوت
 هم عند اي حقيقة كسار من ش والمراو بالنفاذ ظاهر ان ثبت فيما بيننا ومن نفاذه بالثبوت ان ثبت فيما بيننا
 وبين الله تعالى هم ولا يستعمل المشتري بعد ذلك ش اي بعد كونه الموكل هم عنده من اي عند اي حقيقة هم
 لان ش اي لان الاستحسان هم لا يفيد ش اي متى نفذ قضاء القاضي ظاهر او بالثبوت لا يكون للبايع ان يستعمل
 المشتري اذا حضر على الرضى لانه لا فائدة في استخلافه لان فائدة ان يملك فيظهر انه كان راضيا بالبيع وان حق الفسخ
 لم يكن لما جازا المشتري وان القاضي اخطا في قضا به بعد الفسخ ولكن عند ظهور الخطا في القضاء بالفسخ لا يسلط
 بالفسخ عنده هم فاما عند جازا ش اي عند اي يوسف ومحمد هم فاما ايجاب عن جازا بلي في التفسير ش اي في فصل الوكيل
 وفصل الرد بالبيع هم ولا يورث ش اي ولا يورث القضاء بالرد هم لان التدارك ممكن عند ما البطلان القضاء
 ش لان قضاء القاضي في مثل ذلك نافذ ظاهر الا بالثبوت فاذ اظهر الخطا عند كونه المشتري ردت الجارية
 على المشتري فلا يورث الى التملك هم وقيل الاصح عند اي يوسف ان يورث ش اي والرد هم في التفسير ش اي
 فصل الدين وفصل العيب هم لانه ش اي لان ابا يوسف هم يعتبر النظر ش للبايع هم حتى يستعمل المشتري
 لو كان ما من غير دعوى البائع ش اي في التملك بالرفع لان حق ابا يوسف في التملك للبايع لان من يورثه الى يوسف
 ان القاضي لا يرد المبيع على البايع اذا كان المشتري حاضرا واراد الرد ولم يستعمله القاضي بالثبوت رخصت به عند
 وان لم يرد المبيع اذا كان المشتري لا يرد عليه لم يستعمل سيرة القضاء من البطلان ونظر البائع والمدين
 عن روايتان في رواية مغل قول محمد في رواية يورث فيها اعتبارا بالنظر فمقتضى النظر ش اذا كان المشتري راضيا
 هم قال ش اي محمد في الجاهل الصغير هم ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ليقتطعها على ابنة فاتفق عليه عشرة من هذه
 فاعطاه عشرة ش اي عشرة التي اتفقوا من ماله بمقابلة العشرة التي اتفق بها من الوكيل هم لان الوكيل بالاتفاق
 وكيل بالشراء والكم فيه ما ذكرناه ش اي الحكم في الوكيل بالشراء ان يرجع على الموكل بما ادى هم وقد قررناه ش
 اي في باب لو كالة بالبيع والشراء عند قوله واذا دفع الوكيل بالشراء من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل هم
 عند ذلك ش اي ان من قية من الوكيل بالاتفاق كذلك لان الوكيل بالشراء ربا يحتاج اليه الا بل قد يفسد في التملك
 يبيع لنفسه ولم يكن مال الوكالة منه في تلك الحالة لانه لا يمكن ان يستعوب دراهم الموكل في الاحوال كلها فيحتاج ان يورث
 ش من مال نفسه فكان في التوكيل بذكره جوازا مستندال هم وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك ويبيح ش
 ش فيما اتفق من ماله ويرد له درهم المأخوذة من الموكل عليه وان استهلكها ضمن لان الدرهم تعيين في الوكالات حتى
 لو لم يملك الا اتفاق بطلت الوكالات فاذا اتفق من مال نفسه فقد اتفق بغيره فيكون مستورا هم وقيل القياس
 والاستحسان في قضاء الدين ش هو ان يدفع المدين الى رجل الفادى بذكره بقضاءه ويتركه بالبيع الوكيل غير ذلك
 من مال نفسه بقضاءه فانه في القياس مستورا حتى اذا اراد المأمور ان يمس لاله ونعت اليه لا يكون له ذلك في الاستحسان

حتى يملك المشتري بخلاف سلة الدين من التي صنعت حيث يورث من الدين بدون تخلف الوكيل هم لان التملك
 ممكن هناك ش اي في سلة الدين هم بانتهاد او اقبضا الوكيل او اظهر الخطا عند كونه ش اي عند كونه بالدين
 من الدين على انه لم يتوفى الدين هم وفي الثانية من اي وفي المسئلة الثانية هم المتدارك غير ممكن لان القضا بالدين
 باض على الصفة وان ظهر الخطا ش اي لان قضاء القاضي بالفسخ والتعديل بالشهادة الباطلة بقوله ظاهر او بالثبوت
 هم عند اي حقيقة كسار من ش والمراو بالنفاذ ظاهر ان ثبت فيما بيننا ومن نفاذه بالثبوت ان ثبت فيما بيننا
 وبين الله تعالى هم ولا يستعمل المشتري بعد ذلك ش اي بعد كونه الموكل هم عنده من اي عند اي حقيقة هم
 لان ش اي لان الاستحسان هم لا يفيد ش اي متى نفذ قضاء القاضي ظاهر او بالثبوت لا يكون للبايع ان يستعمل
 المشتري اذا حضر على الرضى لانه لا فائدة في استخلافه لان فائدة ان يملك فيظهر انه كان راضيا بالبيع وان حق الفسخ
 لم يكن لما جازا المشتري وان القاضي اخطا في قضا به بعد الفسخ ولكن عند ظهور الخطا في القضاء بالفسخ لا يسلط
 بالفسخ عنده هم فاما عند جازا ش اي عند اي يوسف ومحمد هم فاما ايجاب عن جازا بلي في التفسير ش اي في فصل الوكيل
 وفصل الرد بالبيع هم ولا يورث ش اي ولا يورث القضاء بالرد هم لان التدارك ممكن عند ما البطلان القضاء
 ش لان قضاء القاضي في مثل ذلك نافذ ظاهر الا بالثبوت فاذ اظهر الخطا عند كونه المشتري ردت الجارية
 على المشتري فلا يورث الى التملك هم وقيل الاصح عند اي يوسف ان يورث ش اي والرد هم في التفسير ش اي
 فصل الدين وفصل العيب هم لانه ش اي لان ابا يوسف هم يعتبر النظر ش للبايع هم حتى يستعمل المشتري
 لو كان ما من غير دعوى البائع ش اي في التملك بالرفع لان حق ابا يوسف في التملك للبايع لان من يورثه الى يوسف
 ان القاضي لا يرد المبيع على البايع اذا كان المشتري حاضرا واراد الرد ولم يستعمله القاضي بالثبوت رخصت به عند
 وان لم يرد المبيع اذا كان المشتري لا يرد عليه لم يستعمل سيرة القضاء من البطلان ونظر البائع والمدين
 عن روايتان في رواية مغل قول محمد في رواية يورث فيها اعتبارا بالنظر فمقتضى النظر ش اذا كان المشتري راضيا
 هم قال ش اي محمد في الجاهل الصغير هم ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ليقتطعها على ابنة فاتفق عليه عشرة من هذه
 فاعطاه عشرة ش اي عشرة التي اتفقوا من ماله بمقابلة العشرة التي اتفق بها من الوكيل هم لان الوكيل بالاتفاق
 وكيل بالشراء والكم فيه ما ذكرناه ش اي الحكم في الوكيل بالشراء ان يرجع على الموكل بما ادى هم وقد قررناه ش
 اي في باب لو كالة بالبيع والشراء عند قوله واذا دفع الوكيل بالشراء من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل هم
 عند ذلك ش اي ان من قية من الوكيل بالاتفاق كذلك لان الوكيل بالشراء ربا يحتاج اليه الا بل قد يفسد في التملك
 يبيع لنفسه ولم يكن مال الوكالة منه في تلك الحالة لانه لا يمكن ان يستعوب دراهم الموكل في الاحوال كلها فيحتاج ان يورث
 ش من مال نفسه فكان في التوكيل بذكره جوازا مستندال هم وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك ويبيح ش
 ش فيما اتفق من ماله ويرد له درهم المأخوذة من الموكل عليه وان استهلكها ضمن لان الدرهم تعيين في الوكالات حتى
 لو لم يملك الا اتفاق بطلت الوكالات فاذا اتفق من مال نفسه فقد اتفق بغيره فيكون مستورا هم وقيل القياس
 والاستحسان في قضاء الدين ش هو ان يدفع المدين الى رجل الفادى بذكره بقضاءه ويتركه بالبيع الوكيل غير ذلك
 من مال نفسه بقضاءه فانه في القياس مستورا حتى اذا اراد المأمور ان يمس لاله ونعت اليه لا يكون له ذلك في الاستحسان

ذلك وليس بمشترى على ما ذكره لان قوله هم لانه ليس بشراء ش هو دليل القياس لانه لما لم يكن قضا ما الدين شراء لم
 يكن الامر راضيا بثبوت الدين في ذمة الوكيل فلم يملكه بغير ما لا لزمنه و يتالم يرض به فبطلنا ما قيا سا هم
 واما الاتفاق فيمنع الشراء فلا يرد خلافا لما عرفت من القياس والاستحسان لا يرد لان في باب الشراء فلا يكون
 قيا سا واستحسانا وقال الكافي واما مسئلة الاتفاق رخصت الامر بثبوت الدين في ذمة الوكيل بانتهاد واما الاتفاق والاستحسان
 امر بشراء الطعام والشراء لا يتعلق بعين تلك الدراهم بل يتعلق بمثلها في الذمة ثبت به من الرجوع على الامر فكان راضيا
 بثبوت الدين فلم يجعل بغير ما قيا سا ايضا هم
باب عزل الوكيل ش اي هذا باب في بيان حكم عزل الوكيل واخر باب لعزل لانه بعد الاثبات هم قال ش اي
 القدوري هم والموكل ان يعزل الوكيل من الوكالات لان الوكالات عقد فله ان يبطله الا اذا اتفق به حق الغير بان كان وكلا
 بالخصوصه يطلب من جهة الطالب ش اي بالقياس من جهة المدي هم لما فيه من ابطال حق الغير ش وقيل بهذين التفسيرين
 لان لو دل المدي عليه لا يطلب المدي بملك المدي عليه عزله وكذا اذا كان الوكيل من جانب الطالب بملك الطالب عزله سواء كان
 ذلك بطلب المدي عليه ولا وعدم من العزل اذا كان يطلب من جهة الطالب فيما اذا كان العزل عند نيبة الطالب وبخصوصه
 بعزله سواء رضى به الطالب ولا وقال مالك اذا ثبت بالخصوصه اتفق به حق الغير لا يجوز عزله في النيبة واستحسان
 عند الشافعي واحمد يجوز عزل الوكيل بالخصوصه اتفق به حق الغير لان الوكالات عقد جائز غير لازم هم وصار ش
 اي التوكيل من جهة الطالب اذا كان يطلب من جهة الطالب هم كالوكالات التي تضمنتها عقد الدين ش بان وضع
 على يد مدي عدل وشرط في الرهن ان يكون العدل مسلطا على البيع ثم اراد الرهن ان يعزل العدل من البيع لا يبيع
 وان كان بخصرة الرهن مالم يرض به بخلاف عزل الموكل وكيل بالخصوصه فانه صحيح اذا كان لم يخصصه الطالب في ابطال
 هم قال ش اي القدوري هم فان لم يبلغ العزل ش اي فان لم يبلغ الوكيل عزل الموكل اياه هم فلو كان
 ونظره جائز حتى يملك ش اي الوكيل عزله به قال الشافعي في قول مالك في رواية واحمد في رواية وقال الشافعي
 في الاصح يعزل ويقتل مالك في رواية واحمد في رواية هم لان في العزل اضرار به ش اي بالوكيل هم من حيث
 ابطال ولايته ش من غير ماله هم او من حيث ش اي او يكون الاضرار به من حيث هم رجوع الحق ايرش
 اي الى الوكيل وبين ذلك بقوله هم فيفقد من مال الموكل ش اذا كان وكلا بالشراء هم ويبطل المبيع ش
 الى المشتري اذا كان وكلا بالبيع هم اذا اتفق او سلم هم فيضمنه ش لانه عقد بيع العزل هم فيفسد به ش ولا يجوز
 لان الضرر كمنع شراعه ويستوى الوكيل بالملك وغيره ش اي وفيه الشك مثل البيع والشراء وكذا ذلك
 هم الوجه الاول ش وهو ابطال الولاية يعني ان العزل لا يبيع على الموكل اصلا والوكيل بالملك وغيره سواء
 نظر الى الوجه الذي فيه الاضرار بالوكيل من حيث ابطال الولاية وكذا عزل الوكيل بالطلاق لا يبيع من غير ماله ذكره في
 غير الكافي هم وقد ذكرنا اشتراط العدل والعدالة في الجواز فلا يفسد ش ذكره في فصل القضاء بالمواثيق من اوجه
 القاضي يجوز ولا يكون النهي عن الوكالات حتى يشهد عنه شرا الى اورجل عدل وهذا في حقيقة والوكالات تثبت
 بغير الوكالات كان او عبدا او لا كان او فاسقا او جارا كان او امراة حيا كان او بالثبوت فذلك العزل عند ما عرفت في حقيقة
 فيثبت العزل الا بغير الوكالات للعدل او بغيره الاثنتين اذا لم يكونا عدلين والوكيل لو عزل نفسه بغير علم الموكل لا يفسد الا يخرج

لانه ليس بشراء
 كالاتي تضمنت
 ذلك بين خلافا
باب عزل الوكيل
 قال وقد جعل
 الوكيل من امواله
 العتاة حقه فله ان
 يبطله الا اذا اتفق
 به حق الغير بان كان
 وكلا
 بالخصوصه يطلب من
 جهة الطالب بملك
 الطالب عزله سواء كان
 ذلك بطلب المدي عليه
 ولا وعدم من العزل
 اذا كان يطلب من
 جهة الطالب فيما اذا
 كان العزل عند نيبة
 الطالب وبخصوصه
 بعزله سواء رضى به
 الطالب ولا وقال
 مالك اذا ثبت
 بالخصوصه اتفق به
 حق الغير لا يجوز
 عزله في النيبة
 واستحسان عند
 الشافعي واحمد
 يجوز عزل الوكيل
 بالخصوصه اتفق
 به حق الغير لان
 الوكالات عقد
 جائز غير لازم
 هم وصار ش
 اي التوكيل من
 جهة الطالب اذا
 كان يطلب من
 جهة الطالب هم
 كالوكالات التي
 تضمنتها عقد
 الدين ش بان
 وضع على يد
 مدي عدل وشرط
 في الرهن ان
 يكون العدل
 مسلطا على
 البيع ثم اراد
 الرهن ان يعزل
 العدل من البيع
 لا يبيع وان
 كان بخصرة
 الرهن مالم
 يرض به
 بخلاف عزل
 الموكل وكيل
 بالخصوصه
 فانه صحيح
 اذا كان لم
 يخصصه
 الطالب في
 ابطال هم
 قال ش اي
 القدوري هم
 فان لم يبلغ
 العزل ش اي
 فان لم يبلغ
 الوكيل عزل
 الموكل اياه
 هم فلو كان
 ونظره جائز
 حتى يملك ش
 اي الوكيل
 عزله به
 قال الشافعي
 في قول مالك
 في رواية
 واحمد في
 رواية وقال
 الشافعي في
 الاصح يعزل
 ويقتل مالك
 في رواية
 واحمد في
 رواية هم لان
 في العزل
 اضرار به
 ش اي بالوكيل
 هم من حيث
 ابطال ولايته
 ش من غير
 ماله هم او
 من حيث ش
 اي او يكون
 الاضرار به
 من حيث هم
 رجوع الحق
 ايرش اي الى
 الوكيل وبين
 ذلك بقوله
 هم فيفقد من
 مال الموكل
 ش اذا كان
 وكلا
 بالشراء هم
 ويبطل
 المبيع ش الى
 المشتري اذا
 كان وكلا
 بالبيع هم
 اذا اتفق
 او سلم هم
 فيضمنه ش
 لانه عقد
 بيع العزل
 هم فيفسد
 به ش ولا
 يجوز لان
 الضرر كمنع
 شراعه
 ويستوى
 الوكيل
 بالملك
 وغيره ش
 اي وفيه
 الشك مثل
 البيع
 والشراء
 وكذا ذلك
 هم الوجه
 الاول ش
 وهو ابطال
 الولاية
 يعني ان
 العزل لا
 يبيع على
 الموكل
 اصلا
 والوكيل
 بالملك
 وغيره
 سواء
 نظر الى
 الوجه
 الذي فيه
 الاضرار
 بالوكيل
 من حيث
 ابطال
 الولاية
 وكذا
 عزل
 الوكيل
 بالطلاق
 لا يبيع
 من غير
 ماله
 ذكره في
 غير
 الكافي
 هم وقد
 ذكرنا
 اشتراط
 العدل
 والعدالة
 في الجواز
 فلا يفسد
 ش ذكره في
 فصل
 القضاء
 بالمواثيق
 من اوجه
 القاضي
 يجوز ولا
 يكون
 النهي
 عن
 الوكالات
 حتى
 يشهد
 عنه
 شرا الى
 اورجل
 عدل وهذا
 في حقيقة
 والوكالات
 تثبت بغير
 الوكالات
 كان او
 عبدا او
 لا كان
 او فاسقا
 او جارا
 كان او
 امراة
 حيا كان
 او بالثبوت
 فذلك
 العزل
 عند ما
 عرفت في
 حقيقة
 فيثبت
 العزل
 الا بغير
 الوكالات
 للعدل
 او بغيره
 الاثنتين
 اذا لم
 يكونا
 عدلين
 والوكيل
 لو عزل
 نفسه
 بغير علم
 الموكل
 لا يفسد
 الا يخرج

يرجع صاحب المبدأ إلى محمد بن أبي حنيفة فيما ذكره الطحاوي ردقات لا وجه لهذا الكلام لأن عدم مقوف الطحاوي على ابن حمزة من جهة
لا يستلزم عدم مقوف غيره من المصنف وغيره مما قلل من شئ أي القدوري لم ولا ترد اليقين على الدرعي عش وقال الكافي
والشافعي رده واحده في رواية تردوا قول حمزة في الظاهر كقولنا هم يقولون على الصلوة والسلام من شئ أي يقول النبي صلى الله عليه
وسلم البيهقي على الدرعي واليعين على النكس من الحديث أخرجه البيهقي في مسنده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدينهم لادعى رجال أموال قوم ودمائهم لكن البيهقي على الدرعي واليعين على من أنكره وروى حمزة
ابن الحسن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال البيهقي على الدرعي واليعين على من أنكره والاشدلال
هو قال المصنف رده بقوله هم قسم شئ أي قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين جعل البيهقي على الدرعي واليعين على من أنكره
والقسمه ثانيا في الشركة وجعل شئ أي النبي صلى الله عليه وسلم جعل البيهقي على الدرعي واليعين على من أنكره والاشدلال
أنه ذكر اليعين محلا بالالف واللام وأنه للعبس إذا لم يكن منه معهود وقال جعل البيهقي حجة جنس الدرعي واليعين حجة جنس النكس فيكون
جميع الأيمان على النكس من فن رد اليعين على الدرعي لم يجعل جميعا على النكس فيكون ذلك نسخا للحديث المشهور وأنه على الآية
وأنه لا يجوز تجزئ الواحد ولا بالقياس ثم وفيه خلاف الشافعي رحمه الله وقال شئ قد ذكرناه وجهه ومن سدد في مسئلة القضاء بزيادة
ويبين روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وشاهدوا بالجموع عنه من وجهين أحدهما أنه معلول بالانقطاع لأن فيه عمرو بن دينار عن ابن عباس وشيخ وقال الترمذي في فقه الكلب
في أن هذا الحديث قاله عمرو بن دينار ولم يسمعه من ابن عباس روى وقال ابن القطان في كتابه والحديث وإن كان مسلما أخرجه
عن قيس بن سعد وروى بن دينار عن ابن عباس ولكنه يرى بالانقطاع وقال الطحاوي في تقييس بن سعد لأن عليه الأبي حنيفة
سوى بن دينار ليس الوجه الثاني لأن هذا على صحة لا يفيد العموم إلا ما نزع الدين قول الصحابي بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم على
وتخصي بكذا لا يفيد العموم لأن الحجة في الحكمي عنه لافي الحكمية ولا حكمي قد يكون خاصا وأيضا فالفضل قد وجدنا في كتابنا أقر بما لا يفي
بما الموضع فصل الخصومات وبما ما يتبين فيه الخصومات أولا الثاني في الحكمي كمال شاهد من النبي صلى الله عليه وسلم إلى قيام الساعة
بل أنا ما يقضي شاهد خاص فإن قلت روى سبل بن أبي حنيفة رده في العامة القياسة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
الأخبار في تيركم يوم يهود ونجسين فيما قالوا كيف تقبل إيمان قوم كفار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون ولستم
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل إيمان على المؤمنين بعد أن جعلوا على الدرعي عليهم السلام أن يرد اليعين جازم والجماع
أنه لا دليل فيه للحكم لانه عليه الصلوة والسلام قال ذلك على سبيل الأخبار عليهم بديل أن اليعين عبد الحافظ لا ترد على ذلك
الأبعد أن يمتنع الدرعي عليه ولا يهود ولم يخفوا من اليعين وأنما قالوا الأخبار لا يمتنع على إيمانهم قبل أن الكلام خرج على وجوب الأخبار
هم قال شئ أي القدوري ردهم ولا تقبل بيته صاحب البيهقي الملك المطلق شئ ردهم ولا يمتنع أن يرجع الملك من
غيرهم تيسر من سبب بان يقول بذلك في الملك لم يقل ملكه بسبب الشراء والارث أو نحوه ذلك لأن المطلق ما يتصرف بالذات دون
الصفات لا بالفعلي والالاباثات فلذلك قيد به آخره عن الملك المقيد بوجوه الشئ وبسبب التيسر وعن ما إذا رجع الملك
من واحد واحد فالبعض وعن ما إذا رجع الشئ من اثنين وتارة رجع أحدهما سبق فإن هذه الصورة تقبل منية ذي اليد لا الجاه
فإن قلت أنا انتقص مقتضى القسمة جف قبلت منية ذي اليد وهو روى عليه قلت نعم لأن قولنا من حيث الدرعي من الزاد
من الشئ وانقبض وسبق الشئ فهو من تلك الجزية روى عليه البيهقي على الدرعي فإن قلت فلكم يجب على خارج اليعين كونه إذا كان

قال ولا تؤدوا الدين
على المدعي لقوله
عليه السلام البينة
على المدعي واليمين
على من أنكر قسم القسمة
تأني الشريعة وجعل على
الايان على المسكين
وليس على الجنب
شيء من ذلك
قال ولا يقبل
صاحب اليد للطلق

يدعى عليه ثلاثا البين انما يجب عند عدم الدعي عن البينة وبهنا يجوز ان لا يثبت بينة الخارج فدعى البين في ملك
 المطلق فبينة الخارج اولى لعدم زيادة بصيرة باليد وميراث بينة الخارج اولى شش ان اقام بينة م وطل الشافعي
 يقضي بينة ذي اليد شش وبه قال مالك ولفظ من من اصاب احد ووقول احمد وكذا في اماره اعتبارا بليل شش اى لقوته
 البينة باليد دليل الملك م فبقوى الظهور شش لان بينة الخارج اكثر اثباتا م وصار شش اى وصدركم ذي اليد
 باقتدار بينة م كالخلاف شش ان ادعى نكاح امرأة دعى في يد احدى البينتين لصاحب اليد بالايان م والشافعي شش بان
 اقام بينة على نكاح واثبت دعى في يد احدى البينتين لصاحب اليد م ودعى الملك مع الاعتراف شش بان ادعى عبد في رجل
 واقام بينة له محبده واعتقه واقام ذو اليد بينة انه اعتقه وبه يملك بينة ذي اليد اولى م والاستيلاء شش بالادعى
 اسامة استولى على دعى في يد احدى البينتين ذي اليد اولى م ولا يثبت بينة له في يد احدى البينتين لان بينة الخارج اكثر اثباتا شش بان ادعى انه عبده وادعى
 بربها فبينة ذي اليد اولى لان بينة ذي اليد لا تثبت للملك من كل وجه بل من وجه لان اليد دليل الملك وهذه الورد اى عينا
 في يد انسان يتصرف فيه تصرفا لا كالك جاز لمن رأى ان يشهد بالملك له م وادعى احدى البينتين فان بينة تظهر
 مكان ثابتا في الواقع م لان قدر ما اثبتت اليد لا تثبت بينة ذي اليد اولى دليل مطلق للملك شش فبينة لا تثبت ليد لا يزم تحصيل الماحصل
 بخلاف بينة الخارج فانما تثبت للملك تظهره وبما هو اكثر اثباتا من البينات فدولى لتوفر اثبات البينات لا بغيره فان ابل
 بينة الخارج ترجل بالاثبتة وذو اليد من الملك فبينة ذي اليد تفيد الملك ولا يزم تحصيل الماحصل ايجاب بانها ليست موجبة فبينا
 حتى يزيل ما ثبت باليد وانما تصير موجبة عند اتصال بها القضاة فبينا يكون الملك ثابتا للدعى عليه واثبات الثانية لا يتصور
 فبينا يكون بينة مثبتة بل مسكدة للملك ثابت والناسيس اولى من انما يدم بخلاف النكاح فان اليد لا تثبت عليه شش مكانت
 البينة مثبتة لا مسكدة فكان كل واحد من البينتين لا يثبت فخرج احداهما باليد م وكذا على الاعتراف واخيه شش اى بغير
 لامل على اخي الاعتراف وبه التدبير والاستيلاء فتعارضت البينة بالخروج وذو اليد ثم رجعت بينة ذي اليد مع على الكار الثابت
 براس شش اى بالاقرار والاستيلاء والتدبير ومضاه ان البينتين في الاعتراف واخيه بل ان على الورد اذ المتفق حاصل للعبد
 يتعداهما وهو ادر مستوفى في ذلك ترجح صاحب اليد كبره ثم يستوى الجواب من ان يكون الخارج مسلما ذميا او مستاندا
 او عبدا او امة او رجلا والدعى عليه كذا في الدعى بغيره كذا في الدعى بالمال كان م قال شش اى القدر يرمى وم واذ اكل احد
 عليه من البينين قضى عليه بالنكول شش اى قضى لقاضي على الدعى عليه بالنكول م والزمه ادعى عليه شش اى ازم القاضى
 الدعى عليه بالادعى عليه الدعى في بعض البينين وادعى عليه في البينتين لا يثبت بينة شش اى بالنكول م بل تروى البينين على الدعى فاذا حلف
 يقضى به شش اى اذا حلف الدعى يقضى له بما يدعيه وفي التصريح للمالكية واذا ادعى على رجل في عهده لم يحلف له بغيره ودعواه
 حتى يثبت ان بينها خطبة فاذا ثبت ذلك حلف الدعى عليه بربى فان حلف من البينين لم يحلف عليه بغيره بالنكول حلف الدعى
 على ادماء واستحق ما دعه وبينه نكول خصه فان لم يحلف لم يحلف له بشئ انتهى وروى عن اخيه قال اذا حلف الدعى عليه حبسته
 ادا حى حلف بغيره لم يحلف عليه بغيره نكول حلف الدعى عليه بربى فان حلف من البينين لم يحلف عليه بغيره بالنكول حلف الدعى
 شش اى عن البينين الصداقة م واستباه الحال شش دعى وكذا ان يكون الحال مثبتة عليه لا يدعى صادق في الاتجار
 بملك او كاذب فيقتضى م فلا يتصحب شش اى بين الدعى عليه م حجة مع الاتجار وبين الدعى دليل الظهور شش لما كانت
 بين الدعى عليه بغيره وبه اصرار الظاهر شش بالادعى فاذا كان كذلك م فبينا رايه شش اى الى الدعى م ولان النكول شش

وبينه الخارج والداخل
وقال الشافعي في بقية
بيتة ذي النون
بأنه في قعر القبر
وقد كان له من النكاح
ودعوى الملك
مع الاعتاق أو استيلاء
والتي بعد الثمان
بينه الخارج والداخل
أشياء أو أظهاها لأن
قد رما البيت
اليد لا يثبت
بيتة ذي النون
أذا اليد ليس
مطلق الملك
مخلاف النتائج
لأن اليد لا تملك عليه
وكذا على الاعتاق
واختص على الأول
الثابت بها قال
وأذا النكاح استعمل
عن اليمين لقوله عليه
بالتكليف والضرورة
ما ادعى عليه قال
الشافعي لا يقضي به
بل يرد اليمين على
المدين فلا تفت
يقين يكون استكول
يحتمل التبرع من
اليمين الكاذبة
والدفع عن المصاحبة
واشتباه الحال فلا
يتضمن حجة مع
الاحتقال ويمين
المدعى دليل الظهور
فصار إليه دلالة
أن الاستكول

فائدة دفع زيادة الثمن
للمبت من موجداته
وهذا اذا كان الثمن
فان كان حيا فاما ان
لا يبيع في احد المدينين
فانه يدفع فائدة الفسخ
ثم يدفع ثمن المالك
مثل او قيمته ان لم يكن له
مثل قال ومن هلك
احد المدينين فلهما
في الثمن لم ينجح الكفيل
الى حيفه وان كان يبيع
ان يترك حصة المالك
وفي الجامع الصغير القول
قول المشتري مع عبده
لا يبيعه الا ان يشاء
البائع ان يأخذ العبد
ولا يبيعه لمن فيه علة
وقال ابو يوسف في
في الحق ويقضي العقد في
الحق والقول قول المشتري
في قيمة المالك قال محمد
يقضي الثمن عليه ما يوجب
وقية المالك من حصة
كل السلعة اجمع الثمن
فلا يملك البائع ولا يملك
ان اشترى الثمن لغيره
بقدر ما لا يبيعه في
على خلاف القياس حال قيام
السلعة في المبيع ولو كان
فلا يملك السلعة بغيرها
ولذلك لا يملك الثمن في
الا حصة حصة المالك
من القسمة القيمة
تفريقا للجزءين فيروي
الى التحالف مع المجهل
وذلك لا يجوز

فائدة التحالف وليس من سوجبته وهو ملك المبيع وقبضه وفيه نظر لانما قد اعتبره حال قيام السلعة فائدة التحالف
وليس من سوجبته العقد والجواب انه ثبت بانفس على خلاف القياس وهو فائدة دفع زيادة الثمن ليست من سوجبته
من سوجبته الجواب العقد لان فائدة دفع زيادة الثمن من سوجبته تكون البائع هو وذا من
اي نذر الاختلاف هو اذا كان الثمن دينيا مثل ثمن ثياب في الذينة كالدراهم والدينار والمكيلات والموزونات الموصولة الثمن
في الذينة هو فان كان دينيا مثل ثمن ثياب كان العقد يقا بفضة وبذلك جد العوضين هو ثمن الثياب لان المبيع في احد المدينين قائم
فيوفر فائدة الفسخ من اي الروم ثم يرد ثمن المالك ان كان له مثل او قيمته من اي اوريد وقيمته من اي اوريد
من كالحيو ان فيها اذا او ثيابا حيوانا بجوانا هو قال مثل اي العقد يرد في وان ملك احد العبدين من يعني باع المثل
عبدين حصة واحدة وقبضهما المشتري فملك احدهما ثم اختلفا في الثمن مثل فقال البائع بعتنا منك ابني درهم وقيل
المشتري اشترا منك ابني درهم لم يتجافعا عندا فيجوز ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على
نوعين بل المالك العبد والطعام اذا اكله والثوب اذا اضره وذلك مما يوجب الفوات وملك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
وحصة من البعض من ملكه خروج الكل عندا في حيفه مرمه المدة والى يوسف خرج وعند محمد حصة المدة خروج الكل من
ملكه لا يسقط التحالف كذلك خروج البعض فاذا اختلفا في ان خروج الكل من ملكه فعلى المشتري رد القيمة وشك ان كان
شكنا وان خرج البعض فان كان المبيع مما في تبعية ضروري يكون التبعية جيبا فالبايع بالخيار بعد التحالف ان يشاء يبيعه
الباقى وقيمة الملاك ان شاء المدة الثاني واخذ قيمة وان لم يكن في تبعية ضروري وليس التبعية جيبا فالبايع ان يبيع البا
وقيل الغائب وان عاد الى ملكه ثم اختلفا في ان كان العود في التحالف ويسترد وان العود وان عاد بحكم ملكه
لا يجب الغائب في قول ابو يوسف خرج وقال التحالف ويسترد ان القيمة دون العود ومن في الجامع
القول قول المشتري حيفه عندا فيجوز ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
من اي من ثمن البائع وقال ابو يوسف التحالف في الحق ويقضي العقد في الحق والقول قول المشتري في قيمة
المالك وقال محمد التحالف عليها ويراد في قيمة المالك لان كل السلعة لا تسع التحالف حصة من اي
محمد من فملك البعض اولى من والجواب ان ملك البعض محجج الى معرفة القيمة بالحز وذاك جعل في المشتري
فلا يجوز ولا في يوسف ان اختلف التحالف للمالك من اي لاجل ملك احد العبدين هو فيقدر بعدة مثل اي فيقدر العود
يقدر المالك لان الحكم لا يزيد على العدة والجواب منه هو الجواب المذكور هو فلا يبيعه من ان التحالف من بعد القبض
هو على خلاف القياس في حال قيام السلعة من لم يعرف ان البائع غير مكر وانما ثبت بالنسبة وورد عند قيام السلعة
والسلعة اسم لجميع اجزائها من يعني اسم لجميع اجزائها المبيع هو فلا يبيعه السلعة بغيرها بعضا مثل لان بغيرها
بغيرها الشرط فذلك حكم الذي يتعلق بغيره يقول هو ولا يشك قال المالك في هذا الجواب عن قول ابو يوسف اي ذلك
الشان هو لا يمكن التحالف في القائم الاعلى اعتبار حصة من الثمن فلا بد من القسمة على القيمة مثل باعتبار القيمة هو في
من اي القيمة هو تعرف بالجزء والنظر فيؤدي الى التحالف مع المجهل وذلك لا يجوز مثل فان قيل فيشكل على ابي حنيفة
مالوا اقام القصار بعض العمل ثم اختلفا في الاجرة ففي حصة ما اقام العمل القول لرب الثوب مع عبده وفي حصة الباقي على
بالاجماع اعتبار البعض بالكل واستيفاء بعض المنفعة بمنزلة ملك بعض فحينئذ ان يرضى التحالف عنده قلنا عقدا لانا

في حكم عقود مختلفة تجدد العقد بحسب ما يتم من العمل فبان فسخه في البعض لا يفسخ في الباقي واما عقد البيع
العبد من عقد واحد فاذا افسد فسخه في البعض لا يفسخ في الباقي هو الا ان يرضى من اي البايع من ان يترك حصة المالك
اصلا من لانه المالك ان لم يكن وكان العقد يصير لم يكن الاعلى القائم هو لانه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم
ويخرج المالك عن العقد مثل فاذا كان كذلك لانه هو في التحالف من اي كما هو الحكم في الاختلاف عند قيام السلعة
انما اشارة الى قوله لانه حينئذ لا وفيه اشارة ايضا الى اختلاف المشتري في الاستثناء المذكور في الجامع الصغير في قوله
ليسا البايع ان يأخذ المثل ولا يشي له فالحديث ذكره قوله عاسة الشياخ اشارة الى قوله هو وذا يخرج بعض المشتري ويعرف
بالتشاكش المذكور في الجامع الصغير عندهم الى التحالف مثل يرضى انهم قالوا الاستثناء عندهم الى التحالف في
لا يتجافعا عندا فيجوز ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
الى هو كما ذكرنا من اشارة الى قوله لانه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم ويحتاج المالك من العقد في التحالف
هو وقالوا من اي بعض المشتري ان المدة من قوله مثل اي من قول محمد من في الجامع الصغير من في رواية
ليست من اي حيفه مرمه الى ان اشارة البائع هو ياخذ المثل لا يبيعه من ثمن المالك صلا في التحالف لانه حينئذ حصة المبيع كل
ان حينئذ جاز المبيع كل المثل هو وقال بعض الشياخ هو من وذا يخرج بعض المشتري ويعرف بالتشاكش المذكور في
فانما لا يفسد زيادة من سوجبته الا ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
اليت بل ياخذ ما يقدر المشتري حينئذ لا يملك المشتري لان الاستثناء انما شرع في حق المشتري اذا كان يملك ما يبيع
البائع في الزيادة فاذا ترك البائع وعوى الزيادة فلا حاجة الى استثناء المشتري هو قول ابو يوسف اي قول بعض
الذين ذكرهم خلاصة الاستثناء وهو قول الا ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
سواء ان البائع ياخذ المثل صلا على ما يدعيه من الزيادة قبل المشتري فيجعل صلا على ما يدعيه المالك صلا على ما يدعيه
صار تقديره على قوله الا ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
افد البايع بقول المشتري فقد صدقه فلا يملك المشتري مثل وقال شيخ الاسلام هذا لا يقوى لان الاخذ حلق بمشية
البائع ولو كان كذلك لكان معلق بشيئهما ثم تفسير التحالف على قول محمد مثل لما كان قول حيفه عدم وجوب
التحالف استغنى عن التفسير فعرض على قوله ما يبيده في القائم من اي في البيع الباقي على اراوية ما ذكره بقوله حيفه
اليمين ان يحلف البائع باءه باله باله الزم وذا اختلفا ولم يبق على شيء من الثمن هو فادعي احدهما الفسخ او كلاهما
او ميا الفسخ فيفسخ العقد بينهما ويراد الباقي وقيمة المالك من اي ويرد قيمة المالك القول في قيمة المشتري لان
البائع يدعي زيادة قيمة وهو يملك القول له كما في قيمة المصوب او المقبوض بعقد فاسدهم واختلفوا في تفسير
اي اختلف الشياخ في تفسير التحالف على قول ابو يوسف من في التحالف في القائم دون المالك قال بعضه التحالف
على القائم لان العقد يفسخ في حقه لا في غيره والصحيح انه يحلف المشتري باءه باله باله الزم وذا اختلفا ولم يبق على شيء من الثمن هو فادعي احدهما الفسخ او كلاهما
البائع وان حلف يحلف البائع باءه باله باله الزم وذا اختلفا ولم يبق على شيء من الثمن هو فادعي احدهما الفسخ او كلاهما
يفسخان العقد في القائم وقطع حصة من القائم ويلزم المشتري حصة المالك من الثمن الذي اقره المشتري ولا يفسخ
قيمة المالك هو ويعبر بقيمة من اي قيمة المالك وقيمة الباقي هو في الاقسام يوم القبض مثل فان اختلفا في قيمة يوم

ان يرضى البايع ان يترك حصة المالك
حصة المالك ان يترك حصة المالك
حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم
بمقابلة القائم ويخرج المالك عن العقد
الهاك عن العقد مثل فاذا كان كذلك لانه هو في التحالف من اي كما هو الحكم في الاختلاف عند قيام السلعة
وهذا يخرج بعض المشتري ويعرف بالتشاكش المذكور في الجامع الصغير عندهم الى التحالف مثل يرضى انهم قالوا الاستثناء عندهم الى التحالف في
بالتشاكش المذكور في الجامع الصغير عندهم الى التحالف مثل يرضى انهم قالوا الاستثناء عندهم الى التحالف في
لا يتجافعا عندا فيجوز ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
الى هو كما ذكرنا من اشارة الى قوله لانه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم ويحتاج المالك من العقد في التحالف
هو وقالوا من اي بعض المشتري ان المدة من قوله مثل اي من قول محمد من في الجامع الصغير من في رواية
ليست من اي حيفه مرمه الى ان اشارة البائع هو ياخذ المثل لا يبيعه من ثمن المالك صلا في التحالف لانه حينئذ حصة المبيع كل
ان حينئذ جاز المبيع كل المثل هو وقال بعض الشياخ هو من وذا يخرج بعض المشتري ويعرف بالتشاكش المذكور في
فانما لا يفسد زيادة من سوجبته الا ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
اليت بل ياخذ ما يقدر المشتري حينئذ لا يملك المشتري لان الاستثناء انما شرع في حق المشتري اذا كان يملك ما يبيع
البائع في الزيادة فاذا ترك البائع وعوى الزيادة فلا حاجة الى استثناء المشتري هو قول ابو يوسف اي قول بعض
الذين ذكرهم خلاصة الاستثناء وهو قول الا ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
سواء ان البائع ياخذ المثل صلا على ما يدعيه من الزيادة قبل المشتري فيجعل صلا على ما يدعيه المالك صلا على ما يدعيه
صار تقديره على قوله الا ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك مثل والمالك على ويوان يخرج من ملكه ولا يبيعه
افد البايع بقول المشتري فقد صدقه فلا يملك المشتري مثل وقال شيخ الاسلام هذا لا يقوى لان الاخذ حلق بمشية
البائع ولو كان كذلك لكان معلق بشيئهما ثم تفسير التحالف على قول محمد مثل لما كان قول حيفه عدم وجوب
التحالف استغنى عن التفسير فعرض على قوله ما يبيده في القائم من اي في البيع الباقي على اراوية ما ذكره بقوله حيفه
اليمين ان يحلف البائع باءه باله باله الزم وذا اختلفا ولم يبق على شيء من الثمن هو فادعي احدهما الفسخ او كلاهما
او ميا الفسخ فيفسخ العقد بينهما ويراد الباقي وقيمة المالك من اي ويرد قيمة المالك القول في قيمة المشتري لان
البائع يدعي زيادة قيمة وهو يملك القول له كما في قيمة المصوب او المقبوض بعقد فاسدهم واختلفوا في تفسير
اي اختلف الشياخ في تفسير التحالف على قول ابو يوسف من في التحالف في القائم دون المالك قال بعضه التحالف
على القائم لان العقد يفسخ في حقه لا في غيره والصحيح انه يحلف المشتري باءه باله باله الزم وذا اختلفا ولم يبق على شيء من الثمن هو فادعي احدهما الفسخ او كلاهما
البائع وان حلف يحلف البائع باءه باله باله الزم وذا اختلفا ولم يبق على شيء من الثمن هو فادعي احدهما الفسخ او كلاهما
يفسخان العقد في القائم وقطع حصة من القائم ويلزم المشتري حصة المالك من الثمن الذي اقره المشتري ولا يفسخ
قيمة المالك هو ويعبر بقيمة من اي قيمة المالك وقيمة الباقي هو في الاقسام يوم القبض مثل فان اختلفا في قيمة يوم

القبض كانت على السوازم المشتري نصف الثمن الذي اقر به وسقط الغش وان تصادقا ان قيمتهما كانت على التقادير
من الثمن بقدر قيمة المالك هم وان اختلفا في قيمة المالك يوم القبض ش فقال المشتري كانت قيمة يوم القبض خسارة
القائم يوم القبض كانت التقادير البائع على عكس هذا فالقول قول البائع من علم لان البائع يسقط زيادة البيع والشراء
يدعي السقوط بعد التقادير على وجوب الثمن فكان البائع مستحبا بالاصل كذا في الجاهل فانه قيل مسائل الزيادة من
على اعتبار قيمتهما يوم العقد حتى قال محمد قيمة اللام تعتبر يوم القيمة وقيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم القبض لان
اللام صار مقتصودا بالعقد والزيادة بالولد بالقبض وكل واحد من هذا مقتصودا بالعقد فوجب
اعتبار قيمتهما يوم العقد لا يوم القبض وفي فوائد الظهيرية بهذا الشكل باطل اورده على قوم تحرير فلم يهتد اخذ الى جواب
ثم قل والذي يتناول لي بعد طعن الجسم ان فيما ذكر من المسائل لم يتحقق ما يوجب الفسخ فاما مقتصودا بالعقد فاما
نحن فيه تحققت ما يوجب الفسخ فيما صار مقتصودا بالعقد وهو التحالف اما في الحلي فطاهر وكذا في الميث
لانه ان تعذر الفسخ في المالك لم تعذر اعتبار ما هو من لوازم الفسخ في المالك وهو اعتبار قيمته يوم
القبض لان المالك مضمون بالقيمة يوم القبض على تقدير الفسخ كما هو مذموب محمد حتى قال لا يفسخ المشتري
المالك على تقدير التحالف فيجب اعمال التحالف في اعتبار قيمة المالك يوم القبض فلما اعتبرته يوم القبض هم
ايضا اقام البينة ليقبل بيته ش لانه نورد عواد بالجملة وان اقام البينة في قيمة البائع اولى ش لانه اكثر اشياء الزيادة
قيمة المالك ولا يعتبر له عوى المشتري زيادة في قيمة القائم لاخاف منة والاختلاف المقصود هو ما كان في قيمة المالك
ذكر المصنف ما هو على قياس بقولهم وهو قياس ما ذكر في مبيع الاصل ش اي البسيط وهو قوله هم فيما اذا اشترى
بعدين وقبضهما ش لم يرد الثمن هم ثم راد بهما بالعب وبذلك لاخر منه ويحجب عليه ش ما ملك عنده وليقطعه
ن ما رده وينقسم الثمن على قيمته ش اي قيمة العبدين هم فان اختلفا في قيمة المالك فالقول قول البائع لان الثمن
وجب بالتقادم المشتري يدعي زيادة السقوط بنصفان قيمة المالك والبائع ينكره والقول قول المنكر وان اقام
بينة في قيمة البائع اولى لانها اكثر اشياء الظاهر لاشياء الزيادة في قيمة المالك ش والبيانات شمرته لاشياء فكان اكثر اشياء
في اولى هم وهذا ش اي اعتبار بين البائع وبيته هم الفقه ش اي الفسخ فعرص وبين الفقه بقوله وهو ان
يأمن بغير الحقيقة الخ كذا الفقه الاثراني وقال الكاكي قوله وهذا الفقه اي قول المبيوع في ان القول
للبائع والبيته بيته وقال الاكل قال تاج الشريعة قوله وهذا الفقه الخ يعني ان في البيئات تعتبر الدعوى
حيث الظاهر فانه يدعي زيادة القيمة للمالك فتكون البينة بيته قلت هذا هو المناسب لما ذكره المصنف رحمه الله
له وهو ش اي الفقه هم لان في الايمان تعتبر الحقيقة ش اي حقيقة الحال هم لا عفا ش اي لان البينة
وجه على احد العاقلين وبما يعرفان حقيقة الحال فبني الامر عليها ش اي على حقيقة الحال هم والبائع ينكر حقيقة
لان ينكر سقوط الزيادة هم فلذا كان القول قوله وفي البيئات يعتبر الظاهر لان الشاهدين لا يعلمان حقيقة الحال
بما الظاهر في حقا ش اي في حق الشاهدين هم والبائع يدعي طاهر فلهذا اتقبل بينة العفا وتخرج بالزيادة
مر ش وهو قوله لانه اكثر اشياء الظاهر هم وهذا ش اي الذي ذكره مبيع الاصل ميعه هم بين لك معنى ما ذكرنا
ول في يوسف روى من تفسيره في التحالف وتفسيره التي ذكرت في مسئلة الجامع الصغير

[illegible]

وان اختلفا في قيمة المال
يوم القبض فالقول من
وايما اقام البينة يقبل
بهينة وان اقاما ما فيه
البائع اول وهو في اس
ما ذكر في سماع الاصل
اشترى عيدا في قبضهما
ثم ردا أحدهما بالبيع
وهذا الاكثر عنه عليه
عن ياهلك عن عيسى
عنه عن حماد بن عيسى
عليه السلام فان اختلفا في
قيمة المال فالقول من
البائع لان الشئ في قبضه
فلا تقبل على يد غيره
بنفسا قيمة المال البائع
ينكره والقول للمكره ان
اقام البينة فبينة البائع
اولا من الاكثر اثباتا ظاهر
اذا تقرر ان ذلك في قيمة
المال البائع وهذا الحق
وهو ان الايمان يعتبر
الحقيقة لانها تتحقق
احد العاقلين وهو البائع
حقيقة للمالك في الاصل
عليه والمالك منكر حقيقة
فلهذا كان القول قوله
في البيت يعتبر الظاهر
لان الشاهد فيه البائع
حقيقة للمالك فاعتبر الظاهر
في حقيقة البائع مدع
ظاهر فلهذا تقبل بينة
البائع وتخرج بالزيادة
الظاهر على ما مر وهذا
يدين للمحققين
ذكرناه من قول
ابي بصير

وان اختلفا في المنافع فبينة الاستحباب واستعمل وان كان فيما سئل اى وان كان الاختلاف في الاجرة والى
هم قبلت بينة كل واحد منهما فيلزم عليه من التفضيل نحو ان يدعى هذا عشرة والعشرة والمساخر عشرة من خمسة فبينة
عشرة من ثمن نظر الى كثرة الاثبات هم قال سئل اى القدر ورثي هم وان اختلفا بعد الاستيفاء سئل اى بعد استيفاء
المعقود عليه هم لم يتجافا وكان القول قول المستاجر وهذا سئل اى عدم التحالف هم عند ابى حنيفة وابى يوسف ظاهر
لان بلاك المعقود عليه يمنع التحالف عند باس سئل اى عند ابى يوسف وابى حنيفة هم وكذا على اصل محمد بن سنان
ببينهم لان الملك انما لا يمنع سئل اى التحالف هم عند ابى حنيفة لان القيمة لقوم مقامه سئل ان العين تقو به فبينة
فكانت القيمة قائمة مقام العين هم فبينة الفان عليها سئل اى على القيمة هم ولو جرى التحالف سنا فخرج العقد
سئل حتى يكون التحالف عليها هم لان المنافع لا تقوم بنفسها سئل لاسنا لحوض للبعثي زمانين هم بل العقد
اى بل يقوم بواسطة العقد هم وتبين انه لا عقد سئل معنى ظهر خالصا ان لا عقد بينهما لانفساخه في الاصل فاما كون
الحاقمية يرد عليها الفسخ هم واذا استغنى سئل اى التحالف به بالاجماع هم فالقول للمبايع بما جرح به بينة لانه هو المتعق
عليه سئل متى وقع الخلاف في الاستحقاق كان القول قول المستحق عليه مع بينة هم وان اختلفا بعد استيفاء
بعض المعقود عليه تجافا وفسخ العقد فيما بقي فكان القول في الماضي قول المستاجر سئل لانه هو المستحق عليه فيما
معنى وهو المدعى عليه هم لان العقد سئل معنى في الاجارة هم ينعقد ساجدة فمصر في كل جزء من النصف
كانه ائتمر العقد عليها بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فاذا تخلف في البعض تعذر في الكل سئل
افاذا تعذر الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر في الكل ضرورة فطره الفرق هم قال سئل اى القدر ورثي
هم واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتجافا عند ابى حنيفة تره سئل فالقول للعبد مع بينة هم و
تجافا الفان وتفسخ الكتا يتره و قول الشافعي لانه عقد ساجدة فيقبل الفسخ فاشبهه البيع سئل عند الاختلاف في الثمن
والجانب سئل بينهما ان المولى يدعى بدل ازا نيك العبد والعبد يدعى استحقاق العتق عليه عنه قضا القدر
الذي يدعيه والتولى نيك فبينة الفان كما اذا اختلفا سئل اى المتبايعان هم في الثمن سئل اى في ثمن البيع هم والى
حنيفة رضي الله عنه لان البديل سئل اى بدل الكتاب هم مقابل بلك المحب في اليد وتصرف المحال هو سئل اى التعذر
هم سالم للعبد سئل لا تغا قما على ثبوت الكتابة هم فاما ينقلب سئل اى البديل هم مقابل بالعق عند الاداء
يعنى اذا دوى بدل الكتابة ينقلب من كونه مقابل الفالحا الى كونه مقابل بالبحرية فبينة سئل المقصود وكما جعل وجوب
الاجرة سئل فاستبد اعقد الاجارة مقابل بركة الدار ثم يصير مقابل بالمنافع المطلوبة عند جد وشما فله انهما فقبل
سئل اى قبل الاداء لا مقابل فبقي اختلفا في قدر البديل لا غير سئل معنى لاني البديل لا غير يعنى لاني البديل لا غير
لا يدعى شقيا بل هو شكر المايه عليه المولى من الزيادة والقول قول الشكر فاذا كان كذلك هم فلا تجافا الفان سئل
لان التحالف في البيع ثبت نصا بخلاف القياس فلا يلحق به باليس في معناه والكتابة ليست في معنى البيع لان التحالف
في المفاوضات عند تجا احد الحقوق اللازمة من الجانبين وبطل الكتابة ليس بالارز على العبد لقدرته على تبعية
نفسه فيدفع من نفسه ولهذا لا تقع الكفالة به ولا يصح الحاقه بالبيع فيكون القول للعبد مع بينة هم قال سئل
اى القدر ورثي هم فاذا اختلف الزوجان في تساع البيت فما يصح للرجل فيه للرجل كالعامة سئل وقال فبينة في

شرح اجماع الصغير واذا اختلفا زوجهان في متاع البيت والكنك بينهما تأثم او طلقها او وسع كل واحد منهما
ان قال اسمعنا ايصلح للرجال مثل الهامة والعتسوة وانفخن والاسلمة والكتب ونحو ذلك فالقول فيها قول
الرجل هم لان الظاهر يشهد بذلك وفي الاما والقول قول من يشهد له الظاهر وقال الشافعي وزفر وشمان الليثي
سحاب لظاهر ايصلح له او لهما او للمشكل فهو بينهما بعد التماثل وكذا في يدوز قما وقال احمد وابن ابي ليلى والثوري
ايصلح له فيله من يمينه وايصلح لهما فلهما مع يمينها والمشكل بينهما فصان بعد التماثل وقال مالك نحوه الا انه قال للمشكل
الرجل وقال ابن شبرة الكل للرجل الا الا على المرأة من ثياب بدنها وقال الحسن البصري ان كان البيت لهما فالكل
لما مع يمينها الا على الرجل من ثياب بدنه وان كان البيت له فالكل له لان البيت واميته فيه هم وايصلح للثمن لكونه
مملوكا يمينه ولللاه والحقاية ما تشبه المرأة على استان راسها كالعبادة سميت بذلك لانها مع انكارها للمعقود هم بشهادة
الظاهر لاش اي المرأة هم وايصلح لخاص اي للزوجين هم كالانثى فهو للرجل من قال قاضي خان رجلا للمشكل ايصلح
للكا لفرق والاشاة وابعد واخادم والاواني والاسقة والذهب والفضة والعقار وقال الترمذ في ما يصلح للثمن فهو
لما مع اليمين الا ان يكون الرجل حايضا وله اساويرة وخواتيم النساء وعلى وعفان واشمال ذلك فحينئذ لا يكون فيه
بالاشاء لهما هكذا اذا كانت المرأة بنت ثيابا لرجال كالهامة والمشتري والمنطقة هم لان المرأة واميته في يدا الزوج والقول
في الدخاوس لعاصب اليد بخلاف ايمق بملاده من اي لان ظاهر اليد هم لبارضة خارجا اتوى منه شئ هو يعل الا احتمال
كان القول لما كرتين اختلفا في ثبوت احدهما للابنة والاخر متعلق بكه فان اللابس ولي بخلاف الاشكاف
والعطاري اذا اختلفا في الان الاساكنة والطارين وهي في ايديها فيكون بينهما فقيض عند طلاء غلر ولم تجع
بالاختصاص لان الرواية ما هو بالاستعمال للابشبة ولم يشاهد استعمال الاساكنة والطارين وشاهدنا كون هذه
لان في ايديها على السواء فعملنا بينهما فقيض هم ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح او
بعد او قمت الفسقة فان مات احد طر ش اي احد الزوجين هم واختلف ورثة من اي ورثة الميت
هم من انحرشش هو اى منها هم فايصلح للرجال والنساء شش كالاداءة والبيط
ونحوهما هم فهو للباقي منها شش اي من المزدوجين هم لان اليد للزوج والميت من
لا يملك هم وبذلك يبي شش وبذلك المجموع الذي هم ذكرناه من حيث الجملة لا من حيث التفصيل من الاول المشكك
الى اخرهم قول ابي فقيه شش لان المذكور من حيث التفصيل ليس قوله خاصة فان كون ما يصلح للرجال
فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة بالايجاب فلا اختصاص له بذلك وسطره هذا قوله هم وقال ابو يوسف رحمه الله
يد شش الى المرأة لا يميز بينهما شش سواء ما يصلح لهما هم والباقي للزوج يمينه لان الظاهر ان المرأة تاني
بالجسار وهذا شش اي ظاهر المرأة هم اتوى من شش لبريان العادة بذلك هم فينبط بظاهرة الزوج
ثم في الباقي لاساكنة لظاهر فقيض شش فكان معتبرهم والطلاق والموت سواء في قيام الورثة سقط هم مورثهم
وقال محمد رحمه الله اكان للرجل فهو للرجل اكان للنساء فهو للمرأة واما ان يكون لخاص اي دما كان يصلح
للزوجين هم فهو للرجل او لورثة لما قلنا لا يبي حيفه رحمه الله شش في الدليل وهذا ان المرأة واميته في يدا
الزوج والقول لعاصب اليد وهذا بالنسبة الى اسماء واما بالنسبة الى المات فنقول هم والطلاق والموت

كان الظاهر شاهدا له
 وما يصح للنساء من
 الزنا كقولهم لا يزوجنكم
 لهنوا يبيعنكم كنائسهن
 كنن لراة واذن يهن
 والقرنول والراة كنائسهن
 خنول ما يهن بها
 لانه يعارضه ظاهر
 اقوى منه ولا فرق
 بين ما اذا كان كائنا
 في حال قيام النكاح او بعد
 ما وقعت الفرة فان
 مات احد هما وماتت
 ورشته مع الخمر يبيع
 للرجال والنساء مفرد
 للمبا في منهما لان
 المبى المحى دون المبت
 وهن الذي كواها قبل
 الي خيفة ثم وتال
 بين نعم الي المراء ليس به
 مثلها والباقي للزوجه
 مجنده لان الظاهر ان
 المراء تأتي بالمجي زوها
 اقوى فببطل به ظاهر
 يد الزوج ثم في الباقي
 لا سعارن لظاهره
 فيقبر والطلاقة كالت
 سواء لقيام الورثة
 مقام موم فم وقال
 ما كان للرجال خص
 للرجال وما كان للنساء
 فهو المرأة وما كان لهما
 فهو الزوجا ولورشته
 لما قلنا اني خيفة
 والطلاق والموت

[illegible]

منه على الجميع بالكل وذلك بثمان ودرع النصف النصف وذلك سم بغير الدار عينا على ثلاثة أسهم ثلث الدار لمدى الجميع
والثالث لمدى النصف وفي الميراث يقسم على طريق القول بالاجماع كما في امرقات وترك تركت زوجا واختا لآب
وام واختا لآب للزوج النصف والاخت لآب وام النصف ولاخت من الآب السدس ثلثه للثنتين فبقول الزوجين
لأب سبعة وكانت في الأصل من ستة وكذلك هنا على قولهما ولم يزلوا المستكة نظرا لثلاثين أي اثنائه من واحد
من ستة اختلاف فيه على عكس ما عندنا يقسم على طريق المنازعة وعندنا على طريق القول من لا يملكها من
الزوجين والاختا وام بقا المختصر من اربعة الحداية هم وقد ذكرنا في اثنائه أي الاثنائه والاختا وام في الزيادة
من اثنائه أي في الكتاب الذي في جميعه وسواء الزيادة من اثنائه ان جسد القسمة على اربعة انواع احدها ان يقسم على
طريق القول بجماعا وسبب ثمان سائل الاول في التركة اذ لم تعرف بالديون فان اصابها القسمة منها فبقول الزوجين
الثالث اذ اوستة ثلث بالرجل وربع للرجل وربع للرجل وثلث للرجل وثلث للرجل وثلث للرجل وثلث للرجل وثلث للرجل
الثالث يقسم على القول الرابعة الوصية بالحيات كما بثلاثة االف درهم فانه يقسم الحياة بين الموصي اما ثلثا بطريق
القول النماصة الوصية بالحق وصورتها اوصى ان يتيق من هذا العبد نصفه وادعاه بان يتيق من عبد اسمه
ثلاثة وذلك لا يخرج من ثلث المال فيقسم الثلث بينهما بطريق القول فيسقط من كل واحد حصته من السبعة
والسادسة الوصية بالالف مرسلة اى مطلقة والاخر بالعين كذلك يكون الثلث بينهما بطريق القول لسابعة عبد
فما بين رجل حرقه قتل آخر خطا يقسم الحياة بين الموصي اربعة اقسام اولها لولده ثلثا لولته ثلثا لولته ثلثا لولته
بدرجته على هذا الوجه وقت قيمته اى في اثنائه اى في اثنائه اى في اثنائه اى في اثنائه اى في اثنائه اى في اثنائه
ما يقسم بطريق المنازعة اجماعا وسبب مسأله واحدة ففوسل باع عبد الغير من رجل وففوسل آخر باع نفسه من
أخت فاجاز الموصي البعدين فاختار المشرع بان لاخذ يكون المشرع الكل ثلاثة اربعة وثلث من النصف اربع
بطريق المنازعة النوع الثالث ما يقسم بطريق المنازعة عند ابيه حقيقه وعند ابيه بطريق القول
وسبب ثلاث مسأله الكتاب والثانية اذ اوصى لرجل بجميع ماله واجازة الورثة والثالثة اذ اوصى
لرجل بعبد بعينه ولاخر بنصف ذلك العبد وليس له مال غيره النوع الرابع بطريق القول عند
ابى حقيقه وعند ابيه بطريق المنازعة وسبب خمس مسائل احدى اوصى بدين له من التجارة بين رجلين اذ اوصى احداهما
واذ اوصى ابيه من الدين الموصى ليقط نصفه لاستعماله وجوب الدين على عبده وبقيت نصفه في نصيب غيره
فاذا بيع بالدين يثمان المثلث على اختلاف الذي ذكرناه والثانية اذ اوصى اجدان احداهما بالدين والاحد بالدين
ليثمان على ثلثه والثالثة عبد قتل رجل خطا واخر عمدا وللقول عمدا او ليمان ففقه احداهما ففقه سائرهم على القول
المسألة كور والاربعه لو كان ايجامه مدبرا على هذا الوجه ففقت قيمته كانت بينهما كذلك وانما سبب اى في اثنائه
فقلت مولا لرجل بعبد واحد وكل واحد منهما ليمان ففقه وسبب كل واحد منهما على التقاطع فانهما يتيق في ثلث
ارباع قيمتهما ففقه بين الساكنين فيعطوا الرابع لشريك العائنه فاجاز النصف الاخر بينه وبين شريك العائنه
اولا اثنائه لثلاثة لشريك العائنه اول والثالث لشريك العائنه في آخره وعندنا اربعة اقسام اولها اثنائه او
فوق ثلث مسائل احدى اوصى بدين لرجل خطا واخر عمدا وليان ففقه احداهما ففقه الموصى قيمته كانت اربعه عند

ولهذه
المسئلة
نظام
واضداد
لا يفتقروا
هذا
المختصر
وقد
ذكرنا
في الزيارات

منه على الجميع بالكل وذلك بثمان ودرع النصف النصف وذلك سم بغير الدار عينا على ثلاثة أسهم ثلث الدار لمدى الجميع
والثالث لمدى النصف وفي الميراث يقسم على طريق القول بالاجماع كما في امرقات وترك تركت زوجا واختا لآب
وام واختا لآب للزوج النصف والاخت لآب وام النصف ولاخت من الآب السدس ثلثه للثنتين فبقول الزوجين
لأب سبعة وكانت في الأصل من ستة وكذلك هنا على قولهما ولم يزلوا المستكة نظرا لثلاثين أي اثنائه من واحد
من ستة اختلاف فيه على عكس ما عندنا يقسم على طريق المنازعة وعندنا على طريق القول من لا يملكها من
الزوجين والاختا وام بقا المختصر من اربعة الحداية هم وقد ذكرنا في اثنائه أي الاثنائه والاختا وام في الزيادة
من اثنائه أي في الكتاب الذي في جميعه وسواء الزيادة من اثنائه ان جسد القسمة على اربعة انواع احدها ان يقسم على
طريق القول بجماعا وسبب ثمان سائل الاول في التركة اذ لم تعرف بالديون فان اصابها القسمة منها فبقول الزوجين
الثالث اذ اوستة ثلث بالرجل وربع للرجل وربع للرجل وثلث للرجل وثلث للرجل وثلث للرجل وثلث للرجل
الثالث يقسم على القول الرابعة الوصية بالحيات كما بثلاثة االف درهم فانه يقسم الحياة بين الموصي اما ثلثا بطريق
القول النماصة الوصية بالحق وصورتها اوصى ان يتيق من هذا العبد نصفه وادعاه بان يتيق من عبد اسمه
ثلاثة وذلك لا يخرج من ثلث المال فيقسم الثلث بينهما بطريق القول فيسقط من كل واحد حصته من السبعة
والسادسة الوصية بالالف مرسلة اى مطلقة والاخر بالعين كذلك يكون الثلث بينهما بطريق القول لسابعة عبد
فما بين رجل حرقه قتل آخر خطا يقسم الحياة بين الموصي اربعة اقسام اولها لولده ثلثا لولته ثلثا لولته ثلثا لولته
بدرجته على هذا الوجه وقت قيمته اى في اثنائه اى في اثنائه اى في اثنائه اى في اثنائه اى في اثنائه اى في اثنائه
ما يقسم بطريق المنازعة اجماعا وسبب مسأله واحدة ففوسل باع عبد الغير من رجل وففوسل آخر باع نفسه من
أخت فاجاز الموصي البعدين فاختار المشرع بان لاخذ يكون المشرع الكل ثلاثة اربعة وثلث من النصف اربع
بطريق المنازعة النوع الثالث ما يقسم بطريق المنازعة عند ابيه حقيقه وعند ابيه بطريق القول
وسبب ثلاث مسأله الكتاب والثانية اذ اوصى لرجل بجميع ماله واجازة الورثة والثالثة اذ اوصى
لرجل بعبد بعينه ولاخر بنصف ذلك العبد وليس له مال غيره النوع الرابع بطريق القول عند
ابى حقيقه وعند ابيه بطريق المنازعة وسبب خمس مسائل احدى اوصى بدين له من التجارة بين رجلين اذ اوصى احداهما
واذ اوصى ابيه من الدين الموصى ليقط نصفه لاستعماله وجوب الدين على عبده وبقيت نصفه في نصيب غيره
فاذا بيع بالدين يثمان المثلث على اختلاف الذي ذكرناه والثانية اذ اوصى اجدان احداهما بالدين والاحد بالدين
ليثمان على ثلثه والثالثة عبد قتل رجل خطا واخر عمدا وللقول عمدا او ليمان ففقه احداهما ففقه سائرهم على القول
المسألة كور والاربعه لو كان ايجامه مدبرا على هذا الوجه ففقت قيمته كانت بينهما كذلك وانما سبب اى في اثنائه
فقلت مولا لرجل بعبد واحد وكل واحد منهما ليمان ففقه وسبب كل واحد منهما على التقاطع فانهما يتيق في ثلث
ارباع قيمتهما ففقه بين الساكنين فيعطوا الرابع لشريك العائنه فاجاز النصف الاخر بينه وبين شريك العائنه
اولا اثنائه لثلاثة لشريك العائنه اول والثالث لشريك العائنه في آخره وعندنا اربعة اقسام اولها اثنائه او
فوق ثلث مسائل احدى اوصى بدين لرجل خطا واخر عمدا وليان ففقه احداهما ففقه الموصى قيمته كانت اربعه عند

قال ولو كانت في اليد
سائر اصحابها
نصفها على جملتها
ونصفها على جملتها
لانه خارج في النصف
فيقف بينه وبين
الذي في يده صاحب
لا يدعيه لان من كان
النصف وهو في يده
سالم له ولو لم يضمن
اليه دعوا لكان ظمنا
بما سأل ولا قضاء
بدون الدعوى فيترك
في يد كل واحد من
في دأبه وقام كل واحد
بينه وبين الآخر
وذكرنا تاريخا وسلا في
هذا قولنا في المحرمين
فهي دأب لان الحال
تشهد له فانه جرد
اشكل ذلك كانت
بينهما لانه سقط الثلث
فهما كافهما الميراث
تاريخا وان خالفه
سن الدأب لوقتين
بطلت البتة لان
ذكره الحاكم في التمهيد
لانه ظهر كذا في الوقين
فتترك في يد من
كانت في يد كل واحد
واذا كان العبد بين
رجل اقام رجلان
عليه البينة اثنان
بغضبه ولا يرد عليه
فمن جملتها لا يرد

دعوى استيلاء من هذا جاب دخل تقدير وكيف تقع الدعوى والمالك ممدوم فاجاب بكونه هذا اذ دعوى الاستيلاء
 دعوى استيلاء ودعوى المشتري ودعوى تحرير اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه ودعوى الاستيلاء او على الاستيلاء
 في وقت العلوق ودعوى الاستيلاء لا تقتصر الى حقيقة الملك عوى المحرر فقهر اليها وقال الكاكره
 ودعوى استيلاء في حقيقة هذا جاب عن قول ابراهيم الخنجر حيث قال فيها ثبت النسب من المشتري لان
 حقيقة الملك فيها ونفي ولدها والباقي حق وانما لا يباين الحقيقة قلنا هذه دعوى استيلاء وانما
 جارت به لاكثر من سنتين من وقت البيع لم يبع ودعوى البائع لا بد له من وجود اتصال العلوق بملكه بغير
 شغل في اتصال العلوق بملكه من الشاهد وانما ثبت في ثبوت النسب من الاداة صدقة المشتري في
 النسب ويحمل على الاستيلاء بالكتاب شغل حلالا ماره على الصلاح من ولا يميل البائع لانا يتقنا العلوق
 لم يكن في ملكه فلا يثبت حقيقة النسب في حق الولد من ولا حق المعق في حق الجارية من وهذه
 تحرير في حق اذ لم تغير الجارية ام ولد لغير الدعوى في الولد ودعوى تحرير من وغير المالك ليس
 الجارية من والبائع ليس بالمالك فلا بد من تصديق المشتري من وان جارت به لاكثر من سنتين من وقت البيع
 ولا تمل من سنتين لم تقبل دعوى البائع فيه الا ان يصدق المشتري لانه انما كان المشتري انما تمل من
 ان لا يكون العاوق في ملكه فلم توجد الجارية فلا بد من تصديق النسب ويحمل السبع والوكسر
 والام ام ولد له كافي المستد الاولي لتصادقها وحال العلوق في الملك وان ادعاء المشتري واحدة
 ودعوى لان دعوى صحيحة حالة الاغتراف فيها لا يخل العلوق في ملكه فقيما بملكه اذ دعوى ودعوى
 استيلاء وحده يكون الولد حلالا اصل ولا يكون له ولا على الولد لان العلوق في ملكه يمكن وان
 ادعى معا ومتاقت فالشترى اولان البائع في هذه الحالة كالا سبب في هذا الذي
 فذكرنا انما اذ علم مدة الولادة بعد البيع فاذا لم يملك انما جارت به لاكثر من سنتين
 اشهر او الست اشهر فصاعدا ما بينهما وبين سنتين او لاكثر من سنتين فالسنة على اربع
 كذا ايضا فان ادعاء البائع فانما لا تصح ودعوى الا ان يصدق المشتري لعدم تيقن العلوق في ملكه وان ادعاء
 المشتري صح لان اكثر ما في الباب ان علوق الولد في ملك البائع بان جارت به لاقل من سنة اشهر ولكن هذا
 ودعوى المشتري ولد سبق احد ما صاحبه في الدعوى ان سبق المشتري صحت ودعوى وان سبق البائع ثم ادعى المشتري
 لا تصح ودعوى واحدة منها لو وقع الشك في ثبات النسب من كل واحد منها وان ادعى معا فانه لا تصح ودعوى واحدة
 منها ويكون الولد على المشتري من حال من اى القدر ونفى ان ان الولد فادعاء البائع وقد جارت به لاقل
 من سنة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسبها بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا
 يتبع استيلاء الام من لان فرق النسب من وان ماتت الام فادعاء البائع وقد جارت به لاقل من سنة
 اشهر يثبت النسب في الولد وحده البائع لان الولد هو الاصل في النسب من والام استيلاء من
 كما ذكرنا من فلا يضر من اى فلا يضر نسب الولد من فوات البيع من وهو الام او امومية الولد من وانما كان الولد
 اصلا لا منها من اى لان الام من تصانف اليه يقال ام الولد ولتفيد من اى الام من انما من جنة من

دعوى استيلاء وان جلت به
 لاكثر من سنتين من وقت البيع
 لم يعمد على البائع لانه لا يثبت
 العلوق بملكه بغير شاهد
 والحق انما اذ صدقة المشتري
 فيثبت النسب من على الاستيلاء
 بالنكاح ولا يميل البائع لانا يتقنا
 ان العلوق لم يكن في ملكه فلا
 يثبت حقيقة النسب ولا يثبت
 دعوى حقيقة بغير غير ذلك
 ليس من اهله وان جارت به لاكثر
 من سنتين من وقت البيع
 فلا تمل من سنتين لم تقبل دعوى
 البائع فيه الا ان يصدق المشتري
 لانه انما كان المشتري انما تمل من
 ان لا يكون العلوق في ملكه فلم
 توجد الجارية فلا بد من تصديق
 النسب ويحمل السبع والوكسر
 والام ام ولد له كافي المستد الاولي
 لتصادقها وحال العلوق في الملك
 وان ادعاء المشتري واحدة
 ودعوى لان دعوى صحيحة حالة
 الاغتراف فيها لا يخل العلوق في
 ملكه فقيما بملكه اذ دعوى ودعوى
 استيلاء وحده يكون الولد حلالا
 اصل ولا يكون له ولا على الولد
 لان العلوق في ملكه يمكن وان
 ادعى معا ومتاقت فالشترى اولان
 البائع في هذه الحالة كالا سبب
 في هذا الذي فذكرنا انما اذ علم
 مدة الولادة بعد البيع فاذا لم
 يملك انما جارت به لاكثر من
 سنتين اشهر او الست اشهر
 فصاعدا ما بينهما وبين سنتين
 او لاكثر من سنتين فالسنة على
 اربع كذا ايضا فان ادعاء
 البائع فانما لا تصح ودعوى
 الا ان يصدق المشتري لعدم
 تيقن العلوق في ملكه وان
 ادعاء المشتري صح لان اكثر
 ما في الباب ان علوق الولد
 في ملك البائع بان جارت به
 لاقل من سنة اشهر ولكن هذا
 ودعوى المشتري ولد سبق
 احد ما صاحبه في الدعوى ان
 سبق المشتري صحت ودعوى
 وان سبق البائع ثم ادعى
 المشتري لا تصح ودعوى واحدة
 منها لو وقع الشك في ثبات
 النسب من كل واحد منها وان
 ادعى معا فانه لا تصح ودعوى
 واحدة منها ويكون الولد على
 المشتري من حال من اى القدر
 ونفى ان ان الولد فادعاء
 البائع وقد جارت به لاقل
 من سنة اشهر لم يثبت
 الاستيلاء في الام لانها
 تابعة للولد ولم يثبت
 نسبها بعد الموت لعدم
 حاجته الى ذلك فلا يتبع
 استيلاء الام من لان فرق
 النسب من وان ماتت الام
 فادعاء البائع وقد جارت
 به لاقل من سنة اشهر
 يثبت النسب في الولد وحده
 البائع لان الولد هو الاصل
 في النسب من والام استيلاء
 من كما ذكرنا من فلا يضر
 من اى فلا يضر نسب الولد
 من فوات البيع من وهو
 الام او امومية الولد من
 وانما كان الولد اصلا لا
 منها من اى لان الام من
 تصانف اليه يقال ام الولد
 ولتفيد من اى الام من انما
 من جنة من

من هذا جاب دخل تقدير وكيف تقع الدعوى والمالك ممدوم فاجاب بكونه هذا اذ دعوى الاستيلاء
 دعوى استيلاء ودعوى المشتري ودعوى تحرير اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه ودعوى الاستيلاء او على الاستيلاء
 في وقت العلوق ودعوى الاستيلاء لا تقتصر الى حقيقة الملك عوى المحرر فقهر اليها وقال الكاكره
 ودعوى استيلاء في حقيقة هذا جاب عن قول ابراهيم الخنجر حيث قال فيها ثبت النسب من المشتري لان
 حقيقة الملك فيها ونفي ولدها والباقي حق وانما لا يباين الحقيقة قلنا هذه دعوى استيلاء وانما
 جارت به لاكثر من سنتين من وقت البيع لم يبع ودعوى البائع لا بد له من وجود اتصال العلوق بملكه بغير
 شغل في اتصال العلوق بملكه من الشاهد وانما ثبت في ثبوت النسب من الاداة صدقة المشتري في
 النسب ويحمل على الاستيلاء بالكتاب شغل حلالا ماره على الصلاح من ولا يميل البائع لانا يتقنا العلوق
 لم يكن في ملكه فلا يثبت حقيقة النسب في حق الولد من ولا حق المعق في حق الجارية من وهذه
 تحرير في حق اذ لم تغير الجارية ام ولد لغير الدعوى في الولد ودعوى تحرير من وغير المالك ليس
 الجارية من والبائع ليس بالمالك فلا بد من تصديق المشتري من وان جارت به لاكثر من سنتين من وقت البيع
 ولا تمل من سنتين لم تقبل دعوى البائع فيه الا ان يصدق المشتري لانه انما كان المشتري انما تمل من
 ان لا يكون العاوق في ملكه فلم توجد الجارية فلا بد من تصديق النسب ويحمل السبع والوكسر
 والام ام ولد له كافي المستد الاولي لتصادقها وحال العلوق في الملك وان ادعاء المشتري واحدة
 ودعوى لان دعوى صحيحة حالة الاغتراف فيها لا يخل العلوق في ملكه فقيما بملكه اذ دعوى ودعوى
 استيلاء وحده يكون الولد حلالا اصل ولا يكون له ولا على الولد لان العلوق في ملكه يمكن وان
 ادعى معا ومتاقت فالشترى اولان البائع في هذه الحالة كالا سبب في هذا الذي
 فذكرنا انما اذ علم مدة الولادة بعد البيع فاذا لم يملك انما جارت به لاكثر من سنتين
 اشهر او الست اشهر فصاعدا ما بينهما وبين سنتين او لاكثر من سنتين فالسنة على اربع
 كذا ايضا فان ادعاء البائع فانما لا تصح ودعوى الا ان يصدق المشتري لعدم تيقن العلوق في ملكه وان ادعاء
 المشتري صح لان اكثر ما في الباب ان علوق الولد في ملك البائع بان جارت به لاقل من سنة اشهر ولكن هذا
 ودعوى المشتري ولد سبق احد ما صاحبه في الدعوى ان سبق المشتري صحت ودعوى وان سبق البائع ثم ادعى المشتري
 لا تصح ودعوى واحدة منها لو وقع الشك في ثبات النسب من كل واحد منها وان ادعى معا فانه لا تصح ودعوى واحدة
 منها ويكون الولد على المشتري من حال من اى القدر ونفى ان ان الولد فادعاء البائع وقد جارت به لاقل
 من سنة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسبها بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا
 يتبع استيلاء الام من لان فرق النسب من وان ماتت الام فادعاء البائع وقد جارت به لاقل من سنة
 اشهر يثبت النسب في الولد وحده البائع لان الولد هو الاصل في النسب من والام استيلاء من
 كما ذكرنا من فلا يضر من اى فلا يضر نسب الولد من فوات البيع من وهو الام او امومية الولد من وانما كان الولد
 اصلا لا منها من اى لان الام من تصانف اليه يقال ام الولد ولتفيد من اى الام من انما من جنة من

لعل على السوء
 اعتقه او له ولد
 حق الحرية ولو حقه
 والادنى في الاعلان
 الفن كله في قول
 ولا يرد حصته الوالد
 ولا يرد حصته الام
 تبين انما يباع ولده
 وما لهما من مقيمة
 عند في العتق والنسب
 فلا ينفقها المشتري
 ويمنها مستحق من
 فيمنها اقل في المصنف
 حرة جارية
 في ملك رجل فلهما
 فاحق اليها ان ولد
 وقد اعتق المشتري
 الام من ماله ويمنه
 بحصته من الثمن
 ولو كان المشتري
 الولد فدعوى باطله
 وتجر الفرق ان اصل
 في هذا الباب الولد الام
 تابعة له في اوجه
 الاولى قام المانع من
 الدعوى والاستيلاء
 وهو العتق في القبر
 وهو الام فلا يمتنع
 ثبوته في الاصل وهو
 للولد وليس من ماله
 كما في ولد الموقوف
 حرة وامه لم يملكها
 وكما في المستحق لهما
 وفي الفصل الثاني
 المانع بلاك اصل
 الولد فقيمتها فيه

منكوتة ولا معتدة من اي غير ذات زوج هم ولا معتدة من اي وان لم يكن معتدة ايضا قالوا
 ش اي المشاع رحم الله تعالى من ثبت النسب منها بقولها لان فيه الزمان على نفسها دون نفس غير
 هم وان كان لها زوج وزوجت انهما منه ش اي ان الولد من زوجها هم وصداق الزوج ش اي
 صدقها في دعواها هم فلو انهما وان لم تشهد امرأة لانه ش اي لان الزوج هم التزم نسبة فافني
 ذلك عن الحق ش اي ليس فيه جمل النسب على الغير هم وان كان البصر في ايديها فزعم الزوج انه ابن
 غيرها وزوجت ان ابنتها من غير فلو انهما ش اي اذا كان العبي لا يعبر من نفسه فان كان يعبر عن نفسه فقول
 له ايها صدق ثبت نسبة منه بعد يده وعند الامتة الثلاثة رحمه الله لا يعتبر بقصد يده وقال التمر ش اي
 التناقض لا يمنع صحة دعوى النسب حتى لو قال رجل هو ابني منك في كاخ وقالت امك بكي في زمانه فثبت النسب
 بينهما لعدم التناقض في الكاخ فلو قالت بعد ذلك امك بكي في كاخ فثبت لما قلناه في الايضاح دعوى النسب
 لا يطل بالتناقض لان التناقض يكون بين المتساويين ولا مساواة بينهما فان دعوى النسب اقوى من النفي هم لان
 الظاهر ان الولد منها لقيام ايديها او لقيام القرائن بينهما ثم كل واحد منهما يدعي البطلان حق صاحبه فلا يصدق عليه
 وهو تقيير فثبت في يد عيلى يقول كل واحد منهما هو بطني وبين رجل آخر غير صاحب يكون التوهم بينهما ش اي فكذا هم
 الا ان هناك ش اي في مسألة الثوب الذي في يد عيلى هم يدعي البطلان في النسب المقر ان الحمل بحبل الشربة
 وهما ش اي في مسألة دعوى النسب هم لا يخل لان النسب لا يثبت الا بالشركة ش اي في مسألة
 في الجاهل الصغير هم ومن اشترى جارية فولدت ولدا عندنا فاستحقها رجل عزم الاب عليه فثبت الولد يوم الخصومة لانه
 ولد المفرد ش اي وقسم المفرد بقوله هم فان المفرد من يطار امره معتد على ملك يمين او كاخ فلو ثبتتم تسخين
 وولد المفرد حر بالقياس باجماع الصحابة رضي الله عنهم ش اي كذا قال ابو بكر الرازي في شرحه لمحق الطحاوي في
 كتاب النكاح قال الا خلاف بين الصدر الاول وقهارة الانصار ان ولد المفرد حر الاصل والا خلاف بيننا بيننا
 ان مضمون على الاب الا ان السلف اختلفوا في كيفية طهارة فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تبذلا لعلام بالقدم
 والسجارية باجارية يعني ان كان الولد فلما فعله الاب غلام ش اي وان كان جارية فعليه جارية وقال علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه عليه قيمتها واليه ذهب اصحابنا هم ولان النظر من اصحابنا ش اي جانب المفرد وجانب المستحق
 هم واجب فيجعل الولد حرا الاصل في حق امير رقيقا في حق مدعية نظر العا ش اي للمفرد والمستحق
 هم كثر الولد حاصل في يده ش اي بيان لسبب الغمان وهو المانع اي الولد في يده هم من غير قصد
 ش اي يعني من غير قصد منه هم فلا يضمنه الا بالمانع كما في ولد المفضول ش اي الجارية المفضولة فان ولدا
 امانة لا يضمنه الا بالمانع هم فلو ان ش اي فلا جل كون الغمان بالمانع هم تعتبر قيمة الولد يوم الخصومة لانه
 يوم المانع ش اي في شرح الطحاوي تعتبر قيمة يوم القضاء بالقيمة هم ولو مات الولد ش اي قبل الخصومة هم
 لا ش اي على الاب لا يقدم المانع وكذا ش اي لا ش اي عليه هم لو ترك مالا ش اي لو مات ولد المفرد وترك مالا
 ميراثا لابيهم هم لان الارث ليس بيد من ش اي من الولد حتى يكون من كونه الولد كما قال في ذلك ابن
 عن الدية فانها بدل عنه وكان هذا الدية شبهة وهي ان يقال لما توجب دية تقيم الدية تمام الولد في

منكوتة ولا معتدة قالوا ثبت النسب
 منها بقولها لان فيه الزمان على نفسها
 دون نفس غير
 دون غيرها ان كان لها زوج
 انهما منه ش اي ان الولد من زوجها هم
 صدقها في دعواها هم فلو انهما وان لم تشهد امرأة لانه ش اي لان الزوج هم التزم نسبة فافني
 ذلك عن الحق ش اي ليس فيه جمل النسب على الغير هم وان كان البصر في ايديها فزعم الزوج انه ابن
 غيرها وزوجت ان ابنتها من غير فلو انهما ش اي اذا كان العبي لا يعبر من نفسه فان كان يعبر عن نفسه فقول
 له ايها صدق ثبت نسبة منه بعد يده وعند الامتة الثلاثة رحمه الله لا يعتبر بقصد يده وقال التمر ش اي
 التناقض لا يمنع صحة دعوى النسب حتى لو قال رجل هو ابني منك في كاخ وقالت امك بكي في زمانه فثبت النسب
 بينهما لعدم التناقض في الكاخ فلو قالت بعد ذلك امك بكي في كاخ فثبت لما قلناه في الايضاح دعوى النسب
 لا يطل بالتناقض لان التناقض يكون بين المتساويين ولا مساواة بينهما فان دعوى النسب اقوى من النفي هم لان
 الظاهر ان الولد منها لقيام ايديها او لقيام القرائن بينهما ثم كل واحد منهما يدعي البطلان حق صاحبه فلا يصدق عليه
 وهو تقيير فثبت في يد عيلى يقول كل واحد منهما هو بطني وبين رجل آخر غير صاحب يكون التوهم بينهما ش اي فكذا هم
 الا ان هناك ش اي في مسألة الثوب الذي في يد عيلى هم يدعي البطلان في النسب المقر ان الحمل بحبل الشربة
 وهما ش اي في مسألة دعوى النسب هم لا يخل لان النسب لا يثبت الا بالشركة ش اي في مسألة
 في الجاهل الصغير هم ومن اشترى جارية فولدت ولدا عندنا فاستحقها رجل عزم الاب عليه فثبت الولد يوم الخصومة لانه
 ولد المفرد ش اي وقسم المفرد بقوله هم فان المفرد من يطار امره معتد على ملك يمين او كاخ فلو ثبتتم تسخين
 وولد المفرد حر بالقياس باجماع الصحابة رضي الله عنهم ش اي كذا قال ابو بكر الرازي في شرحه لمحق الطحاوي في
 كتاب النكاح قال الا خلاف بين الصدر الاول وقهارة الانصار ان ولد المفرد حر الاصل والا خلاف بيننا بيننا
 ان مضمون على الاب الا ان السلف اختلفوا في كيفية طهارة فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تبذلا لعلام بالقدم
 والسجارية باجارية يعني ان كان الولد فلما فعله الاب غلام ش اي وان كان جارية فعليه جارية وقال علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه عليه قيمتها واليه ذهب اصحابنا هم ولان النظر من اصحابنا ش اي جانب المفرد وجانب المستحق
 هم واجب فيجعل الولد حرا الاصل في حق امير رقيقا في حق مدعية نظر العا ش اي للمفرد والمستحق
 هم كثر الولد حاصل في يده ش اي بيان لسبب الغمان وهو المانع اي الولد في يده هم من غير قصد
 ش اي يعني من غير قصد منه هم فلا يضمنه الا بالمانع كما في ولد المفضول ش اي الجارية المفضولة فان ولدا
 امانة لا يضمنه الا بالمانع هم فلو ان ش اي فلا جل كون الغمان بالمانع هم تعتبر قيمة الولد يوم الخصومة لانه
 يوم المانع ش اي في شرح الطحاوي تعتبر قيمة يوم القضاء بالقيمة هم ولو مات الولد ش اي قبل الخصومة هم
 لا ش اي على الاب لا يقدم المانع وكذا ش اي لا ش اي عليه هم لو ترك مالا ش اي لو مات ولد المفرد وترك مالا
 ميراثا لابيهم هم لان الارث ليس بيد من ش اي من الولد حتى يكون من كونه الولد كما قال في ذلك ابن
 عن الدية فانها بدل عنه وكان هذا الدية شبهة وهي ان يقال لما توجب دية تقيم الدية تمام الولد في

فيمنع ان يجعل منع حركة كنع دية فقال في جوابه الارث ليس بيد من هم والمال لا يبيد لانه حرام
 في حقه فغيره ولو قلنا الاب يقرم قيمته لوجود المانع وكذا لو قلنا غير ش اي غير الاب هم فاخذ ش
 اي الاب هم دية لان سلامة بدل كسلامة ش اي كسلامة نفسه هم ومنع بدل كمنعه فغيره قيمته كما
 اذا كان حيا ويخرج ش اي المشتري المفرد باعنه هم بقبعة الولد على باله لانه ش اي لان البائع
 هم ضمن له ش اي المشتري هم سلامة ش اي سلامة العبد بجميع اجزائه هم كما يرجع بمشاة ش اي
 ضمن الام لان المفرد بينهما هم بخلاف العقر ش اي يعني ان المفرد لا يرجع على باله بغير وجب عليه لان
 ضمان المنقوت وهي ليست من اجزاء المبيع حقيقة وعند الشافعي يرجع بالقر عليه وبه قال مالك واهم
 هم لانه لم يشتر لان القدر لم يرد هم لاستيفاء ما فيها فلا يرجع على البائع وانما علم بالصواب ش اي لان عوض عما
 استوفاه من منافع البضع فلا يستوجب الرجوع على غيره لانه لو رجع به سلم المستوفى له جانا والوطني في ملك الغير لا يجوز
 ان يسلم جانا وفي البسوط ولا يرجع على الواهب والتصدق والموسى بشي من قيمة الولد عندنا و
 عند الشافعي يرجع به ولو باعها المشتري من آخر واستولد بالمشتري الثاني على البائع الثاني بالثمن وقيمة الولد
 ويرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن ولا يرجع بقيمة الولد التي رجع عليه المشتري بها عند حقيقته
 وعندنا يرجع عليه بقيمة الولد ايضا والله اعلم بالصواب هم

كتاب الاقرار

ش اي هذا كتاب في بيان احكام الاقرار وما فرع من الدعوى شرع في بيان الاقرار لان جواب الدعوى
 اما بالاقرار او بالانكار فمن هذا الحثية نظر المناهضة بين الكتابين هم قال ش اي قد وثق هذا الاقرار
 بالبائع العاقل بحق لزمه اقراره بمجمل لان الاقرار معلوم ش اي لما ذكره المصنف رحمه الله في القدر وري رحمه الله
 شرع في شرحه بقوله هم اعلم ان الاقرار اخبار عن ثبوت الحق ش اي الذي ذكره تفسير الاقرار شرعا وكنه
 لوقيده بقوله على نفسه لو كان احد اتم مثل ما قال حائظ الدين الشافعي والاقرار اخبار عن ثبوت الحق لغيره على نفسه
 نقول من ثبوت الحق لغيره كالمجنس لان يتناول الشهادة قاضيا ايضا اخبار عن ثبوت الحق لغيره وقول على نفسه كالفصل
 يخرج ذلك وهذا شأن احد ان يكون مشتتلا على اجنس والفصل وقال تاج الشريعة رحمه الله الاقرار خلاف الجحود
 واصل من القرار وهو السكون والثبات وفي عرف اهل الشرع عبارة عن خبر يوجب شيئا على المخبر به وانه يلزم
 ش وان الاقرار يلزم على المقر اقرب وهذا حكم الاقرار وليس هذا من غده وهذا ذكرنا وقال الكاكي وذكر
 ظهور اقرب ولزمه لا اشابة ابتداء لانه لا يصح الاقرار بالطلاق والطلاق مع الاكراه والا نشاء يصح
 مع الاكراه عندنا ولذا قالوا لو اقر بمال لغيره كاذبا والمقول يعلم انه كاذب لا يحل له اخذ من كرهه ديانة الا
 ان سئل بطيب نفسه فيكون كالتليك المبتدأ وقيل حكمه لزوم ما اقرب على المقر وعلمه اقرار ما اقرب لا التليك
 ابتداء وبدل عليه مسائل منها لو اقر بغيره لا يملكها صح اقراره به وان لم يملك تملكه حتى لو تملك المقر بغيره
 يومه بتليكه الى المقر ومنها ان اقرار المسلم بالغير يصح وان لم يملك تملكه كما معتد به ومنها ان المريض الذي لا يقدر
 اذا اقر بجميع ماله لا يجني صح اقراره ولا يتوقف على اجازة الورثة ولو كان تملكه لا ينفذ الا بقدر الثلث عندنا

والمال لا يبيد لانه حرام
 في حقه فغيره ولو قلنا
 الاب يقرم قيمته لوجود
 المانع وكذا لو قلنا غير
 فاخذ دية لان سلامة
 بدل كمنعه فغيره قيمته
 كما اذا كان حيا ويخرج
 ش اي المشتري المفرد باعنه
 هم بقبعة الولد على باله
 لانه ش اي لان البائع
 هم ضمن له ش اي المشتري
 هم سلامة ش اي سلامة
 العبد بجميع اجزائه هم
 كما يرجع بمشاة ش اي
 ضمن الام لان المفرد
 بينهما هم بخلاف العقر
 ش اي يعني ان المفرد لا
 يرجع على باله بغير وجب
 عليه لان ضمان المنقوت
 وهي ليست من اجزاء
 المبيع حقيقة وعند
 الشافعي يرجع بالقر عليه
 وبه قال مالك واهم
 هم لانه لم يشتر لان
 القدر لم يرد هم لاستيفاء
 ما فيها فلا يرجع على
 البائع وانما علم بالصواب
 ش اي لان عوض عما
 استوفاه من منافع
 البضع فلا يستوجب
 الرجوع على غيره لانه
 لو رجع به سلم
 المستوفى له جانا
 والوطني في ملك
 الغير لا يجوز ان
 يسلم جانا وفي
 البسوط ولا يرجع
 على الواهب والتصدق
 والموسى بشي من
 قيمة الولد عندنا
 وعند الشافعي يرجع
 به ولو باعها المشتري
 من آخر واستولد
 بالمشتري الثاني على
 البائع الثاني بالثمن
 وقيمة الولد ويرجع
 المشتري الاول على
 البائع الاول بالثمن
 ولا يرجع بقيمة
 الولد التي رجع
 عليه المشتري بها
 عند حقيقته وعندنا
 يرجع عليه بقيمة
 الولد ايضا والله
 اعلم بالصواب هم

ومن هنا ان العبد الماذون له لو اقر بما في يده صح ولو تبرع به ابتداء لا يجوز وسبب الاقرار ارادة سقوط الوجوب
من ذمته وزكته الفا فيما يجب به موجب الاقرار بشرط العقل والبلوغ بلا خلاف وفي كون المقر غير سفیه
ولا يكون اختلافاً ومجاسة كثيرة منها اسقاط الواجب عن ذمته ومنها ابطال الحق لصاحبه واقراره بالحق
ومنها حمد الناس المقر بصدق القول وقام العبد وهو مشروع بالكتاب قال تعالى كونه اقرارين بالقسط
شهدار للقر ولو على انفسكم قال المنفردون شهادة المرء على نفسه اقرار وقال تعالى وليلك الذي علي الحق
والاعلام اقرار وبالسنة لما روى ان علياً السلام رحمه الله اقر به بالليل العقل وهو ان الاقرار خبير
يحتل الصدق والكذب فخرج جانب الصدق لانه غير متم فيه فان المال محبوب المرء طبعاً ولا يقره كاد باح
كمال عقله ودينه والزواج شرعاً من الكذب هم لو قومه دلالات في اي لوقوع الاقرار دلالة على جود الحق
لان الاقرار دائر بين الصدق والكذب ويخرج جانب الصدق لما ذكرنا الاقرار بهذا ايضا لقوله وان لم يلزم
هم الا ترى ان وقوعه في الذم الذي عليه وسلم ما عدا الرجوع باقراره في اي سبب اقراره هم وذلك المراد بان
شئ اى كيداً لزم الامارة ليعني القارضية امرأة من غادى الاذ بالرجوع بسبب اعترافها بالزنا وقهرتها
في احد ودم وهو شئ اى الاقرار هم حجة قاهرة شئ على نفسه هم لقصور ولالة المقر من غير فقه
شئ بخلاف البينة فانها حجة مقيدة هم وبشرط المحرقة شئ يعني في صحة الاقرار هم ليصح اقراره مطابقاً
اي في المال وغيره هم فان العبد الماذون له وان كان ملحقاً بالحر في حق الاقرار لكن المحرور عليه لا يصح اقراره بالمال
شئ اما الماذون له فلا يسلط على الاقرار من جهة المولى واما المحرور عليه فلا يسلط على اقراره بالمال فلهذا لم يملك هم ويصح اقراره
والقصاص شئ اى ويصح اقرار العبد المحرور عليه بالحدود والقصاص لا يثبت على المحرقة فيهما على ما بينه
رحم الله فضلاً لان اقراره شئ دليل ذلك المجموع اى لان اقرار العبد المحرور هم عهد شئ اى عهد
هم موجباً لخلق الدين برتبة وهي شئ اى رتبة هم مال المولى فلا يصدق عليه شئ لقصوره
هم بخلاف الماذون لانه مسلط عليه شئ اى على الاقرار هم من جهة شئ اى من جهة المولى لان الاذن
بالتجارة اذن بما يلائمها وهو دين التجارة لان الناس لا يبالون اذا علموا ان اقراره ليصح اذ قد
يتبين لهم الاشهاد ونسب في كل تجارة يعملونها هم وبخلاف الحد والدم شئ وهو القصاص هم لانه شئ اى
لان العبد هم يتبع على اصل المحرقة في ذلك حتى لا يصح اقرار المولى عليه شئ اى على العبد هم فيه شئ اى
في ذلك وبه قال الشافعي رضي الله عنه وما كنت وابو الخطاب يكتفي وعن احمد ان اقرار العبد بالحد والقصاص
فيما دون النفس يصح واقراره انما يوجب القصاص في النفس لا يقبل ويتبع بعد المتفق وبه قال زفر والزهري
وداود ومحمد بن جرير الطبري رحمهم الله هم ولا بد من البلوغ والعقل لان اقرار الصبي والمجنون غير لازم
لانعدام اهليته الالتزام شئ فلا يلزم باقرارهما شئ هم الا اذا كان الصبي باذناً في التجارة هم
لان حق البالغ بملك الاذن شئ فيصح اقراره لا اعتباراً بركن اى المولى فيعتبره كالبالغ وبه قال احمد رحمه الله
في رواية وقال الشافعي رضي الله عنه لا يصح اقراره مطلقاً ثم لو ادعى البلوغ بالاختلاف في وقت امكان
صدق فيه وبالسنة لا يصدق الا بينة وبه قال مالك واحمد رحمهما الله في رواية والنائم والمغنى عليه كالمجنون

لوقوعه كالكافة الا ترى
كيف انتم رسل الله
صلى الله عليه وسلم
ما عدا من الرجوع باقراره
وتلك الحجة باعترافها
وهي حجة قاهرة لقوله
ولاية المقر من غيره
فيقتصر عليه بشرط العقل
ليصح اقراره سلقاً
فان العبد الماذون له
وان كان ملحقاً بالحر
في حق الاقرار بكون
المحرور عليه لا يثبت اقراره
بالمال ويصح بالحدود
والقصاص لا اقراره
عهد موجباً لخلق
الدين برتبة هي
مال المولى فلا يصدق
عليه بكون الماذون له
لانه مسلط عليه
من جهة وخطوات
المحد والدم كارتبقي
على اصل المحرقة في
حتى لا يصح اقراره
على العبد فيه ولا بد
من البلوغ والعقل
لان اقرار الصبي
والمجنون غير لازم
لانعدام اهليته
الالتزام الا اذا كان
الصبي باذناً في
سلحقه بالبالغ بملك

لعدم معرفتهما ولا تعلم فيه خلافاً واقرار السكران يصح باحقق كذا الا باسعد ودان خالعة والردة وينفذ في القضاة
من السكران كما تنفذ في العاصي وقد مر في الطلاق هم وجملة المقر به لا يمنع صحة الاقرار لان الحق قد
يلزم بمجهول بان الملك لا لا يدري قيمته او يخرج جوارحه لا يعلم ارضها او تبقي عليه ببقية حساب لا يحيط به علمه ولا اذ
انبار من ثبوت الحق فيصح به شئ اى يكون المقر بمجهولهم بخلاف اجهالات المقر له لان المجهول لا يصح
استحقاقه شئ وفي الذخيرة جملة المقر له انما يمنع صحة الاقرار اذا كانت متفاحشة بان قال هذا العبد لو
من الظاهر اما اذا لم تكن متفاحشة لا يمنع بان قال هذا العبد لحد بن الرحيل وقال شمس الامنة الشافعي
لا يصح في هذه الصورة ايضاً لانه اقرار بالمجهول هم ويقال له شئ اى المقر هم بين المجهول لان التجهيل من جهة
ضار كما اذا اعتق احد عبده شئ فانه يبين اى العبد من ارادهم فان لم يبين اوجه الحكم على البيان
لا يلزم من خروج حاله ببيع اقراره وذلك بالبيان شئ لان الاجمال وقع من جهة فعلية البيان لكن
يدين شيئاً ثبت وما في لامة تمل او كثر بخوان يبين له حبه او فلتا او جزرة او ماشية ذلك اما اذا بين شيئاً
في الزمة لا يقبل منه بخوان يقول عينت حق الاسلام او كفامن تراب ونحوه كذا في شرح الطحاوي ويقولون
تأملت الامنة الثلاثة ومن الشافعي في قول ان وقع الاقرار المجهول في جواب دعوى وامتنع من التفسير بجهل
ذلك انكار او يعرض عليه البين فان امر جعل ناكلاً من البين ويحلف المدعي هم قال شئ اى القدور
رحم الله هم فان قال لفلان على شئ لزمه ان يبين ما له قيمة شئ قل او كثر نحو حبة وفلس كما ذكرنا لان
والامنة لا يثبت في الزمة فاذا افسر اقراره بذكر ما كان له من ثمن او كثر نحو حبة وفلس كما ذكرنا لان
عن الوجوب في الزمة والامنة لا لا يجب فيها شئ اى في الزمة هم فاذا بين غير ذلك شئ اى
غير الامنة له هم يكون رجوعاً من اقراره فلا يصح ويقبل تفسيره بالكل وبه قال الشافعي لا يقبل
ولو قسرية او خيرية او خمر قبل قوله في قول مشايخ العراق وبه قال الشافعي في وجه واحمد في رواية
وعند مشايخ ما وراء النهر لا يقبل لانه لا يثبت لانه لا يثبت الا بالبيان وبه قال مالك والشافعي في وجههم قال والقول
قوله مع يمينه او لا ادعى المقر اكثر من ذلك لانه هو التكرير شئ والقول قول السكران بحد شئ هم وكذا شئ
اى وكذا يلزمه ان يبين بما له قيمة هم اذا قال لفلان على حق لما بينا شئ اى اشارة الى قوله اخبر عن
في ذمته وفي المحيط لوقال لفلان على حق ثم قال غيت به حق الاسلام لا يصدق وان قال موصو لا يصدق
لان بيان تغييره باعتبار العرف وقال الامنة الثلاثة لا يصدق في الوجين هم وكذا لو قال نصبت من شئ
ويجب عليه ان يبين ما هو مال يجرى فيه التامع شئ اى الشيخ والعنة هم لقوله على العادة شئ لان
مطلق اسم العصب يدل في العرف على مال مقوم هم قال شئ اى القدور في رتبة الله هم ولو قال لفلان
على مال فالمرجع اليه في بيان لانه لا يملك ويقبل قوله في القليل والكثير شئ وبه قال الشافعي واما مالك
في وجهه وعلى من ملك ثلثة اوجه احد بالقولنا وثانيتها لا يقبل الا بالاول فصب عن نصب الزكوة من نوع
من انواعها وثالثها لا يقبل الا بالبيان شئ به الخصم والقطع في السرة الا انه لا يقبل عنه نافي اقل من عشرة
درهم لان الكسور لا تعد الا كذا في المبسوط هم لان كل ذلك مال شئ اى القليل والكثير مال هم فانه شئ اى

وجملة المقر به لا يمنع
صحة الاقرار بالحق
قد يلزم من جهة
انكف ملكه لا يثبت
او يجوز جوارحه لا يعلم
ارضها او تبقي عليه
باقية حساب لا يحيط
به علمه ولا اذ
عن ثبوت الحق فيصح
بجهل لان التجهيل من جهة
ضار كما اذا اعتق احد عبده
شئ فانه يبين اى العبد من ارادهم
فان لم يبين اوجه الحكم على البيان
لا يلزم من خروج حاله ببيع اقراره
ذلك بالبيان شئ لان الاجمال وقع
من جهة فعلية البيان لكن
يدين شيئاً ثبت وما في لامة تمل
او كثر بخوان يبين له حبه او فلتا
او جزرة او ماشية ذلك اما اذا بين
شيئاً ثبت ومن الشافعي في قول ان
وقع الاقرار المجهول في جواب دعوى
وامتنع من التفسير بجهل ذلك انكار
او يعرض عليه البين فان امر جعل
ناكلاً من البين ويحلف المدعي هم قال
شئ اى القدور رحمه الله هم فان قال
لفلان على شئ لزمه ان يبين ما له
قيمة شئ قل او كثر نحو حبة وفلس
كما ذكرنا لان والامنة لا يثبت في
الزمة فاذا افسر اقراره بذكر ما كان
له من ثمن او كثر نحو حبة وفلس كما
ذكرنا لان عن الوجوب في الزمة والامنة
لا لا يجب فيها شئ اى في الزمة هم
فاذا بين غير ذلك شئ اى غير الامنة
له هم يكون رجوعاً من اقراره فلا يصح
ويقبل تفسيره بالكل وبه قال الشافعي
لا يقبل ولو قسرية او خيرية او خمر
قبل قوله في قول مشايخ العراق وبه
قال الشافعي في وجه واحمد في رواية
وعند مشايخ ما وراء النهر لا يقبل
لانه لا يثبت لانه لا يثبت الا بالبيان
وبه قال مالك والشافعي في وجههم
قال والقول قوله مع يمينه او لا ادعى
المقر اكثر من ذلك لانه هو التكرير
شئ والقول قول السكران بحد شئ هم
وكذا شئ اى وكذا يلزمه ان يبين
بما له قيمة هم اذا قال لفلان على
حق لما بينا شئ اى اشارة الى قوله
اخبر عن في ذمته وفي المحيط لوقال
لفلان على حق ثم قال غيت به حق
الاسلام لا يصدق وان قال موصو لا
يصدق لان بيان تغييره باعتبار العرف
وقال الامنة الثلاثة لا يصدق في
الوجين هم وكذا لو قال نصبت من شئ
ويجب عليه ان يبين ما هو مال يجرى
فيه التامع شئ اى الشيخ والعنة هم
لقوله على العادة شئ لان مطلق اسم
العصب يدل في العرف على مال مقوم
هم قال شئ اى القدور في رتبة الله
هم ولو قال لفلان على مال فالمرجع
اليه في بيان لانه لا يملك ويقبل
قوله في القليل والكثير شئ وبه قال
الشافعي واما مالك في وجهه وعلى من
ملك ثلثة اوجه احد بالقولنا وثانيتها
لا يقبل الا بالاول فصب عن نصب الزكوة
من نوع من انواعها وثالثها لا يقبل
الا بالبيان شئ به الخصم والقطع في
السرة الا انه لا يقبل عنه نافي اقل من
عشرة درهم لان الكسور لا تعد الا
كذا في المبسوط هم لان كل ذلك مال
شئ اى القليل والكثير مال هم فانه
شئ اى

وجملة المقر به لا يمنع
صحة الاقرار بالحق
قد يلزم من جهة
انكف ملكه لا يثبت
او يجوز جوارحه لا يعلم
ارضها او تبقي عليه
باقية حساب لا يحيط
به علمه ولا اذ
عن ثبوت الحق فيصح
بجهل لان التجهيل من جهة
ضار كما اذا اعتق احد عبده
شئ فانه يبين اى العبد من ارادهم
فان لم يبين اوجه الحكم على البيان
لا يلزم من خروج حاله ببيع اقراره
ذلك بالبيان شئ لان الاجمال وقع
من جهة فعلية البيان لكن
يدين شيئاً ثبت وما في لامة تمل
او كثر بخوان يبين له حبه او فلتا
او جزرة او ماشية ذلك اما اذا بين
شيئاً ثبت ومن الشافعي في قول ان
وقع الاقرار المجهول في جواب دعوى
وامتنع من التفسير بجهل ذلك انكار
او يعرض عليه البين فان امر جعل
ناكلاً من البين ويحلف المدعي هم قال
شئ اى القدور رحمه الله هم فان قال
لفلان على شئ لزمه ان يبين ما له
قيمة شئ قل او كثر نحو حبة وفلس
كما ذكرنا لان والامنة لا يثبت في
الزمة فاذا افسر اقراره بذكر ما كان
له من ثمن او كثر نحو حبة وفلس كما
ذكرنا لان عن الوجوب في الزمة والامنة
لا لا يجب فيها شئ اى في الزمة هم
فاذا بين غير ذلك شئ اى غير الامنة
له هم يكون رجوعاً من اقراره فلا يصح
ويقبل تفسيره بالكل وبه قال الشافعي
لا يقبل ولو قسرية او خيرية او خمر
قبل قوله في قول مشايخ العراق وبه
قال الشافعي في وجه واحمد في رواية
وعند مشايخ ما وراء النهر لا يقبل
لانه لا يثبت لانه لا يثبت الا بالبيان
وبه قال مالك والشافعي في وجههم
قال والقول قوله مع يمينه او لا ادعى
المقر اكثر من ذلك لانه هو التكرير
شئ والقول قول السكران بحد شئ هم
وكذا شئ اى وكذا يلزمه ان يبين
بما له قيمة هم اذا قال لفلان على
حق لما بينا شئ اى اشارة الى قوله
اخبر عن في ذمته وفي المحيط لوقال
لفلان على حق ثم قال غيت به حق
الاسلام لا يصدق وان قال موصو لا
يصدق لان بيان تغييره باعتبار العرف
وقال الامنة الثلاثة لا يصدق في
الوجين هم وكذا لو قال نصبت من شئ
ويجب عليه ان يبين ما هو مال يجرى
فيه التامع شئ اى الشيخ والعنة هم
لقوله على العادة شئ لان مطلق اسم
العصب يدل في العرف على مال مقوم
هم قال شئ اى القدور في رتبة الله
هم ولو قال لفلان على مال فالمرجع
اليه في بيان لانه لا يملك ويقبل
قوله في القليل والكثير شئ وبه قال
الشافعي واما مالك في وجهه وعلى من
ملك ثلثة اوجه احد بالقولنا وثانيتها
لا يقبل الا بالاول فصب عن نصب الزكوة
من نوع من انواعها وثالثها لا يقبل
الا بالبيان شئ به الخصم والقطع في
السرة الا انه لا يقبل عنه نافي اقل من
عشرة درهم لان الكسور لا تعد الا
كذا في المبسوط هم لان كل ذلك مال
شئ اى القليل والكثير مال هم فانه
شئ اى

في بيان
في القليل
في الكثير
في المال
في المال

يذكر جملة المقربين لما ذكره في الاخرة مما لا الى المتعقبات قال البوصيفة ولو قال لفلان سلم ما دعه ودرسم الاقليل فعليه
 احد وجسود ودرسم وكذا في نظائر ما نحو قوله الاشياء لان الشيء استثناء والاقول وعن ابى يوسف لو قال على عشرة الاقليل
 فعليه اكثر من نصف هم قال سى اى القدورى هم ومن اقربى وقال ان شاء الله تعالى متعلقا بقره لم يدر
 ذلك الاقرار لان الاستثناء يشبه الله تعالى اما البطل سى عند محمد بن عيسى بن يوسف قاله الاقرار
 ثم قال بيانه فيما قال في كتاب الطلاق من الصغرى والقصبة اذا قال انت طالق ان شاء الله تعالى
 فهو بمن عند ابى يوسف محتى لو قال لامرأة ان طلقك فانت طالق ثم قال لها انت طالق ان شاء الله تعالى
 بحيث وعند محمد لا يكون يمينا حتى لا يثبت به عنده فان قلت قال الاكل وغيره والاستثناء بمشيئة الله تعالى
 البطل كما هو مذهب ابى يوسف او فليق كما هو مذهب محمد وهذا مخالف لما قاله الاقرارى قلت لا تخاف الله
 الكافى لما قال قال محمد البطل وقال ابو يوسف فليق قال وقيل الاختلاف على العكس ثم قال الاكل وقوله
 تظهر فيما اذا قدم المشية فقال ان شاء الله تعالى انت طالق عند ابى يوسف لا يقع الطلاق لانه البطل وعند محمد
 لا يقع لانه فليق كما اذا قدم بشرط ولم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط فيقع وكيف كان
 لم يدره الاقرارى فان كان الاول سى وهو البطل وان كان الثانى سى وهو فليق هم فلا يك
 سى اى بطل هم اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط من لان الاقرار اخبار بما سبق وتعليق انما يكون بالنسبة
 الى المستقبل وليس فيه ما نفاة هم اوله سى اوله ان التعليق هم بشرط لا يوقف عليه سى والتعليق بمشكلة يكون
 احدا من الاصل فيصير بمنزلة البطل هم كما ذكرنا في الطلاق سى اى فصل الاستثناء هم بخلاف ما اذا
 قال لفلان سلم ما دعه ودرسم اذا است او اذا جاز اس الشهور اذا فطر الناس لانه في معنى بيان المدة سى وذلك
 من حيث اوف لان الناس ليعارون بذكره بالاشياء محل الاجل فحسب لان الدين الموصل يصير بالاموت
 ومجى راس الشهور من هذا من اجل الناس فترك الحقيقة لعرف هم فيكون بما جازا لعلنا سى فيلزم الاقرارى
 لو كذب المقر له في الاجل يكون المال حلالا لا يشترط الشافعى يجب المال وجلا ونسج الكافى لو قال لفلان
 الف ودرسم ان شاء الله فقال فلان ثبت هذا الاقرار بطل لانه ملق والزم حكم اسر لا حكم التعليق
 لكل اقرار على شرط نحو قوله ان دخلت الدار وان مطرت السماء وان سبت الريح او ان فنى الله
 او ان ابدى او ان رضيه او ان احبه او ان احببت مالا او كان كذلك او كان ذلك حلالا لا يتعلق الاقرار
 بالشرط فلا يكون اقرارا لى ولا يمكن حيله اقرارا عند وجود الشرط لا يبرهن بوجوده فى تلك الحالة فليق
 الطلاق والتناق هم قال سى اى القدورى هم ومن اقرار بدار سى بان قال هذه الدار لفلان هم وسمى بدار
 نفسه فلم يدر الدار والبناء اخل في هذا الاقرار سى لافطاش لى اسم الدار لا القينا ول البناء مقصود
 لان البناء وصف فيه والوصف يدخل تبعا لاقتدارهم والاستثناء يقتصر فى اللفظ من يجعل الملفوظ عبارة عما
 استثنى فاما لا يتناول اسم الدار ولا يتحقق فيه عمل الاستثناء فان قلت ليشكل بما اذا قال لفلان على الف درهم
 الاقضية فظن ان المحظوظ دخلت فى الدار اسم معنى لا لفظا حتى صح استثناءه وقلت الدار اسم متناول المحظوظ
 من حيث المعنى فتنالها من حيث اللفظ من حيث المعنى فصح الاستثناء ولا كذلك الدار فانها ليست باسم الدار

لا يدر

قال ومن اقربى
 وقال ان شاء الله تعالى
 متعلقا بقره لم يدر
 الاقرار لان الاستثناء
 بمشيئة الله تعالى
 ابطال او تعليق فافكان
 اكل فحقا بطل فافكان
 اثبات فذلك امكان
 الاقرار لا يحتمل التعليق
 بالشرط ولا يدر
 لا يدر ففعله
 كذا كذا فى الطلاق
 محظوظ ما اذا قال
 لفلان سلم ما دعه ودرسم
 اجابته او اجابته
 راس الشهور اذا فطر
 الناس لانه فى معنى
 بيان المدة فيكون
 تاجيده لا يتعلق حتى
 لو كذب المقر له في الاجل
 يكون المال حلالا
 ومن اقربى
 سببه النفس فلفظه
 الدار والبناء لا يتناول
 داخل في هذا الاقرار
 معنى لا لفظا ولا استثناء
 فصح فى الملفوظ

والبناء حتى يكون ذكر الدار ذكر الدار اسم المعنى والوصف يدخل تبعا لاقتدارهم
 يصح استثناء الوصف فافكان قال سى اى القدورى هم ومن اقربى وقال ان شاء الله تعالى متعلقا بقره لم يدر
 الاصل استثناء الوصف والوصف يدخل تبعا لاقتدارهم والاستثناء يقتصر فى اللفظ من يجعل الملفوظ عبارة عما
 تبعا لدار لفلان الاشياء من الاشياء منها سى اسه لو قال هذه الدار لفلان الاشياء منها سى لانه سى اى لان
 على واحد من الثلث وليت هم داخل فيه لفظا سى مقصودا حتى لو استثنى البيت فى بيت الدار سقط حصته من الثمن
 هم ولو قال بناء هذه الدار لى والعرضه لفلان فهو كما قال سى لانه يكون البناء والعرضه لفلان هم لان العرضه
 عبارة عن البقعة دون البناء فكذا قال بياض هذه الارض دون البناء لفلان سى والبناء لا يشبههم بخلاف ما اذا
 قال سكان العرضه ارضنا سى لى قال بناء هذه الدار لى والارض لفلان هم حيث يكون البناء للمقر له سى مع الارض
 فلانا للاستثناء هم لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كالاقرار بالدار سى حيث يكون الارض
 والبناء للمقر له وان استثنى البناء اخل فى الاقرار كما ان الاقرار بالارض اقرار بالبناء لان
 الاقرار بالاصل اقرار بالمتعلق ولو قال سلم الف ودرسم من سى عبد شترته منه ولم اتبعه فان ذكر عبد
 قيل للمقر له ان شئت فسلم للعبد وخذ الالف والا فاشى لك سى الى خلاف القدورى رحمه الله هم قال سى
 اى المصنف رحمه الله هم هذا سى اى المذكور هم على وجه احدا بدار سى اى الذى ذكره القدورى هم وهو
 ان يصدره سى اى يصدر المقر له المقر هم وسلم العبد وجوابه سى اى جواب هذا الوجه هم اذكرنا سى وعلوان
 يقال للمقر له ان شئت فسلم العبد وخذ الالف والا فاشى لك هم لان الثابت بقضاءهما كالثابت بها ثمة
 سى فلو علمنا انه اشترى منه هذا العبد والعبد فيه كان عليه الف درهم كذا بينهما هم والثانى سى اى الوجه
 الثانى هم ان يقول المقر له العبد عبدك بالقبضه وانما جئتك عبدا غيبه فافيه المال لازم على المقر لاؤره
 به عند سلامة العبد وقد سلم فلان لى باختلاف السبب لعبد حصول المقصود سى كما قال لك على الف
 حصته منك وقال لابل استقرضت سى ولا تفاوت سى ان يكون العبد فى يد المقر او المقر له وقال
 الكافى لان الاسباب مطلوبة باحكامها لا باعيانها ولا لغير الكاوب فى السبب لعبد اتفاقا على وجوب اصل
 المال هم والثالث سى اى الوجه الثالث هم ان يقول العبد عبدى بالقبضه وعلم ان لا يلزم المقر سى لانه
 ما قربا للمال الا هو صاعن العبد فلا يلزمه دونه سى فاذا لم يسلم له العبد لا يسلم المقر له بدله وسى هذا الصاعن
 لا تفاوت بين كون العبد فى يد المقر له لانه اذا كان فى يد المقر ياخذ العبد هم ولو قال مع ذلك سى
 اى ولو قال المقر له مع انك اريد العبد المقر به بالقبضه انما جئتك بغيره سى لان كل واحد مدح
 وسما اشار اليه بقوله لان المقر يدعى تسليم من عينه والاخر نيكه والمقر له يدعى عليه الالف بيع غيره
 والاخر نيكه فاذا استحال بطل المسال سى لانه يفسد البسال من المقر والعبد سالم لمن هو سى
 به هم هذا سى اى المذكور هم اذا ذكر عبد البعينة وان قال من سى عبد ولم يبين لزمه الالف
 ولا يصدر سى قوله ما قبضت عند ابى حنيفة رحمه الله فافيه فانه اقرار بوجوب المال بوجوب
 الى كونه على وانكاره القبط فى غير المعين ينافى الوجوب اصلا سى لان ما لا يكون بعينه فهو حكم المستملك

والفصل فى الخاتم والخلقة
 فى البستان نظير البناء فى الدار
 لانه يدخل فيه تبعا لاقتدارهم
 ما اذا قيل لا تملكى اولا بيتا منها
 لانه يدخل فيه لفظا ولو قال بناء
 هذه الدار لى والعرضه لفلان
 فهو كما قال سى لانه يكون البناء
 والعرضه لفلان هم لان العرضه
 عبارة عن البقعة دون البناء
 فكذا قال بياض هذه الارض
 دون البناء لفلان سى والبناء
 لا يشبههم بخلاف ما اذا
 قال سكان العرضه ارضنا
 سى لى قال بناء هذه الدار
 لى والارض لفلان هم حيث
 يكون البناء للمقر له سى
 مع الارض فلانا للاستثناء
 هم لان الاقرار بالارض
 اقرار بالبناء كالاقرار
 بالدار سى حيث يكون
 الارض
 والبناء للمقر له وان
 استثنى البناء اخل فى
 الاقرار كما ان الاقرار
 بالارض اقرار بالبناء لان
 الاقرار بالاصل اقرار
 بالمتعلق ولو قال سلم
 الف ودرسم من سى عبد
 شترته منه ولم اتبعه
 فان ذكر عبد قيل للمقر
 له ان شئت فسلم للعبد
 وخذ الالف والا فاشى
 لك سى الى خلاف
 القدورى رحمه الله
 هم قال سى اى
 المصنف رحمه الله
 هم هذا سى اى
 المذكور هم على
 وجه احدا بدار
 سى اى الذى
 ذكره القدورى
 هم وهو ان
 يصدره سى
 اى يصدر المقر
 له المقر هم
 وسلم العبد
 وجوابه سى
 اى جواب هذا
 الوجه هم
 اذكرنا سى
 وعلوان
 يقال للمقر
 له ان شئت
 فسلم العبد
 وخذ الالف
 والا فاشى
 لك هم لان
 الثابت
 بقضاءهما
 كالثابت
 بها ثمة
 سى فلو
 علمنا
 انه اشترى
 منه هذا
 العبد
 والعبد
 فيه كان
 عليه الف
 درهم
 كذا
 بينهما
 هم
 والثانى
 سى اى
 الوجه
 الثانى
 هم ان
 يقول
 المقر
 له العبد
 عبدك
 بالقبضه
 وانما
 جئتك
 عبدا
 غيبه
 فافيه
 المال
 لازم
 على
 المقر
 لاؤره
 به
 عند
 سلامة
 العبد
 وقد
 سلم
 فلان
 لى
 باختلاف
 السبب
 لعبد
 حصول
 المقصود
 سى
 كما
 قال
 لك
 على
 الف
 حصته
 منك
 وقال
 لابل
 استقرضت
 سى
 ولا
 تفاوت
 سى
 ان
 يكون
 العبد
 فى
 يد
 المقر
 او
 المقر
 له
 وقال
 الكافى
 لان
 الاسباب
 مطلوبة
 باحكامها
 لا
 باعيانها
 ولا
 لغير
 الكاوب
 فى
 السبب
 لعبد
 اتفاقا
 على
 وجوب
 اصل
 المال
 هم
 والثالث
 سى
 اى
 الوجه
 الثالث
 هم
 ان
 يقول
 العبد
 عبدى
 بالقبضه
 وعلم
 ان
 لا
 يلزم
 المقر
 سى
 لانه
 ما
 قربا
 للمال
 الا
 هو
 صاعن
 العبد
 فلا
 يلزمه
 دونه
 سى
 فاذا
 لم
 يسلم
 له
 العبد
 لا
 يسلم
 المقر
 له
 بدله
 وسى
 هذا
 الصاعن
 لا
 تفاوت
 بين
 كون
 العبد
 فى
 يد
 المقر
 له
 لانه
 اذا
 كان
 فى
 يد
 المقر
 ياخذ
 العبد
 هم
 ولو
 قال
 مع
 ذلك
 سى
 اى
 ولو
 قال
 المقر
 له
 مع
 انك
 اريد
 العبد
 المقر
 به
 بالقبضه
 انما
 جئتك
 بغيره
 سى
 لان
 كل
 واحد
 مدح
 وسما
 اشار
 اليه
 بقوله
 لان
 المقر
 يدعى
 تسليم
 من
 عينه
 والاخر
 نيكه
 والمقر
 له
 يدعى
 عليه
 الالف
 بيع
 غيره
 والاخر
 نيكه
 فاذا
 استحال
 بطل
 المسال
 سى
 لانه
 يفسد
 البسال
 من
 المقر
 والعبد
 سالم
 لمن
 هو
 سى
 به
 هم
 هذا
 سى
 اى
 المذكور
 هم
 اذا
 ذكر
 عبد
 البعينة
 وان
 قال
 من
 سى
 عبد
 ولم
 يبين
 لزمه
 الالف
 ولا
 يصدر
 سى
 قوله
 ما
 قبضت
 عند
 ابى
 حنيفة
 رحمه
 الله
 فافيه
 فانه
 اقرار
 بوجوب
 المال
 بوجوب
 الى
 كونه
 على
 وانكاره
 القبط
 فى
 غير
 المعين
 ينافى
 الوجوب
 اصلا
 سى
 لان
 ما
 لا
 يكون
 بعينه
 فهو
 حكم
 المستملك

البناء حتى يكون ذكر الدار ذكر الدار اسم المعنى والوصف يدخل تبعا لاقتدارهم
 يصح استثناء الوصف فافكان قال سى اى القدورى هم ومن اقربى وقال ان شاء الله تعالى متعلقا بقره لم يدر
 الاصل استثناء الوصف والوصف يدخل تبعا لاقتدارهم والاستثناء يقتصر فى اللفظ من يجعل الملفوظ عبارة عما
 تبعا لدار لفلان الاشياء من الاشياء منها سى اسه لو قال هذه الدار لفلان الاشياء منها سى لانه سى اى لان
 على واحد من الثلث وليت هم داخل فيه لفظا سى مقصودا حتى لو استثنى البيت فى بيت الدار سقط حصته من الثمن
 هم ولو قال بناء هذه الدار لى والعرضه لفلان فهو كما قال سى لانه يكون البناء والعرضه لفلان هم لان العرضه
 عبارة عن البقعة دون البناء فكذا قال بياض هذه الارض دون البناء لفلان سى والبناء لا يشبههم بخلاف ما اذا
 قال سكان العرضه ارضنا سى لى قال بناء هذه الدار لى والارض لفلان هم حيث يكون البناء للمقر له سى مع الارض
 فلانا للاستثناء هم لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كالاقرار بالدار سى حيث يكون الارض
 والبناء للمقر له وان استثنى البناء اخل فى الاقرار كما ان الاقرار بالارض اقرار بالبناء لان
 الاقرار بالاصل اقرار بالمتعلق ولو قال سلم الف ودرسم من سى عبد شترته منه ولم اتبعه فان ذكر عبد
 قيل للمقر له ان شئت فسلم للعبد وخذ الالف والا فاشى لك سى الى خلاف القدورى رحمه الله هم قال سى
 اى المصنف رحمه الله هم هذا سى اى المذكور هم على وجه احدا بدار سى اى الذى ذكره القدورى هم وهو
 ان يصدره سى اى يصدر المقر له المقر هم وسلم العبد وجوابه سى اى جواب هذا الوجه هم اذكرنا سى وعلوان
 يقال للمقر له ان شئت فسلم العبد وخذ الالف والا فاشى لك هم لان الثابت بقضاءهما كالثابت بها ثمة
 سى فلو علمنا انه اشترى منه هذا العبد والعبد فيه كان عليه الف درهم كذا بينهما هم والثانى سى اى الوجه
 الثانى هم ان يقول المقر له العبد عبدك بالقبضه وانما جئتك عبدا غيبه فافيه المال لازم على المقر لاؤره
 به عند سلامة العبد وقد سلم فلان لى باختلاف السبب لعبد حصول المقصود سى كما قال لك على الف
 حصته منك وقال لابل استقرضت سى ولا تفاوت سى ان يكون العبد فى يد المقر او المقر له وقال
 الكافى لان الاسباب مطلوبة باحكامها لا باعيانها ولا لغير الكاوب فى السبب لعبد اتفاقا على وجوب اصل
 المال هم والثالث سى اى الوجه الثالث هم ان يقول العبد عبدى بالقبضه وعلم ان لا يلزم المقر سى لانه
 ما قربا للمال الا هو صاعن العبد فلا يلزمه دونه سى فاذا لم يسلم له العبد لا يسلم المقر له بدله وسى هذا الصاعن
 لا تفاوت بين كون العبد فى يد المقر له لانه اذا كان فى يد المقر ياخذ العبد هم ولو قال مع ذلك سى
 اى ولو قال المقر له مع انك اريد العبد المقر به بالقبضه انما جئتك بغيره سى لان كل واحد مدح
 وسما اشار اليه بقوله لان المقر يدعى تسليم من عينه والاخر نيكه والمقر له يدعى عليه الالف بيع غيره
 والاخر نيكه فاذا استحال بطل المسال سى لانه يفسد البسال من المقر والعبد سالم لمن هو سى
 به هم هذا سى اى المذكور هم اذا ذكر عبد البعينة وان قال من سى عبد ولم يبين لزمه الالف
 ولا يصدر سى قوله ما قبضت عند ابى حنيفة رحمه الله فافيه فانه اقرار بوجوب المال بوجوب
 الى كونه على وانكاره القبط فى غير المعين ينافى الوجوب اصلا سى لان ما لا يكون بعينه فهو حكم المستملك

اذ لا طريق للتوصل اليه لان من عبده غيره الاداء المستتر ان يقول المبيع غير هذا وسلم الثمن لا يجب الا بعد اتمام
 المقود عليه فترت ان في حكم المستهلك ومن المستهلك غير واجب الا ان يكون المقبوضا فيكون الاقرار
 بموجب ثمنه اقرارا بالقبضه واذا اقر بالقبض يكون قوله لم يقبضه رجوعا بعد الف درهم لان الجملة المقارنه
 كانت او طارئة بان اشتريه من غيره عند الاخطا با مثاله لوجب بلاك المبيع فمقتضى وجوب هذا المقبوض
 كان كذلك كان رجوعا فلا يصح وان كان موصولا شي بان ان اول كلامه اقرار بالوجوب المثلث وان خسر لوجب
 سقوطه ووجه رجوعه فلا يصح وان كان موصولا لم وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان وصل صدق ولم
 يبرمه شي من كافي المتين وبه قالت الاثنته الثلاثة هم وان فصل لم يصدق اذا انكر المقر ان يكون ذلك من
 ثمن عبده وان اقرانه من اي ان المقر له هم باع متاعا قال قول المقر ووجه ذلك من شي اى وجه كون
 القول للمقرم انه اقر لوجب المال عليه وبين سبب شي ليعني ان قوله لفلان على الف درهم اقرار بوجوب
 المال عليه وقوله من ثمن شي متاع اشتريه بيان سبب الوجوب هم وهو البيع فان واقفه الطالب شي وهو المقر
 هم في السبب شي قال الاكل رحمه الله ونظر لان قوله فان واقفه الطالب في السبب شي
 فلا يبرم رجوعا به وقوله هم ولا يملك الا بوجوبه لا بالقبض من لا يصح لذلك اى كالمبيع لا يملك وجوب المثلث على المشتري
 اى وجوب المثلث عليه قبل قبض المبيع من قبل المبيع فيسقط المثلث الذي هو المقر له
 قبض المثلث هم والمقر بكونه يكون القول قوله من شي اى للمقرم وان كذب في السبب كان نه من المقر بانه
 لان صدر كلامه للوجوب مطلقا من لان مقتضى اول الكلام ان يكون مطالبيا للمال في الحال رجوعا
 كونه على هم واخره من شي اى واخر الكلام هم يحتمل استفاذه من شي اى انقضاء الوجوب هم على اعتبار عدم
 القبض والمغير يصح موصولا لا مقصولا لان الاستفاذه هم ولو قال اقبضت منه ميتا شيئا من شي اى ببيع
 الا اني لم اقبضه قال قول قوله بالاجماع من وبه قالت الاثنته الثلاثة هم لانه ليس من ضرورة البيع القبض
 من فان الشرط لشرط الخيار لا لوجوب المثلث عليه في الحال بخلاف الاقرار بوجوب المثلث من فان من ضرورة
 القبض هم قال شي اى القدرى رحمه الله هم وكذا لو قال من ثمن خمر او خمر من شي وقال المصنف هم ومعنى
 السبب من شي اى سببه الذي ذكرنا القدرى هم اذ قال لفلان على الف درهم من ثمن خمر او خمر من ثمنه الف
 ولم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصل ام فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر والخمر لا يكون واجبا واول كلامه لوجوب
 من وهو قوله على فيكون رجوعا من الاقرار فلا يصدق وبه قال الشافعي رحمه الله في الاصح واحمد ولم
 يذكر القدرى في فخره الخلاف وانما ذكره والاستيعاب شي هم وقال لا شي اى ابو يوسف ومحمد اذا وصل
 لا يبرمه شي من وبه قال مالك والشافعي في قول واسحاق واختاره المزي في لانه من شي اى لان الاقرار المقر
 هم بين باخر كلامه انه اراد به الايجاب من وقال استيعابي مما مر على علمه لان هذا بيان معبر ولكن بانما
 كذا الطالب اما اذا صدق في ذلك لا يبرمه شي في قولهم جميعا لان الثابت قبضا وقبضا كالتباعد معا
 وكذا الحكم فيها اذ قال من ثمن خمر او ميتة او دم وفي الاجناس روايه شام لو قال لفلان على الف درهم
 من ثمن خمر او خمر من شي اى طالب بل هو من ثمن بركا للمال لازم للطلب في قول ابي حنيفة

لان الجملة مقاديرة كانت
 او قدرته بان اشتريه من غيره
 عند الاخطا با مثاله لوجب
 هذه المبيع فمقتضى وجوب
 هذا المقبوض كان كذلك
 كان رجوعا فلا يصح وان كان
 موصولا لم وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله ان وصل
 صدق ولم يبرمه شي من كافي
 المتين وبه قالت الاثنته
 الثلاثة هم وان فصل لم
 يصدق اذا انكر المقر ان
 يكون ذلك من ثمن عبده
 وان اقرانه من اي ان المقر
 له هم باع متاعا قال قول
 المقر ووجه ذلك من شي
 اى وجه كون القول للمقرم
 انه اقر لوجب المال عليه
 وبين سبب شي ليعني ان
 قوله لفلان على الف درهم
 اقرار بوجوب المال عليه
 وقوله من ثمن شي متاع
 اشتريه بيان سبب الوجوب
 هم وهو البيع فان واقفه
 الطالب شي وهو المقر هم
 في السبب شي قال الاكل
 رحمه الله ونظر لان قوله
 فان واقفه الطالب في السبب
 شي فلا يبرم رجوعا به
 وقوله هم ولا يملك الا
 بوجوبه لا بالقبض من لا
 يصح لذلك اى كالمبيع
 لا يملك وجوب المثلث على
 المشتري اى وجوب المثلث
 عليه قبل قبض المبيع من
 قبل المبيع فيسقط المثلث
 الذي هو المقر له قبض
 المثلث هم والمقر بكونه
 يكون القول قوله من شي
 اى للمقرم وان كذب في
 السبب كان نه من المقر
 بانه لان صدر كلامه
 للوجوب مطلقا من لان
 مقتضى اول الكلام ان
 يكون مطالبيا للمال في
 الحال رجوعا كونه على
 هم واخره من شي اى
 واخر الكلام هم يحتمل
 استفاذه من شي اى
 انقضاء الوجوب هم على
 اعتبار عدم القبض
 والمغير يصح موصولا
 لا مقصولا لان الاستفاذه
 هم ولو قال اقبضت منه
 ميتا شيئا من شي اى
 ببيع الا اني لم اقبضه
 قال قول قوله بالاجماع
 من وبه قالت الاثنته
 الثلاثة هم لانه ليس
 من ضرورة البيع القبض
 من فان الشرط لشرط
 الخيار لا لوجوب المثلث
 عليه في الحال بخلاف
 الاقرار بوجوب المثلث
 من فان من ضرورة
 القبض هم قال شي اى
 القدرى رحمه الله هم
 وكذا لو قال من ثمن
 خمر او خمر من شي وقال
 المصنف هم ومعنى السبب
 من شي اى سببه الذي
 ذكرنا القدرى هم اذ قال
 لفلان على الف درهم من
 ثمن خمر او خمر من ثمنه
 الف ولم يقبل تفسيره
 عند ابي حنيفة وصل
 ام فصل لانه رجوع لان
 ثمن الخمر والخمر لا
 يكون واجبا واول
 كلامه لوجوب من وهو
 قوله على فيكون رجوعا
 من الاقرار فلا يصدق
 وبه قال الشافعي رحمه
 الله في الاصح واحمد
 ولم يذكر القدرى في
 فخره الخلاف وانما
 ذكره والاستيعاب شي
 هم وقال لا شي اى
 ابو يوسف ومحمد اذا
 وصل لا يبرمه شي من
 وبه قال مالك والشافعي
 في قول واسحاق
 واختاره المزي في لانه
 من شي اى لان الاقرار
 المقر هم بين باخر
 كلامه انه اراد به
 الايجاب من وقال
 استيعابي مما مر على
 علمه لان هذا بيان
 معبر ولكن بانما
 كذا الطالب اما اذا
 صدق في ذلك لا يبرمه
 شي في قولهم جميعا
 لان الثابت قبضا
 وقبضا كالتباعد معا
 وكذا الحكم فيها
 اذ قال من ثمن خمر
 او ميتة او دم وفي
 الاجناس روايه شام
 لو قال لفلان على الف
 درهم من ثمن خمر
 او خمر من شي اى
 طالب بل هو من ثمن
 بركا للمال لازم
 للطلب في قول ابي
 حنيفة

الطالب وقال القول قول المطلوب مع يمينه ولا شيء عليه الا ترى انه لو قال على درهم من ميتة او رجل خمر كان باطلا
 ثم قال في الاجناس من ذكره في نوادر ابى يوسف روايه ابن سماعه لو قال لفلان على الف درهم حرام او باطل
 لم يبرمه شي من قول ابي حنيفة وفيه الذخيرة لو قال لفلان على الف درهم حرام او باطل لم يبرمه الا الف لان الحرام عبده
 بعد يكون حلالا لا عبده غيره ولعل الربوا عبده ليس برلوا عبده غيره وقال لفلان على الف درهم حرام او باطل ان صدقة
 فلان فلا شيء عليه وان كذب فعليه الف هم فصارت اى حكم هذا هم كما اذا قال في ثمنه كلامه ان شاء الله تعالى
 من شي ليعني ان وصل لصدق وان فصل لا يصدق فلذا هم فلما شئنا اجاب عن قياها من سبب الاستيعاب
 بالشيء وتقريره ان يقال هم ذلك لتعلق من بالشرط والتعلق بالشرط من باب التفسير فيصح موصولا هم
 من شي اى الذي نحن فيه هم الطالب من والابطال رجوع فلا يصح هم ولو قال لفلان على الف درهم من ثمن متاع او
 قال اقرضته الف درهم ثم قال في زيوف من شي جمع زليف وهو الذي يقبله التجار ويرده بيت المال هم او
 نه من شي اى دون الزليف لان التجار رده هم وقال المقر له حيا ولزمه الجاهل في قول ابي حنيفة من شي
 هم فصل هم وقال لا شي او قال ابو يوسف ومحمد هم ان قال موصولا لصدق وان قال مقصولا لم يصدق من شي
 وبه قال الشافعي واحمد هم وعلى هذا الخلاف اذ قال في سورة من شي اى احدى من النهية هم او رصاص من شي اى
 او قال في رصاص فلا يصدق عند ابي حنيفة وصل ام فصل وعند ابي حنيفة ان وصل في جامع قاضيان عن شي اى
 فيه روايتان في روايه مع ابي حنيفة وفي رواية مع محمد هم وعلى هذا من شي اى الخلاف هم اذ قال الا انما زيوف وعلى هذا اذا
 قال لفلان على الف درهم زيوف من ثمن متاع من شي تحريم الزليف وتجري الضعة على المعدود دون العدد ولقولنا
 سبع فقرات سمان هم كما من شي اى لابي يوسف ومحمد هم ان بيان من يبرم بشرط الوصل كالشرط من وهو التعلق
 وهذا من توضيح لما قبله لان اسم الدرهم يحتمل الزليف بحقيقته من لانها من جبرل ادرام حتى حصل بها الاستيعاب
 في الصرف والسلم ولا يصير سببا لاهم والسقوة بجازة من شي لان السقوة تسمى دراهم مما زاد النقل من شي
 الى الميزان بيان تغيره فيصح موصولا مقصولا هم الا ان مطلقة من شي اى سلق اسم الدرهم من يبرم في الجاهل
 من لان اكثر النقود تكون جيا والا ان بيعات الناس تكون بالجملة عادة هم فكان بيان ما تغير من ثمنه
 من شي اى من الوجه المذكور فلذلك شرط له الوصل هم وصار من شي اى حكم ذاهم كما اذا قال الا انما من شي
 خمسة من شي اوستة ولقد بدم وبن سبعة صدق ان كان موصولا ولم يصدق ان كان مقصولا هم ولا يصدق
 ان يذرجع لان مطلق العقد يقتضي صفة السلامة من العيب والزيادة عيب وهو العيب رجوع عن بعض
 موجه من شي اى موجب العقد لانه ابطال بعض ما هو متحقق بالعقد فلا يصدق وان وصل هم وصار من شي اى حكم
 اهم كما اذا قال لفلان معيها وقال المشتري لعقبي سليمان قال قول المشتري لما بينا من شي اى قوله مطلق
 العقد يقتضي السلامة من العيب هم والسقوة ليست من الاثمان من شي اى ليست من جنس الاثمان هم ليعني
 يرد على المثلث فكان من شي اى فكان دعواه على ما قبل الاداء ليعني دعواه السقوة هم رجوعا من شي
 الاقرار فلا يصح هم وقوله الا انما وزن خمسة من شي اى اجاب عما استشهد به لقرينه انه ليس مما نحن فيه
 لان قوله اهم ليعني ان يكون استثناء لا مقدار بخلاف الجوده لان استثناء الوصف لا يجوز كاستثناء العيب

وماركا اذ قال في ثمنه
 قلنا ذلك تعليل وهذا البطلان
 ولو قال على الف درهم من
 ثمن متاع او ثمن ثمنه
 ثم قال في ثمنه
 وقال المقر له حيا ولزمه الجاهل
 في قول ابي حنيفة وفيه الذخيرة
 قال موصولا لا يصدق وان
 قال مقصولا لا يصدق
 وعلى هذا الخلاف اذ قال
 هي سقوة او رصاص من شي
 هذا اذا قال الا انما من شي
 وعلى هذا اذا قال لفلان
 على الف درهم زيوف من شي
 ثمن متاع اهما انه بيان
 من غير وجه بشرط الوصل
 ولا استثناء وهذا كان اسم
 الدرهم يحتمل الزليف
 بحقيقته والسقوة بجازة
 الا ان مطلقة من شي
 الى الميزان بيان
 من هذا الوجه وصار
 كما اذا قال الا انما من شي
 خمسة من شي اى حقيقته
 هذا رجوع لان مطلق
 العقد يقتضي صفة
 السلامة من العيب
 والزيادة عيب وهو
 العيب رجوع عن بعض
 موجه من شي اى موجب
 العقد لانه ابطال بعض
 ما هو متحقق بالعقد
 فلا يصدق وان وصل
 هم وصار من شي اى حكم
 اهم كما اذا قال لفلان
 معيها وقال المشتري
 لعقبي سليمان قال قول
 المشتري لما بينا من شي
 اى قوله مطلق العقد
 يقتضي السلامة من العيب
 هم والسقوة ليست من
 الاثمان من شي اى ليست
 من جنس الاثمان هم ليعني
 يرد على المثلث فكان
 من شي اى فكان دعواه
 على ما قبل الاداء ليعني
 دعواه السقوة هم رجوعا
 من شي الاقرار فلا يصح
 هم وقوله الا انما وزن
 خمسة من شي اى اجاب
 عما استشهد به لقرينه
 انه ليس مما نحن فيه
 لان قوله اهم ليعني
 ان يكون استثناء لا مقدار
 بخلاف الجوده لان
 استثناء الوصف لا يجوز
 كاستثناء العيب

الطالب
 قال
 القول
 قول
 المطلوب
 مع
 يمينه
 ولا
 شيء
 عليه
 الا
 ترى
 انه
 لو
 قال
 على
 درهم
 من
 ميتة
 او
 رجل
 خمر
 كان
 باطلا
 ثم
 قال
 في
 الاجناس
 من
 ذكره
 في
 نوادر
 ابى
 يوسف
 روايه
 ابن
 سماعه
 لو
 قال
 لفلان
 على
 الف
 درهم
 حرام
 او
 باطل
 لم
 يبرمه
 شي
 من
 قول
 ابي
 حنيفة
 وفيه
 الذخيرة
 لو
 قال
 لفلان
 على
 الف
 درهم
 حرام
 او
 باطل
 لم
 يبرمه
 الا
 الف
 لان
 الحرام
 عبده
 بعد
 يكون
 حلالا
 لا
 عبده
 غيره
 ولعل
 الربوا
 عبده
 ليس
 برلوا
 عبده
 غيره
 وقال
 لفلان
 على
 الف
 درهم
 حرام
 او
 باطل
 ان
 صدقة
 فلان
 فلا
 شيء
 عليه
 وان
 كذب
 فعليه
 الف
 هم
 فصارت
 اى
 حكم
 هذا
 هم
 كما
 اذا
 قال
 في
 ثمنه
 كلامه
 ان
 شاء
 الله
 تعالى
 من
 شي
 ليعني
 ان
 وصل
 لصدق
 وان
 فصل
 لا
 يصدق
 فلذا
 هم
 فلما
 شئنا
 اجاب
 عن
 قياها
 من
 سبب
 الاستيعاب
 بالشيء
 وتقريره
 ان
 يقال
 هم
 ذلك
 لتعلق
 من
 بالشرط
 والتعلق
 بالشرط
 من
 باب
 التفسير
 فيصح
 موصولا
 هم
 من
 شي
 اى
 الذي
 نحن
 فيه
 هم
 الطالب
 من
 والابطال
 رجوع
 فلا
 يصح
 هم
 ولو
 قال
 لفلان
 على
 الف
 درهم
 من
 ثمن
 متاع
 او
 قال
 اقرضته
 الف
 درهم
 ثم
 قال
 في
 زيوف
 من
 شي
 جمع
 زليف
 وهو
 الذي
 يقبله
 التجار
 ويرده
 بيت
 المال
 هم
 او
 نه
 من
 شي
 اى
 دون
 الزليف
 لان
 التجار
 رده
 هم
 وقال
 المقر
 له
 حيا
 ولزمه
 الجاهل
 في
 قول
 ابي
 حنيفة
 من
 شي
 هم
 فصل
 هم
 وقال
 لا
 شي
 او
 قال
 ابو
 يوسف
 ومحمد
 هم
 ان
 قال
 موصولا
 لصدق
 وان
 قال
 مقصولا
 لم
 يصدق
 من
 شي
 وبه
 قال
 الشافعي
 واحمد
 هم
 وعلى
 هذا
 الخلاف
 اذ
 قال
 في
 سورة
 من
 شي
 اى
 احدى
 من
 النهية
 هم
 او
 رصاص
 من
 شي
 اى
 او
 قال
 في
 رصاص
 فلا
 يصدق
 عند
 ابي
 حنيفة
 وصل
 ام
 فصل
 وعند
 ابي
 حنيفة
 ان
 وصل
 في
 جامع
 قاضيان
 عن
 شي
 اى
 فيه
 روايتان
 في
 روايه
 مع
 ابي
 حنيفة
 وفي
 رواية
 مع
 محمد
 هم
 وعلى
 هذا
 من
 شي
 اى
 الخلاف
 هم
 اذ
 قال
 الا
 انما
 زيوف
 وعلى
 هذا
 اذا
 قال
 لفلان
 على
 الف
 درهم
 زيوف
 من
 ثمن
 متاع
 من
 شي
 تحريم
 الزليف
 وتجري
 الضعة
 على
 المعدود
 دون
 العدد
 ولقولنا
 سبع
 فقرات
 سمان
 هم
 كما
 من
 شي
 اى
 لابي
 يوسف
 ومحمد
 هم
 ان
 بيان
 من
 يبرم
 بشرط
 الوصل
 كالشرط
 من
 وهو
 التعلق
 وهذا
 من
 توضيح
 لما
 قبله
 لان
 اسم
 الدرهم
 يحتمل
 الزليف
 بحقيقته
 من
 لانها
 من
 جبرل
 ادرام
 حتى
 حصل
 بها
 الاستيعاب
 في
 الصرف
 والسلم
 ولا
 يصير
 سببا
 لاهم
 والسقوة
 بجازة
 من
 شي
 لان
 السقوة
 تسمى
 دراهم
 مما
 زاد
 النقل
 من
 شي
 الى
 الميزان
 بيان
 تغيره
 فيصح
 موصولا
 مقصولا
 هم
 الا
 ان
 مطلقة
 من
 شي
 اى
 سلق
 اسم
 الدرهم
 من
 يبرم
 في
 الجاهل
 من
 لان
 اكثر
 النقود
 تكون
 جيا
 والا
 ان
 بيعات
 الناس
 تكون
 بالجملة
 عادة
 هم
 فكان
 بيان
 ما
 تغير
 من
 ثمنه
 من
 شي
 اى
 من
 الوجه
 المذكور
 فلذلك
 شرط
 له
 الوصل
 هم
 وصار
 من
 شي
 اى
 حكم
 ذاهم
 كما
 اذا
 قال
 الا
 انما
 من
 شي
 خمسة
 من
 شي
 اوستة
 ولقد
 بدم
 وبن
 سبعة
 صدق
 ان
 كان
 موصولا
 ولم
 يصدق
 ان
 كان
 مقصولا
 هم
 ولا
 يصدق
 ان
 يذرجع
 لان
 مطلق
 العقد
 يقتضي
 صفة
 السلامة
 من
 العيب
 والزيادة
 عيب
 وهو
 العيب
 رجوع
 عن
 بعض
 موجه
 من
 شي
 اى
 موجب
 العقد
 لانه
 ابطال
 بعض
 ما
 هو
 متحقق
 بالعقد
 فلا
 يصدق
 وان
 وصل
 هم
 وصار
 من
 شي
 اى
 حكم
 اهم
 كما
 اذا
 قال
 لفلان
 معيها
 وقال
 المشتري
 لعقبي
 سليمان
 قال
 قول
 المشتري
 لما
 بينا
 من
 شي
 اى
 قوله
 مطلق
 العقد
 يقتضي
 السلامة
 من
 العيب
 هم
 والسقوة
 ليست
 من
 الاثمان
 من
 شي
 اى
 ليست
 من
 جنس
 الاثمان
 هم
 ليعني
 يرد
 على
 المثلث
 فكان
 من
 شي
 اى
 فكان
 دعواه
 على
 ما
 قبل
 الاداء
 ليعني
 دعواه
 السقوة
 هم
 رجوعا
 من
 شي
 الاقرار
 فلا
 يصح
 هم
 وقوله
 الا
 انما
 وزن
 خمسة
 من
 شي
 اى
 اجاب
 عما
 استشهد
 به
 لقرينه
 انه
 ليس
 مما
 نحن
 فيه
 لان
 قوله
 اهم
 ليعني
 ان
 يكون
 استثناء
 لا
 مقدار
 بخلاف
 الجوده
 لان
 استثناء
 الوصف
 لا
 يجوز
 كاستثناء
 العيب

في الدلائل لانه لا يجوز ان يكون في صفة فلا يصح استثناء الوصف لان الصفة مما لم يتناولها ولا اسم الدرام
حتى يستثنى واسمنا اشبهت صفة الجوده في مطلق المقدر بالعرف والمادة هم خلاف ما اذا قال على كونه
من شئ جدد الامار ودية لان الرواية نوع لا يجب من لان العيب بانجلو عند المقطرة السليمة والمخطة قد تكون
روية هم فمطلق العقد لا يقتضي السلامة هنا من اي من الرواية ولذا لا يصح شر الخطه بالمعنى انها جيدة
او وسط او ردية فليس في بيان تغير موجب او لكلامه فيصير وصل ام فصل او مقتضى العقد لا يقتضي نوعا دون
نوع فلا يستحق نوع مطلق العقد بخلاف الزيادة فانها يجب ومطلق العقد لا يقتضي السلامة هنا من وعن اي حصة
في غير رواية الاصول من المراد بالاصول الجاهل والزيادة والاضايف والمبسوط وغير منها ظاهر الرواية في كمالها
والنوا وروايات فانها رويات والكيسانيات بغير ظاهر الرواية هم ان يصديق في الزيادة اذا وصل
ش اذا قال فلان على الف ودرهم قرص اما اذا قطع كلامه ثم قال بعد زمان يزيو لا يصديق باتفاق المذا
هم لان القرص لوجب مثل المقبوض وقد يكون من المقبوض هم زلفا من والقرص يقتضي بالمثل هم كما في الغصب
من يكون المقبوض زلفا لان الواجب فيه مثل المقبوض والجا مع بينهما ان كلامها لوجب الضمان بالمقبض
هم وجه الظاهر من اي ظاهر الرواية هم ان التعامل من يكون بين الناس هم بالجماء فافترض مطلقه من
اي مطلق القرص هم اليها من اي الى الجبا ويجب عليه ذلك ثم دعوا الزيادة لا تقبل لانه رجوع عما اقربهم ولو
قال فلان على الف ودرهم زلفا ولم يذكر البيع والقرص قبل يصديق بالاجماع لان اسم الدرام يتناولها
ش اي الزلفا هم وقيل لا يصديق من اي عند الحقيقة وصل ام فصل هم لان مطلق الاقرار بالدين
يصرف الى العقود لتبينها مشروطة لا الى الاستهلاك المحرم من وهو الغصب المحرم فصار كما لو بين التجارة
وعند زلفا بطل اقراره اذا قال المرءه جيا وهم ولو قال انصبت منه الف او قال او دعني ثم قال يزيو
او بغيره يصديق وصل ام فصل لان الانسان لغصب ما يجود ويرع ما يملك فلا يقتضيه لانه الجبا
ش لان المقترض في عقره والمباوضة هم ولا تعامل من او في غصب الجبا ولا في ايداع الجبا
بمخلاف الاستقراض فان التعامل فيه بالجبا وكذا اقاله تاج الشريعة وقال شيخ العلما في الشارحة الى الجواب فصل
القرص فان في القرص الم لم يوجب المقترض فقد وجد التعامل والناس يتعاملون بالجبا فيصرف الى الجبا ولم يوجب التعامل
هنا فلا يصر الى الجبا وهم فمكون من اي قول المقرهم بيان النوع فيصير من فصل من وقال الشافعي واخبره اذا
فصل لم يصديق وهو رواية من ابى يوسف في الغصب هم ولذا من اي ولاجل ان لا يقتضي له في الجبا وهم لو جبا
ر والمقبض والوديعة بالبيع كان القول قوله من فان الاختلاف متى وقع وصفة المقبوض فالقول انما يقتضي
او امينا هم ومن ابى يوسف رحمه الله لا يصديق فيه من اي في الغصب هم مفصولا باعتبار القرص اذا
القبض فيها من اس في الغصب والقرص هم هو الموجب الضمان من وجوابه لعلم ما تقدمه من ولو قال
هستقوة او رسا من بعد اياها بالغصب فلو وليت وصل صدق وان فصل لم يصديق لان استقوة
ليست من جئس الدرام اسم حقيقة لكن الاسم من اي اسم الدرام هم متناولها من اي استقوة
هم مما زامن لثابتة بين استقوة والدرام اسم من حيث الصورة هم فكان بياننا في الغصب فلا بد من العمل

في الدلائل ما اذا قال على كونه
من شئ جدد الامار ودية لان
الرواية نوع لا يجب من لان
العيب بانجلو عند المقطرة
السليمة والمخطة قد تكون
جيدة او وسط او ردية فليس
في بيان تغير موجب او
لكلامه فيصير وصل ام فصل
او مقتضى العقد لا يقتضي
نوعا دون نوع فلا يستحق
نوع مطلق العقد بخلاف
الزيادة فانها يجب ومطلق
العقد لا يقتضي السلامة
هنا من وعن اي حصة في
غير رواية الاصول من
المراد بالاصول الجاهل
والزيادة والاضايف
والمبسوط وغير منها
ظاهر الرواية في كمالها
والنوا وروايات فانها
رويات والكيسانيات
بغير ظاهر الرواية هم
ان يصديق في الزيادة
اذا وصل ش اذا قال
فلان على الف ودرهم
قرص اما اذا قطع
كلامه ثم قال بعد
زمان يزيو لا يصديق
باتفاق المذاهم لان
القرص لوجب مثل
المقبوض وقد يكون
من المقبوض هم
زلفا من والقرص
يقتضي بالمثل هم
كما في الغصب من
يكون المقبوض
زلفا لان الواجب
فيه مثل المقبوض
والجا مع بينهما
ان كلامها لوجب
الضمان بالمقبض
هم وجه الظاهر
من اي ظاهر
الرواية هم ان
التعامل من يكون
بين الناس هم
بالجماء فافترض
مطلقه من اي
مطلق القرص هم
اليها من اي الى
الجبا ويجب عليه
ذلك ثم دعوا
الزيادة لا تقبل
لانه رجوع عما
اقربهم ولو قال
فلان على الف ودرهم
زلفا ولم يذكر
البيع والقرص قبل
يصديق بالاجماع
لان اسم الدرام
يتناولها ش اي
الزلفا هم وقيل
لا يصديق من اي
عند الحقيقة وصل
ام فصل هم لان
مطلق الاقرار
بالدين يصرف
الى العقود
لتبينها مشروطة
لا الى الاستهلاك
المحرم من وهو
الغصب المحرم
فصار كما لو بين
التجارة وعند
زلفا بطل اقراره
اذا قال المرءه
جيا وهم ولو قال
انصبت منه الف او
قال او دعني ثم
قال يزيو او بغيره
يصديق وصل ام
فصل لان الانسان
لغصب ما يجود
ويرع ما يملك
فلا يقتضيه لانه
الجبا ش لان
المقترض في
عقره والمباوضة
هم ولا تعامل
من او في غصب
الجبا ولا في
ايداع الجبا
بمخلاف
الاستقراض فان
التعامل فيه
بالجبا وكذا
اقاله تاج
الشريعة وقال
شيخ العلما في
الشارحة الى
الجواب فصل
القرص فان في
القرص الم لم
يوجب
المقترض فقد
وجد التعامل
والناس يتعاملون
بالجبا فيصرف
الى الجبا ولم
يوجب التعامل
هنا فلا يصر
الى الجبا وهم
فمكون من اي
قول المقرهم
بيان النوع
فيصير من فصل
من وقال الشافعي
واخبره اذا فصل
لم يصديق وهو
رواية من ابى
يوسف في الغصب
هم ولذا من اي
ولاجل ان لا
يقتضي له في
الجبا وهم لو
جبا ر والمقبض
والوديعة بالبيع
كان القول قوله
من فان الاختلاف
متى وقع وصفة
المقبوض فالقول
انما يقتضي او
امينا هم ومن
ابى يوسف رحمه
الله لا يصديق
فيه من اي في
الغصب هم
مفصولا باعتبار
القرص اذا
القبض فيها
من اس في الغصب
والقرص هم هو
الموجب الضمان
من وجوابه
لعلم ما تقدمه
من ولو قال
هستقوة او رسا
من بعد اياها
بالغصب فلو وليت
وصل صدق وان
فصل لم يصديق
لان استقوة
ليست من جئس
الدرام اسم
حقيقة لكن الاسم
من اي اسم
الدرام هم
متناولها من اي
استقوة هم مما
زامن لثابتة
بين استقوة
والدرام اسم
من حيث الصورة
هم فكان بياننا
في الغصب فلا
بد من العمل

من اي فكان متبر الما اقتضاء اول كلامه لان اول كلامه متناول الدرام صورة حقيقة واخر كلامه من
ان امراده الدرام صورة لاحقيقة وبين التفسير يصح موصولا لا مفصولا هم ولو قال في هذا كلامه
ش يعني المذكور من البيع والقرض والغصب صورة اذا اقر وقال فلان على الف درهم
او قال او دعني الف ودرهم او قال عصبه الف ودرهم او اقرضني الف ودرهم او قال عصبه الف ودرهم
هم ثم قال الا انه ينقص كذا لم يصديق وان وصل صدق لان هذا استثناء المقدار من اي استثناء البعض او
من المقدار هم والاستثناء يصح موصولا بخلاف الزيادة لانها وصف واستثناء الوصف لا يصح والمفصول متناول
المقدار دون الوصف وهو من فصي الكلام عبارة عما واستثناءهم تقرف لفظي من يعني تقرف في المفصول لا في
في غيره هم كما ينشأ من ان لا يصح الا موصولا هم ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام فان كان الانقطاع لغرض
فموصولا من يعني يصح الاستثناء اذا كان الفصل للضرورة المذكورة هم لعدم امكان الاثر
عنه من لان الانسان يحتاج لك ان يتكلم بكلام كثير مع الاستثناء ولا يعبر ان يتكلم بكلام كثير
نفس واحد فجعل ذلك عفوا وعليه الفتوى وبقات الاثمة الثلاثة هم قال ش اي المقدور ان
رحم الله من ومن اقرضني ثوب ثم جاثوب ميب فالقول قوله لان الغصب لا يقتضي بالسليم
ش وسواء وصل ام فصل هم ومن قال لا اخذت منك الف ودرهم ودية فملكته فقال ش اي
بقوله هم لا بل اخذتها غصبا فهو ضامن من ش اي المقرضان والقول للقول مع ميبه هم ولو قال لا
ودية فقال ش اي المقرضان لا بل غصبا لم يقتضيه والفرق من ش بين مسلمين هم ان في الفصل الاول
ش هو قوله اخذت منك الف ودرهم ودية هم اقرضني الضمان وهو الاخذ من لقوله عليه السلام
على اليد اخذت حتى ترد وذا متناول رد العين حال بقا تحا وذا بل حال زوالها كون الشئ
فانما مقام الاصل هم ثم ادعى ما يرد وهو الاذن من ش من الابراء وهو الاذن بالاخذ هم والاخذ من فمكون
القول له مع ميبه من ش الا ان ينك المقر له عن الميمن هم وفي الثاني من ش وفي النظر الثانية هم
الفعل الى غيره من ش وهو المقر له من ش اي ذلك الغير وهو المقر له من ش ميبه عليه الضمان
وهو الغصب فكان القول لشركه مع الميمن والمقبض في بنا كما لاخذ من ش يعني لو قال المقرضت منك
الف ودرهم ودية فقال المقر له غصبا كان ضامنا كان اذا قال اخذتها ودية هم والرفع
كما لا عطاء من ش يعني لا يقتضي المقر اذا قال دفعت الى الف ودرهم ودية فقال المقر له غصبا
كما لو قال اعطيتني هم فان قال قائل الاعطاء او الدفع اليه لا يكون الا قبضه فتقول قد يكون
من ش اي القبض هم بالتحية والوضع بين يديش وهو الجواب بطريق المنع ثم قال بطريق التسليم
ولو اقتضى ذلك من ش اس وان سلمنا انه اقتضى ذلك كل واحد من التحية والوضع بين يدي قبض
ثابت ضرورة يعني بطريق الضرورة فلا يلزم في انعقاد سبب الضمان ثم هنا مقتضى ثابت ضرورة
فلا يلزم في انعقاد من ش فلا يقتضى ثبوت بالضرورة يكون سبب الضمان وذا من ش اس وهذا الذي
قلنا من ضمان المقر بالاخذ ودية اذا قال المقر له اخذتها غصبا هم خلاف ما اذا قال اخذتها

وان قل في هذا كله الغائب قال
الا انه ينقص كذا لم يصديق
وان وصل صدق لان هذا
استثناء المقدار من اي استثناء
البعض او من المقدار هم والاستثناء
يصح موصولا بخلاف الزيادة لانها
وصف واستثناء الوصف لا يصح والمفصول
متناول المقدار دون الوصف وهو من
فصي الكلام عبارة عما واستثناءهم
تقرف لفظي من يعني تقرف في
المفصول لا في المقدار من
في غيره هم كما ينشأ من ان لا يصح
الا موصولا هم ولو كان الفصل
لضرورة المذكورة هم لعدم
امكان الاثر منه من ش اي المقرضان
والقول للقول مع ميبه هم ولو
قال لا اخذت منك الف ودرهم ودية
فملكته فقال ش اي المقرضان
لا بل اخذتها غصبا فهو ضامن
من ش اي المقرضان والفرق من ش
بين مسلمين هم ان في الفصل الاول
ش هو قوله اخذت منك الف ودرهم
ودية هم اقرضني الضمان وهو
الاخذ من لقوله عليه السلام على
اليد اخذت حتى ترد وذا متناول
رد العين حال بقا تحا وذا بل
حال زوالها كون الشئ فانما
مقام الاصل هم ثم ادعى ما يرد
وهو الاذن من ش من الابراء
وهو الاذن بالاخذ هم والاخذ من
فمكون القول له مع ميبه من ش
الا ان ينك المقر له عن الميمن
هم وفي الثاني من ش وفي النظر
الثانية هم الفعل الى غيره من ش
وهو المقر له من ش اي ذلك
الغير وهو المقر له من ش ميبه
عليه الضمان وهو الغصب فكان
القول لشركه مع الميمن والمقبض
في بنا كما لاخذ من ش يعني لو
قال المقرضت منك الف ودرهم ودية
فقال المقر له غصبا كان ضامنا
كان اذا قال اخذتها ودية هم
والرفع كما لا عطاء من ش يعني
لا يقتضي المقر اذا قال دفعت
الى الف ودرهم ودية فقال المقر
له غصبا كما لو قال اعطيتني هم
فان قال قائل الاعطاء او الدفع
اليه لا يكون الا قبضه فتقول قد
يكون من ش اي القبض هم
بالتحية والوضع بين يديش
وهو الجواب بطريق المنع ثم
قال بطريق التسليم ولو اقتضى
ذلك من ش اس وان سلمنا انه
اقتضى ذلك كل واحد من التحية
والوضع بين يدي قبض ثابت
ضرورة يعني بطريق الضرورة
فلا يلزم في انعقاد سبب الضمان
ثم هنا مقتضى ثابت ضرورة
فلا يلزم في انعقاد من ش فلا
يقتضى ثبوت بالضرورة يكون
سبب الضمان وذا من ش اس وهذا
الذي قلنا من ضمان المقر
بالاخذ ودية اذا قال المقر له
اخذتها غصبا هم خلاف ما اذا
قال اخذتها

دها او كان ذهبا فاعطوه فمعة
فذلك لو كان بغيره فمعة معطاة
الحق من غير الشراء في غير
التقاضي في المجلس له صرف
غير ان الذي في يد يقيمة التركة
التي كان يملكها في يد التقاضي
لا تقضي من غير تقاضي
الصلو وان كان مقر الاين من
تقاضي التقاضي لا تقضي امانة
فلا تقضي من تقاضي الصلوة
التركة ذهبا فمعة معطاة
فصل في تقاضي فمعة او ذهب
فلا بد ان يكون ما اعطى اكثر
من نصيبه من ذلك التقاضي حتى
يكون نصيبه مائة او اكثر فمعة
من نصيب التركة اخذ من اليد
ولا بد من التقاضي في التقاضي
نصيبه من الذهب فمعة معطاة
لا تقضي من هذا التقاضي ولو كان
في الصلوة من غير تقاضي فمعة معطاة
الدين ولو كان في التقاضي فمعة معطاة
والدين ولو كان في التقاضي فمعة معطاة
ودنا من التقاضي فمعة معطاة
من التقاضي في التقاضي فمعة معطاة
كما في الدين لكن في التقاضي فمعة معطاة
لنصرت قال ان كان في التركة
دين على الناس فادخلوا
في الصلوة على ان يكون المصالح
عنه يكون الدين لهم فمعة معطاة
بأصل الدين فيه فمعة معطاة
من غير من يدين فمعة معطاة
وان شرط ان يدين فمعة معطاة
ولا يجوز عليهم نصيب المصالح
في الصلوة فمعة معطاة
فمعة معطاة من الدين
وهو جائز فمعة معطاة

اخرها ابله من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين القدر هم قال سرق ابي القدر سرقا
فهي او كان في يده ابي وكانت التركة ذهبا فاعطوه فمعة معطاة
هم لا يدين بغيره فمعة معطاة
اي غير ان الذي في يد يقيمة التركة
التي كان يملكها في يد التقاضي
لا تقضي من غير تقاضي
الصلو وان كان مقر الاين من
تقاضي التقاضي لا تقضي امانة
فلا تقضي من تقاضي الصلوة
التركة ذهبا فمعة معطاة
فصل في تقاضي فمعة او ذهب
فلا بد ان يكون ما اعطى اكثر
من نصيبه من ذلك التقاضي حتى
يكون نصيبه مائة او اكثر فمعة
من نصيب التركة اخذ من اليد
ولا بد من التقاضي في التقاضي
نصيبه من الذهب فمعة معطاة
لا تقضي من هذا التقاضي ولو كان
في الصلوة من غير تقاضي فمعة معطاة
الدين ولو كان في التقاضي فمعة معطاة
والدين ولو كان في التقاضي فمعة معطاة
ودنا من التقاضي فمعة معطاة
من التقاضي في التقاضي فمعة معطاة
كما في الدين لكن في التقاضي فمعة معطاة
لنصرت قال ان كان في التركة
دين على الناس فادخلوا
في الصلوة على ان يكون المصالح
عنه يكون الدين لهم فمعة معطاة
بأصل الدين فيه فمعة معطاة
من غير من يدين فمعة معطاة
وان شرط ان يدين فمعة معطاة
ولا يجوز عليهم نصيب المصالح
في الصلوة فمعة معطاة
فمعة معطاة من الدين
وهو جائز فمعة معطاة

كتاب المصالح
في شرح مائة ج
٥٢٢

اخرها ابله من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين القدر هم قال سرق ابي القدر سرقا
فهي او كان في يده ابي وكانت التركة ذهبا فاعطوه فمعة معطاة
هم لا يدين بغيره فمعة معطاة
اي غير ان الذي في يد يقيمة التركة
التي كان يملكها في يد التقاضي
لا تقضي من غير تقاضي
الصلو وان كان مقر الاين من
تقاضي التقاضي لا تقضي امانة
فلا تقضي من تقاضي الصلوة
التركة ذهبا فمعة معطاة
فصل في تقاضي فمعة او ذهب
فلا بد ان يكون ما اعطى اكثر
من نصيبه من ذلك التقاضي حتى
يكون نصيبه مائة او اكثر فمعة
من نصيب التركة اخذ من اليد
ولا بد من التقاضي في التقاضي
نصيبه من الذهب فمعة معطاة
لا تقضي من هذا التقاضي ولو كان
في الصلوة من غير تقاضي فمعة معطاة
الدين ولو كان في التقاضي فمعة معطاة
والدين ولو كان في التقاضي فمعة معطاة
ودنا من التقاضي فمعة معطاة
من التقاضي في التقاضي فمعة معطاة
كما في الدين لكن في التقاضي فمعة معطاة
لنصرت قال ان كان في التركة
دين على الناس فادخلوا
في الصلوة على ان يكون المصالح
عنه يكون الدين لهم فمعة معطاة
بأصل الدين فيه فمعة معطاة
من غير من يدين فمعة معطاة
وان شرط ان يدين فمعة معطاة
ولا يجوز عليهم نصيب المصالح
في الصلوة فمعة معطاة
فمعة معطاة من الدين
وهو جائز فمعة معطاة

كتاب المصالح

من وجه المناسبة بين الكتابين من حيث ان كلاهما مشتمل على الاستدراج المصالح فان بنا على هذا وانما
فان المصالح على المدعى عليه سراج سواء كان الصلوة عن اقرار او عن سكوت هم المصالح من سراج على وزن
منفعة هم مشتقة من الضرب في القرب الارض سراج وهو اليسير فيقال مدعى وحل اخرون يعطون في الارض
بالضرب السلف للتجارة ميسر هذا العقد لان المصالح يسهل في الارض فالباطلا للزوج وتسميته بل للمدعية هذا العقد وسواء
وقرأنا اشتقاق من القرض وهو القطع وصاحب المال يقطع قدر من المال من تصرفه ويحبل التصرف فيه للعامل بهذا العقد
واختار هذا احسب الاية الثلاثة وقالوا الكتاب القرض واختار صاحبنا لفظ المصالح لموافقة الكتاب والاصطلاح
في اشارة المال الى من تصرف فيه ليكون الزوج ينهله على اشرطه سراج ذكر القرض في الموضعين باعتبار
العقد ابي سراج عند المصالح بهذا اللفظ هم لان المصالح يسهل في الارض فالباطلا للزوج وتسميته بل للمدعية هذا العقد وسواء
لا يستحق الزوج ميسره وعمله من سراج وعمل كرم يظهر ربح لا يستحق شيئا والكلام الموجب ان يقال لان المصالح
يسير في الارض طلبا للزوج كما ذكرناهم في مشروعة الحاجة اليها سراج اشارة بهذا الى مشروعية بيان

قيل لا يجوز اخذ المصالح
وقيل يجوز اخذ المصالح
الشبهة ولو كانت التركة
عند المصالح والمصالح
لكنها اعيان غير مبيعة
قيل لا يجوز اخذ المصالح
فالمصالح عنه عين
والا لم يجرى لانها
لا تقضي الى المصالح
لقيام المصالح عنه
في يد المصالح من المصالح
وكان على المصالح من
سراج لا يجوز اخذ
ولا القصة لان التركة
لم يملكها المصالح
فان لم يكن مستقرا لا يقضي
ان المصالح سراج لا يقضي
في يد المصالح من المصالح
ولو كان لا يجوز اخذ
الكوفي في القصة انها
لا يجوز اخذ المصالح
كتاب المصالح
المصالح مشتقة
من الضرب في الارض
سراج لا في المصالح
يستحق الزوج ميسره
وعمله من سراج
الحاجة اليها

هذا النوع من التصرف وذلك بالكتاب وبجود تعالى واخر من يعرفون في الارض يتبعون من فضل الله اعني بالشرع
السفر للتجارة وبالنسبة على ما يات ولا بل على الناس الى هذا التصرف وبين هذا المصنف قوله فان الناس من
فنى بالمال سحج عن التصرف فيه سرق اى في المال والنبي يفتح الغني المجرى وكسرها والمودة على وزن فاعل والفتحة
ويجوز فله الطنة هم وبين مستند التصرف منه اليد عنه سرق اى عن المال والعصر كسر الصاد الملهة وسكون الفا
انما لي يقال بيت مكر من المتاع وريل من اليد من هم فست الحاجة سرق اى اذا كان الاخر كذلك مست احاجة
هم الى شرع هذا النوع من التصرف لينتظم مصلحة الغني والفقير والغني سرق لان الصدق على خلق الخلق
اطوار مختلفا الطابع مباحين التصرفات والحق شتملين على الفقر والغنى محتاجين الى عانة بعضهم بعضا فلا جرم
شرع هذا التصرف ولما يقوم به ما شتم وتكمل به احوالهم وبعث النبي صلى الله عليه وسلم
والناس ما يشرونه فقرهم عليه سرق الواكفي والناس لجمال والتكليف المنسوب في ما يشرونه والوجود عليه يوجب
الى عقد المقاربة لا الى المضاربة لفظها وقد ذكر السلفنا ناقلا عن المصنف ثم جواز هذا العقد عرف بالنسبة والاجماع
فالنسبة ما روى ان العباس بن المطلب رضى الله عنه كان اذا دفع بالامانة شرط على المضارب ان لا يملك بالبحر
وان لا ينزل واديا ولا يشترى ذات كيد طب فان فعل ذلك ضمن فليكن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسن
وطبعت على ذلك الكاكي وصاحب الفتاوى وغيرهما ولم تروا احدا منهم بين اصل الحديث وحاله من خروجه فاكول
هذا الحديث خروجه البينة عن يونس بن ارقم حدثنا ابى الجارود وعن جبيب بن عيسى قال قال العباس
رضي الله عنه اذا دفع بالامانة شرط على صاحب ان لا يملك يجر ولا ينزل به واديا ولا يشترى به ذات
كيد رطب فان فعل فهو ضامن فوقع شرطه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجازوه والواجب اجازوه زياد بن
كذب ابن معين هم وتاملت به العجاية رضي الله عنهم سرق اى بعقد المضاربة كما ذكرنا روى مالك في الموطا عن
عبد الرحمن بن ابيه عن جده عن عيسى قال لثمان رضي الله عنه على ان الرزق بينهما وروى البيهقي من حديث بن
وهب بن اخبرني ابيه عن ابى الويزع عن جابر رضي الله عنهم سرق اى على المال جلا قرضا في شرط
له كما عبطه نحو يوم اخذ قال لابي اس بن بك وخرج الدار فطعن عن حياه وابى لبيبة قال حدثنا ابو الاسود عن عروة
بن الزبير وغيره ان حكيم بن خزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشترط على الرجل اذا اعطاه بالامانة
فمنع له ان لا يعمل الى كيد رطب ولا تحمله في كيد ولا تنزل به في بطن سليل فان فعلت شيئا من ذلك فقد خنتني الى
واخرج البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي رضي الله عنه انه اخذ عن حميد بن عبد المدين عبيد الله بن
عن ابيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان مال تميم مضاربة وكان يمل به بالعراق ولا يدرى كيف
قامت على الرزق واخبرني ايضا عن حماد عن ابراهيم بن ابن مسعود رضي الله عنه اعطى زيد بن خليفة الامانة
واخرج هذا ايضا الحسن بن زياد في كتاب الجرد وقال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عبد المدين سرق
انه اعطى زيد بن خليفة الكيمى بالامانة فاسلم زيد بن خليفة المضاربة الى رجل من بني شيبان يقال
له حتريس بن عرقوب بن قلاص بن فاريق فبعثها له فذكر ذلك لعبد المدين فقال خدمت راس مالك فلا تسلم
شيئا من ايجور ان هم ثم المدفع الى المضارب امانة من يده سرق وليس فيه خلاف وفي شرح الطحاوي

فان الناس من غنى
بالمال غنى عن التصرف
فيه وبين مستند
في التصرف من غير
عنه فست الحاجة
الى شرع هذا النوع من
التصرف لينتظم مصلحة
الغني والفقير
والغني ويحب البني
صلى الله عليه وسلم
والناس ما يشرونه
فقرهم عليه فاستحسن
به العجاية رضي الله عنه
الى المضاربة بالامانة

ان يصير المال مضاربة عند المضارب ان يقر من من المضارب ويشهر عليه ويسلمه اليه ثم اخذ منه مضاربة بالنسبة
واثبتت ثم يفتح اليه حين يستعمل من له كماله كماله واذا ربح ولم يملك يكون الرزق بينهما على الشراة
ويجوز اخراى ان يقرض جميع المال من المضارب الا درها واحدا ويسلمه اليه ثم انما يشترط ان في ذلك شركة عنان
على ان يكون راس المال مقرض وربما وراس المال المستقرض جميع المستقرض على ان يعلم جميعا وشرطا على ان الربح
ينقسم بعد ذلك ليعمل المستقرض فاعنه في المال فان ملك المال في يده فالقرض عليه ولو ربح فالربح بينهما
على الشرط ان لا يقرض اى لان المضارب هم قبضه باحرار الله لا على وجه البذل سرق احتزبه عن القبول على
سوم الشراء والقرض فانه مضمون هم والوثيقة سرق اى ولا على وجه الوثيقة واحتزبه عن الرهن فانه مضمون
بالاقل من قيمته من الدين هم وهو وكيل فيه سرق اى المضارب وكيل في المدفوع اليه وقال الا تراجعي
وكيل في العمل الاول قربا والمكوب هم لانه يتصرف فيه بالملك سرق ولما يربح عليه بما حقه من العدة على راس المال
كما لو كان ربحا واذا ربح فهو شرك في سرق اى في الربح وليس المراد انه شرك في راس المال مع الربح لان راس
المال وانما شركه في الربح هم لملكه جزء من المال بعقد سرق اى ان ملك المضارب جزءا من المال وهو الربح
الشراة فيه ذلك بسبب علمه وسعيه هم فاذا فسد سرق المضاربة هم ظهرت الاجارة سرق لانه يعمل لرب المال في
ماله نصيبا بشرط من الاجارة على علمه هم حتى استوجب المال جبره سرق لانه يكون في الاجارة هم واذا
خالف كان فاعدا لوجود التقدي منه على مال غيره سرق فيصير المال مضاربة عليه وبه قالت الشافعية واكثر اهل
المذاهب وعن من روى الله عنه لثمان على من شراة كسب الربح وبه قال الحسن والزهري هم قال سرق اى العقد
هم المضاربة عقد يقع على الشراة من احدى الجانبين سرق هذا تفسير للمضاربة على الاصطلاح ولكن لما كان فيه
نوع من الشراة قال عقد على الشراة ولم يبين ان لشراة فوجب اذا فسر المصنف بقوله هم ومراره سرق
اسم مراد الله وروى رحمه الله من قوله عقد على الشراة هم اشراة في الربح سرق لافي راس مال مع الربح
لان راس المال لرب المال هم وهو سرق اى الربح هم يستحق بالمال من احدى الجانبين والعمل من الجانب الآخر سرق
وهو المضارب وقول يستحق على مبيعة المجهول هم ولا مضاربة بدون سرق اى بدون الشراة واشار به الى
ان العقد يقتضي بالتقاضي اى الا ترى سرق ايضاً لقوله عقد على الشراة وقوله ولا مضاربة بدونها هم ان الربح
لو شرط كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط جميع المضارب كان قرضا سرق وقال مالك يكون مضاربة
سحجة في الوجين وقال الشافعي واحمد رحمهما الله اذا قال اخذ مضاربة والربح لي او لك فيفسد عقد المضاربة
ولا يفسد في السحجة هم قال ولا تصح الا بالمال الذي تصح به الشراة سرق اى قال القدر ربحي وهو ان يكون
راس المال داهم او ثمين عليها او فلو سار ربحه عند محمود باسوا لا يجوز وبه قالت الاثنية الثلاثة فيفسد في
الذخيرة انه اجماع وقال الشافعي والعروض لا تصح الا بالمال عندنا خلافا لالا امام مالك ولذا الكلي والوزن
غلا فالابن ابي ليلى وقد نظرت في الكاكي بقوله وان كتب في بعض كتب اصحابنا ان عند الامام مالك تصح المضاربة
بالعروض لم تجد في كتبهم بل ذكر فيها لا يصح بالعروض قلت قد ذكر في جواهر المالكية ما هو المخرج منها وهو
ان لا يجوز بالفترة التي ليست مضاربة اذا كان التعامل بالمسكوك ولا يجوز بالغوس عند ابن القاسم واجازه

بانه قبضه بامر
مالك لا على وجه
المبدل الوثيقة
وهو وكيل فيه
لانه يتصرف فيه
باسم مالك
واذا ربح فهو وكيل
لملكه جزء من المال
بعقد فاذ فسد
ظهرت الاجارة حتى
استوجب العامل
اخر مثله واذا خالف
كان غاصبا للجهة
التي هي في مال
غيره قال الشافعي
عقد بغيره على الشراة
بمال من احد
الجانبين ورواه الشركة
في الربح وهو يستحق للمالك
من احدى الجانبين العمل
من الجانب الآخر كضاربة
جدة فاكول في الامانة
كله لرب المال كان
بضاعة ولو شرط جميع
للمضارب كان قرضا
قال ولا تصح الا
بالمال الذي يصح
به الشراة

اشتبك ولا بد لهم المنشقة هم وقد تقدم بيان من قبل سيق ارا دية باب الشركة هم ولود في اليه عرضنا وقال
 بعد واعمل مضاربة في ثمنه باوسق وفيه ذكره تقريرا على مسئلة العقد ودرى وسمى بهذا وجب التحليل في جوار المضاربة
 بالعرض واخرى ذكرها اخفا في اصيل وقال قلت ارايت رجلا ارا دية يرفق الى رجل مضاربة وليس عند
 الامتار كيف يصنع قال بين المتاع من رجل يسوق به بوقين للمال فيه ودفعة الى المضارب مضاربة ثم يسير
 المضارب هذا المتاع من الرجل الذي اتباه من صاحبه في مسئلة الكتاب خلافا للشك في فقههم لا يجوز بجهادهم
 لانه من عند المضارب يقبل الاضافة من حيث انه وكيل واجارة فلما من من الصحة سيق يعني انه وكيل على التوكيل
 والاجارة بالارادة الملهة او بالزاي وكل منهما يقبل الاضافة الى زمان المستقبل فوجب ان يكون عقد المضاربة لذلك
 مسئلة في الكمال يجوز بصورة اضافة التوكيل الى المستقبل ان يقول وكلتك بان تبيع عدي هذا خلافا ليعبر
 وكذا اقدار بعده ولا يصير وكذا قبل العقد بصورة اضافة الاجارة ان يقول اجرتك واري هذا فان الاجارة
 متعقد عند مجيئ العقد لا قبله هم وكذا اذا قال اقبض الي على فلان واعمل مضاربة جاز لما قلنا سيق اشار الى
 قوله لانه قبل الاضافة هم بخلاف اذا قال اعمل بالدين الذي في وقتك حيث لا يصح المضاربة سيق بالاتفاق
 بين الصحابة اختلافا في الترخية اشار اليه بقوله هم لان عندنا في حنفية لا يصح هذا التوكيل سيق وهو انه لو كان
 بشرا اجازته وسمته لا يصح عنده هم على ما روي في البصير سيق ارا دية بيع الوكالة لا كتاب البصير وفي بعض
 النسخ وقد مر في البصير وذلك لانه يودي الى بيع مالم يضمن وهو حرام الذي ذكره في كتاب الوكالة في بيان
 والشراوس كتاب الوكالة هو قوله ومن لم يخراف درهم فامروا ان يشتري بهذا العبد الى اخره هم وعندنا لا يصح
 سيق اى هذا التوكيل ومن هذا لا يصح المضاربة اشار اليه بقوله هم لكن يقع الملك في المشتري سيق ابقه الرابح
 هم لا لا فتمت مضاربة بالعرض من من فتمت فاسدة وتشكل على مسئلة الادلة بما اذا قال اقبض جميع الاقدار
 على فلان ثم اعمل بها مضاربة فقبض لما نوه نصف ما على المديون وعمل به مضاربة فانه لا يجوز واجب باثر
 للقبض مع التراخي وقد اذخر الامر بالعمل مضاربة عن قبض جميع المال فالم يقبض جميع الاقدار لا يصح وايضا يكون
 من اقل العمل بالقبض قبل قبض الكل فلا يصح كما اذا قال لود جيت اقبض جميع المال الذي على فلان وانت مالو
 فقبضت البعض لم تطلق ولو قال اقبض جميع المال الذي على فلان وانت مالو فقبضت الكل لم تقبض اذ المراد الزيادة
 واواسمال هم قال ومن شرطها سيق اى قال العقد ودرى ومن شرط المضاربة هم ان يكون البيع بينهما مشاهدا
 لا يستحق احد منهما من سعة من البيع سيق وفي بعض النسخ لا يشترط لاهلها ولا سعة هم لان شرط ذلك يقع الشركة
 بينهما سيق اى بين مال المضارب لانه بالايون البيع الا ذلك القدر هم ولا بد منها سيق اى من الشركة
 فاذا انقضت الشركة المشروطة يجوز ما انقضت المضاربة لان لما في شرطها جواز الشيء من ان لا وادخلت احد المتضاربين
 اشترى الاخر هم كما في عقد الشركة سيق حيث لا يكون عقد من عقود الشركة الا بالاشتراك هم قال سيق اى في بيع
 العنقير هم فان شرط زيادة عشرة سيق هذا تفسير لما قبله اى ان شرط في العقد زيادة عشرة دراهم
 مثلا على ما شرطوا هم فله اجر مثله سيق اى فلما لاجر مثله هم لفساده سيق اى لفساد عقد المضاربة وهذا الاصل
 فيه حال بن المتضاربين كل من يحفظ عليه من اهل العلم فساد المضاربة اذا شرط لاهلها ولا هم سعة هم فله

وقد تقدم بيان
 من قبل وكذا عليه
 عرضنا وقال بعد
 واعمل مضاربة في ثمنه
 جاز لا يفتقر الاضافة
 من حيث انه وكيل
 واجارة فلما من من
 من الصحة سيق
 اذا قال له اقبض
 مالي على فلان
 واعمل به مضاربة
 جاز لما قلنا
 ما اذا قال على الدين
 الذي في وقتك
 حيث لا يصح
 لان عندنا في حنفية
 لا يصح هذا التوكيل
 على ما روي في البصير
 وعندنا لا يصح
 يقع الملك في المشتري
 لا لا فتمت مضاربة
 بالعرض من من
 فتمت فاسدة وتشكل
 على مسئلة الادلة
 بما اذا قال اقبض
 جميع الاقدار
 على فلان ثم اعمل
 بها مضاربة
 فقبض لما نوه
 نصف ما على
 المديون وعمل
 به مضاربة
 فانه لا يجوز
 واجب باثر
 للقبض مع
 التراخي وقد
 اذخر الامر
 بالعمل
 مضاربة
 عن قبض
 جميع
 المال
 فالم
 يقبض
 جميع
 الاقدار
 لا يصح
 وايضا
 يكون
 من اقل
 العمل
 بالقبض
 قبل
 قبض
 الكل
 فلا
 يصح
 كما
 اذا
 قال
 لود
 جيت
 اقبض
 جميع
 المال
 الذي
 على
 فلان
 وانت
 مالو
 فقبضت
 البعض
 لم
 تطلق
 ولو
 قال
 اقبض
 جميع
 المال
 الذي
 على
 فلان
 وانت
 مالو
 فقبضت
 الكل
 لم
 تقبض
 اذ
 المراد
 الزيادة
 واواسمال
 هم
 قال
 ومن
 شرطها
 سيق
 اى
 قال
 العقد
 ودرى
 ومن
 شرط
 المضاربة
 هم
 ان
 يكون
 البيع
 بينهما
 مشاهدا
 لا
 يستحق
 احد
 منهما
 من
 سعة
 من
 البيع
 سيق
 وفي
 بعض
 النسخ
 لا
 يشترط
 لاهلها
 ولا
 سعة
 هم
 لان
 شرط
 ذلك
 يقع
 الشركة
 بينهما
 سيق
 اى
 بين
 مال
 المضارب
 لانه
 بالايون
 البيع
 الا
 ذلك
 القدر
 هم
 ولا
 بد
 منها
 سيق
 اى
 من
 الشركة
 فاذا
 انقضت
 الشركة
 المشروطة
 يجوز
 ما
 انقضت
 المضاربة
 لان
 لما
 في
 شرطها
 جواز
 الشيء
 من
 ان
 لا
 وادخلت
 احد
 المتضاربين
 اشترى
 الاخر
 هم
 كما
 في
 عقد
 الشركة
 سيق
 حيث
 لا
 يكون
 عقد
 من
 عقود
 الشركة
 الا
 بالاشتراك
 هم
 قال
 سيق
 اى
 في
 بيع
 العنقير
 هم
 فان
 شرط
 زيادة
 عشرة
 سيق
 هذا
 تفسير
 لما
 قبله
 اى
 ان
 شرط
 في
 العقد
 زيادة
 عشرة
 دراهم
 مثلا
 على
 ما
 شرطوا
 هم
 فله
 اجر
 مثله
 سيق
 اى
 فلما
 لاجر
 مثله
 هم
 لفساده
 سيق
 اى
 لفساد
 عقد
 المضاربة
 وهذا
 الاصل
 فيه
 حال
 بن
 المتضاربين
 كل
 من
 يحفظ
 عليه
 من
 اهل
 العلم
 فساد
 المضاربة
 اذا
 شرط
 لاهلها
 ولا
 هم
 سعة
 هم
 فله

لا يصح الا اذا التزم قطع الشركة في الرزق سيق الغنيمة في اهل يجوز ان يعود الى المضارب ويجوز ان يعود الى المال والاصل
 اقرب هم وبذا سيق اى وجوب اجر المثل هم لانه اشترى سيق اى لان المضارب طلب ليعني لرب المال بالعقد واتبى
 به هم من منافع عونا ولم يثل سيق اى لو من هم لفساده سيق اى لفساد العقد ولا بد من عوض منافع تلقت
 وليس ذلك في الرزق لانه لرب المال شار اليه بقوله هم والرزق لرب المال لانه غايه سيق واذا كان كذلك
 لفتى اجر المثل هم وهذا هو الحكم في كل موضع لم يصح المضاربة ولا يجوز بالظن والشرط عند ابي يوسف سيق
 فكان وجوده كغيره وقيل الثلث او الرزق في العقد هم خلافا لمحمد بن عبد الله بن سفيان فان عنده يجب ان
 لا ينجح في المضاربة هم كما بينا في الشركة سيق اى كما بينا في الحكم مع اختلاف في كتاب الشركة ولم يميز
 في الشركة شيئا انما قال في الشركة الفاسدة فليمن يعني في الاططاب ونحوه اجر مثله بالغا لم يميز
 محمد بن عبد الله بن يوسف التاج وزب نصف من ذلك وهو بيان في هذا هم ويجب الاجر وان لم يمسح سيق
 المضارب هم في رواية الاصل سيق اى لم يمسح او قال لاشترى واحد في رواية هم لان اجر الاجير يجب تسليم
 المنافع سيق كما في الاجير الخامس فان في تسليم نفسه تسليم منافع هم والعمل سيق كما في الاجير المشترك هم
 وقد وجد سيق اى المذكور من تسليم المنافع والعمل هم وعمل ابي يوسف انه لا يجب اعتبارا بالمضاربة المحيطة
 مع انها فوجها سيق في المضاربة الفاسدة في مضاربها في استحقاق الربح فاذا لم يجب في العبيد اذ الم
 يربح نصف الفاسدة اذ ان لا يجب قال المنفا في فان قلت ما جاز وبظاهر الرواية من هذا التعليل فاذا
 قول بان العقد مع الفاسد يوجب حكمه من البيع من جسد كما في البيع الفاسد قلت الفاسد انما يعتبر بالاجازة
 لان العقد الفاسد مثل نقاد اجازة كالبصير وهذا المضاربة العبيد متعقد شركة الاجارة والفاسد متعقد
 اجارة فتعقد بالاجارة في استحقاق الاجر عندنا ايضا العمل انتهى قلت بل متعارف فاسد المضاربة ببيعها او
 من جعلها اجارة لانها قد تراخيا ان يكون العامل جزء من الرزق ان حصل فربح واجبر ان لم يحصل
 ولم يربح من ربح المال يكون في ذمته شيء في مقابلة عمل العامل فاذا اوجبه في ذمته شيئا كان اجرا بائنه دليل
 ودم الاصل الضعيف اذ من انما التعليل الصحيح هم والمال في المضاربة الفاسدة فيمنعون بالهلاك اعتبارا
 بالعبيد سيق وبه قال الثلاثة وفي المبسوط عن ابن سامة عن محمد بن ابي يونس المال هم ولانه ممن متاجرة
 في يده سيق اولان المال ممن متاجرة في المضارب وفي بعض النسخ ممن متاجرة اى ممن استوفى
 المضارب ليعمل به بولا غيره فلا يضمن كالبصير الواحد وهذا التعليل يشير الى المضارب بمنزلة اجير الواحد من
 حيث انه لا يمكن ان يوجبه من نفسه في ذلك الوقت لانه لا يملك في جفرا السند والى وقيل المذكور هنا قول
 الى منية محمد بن حنبل فانما من اذالمك في يده بما يمكن التجرع عنه وهذا قول لهما اى وندنا على ان المضارب
 بمنزلة الاجير المشترك وهو لا يضمن اذ اثلث المال في يده من غير ثقة عند ابي منية خلافا لما قال الامام
 الاسيحي في شرح الكافي ولا يصح انه لا ضمان على قول الكل هم وكل شرط يوجب جهالة في الربح فيفسد
 سيق اى يفسد عقد المضاربة كما اذا قال لك نصف الرزق او ثلاثة وشرط ان يبيع المضارب واره الى رب
 المال ليكسها او اربعة سنة ليرزقها لانه جعل نصف الرزق عوضا عن عمله واجره الدار فصارت معة العمل مجبوبة

لا يصح الا اذا التزم قطع الشركة في الرزق
 فيقطع الشركة في الرزق
 وهذا لانه اتبى
 عن منافع عونا
 ولم يثل
 والرجل لرب المال
 لانه تمام ملكه
 على الحكم في كل موضع
 ليرجع المضارب
 ولا يحاذر بالاجير
 للقد في المشروط
 عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد بن
 بينا في الشركة
 الاجر وان لم يمسح
 في رواية الاصل
 لان اجير الاجير
 يجب تسليم
 المنافع او العمل
 وقد وجد سيق
 اى يوسف
 انه لا يجب اعتبارا
 بالمضاربة المحيطة
 مع انها فوجها
 في المضاربة الفاسدة
 غير مضمون بالهلاك
 اعتبارا بالعبيد
 ولانه ممن متاجرة
 في يده وكل شرط
 يوجب جهالة
 في الربح يفسد

المراومنة التعمير فيما هو من منافع التجار وليس المقراض منه من منافع التجار ومن منافع التجار
 هم تبرع كالبينة والعمدة فلا يحصل به الفرق وهو الربح لانه لا يجوز الزيادة عليه من اى على الاقران
 عشرة فانه لو اقرن عشرة ليستوفى احد عشر الجوز فلما لم يحصل للربح لا يكون من منافع التجار فلا يتنازلون
 هم اما الربح مضاربة فمن منفعهم وكذا الشركة واخطأ بما ل نفسه من منفعهم و به قال الشري مالك
 والشاخص ليس له الشركة والخطأ ولو فعل بغيره من فذل تحت هذا القول من وهو قوله عمل بربك والغني
 في يخل يرحح الى الشركة والخطأ على ما قيل والحد منها قال من اى القدر يرححهم وان خص له ربح المال
 التصرف في بلد بغيره او في سلعة بغيره لا يجوز ان يرحح كل واحد من البلد والسلعة بغيره و به قال احمد
 حال الشاخص والكل اذا شرط ان لا يشترى الا من ببل ببيته او سلعة ببيته او ما سهر وجوده لا تقع المضاربة
 ويحترق بقوله في بلد بغيره عن السوق ببيته فانه لا يتقيد بذلك بالاجماع الا اذا تم التخصيص بالمعنى بان قال
 لا يملك في غير هذا السوق فيمنع تصديدهم لانه توكليل من اى لان المضاربة توكليل والتذكير باعتبار عقد
 المضاربة او حكمها من وفي التخصيص فلا يتم من شرط والفائدة من وجود احد باصيانة ماله عن خطر الطريق والثا
 صيانة ماله عن حياته المضارب فانه لو عين عليه لبد الوتد سميته لانه عنها الثالث ان الاسعار بحسب الظاهر
 والرخس يختلف باختلاف البلدان وكذا النقود فكان الشرط مقيدا والربح ان المضارب مادام في المصر لا يتصور
 النقص في مال المضارب وفي السفر يتصور فيه وكذا ليس ان يذنه بفضا من من اى وكذا ليس للمضارب
 ان يذنه في المال بفضا من اى من يرححها من اى البضاعة من من تلك البلدة من من اى
 البلدة التي يربحها من المال من لانه لا يملك الاخراج بنفسه فلا يملك تفويضه الى غيره من من اى تفويض الاخراج
 الى غيره من من قال من اى في الجاهل الصغير من فان خرج الى غير تلك البلدة فاشترى من من من اى تصرف فيه
 امره فكان كاصحابه ولم يرد من قوله فاشترى من ان الضمان يرحح على الشرط ان الضمان يجب عليه جرد
 الاخراج وانما امره استقرار الضمان على ما يجب في الكتاب من وكان ذلك من من اى الذي اشترا كان من
 ربحه من اى كان له ربح الذي حصل منه ولكن تصدق به على قولهما وعلى قول ابي يوسف يطيب له الربح
 فلا يلزمه التصديق من لانه تصرف بغير امره من اى لان الاخراج او الشرط تصرف في ملك غيره بغير امره فيصير
 فاصبا فغيره يرحح مضاربا من وان لم يشترحه رده الى الكوفة وهي من اى والمال ان الكوفة هي من التي
 فيها من من اى ربح المال من من اى المضارب من من الضمان كالمودع اذا خالف في الوديعة ثم ترك
 من اى المتخالف من ورجع المال مضاربة على حاله لبقائه في يده بالبعد السابق من من الضمان في المودعين
 يرحح الى المضاربة والتذكير في الاول باقتبال العقد والثاني باقتبال المال فان قيل قوله ورجع المال
 صح مضاربة يدل على ايها نالته واذا قال العقد لا يرحح الا بالتجديدا يجب بانه على رواية الجاهل الصغير
 لم يزل لان الخلاف انما يتحقق بالشرا والفرق خلافه وانما قال ربح بناء على انه صار على شرط الزوال
 على رواية المبسوط فاما ما زلت ذوالا موقوفا حيث ضمنه بنفس الاخراج من وكذا اذا رده بعضه من اى كذا
 يكون المضاربة على حالها اذا رده المضارب بعض المال الى الموضع الذي عينه من واشترى بغيره في المصر من اى

المراومنة التعمير فيما هو من منافع التجار
 فانه من منافع التجار
 وليس المقراض منه من منافع التجار
 ومن منافع التجار
 هم تبرع كالبينة والعمدة
 فلا يحصل به الفرق
 وهو الربح لانه لا يجوز
 الزيادة عليه من اى
 على الاقران
 عشرة فانه لو اقرن عشرة
 ليستوفى احد عشر الجوز
 فلما لم يحصل للربح
 لا يكون من منافع التجار
 فلا يتنازلون
 هم اما الربح مضاربة
 فمن منفعهم
 وكذا الشركة
 واخطأ بما ل نفسه من منفعهم
 و به قال الشري مالك
 والشاخص ليس له الشركة
 والخطأ ولو فعل بغيره من
 فذل تحت هذا القول من
 وهو قوله عمل بربك
 والغني
 في يخل يرحح الى الشركة
 والخطأ على ما قيل
 والحد منها قال من اى
 القدر يرححهم
 وان خص له ربح المال
 التصرف في بلد بغيره
 او في سلعة بغيره لا يجوز
 ان يرحح كل واحد من البلد
 والسلعة بغيره
 و به قال احمد
 حال الشاخص والكل اذا
 شرط ان لا يشترى الا من ببل
 ببيته او سلعة ببيته او ما
 سهر وجوده لا تقع
 المضاربة
 ويحترق بقوله في بلد
 بغيره عن السوق ببيته
 فانه لا يتقيد بذلك
 بالاجماع الا اذا تم
 التخصيص بالمعنى بان قال
 لا يملك في غير هذا السوق
 فيمنع تصديدهم لانه
 توكليل من اى لان
 المضاربة توكليل
 والتذكير باعتبار عقد
 المضاربة او حكمها من
 وفي التخصيص فلا يتم
 من شرط والفائدة من
 وجود احد باصيانة ماله
 عن خطر الطريق والثا
 صيانة ماله عن حياته
 المضارب فانه لو عين
 عليه لبد الوتد سميته
 لانه عنها الثالث ان
 الاسعار بحسب الظاهر
 والرخس يختلف باختلاف
 البلدان وكذا النقود
 فكان الشرط مقيدا
 والربح ان المضارب
 مادام في المصر لا يتصور
 النقص في مال المضارب
 وفي السفر يتصور فيه
 وكذا ليس ان يذنه
 بفضا من من اى
 وكذا ليس للمضارب
 ان يذنه في المال
 بفضا من اى من يرححها
 من اى البضاعة من من
 تلك البلدة من من اى
 البلدة التي يربحها من
 المال من لانه لا يملك
 الاخراج بنفسه
 فلا يملك تفويضه الى
 غيره من من اى
 تفويض الاخراج الى
 غيره من من قال من اى
 في الجاهل الصغير من
 فان خرج الى غير تلك
 البلدة فاشترى من من
 من اى تصرف فيه امره
 فكان كاصحابه ولم يرد
 من قوله فاشترى من ان
 الضمان يرحح على الشرط
 ان الضمان يجب عليه
 جرد الاخراج وانما امره
 استقرار الضمان على ما
 يجب في الكتاب من وكان
 ذلك من من اى الذي
 اشترا كان من ربحه من
 اى كان له ربح الذي حصل
 منه ولكن تصدق به على
 قولهما وعلى قول ابي
 يوسف يطيب له الربح
 فلا يلزمه التصديق من
 لانه تصرف بغير امره
 من اى لان الاخراج او
 الشرط تصرف في ملك
 غيره بغير امره فيصير
 فاصبا فغيره يرحح
 مضاربا من وان لم
 يشترحه رده الى الكوفة
 وهي من اى والمال ان
 الكوفة هي من التي
 فيها من من اى ربح
 المال من من اى
 المضارب من من الضمان
 كالمودع اذا خالف في
 الوديعة ثم ترك من
 اى المتخالف من ورجع
 المال مضاربة على
 حاله لبقائه في يده
 بالبعد السابق من من
 الضمان في المودعين
 يرحح الى المضاربة
 والتذكير في الاول
 باقتبال العقد والثاني
 باقتبال المال فان
 قيل قوله ورجع المال
 صح مضاربة يدل على
 ايها نالته واذا قال
 العقد لا يرحح الا بالتجديدا
 يجب بانه على رواية
 الجاهل الصغير لم يزل
 لان الخلاف انما يتحقق
 بالشرا والفرق خلافه
 وانما قال ربح بناء على
 انه صار على شرط
 الزوال على رواية
 المبسوط فاما ما زلت
 ذوالا موقوفا حيث
 ضمنه بنفس الاخراج
 من وكذا اذا رده بعضه
 من اى كذا يكون
 المضاربة على حالها
 اذا رده المضارب بعض
 المال الى الموضع الذي
 عينه من واشترى بغيره
 في المصر من اى

في الحال انه قد اشترى بعض المال في المصر الذي عينه من المودع والمضاربة لما قلنا من
 انما الى قوله لبقائه في يده بالبعد السابق في الاصل ما اشترى بغيره من ماله و ما روى في المضاربة من من
 الشري بها من من اى شرط في الجاهل الصغير في الضمان الشري حيث قال فان خرج الى غير ذلك البلد فاشترى
 من من الضمان في بها يرحح الى المضاربة وكذا المراومنة مال مضاربة ثم فسره ثم شرط الشري بها بها يرحح
 من وهو رواية الجاهل الصغير من اى المذكور من شرط الشري وهو رواية الجاهل الصغير من من كتاب المضاربة
 من من المبسوط من ضمنه بنفس الاخراج من اى ضمن المضارب بنفس الاخراج مال المضاربة سوا ما
 بهما ولا من والصحيح ان بالشرا في الضمان لانه اذا شرط له ربح في المصر الذي عينه اما الضمان فوجوبه
 بنفس الاخراج وانما شرط الشرا لا الاصل لوجوب من من اى يتقرر لوجوبه للاصل وجوب الضمان فاصل
 ان الضمان يجب بنفس الاخراج ولكن على شرط الزوال فاشترى بغيره من ماله لانه اذا شرط له ربح في المصر الذي عينه
 ويخرج في غير هذا المصر من ماله في غير هذا المصر ولا يرحح عليه وفيه تحقيق اختلاف منه في ذلك القدر والباقي على المضاربة
 اذ ليس من ضرورة صيرورة ضمان البعض للمال المتعلق بالمضاربة فيا يرحح في مصر فانه لا يرحح في مصر فانه لا يرحح في مصر
 وفي ذلك تقريرا فاما الجوز ومعتبر الكل وتفريق الصفقة من مودع او استلزم خيرا ولا ضرر عند الضمان من
 وبذلك الخلاف ما اذا قال من ان يشترى من من سوق الكوفة حيث لا يبيع التقييد من اى انما هذا الى قوله وان
 فله ربح المال لتصرفه في بلد بغيره من لان المصر من تباين اطرافه كبقعة واحدة فلا يقيده التقييد الا اذا صرح
 بالتي بان قال من في السوق ولا يملك في غير السوق لانه صرح بالبحر والولاية اليه من اى ولاية البحر الى اى
 ربح المال فان قيل في مصر هذا هو المال بن بالنسبة ولا يتبع بالتدوير على اكل حيث لو باعها بالبعد او بالنسبة لا
 يكون مخالفا من مصر التي اذا كان السعر بالنقد والنسبة لا يتبع الجواب عن هذا مني على اصل وهو ان الضمان
 المقيد من كل وجه يتبع وغير المقيد من كل وجه لغو المقيد من وجه دون وجه يتبع عند النبي الصريح والوجه عند السكون
 عنه فالاول لا يخصص بل هو سلعة وقد تقدم والثاني كصورة النقص فان البيع نقدا يضمن كان خيرا فكان التقييد
 مفرا والثالث كالتصريح عن السوق فانه مقيد من وجه من حيث ان البلد ذات اما كن مختلف حقيقة وهو ظاهر وكما
 ناه اذا شرط الحفظ على المودع في محلة ليس له ان ينفذها في غيرها وقد تختلف الاسعار ايضا باختلاف المكنة
 مقيد من وجه وهو ان المصر من تباين اطرافه جبل ككان واحدا اذا اشترى الايمان المسلم بان يكون في مصر
 ولم يبين المحلة فاعتبرناه حالة التصريح بالنسبة لولاية البحر ولم يثبت عند السكون من ومعنى التخصيص ان يقيده
 على ان قيل كذا شرط لما قال فيما مضى وان خص له ربح المال الى آخره مشعر هنا يبين معنى التخصيص وهو
 ذكر الفاظ تدل على التخصيص والتقدير ومعنى التخصيص كقولنا بان يقول كذا وكذا اى بهذه الالفاظ والافراد
 من ذكره التميز بين ما يدل مناسطة التخصيص لا يدل ومجموع ذلك ثمانية ستة منها تقييد التخصيص ومنها
 انها متباعدة مشورة والضابط التميز ما يفيد التخصيص مما لا يفيد هو ان ربح المال لا يعقب فقط المضاربة كالمال
 يبيع الاجرة في بيع متعلق بما تقدم جعل متعلقا به فلا ينفرد اذا عتب ما يبيع الاجرة لم يجعل متعلقا بما تقدم
 لا اعتبارا لضرورة وعلى هذا اذا قال في هذا المال على ان يملك كذا يكون تخصيصا لانه يعقب فقط المضاربة بالاصح

كل المودع والمضارب
 في المصر على المضاربة
 لما قلنا ثم شرط الشري
 بها بها يرحح الى المضاربة
 وكذا المراومنة مال مضاربة
 ثم فسره ثم شرط الشري بها بها يرحح
 من وهو رواية الجاهل الصغير من اى
 المذكور من شرط الشري وهو رواية
 الجاهل الصغير من من كتاب المضاربة
 من من المبسوط من ضمنه بنفس
 الاخراج من اى ضمن المضارب
 بنفس الاخراج مال المضاربة سوا ما
 بهما ولا من والصحيح ان بالشرا في
 الضمان لانه اذا شرط له ربح في
 المصر الذي عينه اما الضمان
 فوجوبه بنفس الاخراج وانما شرط
 الشرا لا الاصل لوجوب من من اى
 يتقرر لوجوبه للاصل وجوب الضمان
 فاصل ان الضمان يجب بنفس
 الاخراج ولكن على شرط الزوال
 فاشترى بغيره من ماله لانه اذا
 شرط له ربح في المصر الذي عينه
 ويخرج في غير هذا المصر من
 ماله في غير هذا المصر ولا يرحح
 عليه وفيه تحقيق اختلاف منه في
 ذلك القدر والباقي على المضاربة
 اذ ليس من ضرورة صيرورة ضمان
 البعض للمال المتعلق بالمضاربة
 فيا يرحح في مصر فانه لا يرحح في
 مصر فانه لا يرحح في مصر فانه لا
 يرحح في مصر فانه لا يرحح في مصر
 وفي ذلك تقريرا فاما الجوز
 ومعتبر الكل وتفريق الصفقة من
 مودع او استلزم خيرا ولا ضرر عند
 الضمان من وبذلك الخلاف ما اذا
 قال من ان يشترى من من سوق
 الكوفة حيث لا يبيع التقييد من اى
 انما هذا الى قوله وان فله ربح
 المال لتصرفه في بلد بغيره من
 لان المصر من تباين اطرافه كبقعة
 واحدة فلا يقيده التقييد الا اذا
 صرح بالتي بان قال من في السوق
 ولا يملك في غير السوق لانه صرح
 بالبحر والولاية اليه من اى ولاية
 البحر الى اى ربح المال فان قيل
 في مصر هذا هو المال بن بالنسبة
 ولا يتبع بالتدوير على اكل حيث لو
 باعها بالبعد او بالنسبة لا يكون
 مخالفا من مصر التي اذا كان السعر
 بالنقد والنسبة لا يتبع الجواب عن
 هذا مني على اصل وهو ان الضمان
 المقيد من كل وجه يتبع وغير
 المقيد من كل وجه لغو المقيد من
 وجه دون وجه يتبع عند النبي
 الصريح والوجه عند السكون عنه
 فالاول لا يخصص بل هو سلعة وقد
 تقدم والثاني كصورة النقص فان
 البيع نقدا يضمن كان خيرا فكان
 التقييد مفرا والثالث كالتصريح
 عن السوق فانه مقيد من وجه من
 حيث ان البلد ذات اما كن مختلف
 حقيقة وهو ظاهر وكما ناه اذا
 شرط الحفظ على المودع في محلة
 ليس له ان ينفذها في غيرها وقد
 تختلف الاسعار ايضا باختلاف
 المكنة مقيد من وجه وهو ان
 المصر من تباين اطرافه جبل ككان
 واحدا اذا اشترى الايمان المسلم
 بان يكون في مصر ولم يبين
 المحلة فاعتبرناه حالة التصريح
 بالنسبة لولاية البحر ولم يثبت
 عند السكون من ومعنى التخصيص
 ان يقيده على ان قيل كذا شرط
 لما قال فيما مضى وان خص له
 ربح المال الى آخره مشعر هنا
 يبين معنى التخصيص وهو ذكر
 الفاظ تدل على التخصيص والتقدير
 ومعنى التخصيص كقولنا بان
 يقول كذا وكذا اى بهذه الالفاظ
 والافراد من ذكره التميز بين
 ما يدل مناسطة التخصيص لا يدل
 ومجموع ذلك ثمانية ستة منها
 تقييد التخصيص ومنها انها
 متباعدة مشورة والضابط
 التميز ما يفيد التخصيص مما لا
 يفيد هو ان ربح المال لا يعقب
 فقط المضاربة كالمال يبيع
 الاجرة في بيع متعلق بما تقدم
 جعل متعلقا به فلا ينفرد اذا
 عتب ما يبيع الاجرة لم يجعل
 متعلقا بما تقدم لا اعتبارا
 لضرورة وعلى هذا اذا قال في
 هذا المال على ان يملك كذا
 يكون تخصيصا لانه يعقب فقط
 المضاربة بالاصح

وحيث كان الكالف مستحقا
المال والنجاسة فيكون
فلهذا يبيع لصفي هذا المقدار
ثم اذا قبض ربا مال الكالف
ان يضمن المدين نصف قيمة
الكلم كان الكالف المستحق
استحقاقا من المال بكونه مستحقا
في الاستيفاء فظهر ان الجارية
كلها لم تكن بغيرها فتن
تقدمت دعة هي بغيرها
الفراس اثبات بالنكاح و
نفادها نفقا للملك فلا ظهر
الملك نفذت تلك الدعوى
وهارت الجارية ام ذلك لا يضمن
النصيب رب المال لان هذا ضمان
عقله وضمن القتل لا يضمن
صنعا كما اذا استولت جارية النكاح
ثم ملكها هو وعنده وراثة يضمن
نصيبه بغيره كذا هذا بغيره
ضمن الولد على ما
باب المضارب المضارب
قيل ان المضارب المضارب
في بيعه سارية ولم ياذن له
لم يضمن بالدفعة ولا يضمن
الثاني حتى يبرح فاذا ربح ضمن
الاول رب المال وهذا اربعة
الحسن عن ابي حنيفة ومالك
اذا عمل به ضمن ربحه او لم يربح
وهذا ظاهر الرواية وفيل زفر
يضمن بالدفعة على ان لم يعمل وهو
رواية عن ابي يوسف لا يضمن
له الدفعة على وجه الايداع وهذا
الدفعة على وجه المضاربة وتبعها
ان الدفعة يبرح حقيقة او افتراضا
مضاربة بالبيع فكل حال لم يبرح
ولا يضمن ان الدفعة قبل العمل ايداع
وبوجه ايضا والفعلان بملكها

وحيث كان الكالف مستحقا براس المال والنجاسة ربح والربح بينهما فلهذا يبيع لصفي هذا المقدار
ثم اذا قبض ربا مال الكالف ان يضمن المدين نصف قيمة الكلف كان الكالف المستحق
استحقاقا من المال بكونه مستحقا في الاستيفاء فظهر ان الجارية كلها لم تكن بغيرها فتن
تقدمت دعة هي بغيرها الفراس اثبات بالنكاح ونفادها نفقا للملك فلا ظهر
الملك نفذت تلك الدعوى وهارت الجارية ام ذلك لا يضمن النصيب رب المال لان هذا ضمان
عقله وضمن القتل لا يضمن صنعا كما اذا استولت جارية النكاح ثم ملكها هو وعنده وراثة يضمن
نصيبه بغيره كذا هذا بغيره ضمن الولد على ما باب المضارب المضارب قيل ان المضارب المضارب
في بيعه سارية ولم ياذن له لم يضمن بالدفعة ولا يضمن الثاني حتى يبرح فاذا ربح ضمن
الاول رب المال وهذا اربعة الحسن عن ابي حنيفة ومالك اذا عمل به ضمن ربحه او لم يربح
وهذا ظاهر الرواية وفيل زفر يضمن بالدفعة على ان لم يعمل وهو رواية عن ابي يوسف لا يضمن
له الدفعة على وجه الايداع وهذا الدفعة على وجه المضاربة وتبعها ان الدفعة يبرح حقيقة او افتراضا
مضاربة بالبيع فكل حال لم يبرح ولا يضمن ان الدفعة قبل العمل ايداع وبوجه ايضا والفعلان بملكها

باب المضارب المضارب قيل ان المضارب المضارب في بيعه سارية ولم ياذن له لم يضمن بالدفعة ولا يضمن
الثاني حتى يبرح فاذا ربح ضمن الاول رب المال وهذا اربعة الحسن عن ابي حنيفة ومالك اذا عمل به ضمن ربحه او لم يربح
وهذا ظاهر الرواية وفيل زفر يضمن بالدفعة على ان لم يعمل وهو رواية عن ابي يوسف لا يضمن له الدفعة على وجه الايداع
وهذا الدفعة على وجه المضاربة وتبعها ان الدفعة يبرح حقيقة او افتراضا مضاربة بالبيع فكل حال لم يبرح
ولا يضمن ان الدفعة قبل العمل ايداع وبوجه ايضا والفعلان بملكها

وفي ذلك لان في بيع المضارب كماله خلوته بغيره وهذا هو وجوب الضمان على الاول
او عليه بالربح والعقل على ما ذكرنا ثم اذا كانت المضاربة مكية فليس الضمان ان المراد بالضمان
الاول والثاني او كليهما ليتناول كلاهما فان الاول اذا كانت فاسدة او الثانية او كليهما جميعا فليس
الاول لان الثاني بغيره وله اجر مثله فلم يثبت الشركة الموجهة للضمان وكذا لو كانت الاولى جارية والثانية
فاسدة فلا ضمان لما ذكرنا وكذا ان كان الاول فاسدة والثانية جارية وانما يجب الضمان عليها اذا كانت
المضاربة جارية فان قيل اذا كانت الاولى فاسدة لم يتصور جواز الثانية لان مبيعها على الاول فلا يقيم
التقسيم اجيب بان المراد جواز الثانية حينئذ يكون جازيا بحسب الصورة بان يكون المشروط الثاني من الربح
مقتضا لم يجز المضاربة في الجملة بان كان المشروط الاول نصف الربح وباقه مثله والثاني نصفه فان كانت
ش اى المضاربة فاسدة لا يضمن الاول ش اى المضارب الاول ثم وان عمل الثاني ش اى المضارب الثاني
ثم لانه اجبر فيه وله اجر مثله فلا يثبت الشركة به ش اى الشركة الموجهة للضمان للمصلح ثم ذكر في الكتاب ش اى
مصلحة القدرى ثم يضمن الاول ولم يذكر الثاني فيمن ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة ربه وعند ابي يضمن
بنا على اختلاف في موضع الموضع ش فان موضع الموضع لا يضمن عند ابي حنيفة ربه فلا فاعلماهم وقيل رب المال
بالتحريم ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع ش اى اجماع اصحابنا لمحصل التكرار من المضارب
ونوع ما لا يضمن من الثاني الا فاسد وهو المشهور وش يعني هذا القول هو المشهور من المذهب ثم وذا عرفت بان
ش لا يضمن المضاربان موضع الموضع ثم وكذا عند ابي حنيفة ربه على قول من يقول ان يضمن عند
ايضا ولكن يحتاج الى الفرق بين هذا المسئلة والمسئلة موضع الموضع اشار ابي حنيفة ربه وفيه الفرق له ش اى
م حينئذ ش اى المسئلة التي نحن فيها م حينئذ موضع الموضع ان موضع الثاني يضمن لثبوتها الاول ش
لا يضمنه م فلا يكون ضامنا اما المضارب الثاني فيكون لثبوت نفسه ش يعني لنفسه نفسه من حيث ش كذا في الربح
فما كان يكون ضامنا ثم ان ضمن ش اى رب المال هو الاول ش اى المضارب الاول ثم متى لمضاربين من الاول
وكان المخرج بينهما على ما شرطنا لم يبرح ملكه ش اى لان المضارب الاول ملك مال المضاربين بالضمان من حين خالف المخرج
لا على الوجه الذي رضى به ش اى رب المال فانه لم يبرح بدفع المال الى غيره ثم مضارب كما افادع مالم نفسه ش
فصحت المضاربة م وان ضمن الثاني ش اى وان ضمن رب المال المضارب الثاني ثم ربح على الاول بالعدول
اى بسببه وبه قال الشافعي ربه ومالك واحمد في رواية ان لم يعلم بمحال المضارب الاول وان علم لم يرجع عليه بشيء
رواية واحدة وفي بعض النسخ موضع العقد بالعبرة اى بالضمان لانه لا يبرح له سلامة المقبوض فان قيل فيمن ان يضمن المخرج الى
الثاني لانه ضمن المضاربة الاصل فيفسد بضاروه قلت الدخ امر حسي والاقتضاك ثبت في الحسنى وانما هذا
في امر شاعى م لانه ش اى المضارب الثاني م عامل له ش اى المضارب الاول م فله ش
اى شى ذلك البطل قبل شى كلامه ضاقت لانه قال قبل هذا يعين فيه لمنفعة نفسه وملكها قال لانه
عامل للمضارب الاول والجواب ان البجته محتملة لان الثاني عامل لنفسه بسبب شركته في
الربح ومما لم يغيره بسبب انه في الايداع الموضع وعمل الموضع وهو الحفظ للموضع فاعرف انك ترضى لعدم اتحاد

كامل خلطه بغيره وهذا
اذا كانت المضاربة مكية
فان كانت فاسدة لا يضمن
الاول وان عمل الثاني لانه
اجبر فيه وله اجر مثله
فلا يثبت الشركة به ش
ذكر في الكتاب يضمن
الاول ولم يذكر الثاني
وقيل ينبغي ان لا يضمن
الثاني عند ابي حنيفة ربه
وعند ابي يضمن بناء
على اختلاف في موضع
الموضع وقيل رب المال
بالتحريم ان شاء ضمن
الاول وان شاء ضمن
بنا على اختلاف في موضع
الموضع وقيل رب المال
بالتحريم ان شاء ضمن
الاول وان شاء ضمن
ونوع ما لا يضمن من
ديون الربح المخرج الى
الثاني يضمن لمنفعة
الاول فلا يكون ضامنا
اما المضارب الثاني
يجعل فيه لنفسه
فما كان يكون ضامنا
ثم ان ضمن الاول
المضاربة بين الاولين
الثاني وكان الربح بينهما
على ما شرطنا لانه لم يبرح
ملكه بالضمان من حين
خالف المخرج الى غيره
لا على الوجه الذي
رضى به مضارب كما افادع
مالم نفسه وان ضمن
الثاني ربح على الاول
بالبطل لانه عامل

[illegible][illegible]

لا يبدى - باهل وصفته
في مسائل المتعارفة لأن خروجه
المضاربة والمنفعة هي التي
إلى المعالجة الواثبة وهو
مأذون من جملة ذلك
تسبب شيابه واجرة الجير
يخفف منه ويعلق ولا يتركها
والذين في موضع من غير
اليه عادة كل الجار وأما
يطلق في جميع ذلك بالمعنى
حتى يضمن الفضل أن
جاروا اعتسار الشغار
فيما بين التجار وأما الدماء
ففي ماله في ظاهر الرواية
وتحت إلى حادثة فإنه يخل
في النفقة لأنه لا صلاح يذله
ولا يمكن من التجار ولا به
ضار كما للنفقة وحده الظاهر
أن الحاجة إلى النفقة مستقلة
لوقته إلى الدماء يعارض
لحسن ولها كانت نفقة
الزوجة على الزوج ودواها
أما بقا قال وأما الإثنية
بالحسن ما اتفق من أن
ن باع المبيع سر اجرة حبيب
النفق على المبيع من الحملان
فمنه ولا تجيب ما اتفق
أن نفسه لأن العرف جاز
لأن يكون دون الشيء
أن لا يكون

معترفين
 لعلنا نذكرهم
 الاستحقاق
 ويذكرنا
 دونهم
 الحق بيننا
 يدينهم
 بيننا
 نحن
 السبق في
 والحق

لانه وكل من جهة فيه يخرج
 نصيب المضارب وهو الربح من
 المضاربة لانه مضمون عليه
 ومال المضاربة امانة وبنيها
 متافا قد سبق في كتاب ارباع العبد
 على المضاربة لانه ليس فيه ما ينافي
 المضاربة ويكون راس المال الفين
 وخصماية لانه دفع مرة الف
 ومرة الف وخصماية ولا يصح واجبة
 الا على الفين لانه اشتراك بالالفين
 وقيل في رواية اخرى ان العبد
 باربعة الاف فخصماية مضاربة
 شائعة لان راس المال
 ويقضي خصماية ربحا بينهما قال
 وان كان معه الف فاشترى
 راس المال بمثل المثل في رواية
 اياه بالف فانه يبيع مائة
 على خصماية لان هذا البيع
 مقضي بحجزة لتغير المقاصد
 في الحاجة وان كان يبيع ملكه
 بمملكته لان فيه شبهة لعدم
 وصفي المراجعة على الامانة
 والاحتراز عن شبهة الخيانة
 فاعتبر اقل الفين ولو اشترى
 المضارب عبد بالف فباعه
 من راس المال بالف فباعه
 يباعه مائة بالف ومائة لانه
 اعتبر على ما في حق نصيب الربح
 وهو نصيب راس المال

لانه كل من جهة فيه يخرج
 نصيب المضارب وهو الربح من
 المضاربة لانه مضمون عليه
 ومال المضاربة امانة وبنيها
 متافا قد سبق في كتاب ارباع العبد
 على المضاربة لانه ليس فيه ما ينافي
 المضاربة ويكون راس المال الفين
 وخصماية لانه دفع مرة الف
 ومرة الف وخصماية ولا يصح واجبة
 الا على الفين لانه اشتراك بالالفين
 وقيل في رواية اخرى ان العبد
 باربعة الاف فخصماية مضاربة
 شائعة لان راس المال
 ويقضي خصماية ربحا بينهما قال
 وان كان معه الف فاشترى
 راس المال بمثل المثل في رواية
 اياه بالف فانه يبيع مائة
 على خصماية لان هذا البيع
 مقضي بحجزة لتغير المقاصد
 في الحاجة وان كان يبيع ملكه
 بمملكته لان فيه شبهة لعدم
 وصفي المراجعة على الامانة
 والاحتراز عن شبهة الخيانة
 فاعتبر اقل الفين ولو اشترى
 المضارب عبد بالف فباعه
 من راس المال بالف فباعه
 يباعه مائة بالف ومائة لانه
 اعتبر على ما في حق نصيب الربح
 وهو نصيب راس المال

لانه كل من جهة فيه يخرج
 نصيب المضارب وهو الربح من
 المضاربة لانه مضمون عليه
 ومال المضاربة امانة وبنيها
 متافا قد سبق في كتاب ارباع العبد
 على المضاربة لانه ليس فيه ما ينافي
 المضاربة ويكون راس المال الفين
 وخصماية لانه دفع مرة الف
 ومرة الف وخصماية ولا يصح واجبة
 الا على الفين لانه اشتراك بالالفين
 وقيل في رواية اخرى ان العبد
 باربعة الاف فخصماية مضاربة
 شائعة لان راس المال
 ويقضي خصماية ربحا بينهما قال
 وان كان معه الف فاشترى
 راس المال بمثل المثل في رواية
 اياه بالف فانه يبيع مائة
 على خصماية لان هذا البيع
 مقضي بحجزة لتغير المقاصد
 في الحاجة وان كان يبيع ملكه
 بمملكته لان فيه شبهة لعدم
 وصفي المراجعة على الامانة
 والاحتراز عن شبهة الخيانة
 فاعتبر اقل الفين ولو اشترى
 المضارب عبد بالف فباعه
 من راس المال بالف فباعه
 يباعه مائة بالف ومائة لانه
 اعتبر على ما في حق نصيب الربح
 وهو نصيب راس المال

لانه كل من جهة فيه يخرج
 نصيب المضارب وهو الربح من
 المضاربة لانه مضمون عليه
 ومال المضاربة امانة وبنيها
 متافا قد سبق في كتاب ارباع العبد
 على المضاربة لانه ليس فيه ما ينافي
 المضاربة ويكون راس المال الفين
 وخصماية لانه دفع مرة الف
 ومرة الف وخصماية ولا يصح واجبة
 الا على الفين لانه اشتراك بالالفين
 وقيل في رواية اخرى ان العبد
 باربعة الاف فخصماية مضاربة
 شائعة لان راس المال
 ويقضي خصماية ربحا بينهما قال
 وان كان معه الف فاشترى
 راس المال بمثل المثل في رواية
 اياه بالف فانه يبيع مائة
 على خصماية لان هذا البيع
 مقضي بحجزة لتغير المقاصد
 في الحاجة وان كان يبيع ملكه
 بمملكته لان فيه شبهة لعدم
 وصفي المراجعة على الامانة
 والاحتراز عن شبهة الخيانة
 فاعتبر اقل الفين ولو اشترى
 المضارب عبد بالف فباعه
 من راس المال بالف فباعه
 يباعه مائة بالف ومائة لانه
 اعتبر على ما في حق نصيب الربح
 وهو نصيب راس المال

وقد مر في البيع قال فان كان
 معه الف فاشترى راس المال
 عدا فاشترى راس المال
 ربحه فاشترى راس المال
 على ربحه فاشترى راس المال
 لان الف درهم فاشترى راس المال
 بقدر المثل وقد كان للملك
 باليهما ارباعا لانه لم يعمل المال
 عينا واحدا فاشترى راس المال
 فلهما ربح وهو الف بينهما
 والف لرب المال فاشترى راس مال
 لان قيمته الف والى اذا فداها
 خرج العبد عن المضاربة اما
 نصيب المضارب فلهما ربحا
 واما نصيب راس المال فلهما
 القاضى بالتقسيم فلهما ربحا
 لما انه يتضمن فلهما ربحا
 بينهما والمضاربة تتضمن ربحا
 محققا ما تقدم لا محذور فلهما
 فيه على المضارب وان كان له
 حق الرجوع فله حصة في
 القسمة وكان العبد كالزائل
 عن ملكهما بالحقانية ودفع
 العدا وكابداه الشر فليكون
 العبد بينهما ارباعا لانه لم يعمل
 بغير المضارب فلهما ربحا
 ثلاثا ايام محذوف ما تقدم
 قال وان كان معه الف فاشترى
 بعينه فاشترى راس المال
 هلك الف بين ربحه للملك
 ذلك لانه لم يعمل بغير المضارب
 فلهما ربحا فاشترى راس المال

الحق العام لم يصح العقد الا بالتفصيل كما في الوكالة لان الاصل فيه المخصوص من شئ واحد
فيه العموم الا بالتفصيل وانما ذكر التفصيل فيه مع انه راجع الى الوكالة باعتبار التكليف والاعتبار
حذف المضاف اى لان الاصل في باب الوكالة هو ولو ادعى كل واحد منهما ما عارض بان قال رب المال في البر
وقال المضارب في الطعام هم فالقول لرب المال لانها اتفقت على التخصيص من شئ لان كلاهما يدعى خصوصية شئ ولكن
اعتبار قول من يستفاد الاذن من جهة احدى اثاره ليس بقوله من الاذن بل من جهة شئ اى من جهة رب
المال هم فيكون القول له ولو ادعى من استفاد البيعة بنية المضارب اى انما اتفقت على بيع المضارب اى من جهة شئ اى من جهة رب
الى شئ المضارب من شئ عن نفسه و عدم حاجة الاذن من شئ اى ولو ادعى من استفاد البيعة بنية المضارب اى انما اتفقت على بيع المضارب اى من جهة شئ اى من جهة رب
من جهة قال السقاني في هذا ما يتامل في سورة وان كانت رواية الايضاح تساهل لان رب المال يحتاج ايضا الى
اثبات ما ادعى بل بنية رب المال اولى بالقبول لاثباتها مراعاة ما هو المضارب وشريحة البيعة انما
الامر العارض غير الظاهر كما في بنية الخارج مع بنية ذك الذي وجب صاحب الذخيرة بينهما في دعوى
المخصوص والعموم واحد وقال لان العسل منها يمكن بان يجعل كانه اذن له بالعموم او لا ثم نهاه عنه
واذنه بالمخصوص او اذن له بالمخصوص او لا ثم اذن له بالعموم فان لم توقت البيعة كان وقتها على اشارة
او وقت احد يادون الاحمدى بنية رب المال فتقدر العمل بها ليعمل بنية رب المال لانه ثبت باليس
بثابت فافهم ولو وقت البيعتان وقتا شرا بان قال رب المال دفعة في البر في رمضان وقال المضارب في الطعام في
شوال فمضارب الوقت لا خير اولى لان اخر الشراطين ينقض الاول من شئ اى بفسوخه كان الرجوع اليه اولى فروع ففقه
عبد المضاربة في مال المضاربة وجعل اذا ابقى طررب المال ظهر ربح او لا بلا خلاف دفع اليه العين وقال اصقن
عندك الفاد اخرى يكون الفان منها شركة والالف مضاربة بالنصف جاز خلافا لبعض المالكية ويجوز ان يكون
الرجل حالا في المضاربة لرجل ثم مضاربة اخرى وقال احمد لا يجوز اذا كان فيه مزر على الاول دفع الفاعلى ان كان
مركبا جاز بلا خلاف ولو قال على ان يربح نصفها جاز ايضا هذا ما ابي ثور من ان لا يملك الشاة ولو اشترى العامل
بالالف امته او غنما او بقرا او كلبا او موزا او يساوى العين ركن خطه فله الموزون والربح وبه قال الشافعي في قول احمد
في رواية وقال مالكه والشافعي في قول احمد في رواية لا يركب له ماله الربح قبل القسمة ولو اشترى اثنين او غنما او
او راس شاة لا يركب لاختلاف الجنس فلا يظهر الربح ولا يكتسب المضارب قبل ظهور الربح بلا خلاف وعبد بقوله
ولرب المال فمضاربها فله المهر من نفسه وعند الامم الثلاثة لا يجوز قبل ظهور الربح والعدد اعلم بالصواب

كتاب الوديعه

شئ فركب عقيب كتاب المضاربة لان بينهما على الامانة مسمى فغيره مسمى الوديع وهو الذي يتركه صاحبه في تسليمه على
حفظ المال اى مال كان بشرط ان يكون قابلا لاثبات البيعة عليه حتى لو ادعى الا بى والساقط في الوديع الطير في الهوى لا يبرك
الا بطلب القبول فاذا وضع عند اخيه فاشاء لم يقبل شيئا فذهب ذهب الاخر وضاع بعضه لان بقاء البايع حوافر وكذا لو قال بذا وبيع
عندك بخلاف ما اذا قال لجالس لا تقبل فذهب فذهب حيث لا يقبل لانه صرح بالرد ولو اقره الربح في بيعة كان قابلا بالسكوت
فاذا ضاع ليعينه وكذا لو قال لصاحب مال ابن اخي شيئا فقال ثم فوضعه فسرقت بعضه ثم قال شئ اى القدر منى م الوديع

مختلف الوكالة لان
الاصل فيه المخصوص
وله ادعى كل واحد منهما
فما قال القول لرب المال
لا يفصل اتفاقا على
التخصيص الاذن
يستفاد من جهة
فيكون القول لرب المال
البيعة فالبيعة
بيعة اخصا وب
لحاجة الى تقييد
وعدم حاجة الاخر
الى البيعة ولو وقتت
البيعتان وقتا خاصا
الوقت لا يحد في
لان اخر الشراطين
ينقض الاول
كتاب الوديعه
قال الوديعه

الامانة في الوديع من شئ يقع الدال ويقال للمال ايضا مودع الفتح لا يقال مودع وادعى ان الوديعه والامانة لفظان مترادفان
لا يفرقان على التام والوجه الا بغير التفسير لا يقال البيعة من شئ وليس المراد منها التفسير فواجب ان يباين بان
الاخبار بالعام عن الخاص وهو جاز لان الامانة اعم من الوديعه وقال السقاني في هذا الا انه ان يقال ان لفظ
الامانة حصار على ما هو غير معنون فكان منتهى قول الامانة غير معنون عليه وبقوله على ذلك الكتاب كره وفيه
افيه لان العلم اوضح من غيره معنون ليس كذلك وليست شعري اى علم هذا من اقسام الاعلام
اذا امكن لم يفتننا من لان المودع متبرع والتبرع لا يوجب ضمان حق لو سرق عند لم يسرق ماله
لم يقم عند الكثريل العلم الا عند مالك رافعا فلهن للفتنة اذا لم يسرق ماله لم يقوله عليه السلام
ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان من شئ اخرجه الدارقطني ثم البيهقي في مسندهما
عن عمرو بن عبد الجبار عن عبيدة بن حسان عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولكن تقدم المستودع على المستعير فان قلت هذا الحديث ضعيف لان الدارقطني قال عمرو عبيدة
ضعيفان وانما يروى عن جده عن قول شريح بن ميمون ثم اخرجه من قول شريح بن ميمون رواه عبد الرزاق في مصنفه
من قول شريح بن ميمون قال ابن جابر في كتاب الضعفاء جدير يروى الموصوعات عن الثقات قلت قول الدارقطني
عمرو عبيدة ضعيفان خرج سيم فلا يقبل المودع من عبد الجبار فهو بان اسن عبيدة لم يقبله احد فيما نعلم
غير ان ابن علي ذكره ولم يذكره غيره في كتابه واما عبيدة فهو بفتح العين وكسر الباء الموحدة ابن حسان
النجاشي وذكره البخاري في تاريخه ولم يذكره غيره في تاريخه واما عبيدة فهو بفتح العين وكسر الباء الموحدة ابن حسان
بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع مودعة فلا ضمان عليه ورواه ابن جابر
من حديث البيهقي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع مودعة فلا ضمان عليه ورواه ابن جابر
عليه والجب من شرايح الهداية كيف سكتوا عن بيان حال هذا الحديث في لاسيما لان ابا عبد الله الذي يدعى به عا
بواقعة في الحديث ولم يرد في شريح على قوله فيه نظر لان ابا عبيدة جله من كلام شريح في غريب الحديث
وكذلك الترمذي الذي اخرج احاديث الهداية حيث نسب هذا الحديث الى مخرجه وذكر ما قالوا فيه
من الطرفة وسكت قوله غير المغل من الاغفال بالعين المجرة وهو الخيانة المعنى غير النجاسة وكذلك الغلول
الخيانة ولكنه يتصل في النعم والاعمال عامهم ولان بالناس حاجة الى الاستداع من وهو طلب ترك الوديعه
عند غيره يقال اودعت فلانا مالا واستودعته اياه اذ لم دفعة اليه ليكون عند فانت مودع ومستودع
بسر الدال فيها ويزيد مودع ومستودع يقع الدال فيها م مودع فانت مودع مستودع الدال هم متبع الناس عن
قبول الوديع فيقتطع مصالحهم من لان كل واحد يتبع عن قولها فلا ضمان اى المودع يقع بمتبع الناس عن
قبول الوديع فيقتطع مصالحهم لان كل واحد يتبع عن قولها فلا ضمان اى المودع يقع بمتبع الناس عن
الى ذلك قيودى الى مخرجه من قال شئ اى القدر منى م الوديع ان يحفظها بنفسه ومن هو في حباله
من مخرجه وولده ووالديه واجبه الخاص وهو الاجير مشاهير قرا ومثابته وعبدته وامته وبه قال
مالك و احمد ورواه وقال الشافعي وهو واشتب المالكى رده بعضه بالرفع الميم وفي الكافي العبرة في هذا الباب لما سكت

امانة في يد المودع
اذا امكن لم يفتننا
ليس على المستعير
غير المغل ضمان ولا على
المستودع غير المغل
ضمان لان بالناس
حاجة الى الاستداع
فان ضمان مودع الناس
عن قبول الوديع
فيقتطع مصالحهم
قال والوديع ان
يحفظها بنفسه
ومن في عياله

عند اختلاف الجنس غير مشروع وخلق الجنس مع خلاف الجنس ممازجه كخلق الحمل بالإنسان الممثلة وهو من السمسرة
بالزيت وكل ما يقع فيه من غير جنسه فيستلزم الاستحلال مطلقا وخلق الجنس مع الجنس كخلق الذكر
بالزيت وهو من اللون وهو من الجنس وهو من الجنس بالجنس والخلق بالخلق والخلق بالخلق والخلق بالخلق
بالسود وهو من جنس حقيقي وهو من الجنس وهو من الجنس وهو من الجنس وهو من الجنس وهو من الجنس وهو من الجنس
ان شارب من وان شارب وقال مالك ربه شاركة بلا خيار ثم لا يسبيل للمودع سحر كبر الدال صاحب الوصية ثم عليها
سحر اى على الوصية ثم عند اى حقيقة رضى المدعى وقال لا دخلها في شراكتها ان شارب سحر اى شريك المودع المودع
ان شارب المودع بالكرم مثل ان يخلق الدارم البيض بالبيض سحر كبر الباري جميع ابيهم م والسود بالسود سحر بغير الشين
جميع اسود اى الدارم السود بالدارم السود والخلق بالخلق والشعر بالشعر لهما سحر اى ابو يوسف ربه ومحمد ربه
ان سحر اى ان المودع بالكرم لا يمكن الوصول الى عين حقه صورة وان سحر اى الوصول الى حقه من سحر اى ان
هم بالقسمة سحر لان القسمة في الاستحقاق في اجارة افراد وحيث كل واحد من الشريكين ان ياخذ حصته حينما من غير
فقدان ولا رضى وكان اسكان الوصول الى غير حقه قاسمته مخير فكان سحر اى هذا المخلوط مستحلالا من وجه سحر حيث
لا يمكن الوصول الى عين حقه صورة م دون وجه سحر حيث ان سحر اى ان هذا المخلوط مستحلالا من وجه سحر حيث
هم وله سحر اى ولا يبي حقه ربه م سحر اى ان هذا المخلوط مستحلالا من وجه سحر حيث ان سحر اى ان هذا المخلوط مستحلالا من وجه سحر حيث
حقه سحر لان عين حقه بالصورة والخلق بالخلق والتحقيق فيه ان الاستحلال من العباد التسيب فانما التسيب من العمل
فبالتسبب العتق والتسيب قد وجد فصار متعديا من الاستحلال كما في الاستحلال قبل اذ ان كان
كذلك في الدرية م ولا سحر بالقسمة سحر اى لا اعتبار بمصدر سحر اى لان القسمة م من
سوجبات الشراكة سحر اى احكامها م فلا تصح سحر اى القسمة م موجبة لهما سحر اى الشراكة لا ينفصلان
ولا كرم حله م ولو ابراه الخياط سحر انفسب الظاهر اى ولو ابرى المالك المودع الخياط ذكر هذا فائدة الخلاف المذكور
هم لا يسبيل له على الخوط سحر اى لا يبي للبرطريق على الخوط م عند اى حقيقة ربه لانه لا حق له الا في الدين وقد
سقط سحر بالاراء م وعندها بالاراء يسقط خيرة الضمان سحر اى خيرة الضمان والخيرة بكسر الهمزة وفتح الهمزة
الحروف اسم للاختيار كالطيرة بالكرم لتطيرة هذا الصيغة في المصدر فليكن في الشراكة في الخوط سحر اى تصير شريكه
بلا خيار وخلق وهو من اللون وهو من الجنس وهو من الجنس وهو من الجنس وهو من الجنس وهو من الجنس وهو من الجنس
كما ذكرناه وارفع الخوط بالاراء م وكل ما يقع فيه من غير جنسه سحر كبر كل عطف على الحمل اى وخلق كل ما يقع فيه من غير جنسه
جنسه كالعسل بالذئب والرب بالطيارة والسمن بالدهن م يوجب انقطاع حق المالك سحر وهو غير متبدل الى
الضمان في كل التسيب على الحال اى يوجب انقطاع حق المالك متبدلا للضمان وهذا سحر اى وهذا الحكم وهو
وجوب الضمان م بالاجل لانه استهلاك صورة سحر وهو غير مذكور سحر اى وكذا هو استهلاك مسمى الحكم
هم بقدر القسمة باعتبار اختلاف الجنس سحر فحين الصير الى الضمان م ومن هذا القبيل سحر اى من قبيل انقطاع
حق المالك بالاجل م خلق الخطة بالشعر سحر ارتفاع الخوط بالابتداء وخيرة مقدم هو قوله ومن هذا القبيل
م في البيع سحر اخرجه عاروى الحسن ان الجواب في خلق الخطة بالخلق كان على الاختلاف والفتوى ان

شرك لا يبيد المودع عليه
عند اى حقيقة ربه وقال
اذا خلطها بغيرها
ثم شر كان شارب
ان يخلق الله ابراهيم
بالبيض والسمن بالسمن
والخلق بالخلق والشعر
بالشعر لهما ان لا يمكن
الوصول الى عين حقه
صورة وان سحر اى
بالقسمة مع سحر
استحلالا من وجه
دون وجه فليس الى
ايهما شاء وقد ائنه
استحلالا من كل وجه
لانه فعل يقدر م
الوصول الى عين حقه
ولا يعتبر بالقسمة لانه
من سوجبات الشراكة
فلا تصح من حقه
ولو ابراه الخياط لا
على الخوط سحر اى
لانه لا حق له الا في الدين
وقد سقط وعندها
بالاراء يسقط خيرة
الضمان متعين
الشراكة في الخوط وخلق
الحمل بالزيت وكل
ما يقع فيه من غير جنسه
يوجب انقطاع حق المالك
الى الضمان وهذا الحكم
لانه استهلاك مسمى الحكم
وكذا معنى بقدر القسمة
باعتبار اختلاف الجنس
ومن هذا القبيل خلق
الخطة بالشعر
في الصحيح

حق المالك يقطع بالاجل م قال الحسن الائمة البيهقي في كتاب النسيب من الكفاية روى الحسن في مسئلة الخطة بالشعر
من ابي حنيفة م مثل قولهم لان احدنا لا يخلو عن حياتنا الاخر سحر لانه الخطة حيات الشريعة والشعر
حيات الخطة م فيقتدر التميز والقسمة سحر لاختلاف الجنس وقد ذكرناه وما قيل ان تميز الخطة من الشعر ممكن
ان يصيب في ما يقع فيه من غير جنسه سحر لاختلاف الجنس وقد ذكرناه وما قيل ان تميز الخطة من الشعر ممكن
من جنس جات خطة صاحب الشعر في الظاهر يكون من جنس جات شعر صاحب الخطة م ولو خلط البائع بجنس
سحر بان خلق السبيح بالسبيح او الزيت م عند اى حقيقة رضى المدعى يقطع حق المالك الى الضمان
كما ذكرنا سحر اى ما ذكر من قوله لانه استهلاك من كل وجه م عند اى حقيقة رضى المدعى يقطع حق المالك الى الضمان
صاحب الكثرة القليل م اعتبارا للغالب اجزاء م من حيث الاجزاء والفوق لابي يوسف يجعل لاقبل تايلا لاكثر من شين
خلاف جنسه وبين خلق المانع بالمانع بجنسه فان في خلاف الجنس يقطع حق المالك بالاجل ان التداخل و
الشين في الاوقات اكثر فالحاصية تبطل بالخلق عند اختلاف الجنس فيحقق لينة الاستحلال اما
في الجنس بغير الكثرة اذا تعلق بالمانع لمان الحاصية باقية كذا في الفوائد الطيبة م وعندها مستحلالا
كل حال سحر ينفذ سحر ان كان متساويين م لان الجنس لا يغلب الجنس عند سحر
اى عند محمد ربه م على امر من الرضاع سحر من ان السبيح او الشرب لبن امرتين بان جعل لبنهما في
قنينة ثم صب في خلق خلقا بغير يوسف العبرة لاكثر وعندها يثبت الرضاع منها جميعا م وتطيره سحر
اى تطيره الحكم المذكور وهو خلق الان بجنسه م خلق الدارم بجنسها اذ اذابة سحر اى من حيث الاذابة سحر
الدارم اذ اذابة اذ اذاب دارم غير م دارم عند اى حقيقة رضى المدعى يقطع حق المالك بكل حال وابي يوسف رضى
يجعل الاصل تايلا لاكثر في رواية عنه وقال محمد ربه بغيره بكل حال على صفة م لا يصير تايلا الاذابة سحر اى انفسه
سحر لانه يرجع الى الدارم وكان ينبغي ان يقول لانه انفسه رضى ولكن التذكير انا باعتبار الدارم وبقا
بكره الراد واما اعتبار المذكور وكل ذلك لا يخلو عن قسمة م قال سحر اى القدوري م واذا اختلفت سحر
اى الوصية م على سحر اى حال المودع يقع الدال م من غير فدية شريك لصاحبها سحر اى لصاحب الوصية م كما
اذا انفق الكيسان فاخلط سحر بان كان في صندوقه كبد لم يظف كيس الوصية فانفق الكيسان من فائسما
او يقرض فارة وسخا فاخلط لهما لان هذا الكلام بيان لقوله من غير فدية م لان سحر اى لان المودع
هم لا ينفصلان سحر هذا القليل لقوله فهو شريك لصاحبها وان يقال ان يقال وان اختلفت بماله
من غير فدية لانه انفق الكيسان فاخلط فهو شريك لصاحبها لان لا ينفصلان لعدم العنع سحر من
اى من المودع اى العنع موجب الضمان قال السفاني ولو لم تكن تفسير فذلك من المودع بان قيل
الدارم الوصية م كيس بال ولكن الخطة فيها بقدر ملكها طقت كلام يومهم ان الكيس اذا كان مودعا
يعضن ولا يكون شريكا وليس كذلك وانما عدم الضمان على عدم العنع منه سواء كان الكيس مودعا
او لا يبيد في الكيس في الكيس فان انفق الكيس في صندوقه فاخلطت جدارم فلا ضمان عليه
اراه في شريكان وان يك لجنسها يك من ماسا جميعا ويقم الباقى منها على قدر اكان لكل واحد

لان احدنا لا يخلو عن
حيات الاخر فخلق الشعر
والقسمة ولو خلط المانع
بجنسه فخلق اى حقيقة
يقطع حق المالك الى
الضمان لما ذكرناه وعنده
اى يوسف يجعل لاقبل
تايلا لاكثر من شين
لغايب اجزاء وعنده
شركه يمكن حال لان
الجنس لا يغلب الجنس
عنده على صفة في الوصية
وتطيره خلق الدارم
جعله اذابة لانه
يعصر مانعا لاذابة
قال واذا اختلفت
ماله من غير فدية
شريكين لصاحبها
كما انفق الكيسان
فاخلط لانه لا ينفصلان
لعدم العنع

الوكالة من حيث ينفذ بحضر من الموكل وذلك لانه ترك الاثر في مكان فسخا ونقل في الاجناس عن نواور
 بن سامة عن محمد بن اذ وكل ثم قال لم اوكله لم يكن رجوعا وعلا عن الوكالة ونقل عن وصايا الاصل
 اذا وصى ثم انكر الوصية فقال لم اوصل فور جرح فقال في الجباس لا يكون رجوعا وفي نوادر بن شجاع عن
 محمد بن اذ وكل ثم قال لم اوصل لم يكن رجوعا ولو قال اشهدا في الاوصى له فور جرح وكذلك لو وكل
 وكذا ما بين عبد الله ثم قال اشهدا في لم اوكله فوكذب وهو وكيل ولو قال اني لا اوكله في العبد فهو
 عزل ولو شهد عليه بالكفر فمخدر وقال ما لم يظن به يكون ذلك توبة ورجوعا عنه هم ومحمد بن احمد المتقدين
 البيع شرح ابي وكجو والبائع او المشتري حصول البيع ثم المرفع شرح ابي اذا كان الاكر ذلك فتم العقد في العقد
 سناهم اولان الموضع من اشارة الى تعليقان من ينفذ وبذل نفسه بحضر من المستوفى شرح كبر الدان هم كوكيل يك
 عزل نفسه بحضرة الموكل اذا ارتفع شرح ابي المتقدم لا يجوز ان يبيع شيئا من ابي جدي المتقدم فلو جرد الراد الى نائب الاكر
 شرح يعني نفس الموضع لانه نائب الاكر بحجوه واحتاج الى التجديد فلو لم يجد فلم يكن رواه في نفسه اشارة الى الموضع في نفسه
 فيضمن هم بخلاف الخلاف ثم العود الى الوفاق شرح ابي بخلاف الاول والخلاف في الحكم وبخلاف الثاني
 خلاف الموضع بالفعل في نفسه اذا خالف فعلا ثم عاود الوفاق يكون العقد على حاله لان باقي اذ الخلف ليس
 براد الا لان الامر قول ورد القول بقول شكه واما المجدد فهو قول ورد لانه لان ابي جدي يكون متكاملا ليس بالاك
 في ملكه لا يكون مأمورا بالتحفظ من جهة غيره وفي الزيادة اكله اذا جرد الوديعة في المنقول الموجه في
 العقار قال المشرعي الا ضمان عليه في قول ابي حنيفة شرح ابي يوسف في جميع الوجوه ومن المشايخ من قال
 فيضمن بالمجدد بلا خلاف وان كان المذهب لا يمتنع فيه عند هذا وقال الحلو في ضمان المجدد في العقار
 عن ابي حنيفة شرح رواتبان هم ولو جرد في غير ما جردا شرح ابي قال جبري ما حال وديعة هم لا يضمنها عند ابي يوسف
 فلا فرق في ذلك بين من ائتمن قول ابي يوسف في ذلك وان كان عدم الضمان هو قول اصحابنا الثلاثة قيل ان ان هذا الفعل
 لم يكن مذكورا في مبسوط محمد بن واذا ذكر في اختلاف زفر بن زفر في موقوفه فمأذونه كذا في النهاية اجمد ما في وجبه
 الموضع من غير ان يطلب بالرد بان قال ما حال وديني عندك ليذكر على حفظها فجي لا يضمنها عند ابي يوسف
 وروي بشر عن ابي يوسف انه اذا جرد الوديعة في وجه عدو يخاف عليه التلف ان اقرم بكت لا يضمنها
 لان المجرور في هذه الصورة جهة من جات الحفظ كذا في الذخيرة وجه قول زفر بن زفر في الجرد وسبب الضمان هو ان كان
 عند المالك او غيره كالاتلاف حقيقة وجه قول ابي يوسف انه اذا جرد في وجه عدو يخاف عليه التلف ان اقرم بكت لا يضمنها
 غير الموضع من من باب الحفظ لان فيه قطع طبع الناس من شرح عن الوديعة في المضمن وبه قالت الثلاثة هم ولان شرح
 ابي ولان الموضع يقع الدال هم لا يملك عزل نفسه بغير حشره شرح ابي من المالك هو ما جردا هم او طلبه شرح ابي
 او بغير طلبه ابي طلب المالك لان العقد قائم بما قبله يقع الا بهام فبقى الامر شرح ابي العقيد باعتباره بقاءه
 ليد المالك فلا يضمن وبه قالت الثلاثة هم بخلاف ما اذا كان شرح ابي المجرور هم بحضرة شرح ابي بحضرة المالك
 موجه وفي الاجناس اما الموضع اذا جرد الوديعة كان شيئا ابو عبد الله الجبري فيقول انه على وجهين ان نقل الوديعة
 عن الموضع الذي كان فيه حال المجرور وملك مضمون وان لم ينقلها عن موضعها حتى ملك لا يضمن وفي النسخ

نقله وجهه لانه اذا نقل
 ابيه نقل الوديعة كان الموضع
 يجر ويجزل نفسه بغير
 من المستودع كانه وكيل
 بملك منزل نفسه بغير
 للموكل اذا ارتفع لا يجوز
 الا بالتحديد بغير جرد
 الرد الى نائب المالك
 بخلافه في الخلاف
 ثم الحق في الوفاق
 ولو جرد ما عند غيره
 لا يضمنه عند ابي حنيفة
 خلافا لغيره لان المجرور
 عند غيره من باب
 الحفظ لان فيه قطع
 طبع الطامعين وكذا
 لا يملك عزل نفسه
 بغير حشره وطلبه
 فبقى الامر بخلاف
 ما اذا كان بحضرة

اذا كانت الوديعة او العارية مما يحول فيضمن بالجرور وان لم يحولها في الاجناس الا ما ينقلب مضغوة بالموت اذ لم
 يبين الا في ثلاث مسائل احد بها متولى الوقف اذ مات ولا يعرف مال مملوكه انفسه اختلفوا في المضمين الاحتمال
 عليه ذكره في كتاب الوقف بلال البصري والثانية السلطان اذا خرج الى العز وخنقوا فافزع بعض الوديعة
 بعض الغافلين ومات ولم يبين عند من اودع الا ضمان عليه ذكره في السير الكبير والثالثة احد المتعاونين
 في ديار الشركه ومات لم يبين الا ضمان عليه ذكره في الاصل وفي الواقيات اذا قال دفعت الوديعة في مكان كذا
 وتبعت موصيا وبذل على وجهين اما انه قال وفيها في داري لوني كرمي اذ في موضع اخر فغني الوجه الاول في
 الثاني لا يضمن اذا كان للدار والكرم باب لا يضمن تبضع وسنة الوجه الثالث يضمن لانه تبضع ونقل في
 الاجناس من نوادر بن رستم اذا ادعى المستودع ضياع الوديعة منذ عشرة ايام فقال صاحب الوديعة انا اقيم
 اليتمها بها كانت في يد مندوبين وقال المستودع وجدها بعد ذلك فصاحت مدي فان قال حين يقيم
 ليس له عندى وديعة ثم قال وجدها فصاحت فضمن ثم قال شرح ابي القدر روى رهم والودع ان يسلط
 بالوديعة وان كان له حمل وموتة عند ابي حنيفة شرح ابي في شرح الاصل هذا الذي ذكره قول ابي حنيفة في
 في موضع واحد وهو ان يكون طعنا كثيرا فيضمن استحسانا اذا سافر به لا يمس او قال الامام الاستيغاني في
 لينة خلاف اذا كان له حمل وموتة عند ابي حنيفة لا يضمن سوار كان السفر قريبا او بعيدا او قال محمد بن بعض
 سوار كان قريبا او بعيدا او قال ابو يوسف رده ان كان بعيدا فيضمن والا فلا ثم قال وجميعهم ان كان الطريق مخيفا
 يضمن كيف ما كان ثم قال واجمعوا على انه لو سافر بالوديعة في البحر يضمن وقال قاضيخان رده في شرح الجار
 الصغير واجمعوا على ان الاب والوصى اذا سافر بال اقيم لا يضمن والوكيل بالبيع اذا سافر بما وكل يبيع قالوا ان
 قيده بكان بان قال له بعد بالوديعة فساخر به يضمن وان اطلق فساخر به لا يضمن اذا سرق او ضاع فيما لا حمل
 له ولا يضمن فيما له حمل وموتة ثم الوافي قوله وان كان للموصي والضميمة او لم يرجع الى الوديعة باعتبار الموضع
 يقع الدال لانه يطلق على الوديعة وعلى الذي يقبلها ايضا كما علم من قبل وقال الكافي بمال الوديعة وفيه نظر
 لا يضمن وان حمل ففتح الحام مصدر حمل الشيء يقال ماله حمل وموتة بالثقل يحتاج في حمله الى طهر او خبره حال
 وفي الاصل ماله موتة في حمل ونها هو الال وجهه وقال ابي ابي يوسف رده ومحمد بن ليس له ذلك شرح
 السفر بالوديعة هم اذا كان له حمل وموتة وقال الشافعي رده ليس له ذلك في الوجهين شرح ابي فيما له حمل وموتة
 وفيه ليس له وجه قال المالك واذا قدر ان ترد ما على صاحبه او وليه او ائمه او ائمه فاما اذ لم يقدر على احد منهم لا
 يضمن للضرورة وللشافعي في قلبها من قربة الشريعة فمأذونه كذا في النهاية اجمد ما في وجبه
 الطريق استانان كان مخونا فضمن بلا خلاف واذا كان امنا ولم يدر من السرقة ذلك وان لم يكن وسافر ببلد لا يضمن
 وان سافر بنفسه فضمن لانه امكته تركها في البلد ثم اطلق قوله ليس موضع اجماع الصغير ولا المبسوط فانه ذكر
 في اجماع الصغير ان له ان يخرج خلافا للشافعية رده واختلف اصحابنا بعد فقال ابو حنيفة لا يضمن قصير
 او طال وكان له حمل وموتة او لا وقال ابو يوسف ان قصر المخرج لم يضمن بكل حال وان طال لم يضمن الا في
 حمل وموتة وقال كذلك الا فيما لموتة فانه لا يملك وان يخرج به قصيرا ل في المبسوط بعد ما ذكره قول ابي حنيفة قال

قال وللموكل
 ان يسافر بالوديعة
 وان كان له
 حمل وموتة
 عند ابي حنيفة
 وقال ليس له
 ذلك اذا كان
 له حمل وموتة
 وقال الشافعي
 ليس له ذلك
 في الوجهين

اذا اقرت المساقه فله ان يسافر بها واذا اوجبت ليس له ذلك هم الالبي خيفه اطلاق الامر من اي امر الامر لا ينافي
 باخطا مطلقا فلا يتقيد بكان كما لا يتقيد بزمان هم والمفارقة محل للمخاطبة اذا كان الطريق انما يشهد اجواب عن قول
 مقدر تقديره ان يقال سلمنا ان الامر يقتضي الجواز لكن لا ان عنده متحقق وهو كون المقارضة ليس محل للمخاطبة
 فاجاب بقوله والمفارقة التي خيفه بقوله امنا لانه اذا لم يكن امنا اذ يجر الضمن هم ولهذا من اي يكون
 المفارقة محل للمخاطبة هم يملك الاب والوصي في مال يصبي مشق اي يملك السفر الاب والوصي بمال الصغير فلو كان
 التلغ مطلقا لما جاز لها ذلك فان قلت مسافرتها بمال الصغير فلو كان التلغ مطلقا لما جاز لها ذلك فان قلت مسافرتها بمال الصغير فلو كان
 ذلك فان قلت مسافرتها بمال الصغير فلو كان التلغ مطلقا لما جاز لها ذلك فان قلت مسافرتها بمال الصغير فلو كان التلغ مطلقا لما جاز لها ذلك
 لانه ليس له حق التصرف والاستراح فيها فلا يكون الاستدلال به على المودع صحيحا قلتم بما توخى الاستدلال
 وليس كان استدلالا فهو صحيح لان ولايتها على مال الصغير تطويه واولى وجوه النظر عما يتبعه من مواضع
 فلو كان في وهم المسترحم التلغ لما جاز حيث جاز بالاتفاق اتفق وهم التلغ بما حصل ما ذكره السستاني
 وتبعه على ذلك صاحب القاية وصاحب العناية ولكن هو محل المناقشة فان قلنا ان يقول لا نسلم
 جواز سفر الاب او الوصي بمال الصغير لان الشارح لا حسن في قرآن مال اليتيم فابن الاحسن ومن
 في المسافرة بماله ولا نسلم عدم كون السفر وهم التلغ وكون السفر منسفة التلغ ومتحقق لا يترتب
 في قيام الفتن من تخلف هم والها انه يلزمه من اي ان المالك يلزمه مونة الرد فيما له حل ومونة فالتلغ
 انه لا يرعى به فيقيد به من اي سفره بما ليس له حل ومونة لان فيما له حل ومونة اضرار عليه فان قلنا
 يلزمه مونة الرد فيما له حل ومونة قلتم باعتبار مودع المودع في طريق فانه فيقيد يلزم المالك مونة الهم
 الشافعي به فيقيد به من اي يقيد حفظ الوديعه هم بالحفظ المتعارف وهو يحفظ في الامصار مش اي باب
 الصيانة فتهيأ في الامصار من كل وجه وفي غير من وجه ووجه هم وصار كالاستحفاظ باجر
 صار حكم الوديعه في الحفظ كما اذا استاجر رجلا يحفظ متاعه شهر ابرهم فانه لا يسافر فلو سافر بعينه هم قلنا
 الرد يلزمه في ملكه من اجاب من تولها يعني مونة الرد يلزم المالك في ملكه تقديره سلمنا ان يترتب
 تلحق المالك لكنه ليس بمعنى من قبل المودع بل انما ذلك هم ضرورة امتثال المودع امره مش فانما هو مطلقا
 هو لا يتقيد بكان فهو لغني يرجع الى المالك هم فلا يبالى به من اي يلحق المودع لانه ضروري ونمى هم
 والمتاكدونهم في المص مش جواب عن قول الشافعي اي المتعارف كون اهل الامصار في المص بعض المتعارفون
 المودعين وقت الايداع في المص هم لا يحفظهم مش اي ليس لمتاكد حفظ المودعين في المص هم او من ذلك يتبع
 هم ومن يكون في المفارقة يحفظ ماله فيها مش كما بل يتجاءر والاحية فانهم يحفظون اموالهم في المفارقة ولا يخلو
 الى الامصار هم بخلاف الاستحفاظ باجر لانه عقد معاونة فيقتضي التسليم في مكان العقد مش اشار
 بهذا الى ان قياس الشافعي به بالفارق فلا يجوز هم واذا نهاه المودع مش كسبر الدال اذا نهى المودع
 رب المال هم ان يخرج بالوديعه فخرج بها ضمن لان التقيد مفيد اذا احتفظ في المص المانع فكان صحيحا
 اي فكان تقيد صحيحا هم قال مش اي القدر وري هم واذا اودع رجلا عند رجل ووديعه من احد جهات الصبي

لا في خيفه ولا
 اطلاق الامر للمفارقة
 محل للمخاطبة اذا كان التلغ
 امنا ولهذا يملك الاب
 والوصي في مال يصبي فله
 يلزمه من اي يكون
 ومونة فالتلغ
 لا يترتب به فيقيد به
 والشافعي به فيقيد به
 بالحفظ المتعارف وهو
 في الامصار من كل وجه
 باجر قلنا في الحفظ
 في ملكه ضروري واستدل
 انه فلا يبالى به فالتلغ
 كونهم في المص يحفظهم
 من يكون في المفارقة
 ماله فيها فالتلغ
 باجر لانه عقد معاونة
 فيقتضي التسليم في مكان
 العقد اذا نهى المودع
 ان يخرج بالوديعه
 في المص بعض المتعارفون
 مقيد اذا الحفظ في
 للمص المانع فكان صحيحا
 قال واذا اودع
 رجلا عند رجل
 ووديعه فخرج
 احد جهات الصبي

من دفع اليه نصيبه حتى يحضر الآخر عند ابي حنيفة رضي الله عنه مش حتى لو دفع نصيبه نفسه وقبلا يدفع اليه نصيبه
 وفي الجاب مع الصغير ثلاثة استودعوا رجلا الفاقع اثنان فليس للحاضر ان ياخذ نصيبه عند
 قاله ذلك مش اي عند ابي حنيفة رحمه الله انما ذكر رواية الجاب مع الصغير ليعلم على ثلاث فوائد الاول
 البيت على ان المودع موضع الخلاف ومن اطلاق القدر في الوديعه هو المكيل والموزون لان
 المذكور فيه الالف وهو موزون الثانية ان القدر في نصيب على الاثنان والجاب مع الصغير على الثلاثة
 ولولا رواية الجاب لكان لكان ان يقول نصيب الحاضر من الثلاثة اقل من نصيب الغائبين فيصير مستمكنا
 ويجعل بقوله لا اكثر فلما اوجدهن الودع والمناصب الحاضر من الاثنان لا يكون مستمكنا والا باعاه فله اخذه فيه
 برواية الجاب مع ان الحكمين هو الثالثة انه ذكر في كتاب الوديعه القاضي لا يامر المودع بالدفع ولو دفع ذلك
 ان ياخذ ماله فله اقل في الجاب مع ليس له ان ياخذ زالت هذه الشبهة وتلفت هذه المستلة بمسألة
 في كتابه ان رجلين دخلوا الحمام وادعوا عند الحمامي مسيا من ذهب فخرج احدهما قبل صاحبه واخذ البهتان وقبلا
 به وخرج الآخر وطالبه بالبهيان واعلمنا ان المصاعف على ذلك فتخير الحمامي فقبل فيفضل هذا الامر عند ابي حنيفة
 فقبضوا اليه وقبضوا عليه القصة فقال ابو حنيفة رحمه الله لا تغفل دفعته الى صاحبك لكن قل لا اودعك
 حتى تحضر صاحبك فانقطع الرجل وترك الحمامي هم والخلاف في المكيل والموزون وهو المراد بالمذكور في الحق
 مش اي مختص القدر وري ذكره في اخر من نوات الاشكال حتى اذا كانت الوديعه والعبد والودع ليس
 للحاضر ان ياخذ بالاجماع هم لما مش اي الالبي يوسف ونحوهم انه مش اي الحاضر لم طالبه مش اي طالب المودع هم
 دفع نصيبه فيومر بالدفع اليه مش لانه مال نصيبه حقيقة فلا يتبعه عليه قبض نصيبه بنية الاخره كما في الدين الشك
 مش اي كما يطلب الحاضر في الدين الشك بان ياعبد اشتهر كما اذا حضره ما كان ان يطالب المديون فله
 زاهم ونهش مش اي توخي لما ذكره لانه يطالبه بتسليم ما سلم اليه مش اي لان الحاضر يطلب المودع بتسليم ما سلم
 اليه من الوديعه هم وهو الضمت ولهذا كان مش اي للمودع هم ان ياخذ مش اي ان ياخذ نصيبه الذي هو الضمت
 هم فله ان يودع ماله دفع اليه مش اي كما ان له ان ياخذ فله ان يودع ماله دفع اليه مش اي ان ياخذ نصيبه الذي هو الضمت
 مش اي ان الحاضر طالب المودع هم بدفع نصيب الغائب لانه يطالبه بالمفرز مش اي المقسوم وليس له فيه
 حق هم وحقه في الشاع والمفسر العبد يستل على الحقين مش اي حق الحاضر والغائب هم ولا يتبعه حق الا
 بالقسمة وليس للمودع ولاية القسمة مش لانه ليس بوكيل في ذلك هم ولهذا لا يقع وقعة قسمة بالاجاب
 حتى لو ملك الباقي في يد المودع ثم حضر الغائب لكان يشارك في الماخوذ بالاجماع فثبت ان القسمة ليست
 ياخذهم بخلاف الدين الشك لانه يطالبه بتسليم حقه مش اي حق المديون لانه يسلم مال نفسه لمال
 غيره لان المديون يقتضي امتنا لماش لابعائنا اخذ فله نصيب الحاضر بغير في ملك نفسه وليس
 فيه قسمة على الغائب المودع يدفع مال الغيبة الا ترى اذا غاب واحد وله عند اخرين في وديعة فجار رجل
 وادعى الوكالة منه فيقبض الدين والوديعه فصدقه امر بتسليم الدين ومن الوديعه وقد نظر صاحب العناية
 في صرح الشارح الضمير في قوله بتسليم حقه الى المديون وقال لان الانسان والمديون بالتصرف

لم يدفع اليه نصيبه
 حتى يحضر الآخر عند ابي حنيفة
 ولا يدفع اليه نصيبه
 الجاب مع الصغير ثلاثة
 رجلا الفاقع اثنان
 فليس للحاضر ان ياخذ
 نصيبه عند رجلا
 طالع المكيل والموزون
 وهو المراد بالمذكور في
 الحق مش اي مختص القدر
 المصاعف على ذلك فتخير
 نصيبه فقبل فيفضل هذا
 كافي الدين الشك
 لا يامر المودع بالدفع
 ما سلم اليه وهو الضمت
 ولهذا كان ان يطالب
 فله ان يودع ماله دفع
 ولا في حقه ولا في حقه
 بل دفع نصيبه الذي هو
 بطالبه بالمفرز وهو حقه
 في الشاع والمفسر العبد
 يستل على الحقين
 حقه ولا يلقاه طيس
 للمدع ولا في القسمة
 لا يقع وقعة قسمة
 بخلاف الدين الشك
 لانه يطالبه بتسليم
 لان الدين الشك

وقوله ان يافقه قلنا
ليس من وجهه بل من وجه
الموضع على الارض كما اذا
كانت الارض مودعة
على لسانه وعليه الف
لغيره فافقه ان يافقه
اذا افقه به وليس الف
ان يافقه قال
وان اودع رجل عيشه
شيئا ما يقسم به
بما فعله من الاثر
فانما يقسم به
كل واحد منهما نصيبه
وان كان ما لا يقسم
حان ان يحفظ احداهما
بأذن الآخر وهذا عند
ابن حنيفة وكذا ذلك
للمعاذ عنه في الامرين
والكولين بالشرع اذا
سلم احداهما الى الآخر فلا
للمسلم ان يحفظ بآذن
الآخر في الوجهين لانه
رضي بآمنتهما فكان كل
واحد منهما ان يسلم الاخر
ولا يقسمه كما في ما يقسم
ولم يرضى بغيرهما
بعضهما بغيرهما
لان الفصل في انفسهما
يقبل الوصف بالقرين
تقاول البعض دون الكل
فوقع التسليم بالآخر
فصل في ان يقسم الموضع
والقسم الموضعين
الموضع عند الاخرين وهذا
محملة ما يقسمه
ولا يحكمه الا على عليه
انما دليله والنهار

كتاب الوصية

بالرفع الى من لا يجب له عليه ذلك ويحق ان يصير من حق الشريك للمديون وسماه لان الشريك بطالب
المديون بتسليم اى بقضائه وحقه من حيث القضاء ليس بشريك بينهما لان المديون يقتضي بالمشابهة والمثل مال
المديون ليس بشريك بينهما والفضل ما يقع بالحقا صته وفي نظره نظر لان عبارة لمصنف تشعربان الضمير
يرجع الى المديون على ما لا يخفى وقوله لان الاصلان لا يورسله اخره ليس كذلك لان الما سور بينهما بالقرين
وانما هو من من يجب له عليه ذلك ولا كلام من عدم جواز الامر بالرفع الى من لا يجب له عليه ذلك فانهم
م قوله له ان يافقه من جواب عن قوله لهما وهذا كان لانه ان يافقه والضامير في قوله يرجع الى الغالب
المعهود من الذين اى قول لبقا لنصرة لهما كذا وكذا ليس من ضرورة ان يصير من ضرورة ان يصير
المودع على الدفع شي لى من ضرورة جواز الاخذ استلزام جسد المودع على الدفع لان
الخير ليس من ضرورات الجواز يبنى من لوازمه لا تفكاكه عنه كما اذا كان له الف درهم ودية عند
انسان وعليه شي اى على المودع بالكسر الف لينة فغيره شي اى فغيره المودع بالكسر ان يافقه
شي اى الا الف م اذا خلفه به شي اذا كان من جنس حقه قيل من تاويل قوله عليه السلام لصاحب الحق
ولسان ان ابراد احقه اذا خلفه به م وليس للمودع ان يدفع اليه شي اى العزم فذلك بذهاب
على ان يصير ليس من لوازمه بجواز لا تفكاكه م قال شي اى لقد ورى م وان اودع رجل عند رجلين
شيئا ما يقسم شي وهو الذي لا يتعب بالتفرق الحسبي كالحكيل والوزون وما لا يقسم هو ما يتعب به كالعبس
والذابة والشواب الواحد ونحوها م لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر ولكنها يقتسمان فيحفظ كل واحد منهما نصفه
شي لان المالك رضى بغيرهما واجتماعهما على حفظ الكل متعذر فيجوز ان بالقسمة لان المالك قدر رضى بهما
علم بذلك والثابت دلالة كالتأيت صريحا واذا دفع احدهما الى الآخر من عند ابي حنيفة رحمه الله م وان كان
مالا يتقسم جازان يحفظ احدهما باذن الآخر وهذا عند ابي حنيفة م وفيه كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
شي بان من رجل عند رجلين ما يمكن قسمة فذبح احدهما الى الآخر من عند ابي حنيفة م وفيه كذا وكذا وكذا وكذا
م والكولين بالشرا اذا سلم احدهما الى الآخر من عند ابي حنيفة م وفيه كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
الى الآخر فضل عند من يقسم وكذا المستعنيين والوجيبين والعديين من الرهن اذا سلم احدهما الى الآخر
م وقال لا احدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوجيبين شي يعني فيما يقسم وفيما لا يقسم لم بها شي اى
لا يقسم شي ما قاسا يقسم على الا يقسم ويجاز مع وجوه الرضا والالة في الدفع لا عقاوه على ما اتهمه م ولا شي
اى ولا يجزئ م انه شي اى المالك م رضى بغيرهما لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر ولا يقسمه كما في
المودع بالفتح م لان الفعل متى اضيف الى القبل الوصف بالتجزى يتناول بعض دون الكل شي فاذا سلم الكل الى
الآخر م فوقع التسليم الى الآخر من غير رضى المالك فيضمن الموضع ولا يقسم لان مودع مودع عند لا يقسم
شي اى ضماير في حقيقته والردال فيها مفتوحة م وهذا شي اشارة الى بيان الفرق بين ما يقسم وما لا يقسم بخلاف
ما لا يقسم لانه لما اودعها ولا يمكنها الاجتماع عليه شي اى على المودع م انما دليله والنهار

كتاب الوصية

ساما تمامه ووجه انى على نون سى ويقال انى وانوه م واسكنها المهادية شي وبى القسمة والتناوب م كان
الملك را ضيا يدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال شي هذا ظاهره وقال في البسوط قول ابي حنيفة اقرض
ان رضى ما يمانية اثنين لا يكون رضى ما يمانية واحد فاذا كان الحفظ حائتا في سنها حادة لا يصير را ضيا يحفظ احدهما
م فاذا قال صاحب الوصية للمودع لا تسلمها الى زوجك فسلمها اليها لا يقسم شي لان هذا شرط لا يقسم
فصل في انفسها لانه لم يكن له بد من التسليم اليها م وفي الجاسع الصغير واذا اتهم المودع شي بغير الدال م فان
الى احد من عياله فدفعتها الى من لا يدينه لا يقسم كما اذا كانت الوصية وانه فيها من الدفع الى غلامه اذا كانت شيئا
يحفظ على يد النساء ففناه عن الدفع الى امراته من غير شرط فاذ كانا م وهو محل الاول من شي اى المذكور في
الجاسع الصغير م كما ذكره القدرى مطلقا بان حتى لا يقسم اذا كان له منه فان كانت الوصية شيئا حقيقيا يمكنه
استصحابه بنفسه كالحاتم ونحوه فدفعة الى عياله ضمن م لانه لا يمكن اقامة العمل مع مراعات هذا الشرط وان كان
مقيدا فيلغو شي لان شرطه تناقض اصله فكان باطلا م وان كان له منه يضمن شي اى وان كان للمودع
منه اى من عياله يراى قراق بان كان قيم من الايوشق بامانة ففناه رب المال من الدفع اليه ضمن م لان
الشرط مقيده فان من العيال من لا يؤتمن على المال وقد امكن العمل به شي اى بتعين المودع عدم الك
الى من في عياله مع مراعاة هذا الشرط فاحتمل شي لان شرطه مفيد واكن العمل به والشرط المفيد انما يلغوا
اذا لم يمكن العمل به وعلى هذا اذا انشى عن الدفع الى امراته وله امراته اخرى امينة او عن الحفظ في الذار و
اخرى فحان فملك ضمن واذا انشى عن الدفع الى امراته وليس له سواها فملك لا يقسم لان الاول في
مقيده الثاني غير مقدر العمل م وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار لم يقسم لان
الشرط غير مفيد فان البيت في الواحدة لا يتفاوتان في الحرز من شي قالما حتى لو تفاوتوا ضمن وقالت الثالثة
ان نقلها الى بيت وونه يقسم ولو ناه من الحفظ في غير هذا البيت فعند من يقسم في الحفظ في بيت آخر
سواء كان مثله او وونه لخالفة امر صاحبها ومندان في الامر وفي النسي لا يقسم اذ لم يتفاوتا لبيات م وان
حفظها في دار اخرى ضمن لان الدارين يتفاوتان في الحرز فكان شي اى الشرط م مفيد فيصح التقييد
شي لاسكان العمل به م ولو كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان غطية والبيت
الذي ناه عن الحفظ فيه عورة ظاهرة شي اى خلا لاسرا وكل امرئ حيون منه عورة وكذا كل امرئ حيون
منه ومنه عورة الانسان وعورات الانسان والجمال شقوقها ويقال عورة المكان اذا احسنه
موضع خلل او كذا لك اعور الفارس ورجل اعور تحت العين م مع الشرط شي لكونه مفيدا م قال
شي اى في الجاسع الصغير م وسى اودع رجلا ودية فاودعها شي اى المودع اودعها رجلا م آخر فملك
لا يقسم شي فلما لم يكن ان يقسم لاول شي اى المودع الاول م وليس لان يقسم الاخر شي اى
مودع المودع م وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله م وفيه قال احمد في رواية ثم المودع يقسم بالودعية
الى غيره بلا خلاف عند اكثر الفقهاء وعند ابي ليلى لا يقسم وفي الذخيرة انما يقسم المودع الاول
بالايعاد اذا ملك الوصية بعد ان يفارق الاول الثاني اما لو ملك قبل المفارقة لا يقسم بحسب

وامكنهما المهادية
الملك را ضيا يدفع الكل
الى احد من عياله
فاذا قال صاحب الوصية
للمودع لا تسلمها الى زوجك
فسلمها اليها لا يقسم
الجاسع الصغير اذا اتهم
ان يدفعها الى احد من
عياله فدفعتها الى من
لا يدينه لا يقسم
كالت الوصية شيئا حقيقيا
عن الدال في غلامه وكذا
اذا كانت شيئا يحفظ
على يد النساء ففناه
الدفع الى امراته م
اول لا يمكن العمل به
العمل به م ايعاد هذا
الشرط وان كان مفيدا
ليغو وان كان ليمنه
بأن من العيال من لا
قائم من العيال من لا
على المال وقد امكن
مع مراعاة هذا الشرط
فاقترب ان قال احفظها
في هذا البيت فحفظها في
بيت آخر من الدار لم يقسم
الشرط غير مفيد فان
دار وطولها لا يتفاوتان
والنقصان او اية من
الدارين يتفاوتان في
فكان مقيدا فيصح التقييد
كان التفاوت بين البيتين
ظاهرا بان كانت الدار
فيها البيتان غطية
الذي ناه عن الحفظ
مذعور ظاهره م
قال وميت تعدد م

فلان مادة العارية تدل على الثواب او الدابة او المادة العارية تدل على الامام والامان... فانته طالعها فمعه وور فلان تعروه الاضياف وتعتبر به اي تغشاه وان اراد ان معنى العارية ما خوذ من معنى العارية...

فانما فاع قابلية الملك كالايمان والقليد نوعان يعوضون وغير عوض فاعلايمان تقبل النوعين فكذا النافع والمضار فيهما فادفع الحاجة ولفظة الاباحة مستعينة بملك كافي الاجارة فانها تنفذ بلفظة الاباحة وهي على ما قيل لا تفضل للمنازعة لعدم اللزوم فلا يكفي فائتية وان الملك انما ثبت بالقبض وهو لا يتحقق عند ذلك لا جهات ولا يمتنع عن التحصيل

حيث ان المسمى يمنع المستعير من التملك فلا يحصل النافع على ملكه... فانما فاع قابلية الملك كالايمان والقليد نوعان يعوضون وغير عوض فاعلايمان تقبل النوعين فكذا النافع والمضار فيهما فادفع الحاجة ولفظة الاباحة مستعينة بملك كافي الاجارة فانها تنفذ بلفظة الاباحة وهي على ما قيل لا تفضل للمنازعة لعدم اللزوم فلا يكفي فائتية وان الملك انما ثبت بالقبض وهو لا يتحقق عند ذلك لا جهات ولا يمتنع عن التحصيل

فانما فاع قابلية الملك كالايمان والقليد نوعان يعوضون وغير عوض فاعلايمان تقبل النوعين فكذا النافع والمضار فيهما فادفع الحاجة ولفظة الاباحة مستعينة بملك كافي الاجارة فانها تنفذ بلفظة الاباحة وهي على ما قيل لا تفضل للمنازعة لعدم اللزوم فلا يكفي فائتية وان الملك انما ثبت بالقبض وهو لا يتحقق عند ذلك لا جهات ولا يمتنع عن التحصيل

سكنى في العارية ثم قال من اى القدر رضى هو الميراث يرجع في العارية متى شئت فقل فلو كانت العارية
 مطلقا او موقوفة وقال مالك لا يجوز الرجوع في الموقوفة قبل مضي الوقت فيكون حكمها عند الاجارة وفي الجارة
 اذا قال اعني بملكك او لغيرك في حريتي يوما او يومين فليس بعارية بل يرجع الى حكم الاجارة وكل ما كان بين
 هذا القبيل فحكمه الاجارة في الصحة والفساد ثم لقوله عليه السلام المنة مردودة والعارية سوداء من حيث
 الحديث اخبر ابو داود عن اسماعيل بن عباس عن شريك بن عبد الله عن ابي امامة قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الى ان قال العارية سوداء
 والمنحة مردودة وقال الترمذي حديث حسن واخرجه بن حبان في صحيحه عن الجرح بن بلع البصري ابا نعيم
 بن حريث الطبراني سمعت ابا امامة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العارية سوداء والمنحة مردودة
 واخرجه الطبراني في صحيحه وروى هذا الحديث ايضا من الصحابة عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس والنفسي
 رضى الله عنهم اما حديث عبد الله بن عمر فاخرجه البزار في مسنده وحدثنا عبد الله بن عمر عن زيد بن اسلم
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العارية سوداء واما حديث بن عباس رضى الله عنهما
 فاخرجه بن عدي في الكامل عن اسماعيل بن ابي زياد السكوني قاضي الموصل خبرنا سفيان الثوري عن
 سالم الاقطش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الزعيم قادم والدين مقضي
 والعارية سوداء والمنحة مردودة واعلم باسماعيل هذا وقال انه سكر الحديث وعامة ما يرويه لا يتجلى عليه
 والاحديث النسخ فاخرجه الطبراني في مسنده الشاشيين وقد ذكرناه في الكفالة قوله المنحة بكسر الميم
 يسكون النون وقد مرنا عن قريب قوله مردودة اى يجب رد ما وجده الاستدلال به طاهر وفيه
 بعد التحصيل لما عرفت ان المنحة عارية خاصة وفيه زيادة مبالغة في انا العارية مستحق الرد لان
 المنافع تلك شقيا شيا على حسب جدوها فانك في عالم لو جرد لم يتصل به القبض من لان المنافع
 لم يحدث لا يتصور فيها القبض ثم دفع الرجوع عنه من اى من ماله يوجد لان التملك لا يكون الا بالقبض
 ثم قال من اى القدر رضى هو الميراث امانة ان ملكك من غير تعدل لم يقبض من وفي بعض النسخ
 يقبضنا وقد يقول من غير تعدل ان ملكها بالتعدى يوجب الضمان بلا خلاف ولو شرط الضمان في الداء
 بل يقع فالتشريح يفتنون فيه كذا في التحفة وقال في خلاصة الفتاوى رجل قال لا اخرجوا في ذبيك
 فان مناع فانما من له قال لا يقبض ونقلت من المتن وقال الكاكي له ولقولنا قال مالك اقبلت
 بذهبه تفصيل حيث قال يقبض فيما تجل ماله ولا يقبض فيما لا تجل وفي جواهر العارية نوعان نوع يظهر ماله
 ولا يظهره كالرباع والجوان فمما النوع يقبل قول المستعير في ملكه لم يظهره وان لم يعلم ذلك لا يقبل
 والنوع الثاني يخفى ماله ويعاب عليه وهذا النوع يقبل قول المستعير في ملكه لم يظهره فان قامت
 فلا ضمان عليه فيه وكذلك ما علم انه مغير سببه كالسوس في الثوب صدقة فيه في كتاب محمد بن
 انه ما ضاعه ولا اودعها وافتعال ابو اسحاق وكذلك الخار على هذا في الثوب وواقف اشبه وعنده
 في النوع الاول والثاني في الثاني في امانة المضمون على المستعير على كل تقدير قامت بينه سبلا كما لا وقال القاضي

قال للمعبر ان
 يرجع في العارية
 متى شاء فلو علمه
 السلام للمنة مردودة
 والعارية سوداء
 ولان المنافع تلك
 شقيا شيا على حسب
 جدوها فالتشريح
 يفتنون فيه كذا في
 القبض فمما النوع
 قال والعارية
 امانة ان ملكك
 من غير تعدل لم يقبض

بوجه الصريح ان لا يقبض قال الكاكي له ايضا وهو قول على رضى الله عنه يعني عدم الضمان قولنا ومن سجدوا
 وانحدر الشقي والثوري وعمر بن عبد العزيز وشريح والاوزاعي وابن ابي شيرة وابراهيم بن عثمان وشريح يذكرون
 سنة بالكوفة وحدث الكوفي في مختصره عن الرازي عن عبد الرزاق عن اسرايل عن عبد الله بن محمد بن النخعي
 ان عليا رضى الله عنه قال لا يقبض العارية انما هو المعروف الا ان تجالفت وحدث ايضا باسناوه الى عمر
 بن الخطاب رضى الله عنه قال العارية بمنزلة الوديعة لا يقبض صاحبها الا ان يتعدى ثم وقال الشافعي
 لا يقبض الا من قبض ماله غيره لنفسه من اخذ من يرضى الوديعة لان قبض المودع فيها لا يجل المودع الا لا يقبض
 نفسه من لان الاستحقاق من اى لامن استجاب قبض بحيث لا ينقص الاخر بدون رضاه واخره بن عمر
 فان يقبض المستاجر حق له ليس للمالك النقص قبل مضي المدة بدون رضاه ثم فيضنه من اى اذا كان
 كذلك فيضمن العارية وتلك العارية باعتبار المذكورهم والاذن ثبت ضرورة الانتفاع من هذا
 جواب عن سوال مقدر بتقديره ان يقال قبض باذنه وشله لا يوجب الضمان وتحريم الجواب ان الاذن
 ثبت ضرورة الانتفاع والثابت بالضرورة يتعدى بقدره والضرورة حالة الاستعمال فان ملكك فيها
 فلا ضمان وان ملكك في غير ما يظهر فيه الاذن لكونه ضرورة وهو معنى قوله فلا يظهر فيها وراى
 من اى فلا يظهر الاذن فيما وراى ضرورة وتلك العارية باعتبار المذكورهم ولهذا اسس من اى ولو كان
 الاذن ضروريا كان وجب الرد من اراد ان يموت الرد واجبة على المستعير كما في الغصب ثم نصار
 كالقبض على سوم الشراء من فانه وان كان باذن لكن لما كان قبض ماله غيره لنفسه لامن استحقاق
 اذا ملك ضمن فكذا اذا يقول قال احمد وهو قول ابن عباس وان بريرة وعطاء وسحاق وقال قتادة
 وعبد الله بن الحسن العنبري ان شرط ضماننا ضمن والا لا وقال ربعية نكل العواري مضمونة وفي الروضة اذا
 غفلت العين في يد المستعير منها سوا تلفت باقة سوا مية ام بغيره بغيره ام لا تقبض من اى المشهور ومكي قوله
 انما لا تقبض الا بالتعدى وهو ضعيف ولو اعار بشرط ان يكون امانة لقي الشرط وكانت مضمونة وفي حاوى
 الحسن ان شرط بقى ضماننا سقط الضمان وان تلفت حردا باستعماله كحل مشقة لم يقبض في اصح الوجوه
 وان اركب سقطا وادبته لا شوب فقلت لم يقبض من ولنا ان اللقط لا يئى عن التزام الضمان من
 لان الضمان انما ان يجب بالعقد او بالقبض او بالاذن وليس شئ من ذلك بموجب له اما لعقده فلان اللفظ
 الذي يتعدى العارية للذئى من التزام الضمان من لانه تملك المنافع بغير عوض او لا باحتياش الى اولا با
 المنافع على اختلاف القبولين وما وضع تملك المنافع او باحتياش ولا باحتياش لا يتعرض ملك الغير حتى يوجب
 الضمان عند ملكه من القبض لم يقع تعديا لكونه ماذونا فيه من وانما يوجب القبض الضمان اذا وقع تعديا
 من والاذن وان ثبت لاجل الانتفاع من هذا جواب عن قوله والاذن ثبت ضرورة الانتفاع وتقريره القول
 بالموجب يعني سليمان الاذن لم يكن الا ضرورة الانتفاع من فاما قبضة الانتفاع فلم يقع تعديا من
 فلا ضمان بذنه من وانما وجب الرد وسؤك من هذا جواب عن قوله وهذا كان واجب الرد وتقريره ان وجوب الرد
 لا يدل على انه مضمون لانه واجب لمؤنة القبض الحاصل للمستعير كنفقة الستار فاستحقا على المستعير

وقال الشافعي
 يضمن لانه قبض
 غيره لنفسه لامن
 استحقاق فيضمنه
 ولاذن ثبت ضرورة
 الانتفاع فلا يظهر فيها
 وراى ولهذا كان
 الرد وصا كالقبض
 على سوم المشاء
 ولنا ان اللفظ لا يئى
 عن التزام الضمان
 لانه لتملك المنافع
 بغير عوض او
 لا احتياش والقبض
 لم يقع تعديا لكونه
 ماذونا فيه ولاذن
 وان ثبت لاجل الانتفاع
 فهو مضمون الا
 للانتفاع فلم يقع تعديا
 وانما وجب الرد وسؤك
 كنفقة الستار فاستحقا
 على المستعير

لا نقض القبض بشئ ليدل على ان القبض لا من استحقاق فيوجب الضمان بخلاف الغضبة فان الرقبة واجبة لنقض القبض لكونه بلا اذن فاذا لم يوجد الرد وجب الضمان وهو المقبوض على سوم الشرع من شئ هذا جواب من قوله وصار على المقبوض على سوم الشرع انه ليس بمقبوض بالقبض بل بالعقد وجوبه قوله بالعقد لان العقد في العقد حكم العقد شئ فصار كالمأخوذ بالعقد وهو وجوب الضمان فان قيل سلنا ان الاخذ في العقد ولكن لا عقد هنا احب بان العقد وان كان معناه حقيقة جعل موجبا لتقرير احكامه لا سوال للناس عن الضياع اذ المالك لم يرض بخروج ملكه بجانا وان المقبوض على سوم الشرع وسيلة اليه فاقيم مقام الحقيقة فنظر الى الاصل في ضمان العقود هو القيمة لكونها مثالا كاملا وانما يصار الى الثمن عند وجود العقد حقيقة واذا لم يوجد جازى الى الاصل ثم على ما عرفت في موضعه شئ قيل يريد به شئ طرقة الخلف وقيل كتاب الاجارات من البسوط وقال الحاكم في كافييه رجل استعار من رجل سلعا ليقاقل به ففرض بالسيف فانقطع فصين او طعن بالرسن فمكسر قال لا ضمان عليه لانه ملك من عمل ما دون فيه وفي فتاوى الولوالجي رجل وقطع الحمام واستعمل ففقد الحمام فمكسرت لا ضمان عليه وكذا اذا كور الفخاخ ليشرب سقط وانكسر لا ضمان عليه لانه عارية في يده فان قلت ما تقول في قوله عليه السلام بل عارية مضمونة وقد مر في اول الكتاب بتمامه وقوله عليه السلام ادا لانة الى من اتمك ولا تخنه من مالك اخرجه الرندي عن شريك وقيس من الربيع عن ابي حنيفة عن ابي صالح ربه عن ابي هريرة ربه انه عليه السلام بقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تؤديه اخرجه البيهقي من حديث قتادة عن الحسن بن مرة عنه عليه السلام قال ثم ان الحسن بن مديته فقال هو اميتك فلا ضمان عليه قلت الحديث الاول فيه اضطراب سند او مشا وجميع وجوبه لا يخلو من نظر ولهذا قال صاحب التمهيد الاضطراب فيه كشر ولا حجة فيه عندي في تضمن العارية ثم على تقدير صحة قوله مضمونة المراد عليك بديل قوله حتى يؤديه اليك فيمكن ان يريد اشتراط الضمان والعارية يشترط الضمان مضمونة في رواية للحنفية واخرج النعماني عن يعلى بن اسية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتك رسل فاعظم ثلاثين ذراعا وثلاثين سحفا فان قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم عارية مودات قال بل عارية مودات قال ابن جرير حديث حسن ليس في شئ ما روي في العارية خير صحيح وغيره واما ما سواه فليس بساوي الاشتغال به وقد فرق بين الضمان والاواة وقيل انما قال عليه السلام بل عارية مضمونة لانه عليه السلام اخذ دروع صفوان بغير رضاه بدليل قوله احضيا الا انه عليه السلام كان محتاجا الى السلاح فكان الاخذ له مالا ولكن بشرط الضمان كقوله مال الغير في حالة المصلحة بشرط الضمان وقال الا تتراسي وقيل كان هذا اشتراط الضمان على نفسه وبه اخذ قتادة وحدثنا المستفيضة لا يضمن بالشرط ايضا ولكن صفوان كان يوجب حريا ويجوز بين المسلم والحربي من الشرط لا يجوز بين المسلمين وقد تقدم الا ان العارية بشرط الضمان مضمونة في رواية وخرج عبد الرزاق في مصنفه عن حماد بن عيسى عن صفوان عن النبي ان النبي عليه السلام استعار منه عاريتين احداهما ليمان والاخرى لغيره قال ابن القطن المانع من ضمان

لا نقض القبض بالقبض
على سوم الشرع
مقبوض بالعقد
لان الاخذ في
العقد حكمه
العقد على ما عرفت
في موضعه

شريك وقيس من الربيع مختلف فيها ولم يحكم الرندي ايضا بضمه ولكن سلنا انه صحيح فهو يقتضي وجوب رد العين ولا كلام فيه والحديث الثالث رواه الحسن بن سمرق واهل الحسن لم يسمع منه قبل لم يسمع منه في حديث الحقيقة اكثر من العلم من رواية الحسن بن سمرق ايضا الا اذا فرض ولا يلزم من الضمان ولو لم يسمع من هذا اللفظ الضمان الا ان يفسر بكونه والودائع لا ضمانا فثبت اليد واذا لم يدل الحديث على الضمان لم يثبت ايضا وقال البيهقي ربه في باب من قبل عبد الجبار ذكر حديث الحسن بن سمرق من قتل عبد اقلناه قال قتادة ثم ان الحسن بن سمرق في الحديث وقال لا يقتل جريحه يشبه ان يكون الحسن لم يسمع الحديث لكن رغب عنه وهذا العلة موجودة في الحديث المتقدم ايضا فاخبرهم قال سمرق ابي القدر ربه وليس للمستجير ان يوجرا استعاره فان اجره فطرب من شئ ابي مالك هم ضمن لان الاعارة دون الاجارة مثل لان الاجارة عند لازم دون الاعارة هم وان شئ لا يضمن ما هو فوقه شئ ابي لا يستحق ما فوقه لان القوي لا يحمل ما على الضعيف وقال الحاكم في كافييه اذا استعار رجل من الرجل على ان يذهب بجائحه شاة لم يملكها ولا وقتا ولا ما حمل عليها فذهب بها الى الخيرة اذ مكها بالكوقة شاة لم يملكها ولا يوجبها قال لا ضمان عليها في شئ من ذلك الا ان الاجارة خاصة فانه حيث اجرها خاصة فاشا وتصدق بالخلة لانه اخرجها من مقتضى مطلقا والمطلق يتناول ابي انما فاع شاة واليه اليقين بغيره ان شاة استعديا في الركوب وفي الحمل عليها وامي ذلك فعل لا يمكن ان يفعل غيره بعد ذلك لان المطلق اذا يضمن بغير غلبة شئ مطلقا ولكن لا يملك الاجارة اصلا لانه عقد لازم والعارية عقد جائز وبنا الجائز على اللازم يجوز وقال لا يستجيب في شئ الكافي وقد قال بعض اصحابنا فانه يملك الاجارة وينعقد جائزة لا لازمة ثم قال لا يصح ان لا ينعقد الاجارة وفي تحفة الفقهاء وليس للمستجير ان يوجرا فان فعل فمؤنا من حين تسلمه الى المستاجر ويكون المستاجر لئلا يجر ان شاء ضمن المستجير ولانا لو صحناه لا يصح الا انما شئ تحليل ثان ويمكن ان يكون جواب الشبهة ذكرها السائل وهو ينبغي ان يملك المستجير الاجارة لانه مالك المنة ولا يقطع حق المعير الا بغيره ان يصير قيام حق المعير في الاستدانة فاجاب عنها بقوله ولانا لو صحناه عقد اجارة المستجير لا يصح الا انما شئ لا يصح ان يكون غير لازم لانه خلاف مقتضى الاجارة فانه عقد لازم فانه عقد لازم عكس الموضع فبنا السبيل وكذا السبيل الى كونه لازما لانه حيث يكون تبليط من المعير مثل لان لزوم لا يكتسب لانه فيكون من مقتضيات عقد العارية هم وفي وقوله لانما زيادة ضرر بالمعير سبب الاستدانة او الى القضا فبنا الاجارة شئ لعدم قدرته عليه الى الانقضاء فحيث يكون عقد العارية عقد لازما وهو ايضا خلافا للشبهة فانما قلناه شئ ابي عقد الاجارة هم وان اجره فمقتضى ابي ضمن المعير ما اجره هم من سلمه شئ ابي المستاجر هم لانه شئ لان عقد الاجارة هم اذ لم يتناولوا عارية كان ضمانا فان شاة المعير من المستاجر لانه قبضه اذ ان المسالك حكم للمعير الضمان وفي غير اذن المالك هم أنفسهم شئ الا انهم في أنفسهم يتعلق بقبضه هم ثم ان ضمن المستجير المستاجر على المستاجر لانه اجره اجره لانه ملكه بالضم من وان ضمن المستاجر ربه شئ ابي ان ضمن المعير المستاجر هم على المستاجر وهو المستجير اذ لم يعلم انه كان عارية في يده وفعل الضرر المستاجر شئ فان المستاجر لان هذا العذر في ضمن العقد ثم سلنا اذ اعلم شئ ابي المستاجر يكون عارية في يده المستاجر

قال والمستجير
بوجرا ما استعاره
فان اجره فطرب
ضمن لان الاعارة
دون الاجارة شئ
لا يضمن ما هو فوقه
ولا ان المعير لا يملك
الا انما شاة حيث
يكون بتسليط من
المعير وفي وقوله
لا يملكها ولا يوجبها
لسنا بادل الاستدانة
الى انقضاء ملك الاجارة
فانما قلناه فان اجره
فحيث سله لانه
اذا لم يتناولوا العارية
كان خطبا وان شاء
المعير ضمن المستاجر
لا يملكه فبنا بغيره اذن
المالك لنفسه شئ
ضمن المستجير لا يبيع
على المستاجر لانه ظاهر
اجر ملك نفسه وان
ضمن المستاجر يبيع
على المستاجر والم يعلم
انه كان عارية في
يده وقد فعل الضرر
بخلاف ما اذا علم

ونحوه هذا مجرد في حق الواهب هم والقبول ش كقول قبيل هم والقبض ش باجراي والقبض فلا يتم في حق الواهب
 الا بالقبول والقبض كما ياتي لانه عند تبرع فتم بالمعبر ولكن لا يمكن له الا بالقبول والقبض وشرة ذلك في حق
 لا يوجب قوبل لم يقبل الموهوب له بحت وعنده فربما لا يثبت بالقبول والقبض كما في البيع فلا يتم او جعلت على ان
 فلا يوجب قوبل لم يقبل يرضى يمينه عندنا هم اما الاجاب وقبول فلا يثبت عقد ش اي فلان البتة عقد نحو سائر العقود
 ذكر الغير باعتبار العقد هم والعقد ينقد بالاجاب والقبول ش لان قيام العقد بهما هم والقبض لا بد منه لغيره
 ش وبه قال الشافعي واحمد واكثر الفقهاء والتابعين الا ان احمد يقول ان كانت البتة عيناً تقع بدون القبض في
 الاصح وفي المكيل والموزون لا يصح بدون القبض هم وقال مالك ثبتت الملك في قبيل القبض باعتبار البيع ش لا بد
 عقد لازم من قبيل الملك فلا يثبت على القبض كالبيع ولا ازالة ملك بغير عوض فلا يعتبر فيه القبض كالوصية والوقت
 قال ابو ثور والشافعي في القديم وابن ابي ليلى في كتاب النسخ لا صاحب الملك يمين وبه شيان من انه لا يرضى دفعه الى الموهوب
 اذا طالب به فان ابا ذلك حكم به عليه اذا اقر او قامت عليه البينة وان انكر البتة حلف عليها وبرئ منها وان نكل عن اليمين حلف
 واخذ بامنه وان مات الواهب قبل دفعه الى الموهوب فلا شئ له اذا كان قد اكره اخذ ما غطى فيها وان مات الموهوب قبل
 قبضها قام ورثته مقامه في مطالبة الواهب به انتهى وقال احمد في من اصحابنا لا يقع البتة والصدقة فيما يحال ويوزن الا
 ويصح في غير ذلك بغير قبض او قبيل كما يصح في البيع هم وعلى هذا الخلاف الصدقة ش فعندنا يشترط فيها القبض فلا يملك
 هم ولنا قولنا عليه السلام لا تجوز البتة الا مقبوضة ش هذا حديث منك لا اصل له والعجب من الكاكي حيث يقول قبل ما ذكر
 غير مرفوع بل قول علي وعمر رضي الله عنهما ولم يبين ذلك وليس كذلك بل هذا الذي ذكره المصنف قول ابي بصير
 رواه عبد الرزاق في مصنفه وقال اخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن ابي بصير قال لا تجوز البتة حتى يقبض
 يجوز قبل ان يقبض واما قول عمر رضي الله عنه فورا رواه البيهقي عن حديث يريدين زيرع تاسعيد عن قتادة عن يحيى
 بن يعمر عن ابي موسى قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يحال ميراث ما لم يقبض والا حسن ان يستدل على اشتراط القبض
 في البتة بما اخرج البيهقي عن حديث عبد الله بن وهب ابا مالك ويونس وغيرهما ان ابن عمر ابى اخبرهم عن عروة عن عائشة
 رضي الله عنها ان ابا بكر رضي الله عنه خطبها بعد عشرين سنة من مال بالفاة فلما حضرت الفاة قال واشترى بانيمة من الناس
 احدا حب الي بعدى منك والا اعز علي فخر بعدى منك والاني كنت غلت من مالي جراد عشرين وستا فلو كنت جردت وجزت كان
 ذلك وانما هو اخوك واخاك فاقسموه على كتاب الله عز وجل احمد بن محمد وكذا رواه الطحاوي في شرح الامار وقال حذلق بن
 اخبرنا ابن وهب ان مالكا قد ثبته الى آخره هذا اهل دليل على اشتراط القبض وبه استدلال في المسود واصحابنا شافعي
 في كتبهم قوله جلها اى وبه لما وجدوا بكسر الكيم من جردت الشئ اجمده بالغم جدا قطعت وروى جراد عشرين وستا
 قال الخطابي اتحاد بسطة المحرود فاعل بسطة مقبول والموسق ستون صاعا والفاية بالفتح المبيعة وبعد الا ان باهو جردت
 وهو موضع مشهور بالمدينة وفي رواية من ماله بالعالية وهو ايضا موضع بالمدينة هم والمردني الملك ش اى المرو
 من قوله عليه السلام لا تجوز البتة الا مقبوضة عدم ثبوت حكم البتة وهو الملك هم لان اجواز ش اى اجاز البتة هم بدون
 ثابت ش اى بدون الملك لان الجواز ثابت قبل القبض بالاتفاق هم ولانه ش اى ولان عقد البتة هم عقد تبرع
 وفي اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيان وقد المتبرع لم يرضى ش لم يرضى به وهو التسليم ش اى الذي

والقبول والقبض
 اما لا يجازي القبيل
 فلا بد عقد والعقد
 يتعقد بالاجاب
 والقبيل والقبض لا يثبت
 لثبوت الملك وقال
 مالك لا يثبت الملك
 قبل القبض اعتبارا
 بالبيع وعلى هذا الخلاف
 الصدقة والتناقل
 عليه السلام لا يثبت
 البتة الا مقبوضة
 والمراد بقبول الملك لان
 الجواز به لا يثبت
 ولا بد عقد متبرع
 اثبات الملك قبل
 القبض الزام المتبرع
 شيان المتبرع به
 وهو التسليم

لم يتبرع به وهو التسليم هم فلا يصح ش لان من ضرورات الملك التسليم وروى ابن المتبرع بالشئ قد يرضى به ما لم يتبرع به اذا
 كان من تامة ضرورة تسليمه ممن نذر ان يصلى وهو محدث لزمه الوفاء ومن شرع في موم او صلوة لزمه الاتمام
 بان ماله فان لا يتم به الشئ الاية فهو جيب اذا كان ذلك الشئ واجبا كما ذكرت في الصور فانه يجب بالنذر
 او الشرع وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب والبتة عقد تبرع ابتداء وانما فانه لو وجب وسلم جاز له الرجوع فكيف
 قبل التسليم فلا يجب ما يتم به من بخلات الوصية لان اوان ثبوت الملك فيها بعد الموت ش لما قاس ما كانت البتة على الوصية
 والوقت في عدم اشتراط القبض اجاب عن ذلك بقوله بخلات الوصية ارا دين البتة والوصية فترقا وهو ان الملك لا يثبت في
 الوصية الا بعد الموت وحينئذ لا يتصور الا لزام على المتبرع لعدم البتة المزموم وهو معنى قوله ولا لزام على المتبرع لعدم
 البتة المزموم ش يعني بالموت وكذلك لقياس على الوقت غير صحيح لان اخراج ملك الى الله تعالى والصدق بمنفعة فيه
 لا يشترط القبض هم وحق الوارث متاخر ش جواب عما يقال الوارث يملك الموصى في ملكه فوجب ان يتوقف ملكه على
 تسلم الوارث اليه وتقرر ان حق الوارث متاخر هم عن الوصية فله ملكها ش اى الوصية يعني لما كبر الوارث
 فليقله فيما ليك تمام الميت فلا معتبر لتسليمه لانه لم يملكها ولا قام تمام الملك فيها هم فان قبضها الموهوب له
 في المجلس بغير امر الواهب جاز استحسانا ش هذا القائل القدر دوى رحمه الله في محضرو يعني ان قبض البتة
 الموهوب له في مجلس العقد بغير اذن الواهب جاز وصحت البتة استحسانا وقال الكرخي ره في منقرو فان
 اذن له في القبض قبض البتة بجزء او بغيره جاز القبض وان وبه له دينا على رجل واذن له في القبض
 من الذي هو عليه جاز اذا قبض ذلك استحسانا ايضا وان لم ياذن له في قبض الدين لم يجز البتة وان
 قبضه الموهوب له وان كان ذلك بجزء الواهب لان الملك الذي يقبض من الدين ملك الذي
 عليه الدين حتى يقبضه صاحب الدين او يجعل قبضه الى غيره فيقبضه الغير هم وان قبض بعد الافتراق لم يجز
 الا ان ياذن له الواهب في القبض والقياس ان لا يجوز في الدين ش اى بما اذا قبض في المجلس
 باذن الواهب وفيما اذا قبض بعد الافتراق بدون اذنه وبالقياس هم وقال الشافعي في القبض
 فترق في ملك الواهب اذ ملك الواهب اذ ملك قبل القبض باق ش بالاتفاق بليل صفة تصرف من البيع
 والاعتاق هم فلا يصح بدون اذنه ش لان التصرف في ملك الغير بغير الاذن غير صحيح هم ولنا ش الرواية
 وجب الاستحسان قبل ذكر لنا ههنا غير مناسب لانه ذكر القياس والاستحسان ولم يذكر قول المصنف في المتن
 فلم يكن ذكر لنا مناسب بل كان المناسب ان يقول وجب الاستحسان قلت لما كان القياس هو قول الشافعي
 ووجه الاستحسان قولنا نائب ان يقول ولنا وان لم يصح بذكر الشافعي رضي الله عنه هم ان القبض بمنزلة
 قبيل في البتة ش اى القبض في البتة بمنزلة قبيل في البيع وقوله في البتة يتعلق بقوله ان القبض
 بالقول القبول فانهم وكون القبض فيها مثل القبول في البيع هم من حيث انه يتوقف عليه ثبوت حكم وهو الملك
 ش اى على القبول فاذا كان القبض مثل القول لا يثبت حكم الملك الا بالقبض كما لا يثبت الملك الا بالقبول
 هم والمقصود منه ش اى مقصود الواهب من عند البتة هم اثبات الملك ش الموهوب له هم فيكون الاجابة
 من ش اى عن الواهب هم تسليطا على القبض ش تحصيل المقصود فكان ادنى دلالة هم بخلاف ما ذكر قبض

فلا يصح عقد البتة
 لان اوان ثبوت الملك
 فيها بعد الموت كالاتم
 على المتنازع لعدم اهلية
 الزمهم حتى لو اراد
 من المتبرع الى حصة
 فلم يملكها فاقبضه
 الموهوب له في المجلس
 بغير امر الواهب
 جاز استحسانا وان
 قبض بعد الافتراق
 لم يجز لان ياذن له
 في القبض والقياس
 ان لا يجوز في الدين
 وهذا قول الشافعي ره
 لان القبض تصرف
 في ملك الواهب فملكه
 قبل القبض باق خلاص
 بدون اذنه وان
 القبض بمنزلة القبول
 في البتة من حيث انه
 يتوقف عليه ثبوت
 حكم وهو الملك والمقصود
 اثبات الملك فيكون
 الا بمحابة تسليطا
 على القبض بخلاف
 ما اذا قبض

في الموضعين على المال والقبض لما في قوله داري لك من الابهام هم لان العارية محركة في تملك المنفعة
 والجهة تحتلها شئ اى تحتل المنافع هم وتحتل تملك العين فيحمل الحمل على الحكمش يعني
 صار الحكم قابضاً على الحمل فكانه قال سكتي داري لك فيكون عارية لان العارية احكم فان قلت
 من ابن لقول انها محركة لانها لا تحتل تملك الرقبة لانه حرج تفسير الاول الكلام في
 حكم اول الكلام قالت الشراح كان حق الكلام ان يقول لان السكتة محركة في تملك المنفعة
 وكذا ذكره في المبسوط حيث قال لان السكتة محركة واجيب بان سكتة لا تحتل الا العارية فان قلت
 عليه اسم العارية هم وكذا اذا قال عمر سكتي او غل سكتي شئ بضم النون وسكون الحاء
 وهى العطية هم او سكتة صدقة شئ بان قال داري لك سكتي صدقة هم او صدقة عارية شئ
 بان قال داري لك صدقة هم او عارية هبة لما قد مناه شئ لمحتل على الحكم
 هم ولو قال هبة تسكنها في هبة شئ ذكره في المبسوط ولو قال داري لك هبة تسكنها او قال عري
 تسكنها وسلمها اليه في هبة هم لان قوله هبة تسكنه مشورة شئ بفتح الميم وضم الشين يعني
 الشورى وهى استخراج راس على غالب النعمان وليس تفسيره شئ لان الفعل لا يصلح في
 الاسم هم وهو تنبيه على المقصود شئ بان قال ملك الدار عمرة ليسكنها وهو معلوم والتم
 يذكره فلا يتغير حكم التملك بمنزلة قوله هذا الطعام تاكله وهذا الثوب تلبسه فان شار قبل مشورة
 وفعل ما قال وان شار لم يقبل هم بخلاف قوله هبة سكتة لانه قوله سكتي اسم فاعل
 ان يكون تفسير الاسم آخر فيتغير اول الكلام كما في الاستقارة والشروط فيكون عارية هم قال
 شئ اى القدر من راحة الله هم ولا يجوز الهبة فيما يقسم الامحورة شئ اى مفرقة عن الملك
 الواهب حتى لا يصلح هبة الثمر على الشجر والزرع في الارض بدون الشجر والارض وكذا للعيس
 عندنا هم مقسومة شئ احتزبه من المشاع قيل في الفرق بين ما يقسم وبين ما لا يقسم ان
 يضره التبعض ويوجب نقصا فانه لا تحتل القسمة كالدرهم والدينار فانه
 بعضه جائز بلا خلاف وقيل كلما ينفوت بالقسمة منفعة اصلا كالعيد او جنس منفعة كالسهم
 والدرجى فهو لا تحتل القسمة وقيل كل مشترك بين اثنين لو طلب احدهما قسمة والى الآخر فالتقسيم
 لا يجزى على القسمة وهو ما لا تحتل القسمة ثم الشيوع المقارن للهبة فيما تحتل القسمة مفسد
 لا الطارئة حتى لو هبت شيئا فرجع في بعضه لغير الهبة والعبرة في الشيوع وقت القبض
 لا وقت العقد حتى لو هبت مشا ما وسلم مقسوما يجوز وكذا لو هبت نصف الدار ولم يسلم ثم
 وهبت النصف الآخر وسلمه جازت الهبة او هبت ثم رجع في ثلث او زرع ما في ارض ثم سلم
 بعد ذلك مفرزا يجوز كذا في الذخيرة وغيره فعمل ما هذا ان معنى قوله لا يجوز الهبة ليهب
 يقسم الامحورة مقسومة لا تثبت الملك فيه لا يجوز مقسومة لان الهبة في نفسها فيما يقسم
 جائز ولكن غير مشبهة للملك قيل تسلمه مفرزا نظيره البيع بشرط الخيار وفيه انما

لان العارية محركة
 في تملك المنفعة
 والجهة تحتلها
 ويحمل الحمل على الحكم
 وكذا اذا قال عري
 او غل سكتي او غل
 او صدقة عارية
 هبة لما قد مناه
 هبة تسكنها في هبة
 لان قوله تسكنها مشورة
 وليس تفسيره شئ
 فانه في المقصود
 قوله هبة سكتي
 تقبله قال ابن
 الهبة فيما يقسم
 مقسومة

قال علماءنا رحمهم الله هبة المشاع فيما تحتل القسمة لا يتم ويفيد الملك قبل القسمة وقال الشافعي رحم
 انما تامة وبعض اصحابنا رحمهم الله قالوا انها فاسدة والاح ما قلناه كالهبة قبل القبض ولا يقال
 انها فاسدة بل غيب تامة كذا هذا واجمعوا على ان هبة المشاع فيما لا تحتل القسمة كالعيد
 والذخيرة تامة كذا قال علماي الدين رحمهم الله العالم في طريقة الخلاف وقال في الطريقة البرية
 قال علماءنا رحمهم الله هبة المشاع فيما تحتل القسمة يفيد الملك بالتخليه وقال شيخ الاسلام ابو بكر
 رحمه الله المعروف بخوارزمي في مبسوط قال علماؤنا اذا وهب مشا ما تحتل القسمة لا يجوز
 سوا ذلك وان وهب في الاجنبى او من شركه وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز من الاجنبي
 ومن الشركه وقال ابن ابي ليلى رحمه الله ان وهب من الاجنبى لم يجوز وان وهب من
 الشركه جاز واجمعوا على انه اذا وهب ما لا تحتل القسمة فانه يجوز هم وهبة المشاع فيما
 ويقسم جائزة شئ معناه هبة مشاع لا تحتل القسمة جائزة لان المشاع غير مقسوم فيكون المعنى
 ما مراد وهبت النصيب الغير المقسوم فيما هو غير مقسوم وذلك مستنكر ودفعه بما ذكرنا فانهم هم
 وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز في الوجبه شئ اى فيما تحتل القسمة وفيما لا تحتل
 قال مالك واحمد وجهها الله في المروقة يجوز هبة المشاع سوا المنتسم وغيره سوا
 وهبة للشريك او غيره ويجوز هبة الارض المزروعة مع زرعها وعكسه وفيه انما
 المالكية ولا يمنع بالشيوع ودون كان قبل القسمة ويصح هبة الجمل والايق والقطب وفي
 فتاوى حنابلة وتصح هبة المشاع وان تعذر قسمة ويصح من الشريك وغيره سوا ذلك
 مما يتقبل ويحول او لم يكن وسوا ذلك مما ينقسم او مما لا يباية قسمة كالشقص في
 العبد والذخيرة والجوهرية والسرخ هم لانه عقد تملك ينع في المشاع كالبيع شئ بالذخيرة
 من الصبح والقاسد والبصر والسلم وغيره فان الشيوع لا تمنع تمام القبض في هذه العقود
 بالاجماع هم وبذا شئ اى جازهم لان المشاع قابل للحكم شئ اى الحكم عقد الهبة وهو الملك
 فيكون حلاله شئ كالبيع والارث وكل ما هو قابل للحكم عقد يبيع ان يكون حلالا لان المعاملة في القسمة
 او لازم من لوازمها فكان العقد صادرا من اهل مضافا الى محله وان كان جائزا هم
 وكونه تبرعا لا يبطله الشيوع شئ جواب عن سوال مقدر تقريره ان يقال البيع لا يقتضي
 القبض بخلاف الهبة فانه عقد تبرع ومحتاج الى القبض فلو قلنا يجوز في المشاع يلزم
 في ضمنه وجوب ضمان القسمة وهو لم يتبرع به فاجاب بقوله وكونه اى ويكون الهبة
 والتذكير باعتبار الوهب او المذكور تبرعا لا يبطله الشيوع يعني لم يبعد ذلك مبطلاني التبرع
 هم كالقرض شئ بان دفع الف درهم الى رجل على ان يكون نصفه قرضا يعمل في النصف
 الآخر شركة فانه يجوز مع ان القبض شرط لو قرض الملك في القرض ثم لا يشترط القسمة
 هم والوصية شئ بان اوصى لرجلين بالف درهم فان ذلك صحيح فدل على ان الشيوع

وهبة المشاع لا يفسد
 جائز وقال الشافعي
 يجوز في الوجبه
 لانه عقد تملك
 في المشاع وغيره كالبيع
 بالذخيرة وهذا المشاع
 قابل للحكم وهو الملك
 فيكون حلاله كونه
 تبرعا لا يبطله الشيوع
 كالقرض والوصية

لا يبطل التبرع حتى يكون ما قامه ولنا ان القبض منصوص عليه في البتة من اراد به ما ذكره
 من قوله عليه السلام لا يجوز البتة الا مقبوضة وفيه نظر لانه قد تقدم ان هذا الحديث لا
 ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط القبض في البتة شي ولو ثبت اشتراط
 قبض قبض كل شيء بحسبه فيشترط كماله لئلا يفتل اي كمال القبض لان القبض عليه يدل على
 الا مقبوضا بوجه حتى لو استقبل الحظيم لا يجوز صلوة لانه بالبيت بالسنة وهذا لان الثابت من وجه
 دون وجه لا يكون ثابتا مطلقا وبدون الاطلاق لا يثبت هم والمشاغ لا يقبل شي اي القبض
 هم الا بغير غير اليه شي الموهوب الى الموهوب هم وذلك شي اي الغير غير موهوب شي وغير ممتاز
 الموهوب لفصارة السخارة فاصلة فلا يفتل لا فائدة الملكهم ولان في تجوز شي عند البتة
 في المشاغ هم الزام شي اي الزام الواهب هم شي لم يلتزمه وهو القسمة شي لان
 لو كان قبل القسمة لطالبه بالقسمة فيصير عقد التبرع موجبا ضمان المقاسمة عليه وسو خلاص
 موضع التبرع فان قبل هذا ضرر من شي لان اقداره على بية المشاغ يدل على التزام
 ضرر القسمة والصائر من الضرر ما لم يكن مرفيا اجيب بان المرفى من القسمة ولا
 يستلزمها بجزا ان يكون راضيا بالملك المشاغ وهو ليس بقسمة ولا يستلزمها قبل هذه الحالة
 غير مطروحة لانهم قالوا لا يجوز البتة من الشريك وليس بشي ضرر قسمة وكذلك قال
 ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز بية واحد من اثنين وليس فيه ضرر القسمة قلت وجود اللان
 تراخي في جس الحكم لاني كل صورة هم ولهذا شي اي ولان تجوز هذا العقد الزام
 لم يلزم هم امتنع جوازه شي اي جواز ثبوت الملك هم قبل القبض كيلا يلزم التسليم شي
 وهو لا يتحقق بدون مونة القسمة هم بخلاف ما لا يقسم لان القبض الظاهر القا هو الملك فيمكن
 به شي ضرورة هم ولانه لا يلزم مونة القسمة شي وقد قيل ان هذا الذي ذكره كل
 هم على اشتراط كمال القبض وفي اشتراطه نظر فليكن باشتراط كماله والصحيح جواز بية المشاغ
 ورهنة واجازة ووقف كما يجوز بيع وقرض والوصية به ولا زال الناس على ذلك ولم
 ير دس في رده كتاب ولا سنة ولا اجماع فان طلب الموهوب له القسمة والزام بها الواهب
 فهو كما اذا لزم بها البائع وقد باع حصة عما يملك فكان ان ذلك لا يمنع من صحة البيع وال
 كان فيه الزام بها لا يلزمه كذلك لا يمنع من صحة البتة هم والمبايعة تلزمه شي هذا جواب
 سوال ير علينا قد يره ان يقال ينبغي ان لا يجوز فيها لا يفتل القسمة لانه يلزم المبايعة وفي
 ايجابها الزام لم يلزمه وتقرير الجواب ان المبايعة تلزمه هم فيما لم يتبرع به شي
 وهو هم وهو المنفعة والبتة لا لاقه العين شي فلم يكن ذلك زاماني عين بالتبرع بل قد
 من ضرورات الانتفاع يملكه ولنا كل ان يقول الزام لم يلزم الواهب بعقد البتة ان كان
 ما نفع جواز باق قد وجه وان حصته يعود الى ما تبرع به كان محكما والجواب بتخصيص ذلك

ولنا ان القبض منصوص
 عليه في البتة فيشترط
 كماله والمشاغ لا يقبل
 الا بغير غير اليه شي
 غير موهوب شي لان
 في بية الزام غير شي
 لم يلزمه هذا القسمة
 ولهذا امتنع جوازه
 القبض كيلا يلزم التسليم
 بخلاف ما لا يقسم لان
 القبض الظاهر القا هو
 الملك فيمكن به شي
 ضرورة هم ولانه لا
 يلزم مونة القسمة شي
 وقد قيل ان هذا الذي
 ذكره كل هم على اشتراط
 كمال القبض وفي اشتراطه
 نظر فليكن باشتراط
 كماله والصحيح جواز
 بية المشاغ ورهنة
 واجازة ووقف كما
 يجوز بيع وقرض والوصية
 به ولا زال الناس على
 ذلك ولم ير دس في
 رده كتاب ولا سنة ولا
 اجماع فان طلب الموهوب
 له القسمة والزام بها
 الواهب فهو كما اذا
 باع حصة عما يملك فكان
 ان ذلك لا يمنع من
 صحة البيع وال كان
 فيه الزام بها لا يلزمه
 كذلك لا يمنع من
 صحة البتة هم والمبايعة
 تلزمه شي هذا جواب
 سوال ير علينا قد يره
 ان يقال ينبغي ان لا
 يجوز فيها لا يفتل
 القسمة لانه يلزم
 المبايعة وفي ايجابها
 الزام لم يلزمه
 وتقرير الجواب ان
 المبايعة تلزمه هم
 فيما لم يتبرع به شي
 وهو هم وهو المنفعة
 والبتة لا لاقه العين
 شي فلم يكن ذلك
 زاماني عين بالتبرع
 بل قد من ضرورات
 الانتفاع يملكه ولنا
 كل ان يقول الزام لم
 يلزم الواهب بعقد
 البتة ان كان ما
 نفع جواز باق قد
 وجه وان حصته
 يعود الى ما تبرع
 به كان محكما
 والجواب بتخصيص
 ذلك

وبفتح الحكم بان في عوده الى ذلك الزام زيادة عين اي اجرة القسمة على العين الموهوبة
 باخراجها عن ملكه وليس في غيره ذلك لان المبايعة لا تحتاج اليها ولا يلزم ما اذا اتممت الواجب
 الموهوب بعد التسليم فانه يضمن قيمته للموهوب له وفي ذلك الزام زيادة عين على ما تبرع
 لان ذلك بالاتفاق لا بعقد التبرع هم والوصية ليس من شرطها القبض شي هذا جواب عن
 قوله كالقرض بالوصية تقريره ان الشيوع مانع فيما يكون القبض من شرط لعدم تحققه في
 المشاغ والوصية ليست كذلك هم وكذا البيع الصحيح والبيع الفاسد والعقد واسلم القبض فيها شي
 يعني وكذا حكم البيع الى آخره ارادته وان كان القبض فيها شرطا للملك ولكنه غير منصوص عليه
 شي فلا يصح نفيه قلنا كما منا فيما يكون القبض منصوصا عليه لثبوت الملك ابتداء وفي الصرف
 البقاء في ملكه فليس فيما نحن فيه وكذا الكرام في السلم فان اشتراط قبض راس المال لا يخرجه
 وهو النسبة بالنسبة وكذا فسر ابو عبيد القاسم ابن سلام رحمه الله وروى احمد بن محمد بن ايضا
 وقال حدثني زيد بن اسباب عن موسى بن عبيد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن هم ولا مانع شي اي لان الاشياء المذكورة هم عقود
 ضمان فتناسب لزوم مونة القسمة شي يعني تناسبا تعلق ضمان القسمة بها بخلاف البتة
 هم والقرض تبرع شي هذا من تمام الجواب عن قوله كالقرض والوصية اي القرض تبرع
 هم من وجه شي بدليل انه لا يصح من العبيد والعبد هم وعقد ضمان من وجه شي فان
 المستقرض مضمون بالمثل هم فشرطنا القبض القاسم شي اي اذا كان كذلك فله بية التبرع
 فشرطنا القبض كما في البتة ولشبهة بعقد الضمان لم يشترط القسمة وهو شي قوله هم دون القسمة
 شي كما في البيع فالتكفي فيه بالقبض القاسم هم عللا بالشبهين شي وهما شبه التبرع وشبه الزام
 عللا على التعليل اي لاجل العمل بالشبهين هم على ان القبض غير منصوص عليه فيه شي اي في القرض
 ليراعى وجوده على اكل الجهات هم ولو ذهب من شريكه لا يجوز لان الحكم يدر على نفس الشيوع
 شي هذا جواب سوال يقال من جهة انهم تقريره ان يقال عدم جواز البتة في المشاغ لا يخلو من
 احد الامرين اما ان يكون وانرا على نفس الشيوع او على لادم المطالبة بالقسمة ان قلنا الاول
 يبطل بالمشاغ الذي لا يقسم وان قلنا الثاني يبطل بما اذا اوجب نصيب من شريكه فانه لا يجوز
 عندكم مع انه ليس فيه لزوم المطالبة بالقسمة وتقرير الجواب ان الحكم معلق بنفس الشيوع في
 محل يتصور فيه المطالبة بالقسمة فاقسم الشيوع مقام المطالبة بالقسمة لكن في الموضع الذي
 يتصور فيه القسمة وبتة نصيب من شريكه من هذا القبيل فاقسم الشيوع فيه مقامها وقال الكا
 رحمه الله هذا في الحقيقة جواب عن قول ابن ابي ليلى رحمه الله فان عنده بية المشاغ فيما يفتل
 القسمة يجوز من الشريك لعدم استحقاق ضمان القسمة قلت هذا ايضا وان كان له وجه لان
 هذا الكلام من تمام الجواب فيما اوردنا من عللا على ما لا يخفى هم قال شي اي القدر في رحم الله

والوصية ليس من شرطها
 القبض كذا البتة الصحيح
 والبيع الفاسد والعقد
 واسلم فالقبض فيها
 غير منصوص عليه
 ولا مانع عقدي ضمان
 فتناسب لزوم مونة
 القسمة والقرض تبرع
 من وجه فشرطنا
 القبض القاسم من
 القسمة عند الشبهين
 على ان القبض غير
 منصوص عليه فيه
 ولو ذهب من شريكه
 لا يجوز لان الحكم يدر
 على نفس الشيوع
 قال

هم ومن ذهب شقصا ش كسر الشين المعجمة وسكون القاف اى نصيبا هم مشاعا فالبتة فاسدة
 ش معناه لا يثبت الملك قبل تسليم مغز الا ان البتة في نفسها جائزة على ما قررناه عن قرب
 هم لما ذكرناش من ان البتة فيما يتسم لا يجوز الا بمجزة مقسومة فان قسم ش اى فان قسم المشاع
 واقر نصيبه هم وسلك ش الى الموهوب هم جاز ش اى يثبت الملك حينئذ ثم في البتة الفاسدة
 لو قبضه مشاعا فملك عند الموهوب لذكر ابن رستم انه يضمن ولا يفيد الملك وبه اخذ الطحاوي وقال عاصم
 يفيد الملك ولا يكون مفهومة في يده وبه اخذ بعض المشايخ كذا في قضاوى حاضيتان هم لان تمامه التمس
 وعنده ش اى عند القبض هم لا شيع ش فلا فساد هم قال ش اى القدر ورثى هم ولو ذهب
 وقيما في حنيفة او وهما في سمس فالبتة فاسدة ش الاصل هنا ان الحمل اذا كان معدوما حال العقد
 لم يتقدرا لا بالتمديد بخلاف ما اذا كان مشاعا فانه بعد الافراز لا يحتاج الى التمديد على ما يجي الان هم فان
 لمن ش الحنيفة هم وسلك ش الدقيق هم لم يجز وكذا السمن في اللبن لان الموهوب معدوم ش ليس
 ليس بموجود بالفعل وانما يوجد بالطن والعصر ولا يستبرك بكونه موجودا بالقوة لان عامة الملكات كذلك
 ولا يسهل موجودة وبهذا خرج الجواب عن ما قيل ينبغي ان يجوز بيع الدهن بالسهم مطلقا بلا اشتراط
 ان يكون الدهن لصا في اكثر مما في السهم هم ولذا ش اى وكون الموهوب معدوما هم لو استوفى
 الغاصب ش بان غصب سمسنا فاستخرج ربه فانه هم يملك ش لانه وقت الغصب لم يكن موجودا
 يرو عليه الغصب هم والمعدوم ليس بملك فوقع العقد بالطلاق لا بالتجديد ش اى الاجمير
 العقد هم بخلاف ما تقدم ش وهو المشاع فانه لا يحتاج فيه الى تجديد العقد هم لان المشاع محل للملك
 ش لكونه موجودا وقت العقد ويتصور القبض منه لكن لا على سبيل الكمال وهذا يصح بيعه بالاجماع
 والمناخ فيه لمعنى في غيره وهو العجز عن التسليم فاذا زال المناخ القلق جازا وقال الكرخي رحمه الله
 في محقره ولو ذهب رجل لرجل مائة بطن جارية او مائة بطن غنم او مائة خر وعا او ذهب مائة
 من لبن قبل ان يسيل او زبد منه اقبل ان يحض او ربه من سمس قبل ان يعصر او زيتان من زيتون
 او دقيقا من حنطة و سمس على قبضه عند الولادة او عند استخراج ذلك فان ذلك لا يجوز ولا يشترط ان يكون
 يسه و يسلم على قبضه لان الدين الذي في ذمة العزيم لم يجوز بيعه منه وبه له وغير ذلك
 مما ذكرنا لا يجوز هذا فيه انتهى هم وبه اللبن في الطرغ والصوف على ظهر الغنم والزرع والحق في الارض
 والتمر في النخيل بمنزلة المشاع ش يعني لا يجوز كسبه في المشاع وعند الثلاثة يجوز ختمه عند اذا حلب
 اللبن وجز الصوف و سمس وقبضه الموهوب له جاز استحسانا كما في المشاع اذا و هبه و سمس وكذا الوقع اتم
 والزرع وسلمها هم لان امتناع الجواز للاتصال ش اى يملك الواهب لكون هذه الاشياء معدومة
 بدليل ان الصوف على ظهر الغنم واللبن في الزرع على التمسك حتى يجوز الصلح عليه عند اليوسف رحمه الله
 وبالفصل يتقدم الشيع والاصل في حسن هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمامه
 والقبض الناقص يمنع صحة البتة قطعا هذا اذا وجب دارا فيها متاع الواهب او جرابا او جرابا فيها

ومن ذهب شقصا
 مشاعا فالبتة فاسدة
 لما ذكرنا فان قسمه
 جاز كان تمامه بالقبض
 وعند الاشيع قال
 ولو ذهب شقصا
 او ذهبا في سمس فالبتة
 فاسدة فان طهر سمس
 لم يجز وكذا السمن في اللبن
 لان الموهوب معدوم
 لو استوفى الغاصب
 يملكه وللمعدوم ليس
 بملك للملك فوقع العقد
 باطلا فلا ينعقد
 الا بالتمديد
 ما تقدم لان المشاع محل
 للملك و هبة اللبن
 في الطرغ والصوف
 على ظهر الغنم والزرع
 والنخيل في الارض
 والتمر في النخيل بمنزلة
 المشاع لان امتناع
 الجواز للاتصال

للعام الواجب فالبتة فاسدة ولا يعتبر بالتشغل وقت العقد اذا وقع التسليم فارقا صفت او بعت الا ان
 بالقبض بعد التفرغ ولا يكتفى قوله سلمتها اليك مع الشغل فلو ذهب ماني الدار وماني الجواب او الجواب
 من الطعام فالبتة تامة لان الموهوب هنا شغل الملك الواهب وليس يشغل بملكه وقيام اليد على البيع
 لا يوجب قيام اليد على الاصل بخلاف المسئلة لا دس ونظير الموهوب جارية وعليها على فريها دون
 عليها وسلمها فالبتة تامة وكذا الدابة وعليها سرج او بحام او ذهب السرج واللبام دون الدابة
 وذلك ش اى الاتصال هم يمنع القبض كالشائع ش فنى الشائع يمنع كذا في الاتصال هم قال ش
 اى القدر ورثى هم واذا كانت العين في يد الموهوب له ش بان كانت ودية او عارية او نحوها هم
 ملكها بالبتة وان لم يجد فيه قبضا لان العين في قبضه والقبض هو الشرط ش وهو موجود الاصل
 في ذلك ان تجانس القبضين بخلافه ياتى احداهما من الآخر وتغاثرهما يجوز نيابة الا على من الا دس
 دون العكس فان كان الشئ ودية في يد شخص او عارية فوهبه اياه لا يحتاج الى تجديد قبض لان
 كلام القبضين ليس قبض ضمان فكانا محاسنين ولو كان بيده مضموبا او بيع فاسد فوهبه اياه لم يمتنع
 تجديده لان الاول احرى فينبوب عن الضيف لان في الاصل في الا دس وزيادة فوجد القبض المتنازع
 اليه وزيادة ش ولو كانت ودية فباعد منه فانه يحتاج الى قبض لان قبض الامانة ضعيف فلا يوجب
 عن قبض الضمان هذا الذي ذكره في الذخيرة وغيره وذكر ابو نصر في شرحه لو كان مضمونا في يده
 او بالمثل بغيره كالبيع والمردون لا يوجب عن قبض الواهب بالبتة ولا بد من تجديد القبض ولو كان
 مضمونا في يده بالقيمة او بالمثل كالمقبوض على سوم الشرط والمضموب فوهب لم يثبت الملك ولا يحتاج
 الى تجديد القبض لوجود اصل القبض وزيادة فان قلت ما معنى تجديد القبض قلت هو ان يثبت في
 موضع فيه العين ويمضي وقت يملك فيه من قبضها هم بخلاف ما اذا باعد منه لان القبض في البيع مضمون
 فلا يوجب عنه قبض الامانة اما قبض البتة غير مضمون فينبوب عنه ش اى يوجب قبض الامانة من قبض المضمون
 وهو البتة وقد مر مستوفى هم واذا ذهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد ش اى يجوز
 وهذا من مسائل القدر ورثى هم لانه ش اى لان الذي و هبه هم في قبض الاب فينبوب عن
 قبض البتة ش فلا يحتاج الى قبض آخر ولا يشترط فيه الاشهاد الا ان فيه احتياطا لا يمتنع عن جود
 بعد موته او جود بعد ادرك الولد وقال ابن عبد البر اجمع الفقهاء سمس على ان يهبه الاب لابنه الصغير
 جوه لا يحتاج الى قبض جديد اهل يحتاج الى القبول لانه الصغير فقال الشافعي والقاضي المحمدي لا بد ان
 يقول بعد قوله وبه له قبلة و ظاهر ذهب احمد لا يحتاج الى هذا لقولنا وقال مالك لو وهبه بمل لا يثبت
 بعينه كالاشنان لم يجز الا ان يضعها على يده غيره ويشهد عليه وعند القاضي لا فرق بين الاشنان وغيرها هم
 ولا فرق بين ما اذا كان في يده او في يد مودعه لان يه كيد ش اى لان يد المودع كيد المودع بالسر
 ملكا فيمكن ان يحل قابضا لولده باليد التي هي فائتة مقام يد فان قلت لو ذهب الودية من المودع بغير
 فلو كانت يد كيد لم يكن قابضا لنفسه قلت يد كيد اما دام عا طاله وذلك قبل البتة واما بعد فافهم على نفسه

ودخلت عن القبض
 كالشائع قال واذا
 كانت العين في يد
 الموهوب ملكها
 بالبتة وان لم يجد
 قبضا لان العين في
 قبضه والقبض هو الشرط
 بخلاف ما اذا باعد منه
 لان القبض في البيع
 مضمون فلا يوجب
 قبض الامانة اما قبض
 البتة غير مضمون فينبوب
 عنه ش اى يوجب قبض
 الامانة من قبض المضمون
 وهو البتة وقد مر مستوفى
 بالالعقد كانه في قبض
 الاب فينبوب عن قبض
 البتة كالفرا بين
 ما اذا كان في يد ادنى
 يد مودعه كيد المودع

هم بخلاف ما اذا كان شئ اى الموهوب للابن هم هو ثا ومضوبا او مبيعا فاسد الالة في يد غيره وشئ
 اى غير الاب فلا يوجب قبض المهرن والغاصب من قبض البتة للولد هم او في ملك غيره وشئ اى الذي خيره ولا
 غلامته في حاجته ثم بعد الارسال وبه وصحت البتة لانه في يد كماله فلم يرجع حتى مات الاب فهو للولد ولا يصير
 ميراثا وكذا لو وهب عبد البقا من ابنه الصغير فمات امه متروكا في دار الاسلام يجوز البتة والاب قابض له
 بنفس البتة وفي فتاوى الى البيت وهب لابنه الصغير دار مشغولة بمحتاج الوهاب جاز وفي المتن من ميراث
 لو وهب داره لابنه وفيها ساكن باجر لا يجوز ولو كان باجرا يجوز لان في الاول يتبع قبض غيره فيمنع تمام
 البتة بخلاف الثاني هم والصدقة في هذا مثل البتة شئ اراد ان الصدقة في الحكم المذكور حكم البتة فيما اذا قلنا
 على ابنه الصغير ملكها الابن بعقد الصدقة فلو صدق عليه بما عند مودعه جاز بخلاف ما اذا صدق بماله في المهرن
 والغاصب والمشتري بالشراء الفاسد والتعليل به التعليل هم وكذا اذا وهبت لاهمه وهو شئ اى داخل
 انه هم في عياله والاب ميت ولا وصى له شئ بان انما انما انما ايضا حال قيد بقوله في عياله ليكون له عليه
 نوع ولاية قيد بموت الاب وعدم الوصى لان عند وجودهما ليس لها ولاية القبض هم وكذا اكل من يولى شئ
 يعني كل من يعول الصغير اذا قبض البتة له يصح كاللاخ والمهر والابن وعند الثلاثة اذا وهب للعصى غير الاب
 من الاول ليار لا بد ان يوكل من يقبل له ويقبضه فيكون الابن من قبضه والقبول والقبض من غيره كما في البيع وقيل
 بن قد ائتمن في المعنى والصحيح عندي ان الاب وغيره في هذا سواء قيل اطلق جواز قبض هو لاهم ولكن ذكره
 الاله يصاح ويختار الكرخي ان ولاية القبض له لاهم يوجد واجد من الاربعة وهو الاب وصيه وابجد والاب
 بعد الاب وصيه فاما مع وجود واحد منهم فلا سائر كان العصى في مبال القابض او لم يكن وسواء كان زوج
 محرم منه واحتيا لانه ليس له ولا ولاية التصرف في ماله فقيام ولاية من يملك التصرف في المال بمن ثبوت في القيد
 فاذا لم يبق واحد منهم جاز قبض من كان العصى في عياله لثبوت نوع ولاية لاجنب الالة شئ انه يود به ويسلم في
 الصانع فقيام هذا القيد يطلق عن قبض البتة لكونه من باب النفقة قلت هذا ليس باطلاق وانما هو اطلاقا
 وذلك لان قوله وكذا اكل من يعول عطلت على قوله وكذا اذا وهبت لاهمه وهو مقيد بقوله والاب ميت ولا ولاية
 فيكون هذا في المعطوف ايضا لانه اقتصر عن ذكر ابجد وصيه للعلم بان ابجد الصحيح مثل الاب في اكثر الاحكام
 وصيه كوصى الاب هم وان وهب له شئ اى للصغير هم ابني بهت تمت بقبض الاب لانه يملكه عليه الاثر
 الذي ائتمن المنافع والضاير فاوله ان يملك المنافع شئ الضائر فاعل من ضمير يعير والغير
 وهو لغة من القود وبه بعض الشيخ الضائر بشد يد الواد كلاهما واحد هم وان وهب لليتيم بهت
 بقبض ماله وليه وهو شئ اى وليه هم وصى الاب او جد اليتيم او وصيه الجدة لان له ولا ولاية
 عليه لقيام مقام الاب وان كان شئ اى اليتيم هم في جملته شئ اى كفنها وترتيبها هم
 فقبضها له شئ اى قبض البتة لليتيم هم جاز لان لها الولاية فيما يرجع الى حفظ وحفظ ماله وهذا
 من باب شئ اى قبض البتة له من باب الاحتفاظ هم لانه لا يبقى الاب لئلا شئ اى لان
 حفظ اليتيم لا يبقى بقاؤه الا بقوت وطلب من هم فلا بد من ولاية التحصيل شئ فلا بد

مخلات ما اذا كان رهونا
 او موصيا او مبيعا
 فاسد الالة في يد غيره
 انى ملكه والصدقة
 مثل البتة وكذا اذا
 وهبت لاهمه هو
 عياله والاب ميت
 وكذا في ملك
 كل من يعول
 اجنبى بهت
 بعض الالة يملكه
 عليه الدليل بين الالة
 والضائر فادنى الالة
 انما هو ان ذهب
 لليتيم بهت فقبضها
 له ولا يورثه وصى
 الاب وصيه المهرن
 وصيه جاز لان
 ولا يملكه لقيامهم
 مقام الاب لئلا يكون
 في جملته فقبضها
 جاز لان لها الولاية
 فيما يرجع الى حفظ وحفظ
 ماله وهذا من باب
 لا يبقى الاب لئلا
 فلا بد من ولاية
 تحصيل

ان يكون بسبيل من التعليل من حد فصار ذلك من ضرر الالة وكذا اذا كان في حجر اجنبى يربيه لان
 له عليه يد مستقرة الالة شئ اى لا يمكن اجنبى اخر ان يضره من يد فملك ما قبض لغناه في حقه لانه صار
 كاسلاف واسلاف يملك على الاصل عند عدم الاصل وان قبض العصى البتة بنفسه جاز منهاه اذا كان
 مائلا لانه نافع في حقه هم وهو من اهل شئ اى العصى من اهل تصرف يتصرف لقضا لاهم في الميراث
 واذا جاز الاب الاستحسان وهو قولنا انما في القياس لا يجوز قبض بنفسه وان كان مائلا وهو قول
 الشافعي هو في رواية عن احمد ان قبضه باذن المولى مع ومنه كقولنا فان قيل عقل العصى اما ان
 يكون معتبرا اذا كان كان اثنا وجب ان لا يصح قبضه وان كان الاول وجب ان لا يجوز اعتبار
 اسلاف مع وجود اهل البيت فالجواب ان عقده فيما نحن فيه من تحصيل ما هو يقع سبيل لغير المنفعة عليه وفي
 اعتبار اسلاف توفيرها ايضا لانه يفتح باب اخر فخصها فكان جاز انظر الاله وهذا لم يترفع
 المسترد بين النفع والضرر الباب المضرة عليه لان عقده قبل البلوغ ناقص فلا يترفع بالنظر
 في عواقب الامور فلا بد من حره برى المولى هم وفيما وهب للصغيرة يجوز قبض زوجها لانه بعد الزنا
 شئ كسرة الزنا من مصدر من زفقت العروس الى زوجها اى بهتاهم لتفويض الاب امورها اليه
 ولاية من حيث زفقت اليه وبى صغيرة واقامة مقام نفسه في حفظها وحفظ ماله وقبض البتة من غفل
 المال لكن لا يسلط بذلك ولاية الاب من قبضها جاز وذكر المصنف الزنا في ذكره في الارض الدخول
 وفي الذخيرة شرط في قبض الزوج على زوجة الصغيرة ان يكون يمان شيئا حتى لو لم يمان شيئا
 لا يصح قبض الزوج عليها عند بعض اصحابنا وانما اذا كان بعولها فصح قبض عليها بمان شيئا او لا
 لما ذكرنا ولو ادركت لم يجر قبض الزوج ولاب لانها صارت وليه نفسها حين باقت عاقلة كذا في
 البسوط هم بخلاف ما قبل الزنا من شئ لانه قبل الزنا لا يكون عليها بل ستمه هم ويملك شئ اى يملك
 الزوج قبض البتة هم مع حضرة الاب شئ احترز ما ذكره في الاصل ان قبض الزوج على الاما يجوز
 اذا لم يكن الاب حيا هم بخلاف الام وكل من يقولها غير شئ اى غير الام هم حيث لا يملكها
 شئ اى قبض البتة لها هم الابد موت الاب او غير من قبضه في بيع شئ قيل العصى متعلق بقوله
 ويملك مع حضرة الاب قال صاحب النهاية وانما قلت هذا لان من قبضها مات لام وكل من يقولها
 غير ما حيث لا يملك الابد الموت او نية فيه متعلقة ليست رواية اخرى حتى يقع قوله في البيع انما اذا
 عنها قلت كان حق الترتيب في التركيب ان يقول ويملك مع حضرة الاب في البيع بخلاف الام وعبدته
 لا حكمه عن الاجسام هم لان تصرف هو لا للضرورة لا بتفويض الا ان من ضروره لا ضرورة من اشتد
 بقوله لا بتفويض الاب من تصرف الزوج لما ذكرنا ان ولاية الزوج تفويضه امورها ولاية اليه
 اما قبض غير الاب عليه انما يصح للضرورة ولا ضرورة عند حضور من له ولاية هم قال شئ اى
 القدرى حره الله هم واذا وهب اثنا من واحد دارا جاز لانها سلمت له جملته وهو قد قبضها بملته
 فلا يشور من شئ لان المانع هو الشيوع عند شئ نقل صاحب الاجناس عن اصل داره بلان ان

وهو من اهل بيت
 وهب للصغيرة يجوز
 قبض العصى من باب
 الزنا فقبضها
 امه حاله دلالة
 غفلة ما قبل
 الزنا فقبضها مع
 حضرة الاب يجوز
 الام وكل من يقولها
 غير ما حيث لا يملكها
 لا بعد موت الاب
 او غير من قبضه
 في البيع لان
 هي كاهل العصى
 لاب ومع حضرة
 قال اذا هب اثنا
 من واحد الزنا
 لا يفسد سلمتها
 جملة وهو قد
 قبضها بملته فلا يشور

رجل جازني قوله لو وهب لي من رجلين دارا لم يجرني قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد جازوني
 الرهن من رجلين جازني قوله جيبا وكذا في الاجارة من رجلين جازم وان وهبا واحدا من اثنين
 لا يجوز عند ابي حنيفة وقال لا يصح لان ذابته اجلة منها اذا ملك واحد فلا تحقق الشيوع كما اذا رهن
 من رجلين دارا من فاني يجوز فالبينة اولى لان تأثير الشيوع في الرهن اكثر منه في البينة حتى لا يجوز الرهن
 في مشاع لا يملك القسمة دون البينة وبه قالت الثمانية هم دلل على حقيقته هم ان هذه بينة النصف
 من كل واحد منها من فاني ثبت الملك في النصف فذا في النصف فذا بالاجماع هم لهذا من جازل كون
 هذه بينة النصف من كل منها لو كانا في البينة فيقسم فقبل احدا من شئ فصار كما لو وهب النصف لكل واحد
 منها بغيره على حدة هم ولان الملك يثبت لكل واحد منها في النصف من شئ فذا استدلال ثمان والفريق بين
 الاستدلالين ان الاول من جانب التملك وهذا من جانب الملك فاذ ثبت الملك لكل واحد منها في
 النصف هم فيكون التملك كذلك من شئ اي كالمملك يكون لكل واحد منها النصف هم لا حكمه من شئ اي لان
 التملك حكم الملك فاذ ثبت الملك مشاعا ثبت التملك كذلك لا حكمه حكمه ثبت بقدر دليلهم وعلل هذا
 الاعتبار من شئ اي الاعتبار المذكور وهو ثبوت الشيوع في التملك ثبوت الملك مشاعا هم يفتقرون الشيوع
 من فتنه البينة فان قلت التملك يحصل بالتسليم ولا شيوع فيه دون القبض والملك يتحقق بالقبض بغير
 ايمان من المتبرع فوجب ان يعتبر جانبه وهو التسليم لا جانب القبض قلت التسليم الا جانب القبض قلت التسليم
 انما يعتبر اذا حصل به التمكن من القبض على الكمال ولا يلزم للقبض فاذا لم يتمكن من القبض
 بصفة الكمال لم يعتبر التسليم هم بخلاف الرهن شئ جوابا مستشهدا هم لان حكمه اجس وثبت لكل
 واحد منها من شئ اي من الاثنين هم كمالا من نصب على اجمال من الغنيم الذي ثبتت اي كمالا فاذ انا
 حكمه اجس هم فلا شيوع فيه ولذا شئ تخرج لما ذكره هم لو تفتقن شئ اي المراد من هم ويلزم
 لا يستشهد به من الرهن شئ لان حكمه اجس فيقتصر ان يكون ملك اجس ثابتا لكل واحد على
 الكمال اذ لا تقابل في اجس بخلاف ملك العين فانه لا يتصور اثباته لكل واحد على الكمال هم و
 في اجماع الصير من انا ذكر رواية اجماع الصير لبيان ما وقع من الاختلاف بينا وبين رواية
 المنسوبة لهم اذ اتفق على حتما بين بيشرة وراحم او وهبا اما جاز ولو تفتقن بجماعة عيين
 او وهبا لهما لم يجر من عندنا حقيقته حاصل فذا ان ابا حنيفة رضي الله عنه جعل البينة جازا عن الصدقة
 او اجماعا وقت الفقة والصدقة جاز من البينة اذا عرفت ان الفقه لو جاز ذلك لكان منها تملك بغيره بل هم قالوا
 في الغنمين البينة من شئ اي لا يجوز الفقة من شئ اي لا يجوز الفقة مطلقا هم جعل من شئ اي ابو حنيفة
 هم كل واحد منهما جازا عن الآخر والصلحية ثابتة لان كل واحد منهما من شئ اي من البينة والصدقة هم تملك
 بغيره بل هم فاذ انا كل منها تملك بلا بدل يجوز استتارة احدهما عن الآخر لوجود الصلحية هم ولان من
 اي ابو حنيفة ربه الله هم بين الصدقة والبينة في الحكم من شئ جازا للصدقة والبينة في الحكم من الجاهل
 جازا للصدقة على الفقة من شئ اي لا يجوز البينة على الفقة هم وفي الاصل من شئ اي البسوط هم سوى شئ اي علم

وان دهوا واحدا من
 اثنين لا يجوز عند
 ابي حنيفة ورواه
 لان هذه بينة الجملة
 منها اذا عرفت
 واحد فلا يتحقق
 البينة كما اذا رهن
 من رجلين جازا وكذا
 ان كل واحد من النصف
 من كل واحد منهما
 ولان الملكات البينة
 فذا لا يصح من احدهما
 هم وكان الملك يثبت
 لكل واحد منهما بغير
 يكون القليل من الملك
 لان حكمه على كل واحد
 يتحقق للشيوع في ثبوت
 الرهن لان حكمه يثبت
 وثبت لكل واحد منهما
 كذا فلا شيوع وهذا
 لو تفتقن من احدهما
 كالبينة شيوعا من
 الرهن من الجاهل البينة
 اذ اتفق على حتما بين
 جازا وهم لو وهبا
 المصاحف ولو تفتقن
 على غنمين لو وهبا
 لهما لم يجر وكذا لا يجوز
 للغنمين ان يجعل
 كل واحد منهما جازا
 عن الآخر والصلحية
 ثابتة لان كل واحد
 منهما تملك بغيره بل
 بين البينة والصدقة
 في الحكم في الجاهل
 وفي الاصل سوى

هم فقال وكذلك الصدقة من شئ اي لا يجوز الصدقة على رجلين هذه رواية ابي حنيفة وهو كما ترى لم يفرق
 بين البينة والصدقة في منع الشيوع فيها من اجواز ومنه قوله هم لان الشيوع ينافي في الفصلين فلو
 من شئ اي لتوفيق البينة والصدقة هم على القبض من شئ اي لا يجوز من شئ اي لا يجوز من شئ اي لا يجوز
 اي بين البينة من اثنين حيث لا يجوز كذا في حقيقته وبين الصدقة على اثنين حيث يجوز هم على رواية من
 اي رواية اجماع الصير هم ان الصدقة تميز بها وجهه تعالى وهو واحد من شئ لا شريك له فيقع جيب
 العين عند تعالى على اكله من فلا شيوع فيها وانما يصير الفقة بينة عن الصدقة على حكم الرهن المذكور فصار
 كالبينة اذا وقعت الواحدة وتبعتها اثنتان يحكم الواحدة عن الواحدة هم والتمس زيادة بها
 وجه الفقه وبما اثبت من شئ لان فرض السائة فيه هم وقبل ذاك هو الصحيح من شئ اي المذكور في اجماع الصير من
 جواز الصدقة على فقيرين هو الصحيح فاذ انا كان ذاك هو الصحيح يحتاج اذ في الاصل الى التاويل اشارة الى
 بقوله هم والمراد بالمذكور في الاصل الصدقة على فقيرين من شئ فيكون مجازا البينة والمجنون ما ذكرناه فعلى هذا
 التاويل لا مخالفة بين الروايتين فالتحتاج الى الفرق هم ولو وهب لرجلين دارا واحدة بثلثا ولا خروشا
 لم يجر عند ابي حنيفة وابي يوسف ربهما الله وقال محمد بن جاز من شئ وبه قالت الثلاثة التفصيل في البينة ان كان
 ابتداء حكم يجر بلا خلاف سواء كان التفصيل باعطاء البينة بالتفصيل كقوله وبه ثلثة الاخر او بالتساوي
 كقوله اشخص وبه ثلثة لا خلاف كذلك هذا لم يذكره في الكتاب وان كان بعد الاجال لم يجر عند ابي حنيفة
 سواء استفاض او متساويا بانه على امله جاز من شئ مطلقا بناء على امله وفرق ابو يوسف بين المساواة و
 المقاطعة في المقاطعة لم يجر وفي المساواة جاز في رواية اشارة اليها بقوله هم ولو قال لاحد باضعها
 ولاخر نصفها من ابي يوسف فيه روايتان من شئ فذا ظاهر كلام المصنف وجعل الفسقة هذا معنى قوله
 لو قال الى اخره تفصيلا ابتداء ونقل عن مائة النسخ من الذخيرة والا ايضا وغيره با انهم يجوز باطلا
 وليس بظاهر لان المصنف عطف ذلك على التفصيل بعد الاجال فانه ظاهر ان ليس ابتداء باهم فابو حنيفة
 هم على امله وكذا محمد بن شئ اي وكذا محمد بن شئ اي امله لان هذه بينة واحد من رجلين نص على التقاضل او
 التساوي اذ لا تترى ان في البينة من رجلين يحمل بيا واحدا منها نص على التقاضل او لا كذلك اهما هم والفرق
 لابي يوسف ان بالتفصيل على الاباض يظهر ان تصد بثبوت الملك في البعض فيحقق الشيوع من شئ
 دليل على صورة التفصيل بالملة بالتفصيل وعلى صورة التساوي على رواية عدم اجواز واما رواية اجواز
 فلو كانا غير معدولة من امله وهو اصل محمد فليست لهما ملة الى الدليل وبهذا التوجيه يظهر غلط ما قاله الثمانية
 ان في قوله ان بالتفصيل على الاباض يظهر ان تصد بثبوت الملك في البعض نوع اخلال حيث لا يصح
 با ذكر موضع خلاف من الاباض واليس فيه خلافا من الاباض فانه لو نص على الاباض بالتفصيل
 بعد الاجال كما في قوله ثبت كما في الدار نصفها ولذا نصفها جاز وانما لا يجوز عن التفصيل على الاباض
 بالتفصيل اذ لم يتقدم الاجال ووجه ظهور خلافة انما يتبدل على اهل فيه عن امله المذكور في
 الكتاب بدله عليه واما صورة اجواز فليست بمخالفة الى الدليل لجرها على امله هم ولذا من شئ تخرج

فقال وكذلك الصدقة
 لان الشيوع ينافي
 في الفصلين فلو
 على القبض ووجه الفرق
 على هذه الرواية ان
 الصدقة يجر بها
 مع الله تعالى وهو
 واحد والبينة يجر بها
 وجه الفقه وبما اثبت
 وقيل هذا هو الصحيح
 والمراد بالمذكور
 في الاصل الصدقة
 على غنمين ولو وهب
 لرجلين جازا وكذا
 ثلثة اهل ولا خروشا
 لم يجر عند ابي حنيفة
 وابي يوسف ربهما الله
 جاز ولو قال احدهما
 نصفها ولا خروشا
 عن ابي حنيفة فيه
 روايتان فابو حنيفة
 هم على امله وكذا محمد
 والفرق لابي يوسف ان
 بالتفصيل على الاباض
 يظهر ان تصد بثبت
 الملك في البعض فيحقق
 الشيوع ولهذا

مبنى شئ ٢٤
 ثم لم يرجع موافق ذكر بعضها من اى ذكر القدر ورمى بعض المواضع قبل المواضع بسبعة بمسما القابل
 في قوله موافق الرجوع في فضل البنية باسما حروف ومع خرقه فساد ان الزيادة والميراث
 الواهب واليمين العوض والميراث الموهوب والميراث الزوجية والقبض والقبض والميراث
 الموهوب وذكر شيخ الاسلام المعروف بجواز الزيادة في المبسوط ان المواضع تسعة وذلك لان الموت
 على قسمين موت الواهب وموت الموهوب له والتاسع التغير من جنس الى جنس ثم قال من اى القدر
 ثم الا ان يعوضه عنها من اى الا ان يعوض الموهوب له الواهب عن البنية ثم يقول المقصود من
 لان المقصود كان التعويض وقد حصل قال اصحابنا ان العوض الذى يسقط به الرجوع بشرط ان البنية
 نالها اذا عوضه بعد العقد لا يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما يتبرع به ليسقط عنه الرجوع
 فيكون بنية مبتدأة وليس كذلك اذا شرطت في العقد لانه يوجب ان يصير حكم العقد حكم البيع وتعلق به الشقة
 ويرد بالبيع فدل ذلك انه قد صار عوضا عنها وذكر في التبعة نالها العوض التاخر من العقد فهو لاستقاط
 الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهي ثم اورد من اى اليمين الموهوبة هم زيادة مقبلة
 من كالفرس والبناء والسمن في رواية وفي اخرى لا يمنع الرجوع في بنية الواكد لولده و
 قال الشافعي لا تمنع هذه من الرجوع في موضع الرجوع وفي الروضة ان كانت الزيادة متصلة كالولد
 والكسب يرجع في الاصل ولبقت الزيادة للتهيب ولو كان الموهوب ثوبا فبقيته الابن يرجع في الثوب والابن
 شريك في الصنع ولو قصره او كان حظه فتمت اذ عر الفسخ فان لم تزد قيمته يرجع ولا شئ لابن وان ذادت
 فان قلنا القصاره عين فالابن شريك وان قلنا ان شئ فلا شئ له ولو كان ارضا فبقي فيها او غرس رج الاب
 في الارض وليس له قطع البناء والغراس مما نال منه بحرس اللبقة باجرة او التملك بالبيعة او القلع بعزاة
 الفسخ كالتجارة انتهى ومذهب مالك في هذا الفصل انه يمنع الرجوع كذا بينا وقال في احوالهم ولو ذادت
 اى اليمين الموهوبة في مينا او نقصت من ذلك من الرجوع فيها وقال مطرف وابن الماجشون لا يمنع ذلك
 من اعتقارها وادنيه ايضا وبغير البنية في قيمتها تثير الاسواق لا يمنع من الرجوع فيها انتهى وانما قيد بقوله
 متصلة لان المنفعة لا تمنع الرجوع بلا خلاف فان اجمارية الموهوبة اذا ولدت كان الواهب الرجوع
 ومنه الذخيرة لو ولدت اجمارية بعد البنية يبيع فيها دون الولد قال ابو يوسف انما يرجع فيها اذا استنفذ
 الولد عنها والميراث بالزيادة في نفس الموهوب لشره يوجب زيادة في قيمة الميراث وفي نفسه ولم يوجب ذلك
 زيادة في قيمة الميراث لان الميراث لا يمنع ايضا ملك الزيادة يوجب تعاقبا فلا يمنع الرجوع والزيادة من حيث اشتر
 لا يمنع ايضا وكذا الحكم في جميع احوال الميراث والميراث وحيز ذلك ذكره في المحيط فان قيل الفرق بين الواهب
 والرجوع في البنية والمتصلة بالعكس يجب ان الرد في المنفعة اما ان يرجع على الاصل واكثر زيادة جميعا او على
 الاصل وحده لا يسبيل الى الاول لان الزيادة اما ان يكون مقبولة بالرد او بالتبعية والاول اح
 لان العقد لم يرد عليه وعلى مورد العقد وكذا الك الثاني لان الولد بعد الانفصال لا يمنع الا
 لا محالة ولا الى الثاني لان بيع الزيادة في يد المشتري مما لا يجوز الرجوع في البنية فان الزيادة

ثم للرجوع مائة ذكر
 بعضها فقال
 الا ان يعوضه عنها
 يحصل المقصود او يزيد
 زيادة متصلة

كتاب البنية

كتاب البنية
 لو قبضت في يد الموهوب لم يجز ان لم تقبض الى الربوا وانما في التمسك فان الربوا يوجب انما يوجب من جعلت على ملك
 فيه استقاطا حقه برضا فلا يكون الزيادة البنية من بخلاف الرجوع في البنية فان الرجوع ليس برضا ذلك
 وبما خاره فكانت البنية من لانه من اى لان الشان من اى الرجوع فيها من اى في الميراث الموهوبة هم دون الزيادة
 لعدم المكان من الفصل هم ولا مع الزيادة من اى لا يوجب الرجوع ايضا الزيادة هم لعدم دخولها تحت العقد
 من اى لعدم دخول الزيادة في العقد وليست بوجه فلم ينع الرجوع فيها والفضل غير ممكن ليرجع في المال
 دون الزيادة فاستغ الرجوع استلحاقا قلت حق الرجوع ثابت في حق الاصل فيلزم في حق الاصل فثبتت
 ثبوت الحكم في البيع ثبوت في الاصل لانه عرض قائم بالواهب وليس بوصف للمحل ولا يقال الملك لا يوصف
 الا وهو من اوصافه وفي الذخيرة الزيادة من حيث الشقة لا تمنع الرجوع فيها والفضل غير ممكن ليرجع في المال
 رغبات الناس واليمين بما لا ولو عليه القرآن او احقره او اسلم او عني وفيه هذا لا يمنع عند اى منقصة
 وذكرا لانها ليست بزيادة في العين كالفرس وعذابي يوسف ومحمد واحمد كين الزيادة معنوية ولو اختلفا في
 الزيادة فالقول للواهب لانه يترك له ومن العقد وعند القول للموهوب له لانه يترك حق الواهب في الرجوع هم
 قال ابو يونس احد المتأخرين لان موت الموهوب له ينقل الملك الى الورثة فصار كما اذا انتقل في حال حيوية
 لان الثابت للوارث وان كان له حكم البقاء يرجع الى المحل حتى يرد بالبيع ويرد عليه ولكن في حق المالك
 هو ملك جديد لانه صار له بعد ان لم يكن ومنها يجب الاستبراء ويحل له لو كان صدقة فصار كأنه انتقل اليه في
 حال حيوية فيمنع الرجوع وبهذا خرج احوال ايقال لم يجعل موت المورث في حق خيار البيع بمنزلة انتقال
 الملك الى الورثة وجعل بهنا بمنزلة انتقال اليهم وتحقيق احوال ان التورث انما يجري في الاعيان لا في
 الاوصاف وفي خيار البيع متى التورث سلبا والكسب اشتراه سيبا وهو الذي انتقل الى وارثه فيكون
 له خيار في العين واما بهنا فليس له ذلك لانه لا يردى الى التورث سلبا وهو وصفي فعن فلا يصح هم واذا مات
 الواهب فوارثه اجبى من العقد اذا هو الواهب من اى ما وجب للملك للموهوب له فلا يكون له حق الرجوع بانفس
 لانه اوجب الرجوع للواهب وهو ليس بواهب ثم قال من اى القدر ورمى هم ان يبرج البنية من اى اليمين
 الموهوبة وفي بعض النسخ او يخرج الموهوب هم عن ملك الموهوب له لانه حصل بتبليط من اى لان خروج ملك
 الواهب عن ملك الموهوب له حصل بتبليط الواهب هم فالا ينع من اى لان سى الانسان في نفس ما تم من
 جهة مردودهم ولانه تجدد الملك بتجدد سببه من لان سى الانسان في نفس ما تم من جهة مردود ولا يتجدد
 الملك بتجدد سببه هو التملك وتبدل الملك كتبدل العين لم يكن له الرجوع فكذا في تبديل السبب ثم قال من
 اى في انجاب الصغير فان وهب لارضا فبقيت ارضا من اى ارضا خالية مشكونة عن الشواغل هم ثابتت
 اى الموهوب له هم في ناحية منها فلو اذن بها او كانا من اى مصطبة مرتفعة وعرف الناس انه كان هو الذي
 يسكنه السوني وهو معروف هم او ارضا من اى فبقيت العزرة وكسر الارض وتبديل الباء اخر الحروف وهو المصنف عند
 العامة وهو مراد الفقهاء والاشاعرة في اللغة خمس الدابة وقد عيسى الاخر وايا وهو جبل بشدة العاقبة في مجلسها
 ويحيى في القدر فاعمل وجميع الاورى يخفف ويشتد ويقول من ارايت للدابة تاوية وما بالمكان اذا تاق

لانه لا وجه الى الرجوع
 فيها دون الزيادة لعدم
 الاستكان ولا من الزيادة
 لعدم دخولها تحت
 العقد قال ابو يونس
 احد المتأخرين لان
 موت الموهوب له
 ينقل الملك الى الورثة
 فصار كما اذا انتقل في
 حال حيوية فوارثه اجبى
 من العقد اذا هو الواهب
 من اى ما وجب للملك
 للموهوب له فلا يكون
 له حق الرجوع بانفس
 لانه اوجب الرجوع
 للواهب وهو ليس بواهب
 ثم قال من اى القدر
 ورمى هم ان يبرج البنية
 من اى اليمين الموهوبة
 وفي بعض النسخ او يخرج
 الموهوب هم عن ملك
 الموهوب له لانه حصل
 بتبليط من اى لان
 خروج ملك الواهب عن
 ملك الموهوب له حصل
 بتبليط الواهب هم
 فالا ينع من اى لان
 سى الانسان في نفس
 ما تم من جهة مردود
 ولا يتجدد الملك
 بتجدد سببه هو
 التملك وتبدل الملك
 كتبدل العين لم يكن
 له الرجوع فكذا في
 تبديل السبب ثم قال
 من اى في انجاب
 الصغير فان وهب
 لارضا فبقيت ارضا
 من اى ارضا خالية
 مشكونة عن الشواغل
 هم ثابتت اى
 الموهوب له هم في
 ناحية منها فلو
 اذن بها او كانا
 من اى مصطبة
 مرتفعة وعرف
 الناس انه كان
 هو الذي يسكنه
 السوني وهو
 معروف هم او
 ارضا من اى
 فبقيت العزرة
 وكسر الارض
 وتبديل الباء
 اخر الحروف
 وهو المصنف
 عند العامة
 وهو مراد
 الفقهاء
 والاشاعرة
 في اللغة
 خمس الدابة
 وقد عيسى
 الاخر وايا
 وهو جبل
 بشدة العاقبة
 في مجلسها
 ويحيى في
 القدر فاعمل
 وجميع الاورى
 يخفف ويشتد
 ويقول من
 ارايت للدابة
 تاوية وما
 بالمكان اذا
 تاق

هم وكان ذلك من الواو والجمال والتقريب واسمال انه قد كان ذلك والاشارة الى المذكور من قول
 انبت في ناحية منها خلاصة اخره وفي الذخيرة وان كان ذلك لا يبعد زيادة كالارسي او بعد فقما
 كالتور في الكشاف لا يمنع الرجوع قيد لان ما لا يكون كذلك او كان ولكن لعظم المكان بعد زيادة
 في قطعة منها لا يمنع الرجوع في غير ما هم زيادة فيها من اى في الارض وقد عاين بعض الشراح
 الضمير الى الدار وليس كذلك لان المذكور هو الارض وانما حمله على ما ذكره في ايجاج الضمير لعدد
 الاسلام فانه ذكر فيه وقوله وكان ذلك فيما يريد بهذا ان يذكا نايجه ذلك زيادة في الدار وهذا لان
 الزيادة في جانب الدار توجب زيادة في كل الدار فانه يزداد قيمة بها كل الدار كما اذا كان في احد جانبيها
 يباع فنزال البياض فالزيادة في عينيها تكون زيادة في كل بيارية وان كان في موضع خاص كمن
 هم عيسى ان يرفع في شئ منها لان هذه زيادة متصلة من فالا لقال يمنع الرجوع هم وقوله وكان ذلك
 زيادة فيما اشارت من هذا البيان فائدة التيق في اجابات الضمير بقوله وكان ذلك زيادة فيها هم الى ان الدار كان
 من غير اعتبار لا يبعد زيادة اصله قد يكون الارض عظيمة بعد ذلك زيادة في قطعة منها فلا يمنع الرجوع في غير
 من اى في غير القطعة التي فيها الزيادة وقال شيخ الاسلام على الدين الايجاجي في شرح الكافي وهذا اذا كانت الارض
 صغيرة يزداد بالفرن فاما اذا كانت كبيرة وغرس في جانب منها يقطع حق الرجوع المكان الذي غرس فيه الاخير
 فيكون وضع سلة الكتاب في الارض الصغيرة قال وان كانت البتة وارا تاندم البناء كان ان يرجع الى البتة
 لان ذالفتقان في البتة والفتقان لا يمنع الرجوع وكذلك اذا ارسلت بعض البتة بيع او غيره يقطع حق في
 المسجد او وضع فيه بواي اربابا او حصص ليس له الرجوع لانه يترك عادة ولو وضع فيه حيا او من قبله
 والرجوع والقتل والفتق في اللؤلؤة ان كان يزداد في الشئ يسقط الرجوع ولو وجبه عبدا صغيرا شرا
 قيمة سقط الرجوع لانه زاد في يد ولوا زاد في قيمة بالنقل ابله بله اخره سقط بخلاف ما اذا خلا
 هم قال من اى في اجابات الضمير وان باع نفسه غير مقصوم من اى ان باع الموهوب له نصف الارض
 الموهبة قال كونه غير مقصوم من اى في الباني لان الاتمبل بقدر المثل وان لم يبع منها شيئا ان يرجع في نفسها لان ان يرجع
 في كلها فكذا في نصفها بالطريق الاول في من هذا كله ظاهر عنى من زيادة البيان هم وان وجبه ببتة
 رحم محرم منه فلا يرجع فيها شئ وبه قالت الشافعية وفي ببتة احمد الزوجين الاخره لا يرجع فيها ايضا
 وبه قال الشافعية والاك واجد في رواية وفي اخرى يرجع في ببتة المرأة لزوجها دون انفسهم هم قوله
 عليه السلام اذا كانت البتة لذى رحم محرم لم يرجع فيها من هذا الحديث اخره كما لم في مستدركه في البيوع
 الدار قطن والبيعة في بيتها من عبد الله بن جعفر عن ابي عبد الله المبارك عن حماد بن سلمة عن قتادة عن ابن
 عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانت البتة لذى رحم محرم لم يرجع فيها فان قلت
 هذا الحديث ضعيف البيهقي وقال ابن ابي عمير في التحقيق وعبد الله بن جعفر هذا الحديث ضعيف قلت قال
 هذا الحديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ولكن الشيخ تقي الدين تقيته في الامام وقال بل هو صحيح شرط
 الترمذي وخلفا صاحب الشيخ بن ابي عمير في تضعيفه عبد الله بن جعفر وقال بل هو ثقة من رجال ابي عمير

كان ذلك زيادة فيها
 فليس له ان يرجع في شئ
 منها لان هذه زيادة
 متصلة وقوله وكان
 ذلك زيادة فيها اشارت
 الى ان الدار كان قد يكون
 صغيرا حتى لا يبعد زيادة
 اصله وقد يكون الارض
 عظيمة بعد ذلك زيادة
 في قطعة منها فلا يمنع
 الرجوع في غير ما هم
 فان باع نفسه غير
 مقصوم من اى في الباني
 لان لا يمنع الرجوع
 المطاع وان لم يبع شيئا
 منها لانه يزداد في
 نفسها لان لو كان يرجع
 في كلها فكذا في نصفها
 بالطريق الاول فان
 ذهبه ببتة لذى
 رحم محرم منه لم يرجع
 فيها لقوله عليه السلام
 اذا كانت البتة لذى
 رحم محرم لم يرجع فيها

ورواه هذا الحديث كلفهم ثقات فان قلت قال البيهقي حديث الحسن بن سمره هذا ليس بالقوي قلت قد ذكره يوفى
 الكتاب البيهقي في نسبه حديث الحسن بن سمره انه عليه السلام منى عن بيع الشاة وشرح اسناد وقال قد ارجح البخاري
 باحسن من سمرة قال العجب من العجب من البيهقي اذا كان الحديث لا يصح بالاسناد الذي يصح عنه كونه عليه والعجب ايضا
 من بعض من تصدى في افعالنا في هذا الكتاب انه قال هذا الحديث ضعيف البيهقي وسكت على هذا ومعنى طائفة
 نظر والعجب ايضا من الانزاري مع دعواه الضعيف في حديث الحسن بن سمره قال في شرحه قبل هذا قول عمر وكذا قال
 الكافي ثم روى حديثا اخر ضعيفا وسكت عن صحيح وانصرف بالضعيف هم ولان المقصود بصله الرحم وقد حصل من
 لان كل عقد انا والمقصود يلزم فان وجبه لعن اخيه او لاخته لعن يرجع خلافا لما في الاول هم وكذلك ما وجبه
 احد الزوجين للآخر لان المقصود فيها الصلة كما في القرابة من شئ ان ما بينهما من الزوجين لا يفسد لظن القدر
 بدليل التوارث من ابا بنين من غير وجبه وعدم قبول الشهادة هم وانما ينظر الى هذا المقصود وقت العقد
 حتى لو تزوجا بعد ما وجبه لهما الرجوع فيها شئ لو تزوج البتة الاجنبية وكان مقصود الفرض ولم يحصل هم
 ولو ابا نجا بعد ما وجبه فلا رجوع كمنس لانها وقت البتة زوجة وفي جاح قاضي خان وببت لزوجهما ضمة
 هم ان لا يطلعا وقتا معلوما وطلعا قبلها فالبتة باطله وان لم يوقت ثم طلعا بعد فالبتة صحيحة المانه وفي
 بالشرط وقال الامام الايجاجي في شرح الكافي رجل وجبه لامرأة ببتة ثم تزوجها فله ان يرجع فيها لانه
 لم يقع مجازاة ولا صلح وان وجبه لها ببتة ثم ابا نجا لم يكن له ان يرجع فيها لانه حصل المقصود بهذا البتة وهو
 تحقيق الصلة حال وقوعها فبطل حق الرجوع هم قال شئ اى الله ورسى هم واذا قال الموهوب له للواهب
 خذ هذا عوضا من ببتك او بدلا عنها او في مقابلتها فبقتة الواهب سقط الرجوع كحصول المقصود وشئ
 الشرط فيه ان يعلم انه عوض ببتة فاذا لم يعلم انه عوض ببتة فاذ لم يعلم ببتة الرجوع في ببتة
 والموهوب له في عوضه وفي جاح قاضي خان وقتا وفي مصورة التوقيف ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض
 ببتة بان يقول الموهوب له خذ هذا عوضا من ببتك او ثوبا من ببتك او يد ببتك اما اذا لم يعلم ببتة كان لكل منها
 الرجوع وفي البسوط سواء كان العوض شيئا قليلا او كثيرا من جنس البتة او من غير جنسها لانها ليست معاوضة ببتة
 فالتحقق فيه الربوا ولا بد ان يكون العوض من مال هو الموهوب حتى لو عوض من شيئا من الموهوب بان كان البتة الف درهم واحد من
 الدراهم لا يجوز وكذلك لو كانت البتة دارا والعوض بيت منها لا يجوز وعند زفر بن محمد ويشترط شرائط
 البتة في العوض في القبض والاقراء لانه يتراع هم وهذه العبارات تؤدى من واحد شئ لان هذه
 الاقراء كلها تدل على الكفاية فحصل مقصود الواهب والقبض الرجوع هم وان عوضه اجنبى عن الموهوب له ببتة
 شئ اى حال كونه ستر ما هذا ليس بقيد فان احكامه في غير التبرع كذلك حتى لو عوضه لاجنبى بامر الموهوب
 لا اؤده بشرط ان يرجع على الموهوب له بطل الرجوع وانما ذكره ليعلم بطلان الرجوع في غيره
 التبرع بالطريق الاولى ولكن لو عوضه بامر الموهوب له لا يرجع بالعوض عليه لان قيمته الموهوب له
 صريحا بخلاف قضاء الدين فانه لو قضى دين اخر بامره يرجع عليه سواء قضى صريحا او لا والفرق ان الاول في
 قضاء الدين مستحق عليه فكان في الامر بلا اداسقاط المطالبة لئلا يستحق ببتك اى ذمته فيرجع عليه بالعوض البتة

ولان المقصود بصله
 الرحم وقت حصول
 ولكن ما وجبه
 احد الزوجين للآخر
 لان المقصود فيها الصلة
 كما في القرابة وانما ينظر
 الى هذا المقصود وقت
 العقد حتى لو تزوجا
 بعد ما وجبه فلا رجوع
 قال واذا قال الواهب
 للواهب اخذ هذا
 عوضا من ببتك
 او بدلا عنها او في
 مقابلتها فبقتة
 الواهب سقط الرجوع
 فحصل المقصود
 وهذه العبارات
 تؤدى معنى واحدا
 وان عوضه اجنبى
 عن الموهوب له
 صريحا

غير مستحق على الموهوب له فانما امره بان يتبرع عنه بال نفسه والتبرع بال نفسه لا يثبت حتى الرجوع
من غير ضمان وقال الكرسي في محقره لو عوض رجل اجبني عن الموهوب له الواجب عن يمينه
المعوض لم يكن للواهب ان يرجع في يمينه سواء عوض بامر الموهوب له او بغير اقره ولا للمعوض
ايضا ان يرجع في العوض على الواهب ولا على الموهوب له وقال شمس الاثمة البيهقي رحمه الله
في الكتاب ولا يرجع على الموهوب الا اذا قال عوض عني على اني فاسم من فقبح الواجب المعوض بطل الرجوع
لان العوض لا سقاط الحق فيصير من الاجبني شئ اى لا سقاط حق الرجوع لا للمالك العيين هم كبذل المظن
والصحيح شئ اى بن الاجبني فان المرأة تستفيد ببدل السلق سقوط ملك الرجوع عنها فجاز ان يكون بدل
على الاجبني وكذا الملك الصالح من انكار لانه لما يسلم للمصالح سوى سقوط حق السقوط من يجوز ان يجب على
الصالح على الاجبني حتى ابتداء بدون ان يجب عليه وكذا الصالح من دم العمد لانه اسقاط او كان الصالح
من دين سواء كان باقرار او انكار وفي المبسوط قال كصالح الاجبني مع صاحب الدين من دينه على بال نفسه
يجوز ويستقطبه الدين عن المديون وهذا مثله هم واذا اتفق نصف المبتة ربع نصف العوض لانه لم يسلم له
ايضا بل نفسه وان استحق نصف العوض لم يرجع في المبتة الا ان يرد ما بقى من شئ اى من العوض هم ثم
يرجع وقال زفر بن محمد بن النصف اعتبارا بالعوض الاخر شئ وهو المبتة وهو فاس احد المعوضين على
الاخر لان كل واحد منهما مقابل بالآخر كما في بيع العوض بالعوض فانه اذا استحق بعض احد ما يكون المستحق
عليه ان يرجع على صاحبه بايقابله ولنا ان شئ اى ان الباقي هم يعطى عوضا لكل من ابتداء شئ وانما
ان يكون عوضا عن الكل من الابتداء يصلح ان يكون عوضا عنه في البقاء لان البقاء اسهل من الابتداء
هم بالاستحقاق فلهذا لا عوض الا بموت شئ اى الباقي وعوض بان الغرض ان عوض واجزا العوض
ينقسم على اجزا العوض فاذا كان الكل في الابتداء عوضا عن الكل كان النصف في مقابلته النصف
فكان كل من النصف ابتداء واجب بان ذلك في المبادلات تحقيقا لها وانما فيه ليس كذلك فليس له
ذلك الرجوع في شئ من المبتة مع سلامة جزء من العوض لما ذكرنا من الدليل بخلافه اذا كان العوض
مشروطا لا خاتمة مبادلة فيؤخذ بدل على المبدل واجبا من قياس زفر ان المعوض بملك الواهب
العوض في مقابلته الموهوب قطعا فاعتبر المتعاقبة والافتقار واما الواجب بملك المبتة ابتداء من غير ان يقال
شئ ثم اخذ العوض على سقوط حق الرجوع والعلية لا تنقسم على اجزا كما حكمهم الا ان شئ اى الا
ان الواهب هم يتخير شئ من ان يرد ما بقى من العوض ويذهب في المبتة ومن ان يسلك ولا يرجع شئ هم
لانه اسقط حقه في الرجوع الا ليس له كل العوض فلم يسلكه ان يرد شئ ان يرد ما بقى من العوض هم
قال وان ذهب وارفعه عن نفسه رجع الواجب النصف الذي لم يعوض لان المانع خص النصف شئ وغاية
ما في الباب انه لم من ذلك الشيوع لكنه طارفا ليعرض كما يرجع في النصف بلا عوض فان قيل قد تقدم ان
العوض لا سقاط الحق فوجب ان يعمل في الكل لئلا يلزم تجزئى الاسقاط كما في الطلاق اجيب بانه ليس
من كل وجه لما تقدم ان فيه سني المتعاقبة فيجزئى بالتجزئى باعتبارها بخلاف الطلاق هم قال شئ اى الله وكي

فقبض الواهب العوض
بقابل الرجوع كان العوض
لا سقاط الحق فيصير
من الاجبني كبذل
المظن والصحيح شئ
اى بن الاجبني فان
المرأة تستفيد ببدل
السلق سقوط ملك
الرجوع عنها فجاز
ان يكون بدل على
الاجبني وكذا الملك
الصالح من انكار
لانه لما يسلم
للمصالح سوى
سقوط حق السقوط
من يجوز ان يجب
على الصالح على
الاجبني حتى
ابتداء بدون ان
يجب عليه وكذا
الصالح من دم
العمد لانه
اسقاط او كان
الصالح من دين
سواء كان
باقرار او انكار
وفي المبسوط
قال كصالح
الاجبني مع
صاحب الدين
من دينه على
بال نفسه
يجوز ويستقطبه
الدين عن
المديون وهذا
مثله هم واذا
اتفق نصف
المبتة ربع
نصف العوض
لانه لم يسلم
له ايضا بل
نفسه وان
استحق نصف
العوض لم يرجع
في المبتة
الا ان يرد
ما بقى من شئ
اى من العوض
هم ثم يرجع
وقال زفر بن
محمد بن النصف
اعتبارا
بالعوض
الاخر شئ
وهو المبتة
وهو فاس
احد المعوضين
على الاخر
لان كل واحد
منهما مقابل
بالآخر كما
في بيع
العوض
بالعوض
فانه اذا
استحق
بعض احد
ما يكون
المستحق
عليه ان
يرجع على
صاحبه
بايقابله
ولنا ان
شئ اى ان
الباقي هم
يعطى
عوضا
لكل من
ابتداء
شئ وانما
ان يكون
عوضا
عن الكل
من
الابتداء
يصلح ان
يكون
عوضا
عنه في
البقاء
لان
البقاء
اسهل من
الابتداء
هم
بالاستحقاق
فلهذا لا
عوض الا
بموت شئ
اى الباقي
وعوض بان
الغرض ان
عوض
واجزا
العوض
ينقسم
على اجزا
العوض
فاذا كان
الكل في
الابتداء
عوضا
عن الكل
كان
النصف
في
مقابلته
النصف
فكان
كل من
النصف
ابتداء
واجب بان
ذلك في
المبادلات
تحقيقا
لها وانما
فيه ليس
كذلك
فليس له
ذلك
الرجوع
في شئ
من
المبتة
مع
سلامة
جزء من
العوض
لما
ذكرنا
من
الدليل
بخلافه
اذا كان
العوض
مشروطا
لا خاتمة
مبادلة
فيؤخذ
بدل على
المبدل
واجبا
من
قياس
زفر ان
المعوض
بملك
الواهب
العوض
في
مقابلته
الموهوب
قطعا
فاعتبر
المتعاقبة
والافتقار
واما
الواجب
بملك
المبتة
ابتداء
من
غير ان
يقال
شئ
ثم
اخذ
العوض
على
سقوط
حق
الرجوع
والعلية
لا
تنقسم
على
اجزا
كما
حكمهم
الا ان
شئ اى
الا ان
الواهب
هم
يتخير
شئ
من
ان
يرد
ما
بقى
من
العوض
ويذهب
في
المبتة
ومن
ان
يسلك
ولا
يرجع
شئ
هم
لانه
اسقط
حقه
في
الرجوع
الا
ليس
له
كل
العوض
فلم
يسلكه
ان
يرد
شئ
ان
يرد
ما
بقى
من
العوض
هم
قال
وان
ذهب
وارفعه
عن
نفسه
رجع
الواجب
النصف
الذي
لم
يعوض
لان
المانع
خص
النصف
شئ
وغاية
ما
في
الباب
انه
لم
من
ذلك
الشيوع
لكنه
طارفا
ليعرض
كما
يرجع
في
النصف
بلا
عوض
فان
قيل
قد
تقدم
ان
العوض
لا
سقاط
الحق
فوجب
ان
يعمل
في
الكل
لئلا
يلزم
تجزئى
الاسقاط
كما
في
الطلاق
اجيب
بانه
ليس
من
كل
وجه
لما
تقدم
ان
فيه
سني
المتعاقبة
فيجزئى
بالتجزئى
باعتبارها
بخلاف
الطلاق
هم
قال
شئ اى
الله
وكي

ولا يصح الرجوع شئ اى في البتة هم الا بترضاها شئ اى يراضى الواهب والموهوب له هم او يحكم
الحاكم شئ اى اراد ان الواهب يرضى امره الى الحاكم يحكم على الموهوب له بالرد اليه حتى لو استردوا بغير
قضاء ولا رضاه كان فاصبا ولو ملك في يده يعين قيمة للموهوب له وقال الشافعي رحمه الله في الرجوع
في موضع الرجوع بدون القضاء والرضا وقال شيخ الاسلام الاستبجاني في شئ محقر الكاسي
ليس الواجب ان يرجع في يمينه عند غير قاض لان العقد انعقد ترانيتها فلا يفسد بالفسخ لعدم الالية واذا
فسخ لا يفسخ الا بترضاها على الفسخ فيلزم ما بترضاها انتى واختلف المشرع في سني قوله لا يصح الرجوع
الا بقضاء او ترضاها من نفسه من قال لان الرجوع في البتة مختلف فيه كما ذكره المصنف ومنظم من قال انما
ين الواجب ان يرجع بغير قضاء او ترضاها لان الموهوب له ملك البتة بالقبض رتبة وقصفا فلا يثبت الا بها
كما في الرد بالبيع بعد القبض بخلاف من له خيار الرتبة حيث يفسد بالفسخ بعد القبض ان يثبت لغوات مقصود
من مقاصد العقد ومنهم من قال بان الواجب في الرجوع مستوف بدل حقه بدو وقبض الملك للموهوب له رتبة
فقرنا لا يكون الا بقضاء او رضاه كما في الرد بالبيع وكما يجب لغيره اذا اراد ان ياخذ دينه من جنس اخر من مال
الدين لا يملك الا بقضاء او رضاه بخلاف خيار الرتبة وخيار الشرط فان من له اختيار يفسد بالفسخ من غير
قضاء ولا رضاه لانه بالفسخ مستوف بين حقه لانه لم يثبت هذا اختيار لغوات مقصود من مقاصد العقد استنى
المبسوط هم لانه شئ اى لان الرجوع في البتة هم مختلف بين العلماء شئ قال بعض الشراح عن شئ اى شئ
لان له الرجوع عند تاخا لا للشائئ فكان ضيفا فلم يعمل بنفسه في ايجاب حقه وهو الفسخ لم يلزم اليه رتبة
يقتضى بها وقال صاحب المنايا فيه نظر والخاص على اختلاف الصحابة ان ثبتت ثلث نظيره واره لان
الرجوع الى ضيفه بالرجوع قد تقرر قبل الشائئ واشتال وكيف يكون اختلاف من له رتبة وقت استبداد
الجهة سببا لكونه ضيفا ولكن قوله ان ثبتت منه وكيف يقول ذلك بالشك وهو مذنب جماعة من الصحابة كعمرو بن
وسلة وابي الدرداء وغيرهم رضي الله عنهم واخرج ابن ابي شيبة بن علفا عن ابن عمر رضي الله عنهما قال هو الحق
بما لم يرد من منها البتة يعني البتة ونحو ابن حزم وقال لا خلاف لعمر بن الخطاب واخوت البيهقي من حديث فظلم من
سالم عن ابيه عن عمر رضي الله عنه من ذهب ببتة ليوحق بجامع كلام ابن حزم يذهب كلام صاحب المنايا ايضا لانه
اوى ان لا خلاف من الصحابة فمن ذهب منهم الى الرجوع فيضف يدين على كلامه فمخالف بين العلماء من القاميين هم
وفي اصله شئ اى وفي اصل الرجوع هم واهل شئ اى ضيف لانه ثبت بخلاف القياس لكونه في ملك اليه
يعمل بالزيادة المتصل وبغيره من الموانع قال الشافعي رتبة الا تراضى والكافي ناقلين عن المعزبان
المذخر واهل البيت مصدره في الجمل شئ اى ضيف اذا ضعف وقال صاحب المنايا في خطا لان ما لم يرد
السامي ليس بخطا ويحطية ليس بخطا قلت قال ابو بصير في السحابي ومبا اذا تخرق والشق وفي السقا
وي بالتسكين ووجهه على التصغير وهو خرق قليل واهل اذا ضعف وجه السقوط انتى فكذا كما ترى
من باب فعل يفعل يفتح العيين في الماضي وليس في القابري يرمى ويصدر هذا الباب باقى على وزن
فعل يفتح افتاء وسكون العين نحو رمى يرمى رما رمي يرمى رميا فاصحاب المغرب يعيبون وجهه في قوله وانا

ولا يصح الرجوع الا
بترضاها او يحكم
الحاكم لانه مختلف
بين العلماء وفي
اصله دهاء

قلت الامم عنه وكذلك البتة والصدقة لا يجوز وان سلم الامم الى الموهوب له ولو تزوج عليها فالعقبة عليه
 ويوجب مهر المثل ولو صالح عن القصاص على ما في البطن فان الصلح صحيح ويصل القصاص والتسمية باطنية
 يكون للمولى على القاتل الدية وانما جازع من ما في البطن لان المتقينا في وما في البطن موثوق فكذا
 الوصية باطنية البطن يصح اذا علم وجوده وقت الوصية لان الوصية اخت الميراث والميراث تجري فيه
 فكذا الوصية ولو صالح امراته على ما في البطن جازعها فخلع واقع وللزوج الولد اذا كان موجودا في البطن
 وقت الخلع وان لم يكن موجودا كما اذا جات بلسنة اشهر فصاعدا فلا سبيل للزوج على ما في البطن ولكن
 يتظر ان قالت اخلصني على ما في البطن جازعتي ولم يقل من ولد فلان شيء لعلها ولو قالت من الولد فانه
 عليها باساق اليها من المهر لانها عرفت الزوج عينا بشي لانها لم تغره حيث لم تسم له بالافا اذا قالت اخلصني على ما في
 ضد وقتي فاما من ستاح فان كان فيه شيء من ستاح فلوله وان لم يكن يرجع عليها باساق لها من المهر ولو اخفق
 ما في بطنها ثم وسها من اى اجارية هم جاز لان المهر من ايجين على ملكه من اى ملك الواجب بخلافه
 بالاعتاق فلم يكن بية مشاع فيكون جائزة ضم فاشبه الاستنشاء من اى في تحريم البتة تقر به وان اعتاق كل
 قبل بتر اجارة مشاهير لما اذا ووب اجارية واستثنى عنها وجه المشاهدة ان في نفوق اعتاق اسلم قبل البتة لا يبي
 اسلم على ملك الواجب فكذا انى استثنى اسلم لان اسلم لا يجزى ايضا على ملك الواجب بعد الاستنشاء بعد مصة شتى
 اسلم هم ولو وبرا في بطنها ثم وسها لم يزل اسلم يبق على ملكه فلم يكن شبيه الاستنشاء من في التجوز لان اجارة
 في الاستثنى كان باطلا وجعل اسلم موهوبا هم ولا يكن نفقة البتة فيه لمكان التدبير نفقة بية المشاع من
 لا تجوز فيما يشتر ويروى ان بية الام تجوز بعد تدبير ولد ما ذكره في المبسوط ويمكن ان يكون قول المصنف ظم
 يكن شبيه الاستنشاء وجوابا له في ذلك فان قبل بيب اجارية مشاع لكنها فياله يحمل القسمة وهي جائزة وواجب
 ان عرضة الانفصال في ثمانى اسام ثمانية احوال فافترل منفصلا في احوال مع ان الجنين لم يخرج من ملك الوالد
 فكان في حكم المشاع يحمل القسمة وكان المصنف رحمه الله استثنى السؤال اردفه بقوله هم او بية شتى من
 نصف البتة لان التقدير او نفق بية شتى فيكون حالا عن الصغير الذي في بطنه هو مشمول بملك الواجب
 من كما اذا ووب الجواز وفيه طعام الواجب وذلك لا يصح كبتة المشاع وفي نوادره شام قال ابو حنيفة رحمه الله
 اذا ووب لابنه الصغير ارضا فيها زوج الاب او ووب منه دارا ولا ب فيها ساكن لم تجز البتة فيها وفي الدار
 الجوز قال ابو حنيفة في رجل تصدق على ابن صغير بدار له وفيها متاع الرجل او كان الاب فيها ساكنا او فيها ساكنا
 له وليس ساكن فيها او قوم ساكنين فيها جازت فكان قابضا لانه ولو كان فيها مكان باجر كانت الصدقة
 باطلا فان قيل قد جعل في الايضاح مسئلة بية اجارية بعد التدبير شبيهة الاستثنى وسها بعد الاعتاق في
 شبيه الاستنشاء على عكس ما ذكره المصنف فما التوفيق بينهما قالت مراد صاحب الايضاح بالاستثنى استثنى وهو ان
 الباقى بعد الشيا ولكن لم تصح البتة بذلك الاستثنى لمكان الشيوع وهذا يستحق في مسئلة التدبير لبقاء الملك في البتة

ولي اعتق ما في بطنها
 ثم ذهب لاجاز ان لم يبق
 الجنين على ملكه
 فاشبه الاستنشاء ولا يبر
 ما في بطنها هم وصها
 لم يجز لان الحمل يبق
 على ملكه فلا يكن فيه
 الاستنشاء ولا يبر
 تنفيذ البتة فيه
 لمكان التدبير نفقة
 هبة المشاع او هبة
 شتى هو مشاع لبقاء الملك

الا عتاق لم يكن في سنى الاستثنى الذي يورث الشيوع فصح والمصنف اراد الاستثناء استثناء الحمل ومسئلة
 الاعتاق فتشابهت في جواز البتة والتدبير لم يشابه كما تقدم فاذ كان صاحب الايضاح هو الامم ولكن الذين
 ابو الفضل عبد الرحمن بن محمد بن ابراهيم الكرماني قال السعدي في معنى غيوض الامم اصحاب ابى حنيفة رحمته
 بنجر اسان قدم مر ووثقة على القاضي محمد بن ابي الحسن الارودينياني محر القضاة ظهرت تغايفه بنجر اسان والتم
 ومن تغايفه اساجع الكبير والتجربة في الفتنة في حله واحدة وشرف في ثلاث مجلدات وساد الايضاح قال
 السعدي في سمعت منه ولو كانت ولادته بكرة ان شئنا لسنه سبع وخمسين واربع مائة ومات بمر وشية اجمعة
 لشدة يقين من ذى الفقد سنة ثلاث واربعين وخمسة مائة رحمه الله فان وبها له على ان يرد ما عليه من اى
 فان ووب جارية لاسى لفلان على ان يرد ما عليه من اى ان يشترط ان يرد ام ولد او ووب له دارا ووثقة
 عليه يرد على ان يرد عليه من اى على الواجب هم شيئا منها من اى من الدار هم او يعوضه شيئا منها من
 وهذا متصل بقوله ولقد يصدق عليه يرد لا ولو وعل بقوله او ووب دارا كان بية بشرط العوض والبتة بشرط
 العوض صحيح والشرط صحيح حتى يكون بية ابتداء بيا ابتداء وانما لا يصح اشتراط العوض في الصدقة لان البتة للمهر
 الا ان اراد بقوله او يعوضه شيئا منها بيو ان يرد بعض الدار الموهوب له على الواجب بطريق العوض قبل
 الدار فيصح صرف قوله او يعوضه حينئذ الى قوله او ووب دارا انه يزعم التدبير لافادة كالكلى قلت
 لا يلزم لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضا فان كونه عوضا انما هو باطلا فاقدم ذكره في اجاب الصغير
 من يعقوب عن ابى حنيفة في الرجل يهب لاس بية او يتصدق عليه بصدقة على ان يرد عليه ثلثها او ربعها او
 بعضها او يعوضه ثلثها او ربعها قال البتة جائزة والرد عليه ولا يعوضه منها شيئا وقال الاستنباطي في شتى
 انكافى فان كانت البتة الف درهم والعوض درهمين لم يكن ذلك عوضا لان الشئ لا يصلح ان يكون عوضا
 من نفسه وكان للواجب ان يبيع في البتة لا لعدم العوض ولذلك اذا كانت البتة دارا والعوض بيت منها وان
 ووب له حنطة فظن بعضها فوضه وقيما من تلك الحنطة كان عوضا لانه باطن صا شيئا اخر فافترق حتى الواجب
 من فعله عوضا وكذلك ووب له ثيابا فوض منها ثوبا بصدقة او عوضه اياه لان الزيارة القائمة بالثوب
 صلت عوضا وقد افترق حتى المالك عنه وكذلك لو ووب له سويقا قالت بوضه ثم عوضه بصدقة فالبتة جائزة
 من هذا جواب ان في قوله فان وبها الى اخذه هم والشرط باطل من ووب قال الشافعي واحمد في رواية
 عن ابى ثور واحمد في صحة البتة بالشرط الفاسد وجهان بناء على الشروط الفاسدة في البيع ص لان بية بشرط
 فالف مقفلة العقد من لان مقتضا ثبوت الملك مطلقا لا توقيت فاذا اشترط عليه الرد والاعتاق او غير ذلك
 بعد بياصم فكانت فاسدة والبتة لا تبطل بها من اى بالشرط الفاسدة فان قلت للواجب حق فيكون شرط
 الرد عليه عبارة عن ذلك اسحق الثابت قلت قوله على ان يرد واجار عن لزوم الرد ولزومه غير ذلك اسحق او
 يس من حق الرد ولزوم الرد هم الاترى من اشارة الى بيان اصل ذلك وهو من ان النبي عليه السلام
 اجاز العمرى والبطل شروط العمرى يعني في رجوعها اليه بعد الموت المعمر له وجعلها بية اشارة الى المعمر له وهو
 اخرجه النجاشي ومسلم عن ابى سلمة عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول العمرى

فان وبها له على ان
 يرد عليه من اى
 ان يعوضه شيئا منها
 ام ولد او ووب دارا
 او يعوضه شيئا منها
 على ان يرد عليه من اى
 منها او يعوضه شيئا
 منها او يعوضه شيئا
 باطل لان هذه الشروط
 تختلف مقفلة العقد
 فكانت فاسدة والبتة
 لا تبطل بها الا ترى
 ان النبي عليه السلام
 اجاز العمرى والبطل
 شروط المعمر

المن وسميت له واخرجه مسلم ايضا عن ابى المبرور عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليكم اموالكم لا تقربوا بافان من اعراسهم فاما الذي اخرجنا واما ابو داود والنسائي
سروا عن بر بن رضى الله عنه قال من اعراسهم ففى له ولعقبه واخرج البخارى ومسلم ايضا عن بشير بن
نهيك عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العرسى اجابة فان كانت
فيشكل سلة هذا ما اخرجه مسلم عن الزهري عن ابيه سلمة عن سلمة عن جابر رضى الله عنه قال
العرسى التى اجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول بى لك ولعقبك فاما اذا قال بى لك ما غشيت
فما خرج الى ما جاء قال معمر وكان الزهري به قلت هذا مقيد بالعقب وغيره من الاقايد مطلقه وحى
فعل بالمطلق والمقيد جميعا والاعتقاد المطلق هو بخلاف البيع شى فانه يطل بالشروط الفاسدة هم لانه عليه السلام
نسى من بيع وشروط شى هذا الحديث اخرجه الكمال فى مسند ابى حنيفة عن عمر بن شبيب عن ابيه عن
ان النبى صلى الله عليه وسلم نسي من بيع وشروط وقد طعنوا فى هذا الحديث وقد مر الكلام فيه مستوفى فى كتاب
اليومع هو علم ان شرط الفاسد فى معنى الربو اسى لانه لما قيل البيع بالثمن بخلاف الشرط عن العوض وفيه
منفعة لاحد او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق وليس الربو الا بالى لك بالعقد من غير عوض والشرط
الذى قلنا له حكم المال لانه يجوز اخذ العوض عليه وهو يعل فى المعاد فذا كانت دون الكبريات شى
يست من المعاد فذا كانت فلا يطل بالشرط هو قال شى فى اى فى اى الصغر هم ومن كان له على اخر الكف ورجع
فقال اذا جاز ففى لك اذ انت منها برى او قال اذا ادبت الى المنصف فلك النصف ان انت برى من نصف
الباتى فو باطل شى فاذ كان باطل يكون الالف عليه على حاته هم لان الابرار تملك من وجه شى لانه
يرتد بارو هم اسقاطا من وجه شى لانه لا يتوقف على القبول هم بنية الدين من عليه ابرار وشى وبه قال
هم بل يقضى الابرار الى القبول عند فيه وجهان فى وجه يقتصر قبل هذا الكلام يتقيد على قول زفر فانه قال يتم
بنية الدين بلا قبول كالابرار فسوى بينهما ما عندنا البتة لا تتم به ون القبول والابرار ايتيم من غير قبول كذا
ذكره فى البسوط ولكن ذكره فى المعنى ان بنية الدين لا يتوقف على القبول فى حق المديون اما بنية الدين
للكفيل فليكن يتوقف على القبول وفيه ان بنية دين النصف والسر فيه وابرار هو يتوقف على القبول وفى سائر
الديون لا يتوقف الابرار باتفاق الروايات وفى البتة روايتان قبل فى الفرق بينا ان ابرار بدل النصف
والسليم فيه يوجب انفساخ العقد لانه يوجب ذوات القبض المستحق بالعقد فلم يفرقوا حد العاقدين به فيوقف
قول الاخر بخلاف الابرار من سائر الديون لانه ليس فيه معنى فسخ العقد فباتت وان فيه معنى التملك من وجه
وسنى الاسقاطا من وجه فلا يتوقف على القبول كذا فى الذخيرة هم وبذا شى توضح لكون الابرار تملك من
وجه واسقاطا من وجه هم لان الدين قال من وجه شى حتى تجب فيه الزكوة ويبيع البيع بالدين وفى بعض
الشيخ لانه ال اى لان الدين هم ومن هذا الوجه كان تملك اسى الابرار هم ووصف من وجه شى معنى
انه ليس بل حتى لا يثبت لو علف ان لانه له وله ديون على الناس هم ومن هذا الوجه كان اسقاطا وانه
شى اسى ولاجل دين المعين هم قلنا انه يرتد بالروسى هذا اية التملك هم ولا يتوقف على القبول شى

بخلاف البيع كانه
عليه السلام يحى
من بيع وشروط كان
الشرط الفاسد فى معنى
الربو وهو يعل فى
المعاد فذا كانت دون
الكبريات قال
ومن كان له على اخر
الفجر هم فقال اذ
فى معنى لك اذ انت برى
منها او قال اذا ادبت
الى النصف فلك
النصف ان انت برى
من النصف الباتى
فمن باطل كان كذا
من يعل من وجه شى
من وجه بنية الدين
عن عليه بنية الدين
لان الدين مال شى
ومن هذا الوجه كان
تملكا ووصف شى
ومن هذا الوجه كان
اسقاطا وهذا قلنا
انه يرتد بالروسى
على التمسك

بناية الاسقاطا واطلاق قوله يرتد بالروسى ان كل الرد فى المجلس وغيره سوى وبهاى الرواية عن سلف
الابرار سوى من الاعمش والاسكان من وجوب الرد فى مجلس الابرار البتة هم والتسليم بالشرط يقتض
بالاسقاطا المحضة التى يلف بها كاطلاق والعتاق شى لان التسليم بالشرط يمين فالا يجوز ان يضاف به
لا يملك التسليم بالشرط كالمعقود من القصاص والاقترار بالمال والجر على الماذون وعزل الوكيل واما
الابرار وان كان اسقاطا من وجه ولكن ليس من مجلس ما يلف بها فلا يصح تعليقه بالشرط بخلاف الوقال
انت برى من النصف على ان تؤدى الى النصف لان ذلك ليس بتسليم بل بتوقيف لا ترى ان
لو قال لعبد انت حر على ان تؤدى الى الف درهم فيقول فانه لا يملك قبل الا اذ كان قد قاسم خا
والجواب هم فلا يتعدا شى اى فلا يتعدى الاسقاطا المحضة الى ما فيه تملك هم قال شى اى العذر
هم والعمرى جائز للمهر ل حال حيوة ولو رثته من بعده لما رويناه وشى وهو قوله عليه السلام العرسى
وا بطل شرط العرسى وقد بيناه عن قريب ولقولنا قال الشافعى وانتم وهو قول جابر بن عبد الله بن عبد
بن عباس ومحمد بن عمر وعلى رضى الله عنهم وروى عن شريح ومجاهد وطاوس والثوري وقال لك
واليث والشافعى فى القديم العرسى تملك المالك لا تملك العين ويكون للمهر كسنة فاذا مات عادت
الى المهر وان قال له ولعقبه كان سكتا بالمهر فاذا انقرضت عادت الى المهر وفى الجواهر اما العرسى فنصرت
ان يقول كعمرتك دارى او شى فانه قد وهب له الانتفاع بذلك مدة حيوة كذا فاذا مات رجعت الرتبة
الى المالك الذى هو المهر فان قال عمرتك وعقبك فانه قد وهب له ولعقبه الانتفاع بالحق منهم انسان
فاذا لم يمت منهم احد رجعت الرتبة الى المالك الذى هو المهر لانه وهب له النصف ولم يملك الرتبة وكذا
اذا قال اسكتك هذا الدار عمرتك او بيتك سكتا باعمرتك او قال بى لك سكتى او لك ولعقبك سكتى فاذا مات
العمر او انقرض عقبه بعد وفات المهر الواجب رجعت الرتبة الى دارت المهر بيمينات انتهى هم وسنناه شى
اى سنى العرسى او تفسيره هم ان يعل داره مدة عمره شى اى مدة عمر هم فاذا مات شى اى المهر بيمين المهر
الثانية هم ترذ عليه شى اى على المهر كسنة المهر الثانية وقيل صورته ان يقول عمرتك دارى هذه اوى لك
عرسى او عشت اودة حياتك وما جيت فاذا مت ففى رد على او نحو هذا سميت عرسى لتقديره ان قلت
روى عن ابن الاعرابى لم يمتاع العرسى فى العرسى والربوى والنخبة والعرة والعارية والسكنى اسما على ملك
اربابها ومنها من جعلت له ونقل ايجاع اهل المدينة على ذلك قلت وروى ايجاع اهل المدينة على ذلك قلت
وروى ايجاع اهل المدينة غير صحيح لا خلاف كثير من الصحابة رضى الله عنهم وقولنا عند العرب تملك المنان
لا يضر اذا نقلنا الشارح الى تملك الرتبة كاسنة الصداقة والذكوة هم فليكن التملك ويطل الشرط لما رويناه
بالبطل لا يطل بالشرط الفاسد والربوى باطله عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله شى وبه قال مالك وهو ان يقول اربك
بذ الدار وروى لك حياتك على امكن ان مت قبل عادت الى وان مت قبلك ففى لك ولعقبك فانه يقول بى لاخرنا
سميت رقبى لان كل واحد يقرب موت صاحبه وقال الحسن بن زياد فى الجرد وان قال قارب قبك دارى فذا كانت
مارة وان قال بى لك رقبى كانت رتبة اذا دفعها اليه وقال الكرخى فى محققه وقال محمد رحمه الله فى الاماوه قال

والتعليق بالشرط يقتض
بالاسقاطا المحضة التى
يعلق بها كاطلاق
والعتاق فلا يتعدا شى
قال العرسى جائز
للعرسى حال حيوة
ولو رثته من بعده
لما رويناه وشى
ان يجعل داره مدة
عمره واذا مات ترده عليه
فهو القليل ويطل
الشرط لما رويناه قد
بيننا ان البتة لا يطل
بالشرط الفاسد
والربوى باطله عند
ابى حنيفة ومحمد

ابو حنيفة اذا قال الرجل لرجل هذا الدين لك ربي ودفعها اليه وقال هذه الدين لك جيس ودفعها اليه فبني طرية
 في يدا اذا اشك ان ياخذها قال جيس هذا ديني قال ابو يوسف وانا اري انه اذا قال بي لك جيس في
 له اذا قبض وقوله جيس اطل وكذا قال ابو حنيفة وقال شيخ الاسلام خواجه زادته في بسوط اذا قال واري
 لك ربي او واري لك هذا جيس قال ابو حنيفة وجيز لا يكون ربه وروى الحسن عن ابي حنيفة وجيز انه يكون عارية وقال ابو
 يكون ربه وروى ابو يوسف جازة من وروى قال الشافعي انه من ان قلده واري لك تلك وقوله جيس هذا ديني فبني طرية
 فصارهم كالمش في اجوازهم ولما شئ ابو حنيفة وجيزهم انه عليه السلام اجاز التمر والتمش وقال ابن قدامه في البينة
 وحديثه انه عليه السلام اجاز العري وروى الرقي لا يفرقه وقال الاثرابي هذا لا يوجب الطعن فان النكاح مثل ذلك في حنيفة
 تسكوته قلت هذا الكلام لا يرضى به اخص ولا يقضى به وكيف ولم يبين فيه من روى رواية وما جازهم وروى اي صحابي اخبره
 من اهل هذا الشأن وفي البسوط حديثه مروى عن ابني الزبير عن جابر بن عبد الله بن عمرو عن ابي حنيفة عن شريح وادعيتان صحابان
 ظاهرا من التوفيق بينهما فقول الرقي قد تكون بمعنى الاوثاب وقد تكون بمعنى الترتيب فثبت قال اجاز الرقي كان بمعنى الاوثاب
 وقد تكون بمعنى الترتيب فثبت قال اجاز الرقي كان بمعنى الاوثاب بان يقول ربة واري لك ربي وحيث قال رد الرقي كان
 من الترتيب وهو ان يقول اراقب موتك وتراقب موتي فان مت في لك وان مت في لي فيكون هذا تعليق التملك
 بالظن وهو موت المالك قبله وذلك باطل ثم لما احتل الميعنان والمالك له ثابت يمين فلا يبرئ له بالشك واجوبان
 قوله واري لك تملك وذلك انما يصح اذا لم يفسر الاضافة بشي اما اذا فسره بقوله ربي او جيس تين به ان ليس تملك كما
 في قوله واري لك سكتي تكون عارية وقوله ربي اراقب بمعنى الرقة واري لك الاشتقاق من الرقة فانه لم يقله
 وايداع الشيء في اللغة ليس بمسكن والصواب في معنى المراقبة والترقب واما قوله السكتان صحابان فان كان ذلك
 فالتاويل ظاهر وهو ان يراو بالرد والابطال شرطا ايجابا وبالا جازة ان يكون ذلك تملك مطلقا يدل عليه ما روى
 جازة انه عليه السلام قال امسكوا عليكم اموالكم التمر والتمر وامن اموالكم شيئا فلي لا تروى انه عليه السلام مني ثم اجاز
 اختلاف العريين ومعنى الاستفشاف على اصله اذ هو القياس مع سلامة المعنى انتهى قلت قول ابني يوسف رحمه الله
 وهو غريب احمد والثوري وذلك لان حديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجاز له ما لا يملكه جازة لا يملكه
 ابو داود والنسائي وحسن الترمذي واخرج النسائي ايضا عن صحاح بن ارمطاه عن ابني الزبير عن طاوس عن ابن عباس
 رضي الله عنهما مرفوعا عن ابي حنيفة في من اقره جازة ومن اقره ربة ربي في من اقرهها جازة وقال ابن المنذر وروى
 عن علي رضي الله عنه انه قال الرقي والعري وسوي وقوله الاشتقاق من الرقة فانه لم يقله احد فيه نظر لانه لا يلزم في حصة
 الاشتقاق النص عليه من جهة احد بل كل موضع يوجد فيه حد الاشتقاق وشرائطه لفتح ان يقال هذا مشتق من ذلك
 وهذا كذلك على ما لا يخفى من لان معنى الرقي عندنا ان مت قبلك فهو لك واللفظ من المراقبة من ابي حنيفة مشتق منها كما
 يراقب موتك وهذا تعليق التملك بالظن فثبت ان اراقب موت المالك قبله واذ لم يفتح من ابي الرقي من كان
 عارية عندنا لا تفيض اطلاق الاشتقاق به من وذلك لانه اطلق له الاشتقاق وحاصل اختلافهم راجع الى تفسير الرقي
 مع اتفاقهم انما من المراقبة محض ابو يوسف هذا اللفظ على انه تملك للمالك والرجوع الى الواجب منتظر فيكون كالعري
 قال المراقبة كمن نفس التملك لان معناه لاحرنا مونا وكان هذا تعليق التملك بالظن واما باطل وفي الاسرار على ابو يوسف

وقال ابو يوسف سقاة
 جازة لان قوله واري
 لك تملك وقوله واري
 ربي شرط فاسد
 كالعري ولما كانه
 عليه السلام اجاز
 العري ورجل الرقة
 وكان معنى الرقة
 عندنا ان مت
 قبلك فقول لك
 واللفظ من المراقبة
 كان يراقب موتك
 وهذا تعليق التملك
 بالظن فثبت واذ لم
 تفتح تكون عارية
 عندنا لا تفيض
 اطلاق الاشتقاق به

حديث بطلان الرقي على انه عليه السلام سئل عن الرقة التي بيني والمراقبة بيني راقب موتي ان مت قبلك في لك
 فعلى هذا الوجه لا يصح بالاتفاق وعلى الوجه الاول كالعرة يصح بالاتفاق من
 فصل في الصدقة من لما شاركت الصدقة البينة في الشروط وخالفنا في الحكم ذكره في كتاب البينة وفصل لما
 فضلا عن قال من اي القدر ربي صدقة كالبينة لا تصح الا بالقبض من قال الاثرابي لما روى اصحابنا
 في نسخ البسوط عن ابن عباس عن ابي حنيفة قال لا تجوز الصدقة الا بالقبض وهذا حديث جيز على الشافعي
 في تجيزه والصدقة بلا قبض قلت للشافعي انما يقول هذا ليس ثابت ولكن ثبت فقول الصحابي ليس بجيز عندنا من
 لان من اطلق الصدقة والتدبير بالقبض فثبت انما يقول هذا ليس ثابت ولكن ثبت فقول الصحابي ليس بجيز عندنا من
 اربعة قول لان تجوز الزكاة شيئا لم يترجم به وهو القصة من ولا يرجع في الصدقة لان المقصود هو الثواب
 قد حصل من اي المقصود فثبت انما يقول هذا ليس ثابت ولكن ثبت فقول الصحابي ليس بجيز عندنا من
 فمن اين يقطع بمصولة قلت يمكن ان يكون المراد حصول الوعد بالثواب من ذلك اذ اصدق على من في من
 يرجع من حسنا لانه قد يقصد بالصدقة على النفي الثواب قد حصل من فان من له ثواب وله عيال كثيرة فانه قد يقصد
 على فعل الثواب وهذا يتبادر في الزكاة بالصدق عليه حال الاشتباه ولا يرجع فيه بالاتفاق فكذا عندنا
 العري لا يثبت له حق الرجوع بالشك وفي القياس ينبغي ان يرجع لان الصدقة في حق النفي ربة وبه قال ابو
 اصحابنا لانه انما يقصد به العوض منه دون الثواب فصار البينة والصدقة فيه كالصدقة والبينة في حق الفقير
 سواء هم وكذا اذا رغب الفقير من لا يرجع من لان المقصود به من البينة الفقير هم الثواب وقد حصل
 من المقصود قال من اي القدر ربي صدقة كالبينة لا تصح الا بالقبض من قال الاثرابي لما روى اصحابنا
 في صدق الفقير وعروض التجارة والسواك والنفقة والنفقة المستمرة ولا يصدق بغير ذلك من الاموال لانها
 ليست باموال الزكاة وقال زفر بن جابر اخراج الجميع لعموم اللفظ وبه قال احمد في رواية وقال الشافعي لا يميز
 شيئا وقال الشافعي في ذلك واهم في رواية يجب اخراج ذلك كالموت وفي الروضة لو قال مالي صدقة ان
 في سبيل الله فبني او جازا وهو الاصح عندنا في ذلك وقيل القاسم حنين به انه لو قال لم يات بصيغة الاثرابي
 والثاني انه لو قال على ان الصدق بالي يلزمه الصدق والثالث بصيغة اللفظ صدقة وذكر في التمهيد
 ان كان المقصود من اللفظ في عرفهم معنى النذر او نواه فهو لو قال على ان الصدق بالي او الفقة في سبيل الله
 والاعطى واما اذا قال ان كلفت فلانا او فلت كذا فالي صدقة فالتدبير قطع به اجماع ودفع عليه الشافعي انه
 بغيره قوله سقط ان الصدق بالي او بجميع الى ان طريق الرقنا ان يصدق بجميع ما ردا قال في سبيل الله
 يصدق بجميع ذلك على القراءة انتهي وذكر في غيره انه ان ملقه بشرط النكاح كان يميننا فاذا حنث فبني كارة
 واهم علم من نذر ان يصدق بملك لانه ان يصدق بالجميع من اي يملك لان الملك اعم من المال
 لانه قد يملك غير المال مثل القصاص والنكاح والنكاح واجب العمل لعموم ولكن يمس قد راينفت على نفسه
 وعالية اسي حين كسبه الاخر فيخرج منه ولا يقدريش لان الناس يتفاوتون في ذلك باختلاف احوالهم
 في النكاح هم ويروى انه من اي الملك هم والاول من اي المال هم سواء من لان الملك جازة من

فصل في الصدقة
 قال والصدقة
 كالبينة لا تصح الا
 بالقبض لانه تخرج كالبينة
 فلا يفتي في مشي يحصل
 القصة لما بينا في البينة
 ولا يرجع في الصدقة
 لان المقصود هو الثواب
 وقد حصل وكذلك
 اذ اصدق على من
 استحسانا لانه قد
 يقصد بالصدقة
 على النفي الثواب
 وقد حصل كذا
 ذهب الفقير لان
 المقصود هو الثواب
 وقد حصل قال
 ومن نذر الرقي
 على ان يصدق بملك
 ما يجب فيه الزكاة
 ومن نذر ان يصدق
 على كل من يصدق
 بالجميع وروى كذا

الربط والشدة والمال ما يصل اليه القلب فيكون في معنى الربط والشدة ثمانية اقسام وهذه الرواية ورواية اسكان شيعة
 هم وقد ذكرنا الفرق بين المال والملك وهو وجه الروايتين في مسائل القضاء في اي من الكتابين
 مسئلة في صدقة على المساكين هم ويقال له من اي المذاهير تصدق ملكه هم اسكن انتفعه على نفسك وعيالك الى ان
 انكسبها لا فاذا انكسب تصدق بثلث النفع وقد ذكرناه من قبل في اي من كتاب العقبات في باب القضاء للمواريث
 في النكاح ثم انكسب فوته في قوله جميع ما الملك صدقة لا لا بد منه ولكن لم يبين محمد في البسوط والجامع الصغير
 مقدار ما يسكن من القوت فقال مشايخنا ان كان دبقا نايكسب قوة سنة لان القوة له بثمان تجرد كل سنة
 وان كان ناجر ايسر قوة شهر لان انقبارة للتاجر لا يتحقق كل حين وانما يتحقق في بعض الاعيان فتدبرنا
 بالشهر وان كان محترقا يسكن قوت يومه لان شهيد ذلك قوت كل يوم ثم اذا وجد شيئا تصدق بمقدار اسكن للقوت لانه
 استهلك قدر القوت في المال الذي لزمه التصديق به فصار مضاعفا لثقله فروع وفي فتاوى الكبرى اذا تصدق من
 الميت او دعي له يصل ثواب ذلك الى الميت وبه قال احمد وقال الشافعي لا يلحق الميت ما فضل عنه من صدقة يتصدق
 به حال او ما يدعي له او قرابة قران اذا قال الله على ان التصديق بهذا الدرهم ولم تصدق حتى تلك في يد خاشعي عليه
 كذا في الذخيرة رجل اخبرني عن المسكين فلم يجده فوجو باخياره ان شأني الى مسكين اخر وان شأني لولائي
 من تلك كذا في التبيين هل تصدق على ابنه الصغير بار والاب ساكتا قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز وقال ابو يوسف
 يجوز وعليه الفتوى كذا في النوازل ولو قال داري في المساكين صدقة فليكن تصديقها بان تصدق بمقتضاها كذا في الانبيا

كتاب الاجارات

ش ووجهنا سبعة بين الكتابين اشتراكا على معنى التملك ولكن لما كان التملك العيني قد ماله على الاجارات التي هي
 تملك المنفعة والعين مقدم وهو جميع اجارة على فعاله بالاسم للاجر بمعنى الاجرة من اجرة اذا عطاء اجرة من باب
 فعل بفضل بالفتح في الماضي والضم في الغابر ولا يمنع ان يكون مصدرا منه كما تقول كتب كتيب كتاب وهذا
 المادة تستعمل لغا في التعويض تقول اجرة المدباجرة ويا جرة وهو ياتي من ما بين من باب طلب يطلب
 ومن باب ضرب يضرب ومنه الاجر وهو الثواب لان المدقاس يعوض البديهة ويقال للمهر المارة اجرة لانه
 موضع من بعضها قال المدقاس ايت اجور من اي هو من والبر اجرا لوطي ياجر ويا جرا ويا جرا ويا جرا
 برا على عثم وهو ايضا من البايين المذكورين واسم قول اجرا المدية اي جبر على عثم وهو انجارا لوطي
 المسكور على غير استواء اعطاء الاجرة تقول اجرة اذا اعطاء اجرة كما ذكرنا واذا اردت ان تنقل
 الى باب الافعال تقول اجرا لولان اصل اجرا بهنيتين احدهما فاعل والآخر هي بهرة الفعل والفاعل
 ان البهنتين اذا اجتمعتا وثانيها ساكنة تليق فاعل للتحقيق والمصدر منه اي جارا قاسم الفاعل من الاول
 اجرو ومن الثاني موجه قال صاحب العين اجرت على اجرة اي جارا فهو موجه وفي الاساس اجرت في داره فاستاجر
 وهو موجه ولا يقال موجه فانه خطأ ويصح اما انخطا فظاهر وهو انه من موهو فاعل واما قوله موجه فاعل والفعول انه
 استعمال في موضع قبح قلت تحريرا خطأ فيه انه اسم الفاعل من فعل لا ياتي الا على وزن فاعل كما رسم على كرم وكذا
 اجرا لمد على وزن افضل وهم الفاعل منه موجه وخطا بجره بضم الجيم وسكون الهمزة ولكن ليست الهمزة بجنس جوهرا

وقد ذكرنا الفرق ووجه
 الروايتين في مسائل
 القضاء ويقال له
 اسكن انتفعه
 على نفسك وعيالك
 الى ان تكتسب
 ما لا فاذا اكتسب تصدق
 بثلث ما انتفع به
 وذكرنا من قبل
 كتاب الاجارات

وبني الواد فيقول موجه للتحقيق واما موجه فانه اسم الفاعل من واجر لولان على موهو فاعل والفعول انه
 الدار موهو اجرة اذا اكتسبها على هذا الحكم في انما لهم الواد من البهنة التي في اول النكاح لا في قوامه موجه لانه
 مبني على القاعدة لان اسم الفاعل من فاعل ياتي على مفاعل قال صاحب العين رحمه الله تقول اجرة
 الدار اي اكرتتها والعامية تقول واجر بها والقال يقول كلما جرت قلب احد المدايين بهرة اذا اجتمعت في اول
 النكاح التحقيق كذا في اوقات فان استند وواتي جميع وانكسب فوته قلب احد المدايين بهرة اذا اجتمعت في اول
 النكاح التحقيق على ان النكاح في اجتماع البهنتين اكثر من النكاح في اجتماع الوادين واما القبح الذي ذكرناه فيه
 فهو ان العامة استعملوه في مواضع السبب والتعبير وهذا ذكره في باب التعويض من حكمة الفاعل التعويض منه وانه هو
 الذي يوجب له المزاومة بل يجب بذاته انه قد مر فان كان المسبب شريفا او فقيها اعز وان كان غير جالا هم
 ان جارة عتق على المتاع بعون من شرب هذا القصة الاجارة بالشيء واما قد مر على المعنى اللغوي لان الفتوى
 هو الشراء بالمال لغيره وجوبه في بيان شريعتها فالشراء في اول التقديم وقال الامام في معنى ان يقال عتق
 على منقعه معلومة بعوض معلوم الى مدة معلومة حتى يخرج النكاح لان النكاح يبطل او يقال عتق على منقعه
 معلومة لا لا تسيح البضع بعوض معلوم قلت زيادة لفظة الاستباحة تبيين في تفسير النكاح لاني افسه الاجارة
 هم لان الاجارة في المعنى مع النكاح في شئ قيل فيه نظر لان الاجارة اسم للمادة وهي ما عتقت من كرم الاجر
 كما خرج به الشارع قلت قد ثبت لك عن قريب ان الاجارة يجوز ان يكون موهو فاعل والفعول انه
 جوازا في شئ اي جوازا في الاجارة هم لان مقتضى عليه مقتضى وهي معدومة في حالة العتق هم واما في التملك الى ما يثبت
 لا يصح ش لان المعاديات لا تحمل الاضافة كالبعض قبل في كون القياس ياتي جوازا نظر لم يذكر على ذلك
 دليلا الا ان اضافة التملك الى ما يوجب لا يصح وهذا الذي بعد دليلا يثبت على دليل وما يوجب لوعان من
 واجبان وقياس احدهما على الاخر فاسد لوجود الفرق بينهما فان المعنى اجماع بينهما وهو كون كل منهما اجارة
 المعنى الفارق وهو اقواس منه وهو ان هذا معدوم يكن ما خذ به الى من وجوه بخلاف معدوم الاخر وقد
 اجري الله العامة بحدوث هذه المنافع صارت متحققة الوجود والحق المعدوم المتحقق الوجود بالموجود
 اكبر من الحاجة بالمعدوم المخلون الوجود او ما لوجوده غاية يكن ما خذ به الى ان يوجب فانما لوجوده حال
 وجود معدوم في جميع حال عدمه من طرة وقار وبذلك على النبي عليه السلام النع نيت قال اسات ان النع
 النع فاعلم ياخذ احدكم مال غيره خيرا وبالس للاحاطة واحدة والالب في سبلات فليس احق عليه خلة ولا قلة ان كان فيه في طرة
 سيرة فاحاجة داعية اليه قلت لا نسلم فساد القياس المذكور ولا معاوضة المعنى الفارق بمعنى في اي مع
 وكيف يكون هذا المنافع متحققة الوجود وبجريان العادة بعد وثبة وهي اخر اخص لا شئ في اثنين فتكون معدومة
 بهذا الاعتبار ومع المعدوم لا يجوز وصحة القياس المذكور وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله قيسام
 العين المنتفع بها مقام المنفعة في حق اضافة العقد اليها ليرتب القبول على الايجاب كقيام الذمة التي هي
 محل المسلم فيه مقام العقود عليه في جواز السد وتنقذ ساقه فتاعة على سب حدوث المنفعة بيقين الانقضاء
 بالاستيعاف فيستحق بهذه الطريق التمكن من الاستيعاف المقتضى عليه وقد قيل في وجه اداء القياس جوازا ان ثوبا

الاجرة عقل يوجب
 على المتاع بعون
 لان الاجارة في اللغة
 بيع المتاع والقياس
 ياتي جوازا في المعنى
 فليس له ان يثبت
 وهي معدومة
 وانما في القياس
 الى ما يوجب

اسي سركانت هم لا يجوز الاجارة الطولية كيلا يدى المستاجر ملكها من اى ملك العين المستاجرة هم ... اى الاجارة الطولية في الاوقات هم باخذ على ثلاث سنين وهو المأجور من اى المأجور من المندوب ان لا يربح ... على ثلاث سنين وهو اختيار مشايخ الخ وقال غيرهم يجوز به قال اكثر اهل العلم ولكن يرفع الى الحاكم حتى يطلعه ... وبه افق الفقيه ابو الويث كذا في التمهيد اذ لم يشترط الاوقات ان لا يوجر اكثر من سنة واما اذا شرط فليس المتوسل ... الوقت ان يزيد على ذلك فان كانت معلومة الوقت فتعفى ذلك يرفع الى الحاكم حتى يكمل جوازا وفي شرح جبل جند ... قال بعض مشايخنا يجوز الاجارة الطولية على الاوقات ان يعتقدوا عقودا متفرقة كل عقد على سنة فيكتب في الملك ... كذلك فيكون العقد الاول لازما والشا في غير لازم لانه مضاعف هم قال سمش اى القدر من هم قارة تصير ... سمش اى المتافع هم معلومة بنفسه سمش اى بنفس العقد هم كمن استاجر رجلا على سبع ثوبه او ثيابه او استاجر ... واية يعمل عليها مقداره معلوما او يبيعها مسانعة ما لانه اذا بين الثوب سمش يانه قطن او كتان او صوف او حرير لانه ... في البين والخيالة هم ولون البين سمش بانه اخره اصفر ونحوها هم وقدره سمش اى قدر البين بان ياقية في سب ... البين مرة او مرتين هم وبس الخيالة سمش بانها فارسية او رومية هم والقدر المحمول سمش على الدابة بانه ... سمش ان هم وجبت سمش كاسي بنس المحمول بانه حنطة او شعير او على هم ولسان سمش بانه يوم او يومان هم صانعة لمنفعة معلومة ... فتح العقد سمش لا يرتفع انما ياله العقبة الى النزاع هم وبما يقال سمش اشارة الى تخريج بعض الشارح ... منهم القارئ ابو زيد فانه ذكر في الاسرار ان الاجارة نوعان بيع منفعة بنفسه وهو اجارة الدار ونحوها وبيع عمل ... السعي المعلوم وانه يجوز من غير ذكر الوقت وانه النوع الثلاثة بيع عمل محقق كاختيالة ونحوه وبيع عمل مع عين ... المال كالصناعة ببيع الصبيح والاستصناع وهو طلب صناعة في عين وقد اشار الى بعض ذلك وقال صاحب ... التفتة الملاحاة نوعان اجارة على المنافع واجارة على الاعمال وكل نوع مشدود وكما ... اما الاجارة على المنافع فاجارة الدور والمنزل والحياتية والصباغ وصيد الخدعة والدواب الركوب ... والحمل والقياب وسمي البسر الاولانى للاستعمال والعقد في ذلك كله جائز بشرط جواز ان يكون البين المستاجر ... معلومة والاجرة معلومة والاجرة معلومة والاجرة معلومة او شهر او سنة لانه عقد معاوضة كالبيع واما علامه ... وبس شرط نعم ليس كذلك جهنا الا ان المعقود عليه جهنا هو المنافع فلا يحد من اعلامها بالمدى والعين الذي ... عقد عليه الاجارة على منافعة واما الاجارة على الاعمال فكما يتبادر الاسكاف والقصار والصبان وسائر من ... عليه العمل في سائر الاحمال من عمل الاشياء من موضع ونحوه واحكام هذا كورة في الكتاب اشار اليه بقوله ... هم الاجارة يكون عقدا على العمل كاستيجار الخياط والقصار ولا بد ان يكون العمل معلوما وذلك سمش ... كاختيالة الفارسية والرومية والقصار مع الشا او بدونه هم في الاجير المشترك سمش اى يكون العقد ... على العمل في الاجير المشترك هم وقد يكون عقدا على منفعة سمش كاستيجار الرجل يوما او شهرا للعمل هم كما ... في اجير واحد سمش بالامانة وفي بعض السخ بالاجير الواحد والاول اصح لانه ذكر في المغرب اجير ... الواحد على الاضافة اى اجير يستاجر الواحد بخلات اجير المشترك وفي معناه الاجير الخاص ولو حصل ... انما صح لانه يقال رجل وحده او واحد من بيان الوقت سمش اى المدد هم قال سمش اى القدر

لا يجوز الاجارة الطولية ... كذا في التمهيد ... وهو المختار قال ... وقارة تصير معلومة ... بنفسه كمن استاجر رجلا ... على صيغة ثوبه او ثيابه ... او استاجر دابة يحركها ... مقداره معلوما او يبيعها ... مسانعة ما لانه اذا بين ... بين الثوب في لون ... الصبغة وقدره وجبت ... الخيالة والقدر ... المحمول وجبت المسانعة ... صارت المنفعة معلومة ... فصح العقد في جميعها ... يقال الاجارة قد ... يكون عقد على ... العمل كاستيجار القصار ... والخيالة كالبان يكون ... العمل معهما وذلك ... في الاجير المشترك ... وقد يكون عقد على ... المنفعة كما في استيجار ... ولا بد من بيان ... الوقت قال

هم قارة تصير سمش اى الى سمش هم معلومة بالتعيين والاشارة كمن استاجر رجلا ينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم ... لانه سمش لان الرجل المستاجر هم اذا اراد ما ينقله والموضع الذي يحل اليه كانت المنفعة معلومة فتصح العقد ... سمش بدون ذكر المدد والله اعلم بالصواب ... باب الاجير متى ينتهي سمش لما كانت الاجارة موقوفة على اعلام الاجرة احتاج لسليمان وقت وجوبها ولو لم يكن ... سمش اى القدر من هم الاجرة لا تجب بالعقد سمش اى بنفس العقد قال تاج الشريعة اراد وجوب الادار ... نفس الوجوب فثبت بنفس العقد وقال بعضنا سمش لا يجب تسليمها او ادائها بمجرد العقد وقال صاحب ... العناية به ليس بواجب لان نفى وجوب تسليمه لا يستلزم نفى التملك كالبيع فانه بملكه المشرع به مجرد العقد ولا يجب ... تسليمه بالتمتع بهن والشوا ب ان يقال معناه لا يملك لان محله ذكره في الجامع ان الاجرة لا تملك ... واما ملك لم يجب ايفاء فان قلت فاذم يستلزم نفى الوجوب نفى التملك كان اثم منه وذكر الاعم وارسادة الامر ... ليس بهما لعدم دلالة الاعم عليه اصلا قلت اخرج الكلام مخرج الغالب وهو ان يكون الاجرة ما ثبت في ... الذمة ونفى الوجوب فيها وجوب تسليمه نفى التملك لا فانه على هذا كان قوله يستلزم معنى يملك يدل على هذا كله قوله ... وقال الشافعي رحمه الله يملك بنفس العقد والام يمين عمل الخلاف متحدا انتهى قلت ذكر في الذخيرة يجب ان يعلم ... ان الاجرة لا تملك بنفس العقد ولا يجب ايفاءها الا بعد استيفاء المنفعة اذ لم يشترط تسليمها سوا كانت مينا او دينا ... كذا ذكره في الجامع وذكر في الاجارات ان كانت مينا لا تملك بنفس العقد وان كانت دينا تملك بنفس العقد ... ويكون منفعة الدين لم يعمل فقامه الشارح على ان الجمع المذكور في الجامع يتناول بعضهما فذكر في الاجارات قوله ... اوله ما ذكره في الجامع اخره وهو الاعم لان الاجارة عقد معاوضة فيوجب المساواة بين اليد ليس ما كان ... بغيره بشرط فلو قلنا ان ايفاءه يجب قبل استيفاء المنفعة نزول المساواة به قال مالك هم وقتي باجدي اني تملك ... سمش وفي بعض النسخ باي معان ثلاثة فوجبه ان يكون على تاويل لعل لان المراد من المعاني لعل ولكن الفقهاء يكتفون بغيره لعل ... فونهما من اصطلاحات الفلاسفة وقال تاج الشريعة ليسوع من السلف باحد معاني اذا المراد من المعاني ... سمش هم اما بشرط التحويل او بالتحويل من غير شرط وباشياف المعقود عليه سمش وفي الميرون او بالتمكن من الاستيفاء قبل ... شرط التحويل شرط فاصلا لانه يحتاج مقتضى العقد ولا احد المتعاقدين فيه منفعة فينفذ العقد اجيب بان وجوب ... الاجرة من مقتضيات العقد والعقد يقتضي ثبوت العقد عقبة الا ان التحويل سقط لما في وقد نال المنافع كالبيع ... يقتضي ثبوت الحكم عقبة وبما يشار ولا يثبت المنافع فاذا ثبت ثبت معناها الى العقد السابق كذا هنا فان قلت كيف ... ينتهي بالتحويل من غير شرط والمساواة بين البدلين شرط قلت لانه عمل ابدى اتفاقا وسبب الوجوب لان سببه هو العقد ... الا انه ما عمل على انه لا يجب للملك في الاجرة للمالك لتمامه لانه لا يملك فاذما عمل فقد رخصه بطلان حقه في المساواة ... في التحويل الزكوة قبل حوالان التحويل والتمتع الزكوة قبل حوالان التحويل اذا سلم البيع قبل استيفاء ثمنه فانه ليس لانه ... بعد سبب الوجوب هم وقال الشافعي رحمه الله تملك بنفس العقد لان المنافع بعد ممة صارت موجودة كحاضر وق ... صحيح العقد سمش وهذا هو الاجارة باجرة موقوفة ولم يعمل موجودة كان دينا يدين ومقام لا محالة واذ كانت ... موجودة وجب ثبوت الحكم بالعقد لوجود مقتضى انتفاء المنافع فثبت الحكم فيما يقابل من البديل سمش واما ما

وقارة تصير المنفعة ... معلومة بالتعيين ... ولا شاة كمن استاجر ... رجلا بان ينقل له هذا ... الطعام الى موضع معلوم ... كذا اذا اراد ... ما ينقله والموضع الذي ... يحل اليه كانت المنفعة ... معلومة فتصح العقد ... بالاجارة متى ... يستحق قال ... الاجرة لا تجب بالعقد ... وتحتي بلمع ... معاني ثلاثة اما ... بشرط التحويل او بالتحويل ... من غير شرط فلو قلنا ... ان ايفاءه يجب قبل ... استيفاء المنفعة نزول ... المساواة به قال مالك ... هم وقتي باجدي اني ... تملك سمش وفي بعض ... النسخ باي معان ثلاثة ... فوجبه ان يكون على ... تاويل لعل لان المراد ... من المعاني لعل ولكن ... الفقهاء يكتفون بغيره ... لعل سمش وفي بعض ... النسخ باي معان ثلاثة ... فوجبه ان يكون على ... تاويل لعل لان المراد ... من المعاني لعل ولكن ... الفقهاء يكتفون بغيره ... لعل

الاجرة قبل استيفاء النفقة بالاجماع وصح الارتهان به بالاجماع وبما قال احمد فان قيل ان ثبت
بالضرورة الاتية من موهبة فلتاخذ من صحة العقد الى افادة الملك فاجوب ان العذر في اذنت
بما لو ازمه وافادة الملك من اوزم الوجود عند العقد هو ان العقد ينفذ شيئا من حيث هو
المناش على ما بينا من ان يثبت في هذا الكتاب عم والعقد معا ومنه من ان العقد لا جارة
بلا خلاف هو ومن يثبتها من ان من قبضة معا ومنه من المساواة من ان من حكم عقد المعاوضة
بين البديلين هو من من ضرورة التماس في جانب النفقة التراضي في البديل الاجرة من وهو الاجر
تحقيقا للمساواة هو واذا استوفى النفقة ثبت الملك في الاجرة تحقق التسوية وكذا اذا شرط
التجديد او بدل من اى الاجرة هو من عيبه شرط لان المساواة ثبتت فقال قد اطلت من اى
المساواة المستعمل فان قلت انما هذه الخلاف قد ذكره على والدين في طريقة الخلاف ان فائدة
بما ان لا يثبت للموحد ولاية المطالبة بتسليمها في الحال ولو كانت الاجرة عبادة وقريبة لا يتحقق
في الحال وعند ولاية المطالبة في الحال ويعتق عليه في الحال واجوب عن قول ولو لم يكمل موجودة
كان دينا بين وهو سداد ان ذلك ليس بين لان الدين ما يكون في الذمة والمنافع ليست كذلك
على انه اقيمت العين مقام النفقة فلم يكن دينا بين وبما يطابق شائع تسامح كونه اقامت بسبب مقام
السبب وما جعل المردوم موجبا فله يجب كذلك هو واذا قبض المئزر فله الاجرة وان
لم يسكنها من ذكر هذا الباب ان يمكن من الاستيفاء يقوم مقام الاستيفاء لا يقال فلي هذا ان الواجب
ان يقول باحد من اربعة او باشتي فله بقوله عليه ان يمكن منه فيقوم مقام اجبا ويدل ان الاستيفاء
لا يكون قهرا كذا قال صاحب الفاية وفيه نظر لاننا لا نسلم ان يمكن من الاستيفاء بل هو قسم بنات
فان ذلك عدو البعض بالاجرة ثم قول لغيره فله الاجرة وان لم يسكنها ليس على اطلاقه بل مقيده وبما قال
اكثر اهل العلم انما في ان يكون الاجارة صحيحة الاثر في الاما قال في تمت الفتاوى لا يجب الاجرة
في الاجارة النفاضة بالمكن من استيفاء النفقة ما نوجب حقيقة الاستيفاء بخلاف الاجارة بصيغة فان
الاجرة يجب فيها بالمكن من استيفاء النفقة ثم في الاجارة النفاضة وانما يجب الاجرة بحقيقة
الاستيفاء او وجد تسليم الى المتاجر من حيث الاجرة اما اذا لم يوجد تسليم اليه من حيث الاجرة
لا يجب الاجرة وان استوفى النفقة ونفقه عن شهود البائع الكبير والاشد ما ذكره في الذخيرة
وشرح الاقطع ان يمكن من المتاجر يجب ان يكون في المكان الذي وقع العقد في حقه حتى اذا
استاجر دابة الى الكوفة فذهب المواجه فامسكها المتاجر فبذل حتى منعت مدة يملكه ليس الى الكوفة
فلا اجرة وان ساقها معه الى الكوفة ولم يركب وجب الاجرة وقال الشافعي واحد رخصها له
يجب الاجرة من الوجهين لان المنافع بلغت تحت ما خفيان تلك العقد وقع على المسافة كان بالتسليم
في عيبه لا يثبت البديل وينبغي ان يكون المكن من الاستيفاء من المدة فانه لو استاجر دابة
الى الكوفة في هذا اليوم وذهب اليها بعد مضي اليوم بالداية ولم يركب لا يجب الاجرة وان استاجر

ولكن ان العقد ينفذ
شيئا من حيث هو
حدثت الطاهر على
ما بينا والعقد معا
ومن قبضتها المسواة
فمن مضي الزمان في
سبب انفق الزمان
في البديل الاخر واذا
استوفى النفقة
بطلت الملك في الاجرة
لحققت التسوية وكذا
اذا شرط التجديد
من غير شرط لان
المساواة يثبت
حقا له عند اطلت واذا
تبين المستعمل العام
فعله الاجرة وان لم يسكنها

دابة الى كفة فلم يركبها بل شي فان كان غير عذر في الدابة فله الاجرة وان كانت له في الدابة بحيث لم يقد
على الركوب لا اجر عليه ولو استاجر دابة بالليله كل يوم بدانق فوجدته في بيته ولم يركبها حتى مضى عليه سنون
فله كل يوم دافق با دام في الوقت للذمة يعلم انه لو كان له لا يحرق لتمكن الابل من فافاض حتى وقت يعلم
انه لو كان عليه يحرق سقط عنه الاجرة لتعذر جده متعذرا به وفي التوال نظر لهذا لما اذا اخذت
المسوة من الزوج ولم تكس وليت ثوب نفسها اذا مضى وقت لولبت لفسا معا وايجزق كان لها
ولاية المطالبة بكسوة اخسرى والا فلا في خلاصة الفتاوى اذا اجسد دار او سلمها فارغته
الايتها كان شقولا بمتاع الاجرة او سلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا بها من الله رفع عن الاجرة
بجدة البيت وسكوت الصنف عن هذا القيد للاختصار اعتمادا على دلالة الحال والعرف فان حال المسلم
دالة على ان يباشره الحق والصحح وعلى ان العاقبة يجب عليه تسليم ما عقد عليه فارغا لا يمنع من الانتفاع
به والعرف فاش في تسليم العقود عليه في مدة العقد ومكان المكان معلوما عادة وعلى ان الاكرام
والغضب ما يمنع من الانتفاع فاقصر عن ذلك اعتمادا عليها لان تسليم عين النفقة لا يتصور فاقصر
تسليم المحل مقامة اذا تمكن من الانتفاع ثبت به من اى تسليم المحل هو فان غلبها من اى العين
هو فاضب من يده سقطت الاجرة لان تسليم المحل انما اقيم مقام تسليم النفقة لتمكن من الانتفاع فاذا اقامت
المكن فالتسليم والفتح العقد من وذكر افضل قاضيان في الفتاوى لا تنفع الاجارة ولكن هو
فيستط الاجرة في اقامت في يد الغاصب وبما قال الشافعي ولكن له حق الفسخ هو وان وجد الغصب في بعض
المدة سقط بقدره اذا الاستيفاء في نفس من اى بقدر المدة التي وجب فيه الغصب وليس فيه خلاف هو
ومن استاجر دابة من ذكر هذا البيان وقت استحقاق مطالبة الاجرة اى من استاجر دابة
معلومة هو فله الاجرة ان يطالبه بالاجرة كل يوم لانه استوفى نفقة مقصودة من قال الشافعي في الغصب
ان يقال فله الاجرة لان قولنا اجرة الدابة فاعل لا فاعل واسم الفاعل منه الموجه لا المواجه
فان قد يمت في معنى ان المواجه ليس بفاعل من اجره وانما هو فاعل من واجبه وقد يمت انه
لله الموام فاهم يقولون واجبه موضع اجرة فبالضرورة اذا اخذوا منه الفاعل يكون مواجبه
فانما من قومه واجبه لا في قولهم مواجر فاهم وقال في شرح الاقطع وقال في قولنا يطالبه الاجرة
معنى دابة الاجارة ولو كانت نائمة سنة وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الاول لان جميع العقود عليه لم يصح
سما فلا يطالبه ببدله بخلاف ما اذا بين الاستحقاق مثل ان يقول اجرتك هذا الدابة بكذا شيئا على ان سقط
الاجر بعد شهرين ولنا انه استوفى بعض العقود عليه يجب بدله تحقيقا للمساواة بين المتعاقدين فكان
القياس ان يجب الاجرة حالا في الاجرة قبض البديل واستهلكه الا انهم استحسنوا قايروا الاجرة
برأى قوا تسمية ام الا ان بين من اى المتاجر هو وقت الاستحقاق في العقد لانه بمنع الدابة قبل شهر
والا قبل يقطع استحقاق المطالبة الى انتهاء الاصل هو وكذلك اجارة الا ان مضى من شيئين اذا اجره الا ان
ان يطالب المتاجر بالاجرة كل يوم لانه منفعة مقصودة الا اذا بين وقت الاستحقاق فلا يطالبه الا في ذلك

لان تسليم النفقة
لا يتصور فاقصر
الحل مقامة اذا تمكن
من الانتفاع ببيتها
فان غصبها غاصب
من يده سقطت
الاجرة لان تسليم المحل
انما اقيم مقام تسليم
النفقة لتمكن من
الاستيفاء فاذا اقامت
المكن فالتسليم
وانفسد العقد
فيستط الاجرة
وجد الغصب في
يجب على سقط
بقدره الاجرة
في بعضها ومن ساقها
دارا فله اجره وان بطالب
باجر كل يوم استوفى نفقة
مقصودة الا ان يمت
وقت الاستحقاق في العقد
لانه بمنع الدابة قبل شهر
وكذلك اجارة الا ان مضى

وان اطلق له العمل فله
ان يستلزم من يملكه
لان المستحق من فدية
ويتمكن ايضاً بنفسه
وبلا استعانة بغيره على
ايفاء الدين فحصل
ومن استاجر رجلاً
له هبة البصرة
فبقي بيباله فذهب
ووجد بعضهم قد
تجاء عن بقى فله ان
يحاسبه لانه اوفى
بعض المحقق عليه
فيستحق العود ببقية
ومراده اذا كانا معا
وان استلزم مذهب
بكتاب كمال فلاب
بالهبة وبقي يحاسبه
فذهب فوجد فلانا
متفاوتاً لولا اجاله
وهذا عندنا منقذ
وان يفسد وقال محمد
لله الاجر في الذهب
لانه اوفى بعض المحقق
عليه وهو قطع
المسافة وهذا لان
الاجر مقابل بملانيه
من المشتقة دون
حمل الكتاب لحقة
شئته وتلها او عتقه
عليه نقل الكتاب
لانه هو المقصود
او وسيلة اليه وهو العلم
بما في الكتاب فكأن
للمعلم معاق به
وقد نقصه فيسقط
الاجر كافي الطعام

فلا ما يبينه ليس للجوهران ينفق فلما اخر مكانه قال صاحب الفتاوى وفيه تامل لانه ان خالفه لم يغير بان المستحق
منه من ذلك القن او سلم وادته اقوى من ذلك كان ينبغي ان يجوز قلت عرضه فحاق لمعني حله عند فلا ينبغي
ان يتعدى الى غيره وان كان الغير غير آمنه هم وان اطلق له العمل من مثل ان يقول خط هذا الثوب او اعطه
هم فله ان يستاجر من يملكه لان المستحق عمل كمنه ويكن الفاؤه بنفسه وبلا استعانة بغيره من مثل لان المقصود
هو العمل وقد حصل هم بمنزلة الفاؤه الذين من مثل فان الايفاء يحصل بالمديون وباتسرع من عينه هم
فحصل من الامين فحاق تمام الاجرة عقبه بالفضل بيان عدم استحقاق تمام الاجرة او بعضه هم ومن استاجر
رجلاً ليدب له البصرة فبقي بيباله فذهب من مثل اى الرجل الى البصرة هم فوجد بعضهم من مثل اى بعض رجال المستاجر
هم قد مات فبقي من بقى فله الاجرة بحسب ما من مثل قال تاج الشريعة اى اجرة الزاب كمالها واحدة المقي بقدره
لان الاجر مقابل بتقبل البصير لا بقطع المسافة ولهذا لو ذهب ولم ينقل احد منهم لا يستوجب شيئاً لانه اوفى
بعض المقصود عليه فيستحق العود من بقدره من مثل اى بقدر ما دى في هم ومراده من محمد بن الحسن بن محمد بن محمد
الفتاوى اى مراد المقصود من دى وبلا غلط لان القدر من لى لم يتركه هذه المسألة من محضه وانما هذه من مسائل الجنا
التي يغير صورته بها فيه محمد بن يعقوب من ابي خيفة من في رجل استاجر رجلاً ليدب له البصرة فبقي بيباله فوجد
بعضهم قد مات فعمل من بقى قال من الاجر بحسب ذلك هم اذا كانوا مسلمين من مثل اى عياله اذا كان عدو
مسلموا فقيده لانهم اذا كانوا غير مسلمين يستحق جميع الاجرة وهذا اختيار الهندواني وقال بهنا اذا كانت
الموتة نقل بتقيدان العدد اذا كانت موتة البعض وموتة الكل سواء فاشجب الاجر كمالاً وعن الفضل استاجر
في المصير لخط من القرية فذهب ولم يجد الخطه فنادى ان كان قال استاجر منك من المصير حتى احمل الخطه
من القرية يجب نصف الاجر بالذهب ولو كان قال استاجر منك حتى احمل من القرية لا يجب شئ لان في الاول
العقد على شئين الذهب اى القرية والكل منها وفي الثانية شرط الحمل ولم يوجد فلا يجب شئ كذا في الذخيرة
وجاءت التمساشي هم وان استاجر ليدب بكتابه لى فلان بالبصرة ويحجب بوجه فذهب فوجد فلانا ميتاً فمره
من مثل اى الكتاب قيده لانه لو ترك الكتاب منه لستمته اجر الزاب بالاجار هم فلا اجر له وهذا عندنا في حقيقة
وان يفسد وقال محمد رحمه الله لاجر في الذهب لانه اوفى بعض المحقق وعليه وهو قطع المسافة وهذا لان
الاجر مقابل بملانيه من المشتقة دون حمل الكتاب لحقة شئته وتلها او عتقه عليه نقل الكتاب لانه هو المقصود
او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب فكأن للمعلم معاق به وقد نقصه فيسقط الاجر كافي الطعام
ان يفسد من كماله فله ان يستاجر من يملكه لان المستحق عمل كمنه ويكن الفاؤه بنفسه وبلا استعانة بغيره من مثل لان المقصود
هو العمل وقد حصل هم بمنزلة الفاؤه الذين من مثل فان الايفاء يحصل بالمديون وباتسرع من عينه هم
فحصل من الامين فحاق تمام الاجرة عقبه بالفضل بيان عدم استحقاق تمام الاجرة او بعضه هم ومن استاجر
رجلاً ليدب له البصرة فبقي بيباله فذهب من مثل اى الرجل الى البصرة هم فوجد بعضهم من مثل اى بعض رجال المستاجر
هم قد مات فبقي من بقى فله الاجرة بحسب ما من مثل قال تاج الشريعة اى اجرة الزاب كمالها واحدة المقي بقدره
لان الاجر مقابل بتقبل البصير لا بقطع المسافة ولهذا لو ذهب ولم ينقل احد منهم لا يستوجب شيئاً لانه اوفى
بعض المقصود عليه فيستحق العود من بقدره من مثل اى بقدر ما دى في هم ومراده من محمد بن الحسن بن محمد بن محمد
الفتاوى اى مراد المقصود من دى وبلا غلط لان القدر من لى لم يتركه هذه المسألة من محضه وانما هذه من مسائل الجنا
التي يغير صورته بها فيه محمد بن يعقوب من ابي خيفة من في رجل استاجر رجلاً ليدب له البصرة فبقي بيباله فوجد
بعضهم قد مات فعمل من بقى قال من الاجر بحسب ذلك هم اذا كانوا مسلمين من مثل اى عياله اذا كان عدو
مسلموا فقيده لانهم اذا كانوا غير مسلمين يستحق جميع الاجرة وهذا اختيار الهندواني وقال بهنا اذا كانت
الموتة نقل بتقيدان العدد اذا كانت موتة البعض وموتة الكل سواء فاشجب الاجر كمالاً وعن الفضل استاجر
في المصير لخط من القرية فذهب ولم يجد الخطه فنادى ان كان قال استاجر منك من المصير حتى احمل الخطه
من القرية يجب نصف الاجر بالذهب ولو كان قال استاجر منك حتى احمل من القرية لا يجب شئ لان في الاول
العقد على شئين الذهب اى القرية والكل منها وفي الثانية شرط الحمل ولم يوجد فلا يجب شئ كذا في الذخيرة
وجاءت التمساشي هم وان استاجر ليدب بكتابه لى فلان بالبصرة ويحجب بوجه فذهب فوجد فلانا ميتاً فمره
من مثل اى الكتاب قيده لانه لو ترك الكتاب منه لستمته اجر الزاب بالاجار هم فلا اجر له وهذا عندنا في حقيقة
وان يفسد وقال محمد رحمه الله لاجر في الذهب لانه اوفى بعض المحقق وعليه وهو قطع المسافة وهذا لان
الاجر مقابل بملانيه من المشتقة دون حمل الكتاب لحقة شئته وتلها او عتقه عليه نقل الكتاب لانه هو المقصود
او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب فكأن للمعلم معاق به وقد نقصه فيسقط الاجر كافي الطعام

وان ان تجزى هذه المسألة وهذا قال هم وهي المسألة التي هي هذه المسألة من اى مسئلة الطعام هذه هي التي تاتى
عقب مسئلة نقل الكتاب هم وان ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق الاجر بالذهب بالاجار لان كل
لم ينقص من مثل لان ترك الكتاب منه ميند في الاصل لانه ربما يصل لى ورشته فيستحقون به وبهنا فيكون فيها كذا
كثيراً للفاؤه الاول فيد بالذهب بالكتاب يشر لى ان هذا ليس له حل وموتة حتى لو استاجر بالذهب والمسئلة
بكاله فلا اجر له بالاتفاق وعند زكريا وبهنا في قول الشافعية انما في يد المبيح بالجراب لانه لو لم يشرط
المبيح بالجراب وترك الكتاب منه فيما اذا كان ميتاً وعالماً فانه يجب الاجر كمالاً الشافعية فيد بالذهب بالكتاب
حتى لو ذهب الى فلان بلا كتاب فلا اجر له الرابع فيد بانه وجد ميتاً لانه اذا لم يجد ميتاً وادى بالجراب
يستحق الاجر كمالاً اى مس قيدي بانه وجد ميتاً حتى لو وجد غائباً ودفع الكتاب الى اخر ليد منه اليه او دفعه الى
فلان وهو لم يقر بوجه بالجراب فلا اجر له الزاب السادس فيد استجاره بتبليغ الكتاب لانه لو استجاره بتبليغ
الوسيلة الى فلان بالبصرة فذهب ولم يجد ولم يبيع برسانته ورجل الاجر بالاجار السابقي قيدي بانه رد
لانه لو ترك يستحق اجراً الزاب وقد ذكرنا فيما مضى هم وان استجاره ليدب بطعام لى فلان بالبصرة
فذهب فوجد فلانا ميتاً فمره فلا اجر له في قولهم مبيحاً لانه نقص التسليم المقصود عليه وهو حمل
الطعام من مثل لان الاجر هنا مقابل بغيره وسعة الطعام محمولا الى ذلك الموضع الذي عينه لانه الفرض صحيح عينه
وهو الرجوع وغيره فاذا رد وقت البطل هذا الفرض فصار كالميتا اذ اخطا لشوب ثم نقص حيث لا اجر له هم فلان
مسئلة الكتاب على قول محمد بن سنان فانه يقول نقل الطعام على مقابل الاجر لانيه من الشقة وقد نقصه بالرد
كما في مسئلة انما اذ انقص وانما نقل الكتاب فليس بمثل يقابل به الا جرحته موتة وانما الاجر
مقابل بقطع المسافة وقد قطعها في الذهب وبهنا في قولهم لى لان المقصود عليه هناك
شئ في مسئلة نقل الكتاب هم قطع المسافة على ما مر والله اعلم بالصواب من هو قوله لى

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً في شئ اى في الاجارة هم قال شئ اى
القدوة هم ويجوز استيجار الدور وانما ائتمت للسكنى شئ وقال الاثر اى من رخصه الشافعية
صورته المسئلة فيقال استاجرت هذه الدار بكذا اشهر او لم يبين شيئاً فليس فيها السكنى
ولا غير فاعلى هذا يكون قوله السكنى متعللاً بالدور وانما ائتمت السكنى استيجار الدور السكنى ونحوه
السكنى من غير ان يبين ما يمل فيها جائز ويجوز ان يتعلق قوله السكنى بالاستيجار
اى يجوز استيجار الدور وانما ائتمت للسكنى وان لم يبين ما يمل فيها كى لا يوفى البنا ولا يفسد
الظاهر من كلام القدوة شى قلت فعلى قول تاج الشريعة يكون حمل السكنى جواباً لوصيفة على قول الاثر اى
يحمل الوجوبين اجر على الوصفية والنصب على التعليل فافهم ويجوز استيجار الدور وانما ائتمت للسكنى قال
تاج الشريعة السكنى هو حصة الدور وانما ائتمت لاصلة الاستيجار اى ويجوز استيجار الدور وانما ائتمت لاصلة
السكنى لان يقول زمان العقد استاجرت هذه الدار للسكنى فانه لو نزل بكذا وقت العقد لا يكون له

وهي المسئلة التي تاتي
هذه المسئلة وان
ترك الكتاب في ذلك
المكان وعاد يستحق
الاجر بالذهب
بالاجار لان كل
لم ينقص من مثل
استاجر بالذهب
بطعام الى فلان
بالبصرة فذهب
فوجد فلانا ميتاً
فمره فلا اجر له
في قولهم جميعاً لانه
نقص التسليم المقصود
عليه وهو حمل الطعام
مخلاف مسئلة الكتاب
على قول محمد بن سنان
للعقد عليه هناك
قطع المسافة على ما
والله اعلم بالصواب
باب ما يجوز
من الاجارة
وما يكون
خلافاً فيها
قال ويحجب بوجه
الدمر لانيه للسكنى

كان مما كان النقص
 يتفاوتون في الركوب
 وليس فهو التبيين
 ان يتعدوا كذا كل
 باختلاف المستعمل
 فاما العقار ما لا يختلف
 باختلاف المستعمل
 مستحق واحد فله
 غيره كان التقييد
 لعدم التقادرات
 بعض البناء خارج
 قال وان سمي
 معنوا ما لا يخلو
 مثل ان يكون
 حطة فله ان يخلو
 مثل الحطة في الضم
 او اقل كالشعر
 لانه دخل تحت
 التقادرات
 الاول وليس له ان يخلو
 ارض من الحطة
 لاختتام الرضا
 استعمل على
 مما لا يخلو
 مثل منتهى
 ربما يكون
 المحدث
 من ظفر
 على ظفر
 ليركبها
 ضمن نصف قيمتها

من الدابة والتوب هم كان مما كان الناس يتفاوتون في الركوب وليس فهو التبيين وليس
 من لانه تبيين مفيد لا بد من اعتباره فاذا اتى من هم وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل
 بكسر الهمزة الثانية وذلك بالخطا ونحو حتى لو استاجر منطاطا ودفع له غيره اجارة او اعاره فغلب
 وسكن فيه ضمنه عندئذ يوسف رحمه الله تفاوت الناس في قيده واختياره مكانه وضرب اوتاده وعند
 لا يبين لانه كالدراهم لما ذكرنا من يفتي من تفاوت الناس في الاستعمال هم فاما النقص وهو ما لا
 باختلاف المستعمل من كالاخصاص المبنية من البرد في البيوت المبنية من خشب ونحوها
 سكنى واحد فله ان يسكن غيره لان التقييد غير مفيد لعدم التقادرات في المسكن
 والذي يضربا لغيره خارج من هذا جواب عن سؤال من يقول قد تفاوتت الكمان ايضا فان جهاد
 ونحوه يضربا لغيره فان الذي يضربا لغيره خارج من هذا جواب عن سؤال من يقول قد تفاوتت الكمان ايضا فان جهاد
 الا انه لا يمكن حصارا الى آخره قال من اى القدر من ربه وان سمي نوعا او نوعا او يخلو على الدابة
 مثل ان يقول خمسة اقتره حطته فله ان يخلو ما هو مثل الحطة في الشعر من حطة اخرى غير حطته
 المبنية هم او اقل من ضررا هم كالشعر والمسموم قال السفنا في حطته الاتزان في هذا الفن
 فاشعرينصر في الشل والمسموم الى اقل اذا كان التقييد فيها من حيث الكيل لاس من حيث الوزن
 قلت هذا ليس بل من كل واحد منها ينصرف الى الاقل ومثال ذلك ان الشير اخف من الحطة في الضم
 هو الحطة الاخرى غير الحطة المبنية من الاجارة كما ذكرنا ولا شك ان الشير اخف من الحطة سواء
 كانا وزنا او كيلا فكيف يكون مثل الحطة في المسموم ثم قال هذا جواب الاستسنان المسمى قدرا من حطته
 وزنا فمثل مثل الوزن من الشعر يمين ونسب البسوط لا يمين وهو الصحيح وبه اقوى المصدر الشهير
 هم لانه دخل تحت الاذن لعدم التقادرات من ميسا اذا كان مثلا هم او لكونه خيرا من الاول
 ميسا اذا كان اقل ضارا هم وليس له ان يخلو ما هو من حطته كالماء والماء لا يخلو من حطته
 يجمع في موضع واحد فيدق ظهر الدابة وفي البسوط وكذا الواسل وزن الحطة قطنا يمين
 لانه ياخذ من ظهر الدابة فوق ما اخذ الحطة فكان اخف عليها من وجه كما لو حمل عليها
 حطبا او قنبا هم وان استاجر بالكيل عليها قطنا ما فليس له ان يخلو عليها مثل حطته في الدابة
 ربما يكون اضرا بالدابة فان الحدي يجمع في موضع من ظهر الدابة والقطن ينسب على ظهرها
 انما ذكره هذا مع كونه معلوما مما سبق لان ذلك كان نظيره الكيل وهذا نظيره الموزون
 هم قال من اى القدر من ربه وان استاجر بالكيل فاردت مع جلا قطنت ضمن نصف قيمتها
 من قيد باودان لانه لو ركبها وحمل على عاتقه يمين كل القيمة وان كانت الدابة تطيق ذلك
 لان ثقل الراكب مع الذي عليه يمين من مكان واحد فيكون اشق عليها كما لو حملها مثل وزن الحطة
 حديد وقيد بقوله رجلا لانه اذا اردت صبيا يمين قدر الفضل لان يمين لا يتسك بنفسه على الدابة فكان كالتقيد
 ونحو اذا كانت الدابة تطيق ذلك فان لم تطق يمين جميع قيمتها وبه قال الشافعي واخذ من الشافعي

يجب على المروءة نصف الضمان قوله ضمن نصف قيمتها من ربه تمام الاجر اذا كان الهلاك بعد البلوغ الى
 المقيد ثم المالك بالخياريان شار ضمن المستاجر فلا يبرح المستاجر على الغيب هو ان كان غير مستاجر او مستاجر
 وان ضمن المروءة على المستاجر ان كان الغير مستاجر وان كان الغير مستاجر الا يبرح وفي تجريد القدر من
 استاجر دابة ليركبها فركب غيره مع نفسه يمين نصف الضمان وان كان اخف او اقل وفي فتاوى الصنف والقيمة
 دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه حطبا يمين قدر الزيادة ان عطيت الدابة وهذا اذا لم يركب موضع
 اهل بل يكون ركوبه في موضع واحد في موضع آخر اذا ركب على موضع اهل ضمن قيمة جميع الدابة كذا في اجازات
 شيخ الاسلام خواهر زاوية هم ولا يستبر بالشكل لان الدابة قد يعقر باهل الراكب الخفيف وتحت عليها وركوب اهل
 لعله بالفرسية من الراكب بالفرسية معرفة كيفية الركوب كيف يتقدم على ظهر الدابة وكيف يفرج فيه وكيف يحيط عليه
 في الركوب اذا كانت الدابة تركب بالراكب وكيف يسك اللجام وان انحطام فان الدواب لا تطلق ولا تهلك تحت الركوب
 الا من هذا الجاهات هم لان الاذى غير موزون فلا يمكن منهقة الوزن من ربه قال في الكاسه لان المادسة
 لا يوزن بالقيان وفيه نظر وقد شاذ كثيرا من الناس وزنوا انفسهم بالقيان ليعرفوا وزنهم ولكن نصيب
 هذا على ما لا يخفى هم فاعتبر عدد الراكب كعدوا بجموعه من ربه بغير اجماع مع جانه كالتفاعة جمع قاض هم في
 اجنات من ربه اراد ان الاعتبار في اجنات المتعددة عددا بجنات لا عددا بجنات حتى ان رجلا اذا جرح رجلا
 جراحة واحدة والاخر عشرة جراحات خطا فالتدنية بينهما الصاف لانه ربما سلم المرحوم من عشرة جراحات
 ويهلك من جراحة واحدة واوردوا شجرتان الاولى ان الامر والضمان لا يجتمعان وهذا قد اجتمع لانه
 وجب عليه نصف الضمان مع وجوب الاخر كما ذكرنا الثانية انه لو استاجر بالكيل ركبها بنفسه فلو ركب غيره يجب
 عليه كل القيمة وهذا نصف القيمة مع انه ركب وركب غيره مع ان الضرر بهما اكثر والضمان يرد مع زيادة
 الضرر وجب على الاصل بان استغنى الاجر عن الضمان اذا غلب الضمان بطريق الغصب لان الاجر في ملكه
 وهما لم يملك شيئا بهذا الضمان مما شغل به ركوب نفسه وجميع المسمى بمقابلة ذلك فانما يمين ما شغل به ركوب
 الغيب ولا اجر بمقابلة ذلك ليسقط عنه ليقال بين تقر عليه ثمان نصف القيمة فذلك نصف الدابة
 من يمين ضمن يميني ان لا يلزمه نصف الاجر لانه قال ان الضرر ليس من قبل ثقل الراكب وخفة وانما هو
 باعتبار العدد ولهذا يوزع الضمان ففتين وعن الثانية انه اذا ركب غيره فهو مختار في الكل وبنسب
 هو موافق فيما شغل بنفسه مخالف فيما شغل بغيره الا ترى انه لو استاجر بالركوب لم يجب الاجر اذا حمل عليها
 غيره ووجب الاجر اذا ركبها وحمل مع نفسه غيره هم وان استاجر بالكيل عليها مقدار من الحطة فحمل عليها
 اكثر منه من ربه اى من المقدار الذي يمينه هم فطقت ضمن ما زاد الثقل من كسر الشاة وقع القاف وهو
 من الحقة وهو اسم سمي وبالسكون اهل وهو اسم غيره هم لانها عطيت بما جواز وزن فيه ما هو غير ما وزن
 فيه من ربه وقوله ما زاد الثقل مفيد بما اذا كان المزيد من قبل المسمى بخلاف ما اذا كان من غير مسمى كما لو
 استاجر بالكيل عليها كرشيع فحمل عليها حطة بمثل ذلك الكيل فملك ضمن جميع قيمتها والفرق ان في الاول
 هو ما وزن من حق المزيد عليه وفي حق الزيادة فلا يضمن لما اذن فيه وفي الثانية تحققت الخسارة في جميع

ضمن نصف قيمتها
 ولا يعتبر بالثقل لان
 الدابة قد يعقرها
 حطت الراكب الخفيف
 ونصف عليها ركوب
 الثقل لعله بالفرسية
 وكان الاذى بغيره
 فلا يمكن من ذلك
 فاعتبر عدد الراكب
 كعدوا بجموعه
 وان استاجر بالكيل
 عليها مقدار من
 الحطة فحمل عليها
 اكثر منه فحطت
 ضمن ما زاد
 الثقل لانها عطيت
 بما جواز وزن فيه
 وما هو غير ما وزن

والسبب ان كل ما قسم
عليه لا اذا كان
حلا لا يقطع من ملك
الراية فيجوز ان يقسم
كل قسمه لعدم الاذن
فيها اصله من وجه
العادة وان كان الدابة
على اسمها او غيرها
فقطعت من عند
الرافعة او غيرها
لا يقسم اذا كان
مستعار بالان المتعارف
محمية تحت مطلق
العقد كان خاصا
بأذنه لا يقسم
وكذا حقيقة ان الاذن
مقتضى بشرط السلامة
او تحقيق السوق
بدونهما هما المبالغة
في قيد هو شرط السلامة
كالمرور في الطريق وان
استجره كمال الحيرة في زيارته
الى القاصية ثم ارجعها
الى الحيرة ثم نفقت
فمن ضامن وكذا
العارية

يفضون وعند الشافعي والحنابلة لا يقسم لانها ملكها وان كان
صاحبها معها فان تلف بعد التسليم الى صاحبها لم يقسم وان تلف في حال العمل ضمن وفي قدر الضمان فان
العدول الى نصف القيمة والثاني انه يسقط وما قابل الزيادة يجب وان لم يملك يجب المسمى وفيما زاد او انقص
وعن مالك خبير المالك بين تضمن القيمة بالتعدي وبين ان المثل فان قيل ما ذكرتم يقتضيه بما اذا استاجر
ثورا لم يضمن به عشرة مخاضيم حنيفة فظن ان عدل منكم فملك ضمن جميع وان كانت الزيادة من انفس اجيب
بان المثل انما يكون شيئا فشيئا فكلما طعن العشرة انتفى الاذن فبعد ذلك هو مخالف في استعمال الدابة بقصد
الاذن فيضمن الجميع فاما العمل فيكون جملة واحدة فهو اذن في بعض مخالف في بعض فيضمن الضمان
على ذلك وفي تيممة الفتاوى استكرى دابة لم يملك عليها عشرة مخاضيم حنيفة فبطل في السوابع عشرة من
مخوما فاما المكارى ان كل من يملكها فله ان يشاركه في المكارى فاعلم ان الضمان عليه اصلا اذ ملك الدابة ولو حمله
جميعا يعني المكارى المستكرى في العمل لان الضمان عليه اصلا اذ ملك الدابة ولو حمله جميعا يعني المكارى المستكرى
ووضعا على الدابة فيضمن المستكرى ربع القيمة وان كانت الحنيفة في السوابع فكل من حمل واحد منها جازا
ووضعا على الدابة جميعا لا يضمن المستاجر شيئا وجعل حمل المكارى كان مستحقا بالتعدي والسبب في نقل
فانقسم عليها الا اذا كان حلا من كسرها لاجل ان يقطع تلك الدابة فحينئذ يضمن كامل قيمتها لعدم
الاذن فيها اصلا بخروجها عن العادة من شئ وفي بعض النسخ خروجها عن طاعة الدابة والمعروف عرفا كالمش
شروطا وفي الشرط يضمن القيمة من واذ اخرج الدابة بلجها من شئ اى جازها الى نفسه لم يضمن ولا يجب
هرمها فبقيت تضمن عن ابي حنيفة والشافعي فاعلم ان المتعارف ما يخل تحت مطلق العقد كان اصلا ما ذكره
سوى فان كانت الثلاثة اسما في اربعة اوصاف لثلاثة في عناية تسرع لان المتعارف هو مطلق العقد لا يخل تحت اربعة اوصاف
للمدعى اى البيع المتعارف او الضرب المتعارف وينسب دون داخل الامر ولا ان العقد المطلق يتناول وغيره
هم ولا يبي حنيفة ان الاذن مقتضى بشرط السلامة او تحقيق السوق بدونهما وهما من اى البيع والبيع
هم للمبالغة فيقتيد بوجوه السلامة كالمرور في الطريق من فانه مقتضى بوجوه السلامة وفي الفتاوى في الصغر
منه من ضرب السبب باذن الاب والوصى لم يضمن واما لو ضربا لغيره فان في العيون المعلم والاستاذ اذ
ضرب الصبي بغير اذن لابي والوصى لم يضمن باذنه لا يضمن الاب الا اذا ضربه في عينه يضمن ابي حنيفة خلافا لما في التيممة
الاصح ان ابا حنيفة خرج ابي حنيفة في الفتاوى الصغرى ايضا قال ابو سليمان اذا ضرب ابنه على
تعليم القرآن فمات قال ابو حنيفة تجب الدية ولا يرثه وقال ابو يوسف لا شيء عليه ويرثه ولو ضرب امرأة
على الفصح فمات يضمن ولا يرثه فان قولنا ان لو ضربها لم يضمن نفسه بخلاف الاب من الابن من وان
استاجر دابة الى الحيرة من شئ كسرها للمهلك وسكون الدابة اخر احدون وقع الرأى المصلحة وسبب كونه
على ميل من الكوفة كان يسكنها النعمان بن المنذرهم فما وزعها الى القاصية من شئ وهو موضع بين
وبين الكوفة خمسة عشر ميلا ثم روي الى الحيرة ثم نفقت كسرها اى ملكت هم فوضا من وكذلك العارية
من شئ اى في العارية ايضا فيضمن اذ اخل ذلك وبه كانت الثلاثة ويل يجب احب المثل في الزيادة

وعند الشافعي لا يجب وعند الشافعي والحنابلة لا يقسم في الزيادة وعلى من ملك اذا استاجر وزعها
الى مسافة بعيدا خيرا صاحبها بين اجراء المثل وبين المطالبة بيمينها يوم التعدي وقد طعن عليه بن
الاجان وقال الحق الاجارة بالعارية كما ذكره في الكتاب غير مستقيم لما ان يد المستاجر كيد المالك
سحقه يرجع بما حق من الضمان على المالك كما في الوديعة وبذا يؤمنه الكروى على المالك بخلاف العارية
حيث لا يرجع المستعير على المالك بشئ واجيب عن هذا بان يد المستاجر يد نفسه لانه يقبض لنفسه نفسه
كالستعير ولكن رجوعه بالضمان للزور المتكلم بقدر المعادفة وذلك لا يدل على ان يضمن كسرها
نفسه كالمشترى يرجع بضممان المفروق ان قيل لو استاجرت امرأة ثوبا ثلثيته اياها فلبست ليلا كانت
ضامنه ثم اذا جاء النهار ريت عن الضمان فعلم ان المستاجر اذا عاد الى الوفاق بغير الضمان فبطل
وجوب الضمان عليها لاستعمال دون اليد فان لما ان تسلك بالليل والنهار وقد انعدم الاستعمال
الذي لم يتناول العقد بغير النهار ووجوب الضمان مع باعتبار اساك الدابة بعد الجا وزرة عليه
انه لو لم يركبها فملك يضمن والاساك وان اعادها الى الحيرة يرد بالرد على المالك او اى
من نحو قائم مقامه ولم يؤمره كذا ذكره المحجوب هم وقيل تاويل في المسئلة من اشار بهذا الى بيان
اختلاف المشايخ في شئ وضع المسئلة المذكورة فمنهم من قال تاويلها هم اذا استاجروا دابة
لا جازيا لينتهي العقد بالوصول الى الحيرة فلا يصير من اى الدابة هم بالودع من القاصية الى
الحيرة هم مردود الى المالك من شئ فانه لما كان مودعا معنى فهو نائب المالك والرد الى النائب
رد الى المالك معنى ما اذا استاجر دابة بها وجازيا يكون بمنزلة المودع من شئ فيخرج الدال هم اذا
ثم عاد الى الوفاق من شئ حيث يخرج عن الضمان هم وقيل الجواب بحري على الاطلاق من شئ يعني سواء
استاجر دابة جازيا او جازيا فانه لا يبر بالعود عن الضمان لان الجا وزرة صار غاصبا
ودخلت الدابة في ضمانه والغاصب لا يبر عن الضمان الا بالرد على المالك او على نائبه ولم يرد
لان محله لم يفسد في احوال النفي في الجواب بل اطلق وقال هو ضامن غير قيد هم والفرق من شئ
يعني بين الوديعة وبين الاجارة والعارية هم ان المودع مأمور بالحفظ مقصودا فينتج الامر بحفظ
بمسد العود الى الوفاق فحصل الرد الى يد نائب المالك من شئ اذ نائب المالك هو المودع بنفسه لانه
نائبه في حفظ القيام الامر به مطلقا فاذا عاد الى الوفاق حصل الى نائب المالك فبر من الضمان
هم وفي الاجارة والعارية يصير بحفظ المودع لا استعمال لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال من شئ
بالجارة عن الموضع المسمى هم لم يبر هو نائب من شئ اى المستاجر اذا لم يبر بالعود من شئ
اى فلا يبر عن الضمان بالعود الى الوفاق فان قيل غاصب الغاصب او اى الغاصب
على الغاصب فانه يبر وان لم يبر بالرد على المالك او نائبه اجيب بان نائبه في الماخوذ فنقول بغير
الرد الى احد من اهل من لم يبر منه سبب ضمانه يقع بالرد عليه كذا في القواعد التلميزية
هم هذا من شئ اى الاجر على الاطلاق هم اصح من شئ من التفصيل في الجواب وفي الكافة وقيل لا

وقيل تاويل هذه
المسئلة اذا استجرها
ذاهبا كاجاريا يتيق
العقد بالوصف الى الحيرة
فلا يصير بالعود مردودا
الى يد المالك معني
اما اذا استجرها
ذاهبا وجازيا يكون
بمنزلة المودع او الخلف
شئها والى الوفاق وقيل
الحيل بحري على الاطلاق
والفرق ان المودع سائر
بالحفظ مقصودا فينتج
الامر بالحفظ بعد العود
الى الوفاق فحصل الرد
الى يد نائب المالك
وفي الاجارة والعارية
يصير بالحفظ مقصودا
تبع الاستعمال لا مقصودا
فاذا انقطع الاستعمال
لم يبر هو نائب فلا يبر
بالعد وهذا اصح

اصح هم ومن اكثرى حمارا يسرج فزج السرج واسرجه يسرج بمثل حمار فلان ان عليه لانه اذا كان
 يماثل الاول من شئ اى البيع السرج الثاني اذا كان مثل السرج الاول هم يتناولون اذن المالك اذا
 لا فائدة في التقييد ببيده سرج اى من حيث المنع اى لا فائدة في القول بان هذا مقيد
 بان لا يسرج بغير هذا السرج الذى عينه صاحبها اذا كان غيره مماثلة وفي بعض النسخ في التقييد
 بعينه وهو واضح قال الكاكي والاول في اللفظ هنا ان يقال بعينه وقال الاثر اذنى قوله في
 التقييد بغيره اى في تقييد الفئان بغير ذلك السرج ولو قيل بعينه كان الاو في تقييد الاذن
 بغير ذلك السرج لانه وما يماثل سوانه بغير التقييد قلت فكما نأخذها على كون هذا النسخة فذلك
 حال هذا القول هم الا اذا كان دائما عليه في الوزن سرج استثنى من قوله فلا ضمان عليه معنى من
 اذا كان السرج الثاني دائما على الاول ثم بين كيفية الفئان بقوله هم فيمنع بعين الزيادة سرج
 لانه من جنس السرج قال تلج الشريعة هذا انما تستقيم اذا كان المالك من السرج الثاني هم وان كان
 لا يسرج بمثل احمد سرج باناسه سرج البرقون هم بعين سرج القيمة كلها هم لانه لم يماثل اوله
 من جهة فصار مخالفا سرج فيمنع هم وان اكد با كافي لا يكون بمثل احمد بعين لما ملأه السرج
 وبذا اول سرج اى الفئان بهما اول من الفئان فيما اذا اسرجه يسرج لا يسرج بمثل احمد لالسرج
 من جنس السرج الا كاف ليس من جنس السرج ولانه اقل بالنسبة الى السرج هم واذا اكد كاف
 يوكف بمثل احمد ضمن عند اى حفيضة سرج ولم بين مقدار المضمون اتباع الرواية الساجع الصغير لانه
 لم يذكر فيه انه من جنس القيمة ولكن قال هو من جنس وذكر في الاجابات فيمنع بعين زماز اذنى
 شائنا من قال ليس في المسئلة روايتان وانما المطلق محمول على المفسر ومنهم من قال فيهار واما
 في رواية الاجابات فيمنع بقدر زماز وفي رواية الساجع الصغير فيمنع جميع القيمة قال شيخ الاسلام
 وهذا اصح هم وتالا فيمنع بحسب سرج وهو رواية عن ابي حنيفة وتكلموا في معنى هذا فيقول المروا
 حتى لو كان السرج ياخذ من ظهر الدابة قد شربين والا كاف قدر اربعة اشبار فيمنع نصف قيمتها
 وقيل بحسب سرج في التقل والسخنة من لو كان وزن السرج ستون والا كاف ستة امنا فيمنع ثلثي
 قيمتها وقال ساكن في الكاكي ولو تكا رى حمارا عريا فاسرجه وركبه فهو من جنس له وقال الكاكي
 في مختصره ولو اكثرى حمارا عريا فاسرجه ثم ركب كان ضمانا وقال لا يستجيب في شئ شرح الكاكي
 وهذا اذا كان حمارا لا يسرج مثله فائدة اما اذا كان يسرج ويركب بالسرج فلا ضمان عليه لان المقصود
 هو الركوب والسرج الة فلا يختلف بوضع السرج عليه وقال القدر وثنى في شرحه لمختصر الكاكي وقد فصل
 هذا وقالوا استاجره ليركب الى خارج المصر لم يضمن لان اسمار لا يركب من بلد الى بلد بغير سرج ولا اكان
 فلما اجره كذلك فقد اذن له من طريق المعنى وقالوا وان استاجر ليركب في المصر وهو من ذوى الميابة
 فله ان يسرجه لان مثله لا يركب بغير سرج وان كان من دون الناس فاسرجه ضمن لان مثله يركب في البلد
 بغير سرج ثم اذا ضمن بعين جميع القيمة او بقدر زماز دلالة ذكر الفئان مطلقا قال فخر الدين قاضيان

ومن اكثرى حمارا يسرج
 فخرج ذلك السرج واسرجه
 يسرج بمثل حمار
 فلا ضمان عليه لانه
 اذا كان يماثل الاول
 يتناول اذن المالك
 اذا كانا في التقييد
 لغيره اذا كان الاول
 عليه في الوزن فيمنع
 بعض الزيادة وان كان
 كغيره بمثل احمد ضمن
 لانه يتناول اوله
 من جهة فصار
 مخالفا وان اكد كاف
 با كاف لا يوكف بمثل
 احمد ضمن لما قلنا
 في السرج وهذا اولى
 وان اكد كاف
 فيكون بمثل احمد
 ضمن عند اى حفيضة
 وقال فيمنع بحسب سرج

في شرح المجاز الصغير اختلفوا فيه والصحيح ان يضمن جميع القيمة وقال الاثر اذنى فيمنع ان يكون المالك
 ضمان قدر الزيادة لانه استاجر عريا فاسرجه فكان السرج كالحمل الزا على الركوب وقال الكاكي في مختصره
 ان لم يكن عليه حجام فاجره فلا ضمان عليه اذا كان مثله لم يركب بذلك الحجام وكذا ان ابدله وذلك لان
 الحمار لا يتكلم بالحجام وغيره ولا يتكلم به فله يضمن بالحجام هم لانه اذا كان يوكف بمثل احمد كان هو السرج
 سوانه فيكون المالك راغبيا به الا اذا كان زمازا على السرج في الوزن فيضمن الزيادة لانه لم يركب من بلد الى بلد
 سرج فكان متعديا فيها فيضمنهم فصار كزيادة في حمل السرج اذا كانت من جنس سرج اى فصار
 حكم الزيادة في السرج حكم الزيادة في حمل السرج بان قال مضمون بان كان السرج خطا في بعض ارجائه
 فله ان يضمنه ان الاكاف ليس من جنس السرج لانه يحمل سرج الحمار هم والسرج لا يركب وكذا ان يخطا احد
 على ظهر الدابة فلا يضمن عليه الاخر سرج اراد ان الاكاف يضمن اكثر مما يضمن السرج هم فيكون مخالفا لكا
 اذا حمل السرج يوكف قد شرط له الحنطة سرج اى واحمال انه قد شرط للحمل الحنطة قال صاحب الغنية فيه
 نظر لانه عكس ما نحن فيه من المثال الا اذا جعل ذلك للحنطة فقط من غير نظر الى الانباط وعدمه قلت ليس
 فيه عكس لان احمد يوكف قدر وزن الحنطة المشروطة لانه من ظهر الدابة قد رما تاخذ الحنطة وهذا ظاهر
 ان هذا التقييد والتشبيه لا عموم له فلا حاجة الى النظر واما جواب عنه هم وان استاجر حمارا لا يحمل له طعاما
 في طريق كذا فاخذ في طريق غيره يسلكه الناس سرج اى غير الطريق الذي عينه المتاحسب هذه جملة
 في حمل الحمار لانه صفة لقوله في طريق غيره قيد به لانه اذا كان لا يسلكه الناس فيه يضمن هم فلو لم
 المتاح فلا ضمان عليه سرج لعدم المرادة التقييد هم وان بلغ سرج بالتشديد كذا السماع من المشايخ اى
 فان بلغ احوال المتاح ذلك الموضع الذي اشترط ان يحمل اليه وتجاوز التحقيل للتداول هم فله الاجر سرج محمول
 المقصود وهذا سرج هذا الذي ذكرناه من عدم الضمان وجوب الاجر هم اذا لم يكن بين الطرفين
 تفاوت لان عند ذلك سرج اى عند عدم التفاوت هم التقييد بغيره فله ان يضمن المالك ان تفاوت سرج اى التفاوت
 وهو ان يكون الذي يسلكه او عرا او غوف هم يضمن عليه التقييد فانه تقييد بغيره سرج لانه انما قيد
 بغيره متاعه فاذا خالفه ما يتعدى فيضمن وان بلغ اليه المكان مع ذلك فله الاجر محمول المقصود في قوله
 التفسير هم الا ان الظاهر سرج هذا جواب اشكال يروى على التفصيل فله ان يقال ان محمول المروا
 بانه لا ضمان عليه فيما اذا اخذ في الطريق الذي يسلكه الناس ولم يقيد فله هذا التفصيل فاجاب بقوله
 الا ان الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يسلكه الناس فلم يضمن سرج ليعني بين الطرفين بالتفاوت
 هم وان كان طريقا لا يسلكه الناس فله ان يضمن لانه مع التقييد فصار من افسح صورة ومعنى فيمنع
 هم وان بلغ سرج بالتشديد يعني وان بلغ احوال المتاح ذلك الموضع الذي عينه ويجوز ان يضمن على
 استاء الفصل الى المتاح يعني ان بلغ المتاح الى المكان الذي عينه من سلكه في الطريق الذي لا يسلكه الناس
 هم فله الاجر لانه ارتفع اختلاف سرج اراد به مخالفة المتاجرهم سرج اى من حيث المعنى محمول غرض
 المتاجرهم وان بقي سرج اختلاف هم صورة سرج اى من حيث الصورة وذلك لانه سلك بحسب عينه

لانه اذا كان يوكف مثله
 الحمار كان هو السرج
 فيكون المالك راغبيا به
 كذا اذا كان يركب السرج
 في الوزن فيضمن الزيادة
 لانه لم يركب من بلد الى بلد
 كالزيادة في الحمل السرج
 اذا كانت من جنس
 اى من جنس السرج
 لانه يحمل السرج
 للركوب ولا يضمن
 احد على ظهر الدابة
 سالا يضمن عليه الاخر
 فيكون مخالفا لكا اذا
 حمل السرج يوكف
 شرط له الحنطة سرج
 اى غير الطريق الذي
 عينه المتاحسب هذه
 جملة في حمل الحمار
 لانه صفة لقوله في
 طريق غيره قيد به
 لانه اذا كان لا يسلكه
 الناس فيه يضمن هم
 فلو لم المتاح فلا ضمان
 عليه سرج لعدم
 المرادة التقييد هم
 وان بلغ سرج بالتشديد
 كذا السماع من المشايخ
 اى فان بلغ احوال
 المتاح ذلك الموضع
 الذي اشترط ان يحمل
 اليه وتجاوز التحقيل
 للتداول هم فله الاجر
 سرج محمول المقصود
 وهذا سرج هذا الذي
 ذكرناه من عدم الضمان
 وجوب الاجر هم اذا
 لم يكن بين الطرفين
 تفاوت لان عند ذلك
 سرج اى عند عدم
 التفاوت هم التقييد
 بغيره فله ان يضمن
 المالك ان تفاوت سرج
 اى التفاوت وهو ان
 يكون الذي يسلكه او
 عرا او غوف هم
 يضمن عليه التقييد
 فانه تقييد بغيره
 سرج لانه انما قيد
 بغيره متاعه فاذا
 خالفه ما يتعدى في
 ضمن وان بلغ اليه
 المكان مع ذلك فله
 الاجر محمول المقصود
 في قوله التفسير هم
 الا ان الظاهر سرج
 هذا جواب اشكال
 يروى على التفصيل
 فله ان يقال ان
 محمول المروا بانه
 لا ضمان عليه فيما
 اذا اخذ في الطريق
 الذي يسلكه الناس
 ولم يقيد فله هذا
 التفصيل فاجاب
 بقوله الا ان
 الظاهر عدم
 التفاوت اذا كان
 طريقا يسلكه
 الناس فلم يضمن
 سرج ليعني بين
 الطرفين بالتفاوت
 هم وان كان
 طريقا لا يسلكه
 الناس فله ان
 يضمن لانه مع
 التقييد فصار من
 افسح صورة ومعنى
 فيمنع هم وان
 بلغ سرج بالتشديد
 يعني وان بلغ
 احوال المتاح ذلك
 الموضع الذي
 عينه ويجوز ان
 يضمن على استاء
 الفصل الى المتاح
 يعني ان بلغ
 المتاح الى المكان
 الذي عينه من
 سلكه في الطريق
 الذي لا يسلكه
 الناس هم فله
 الاجر لانه ارتفع
 اختلاف سرج
 اراد به مخالفة
 المتاجرهم سرج
 اى من حيث
 المعنى محمول
 غرض المتاجرهم
 وان بقي سرج
 اختلاف هم
 صورة سرج
 اى من حيث
 الصورة وذلك
 لانه سلك
 بحسب عينه
 معنى وان بقي
 صورة

لا يتبينها العقد لاكل شرط كما في البيع ولهذا استاجر دابة الى بعد او بشرط ان يعطيه الاجرة اذا رجع من بغداد
 مع وليس المطالبة بالاجرة الى ان يرجع الا اذا مات بعدا فحينئذ له ان ياخذ اجر الدابة وكذا لو استاجر
 دابة ليعمل له في العمل بدو بشرط عليه ان يفرغ منه اليوم جاز بالاتفاق بخلاف ما لو استاجر ليعمل منه العمل اليوم
 عند ابي حنيفة كذا في الفتاوى المعنوية هم والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل للرجاء وزيد المسمى
 به اذا كان فساد الاجارة بسبب ثبوت فساد الدابة لا باعتبار جهالة المسمى ولا باعتبار عدم التسمية لانه لو كان
 باعتبار واحد منهما يجب الاجر بل في المثل في ذكره في الفسخ والاختيار وقاوي قاضيان وقال تلج الشريعة
 قوله لا يجرى وزيد المسمى الا اذا كان المسمى مجهولا فسادا او استاجر على دابة او ثوبا او اجرة من الدابة ليسكنها
 بعشرة على ان يجرى ويؤدى نوابها فانه يتم بجر المثل بالنما بل في المثل في ذكره في الفسخ والاختيار وقاوي قاضيان وقال تلج الشريعة
 بالنما بل في المثل في ذكره في الفسخ والاختيار وقاوي قاضيان وقال تلج الشريعة بالنما بل في المثل في ذكره في الفسخ والاختيار
 جميع الاعيان سرق اى سرق من اعتبار بيع المثل في بيع الاعيان فان البيع اذا فسد وجب القيمة بالقيمة المثل
 وهذا بناء على ان المثل عند سرقه كالايمان هم ولما ان المثل لا يتقوم بنفسها سرق لان التقويم سرق
 الاحراز في الايمان كيف يحزمه بل بالتقدم سرق اى بل يتقوم بالعقد يعني صارت تتقوم بعقدهم كحاجة
 الناس اليها سرق اى لا اجل حاجة الناس الى الاجارة التي هي بيع المثل حاصل لكلام ان المثل
 اعراض لا يبقا منها كما توجد تماشى ولا قيمة لها ولكنها تقومت بعقد الاجارة لفوردة دفع الحاجة عن الناس
 والثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة وهو معنى قوله هم فيكتفى بالضرورة في الصحيح منها سرق يعني اذا كان
 الامر كذلك فيكتفى بالضرورة في العقد الصحيح من الاجارة لان الضرورة تتقدر بقدر الضرورة وهي تنصرف بالاجابة
 الصحيحة فيكتفى بها هم الا ان الفاسد مع له سرق هذا جواب عما يقال في ثبوت ان لا يجب اجر المثل في الفاسد لعدم
 الضرورة فاجاب بان الفاسد مع الصحيح فيثبت فيه اثبت في الصحيح باعتبار انه تبعه والاعتبار للاصل لا للتعدي
 نصا كانه لا وجود للفاسد مع فيعتبر المثل بدلا في الصحيح عادة سرق هذا من جهة اجواب اى يعتبر في الاجابة
 الفاسدة لا يجهل به لا في العقد الصحيح عادة وهو قد راجع المثل هم لكنها اذا اتفقا على مقدار في الفاسد فقد استقطا
 الزيادة سرق هذا ايضا جواب عما يقال في ثبوت ان لا يجب اجر المثل بالنما بل في المثل في ذكره في الفسخ والاختيار
 اذا اتفقا على مقدار معين في العقد الفاسد فقد استقطا الزيادة على المقدار المعين لانهما بالتسمية على ذلك
 هم واذا نقص اجر المثل لم يجب زيادة المسمى لفساد التسمية سرق هذا ايضا جواب عما يقال لما استقطا الزيادة في
 الفاسدة باتفاقهما على مقدار كان ينبغي ان يجب الاجر المسمى بالنما بل في المثل في ذكره في الفسخ والاختيار
 عن المسمى لم يجب الزيادة على المسمى لاجل فساد التسمية واستقر الواجب على ما هو الاقل من اجر المثل والمسمى هم
 بخلاف البيع سرق جواب ايضا عما يقال في ثبوت ان لا يتغير ثمنه في سقوط الزيادة كما في البيع الفاسد فاجاب
 بقوله بخلاف البيع لان المسمى يتقوم في تفسيره كمنى بالاصالة بالضرورة هم وهو المسمى المسمى في القيمة
 هو الموجب الاصل وذكر التسمية لانهما في المسمى هم فان تحت التسمية سرق في البيع هم انقل عنه سرق اى عن اجاب
 الاصل الذي هو القيمة الى المسمى كمنى التسمية والتسمية في المسمى هو المسمى الذي دل عليه قوله هو الموجب

والواجب في اجارة الفاسد
 اجر المثل لا يجرى وزيد المسمى
 وقال في الفسخ والاختيار
 في بيع الفاسد بالاعتبار
 ببيع الاعيان وكذا
 ان المثل لا يتقوم بنفسها
 بنفسها بل بالعقد
 لحاجة الناس فيكتفى
 بالضرورة في الصحيح منها
 لان الفاسد يتبع له
 فيعتبر ما يجعل بكذا
 في الصحيح عادة فكيف
 اذا اتفقا على مقدار
 في الفاسد فقد
 استقطا الزيادة
 واذا نقص اجر المثل
 لم يجب زيادة المسمى
 لفساد التسمية
 البنية لان العين متقوم
 في نفسه وهو المسمى
 الاصل فان تحت
 التسمية انقل عنه

الاصل وهو اقرب من قول الكاكي انقل الى التسمية على ما قبل ذكر التسمية وكذا من قول لاثرازي اى
 البديل عن الموجب الاصل الى المسمى والا فلا سرق اى وان لم تصح التسمية فلا يتقبل الواجب عن الموجب الاصل
 الذي هو القيمة وفي شرح الطحاوي في المماارة الفاسدة لا يجب الاجر اذا لم يتفق بها عندنا واحمد وعندهما
 وبالك يجب اجر المثل بالتمكن ومن الاستيناف والاصح ولو استاجر شيئا ثم اجره لميل تبضه لا يجوز بل خلاف وقيل
 يجوز في العقار عند ابي حنيفة وان اجره بعد القبض يجوز بل خلاف فلو كانت اجره الثانية اكثر لا يطيب له انقل
 عندنا والثوري والشافعي وابن المسيب احمد في رواية وقال الشافعي واحمد في اجره والبولور وعطاء وسر
 والزهري يطيّب له هم ومن استاجر دابة كل شهر بدينار فالتقدم في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان يسمى
 مائة شهر معلومة سرق بان يقول عشرة اشهر كل شهر بدينار فلو قال الشافعي في الاصل واخذه الاضطري
 واحمد وقال الشافعي في الاصح الاجارة باطله وقال الكاكي الاجارة صحيحة وكلما يعني شهر استحق الاجارة لان
 الاجارة لا تكون لازمة عند لان المتأخر مقدرة بتقدير الاجر فلا يحتاج الى ذكر المدة هم لان الاصل ان كل
 اذا دخلت فيما لانهاية لا تنصرف الى الواحد لتقدر العمل العموم سرق لان جملة الشهر مجهولة والبعض منها غير
 محصور وترجع البعض من الشهر المتوسط بين الاول والآخر مرجع بالمرجع والواحد منها معلوم متيقن
 العقد فيه وهو معنى قوله هم فكان الشهر الواحد معلوم ففسد العقد فيه سرق اى في الشهر الواحد فان قيل اذا كان
 العقد فاسدا في بقية الشهر كان الفسخ جائزا في احوال اجيب بان الاجارة من الموقوف والمعفاة والنقاد
 الاجارة في اول الشهر فقبل الاتفاق وكيف يفسخ هم واذا تم سرق اى الشهر هم كان لكل واحد منهما ان يفسخ
 الاجارة لانها العقد الصحيح سرق الذي كان في شئ واحد ففسخ احدهما الاجارة من غير محضر الا في غير
 قال بعض المشايخ على قول في يوسف يبيع وعطى قولها لا يفسخ وقال بعضهم لا يفسخ الا بجمعة صاحبه بالاتفاق
 كذا في الذخيرة هم فارسي جملة شهر معلومة جاز لان المدة صارة معلومة سرق فانقضت اجماله ويجوز
 في معلومة الاول الوجوهان النصب على احوال من الشهر واجرى على الوضعية هم قال سرق اى القدر الذي
 هم فان سكن ساحة من الشهر الثاني مع العقد فيه سرق لان التراضي منها جرى كجر اجارة العقد كالمبيع بالتنا
 وبه قال احمد فلا للشاخي هم وليس للمو اجران يجرى الى ان ينقضي سرق اى الشهر والكلام في المو اجر
 قد مر مرة هم وكذلك كل شهر ليكن في اوله ثم العقد تبرأ منها بالسكنى في الشهر الثاني سرق اى كذلك
 يبيع العقد في كل شهر ليكن في اوله وهم اجرهم لان الذي ذكره في الكتاب سرق اى القدر الذي هم هو
 القياس وقد مال الى بعض المشايخ سرق من المتأخرين لان راس كل شهر في الحقيقة هو الساعة التي تملك
 فيها المال فاذا اهل معنى راس الشهر فلا يمكن النسخ هم وظاهر الرواية ان يبقى اختيار لكل واحد منهما في
 الليالي الاولى من الشهر الثاني ويومها لان في اعتبار الاول بعض ايج سرق لان راس الشهر في العرف
 هو الليالي الاولى ويومها فيبقى اختيارها اعتبارا للعرف واعلم ان مشايخنا قد اختلفوا في وقت الفسخ بعد
 تمام الشهر قال بعضهم لكل واحد منهما حق الفسخ حين يتم الشهر الاول اعني حين يهل للمال حتى اذا سكن من الشهر
 الثاني ساعة لا يبقى حتى الفسخ بعد ذلك واليه ذهب القدر في وبعض مشايخنا وقال لصدرا الشهيد في

ولا يفسد من استاجر
 دابة كل شهر بدينار
 فالتقدم في شهر
 واحد فاسد في بقية
 الشهر الا ان يسمى
 جملة الشهر معلومة
 لان الاصل ان كل
 كل اذا دخلت فيما
 لانهاية لا تنصرف
 الى الواحد لتقدر
 العمل العموم
 لمقر العمل بالعموم
 وكان الشهر الواحد
 معلوم ما فسد العقد
 واذا تم كان لكل واحد
 منهما ان يفسخ الاجارة
 كمنى العقد الصحيح
 فلو سمي جملة شهر
 معلومة جاز لان المدة
 صارت معلومة قال
 فان سكن ساحة من
 الشهر الثاني مع العقد
 فيه سرق لان التراضي
 منها جرى كجر اجارة
 العقد كالمبيع بالتنا
 وبه قال احمد فلا
 للشاخي هم وليس
 للمو اجران يجرى الى
 ان ينقضي سرق اى
 الشهر والكلام في
 المو اجر قد مر مرة
 هم وكذلك كل شهر
 ليكن في اوله ثم
 العقد تبرأ منها
 بالسكنى في الشهر
 الثاني سرق اى
 كذلك يبيع العقد
 في كل شهر ليكن
 في اوله وهم اجرهم
 لان الذي ذكره في
 الكتاب سرق اى
 القدر الذي هم هو
 القياس وقد مال
 الى بعض المشايخ
 سرق من المتأخرين
 لان راس كل شهر
 في الحقيقة هو
 الساعة التي تملك
 فيها المال فاذا
 اهل معنى راس
 الشهر فلا يمكن
 النسخ هم وظاهر
 الرواية ان يبقى
 اختيار لكل واحد
 منهما في الليالي
 الاولى من الشهر
 الثاني ويومها
 لان في اعتبار
 الاول بعض ايج
 سرق لان راس
 الشهر في العرف
 هو الليالي الاولى
 ويومها فيبقى
 اختيارها اعتبارا
 للعرف واعلم ان
 مشايخنا قد
 اختلفوا في وقت
 الفسخ بعد
 تمام الشهر قال
 بعضهم لكل واحد
 منهما حق الفسخ
 حين يتم الشهر
 الاول اعني حين
 يهل للمال حتى
 اذا سكن من
 الشهر الثاني
 ساعة لا يبقى
 حتى الفسخ بعد
 ذلك واليه ذهب
 القدر في وبعض
 مشايخنا وقال
 لصدرا الشهيد في

والبيهقي في كتابه الاعتقاد والطب في مسجده وقال بن عبد الله الهادي في الكلام على احاديث المتوفى في كتابه
 بعضهم فرقه ثم قال وقد روي فروقا من حديث السنن لكن اسنادها ساقطهم وانما احكامهم فلما روي انه
 عليه السلام استجمر وخطب استجما الاجرة من اخراج البخاري وسلم عن طائفة عن بن عباس رضي الله عنهما
 النبي صلى الله عليه وسلم اعطى استجما اجرة زاد البخاري في لفظة ولو كان حراما لم يعطه وفي
 لفظ ولو علم كراهية لم يعطه وسلم ولو كان سخطا لم يعطه لاحاديث الذي وردت في تحريمه متسوقة هم والله
 من اى ولا ان الاستجما هم استجما على عمل معلوم باجر معلوم فيقع جائزا من كل ما سائر الاجازات
 الصحيحة هم قال من اى القدر روي هم ولا يجوز اخذ اجرة عسب التيس وهو ان يواجر فخلل لغيره على الانا
 من عسب النخل فزاد يقال عسب النخل لثلاثة بسبب عسب من باب فعل يفعل بالفتح في الماضي والكسر في الغاء
 وفسره المصنف بقوله وهو لآجره وهذا بخلاف من بين الائمة الاربعة وخبر ابو المطالب الحسين وبعض
 اصحاب اصحاب الشافعي وجهان في جوازها لانه انتقل مبلح واصحاجه تدعو اليه فيجوز كاحارة النخل للارض
 والبير للاستقارة وجهان في حديثه اشار اليه بقوله هم لقوله عليه السلام ان من سمع عسب التيس من اخراج
 صحيح ولكن بغير هذا اللفظ اخبره البخاري وابوداود والترمذي والنسائي عن علي بن احلم عن نافع عن بن
 عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سمي عن عسب النخل وهم احكام حيث قال بعد اخراجه
 انه على شرط البخاري ولم يجزها واجب منه زكي الدين المنذري في غزاه في مختصره للترمذي والنسائي
 ولم يفرقه للبخاري واخرج البزار في مسنده عن اشعب بن سيرين عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ثمن النخل وعسب التيس من اخراجه عبد الله بن مسعود في مسنده هم والمراد اخذ الاجرة عليه
 من اى اشار به الى تفسير الحديث لان نفس العسب ليس من السمات وانما المراد اخذ الاجرة عليه فالمضاف
 محذوف تقديره ان من السمات وانما المراد اخذ الاجرة عليه لمصافي محذوف تقديره ان من السمات
 كرمي عسب التيس هم قال من اى القدر روي هم ولا الاستجما على الاذان والنجس من اى ولا يجوز وب
 قال حماد هو قول عطاء والضحك والزهري واحسن وابن سيرين وطاوس والنفثي والشعبة وفي حاد
 احتج به ولا يصح الاستجما على الاذان والامانة وتعليم القرآن والفقه والنباهة في الحج
 وعنده يصح ويباح اجرة كما لو اجره على ذلك شيئا بلا شرط نص عليه كالهدى من بيت المال لمن نفعه
 منهم متعدد وكالرقية وقيل يجوز على تعليم الفقه والحديث والفرائض فقط ويجوز اجارة كتب العلم
 المبلح للقراءة والنسخ وفي صحة اجارة المعنف وجهان ويباح نسخ باجرة استخراهم وكذا الاذان
 وتعليم القرآن والفقه من اى وكذا لا يجوز قال لا يترادج خلافا لاشافعي هو قال يحاكم في الكافي
 ولا يجوز ان يستاجر رجل رجلا ان يعلم ولد القرآن والفقه والفرائض او يوهبهم في رمضان او يوهب
 وفي خلاصة الفتاوى ما قلنا من الاصل لا يجوز الاستجما على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان
 والتذكير والمدرسين والنجس والقروى يعطى الاجر وعسب اهل المدينة يجوز وبه اخذ الشافعي وتفسير
 وعصام وابو نصر والفقيه ابو الليث ثم قال وكذا لا يجوز وفي الخلاصة اجملة ان يستاجر المعلم رتبة

واما الحجام فلما روي
 انه عليه السلام
 واعطى الحجام اجرة
 ولا يستجما على
 عمل معلوم باجر معلوم
 فيقع جائزا قال
 ولا يجوز اخذ اجرة
 عسب التيس هو
 ان يواجر فخلل لغيره
 على ان لا يلقوا له مديونة
 ان من التيس عسب
 التيس والمراد اخذ الاجرة
 عليه قال ولا يستجما
 على الاذان والنجس
 الامانة وتعليم القرآن
 والفقه

معلومه ثم اخبره بالتعليم قبل الفقه لانه يجوز الاستجما لاجل قراءة العلوم الادوية كاللغة والنحو والتفريق ونحوها
 والعلوم الحكمية كالطب والمقول ونحوها هم والاصل من اى الاصل الذي بنى عليه حرمته الاستجما
 على هذه الاشياء هم ان كل طاعة يقتضيه بها المسلم لا يجوز الاستجما عليها عندنا من لان هذه الاشياء هي
 من العبادات قال الله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فلا يجوز اخذ الاجرة من غيره كالعلوم والعلوم
 قبيحة بقوله يقتضيه بها المسلم في يقتضيه بجملة الاسلام لانه اذا اقتضيه يجوز كما اذا استاجر مسلم وميا على تعليم
 التوراة يجوز لان تعليمها لا يقتضيه بجملة الاسلام هم وعند الشافعي يصح في كل لا يقتضيه على الاجرة لانه استجما
 على عمل معلوم غير متعين عليه فيجوز ولا نقول عليه السلام اقره لانه لا يملكه من اى ان لا يملكه من اى ان لا يملكه من اى ان لا يملكه من اى
 قيد بقوله لا يقتضيه فانه اذا اخبره بنو السدس في مسنده اخبرنا ابي ابراهيم بن ابراهيم عن هشام بن سالم عن ابي
 عبد الله عيسى بن ابي كثير عن ابى راشد الجعفي قال قال عبد الرحمن بن شبل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به ولا تجفوا عنه ولا تغفلوا فيه ولا تسلكوا به ورواه اسحاق بن راهويه وابن
 ابي شيبة في مسنده وعبد الرزاق في مسنده ومن طريق عبد الرزاق روى محمد بن حميد وابو يعلى الموصلي و
 الطبراني في مسنده وروى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف وابى هريرة رضي الله عنهما اما حديث عبد الله فاخرجه
 البزار في مسنده عن حماد بن عمار عن ابي شيبة بن ابي كثير عن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه عبد الرحمن بن عوف عن
 نحوه سئلوا اما حديث ابى هريرة فاخرجه بن عدي في الكامل من الضحاك بن قيس عن البصري عن يحيى بن
 ابي كثير عن سايه عن ابى هريرة في مسنده سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اخراجه من اى ان قال في اخراجه
 بن قيس اس بن ابي اليسر بن شيبه وعن النخعي قال سئل عن اخراجه من اى ان قال في اخراجه
 روى ليعا على راس قير قيل هذه القراءة لا يستجما بها الثواب لا للبيت ولا للامارة قال تاج الشريعة هم و
 في آخر ما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن ابى العاص ثم ان استجذت مؤذنا فلا يأخذ عليه
 الاذان ابراهيم بن ابي اسحق هذا الحديث اخبره اصحاب السنن الاربعة وبطرق مختلفة وابوداود والنسائي عن حماد بن سلمة
 عن سعيد الخدري عن ابى العاص عن مطرف بن عبد الله عن عثمان بن ابى العاص قال قلت يا رسول الله
 استجما امام قوسه قال انت امامهم واخذ مؤذنا لا يأخذ عليه اذانه اجرا ولا لله ورواه احمد في مسنده ورواه
 المستدرك وقال على شرط مسلم واخرجه الترمذي وابن ماجه عن اشعب بن سوار عن احسن عن عثمان بن
 ابى العاص قال بن مران اخراجه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان استجذ مؤذنا لا يأخذ عليه اذانه
 اجرا قال الترمذي حديث حسن واخرج البخاري في تاريخه عن شاذان بن سواد عن غنم الغيرة بن مسلم عن حميد
 بن طهمان القطيعة بن نيرة بن شعبة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله اجعلني امام قوسه قال قلت
 قال سئل كملوة اتعفف القوم ولا تأخذ مؤذنا ياخذ على الاذان اجرا قوله عند سناء او صلى يقول عديت
 كما اوحيه قال الله تعالى الم احمد اليكم ولا ينال عدي الظالمين فان قلت استدل الشافعي بانه عليه
 روي رجلا بما سمع من القرآن شفع عليه وبقوله عليه السلام اى ما اخبرتم عليه اجرا الكتاب الله عز وجل
 من صحيح وباروي من حديث ابى سعيد الخدري قال قال بشار بن الوليد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة

والاصل ان كل طاعة
 يقتضيه بها المسلم
 لا يجرى الاستجما عليه
 عندنا وعند الشافعي
 يصح في كل ما لا يقتضيه
 على الاجرة ولا يستجما
 على عمل معلوم غير متعين
 متعين عليه فيجوز
 ولا نقول عليه السلام
 اخراجه والقرآن ولا تأكلوا
 به في اخراجه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى عثمان بن ابى العاص
 وان استجذت مؤذنا
 فلا يأخذ على الاذان

وحيثما يجوز وبيع المشاع يجوز من غير شريك جاز بالاجماع سواء كان ما يحتمل القسمة او مالا
 يحتمل ورهن المشاع من شريك او من غير شريك سواء كان يحتمل القسمة او لا لا يجوز وعند الشاذ
 يجوز وحيثما لا يحتمل القسمة جاز وفيما لا يحتمل لا يجوز عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجوز
 وتضمن المشاع جاز بالاجماع واما وقت المشاع فابو حنيفة لا يرى الوقت شاعا كان او غير
 وعندهما يجوز الوقت ثم على قول في يوسف وقت المشاع جاز وعندهما باطل ثم وصورة من
 صورة عقد اجارة المشاع من ان يوجر نصيبا من داره ونصيب من دار مشتركة من غير الشريك
 من او يوجر نصيبا من داره ونصيبا من دار مشتركة من غير الشريك من او يوجر نصيبا من داره ونصيبا من دار مشتركة من غير الشريك
 ان للمشاع منفعة من ان يوجر نصيبا من داره ونصيبا من دار مشتركة من غير الشريك من او يوجر نصيبا من داره ونصيبا من دار مشتركة من غير الشريك
 من او يوجر نصيبا من داره ونصيبا من دار مشتركة من غير الشريك من او يوجر نصيبا من داره ونصيبا من دار مشتركة من غير الشريك
 فان انت المنفعة لما انعقد اصلها اذا اشترى ارضا بنحوه ثم والتسليم ممكن بالتخلية من جواب
 عما يقال انه اجارة مالا لا يقدر على تسليمه فاجاب بان التسليم ممكن بالتخلية بان يرضى الشريك
 المورث بتمتع من الدار ونصف منها وبين المتاجرهم او بالتهاون من هو تفاق على من التهاون يقال
 بايت زيدا وحماسه القديم وهو ان يتواضعا على امر فيه افضوا به وحقه ان يرضى كل واحد
 منها بحالة واحدة ويختار ما هم فصار كما اذا اجر من شريكه من فلوكا ان الشيوع مانعا لما
 يبار من شريكه كالبته من من طين من اي او كما اذا اجر من طين فانه يجوز وكل واحد
 من المتاجرين يملك منفعة النصف ثلثا وكذا لو امار نصف داره شاكلا يجوز ومما كالمبيع
 من اي فصار حكم التخلية بنكاح التخلية في البيع من حيث ان التخلية تسليم فيه من كذا في حنيفة
 رضى المدعي عنه ان اجرا لا يقدر على تسليمه فلا يجوز من الما معا وفتة وانما كانت مقتضية الاول
 لانه اجرا لا يقدر على تسليمه لان تسليم المشاع وجد سواء كان يحتمل القسمة كالدرا ولا كالمعجب
 غير متصور ولا يتصور تسليمه لا يبيع اجارة لودم الانتفاع به والاجارة عقد على المنفعة فيكون
 بذا وليا مبتدأ من غير تعدد من الدليل الخضم وتفسير الثانية ان يقال لا يسلم انتفاء المانع
 فانه اجرا لا يقدر على تسليمه وعدم التسليم يمنع من الاجارة ثم وهذا من توضع كون اجارة
 المشاع اجارة مالا لا يقدر على تسليمه لان تسليم المشاع وحده لا يتصور من فلا يتصور استيفاء
 المنفعة لان الانتفاع امره والشاك لا يملكه من التخلية امتنع تسليمه من جوابا عما قال
 والتسليم ممكن بالتخلية ووجد ان التخلية لم يمتنع تسليمه لانه امتنع تسليمه من جوابا عما قال
 تمكينا وهو معنى قوله من لو قوت تمكينا من اي لو قوت التخلية تمكينا من التبعين وتذكر الفهم
 على ما يدل من الموانع من وهو من اي التمكين من الفعل الذي يحصل به التمكين من من
 الانتفاع حناهم ولا تمكن في المشاع من لانه معدوم فيه فاسمحوا ان التخلية كانا احتوت
 حلة وهو وسيلة الى التمكين ولكن في المشاع غير حاصل فثبات المعلول واثبات المعلول لا يتبع

وهو رتبة ان يوجر
 نصيبا من داره ونصيبا
 من دار مشتركة من
 غير الشريك له مانع
 المشاع منفعة ولا يملك
 بغير اجرائه والتسليم
 ممكن بالتخلية او بالتواضع
 فصار كما اذا اجر من شريكه
 او من من طين ودار
 كالبته وكذا في حنيفة
 انه اجرا لا يقدر
 على تسليمه فلا يجوز
 وهذا لان تسليمه
 وحده لا يتصور
 امتنع تسليمه لانه
 تمكينا وهذا الفصل
 الذي يحصل به التمكين
 ولا يمكن في المشاع

بالعلة من بخلاف البيع حصول التمكين فيه من لان المتقصد ليس الانتفاع بل الرقبة ولهذا جاز بيع
 الجرح فكما ان التمكين بالتخلية فيه ماملا من واما الثاني من جواب من قوله او بالتهاون وما عليه
 ان التهاون من احكام العقد بواسطة الملك وهو معنى قوله من فانما يتحقق حكم العقد بواسطة الملك
 حكم التبعين الملك من حكم العقد يقتضيه من ان يتبع العقد لان حكم التهاون هو الاشارة بان يتبع
 القربة يتاخر عنه من والقدرة على التسليم شرط العقد وشرط التبعين يسبقه من اي سبق
 لتوفيق وجود المشروط على وجود الشرط فالتوفيق عليه سابق لامحاله ولا يعتبر المترتبة سابقا
 من وهو التهاون لانه لم يمتنع اعتبار سابقا يلزم قلب الحكم شرطا وهذا لا يجوز من واما اذا اجر
 من شريكه من جواب من قوله فصار كما اذا اجر من شريكه ووجهه انه اذا اجره من شريكه
 من فكل واحد على ملك فلا شيوع من من ان البعض له بكل الملك والبعض بكل الاجارة وكل المنفعة
 يملك على ملك فلا شيوع فينتهز قيل لو لم يكن فيه الشيوع لجاز البتة والرجح من الشريك لكنه
 لم يجوز واجيب بان المراد بان لا شيوع يمنع التسليم وهو المقصود فيها نحن فيه فالتسليم شيوع موصوف
 ويجوز ان يكون الشيوع مانعا فحكم باعتبار دون آخر فيمنع عن جواز البتة من حيث القبض فان
 القبض التام لا يحصل في الشاك ويملك جواز الرجح لاننا لم نعقد عليه وهو المنفعة وانما يتعذر
 التسليم وذلك لا يوجب من حق الشريك والتحقيق من هذا الموضع ان الشيوع المانع العين او في
 المنفعة كما ان كان في العين فقد منع عن البتة والرجح دون التسليم في الاجارة وان كان
 في المنفعة فقد منع عن التسليم فيها ان كان ابتداء وان كان طاريا لم يمنع فانهم من الاختلاف
 في التبعين لا يضره من جواب عما يقال سلمنا ان كل محدث على ملكه لكن له اختلاف في النسبة لان الشريك
 يتحقق بنية الملك نصيبا شريك بالاستيثار فيكون الشيوع موجودا فاجاب بان الاختلاف في التبعين
 لا يضر اي لا يضر كون حدوث كل الاختلاف على ملكه لانه لا عبرة باختلاف الاسباب مع احكام الحكم
 من على انه لا يضر من اي على ان عقد اجارة المشاع من شريكه ايضا لا يضر من روى احسن
 من من اي عن ابى حنيفة نوكر القدر في التقريب روى احسن عن ابى حنيفة وروى بطا
 كونه في الجميع معنى اجارة الشريك وغيره من وبخلاف الشيوع الطاربي من من بان
 جرح من طين ثم امد بما فانه يتبع الاجارة في نصيبه كمن شاكلا في ظاهر الرواية وذكر
 الطاربي من خالف من بيع عن ابى حنيفة انه يفسد في حق الشريك وقال صاحب الغناية قوله وبخلاف
 الشيوع الطاربي ليس له تعلق ظاهر اراد ان ذكره ههنا غير مناسب لئلا يترك ذلك بل تعلقه ظاهر
 لا سيما اجازة المشاع قيا على ما اذا اجره من طين ثم مات احد هاهنا فانه يتبع الاجارة مع
 ربهما الشيوع كما اذا ذكرنا لا يقال على هذا يكون قوله وبخلاف ما اذا اجر من طين ثم مات احد هاهنا
 وله بخلاف الشيوع الطاربي مثل اصل قاعدة وقوله بخلاف ما اذا اجر من طين ثم مات احد هاهنا
 البتة على هذا الاصل فلا تكرار في ذكر الاصل من الفرع وانما التكرار يكون اذا كانا طين متعدين

بخلاف البيع يحصل
 التمكين فيه واما
 التهاون فانما يتحقق
 حكم العقد بواسطة
 الملك وحكم العقد
 يقتضيه والقدرة على
 التسليم شرط العقد
 وشرط التبعين يسبقه
 ولا يعتبر المترتبة
 سابقا لاجازة من شريكه
 فالحكم لا يحدث
 على ملكه فلا شيوع
 والاختلاف في النسبة
 لا يضر على انه لا يضر
 في رواية الحسن عنه
 ويحتمل في الشك والكرار

هم وسببين العذر من الارضين لمن شاة ان شاء الله تعالى سبب اراد به اجواب عن قول اهل الفتا
 الثانية حيث قالوا ولما اوردوا رفقته لمن شاة لا يستحق الاجر وسيا في ذلك قريبا من منتهى بقوله
 لانما لم تات بعل فتحت عليها وماذا ثبت ما ذكرنا من معنى من جواز الاجارة باحد الطرفين هم يصح
 اذ كانت الاجرة معلومة اقبالا لا استيجار على اخذته من معنى ان الاجارة لما جازت باقتدار المحدث
 فتعتبر باستيجار العبد للخدمة فكل ما جاز به من كل لا يجوز منه لا يجوز هنا غير ان جواز استيجار النظر
 بالاطعام والكسوة باعتبار انها لا تنفصه اسلم المنازعة قيل هذا تكرار لانه قد علم من اول المسئلة جواز
 حيث صدر الحكم فاستدل فلم يقع هذا التكرار اوجب انه ثبت او لا جوازها بالكتاب والسنن
 ثم رجع الى اثباتها بالقياس ويجوز ان يكون قوطية لقوله ويجوز بطعامها وكسوتها
 ليحجز جازت باجرة معلومة كسائر الاجارات ويطعامها وكسوتها ايضا والاصوب ان يجاب بما قلنا انما
 ليحجزه من هذا ان يبين ان استيجار النظر كاستيجار العبد على اخذته فكل ما جاز هناك يجوز هنا والعكس
 ايضا مع اقتدار اخر بنا كما ذكرناه من قال من شاة اي القدر ورثي هم ويجوز بطعامها وكسوتها
 استسما عند ابن خنيفة من شاة قال مالك واحمد ومنه عاوي اسما بله ويصح استيجار النظر بطعامها و
 كسوتها ولما الوسط مع الفزع كاطعام القارة هم وقال لا يجوز لان الاجرة معلومة من شاة لان
 الطعام مجهول اجنس والقدر والصفة وكذا الكسوة وكذا قال الشافعي وشرح الكاسبي قال لا يجوز
 ومحمد ان سموها طول كل ثوب وعرضه ورفعه وضره بالذلك اجلا فهو جائز وكذلك الطعام ان يجهز
 كل يوم كيدا من الدقيق فهو جائز واذا وجب لها الوسط من الطعام والكسوة اذا لم يوصف عند ابن خنيفة
 لان البذل اذا ثبت في الذمة مطلقا وجب الوسط منه كالمهر والدية هم فصار كما اذا استاجر بالظن
 من شاة يعني كما استاجر امره للخدمة كل يوم عشرة امنا وتطبخ له عشرة اطال من اللحم مثلا وتكون الاجرة
 الطعام والكسوة فانه لا يجوز وهذا يلزم بالكا واحمد فاشنا خبر ان ذلك هم وله ان اجهالة من شاة اي
 اجهالة المذكورة هم لا تنفي الى المنازعة لان في العادة التوسعة على الاطراف شفقة على الاولاد من
 واجري على موجب مرادهم ولا يمنع الا اجهالة المفصية الى المنازعة والاطراف على وزن افعال جمع فطر
 هم فصار كمن يفيض من سيرة من شاة فانه يجوز والمبايع ان يعطى من اي جانب شاء لانها جهالة لا تقتضي
 الى المنازعة من خلاف النجز والبطخ لان اجهالة فيستغنى الى المنازعة من شاة فذلك لا يجوز هم وفي اجابات
 الصغية فان سمي الطعام وراهم ووصف جنس الكسوة واجلها من شاة اي اجل الكسوة اراد به وقت الطاء
 هم وزعمها فهو جائز يعني بالاجماع من شاة ذكر رواية اجماع الصغية اشارة الى ما يجمله مجعلا على
 بمعرفة السجس الاجل والمقدارهم ومعنى قسمة الطعام وراهم ان يجعل الاجرة وراهم ثم يرفع الطعام
 كما يناسب من اي مكان المسكن من الدراهم هم وهذا اجهالة فيهم من شاة اي جعل الاجرة على هذا الوجه لاجا
 فيه قال لسفنا في هذا التفسير الذي ذكره لا يستفاد من ذلك اللفظ ولكن يحتمل ان يكون معناه
 سمي الدراهم المقدرة بمقابلة طعامها ثم اعطى الطعام بان الدراهم المسماة لانه ذكر في جابح الصغية

وسببين العذر عن
 الارضين لمن شاة
 ان شاء الله تعالى وانما
 ثبتت ما ذكرنا به
 اذ كانت الاجرة معلومة
 اعتبارا بالاستيجار
 على الخدمة قال
 ويجوز بطعامها وكسوتها
 استسما عند ابن خنيفة
 وقا لا يجوز لان الاجرة
 مجهولة فصار كالمهر
 استيجارها للخدمة والظن
 ولان الجهالة لا تقتضي
 الى المنازعة كان في
 العادة التوسعة
 على الاطراف شفقة
 على الاولاد فصار كبيع
 قفيز من مائة مثقال
 النجز والبطخ لان اجهالة
 فيه تنفي الى المنازعة
 وفي الحاشية الصغية فان
 سمي الطعام وراهم
 ووصف جنس الكسوة
 واجلها من شاة
 فهو جائز يعني بالاجماع
 ومعنى قسمة الطعام
 وراهم ان يجعل
 الاجرة وراهم ثم يرفع
 الطعام مكانها هذا
 الالهام في فيه

لقد الاسلام انا اذا سمي الطعام وراهم فان معناه ان يجعل الدراهم في جوازها ثم يستبدل به
 طعاما فيصح قيل الكوزي في كلامه المصنف بطل قوله ان يجعل الاجرة وراهم كلفته بدلا استغنا والمعنى الذي قاله
 السفنا في هم ولو سمي الطعام وبين قدره جاز لهما لهما من شاة اشار به الى قوله لاجاله فيه هم ولا
 يشترط ما جله من شاة اي ما جليل الطعام المسمى اجرة هم لان او صافنا من شاة اي او صاف الطعام
 والثاني ثبوتها ويل المحطة هم اثان من شاة اراد ان المكيل والموزون اذا كان موصوفا غير مشار
 ثمن بدليل ثبوت في الذمة فلا يشترط بيان الاجل كما في سائر الامثال وهذا احتراز عن الطعام
 اذا كان مسما عليه فان الطعام فيه يجب ان يكونه وينا فاشترط ما جله هم ويشترط بيان مكان
 الاغفار عند ابن خنيفة جرح الكان له حمل وموتة هم خلا فاما وقد ذكرناه في البيوع من شاة
 في باب السلم هم وفي الكسوة يشترط بيان الاجل ايضا من شاة يعني اذا استاجر با ثيابا يشترط
 فيه جميع شرائط السلم بيان الاجل هم مع بيان القدر وجنس من شاة لان وجوب الثياب
 ونيان في الذمة عرف شرعا بخلاف القياس فيقتصر على موده والشرع ورد بطريق السلم فيشترط
 جميع شرائط السلم لانه من شاة اي لان وجوب الكسوة هم انما يصير دينا في الذمة اذا صار كسبيا
 وانما يصير مبيعا منه الاجل كما في السلم من شاة وفي بعض النسخ انما صار مبيعا والمعنى فهم ما ذكرنا
 انما هم قال وليس للمتاجر ان ينجزوها من شاة اي زج الظن هم من وطيا لان الوطى حق
 الزوج فلا يمكن من شاة اي المتاجر هم من ابطال حقه من شاة وفيه قال الشافعي واحمد وقال مالك
 ليس له وطيا الا بغيره المتاجر لانه ينقص اللبن وقد يقطع ما جعل قلنا الوطى من شاة من قبل العقد
 بعد النكاح وهو باق فلا يقطع باهم بوجه من الاثر من شاة توضح لما سبقه هم ان له من شاة اي
 لزج الظن هم ان يفسخ الاجارة اذا لم يعلما به كمن شاة اي بقصد الاجارة هم صيانة من شاة اي
 من الزوج وبما قالت الثانية وعن الشافعي من شاة وجه لا يعلما العقد بغير كفائه وفيه قال احمد
 ولو زوج بعد عقد الاجارة له الفسخ بالاجماع وقيل ان كان الزوج ممن يشبه ان يكون امرأة ظهرا
 قلة الفسخ له رفع الضر عنه والا لا ولا صح انه له ذلك مطلقا وهذا كان زوجها معزفا وكان مجهولا
 لا يعرف انها امراته الا بقوله ما تليس له الفسخ لان العقد قد لزما وقولها غير مقبول في المتاجر
 لانه يمكن منه المواقعة مع هذا الرجل وبونظية المنكحة اذا كانت بمجولة احوال فاقرت بالرق على
 نفسها لا يصدق في ابطال النكاح هم الا ان المتاجر يشبه من شاة اي بمن زوج الموضوعة هم ممن
 عشاها من شاة لان المنزل حقه من شاة فلا يذلل الا باؤنه هم فان حلت من شاة اي الظن هم كان
 لهم من شاة اي لاهل الصغير ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على الكسوة من لبنها لان لبن احوال ليس
 الصغرى ولما كان لبن الفسخ اذا مرضت ايضا من شاة وكذا اذا كانت سارقة نجان منها على المتاجر
 وكذا اذا اتفقا الصغرى لهما وكذا اذا كانت فاجرة بنيا فجزر باسلا لان ما اذا كانت كافرة حيث لا يفسخ
 لان كفرها في اعتقادها ولا يضر بالصغرى وكذا اذا اراد السفر فتا في اخروى منهم فمعهذا وما عداها

ولن سمي الطعام وراهم
 من شاة اي من شاة
 ولا يشترط ما جله من شاة
 او صافها اثان وظهر
 بيان مكان الاغفار عند
 ابن خنيفة جرح الكان
 وفيه ذكرناه في البيوع
 وفي الكسوة يشترط بيان
 الاجل ايضا من شاة
 القدر وجنس من شاة
 انما يصير دينا في الذمة
 اذا صار كسبيا
 وانما يصير مبيعا منه
 الاجل كما في السلم
 قال وليس للمتاجر
 ان ينجزوها من شاة
 اي زج الظن هم من
 وطيا لان الوطى حق
 الزوج فلا يمكن من
 ابطال حقه من شاة
 ان يفسخ الاجارة اذا
 لم يعلما به كمن شاة
 لان المستاجر من شاة
 عن شاة فانها في منزله
 لان المنزل حقه فان
 حلت من شاة اي الظن
 ففسخ الاجارة احوال
 على الصغرى من لبنها
 لان لبن احوال ليس
 الصغرى ولما كان لبن
 الفسخ اذا مرضت ايضا
 من شاة وكذا اذا كانت
 سارقة نجان منها على
 المتاجر وكذا اذا اتفقا
 الصغرى لهما وكذا اذا
 كانت فاجرة بنيا فجزر
 باسلا لان ما اذا كانت
 كافرة حيث لا يفسخ
 لان كفرها في اعتقادها
 ولا يضر بالصغرى وكذا
 اذا اراد السفر فتا في
 اخروى منهم فمعهذا وما
 عداها

فمن يصيبها لا يصطليح مع الارضاع وكذا اذا لم تكن معروفة بالظهور فلها ان تصنع وكذا اذا لم
 يكونوا عن ايضا بها يستتم كان لها الفسخ كذا في المبسوط ولو استاجر امواته لا تصنع ولده منها
 لا يجب الاجر وبه قال الشافعي والشافعي في المبسوط وقال مالك واحمد يجوز فلنا بذا يجب عليه واية
 وان كانت لا تجبر على ذلك كما لو استاجر بالنس البيت او الطبخ او الغسل او غيره ذلك وسقط المبسوط
 ولو استاجر بالارضاع ولد بامنه بالولد والولد مال صحيح في روايته ابن رستم عن محمد ويكون
 له المالاجرة في مال الولد ولو استاجر بالارضاع ولده من غير المالاجرة بلا خلاف وكان لها الاجر
 ولو استاجر فاد مهالترضع ولده منها لا يجب الاجر ولو استاجر مكاتبها جاز ولو ارضعت غاوتة الظير
 الصبي فلها الاجر لانه لم يشترط الارضاع بنفسها كذا في الذخيرة وقال احمد وابو ثور لا اجر لها كما لو
 لبن الغنم ويجوز السجارية واحدة وابنته لرضاع ولده وكذا ما سائر قاريه بلا خلاف هم وعليها صرف
 اى على الظير هم ان تصليح طعام الصبي لان العمل عليها من اى العمل لراجح الى منفعة الصبي على الظير
 ان تصليح طعام الصبي لان العمل عليها من اى العمل لراجح الى منفعة الصبي على الظير هم واسما صلبه لبيت
 فيما لا نص عليه العرف في مثل هذا الباب من اراد ان الاصل في الاجارة اذا وقعت على عمل فيما كان
 من توافيق ذلك العمل ولم يشترط في الاجارة على الاجير فالمرج في العرف هم فاجري به العرف من
 غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك على الظير من وبه قالت الثلاثة ومن الشافعي هم
 في وجه لا يلزمها قال تلج الشريعة اراد غسل الثياب من البول والغائط لا عن الدرن والوسخ
 هم اما الطعام على والد الولد من اراد طعام الصبي هم وما ذكره محمد ان الدهن والريحان على الظير
 فذلك من عادة اهل الكوفة من ان في توافيق المقصود يرجع الى العادة وهذا قالوا فيمن استاجر
 فيمان فالزبيل واللبن على صاحب اللبنة للعرف وان كان العرف في بلد على خلافهم يؤخذ به قالوا
 في السجيات السخيط عليه وخط التراب على القبر على اجماع ان كان في بلد يتعاملون به واقوالوا في
 الطبايع اذا استوجروا عن غسل المرق عليه فان طبخ قدرا غامته فليس عليه وهذا سبني على العادة
 واذا خال الحمل المنزل فيما اذا كان في الدابة نعل ما يفعله الناس فاما الصعود به على السطح او العنق
 فليس عليه الا اذا شرط ولو كان محاللا على ظهره فيجب عليه الاوغال وليس عليه الصعود به للعرف
 واراد بالدهن الزيت غالبا لان الصغير لا بد من دهنه بالزيت احيانا وان كان يتناول غيره من
 الادوية عاردا بالريحان الاس من الدرس يقال له المرسين بلغة اهل مصر فان الصغير لا يستغنى عنه
 القيمة والريحان اسم لكل زيت طيب الرائحة واذ ارضعت في المدة يلبن شاة فلا اجر لها من
 وبه قالت الثلاثة هم لانها لم تات بعمل صحيح عليها وهو الارضاع فان هذا الجاز وليس بارضاع
 من هذا هو العذر الموعود وقيل يقولون وينين العذر من الارضاع بلبن الشاة وقال صاحب العناية
 وهذا دليل ظاهر على ما قلنا فانه انما لم يجب الاجر لاختلاف العمل لانها لا اللبن ولما لو اوجر الصبي لم
 الظير في المدة لم يستحق الاجرة فعلم بهذا ان المعقود عليه هو الارضاع والعمل وولن اعمين وهو اللبن

وعليها ان تصليح طعام
 الصبي لان العمل عليها
 والحاصل انه يعتبر
 بما كان عليه العرف
 في مثل هذا الباب
 فيجوز به ما عرفت
 من غسل ثياب
 الصبي ما سطره
 وغير ذلك فحق على
 الظير اما الطعام
 فغيره الذي له وسائر
 ذكره محمد ان الدهن
 والريحان على الظير
 فذلك من عادة اهل
 الكوفة وان ارضعت
 في المدة يلبن شاة
 اجماعا لانها لم تات
 بعمل صحيح عليها
 ولا رضاء فان هذا
 الجاز وليس بارضاع

ان

قلت قد مر اجواب عن هذا على ان السنن في قال يجوز ان يكون هذا الحكم غير مسلم عند شمس المنة رحمه الله
 قول بجار مصدر او جرة اذا صيتت في وسط فمدا وكذا وجرة والوجه رفع الواو واسم تلك الدواب
 فان قلت الظير اجير خاص واجير مشترك قلت ول كلام مصنف المبسوط انها اجير خاص حيث قال لولا
 الصبي في يد او وقع فمات او سرق على النجس او من متاعه وشيابه في يد المقتنن الظير لانها بمنزلة
 الاجير الخاص لو رد القدر على من ارضعته المدة لا ترى انها ليس لها ان توجر نفسها من غيرهم لمثل
 ذلك العمل والاجير الخاص ايمن فيا يده وول كلام صاحب الذخيرة انها تجوز ان تكون خاصا وان يكون
 مشتركا فانها لو اوجرت نفسها تقوم اخرين لذلك ولم يعلم الاولون فارضعت كل واحد منها ووقعت
 اثمت وذا جناية منها ولها الاجر كالا على الفرقين وهذا يدل على انها تملكها فاعتبارها انها تستحق
 الاجر منها كمالا لاجير المشترك وباعتبار انها اتمت لما فعلت كالاجير الخاص وفيه نظر لا يخفى وقال
 ملا والدين الاسيحي في شرح الكافي المسائل متعارضة في هذا الباب بعضها يدل على انها
 بمنزلة اجير الوحد وبعضها يدل على انها في معنى الاجير المشترك والصحيح انه ان وقع الولد اليها فترضع
 فيه اجير مشترك وان حملها الى منزله في اجير وحد وقال اكثر في منقصره والظير بمنزلة الاجير الخاص
 وليس لها ان توجر نفسها من غير الاولين هم وانما لم يجب الاجر لهذا المعنى من وهو المعنى الذي ذكر
 من قوله لانها لم تات بعمل صحيح عليها الى آخره هم انه اختلف العمل من يفتح بهزة ان لا يبدل
 من المعنى في بعض النسخ وهو انه في بعضها لانه والصحيح الذي ضبطه مشايخنا هو الاول وقال لا يجازي
 في شرح الكافي ولو استاجر ظير ارضع صبيانه بينا تجملت توجر لبن الغنم وقدره بكل ما تصلمه
 من اشكال الحولين ولها لبن لم ترضع منه بشي او ليس لها لبن فلا اجر لها لانها لم ترضع فان
 حدث ذلك وقالت قد ارضعت فالقول قولها مع يمينها الا ان تقوم النسبة على خلاف ذلك فيؤخذ
 بها لانها اقوى وان اقاما جميعا النسبة اخذت بينهما انها تثبت استحقاق الاجر عليه فان استاجر
 له ظير ارضعت كان مثل هذا في القياس ولكن اتهم ان يكون بها الاجر هم قال ش اى في
 اجماع الصغير هم ومن دفع الى حاكم غز لا ينسب بالنصف من فلا جارة فاسدة قلنا لك قال
 هم قلنا اجر مثله من اى فلما كان اجر مثله لان هذا حكم الاجارة الفاسدة وفي المبسوط على
 احكامي عن استاذي ابي على النسبي انه كان يفتي بجواب كوقع الثوب الى حاكم لينسب بالنصف من
 وبارد بنصف لان فيه عرفا ظاهرا وكذا شافعي يفتون بجواز الاجارة من الثياب للتامل لقيام
 قد تتركه بالتامل كما في الاستصناع قال والاصح عندي ان ما ذكره في الكتاب اصح لان هذا في
 معنى فقير الطمان على ما يحى عن ترمذ قالوا في شرح اجماع وكذلك اذا استاجر حمارا ورجلا يحمل طعاما
 بغيره منه محمولا لا جارة فاسدة ويجب اجر المثل قال الفقهاء ابو الليث هذا قول متقدمين ولان شافعي
 لم يجز بغيره من ذلك مثل نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة في خلاصة الفتاوى ريل دفع الى حاكم غز لا
 واخره بان شافعي هو با ومن صفة على ان ربيعة او ثلثة للحاكم اجر الفلانة لم يجز وكان القاضي لا نام

فانما يجب لاجير هذا
 المعنى انه اختلاف العمل
 قال ومن دخل الى
 حاكم فتركه لا يجز
 بالنصف فله اجر مثله

الاجارة الطعام هو الصحيح من قول من قال المراد بالاجارة الجواز وهو قولنا هو زاده و كان
 لا يقي فانه كان سوي بين الانارة وبين الجواز في كل ما يعلق بالكتاب من لانه يقي منفعة من اسي
 منفعة كرمي الانارة الطعام من في العام القابل من منفعة الجواز ولا يقي الى العام القابل كذا في قوله
 الجواز في مكان المتاجر هو المنفعة بالجواز وهو واجب على المتاجر بدون الشك فان كان شرطه
 بقضية العقد فلا يفسد به وما يجب المحيط انما القول الذي قلناه المنفعة من قال من اسي في اجماع الغيرة
 وان استاجر بالميزر عا بزمارة من اخرى فلا يفسد من اسي لا يجوز اصلا كذا في قوله خالف الشراح ولم يبين
 احد منهم وجه العدول عن لفظة لا يجوز ولا يفسد اني هذا اللفظ الاتاج الشرعية فانه قال من ذاب محمد جواز
 انه يكره الاخير فيما لم يجد نصا صريحا في فساده ليكون بيان الفسا ويطريق الاقتضار لا بالافصاح فان قلت
 ما وجه تفسير لا يجوز اصلا قلت لان النفي الجهنس فاذا انتفت الخيرة من كل وجه يعني الجواز اصلا من قال
 الشافعي هو جاز من ش اختلاف من المنفعة والفق وبه قال مالك واحمد رحمهما الله وعلو الخلاف في ما عدا
 اجارة السكنى بالسكنى والبس بالبس والركوب بالركوب بان اجرة دار السكنى بالسكنى او ثوب بالسكنى
 ليس ثوب آخر وواجبه ليركب بالركوب وانه اخرى من ش اسي الشافعي من ان المنافع بمنزلة الاعيان
 حتى جازت الاجارة بوجه من ش على ما وجد ولو لم تكن المنافع بمنزلة الاعيان لكان ذلك دينا بدين وهو لا يجوز
 اشار اليه بقوله من ولا يصير دينا بدين ش اسي الاجارة باجرة دين من ولنا ان الجهنس بالقرارة يخرج من
 عندنا من يفتح الثوب اسي التاجيل من فصار من القوي بالقوي نية ش يدار حكم هذه الاجارة كحكم مع الثوب
 القوي بالثوب القوي الى اهل من القوي القوي او وكذا الهالكية اسي قومستان كورة من كور فارس انما
 لم يجب البيع بها لان احدهما على الربو كات في حرمة النساء وهو الجهنس كذا في المنافع اذا وجد فيها الجهنس
 يحرم من دانه هذا اشار محمد من ش اسي ما ذكر من الحكمين اعني حكم استيجار الارض لزراعتها في عدة ارض
 اخرى وبالشبهاء وحكم بيع القوي بقوي اشار محمد بن الحسن رحمه الله وهو ما روي عن ابن سامة كتب من ينج الى
 محمد وقال لم لا يجوز اجارة سكنى دار سكنى دار فكتب محمد في جوابه انك اطلت الفكرة فاصابتك الحيوة وباس
 الجاني فكانت منك ذلة اما طلت ان اجارة سكنى دار سكنى دار كبيع قوسه بقوسه فصار اجابا اسي اسم محمد
 ينكر الخوض على ابن سامة في هذه المسائل ويقول لا يبرهان كرم عليها من ولان الاجارة جواز بخلاف القياس
 على جهة من هذا الطريق اخرى في قيام الاجارة المذكورة وبه ان الاجارة انما شرعت على خلاف القياس
 محتاجة الناس من ولا حاجة عند اتحاد الجهنس ش لانه كان متكلنا من السكنى قبل ذلك العقد فلا يحصل
 بالعقد الا ما كان متكلنا منه باحتساب ملكه والكمال من باب الفصول والامارة ما شرعت لا بغير الفصول
 من بخلاف ما اذا خلت منس المنفعة من بان استاجر ركوبا بالركوب لتحقق الحاجة فيجوز فان قيل النساء
 ما يكون عن اشتراط اهل في العقد واما خيرة المنفعة فيما نحن فيه ليس كذلك اجيب انما لما اقتدا على مقت
 يتاخر المعقود عليه فيه ويحدث شيئا فشيئا كان ذلك المنة في وجوب التاخير من الشروط فالحق به دلالة
 اعتبارا عن شبهة الحرمة قبل فيه نفس لانه في النار شبهة الحرمة فيما كان به يكون شبهة الشبهة

الاشارة الى ان الطعام هو الصحيح
 لانه يقي منفعة في
 العام القابل قال وان
 استاجر بالميزر عا بزمارة
 من اخرى فلا يفسد من اسي
 فلا يخفى فيه وقال لا يجوز
 اصلا كذا في قوله خالف
 الشراح ولم يبين
 احد منهم وجه العدول
 عن لفظة لا يجوز ولا
 يفسد اني هذا اللفظ
 الاتاج الشرعية فانه
 قال من ذاب محمد جواز
 انه يكره الاخير فيما
 لم يجد نصا صريحا في
 فساده ليكون بيان
 الفسا ويطريق
 الاقتضار لا بالافصاح
 فان قلت ما وجه
 تفسير لا يجوز اصلا
 قلت لان النفي الجهنس
 فاذا انتفت الخيرة من
 كل وجه يعني الجواز
 اصلا من قال اشار اليه
 بقوله من ولا يصير
 دينا بدين ش اسي
 التاجيل من فصار من
 القوي بالقوي نية ش
 يدار حكم هذه
 الاجارة كحكم مع
 الثوب القوي بالثوب
 القوي الى اهل من
 القوي القوي او وكذا
 الهالكية اسي قومستان
 كورة من كور فارس
 انما لم يجب البيع
 بها لان احدهما على
 الربو كات في حرمة
 النساء وهو الجهنس
 كذا في المنافع اذا
 وجد فيها الجهنس
 يحرم من دانه هذا
 اشار محمد من ش
 اسي ما ذكر من
 الحكمين اعني حكم
 استيجار الارض
 لزراعتها في عدة
 ارض اخرى وبالشبهاء
 وحكم بيع القوي
 بقوي اشار محمد بن
 الحسن رحمه الله
 وهو ما روي عن
 ابن سامة كتب من
 ينج الى محمد وقال
 لم لا يجوز اجارة
 سكنى دار سكنى
 دار فكتب محمد في
 جوابه انك اطلت
 الفكرة فاصابتك
 الحيوة وباس
 الجاني فكانت منك
 ذلة اما طلت ان
 اجارة سكنى دار
 سكنى دار كبيع
 قوسه بقوسه
 فصار اجابا اسي
 اسم محمد ينكر
 الخوض على ابن
 سامة في هذه
 المسائل ويقول
 لا يبرهان كرم
 عليها من ولان
 الاجارة جواز
 بخلاف القياس
 على جهة من هذا
 الطريق اخرى في
 قيام الاجارة
 المذكورة وبه ان
 الاجارة انما
 شرعت على خلاف
 القياس محتاجة
 الناس من ولا
 حاجة عند اتحاد
 الجهنس ش لانه
 كان متكلنا من
 السكنى قبل ذلك
 العقد فلا يحصل
 بالعقد الا ما كان
 متكلنا منه باحتساب
 ملكه والكمال من
 باب الفصول
 والامارة ما
 شرعت لا بغير
 الفصول من بخلاف
 ما اذا خلت منس
 المنفعة من بان
 استاجر ركوبا
 بالركوب لتحقق
 الحاجة فيجوز فان
 قيل النساء ما
 يكون عن اشتراط
 اهل في العقد
 واما خيرة
 المنفعة فيما
 نحن فيه ليس
 كذلك اجيب
 انما لما اقتدا
 على مقت يتاخر
 المعقود عليه
 فيه ويحدث
 شيئا فشيئا
 كان ذلك
 المنة في وجوب
 التاخير من
 الشروط
 فالحق به دلالة
 اعتبارا عن
 شبهة الحرمة
 قبل فيه
 نفس لانه
 في النار
 شبهة الحرمة
 فيما كان
 به يكون
 شبهة الشبهة

ليس حرمة اجيب بان الثابت بالادلة كما ثبت بالادلة في الحق ثبت الشبهة لا بشبهة فان قيل قبل الشار
 كما يتصور في مبادي موجود في احوال باليس كذلك وفيما نحن فيه ليس كذلك فان كل واحد منهما ليس بموجود بل
 شيئا فشيئا اجيب بان الذي لم يصحح الباري مقام فيه العين مقام المنفعة فمرورة تحقق العقود عليه دون ما يصحبه
 المنفعة فانه في لزوم وجود واحد كما و عدم الآخر وتحقق النار ثم لو استوفى المنفعة عند اتحاد الجهنس
 فعليه اجب المثل في ظاهر الرواية لانه استوفى المنفعة بالامارة الفاسدة وذكر الكرخي عن ابي يوسف رحمه الله
 انه لا شيء عليه من قال ش اسي في اجماع الصغير من واذا كان الطعام من طين فاستاجر احداهما صاحبه او
 صاحبه على ان يحمل نصيبه فعل الطعام كله فلا جبر له من ليعني الا ليعني ولا اجرا لنقل وعلى قياس قول الرضا
 يعني ان يجب اجرا لنقل كمنه اجارة الشارع كان الفرق ان فسادا العقد هناك لا يجوز عن استيفار المعقود عليه على الوجه
 الذي اوجبه العقد لا لانه ايم الاستيفار اصلا وهما البطلان لتعذر الاستيفار اصلا بدون الاستيفار لا يجب
 الاجابة في العقد الفاسد وقال الكرخي في مخرجه قال ابن سامة عن محمد رحمه الله ان الطعام من رجاين
 ولا جبرهما سفينة فاراد ان يخرجها بالطعام من بلد بها الى بلد آخر فاستاجر احداهما صاحبه سفينة صاحبه بجمعة
 وراهم فهو جاز وكذا لك لو اراد ان يطبخي الطعام فاستاجر صاحب نصف الرب الذي لك قال وكذا لك
 لو استاجر من نصف نصف جبره اليقه من ويطبخ في هذا الطعام الى مكة فهو جاز ولو استاجر جبره صاحب او اية
 صاحبه او اية جبره صاحب ليطبخ او استاجر العبد ليطبخ الطعام وهو استاجر العبد والارابة كاله او نصفه
 فان ذلك لا يجوز فان حمل على الدابة فلا جبر له ثم قال الكرخي قال محمد رحمه الله وكل شيء استاجر
 من صاحبه مما يكون عملا فانه لا يجوز وان علمه فلا جبر له وكل شيء ليس يكون عملا استاجر احداهما
 من صاحبه فهو جاز من وقال الشافعي رحمه الله له المسمى لان المنفعة عين منه وبيع العين
 شامعا باجر من ش وبه قال احمد من نصا كما اذا استاجر دارا مشتركة بينه وبين غيره ليعين
 فيما الطعام او جبره اشتراكا ليعين له الثياب ش حيث يجب الاجرم ولنا انه استاجر من ش اسي ان احاد الشرايين
 استاجر الاخر من لعل لا يجوز له ش نصا كما جازة بالامانة له قبل هذا المنوع بل لعمري وجب
 والاليزم ان ائتمته لشركية لا وجود لها لثبوتها ش لانه ولو كان ذلك صحيحا لكانت حصته ايضا
 لا وجود لها لكونها شائعة وبهذا من نوع السفطة وان كان استحقاق وفيه نظر لان معنى قوله
 وجوده لا يميز وجوده ومنكره في استحقاقه من لان الحمل نفس من لا يتصور في الشا
 من اذا حمل يقع على معين والشائع ليس بمعين وبهذا منسب النصب الشائع في العبد
 المشترك لا يتصور وكذا في اجماعية المشتركة لا يتصور وكذا في اجماعية المشتركة في النصيب الشائع
 لعدم تصور الفعل الشخصي في الشائع فان قلنا اذا حمل الكل فقت حمل البعض لا محالة فيجب
 الاجابة قلت حمل الكل حمل المعين ونصيبه ليس بمعين فيما وجب نصيبه من بخلاف البيع ش
 جواب عن قياس الشافعي رحمه الله على البيع فاجاب بان البيع ليس كذلك من لانه لفرون على
 من اسي شاعري والقرن في الشائع شاعرا كما اذا باع احد الشرايين نصيبه من فاذا لم يتصور

قال واذا كان الطعام
 باجر من طين فاستاجر
 احداهما صاحبه او
 صاحبه على ان يحمل
 نصيبه فعل الطعام
 كله فلا جبر له من
 ليعني الا ليعني ولا
 اجرا لنقل وعلى
 قياس قول الرضا
 يعني ان يجب اجرا
 لنقل كمنه اجارة
 الشارع كان الفرق
 ان فسادا العقد
 هناك لا يجوز عن
 استيفار المعقود
 عليه على الوجه
 الذي اوجبه العقد
 لا لانه ايم
 الاستيفار اصلا
 وهما البطلان
 لتعذر الاستيفار
 اصلا بدون
 الاستيفار لا
 يجب الاجابة
 في العقد
 الفاسد وقال
 الكرخي في
 مخرجه قال
 ابن سامة
 عن محمد
 رحمه الله
 ان الطعام
 من رجاين
 ولا جبرهما
 سفينة
 فاراد ان
 يخرجها
 بالطعام
 من بلد
 بها الى
 بلد آخر
 فاستاجر
 احداهما
 صاحبه
 سفينة
 صاحبه
 بجمعة
 وراهم
 فهو جاز
 وكذا لك
 لو اراد
 ان يطبخي
 الطعام
 فاستاجر
 صاحب
 نصف الرب
 الذي لك
 قال وكذا
 لك لو
 استاجر
 من نصف
 نصف جبره
 الى يقه
 من ويطبخ
 في هذا
 الطعام
 الى مكة
 فهو جاز
 ولو استاجر
 جبره
 صاحب
 او اية
 صاحبه
 او اية
 جبره
 صاحب
 ليطبخ
 او استاجر
 العبد
 ليطبخ
 الطعام
 وهو
 استاجر
 العبد
 والارابة
 كاله او
 نصفه
 فان ذلك
 لا يجوز
 فان حمل
 على
 الدابة
 فلا جبر
 له ثم قال
 الكرخي
 قال محمد
 رحمه الله
 وكل
 شيء
 استاجر
 من صاحبه
 مما يكون
 عملا فانه
 لا يجوز
 وان علمه
 فلا جبر
 له وكل
 شيء
 ليس
 يكون
 عملا
 استاجر
 احداهما
 من صاحبه
 فهو جاز
 من وقال
 الشافعي
 رحمه الله
 له
 المسمى
 لان
 المنفعة
 عين
 منه وبيع
 العين
 شامعا
 باجر من
 ش وبه
 قال
 احمد
 من نصا
 كما اذا
 استاجر
 دارا
 مشتركة
 بينه
 وبين
 غيره
 ليعين
 فيما
 الطعام
 او جبره
 اشتراكا
 ليعين
 له الثياب
 ش حيث
 يجب
 الاجرم
 ولنا انه
 استاجر
 من ش
 اسي ان
 احاد
 الشرايين
 استاجر
 الاخر
 من لعل
 لا يجوز
 له ش
 نصا
 كما
 جازة
 بالامانة
 له قبل
 هذا
 المنوع
 بل لعمري
 وجب
 والاليزم
 ان ائتمته
 لشركية
 لا وجود
 لها لثبوتها
 ش لانه
 ولو كان
 ذلك
 صحيحا
 لكانت
 حصته
 ايضا
 لا وجود
 لها لكونها
 شائعة
 وبهذا
 من نوع
 السفطة
 وان كان
 استحقاق
 وفيه
 نظر لان
 معنى
 قوله
 وجوده
 لا يميز
 وجوده
 ومنكره
 في
 استحقاقه
 من لان
 الحمل
 نفس
 من لا
 يتصور
 في
 الشا
 من اذا
 حمل
 يقع
 على
 معين
 والشائع
 ليس
 بمعين
 وبهذا
 منسب
 النصب
 الشائع
 في
 العبد
 المشترك
 لا
 يتصور
 وكذا
 في
 اجماعية
 المشتركة
 لا
 يتصور
 وكذا
 في
 اجماعية
 المشتركة
 في
 النصيب
 الشائع
 لعدم
 تصور
 الفعل
 الشخصي
 في
 الشائع
 فان
 قلنا
 اذا
 حمل
 الكل
 فقت
 حمل
 البعض
 لا
 محالة
 فيجب
 الاجابة
 قلت
 حمل
 الكل
 حمل
 المعين
 ونصيبه
 ليس
 بمعين
 فيما
 وجب
 نصيبه
 من
 بخلاف
 البيع
 ش
 جواب
 عن
 قياس
 الشافعي
 رحمه
 الله
 على
 البيع
 فاجاب
 بان
 البيع
 ليس
 كذلك
 من
 لانه
 لفرون
 على
 من
 اسي
 شاعري
 والقرن
 في
 الشائع
 شاعرا
 كما
 اذا
 باع
 احد
 الشرايين
 نصيبه
 من
 فاذا
 لم
 يتصور

وكذا اذا قال المصباح
ان صيقته بعوض
فقد رجم وان صيقته
برعفران فبدرهم
وكذا اذا قيل بان
تتبعين بان قال
هذه الدار شهرا
وهذه الدار لآخر
بعشر وكذا اذا قيل
ساعتين مختلفتين
بان قال اجرتك هذه
الذابة الى الكوفة
بكذا الى واسط بكذا
فان قيل بين هذه
وان قيل بين
والمتبعين في يوم
البيع والعام
الحاجة في ليل
من اشتراط الخيار
في اليوم وفي الاجارة
ذلك لان الاجارة
يجب بالعمل وعند
ذلك لا يصير العقود عليه
معلقا في البيع
يجب الثمن بنظر
العقد فيحقق الاجارة
على وجه لا يرتفع
المنفعة الا باثبات
الخيار ولو قال ان
خطيبه اليوم فبدرهم
وان خطيبه غدا

بالعمل وبه قال احمد في رواية وقال الشافعي وما لك واما احمد رحمه الله في رواية وسحاق واثبتوا في رواية
الاصح العقد وهو القياس وبه قال زفر بن وهب وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ولا تخم رجع عنه وجه القياس انه عتد
معاوضة ولم ينفذ فيه عوض والمعوض فلم يصح وله اجر المثل اذا عمل وجه الاستحسان ان الاجر يجب بالعمل
وعند العمل بالميزمة عن البذل معلوم فلا يبقى الاجارة في العقود عليه ولا تخم بدله هم وكذا اذا قال المصباح
ان مبعوثه بعشر سنين وهو زهر القسط هم فبدرهم سن اى فاجر يك تكون بدرهم هم وان مبعوث
بزعفران فبدرهم سن بفتح الزاير والفا جعيا هم وكذا اذ اخيره سن اى وكذا اذ اخيره سن اى وكذا اذ اخيره سن اى
هم بين شيئين بان قال اجرتك هذه الدار شهرا نجسته او هذه الدار لآخرى بعشرة سنين فاسى وارسلنا ميزمة
باصية من الاجرة هم وكذا اذ اخيره سن اى وكذا اذ اخيره سن اى وكذا اذ اخيره سن اى وكذا اذ اخيره سن اى
هذه الدابة الى الكوفة بكذا الى واسط بكذا اسى ميزمة عشرة وان سافر الى واسط بكذا اسى ميزمة عشرة هم
وكذا اذ اخيره بين ثلاثة اشياء اسى في الصور المذكورة بان قال ان خطبة فارسية فلان خطبة فارسية فلان خطبة فارسية
وان خطبة روميا فلان خطبة روميا او نحو ذلك فلان خطبة روميا فلان خطبة روميا فلان خطبة روميا
المسمى وكذا ان قال ان مبعوثه بعشر سنين فبدرهم وان مبعوثه بعشر سنين فبدرهم وان مبعوثه بعشر سنين فبدرهم
فلان ثمانية دراهم وكذا ان قال ان سكنت هذه الدار كل شهر فليكن عشرة وان سكنت هذه فليكن عشرة
وان سكنت هذه عشرة وكذا قال اجرتك هذه الدابة اسى بعشر اشياء
او اسى واسط بعشرة عشرة او الى الكوفة بعشرة عشرة هم وان اخيره بين اربعة اشياء اسى
وان اخيره بين اربعة اشياء اسى لم يجز بان قال ان خطبة فارسية فلان خطبة روميا فلان خطبة روميا فلان خطبة روميا
تركيا فلان خطبة هنديا فلان خطبة فارسية فلان خطبة روميا فلان خطبة روميا فلان خطبة روميا
ان زرعتا بغير كراب فلان ربيع الخارج وان زرعتا بكراب فلان ثلثة وان زرعتا بكراب فلان ثلثة
والى ذلك عمل غلة شهرا هم والمعتبر في جميع ذلك البيع سن فاذا باع احد الثوبين
او احد الاثواب الثلاثة جاز واذا باع احد الاثواب الاربعة لم يجز فكذا في الامارة هم وبما يصح سن
في وجه اسحاق الاجارة بالبيع في هذه الصور هم وفي الحاجة سن اى
حاجة الناس ونحوه انقسم ثم اشار الى بيان الفرق بينهما من وجه بقوله هم غير انه سن اى ان اشار
هم لا بد من شتر او انما في البيع سن فانه اذ اخيره بين ثوبين على ان ياخذ ايها شاكيا يكون لشتر
اخياري وكذا اذ اخيره بين الثلاثة هم وفي الاجارة لا يشترط ذلك سن اى اخياري هم لان الاجارة انما يجب
بالعمل وعند ذلك لا يصير العقود عليه معلوما سن فلا يحتاج الى اثبات اخياري هم وفي البيع يجب الثمن
بنفس العقد فتحقق الاجارة على وجه لا يرتفع المنفعة الا باثبات الخيار وبعدها التحليل خرج
اجواب عما قيل ما الفرق بين هذا وبين البيع والنكاح حيث يفسد ان بالشرط ولا يفسد الاجارة فانه
لو قال بعنت منك هذا العبد بالثمن او هذه البجارية بمائة دينار او زوجك اتمى هذا العبد ودرهم
او اثبتى فلانة بمائة دينار فقال قبلت كان باطلا هم ولو قال ان خطبة اليوم فبدرهم وان خطبة غدا

فبدرهم فان خطبة اليوم فبدرهم وان خطبة غدا فبدرهم وان خطبة غدا فبدرهم وان خطبة غدا فبدرهم
الاول جائز والثاني فاسد ولذا يجب المسمى في الاول واجبر المثل في الثاني هم لا يجاوز به نصف درهم
سن اى لا يجاوز باجر المثل نصف درهم لانه هو المسمى في اليوم الثاني هم وفي الجماع الصغير لا ينقص من
نصف درهم ولا يزداد على درهم شش ذكره ابي حنيفة على اختلاف الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله في ما اذا خطبه
في اليوم الثاني فالاول ما ذكره القدر وثني وهو الصحيح والثاني ما ذكره في الجماع الصغير لان التسمية الاولى
لا ينقص من اليوم الثاني فتعتبر الزيادة وتعتبر التسمية الثانية لان النقصان فان خطبة في اليوم الثاني
ياقوت بياضه غفران وقال الكوفي رحمه الله في منقعه فان خطبة من بعد الغد فله اجر مثله في تولم جميعا واختلف
عن ابي حنيفة رحمه الله في اجر المثل على ما عكس في الوجه الاول يزداد على اجر الاول ولا ينقص من الاجر الثاني
وروى عنه ان كان اجر مثله اقل من الاجر الثاني في فله الاقل من الاجر الثاني وقال في الامارة في هذه المسئلة
له اجر مثله لا يجاوز به درهم اثنى وقال القدر وثني في شرحه واختلف الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله اذ خطبه
في اليوم الثاني فقال في احدى الروايتين له اجر مثله لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وهذا
رواية الاصل والجماع الصغير ورواية محمد في الاصل واحدى الروايتين عن ابن سماعه عن ابي يوسف
في نوادره واحدى روايته بن سماعه ايضا عن محمد بن نوادره وروى ابن سماعه عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة رحمه الله في نوادره رواية اخرى ان له في اليوم الثاني اجر مثله لا يزداد على نصف درهم
وهي الرواية الصحيحة اثنى وقال في الاسلام في شرح الجماع الصغير عن ابي حنيفة رحمه الله في النوادر انه يجب
في شطر الثاني اجر مثله لا يجاوز به نصف درهم وينقص عنه وهو اختيار الكوفي هم وقال ابو يوسف ومحمد
الشرطان جائزان سن في ايها غايط حتى المسمى فيه هم وقال زفر الشرحان فاسدان سن وبه قال الشافعي
وما لك واما احمد رحمه الله في ظاهر مذهبه والثوري وسحاق في القياس هم لان انما خطبته واحد سن
لانه استأجره على مطلق انما خطبته فافعل غير مختلف وانما يختلف الزمان هم وقد ذكر بمقابله بدلان على البذل
سن اى بمقابله شئ واحد الذي هو انما خطبته واراد بالبذل هو درهم ونصف درهم واراد بقوله
على البذل على طريق البذل هم فيكون مجولا سن اى فيكون البذل الذي هو الاجر مجولا فلان كان
قال خطبة بدرهم ونصف درهم وهو باطل فكذا هذا هم وبهذا سن في صحيح لما قبله فلان ذكر اليوم للتجديد
سن لا للتوقيت لانه قال اخذوا العقد باليوم بقوله خطبة اليوم بدرهم كان التجديد لا للتوقيت حتى
لو خطبته في الغد استحق الاجر فكذا انما هم وذكر الغد للترقية سن لا للمنافاة والتعليق ولهذا لو اقرضت
في الغد بان قال خطبة غدا بنصف درهم بثلث هذا العقد في اليوم حتى لو خطبه اليوم استحق نصف درهم
هم فيجمع في كل يوم تسميان شش فيبطل العقد للجملة بيان ذلك انما في اليوم الاول فلان ذكر الغد
اذا كان للترقية كان العقد المضاف الى غدا ثابت اليوم مع عقد اليوم وانما في الغد فلان العقد المنقذ
في اليوم باق لان ذكر اليوم للتجديد فيجمع مع المضاف الى غدا فمما بيان اجتماع التسميتين في كل يوم
هم ولما شش اى لابي يوسف ومحمد رحمه الله هم ان ذكر اليوم للتوقيت سن لان حقيقة وكان

فببدرهم درهم
فان خطبة اليوم
فله درهم وان خطبه
غدا فله اجر مثله
عند ابي حنيفة
لا يجاوز به نصف
درهم وفي الجماع
لا ينقص من نصف
درهم ولا يزداد على
درهم وقال ابو يوسف
ومحمد في الشرطان
جائزان وقال زفر
الشرطان فاسدان
لان الخطبة شئ واحد وقد ذكر
مقابله بدلان على البذل
مجولا وهذا لان
ذكر اليوم للتجديد
وذكر الغد للترقية
فيجمع في كل يوم
تسميان ولها ان
ذكر اليوم للتوقيت

المنفعة المملوكة او الاجارة المملوكة لغير العاقد حال كونها مستوفى بالمقد لا يجوز وذكر اسم الاجارة باعتبار كون ذلك وهو عبارة
عن العيرورة التي دل عليها قوله بغير المنفعة ولا يشك في ما ذكره بماذا استاجر واية الى مكان معين فأت صاحب الدابة في
الطريق حيث لا تنفع الاجارة والمستاجر ان يركبها الى المكان المسمى بالاجارة فقامت احد المتعاقدين وقد عقد لنفسه وانفس
المقدان ذلك لا ضرورة فانه يخاف على نفسه والحيث لا يجد واية اخرى وسلا المفاداة ولا يكون ثمرة فامض برفع الامر الى
فيستاجر الدابة منه حتى قال بعض المشايخ ان وجوبه يشترط ان يستعمل عليها متاعه متحقق الاجارة
وكذا لو اتت في موضع فيه قل من يتحقق الاجارة لعدم الاستعمال بالاحتسان القدر
والمتحقق بالبورق فبقدره على القياس كذا في المبسوط والخيرة ولو قل ان المتعاقدين كل واحد منهما يتحقق بموته بغير انفسه العاقد
واجب بان المراد بالعقد من يقع لا بعد العقد حتى لو كان العقد لغيره كالوكيل والاب والوصي والمتولي في الوقف
لانفس العقد بموته لبقاء المستحق عليه وقيل في جوابه وهو حسن وهو ان كل مات العاقد لنفسه انفسه
متمم بان كلما انفسه يكون بموت العاقد لان العكس غير لازم في مثله وفي الخلاصة احد المتعاقدين لو جرح جرحا مطلقا
انفسه الاجارة وفي الاجناس وفي الاجر الاب من ابنه الصغير والوصي مات لا تبطل الاجارة وكذلك لا تبطل اجارة الطير
بموته والدال عليه الذي استاجر ويطلب بموت العاقد والمستاجر وقال الكرخي في محققه وان مات الصغير قبل الموت ايات
البيع استغنت الاجارة وكان لها من الاجر بحسب ما ينشأ من الدابة قبل الموت وفي الاجناس لو جرح الوافق ثم مات قبل
انقضاء الدابة لا تبطل الاجارة وفي الذخيرة القياس ان يبطل وبه اخذ ابو بكر الاسكاف وفي الاحتسان لا تبطل الاجارة
سكالوكيل وفي الاجناس ولو مات رب الابل في بعض طريق المغارة للمستاجر ان يركبها على ماله وعلى الكرخي المسمى ان
يأتي كذا يفرق ذلك الى القاضى فان شار سلم الكرخي الى الكوفة وان شاء فسخ الاجارة وفي كتاب الشراء والمجدة
بن الحسن لو مات المكارم في مصر من الامصار لوركب المستاجر فمن ان ملك الابل الا بان القاضى ثم وان عقد
اي الاجارة ثم لم يفرق ثم تنفس مثل الوكيل والوصي والمتولي في الوقف لانفسه المستاجر وفي بعض النسخ لا اية
ما ذكرنا واراد به قوله لا يبي القيد بغير المنفعة المملوكة الى آخره ثم قال شئ اي القدر في مبيع شرط الجارية في الاجارة
شئ ويقترب الدابة من وقت سقوط الجارية به قال احمد وم قال المشافعي رد لا يبيع شرط الجارية في ثبوت خيار
المجانس وجان ولو كانت الاجارة على عمل معين ففيه طارة او جرح في وجهه لا يثبت فيها الخياران في وجهه يثبت خيار المجانس
لا خيارا بشرط كذا استنسخية هم ان المستاجر لا يمكن رد الموقوف عليه كماله لو كان استنسخية له فوات
بعضه شئ اي بعض الموقوف عليه لان بعضه فوات في مدت اختيار فلا يمكن من رد كماله الموقوف عليه
مع ان رد الكمال مستحق بالخيار فاذا لم يمكن بطلان شرط الخيار من المواقف فلا يمكن التسليم ايضا على الكمال شئ
بعضه في مدت الخيار فصار كمالا لو لم يفسد المبيع في يد البائع اذا باع بشرط الخيار ثم وكل ذلك شرط يعني من عدم إمكان
رد الموقوف عليه كماله اذا كان الخيار للمستاجر وعدم إمكان التسليم ايضا على الكمال اذا كان الخيار للموخر ثم يبيع الخيار
شئ اي ثبوته ثم ولنا انه شئ اي ان عقد الاجارة هم عقد مائة شئ اخترز به عن الكل فان مطلق الماملة بغير
الى المداومات التي لحقها الفسخ بالاقالة في بعض النسخ عقد مقابلية اي معاوضته لا يستحق القبض فيه في المجلس شئ
اخترز به عن الصرف والسلم فان قبض البذل شرط فيها فانما لم يجز الخيار فيها ثم خيارا اشتراط الجارية فيه شئ اس

وان عقد هالخير لا
لوقته مثل الوكيل
والوصي والمتولي في الوقف
لا بقاء ما اشتراطه
من المعنى قال في بيع
شرط الجارية الاجارة
وقال المشافعي لا يبي
لان المستاجر لا يمكن
رد الموقوف عليه كماله
لو كان الخيار له فوات
بعضه ولو كان الخيار
فلا يمكن التسليم ايضا
على الكمال ولو كان ذلك
عند الخيار لكانت
عقد معاوضة لا يستحق
القبض فيه في المجلس
فجاء اشتراط الجارية

عقد الاجارة هم كالباع شئ اي كما يجوز شرط الخيار في البيع والجانس بينهما شئ اي بين الاجارة والبيع واشتراطه الى وجه
القياس وهو مبيع الحاجرة شئ فانه لما كان عقد مائة كالحاجرة الى الردى لتعلق فيه العین واشتراطه في الخيار
وفعل هذا الحاجرة كالحاجرة لا يفسد فيها فشرع الميار وفعل الميار وسلا المفاداة ولا يكون ثمرة فامض برفع الامر الى
في الاجارة لا يفسد الرد بخيار الوكيل شئ بالاجاز هم كذا شئ لا يفسد الرد بخيار الوكيل بخلاف البيع شئ متعلق بقوله
وفوات بعض الموقوف عليه شئ ببيع مبيع الردود الاجارة هم وهذا شئ اي الفرق بين البيع والاجارة هم لان
رد الكمال ممكن في البيع دون الاجارة بشرط شئ اي رد الكمال هم فيه شئ اي في البيع هم دونها شئ اي دون الاجارة
وفي بعض النسخ رد شئ دون عقد الاجارة لما ان التكليف بحسب الوكيل والطاقه هم وهذا شئ اي ولو كان رد
الكل ممكن في البيع دون الاجارة هم كالباع المستحق على القبض اذا سلم الموقوف عليه بعض الدابة شئ لان التسليم كماله
غير ممكن وهذا عندنا خلافا للشافعي فلهذا لا يجوز للمستاجر الفسخ في ابني الدابة صورته ان يساجر دارا سنة حتى مضى شهر
ثم تم كماله لم يكن المستاجر ان يثبت من القبض في ابني الدابة عندنا ولا للموخر ان يثبت من ذلك وقال الشافعي رد للمستاجر
ان يفسخ العقد فيما بقي يساجر على اصله ان الشافعي في حكم الاعيان فبعوات بعض اعيانه له العقد بخير فيما بقي لا سيما والصفه
وعندنا عقد الاجارة في حكم حقوقه بشرط فلا يمكن فخره المصلحة مع تفرق الموقوف هم قال شئ اي القدر في مبيع
وتفسخ الاجارة بالامتناع عندنا شئ وعنده شئ تفسخ بغيره مقرر به قال ابن ابي ليلى فان الاجارة عندنا
عقد غير لازم لا عقد على الموقوف فلا يفسد بالرد هم كالباع شئ اي رد الفسخ بالبيع شئ وبه قال
مالك وهو احمد ورواه ابو ثور هم لان النافع عنه بمنزلة الاعيان حتى يجوز العقد عليها شئ اي على النافع كما يجوز على
الاعيان هم فاشبه البيع شئ ثم حكما ان البيع لا يفسد بالبيع كذا الاجارة هم فلنا ان النافع غير مقبوضه هي الموقوف
عليها فصار عندنا في الاجارة كالبيع قبل القبض في البيع تفسخ شئ اي بالرد هم اذ المبيع شئ الجوز للفسخ هم بمبيها شئ
اي بجمع الاجارة والبيع جميعا هم وهو شئ اي المبيع الجانس هم عاقد عن المبيع في وجهه شئ اي في موجب العقد هم التجر
فهم وان لم يستحق به شئ اي بالقدوم وبه ابو ثور فلهذا عندنا شئ فان جاز هذا العقد طارة ولزمه لتوفير المنفعة
على المتعاقدين فان قال الامر الى الضرر انما فيه بالقياس هم وهو شئ اي العذر والشافعي رد يجوز هذا المسائل هم
من استاجر حدا وشرط اراد به فلاح السن وهو الذي يسمى المزين في غرايل مسر واطلاق الحد عليه باعتبار كماله لبلاد
فان عندنا لا يعلق السن فالبالاء المدام ليقع خرب لوج به شئ اي لاجل وجع كائن بانفسهم هم فمكن الرجوع شئ
فان الاجارة تنفس فيه مدام استاجر طاه خالطط له طعاما للوليه شئ اي العرس هم فاختلت منه شئ اي فاختلف المرأة
من الرجوع ومات المرأة فان الاجارة تنفس فيه ايضا بالاجماع ففسخ الاجارة لان في المبيد شئ على العدم لازم ضررنا لم يفسد
بالقدوم شئ فثبت له حق الفسخ وفعل ذلك الضرر هم وكذا من يساجر وكان في السوق ليتجر فيه فذهب ماله وكذا اذا جرح
وكذا اذا دارا ثم فاس ولزمه ديون لا يقدر على تصانها الا فسخ ما جرح القاضى المقدر باعها في الدين لان في
الجري على موجب العقد لازم عذرنا لم يستحق بالعقد هو المجلس شئ اي ذلك الضرر الزائد هو المجلس لانه اذا
فقدت الاجارة مع ذلك بحسب القاضى بقضاء الدين والمجلس ضررنا اذا هم انه قد لا يصدق على عدم مال آخر شئ
الاسباب اذا كانت له عقار مستاجر ثم قوله شئ اي قول القدر في رد في مخرجه هم فسخ القاضى العقد فصار الى انه يفسد في

كالبيع والجانس بينهما دفعه لجان
وفوات بعض الموقوف عليه
في الاجارة لا يمكن الرد بخيار
المبيع فلهذا لا يجوز شرط الجارية
البيع وهذا لان في الكل ممن
في البيع دون الخيار فثبت شرط
فيه وهو ما لا خلاف في الجارية
على القبض اذا سلم الموقوف
مبني بعض النسخ قال
وتفسخ الاجارة بالامتناع
عندنا وقال الشافعي لا يفسد
الا بالبيع لان النافع عنه
بمنزلة الاعيان حتى يجز
العقد عليها فاشبه البيع
وكذا ان النافع غير مقبوضه
وهي الموقوف عليها فصار عندنا
في الاجارة كالبيع قبل القبض
في البيع تفسخ به اذ المبيع
بجمعها وهو الحق العاقد عن
المضي في وجهه لا يفسد في رد
لم يستحق به وهذا هم بعض
العقد عندنا وهو كماله
حد او يتاخر به لوج ضررنا
او استاجر طاه خالطط له طعاما
الوليه فاختلت منه تفسخ
الاجارة لان في المبيد عليه
الزام ضررنا لم يستحق بالعقد
وكذا من استاجر وكان في السوق
ليتجر فيه فذهب ماله وكذا اذا جرح
وكذا اذا دارا ثم فاس ولزمه ديون
لا يقدر على تصانها الا فسخ ما جرح
القاضى المقدر باعها في الدين لان في
الجري على موجب العقد لازم عذرنا
لم يستحق بالعقد هو المجلس لانه اذا
فقدت الاجارة مع ذلك بحسب القاضى
بقضاء الدين والمجلس ضررنا اذا هم
انه قد لا يصدق على عدم مال آخر
شئ الاسباب اذا كانت له عقار مستاجر
ثم قوله شئ اي قول القدر في رد في
مخرجه هم فسخ القاضى العقد فصار
الى انه يفسد في

قضاء القاضي في التقاضي في العقد هكذا
ذكر في الزيادات في عقد الدين
وقال في البيع مع الصغير وكل
ما ذكرنا من هذا في كل الاجارة
فيه تنقضي هذا يدل على
انه لا يخلو فيه الى قضاء
القاضي وقوله ان هذا بمنزلة
العيب قبل القبض في البيع
على ما مر في العقد والعقد بالبيع
ووجه الاول انه فصل بمقتضى
فلا بد من الزام القاضي
مقتضى من نفي تعال كان
العقد ظاهر لا يحتاج الى قضاء
وانما يخلو غير ظاهر كالدين
مقتضى الى القضاء نظرا
العقد ومن استأجر دابة
للسائر عليها ثم بدله بغير
فرضه من لانه لم يمتنع على
موجب العقد بغيره من ضرر
رأى لانه لا يملكه بل هو
بذنه من قبله او لطلبه من
مقتضى الحاجة فحقه ان
بدله التكاليف فلا بد
من ان لا يملكه بل هو
يملكه لانه يملكه ان يقدر
ويملكه الدابة على يد غيره
او احتج به ولو مرض المأجر فحقه
فلا بد له من ان يملكه على
وذكرنا في كل هذه من كان
لا يملكه من غيره فحقه
عند الضرر دون الاختيار
ومن اجبره ثم باعه فله من
بغيره لانه لا يملكه من
بالصلى على موجب العقد فاما
يقوله الاستدلال انه لم يملكه

لا يملكه المستأجر في تقاضي البيع فيها ولا حارة فيها كالعيب فيها فان كان المشتري عالما به فقد برئ من البيع منه ولا يملكه
قبض الدار بعد انقضاء الاجارة فيها وان لم يكن علم بذلك كان باطلا وان شاء نقض البيع فيها للعيب الذي وعده به
وان شاء امضاه وقال لا يتجوز في شرح الطحاوي ومن اجبره ما قبله من الاجارة فان البيع جائز
فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لم انقضت كان البيع لازما للمشتري وليس وان يمتنع عن الاخذ الا اذا طالب
المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يملكه ذلك ونقض القاضي العقد فيها فانه لا يعود جائزا بمقتضى المدة
ولو ان المستأجر اجاز البيع جاز وبطلت الاجارة فيها بقي من المدة ولو فسخ فانه لا يفسخ البيع فيها حتى ان المدة اذا انقضت
كان للمشتري ان يأخذها في ظاهر الرواية وروى الطحاوي ربه وعن ابي حنيفة ومحمد وان المستأجر لم يفسخ
البيع فاذا انقضت البيع فانه لا يعود وروى عن ابي يوسف انه قال ليس للمستأجر نقض البيع والاجارة فيها كالعيب فذلك
مكره الا ان ولو اجبره من رجل ثم اجبره من اخر فان عقد الثاني يكون موقوفا على اجارة المستأجر الاول فان ابطال
ابطل بخلاف البيع فان هناك اذ بطل لم يطل والفرق ان عقد الاجارة على النفقة وهي ملكة للمستأجر الاول فان اجاز
فانها جاز والاولا ما البيع فانما يقع على العين وهي ملكة للمؤجر الا ان الغير يتقاضيها فان زال حتى انفس العقد البيع ولو اجاز
المستأجر الاول الاجارة الثانية صحت الاجارة الثانية والاجارة للمستأجر الاول ولا يكون لصاحب الدار بخلاف البيع لان بناء
المشتري لصاحب الكهك والفرق ما ذكرناه من الاجارة لا يفسخ عقد المستأجر الاول فانه لم يمتنع من الثاني فاذا مضى فحقه ان يفسخ
الدين جميعا ان كانت مدتها واحدة وان كانت مدة الثاني اطول من مدة الاول فلا بد ان ليسكن الدار حتى تتم المدة
وكذلك لو برهنها للمؤجر قبل انقضاء مدة الاجارة والعقد جائز فيها وبين المترين ولكن للمستأجر ان يحبس الى ان
تتقضى مدته ولو برهن دارة من رجل قبضها المترين ثم باعها الى اخر فانه مقتضى بين البائع والمشتري وفي حق المترين
لا يجوز له ان يحبس حتى يستوفى ماله فاذا انقضت المدة لم يملكه الدار الى المشتري الا ان يمتنع ان يفسخ البيع جاز ويسلم
الدار الى المشتري والشئ يكون وبنا مكان الدار ان يملكه من العين وكذا بطله من قال واذا استأجر الجاني فاما فانه
وترك العمل فهو من لانه يملكه الفهر المقتضى على موجب العقد لقوات مقصود وهو برأس ماله وما ويل المسئلة خياط وعمل
نفسه من ان يشتري الثياب ويخطها ويبيعها كما هو عرف بل الكوفة من الما الذي يخط باجر فراس ماله الخياط والخط
شئ كسب الميم وهو اسم لالة التي يخطها بالثياب من والقراض من كسبه الميم اسم لالة التي يقطع بها الثياب من ترض
وهو القطع وسبب المقصود ايضا فلا تحقيق الاطلاق فيه من قبل وتحقيق القاسم بين تظفر خيانه عند الناس
فيستنون عن تسليم الثياب اليه او يلقوه ويون كنية ويبيعون بحيث ان الناس لا ياتمون على استعنتهم وان ارادوا
الجياطة وان يعمل في الصرف فليس بعد لانه يمكن ان يعقد الغلام للجياطة في حاجته هو يعمل في الصرف في حاجته وهذا بخلاف
ما اذا استأجره كالجياطة فارد ان يكره ويشتمل اجل خريف جلة من شئ اي جلة محمودة ثم عذر اذكر في الاصل من شئ
اي في المصروف لان الواحد لا يمكن الجمع بين العليل الماسناش اي في مسئلة ترك الجياطة واردة على الصرف من العمل
شخصان من شئ احد المستأجر والاخر الغلام المستأجر من فانهما من العمل لعدم التقدم ومن استأجره فاما ما اخبره
في المصروف من شئ اي سفوف من شئ ففسخ به الاجارة من لانه لا يعود عن الزام من رزانه لان خدمته
السفر اشق وفي المنع من السفر ضرر وكل ذلك لم يستحق بالعقد فيكون عذرا من وفي الذخيرة لو قال المؤجر لقا

قال واد الاستدلال
غلاما فافلتج بركه
العمل فهو عذر كان
يلزمه الضرر بالمضي
على موجب العقد فله
مقتضى وهو من شئ
وتويل المسئلة خياط
لعمل نفسه اما الذي
يخط باجر فاما
الخط والخط والمضي
فلا يحقق الا في شئ
وان ارد ترك الجياطة
وان يعمل في الصرف
فهو ليس بجذالة
يمكن ان يعقد الغلام
لجياطة في حاجته
يعمل في الصرف في حاجته
وهذا بخلاف ما اذا
استأجره كالجياطة
فاما ان يتركها ويخط
يعمل اخر حديث جلة
عذر اذكر في الاصل
لان الواحد لا يمكن الجمع
بين العملين ماسناش
العامل شخصيا فاسكن
ومن استأجره فاما
في المصروف من شئ
كأنه لا يعود عن الزام
فانهما من العمل لعدم
التقدم من شئ
اشق من شئ من السفر
وكل ذلك لم يستحق
فيكون عذرا

والأصل واليكفى من المار ولم يبين قدره ولا يعلم من الحمل والمعايير من قوته والبصائر والمطهرات ولم يبين
درزته أو شرط ان يحمل من كمه من دياكنة ما يحمل الناس فذا عاينه الاستحسانا للتعارف وله ان يحمل
ما هو متعارف ومكلى مثله عن مالك سر وقال الناس واجد من لابد من معرفة الحمل والوطار والذفر والمعايير
وقدر الزا منه واختلف اصحاب الشافعية روه في المعاير كالقدر ومثله فليل لا يجوز في بعض قولوا واحد
وقيل فيه قولان هم ومن استاجر بغير الحمل عليه مقدار من الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يرد عوض
مالك سر وبه قال الشافعية روه في قول واجد من وفي قول فقيمة العرف ان خرج بالاستبدال يستبدل والا
لا يرد قال مالك روه بهذا الخلاف او اطلق اما اذا شرط الاستبدال يستبدل بلا خلاف ولو شرط عدم استبدال لا يستبدل
بلا خلاف ولو سرق او ملك بغير كل او بكل غير متبادل يستبدل بلا خلاف هم لانه استحق عليه حلا في جميع
الطريق فله ان يستوفيه وكذا غيره الزاد مثل اى وكذا له ان يرد غير الزاد فيما اذا استاجر وانه ليجل اليه تقدير معينا
هم من الكيل والموزون شس اذ نقص منها ويحمل ان يكون المنه وله ان يرد الكيل او موزون مثل ما كل
من الزاد قال الحاج الشافعية هم وروى الزاد متباد عند البعض من شس هذا جواب عن سوال مقدار تقديره ان يقال اطلاق
العقد محمول على العادة وفي عاده المسافرين لا يردون شيئا مكان ما اكلوا فاجاب بقوله وروى الزاد متباد
عند بعض الناس هم كره والماء من شس فانهم يردون ببله عند الشرب والاستعمال فاذا العرف شتره فلا يصنع عقدا
هم فلا مانع من العمل بالاطلاق شس ويؤاخذها الملقا العقد على حال قدر معلوم في مساقه معلومة ولم يقيد بعدم تقدير
فانقص من المحمول فوجب جواز تقديره فانقص غلا بالاطلاق وعدم المانع فصرح وفي الحديث اشترى اشنان في ابار
باجبة على ان يتعاقبا في الركوب ولم يبين مقدار ركوب كل واحد جاز للعرف وبه فالتكثيرة وقال ابن ابي سوار اكثر
العقبة الا حقه في الذمة وهو ان يبين مقدار ركوب كل واحد بالزمان والفرسخ واسد اعلم

کتاب المکات

مسئله المناسبة بين الكتابين يكون كل منهما عقداً يتناوبه المار بمقابلة باليس مال على وجه يتخرج فيه الى ذكر العوضين لا كالمقابلة والقبول بطريق الامتلاء يخرج النكاح والطلاق والعاق على مال فان ذكر العوضين فيما ليس بطريق الامتلاء قبل ذكره عقيب العتاق كان السبب لان في الكتابة الزلزال والولاء حكم من احكام التقوى ورد بان التقوى اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص ومنفعة كثيرة وهو ان السبب لا جارة لان نسبة الذاتيات اول من العرفيات وقدم الامارة لشبهها بالبيع من حيث التمليك والشرائط فكان السبب بالتقديم ثم الكتابة باخذ من الكتب وهو الجمع يقال كتبت البغلة اذا جمعت بين شفرها بخلفه ومنه كتبت الكتاب لانه جميع الحروف وسمى هذا العقد كتابة لمسا فيه من جميع النعم لانه الجسم وقيل سمي كتابة لما يكتب فيه من الكتاب على العبد للمولى وللمولى على العبد فان قيل سائر النكاح ويوجب فيها من الكتابة فلم لا يسمى هذا الاسم اجيب بان لا يبطل التسمية كالقارورة سميت بهذا الاسم لقار الماء فيه ولم يسمى الكوز ونحوه اذ قارورة وان كان لقبه السائق فيه لتسلا يبطل الاصلاح وشرعاً وهو عقد بين المولى وعنده وبلفظ كتابة بالجوهرى معناه من كل وجه يوجب التحرير يدان في الحال ولا رقبة في المال ولا يدرم عليه تعليق التقوى

على مال لانه لا يحتاج فيه الى لفظ الكتابة بل يحصل بقوله اعتقك على كذا والفرق بينهما في الحكم ان المكتسبة
عقد يعقل ويقتض كماله المتعلق لانه من جانب المولى بين المكتسبة بملك كسبته عبد والمتعلق على مال من
قال من اى القدور على م واذا كاتب عبد او امته على مال شرطه عليه وقبل العبد ذلك صار ملكا يتاسس بانما
من باب المعاوضة التي تقتضي الاشارة بين الاثنين لان المولى كتب على نفسه العتق والعبد لا ادراك له فاشترى
في اصل الفعل فالمولى ملكا بكرة التار والعبد ملكا بعتقها وياق الا ان بيان القيود التي فيه م انا الجواز ش
جوانا المكتسبة بمعنى الدليل على جوازها فلهذا تعالي فكتابتهم ان علمت فيهم غير من اى كاتبوا الذين يقتضون الكتاب
ما ملكت اياكم وله لانه بنا على شرطه العتق لا يخفى على عارف بل ان العرب سوا كان الامر للوجوب وغيره ولما
كان مقصود المصنف بيان ان عقد الكتابة امر مندوب او واجب فعرض لذلك بقوله م وهذا ليس امر ايجاب
باطل بين الفقهاء من اى قوله فكتابتهم ليس امر ايجاب وانه زبقوله الفقهاء عن داود الطائفي ومن تابعه
وعمر بن دينار وعطاء ورواية صاحب التفسير عن الشافعي م رواية عن احمد بن حنبل قالوا يجب لكتابة اذا
سئل العبد وكان الامانة وذلك لان الامر للوجوب ونفى المصنف ذلك بقوله م واما لما امر مندوب فهو
من احترازه عن قول بعض شائخنا ان الامر للاباحة ثم ما بين ما يلزم من المندوب من هذا القول بقوله م
على الحل على الاباحة الفارة الشرط من م وقوله تعالى ان علمت فيهم غير من اى عقد المكتسبة م
محل بدونه من اى بدون الشرط تقريره ان في الحل على الاباحة الفارة الشرط لانها ثابتة بدونه بالاتفاق
وكلامه الصديقي منه عن ذلك وفي الحل على مندوب اعمال له لان الذمية معلقة به وهو معنى قوله م انا النسيئة
معلقة به من اى بالشرط ومن ذلك بقوله م والمراد بالخبر المذكور من م في قوله تعالى ان علمت فيهم
خيرام على اقبل ان لا يضرب بالسجين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكاتبه من م بان كان
غير امين ولا شقيل بالكتب م وان كان يصح لو فسد م واسئل يا اجله في م وان كان يضربهم
وفضل المولى عقد المكتسبة مع وافقت الشهادة الخبرية بمثل قولنا وبه الامانة والكسب وبه قال
ومر ابن دينار وعن ابن عباس بن عمر وعطاء الخيرة الكسب خاصة وعن الشافعي والسنن البصري
في الامانة والدين خاصة وقيل به الوفاء والامانة والسلاح واذا فقد الامانة فما كسب لا يكره عندنا وبه
قال الشافعي في رد ذلك م وقال احمد بن حنبل واسحاق والجمهور من القطان من اصحاب الشافعي م يكره م واما
شرط قبول العبد فلا مال غير م فلا بد من تزامنه م وبه قالت الشهادة م ولا يعلق الابا واصل البدل
من م وبذا قول جمهور الفقهاء م لقوله عليه السلام ايا عبد كتب على مائة دينار مائة اربعة عشر مائة
هو عبد م هذا الحديث اخرجه الاربعة وابو داود ورواه النسائي م في العتق والترمذي في البيوع وابن
قبر في الاحكام من عمر وابن شبيب عن ابيه عن جدان السبي صلي الله عليه وسلم قال ايا عبد كاتب على
مائة مائة فاداما الا عشرة اواق فهو عبد ايا عبد كاتب على مائة دينار فاداما الا عشرة مائة فهو عبد
اللفظ ابي داود وحفظه الترمذي سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول من كاتب عبد على مائة او قيس
اداما الا عشرة اواق او قال عشرة دراهم ثم غفر نورتيق وقال غريب واللفظ ابن ماجة ايا عبد كتب على مائة

قال واذا كانت عهده
أولته على مال شرطه
عليه وصيل العبد
طلاقا ومكانا
أما العبد من فلقه له
فكانت لهم أن علقه
فيهم خير وهذا ليس
أمر أصاب إجماع بين
الفقهاء وأما هو
أمر نذبه هو العبد
ففي الحمل على الإباحة
العلم الشرط إذ هو
مباح بدونه ما لا يكره
فعلقه به وأما إذا كان
الحاكم على ما قيل
أن لا يصير للمسلمين
بعد العتق فإمكان
يضر بهم فلا يفضل
أن لا يكتبه وإن كان
يضره لو فعله وأما
شرط قبض العبد
لأنه مال يلزمه
للا بد من القيد
لا يفتقر إلا باليد وكل
لبدل لعل عليه السلام
ما عبد كوثب على
أثمة ورثا فادها
لا يفتقر دناير فهو

قال وان استعملت بعيرا
يحمل عليه مقل لامن
الزاد قال من في الطريق
بجرحا وان يربط بعوض
ما اكل كانه استعمل عليه
خلاصه في جميع الطريق
فلان يستعمله وكنا
غير الزاد من المكمل
والكامل وحده وارج الزاد
مقتدا عند البعض
كرد المال فلما نم
من العمل بلا طلاق
كتاب المكاتب

أوفيه فأما الاشارة افاق ثم عزه نور تيق واخره جدار قطنه في سنة و عن ابن عباس الميربي عن عمرو بن
 شبيب به وكذا كالم في السند ك وقال صحيح الاسناد ولم يخبر به كلابها بلفظ أبي داود وهم وقال عليه السلام
 المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ستم هذا خبره ابو داود في التناق عن اسمعيل بن عباس عن سليمان
 بن سليم عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي من كتابته
 درهم وفيه اسمعيل بن عباس كنه عن شيخ شامي وهو ثقة واخره ابن عدي في الكمال عن سليمان بن ارقم
 عن الكندي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة أنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 وسلم يقول المكاتب عبد ما بقي عليه درهم أو أوقبه وسليمان بن ارقم ضعيف وعن أحمد بن داود والنسائي
 وابن كسين أنه متروك وقال ابن عدي ولعل البلاء فيه من المسيب بن شريك وهو الذي رواه عن سليمان
 فإنه أشرف من سليمان وروى مالك بن نويرة عن أبيه عن بن عمر بن قنول المكاتب عبد ما بقي عليه شيء
 من كتابته واخره ابن أبي شيبة وهو قنول عن عمرو بن عمرو بن علي بن زيد بن ثابت وعائشة رضي الله عنهم
 لم يروه مرفوعا أصلا والعجب من الاترازي يقول وقوله قال عليه السلام المكاتب عبد ما بقي عليه
 درهم من كلام زيد بن ثابت ثم يقول ولكن روى الشيخ ابو جعفر الطحاوي روه في شرح الآثار وقال حدثنا
 الخطاب بن نعم بن عثمان رضي الله عنه قال حدثنا اسمعيل بن عباس عن سليمان بن سليم عن عمرو بن شبيب عن أبيه
 عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم فله أن يكون
 بقاءه في مال النبي عليه السلام ثم استدرج وأقال روى الطحاوي ثم وفيه اختلاف الصواب رضي الله
 عنهم شش أي دنة وقت عتق المكاتب اختلاف الصحابة رضي الله عنهم فند ابن عباس رضي الله عنهما
 عتق كما أخذ الحقيقة من مولاة يني يتيق بنفس العتق وهو غريم المولى بما عليه من بدل الكتابات
 روى عبد الرزاق في مصنفه عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير أن ابن عباس رضي الله عنهما قال إذا بقي عليه
 أواق أو خمس دود أو خمسة أسوق فهو غريم وعند ابن مسعود يتيق إذا أدى قيمة نفسه روى عبد الرزاق
 أيضا عن خيرة عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال إذا أدى قدر نفسه فهو غريم وعند زيد بن عمار لا يتيق
 ولو بقي عليه درهم وهو الذي اختاره أصحابنا أشار إليه بقوله وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه بشر
 أي زيد بن ثابت رضي الله عنه وإنما اختاره لأنه متروك بالاحاديث التي ذكرناها انما روى قال الثلاثة البصائر
 وحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه في مسند ابن عيينة عن بن نجيح عن مجاهد بن زيد بن ثابت رضي الله عنه
 عنه قال في المكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم ورواه عبد الرزاق في مصنفه ابن عباس في الثوري عن ابن نجيح
 به سواء ومن طريق الشافعي روه رواه البيهقي روه في سننه رواه ابن أبي شيبة في مصنفه خبرنا وروى عن سليمان
 وذكره البخاري في صحيحه تليفا فقال وقال زيد بن ثابت هو عبد ما بقي عليه درهم وعند علي رضي الله عنه
 يتيق بقدر ما أدى وبه قالت الظاهرية عن عبد الرزاق أخبرنا سليمان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن
 عن الشيباني أن عليا رضي الله عنه قال في المكاتب بغير قال يتيق وبمثل ما ذهب إليه زيد بن روي عن عمرو بن عثمان
 وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم روى بن شيبة في مصنفه ثنا خالد بن عمرو عن ابن أبي عوف عن قتادة

وقال عليه السلام المكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم
 وفيه اختلاف الصحابة
 رضي الله عنهم ما
 اختاره قولنا زيد
 رضي الله عنه

من عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم واخره أيضا عن زيد بن عمرو بن عباد بن
 منصور عن حماد بن إبراهيم عن عثمان رضي الله عنه قال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم واخره عبد الرزاق عن ابن
 جريج أخبرني عبد الكريم بن أبي المحارق أن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم كانوا يقولون المكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم واخره أيضا عن ابن مسعود عن سعيد المقبري عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال
 المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ويقترب بالادب من أبي يعقوب المكاتب بادية جميع بدل الكتابات هم وان لم يقل
 المولى إذا ادته فانت حر من من الضمير في ادته ما يرجع إلى الالف شاملا ونحو ما يرجع إلى المال ولكن الثاني
 باعتبار الكتابة فإن الكتابة قد يطلق على البدل به قال مالك واحمد وقال الشافعي لا يتيق بالم يقل كاتبتك
 على ذلك ان ادته فانت حر وفي شرح الوجيز ولو لم يصح بتعليق الحق بالادب ولكن لو ادته عليه في لواء كاتبتك على
 كذا صحت الكتابة وان لم يصح بالتعليق ولا لواء لم يحصل العتق ولم تصح الكتابة وعن بعض الصحابة ان كان
 الرجل فقيها صحته كتابته بحد ولفظ كاتبتك كذا أو لا فلا بد من تعليق الحرية اودية واصلا لا خلافا راجع إلى
 تفسير الكتابة شرعا عند من نصح إلى نجم فلو صح وقال ضربت عليك الفاعل ان تؤدبها إلى في كل شهر كذا لا يتيق
 وكذا إذا قال كاتبتك ولم يقل ان ادته إلى فانت حر لا يتيق كذا أيضا وعندنا هو ضم حرية اليد إلى حرية
 الرقبة عند الادب إذا احتج إلى تعليق الحق بالادب كافي بسبب شيخ الاسلام هم لان موجب العتق يشترط
 من غير التصرح به من أي بالشروط وهو قوله ان ادته إذا ادته وقد حققنا أصلا الخلاف الآن في
 شرح الكافي والحاصل انه إذا قال لصبي كاتبتك على الف درهم على ان تؤدبها إلى في كل شهر كذا فانت حر فانه
 يكون كاتبا لان في الكتابة ليس الا اعتاق على مال موجب نجوم معلومة ولكن انما يجوز إذا قبل الكتابة لانه عندنا هو ضم حرية
 يد من الايجاب والقبول وكذا لو قال كاتبتك على الف درهم ونحوه وسبب النجوم وبمثل العبد فانه يكون كاتبا
 وان لم يعلق الحق بالادب لم يقل على ان كان ادته إلى الف فانت حر لانه عندنا هو ضم حرية اليد إلى حرية
 وعلى قول الشافعي لا بد من التعليق بشرط الادب لو قال لعبد ان ادته إلى الف فانت حر فادب يتيق لان العتق يعلق
 بالادب وقد وجد شرطه قال الكرخي ولا يكون بكتابة وان كان شيء من الكتابة من جرحي ان العبد إذا جاء بالبدل فانه يحرر على
 بقوله أي يصير المولى قابضا له بالتحية كافي الكتابة وان لم يقبل المولى استحسانا عندنا فانه لا فرق بين القتل وبين التعليق
 والكتابة في مسئلة فانه إذا مات العبد بقبول الادب كافي لا فاعمال كذا للمولى ولا يودي عنه فحق نجا من الكتابة وكذا لو مات
 المولى وفي يد العبد كسب العبد بغير يورث عنه مع كسبه بخلان الكتابة ولو كانت هذه فلو ادته ثم ادته فحق يتيق
 ولها ولو قال العبد للمولى خطا عني مائة فخط المولى عنه فادى استأجر فانه لا يتيق نجا من الكتابة ولو ادبر المولى عن الادب
 لم يتيق ولو ادبر الكاتبة عن بدل الكتابة يتيق ولو ادبر العبد ثم اشتراه وادى إليه بغير على القبول عندنا يتيق وقال
 محمد بن الزنادات لا يحرر على قبوله فان قبله عتق وكذلك لو ادبره بغير خيار أو عيب واما الاعتاق على مال فهو عتق الكتابة
 وخلاف تعليق العتق بالادب فانه إذا قال لعبد انت حر على الف درهم فقبل العبد فانه يتيق من ساعته ويكون البدل
 واجبا في ذمته وكذا إذا قال انت حر على قيمة رقبتك وقبل ذلك فانه يتيق من ساعته ويكون البدل واجبا في ذمته
 وكذا إذا قال انت حر على قيمة رقبتك وقيل ذلك فانه يتيق كذا في التحقة وغيره كافي البيع شش يعني كمال الاحتياج شش

ويقترب بالادب
 وان لم يقل المولى
 إذا ادته فانت حر
 لان موجب العتق
 يثبت من غير شرط
 كافي البسم

لأن موجب الكتابة
ان لصير خراين ذلك
بما لكتبة التقرق متبلة
نصر فاقب صله الى
مقصود وهو ينيل
الحرية باده البذل
والبيع واخر من
هذا القليل وكذا
السفر لان التجارة
ربما لا تنفق في الحضر
فيحتاج الى المسافرة
ويملك البيع بالحياة
لانه من سيرة التجار
فان التاجر قد ياتي
في صفقة بغير ان
قال فان شرطه
ان يخرج من الكوفة فله
ان يخرج الى مكان
هذا الشرط ان يقتضي
للعقد ملكية اليد في
الاستعداد وتبوت
الاختصاص في بطل
وهو العقد لانه شرط
لا يمكن في صلب
العقد بملك نفسه
الكتابة وهذا لا يثبت
شبه البيع وشبه
الشكاه فالحق انها
بالبيع في شرط يمكن
في صلب العقد كما اذا
شرط خدعة متبرع له
لانه في البذل جباله
في شرط لا يمكن
في صلبه

فان قولهم لان موجب الكتاب ان يصير حرا ايا ذلك بملكية التصرف مستبعد
اي حال كونه مستقلا بالتصرف ثم تصرفه فاقب صله الى مقصوده وهو ينيل
ش اي بدل الكتابة وانتصاب تصرفه فاقب صله الى مقصوده وهو ينيل
المقصود الذي يوصل المتعاقدين الى مقصود البائع الوصول الى الشئ ومقصود المشتري الوصول
الى العين وهذا لا يحصل الا بالبيع والشرا وكذا كونه مقصود السيد الوصول الى بدل الكتابة ومقصود العبد
الحرية واذا حصل بالبيع والشرا وكذا السفر لان التجارة ربما لا تنفق في الحضر فيحتاج الى المسافرة
قلت فيه غرور وخطر قلت يطل بالبرهن والوديعه فان فيها ذلك ويصحبان من مكاتب هو يملك البيع بالحياة
ش اي بيع شئ يساوي مائة تسعين مثلاً وهو على وزن مائة مثلاً في ثمانية حتى يقال جباه جبه
اي اعطاه والجهاد العطاء حابيه في البيع محاباة وقال الثامنة لا يملك البيع بالحياة لانه لا يترج كالحجة والعقود
ولنا ما قاله بقوله لانه ش اي لان البيع بالحياة هم من شئ التجارة فان التاجر قد ياتي في صفقة وان
ش استعمل القلب الناس اليه لم يرج في اخرى ش اي في صفقة اخرى وهذا كما ترى لم يذكر فيه الخلف وقال
في شرح الطحاوي ولا يجوز للمكاتب البيع الا على المعروف في قولها ويجوز في قول ابي حنيفة يجوز بيع المكاتب القليل
والكثير وقال ابي حنيفة في شانه قال ش اي في الجاه الصغير فان شرطه عليه ش اي فان شرطه في ش
المكاتب هم ان لا يخرج من الكوفة ش اي ليس يقيد بل الحكم في غير الكوفة كذا كذا وتخصيصها بالذكر باعتبار
وضع المستقلة فيها فله ان يخرج استثناء من وجهه وبه قال الشافعي وفي قول لا يجوز له الخروج بدون شرط
فما شرط اولي وهو القياس وأشار الى وجه الاستحسان بقوله لانه هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد وهو ملكية
اليد على جهة الاستعداد من ش اي الاستقلال يقال فلان استبعاد اية اي انفرادهم وشبوت الاختصاص بنفسه
ش اي اختصاص العمل في الكوفة ثم بطل الشرط ش اي شرط المولى عدم خروجه من الكوفة ثم صح العقد
ش اي عقد الكتابة وهذا في نفس الامر جواب عما قيل من ان الشرط يقتضي بطلان العقد كما في البيع فقال وجب
العقد لانه شرط من ش اي لان هذا الشرط الذي شرطه المولى شرطه لم يمكن في صلب العقد من لان هذا
في صلب العقد لا يكون في البدلين وبنا ليس كذا لانه لا شرط في بدل الكتابة ولا فيما يتقارن به وبمثل ش اي مثل
هذا الشرط لانه لا تفقد الكتابة من ش اي انما تفقد اذا تمكن من الشرط في صلب العقد فماذا قال كاتيك على ان
تخذني مدة او زمانا وكاتب جارية على الف بشرط ان يطاها ما دامت مكاتبه وتخذ ذلك ثم وبنا من ش اي في
من كون الشرط المتكمن في صلب العقد مفقودا ومن كون الشرط الغير المتكمن غير مفقود لانه الكتابة لا يملك البيع
من ش اي حيث انما تحمل الفسخ في الاستعداد ثم شبهه النكاح من ش اي شبه النكاح من حيث انهما لا يتحمل الفسخ في الاستعداد
هبة والنكاح بعد تمام المعقود بالاداء قال تاج الشريعة تشيع البيع من حيث انهما معا ومنه ولا تقع بدون البدل في
الفسخ قبل الاداء ويشبه النكاح من حيث انهما معا ومنه مال بغير مال ثم فالحقنا بالبيع في شرط يمكن في صلب العقد
كما اذا شرط خدعة محبولة ش اي بان قال كاتيك على ان تخذني مدة كما ذكرنا من قريب لانه في البدل ش
اي لان الشرط في البدل فيكون في صلب العقد وبالنكاح ش اي الحقنا بالنكاح من في شرط لم يمكن في صلبه

ش اي في صلب العقد فيصير العقد بطلان شرطه هذا هو الاصل من ش اي العمل بالشئ من دلاله الدليلين المتعاقدين هو
الاصل من ش اي بقول ان الكتابة في جانب العبد اعناق شرط لان الاعناق ازالة الملك لاني احد الكتاب كذا
لانه لا يحصل للمكاتب شئ وانما يقطع عنه ملك مولاه لانه استقاط الملك ش اي لان عقد الكتابة استقاط الملك
اذ كان الجور والطلاق اليد بمنزلة الاعناق ثم وبنا الشرط يخص العبد من ش اي شرط عدم الخروج يحتمل العبد اية
يتعلق به ثم فاعتبر ش اي عقد الكتابة هم اعتناق في حق هذا الشرط ش اي شرط عدم الخروج هم والاعناق لا يطل
بالشرط والفساد من ش اي كمالوا اعتق عبد اعلى انه نائبه فان الشرط باطل والاعناق صحيح لقوله عليه السلام
لمن اعتق فذل الحديث على ان الشرط الفاسد لا يطل الاعناق ثم قال ش اي القدر من ش اي ولا يترج
الا باذن المولى ش وبه قالت الثامنة وقال ابن ابي ليلى ان شرطه عليه ان لا يخرج الا باذن المولى لم يترج بغير
اذنه وان لم يشرط ذلك جاز له الخروج بغير اذنه لملكه من نفسه لان الكتابة فكل الجور مع قيام الملك
ضرورة التوصل الى المقصود من ش اي لاجل ضرورة التوصل الى المقصود ومقصود المولى البذل وكذا
بقيام الملك ومقصود المكاتب تحصيل الكسب لا الفهم والتزوج ليس وسيلة اليه ش اي الى المقصود
لان التزوج ليس من اكتساب المال بل فيه التزام المهر والنفقة واعاد تاج الشريعة في اليد
الاكتساب وليس بظاهر ويجوز ش اي التزوج هم باذن المولى لان الملك له ش اي ملكه قائم فيه فهو كالمالك
فلا يجوز له الا باذن هم ولا يجب ولا يثبت في الابائش اليسير ش اي مادون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه للبي
فان تاج الشريعة هم لان الجدية والصدقة تبرع وهو غير ملك لملكه من ش اي بغيره بل الامم هم لان الشئ اليسير من
التجارة لانه لا يجديا ش اي سفارته هم من ضيافته ش وفي بعض النسخ من اضافته فالاول من صاف والثاني
من اصاف هم واعارته ش اي شئ مثل الدار او الثياب استعملها بالقول بهم لم يمتنع عليه الجاهزون ش
اي على المكاتب مجموع محاربه وهو عبد العاسة الغني من التجار وكان اريد به الجور وهو الذي يبعث التجارة بالمال
وهو خاخر المتاع وليا فرب كذا قال في المغرب ارادوا طلاق الجاهر على الغني لغة العامة والعرب لم يحكموا في
في اللغة الجور ولكنه اهم من ان يكون في بيع التجارة بالمبار وغيره يقال جبر بعتة وبغير الجبر جبر الغارزى و
وغير ذلك وتجه السفرة اذ الاستعداد الجاهز بفتح الجيم وكسر الجيم جبر بعتة وبغير الجبر جبر الغارزى و
وتواجه ش اي المكاتب يملك التجارة فيملك ما هو من ضرورات التجارة كالضيافة والاعارة والشئ اليسير من الجدة
او الصدقة هم ولا يتكفل من ش اي كان باهر المكفول عنه او بغير امره وسواء كان باذن مولاه او بغير اذنه وعلم كفا
في المال الكفالة الجور وعلم بفتح في حق بعد المعق لاني الجاهل هم لانه تبرع محض ش اي لان التكفل تبرع طاهر
هم وليس من ضرورات التجارة والاكتساب فلا يملكه بغيره من ش اي لا يملك التكفل بغيره ولا التكفل بنفسه و
التكفل بالمال ومنه ما يقولهم اقتنا ولا ش اي انتصبا بغيره اي يعني هم لان كل ذلك تبرع ش اي لان كل التكفل
تبرع يعني سواء كان بالنفس او بالمال او بامر المكفول عنه او بغير امره اما بغير الامر فظاهر وكذا بالامر لان كل
عنه الا اذا كالفرض للمكفول عنه والاقراض تبرع لانه اعارة وكذا الكفالة بالنفس تبرع محض فان قلت بدل
الكتابة مال في ذمته ولتسليم النفس لاني في ذلك قلت ربما يعجز عن ذلك فيمنع عليه فيمنع من المكاتب

هذا هو الاصل
او يقول ان الكتابة
في جانب العبد اعناق
لانه استقاط الملك
وهذا الشرط يخص العبد
فاعتبر اعتناق في حق
هذا الشرط والاعناق
لا يطل بالشرط
الفساد من ش اي
ولا يترج الا باذن
المولى لان الكتابة
فك الجور مع قيام
الملك ضرورة التوصل
الى المقصود والتزوج
ليس وسيلة اليه
وتجوز باذن المولى
لان الملك له فكل
ولا يثبت في الابائش
اليسير لان القيمة
والصدقة تبرع
وهو غير ملك
اي ملكه كالان ش
اليسير من ضرورات
التجارة لانه لا يجدي
بدا من ضيافته
واعارته ليجتمع عليه
الجاهزون ومثل ذلك
شئ مما يملك ما هو
من ضرورات التجارة
ولا يتكفل لانه تبرع
فليس من ضرورات
التجارة والاكتساب
ولا يملكه بغيره
نفسا ما كان
كل ذلك متبرع

كما لصار بوشرك العنان والمادون لا يملك تزويج الامه عند ايجافه ومحمد كذا ذكره الامام فاصحان واليه يفتى
 وعن نزال الكافي قيل لفظ المفادض منها سوسن الكتاب لما ان المفادض كالمكتب وقال صاحب العنايه ذكره في
 بعض الشرح ان المفادض يجوز له ان يكتب عبد الشركه باخلاص واستبدل بقل من الكرخي وغيره ليس فيه ذكر الخلاف
 وقال ترك ذكر الخلاف وليس على الاتفاق وفيه ما فيه قلت اذ بعض شروح الشرح الاثر في فانه قال في قوله وعلى هذا الخلاف
 المضارب الى آخره ولما في هذا النقل نظر لان المفادض يجوز له تزويج الامه بالاتفاق ولا يجوز ذلك من احد شرعي العنايه
 عند ايجافه ولا في يوسف الا ترى الى ما نقل الكرخي في فقه في باب المفادضه ويجوز لاحد المفادضين ان يكتب
 عبيدا للتجاره ويزن لهم في التجاره ولا يجوز ان يعق شيا من رقيق التجاره على مال ولا يجوز ان يزويج العبد الصغار
 ان يزويج الامه ويجوز ان يبيع المال مضارب اليها لفظ الكرخي وذكر في الامه المفادض باذا ذكر الخلاف كما ترى وكذا كانت ثبته القدوري
 في شرحه وفي شرح الكافي ولا احد المفادضين ان يكتب عبد من تجارتهما وله ان ياذن له في التجاره وليس له ان يقر
 على مال ولا ان يزويج الامه وليس شرطي العنان ان يزويج الامه ولا ان يكتب وكذا لفظ المضارب وقال الفقيه ابو الليث
 في شرح الجامع الصغير فهو لا الاربعه الاصناف الا يجوز زوجه في مال ويجوز كذا يتم وفي الاستحسان وفي قول في شرح لا يجوز
 كذا يتم وان تزويج احد من هؤلاء ادمه جازا لكتاب بالاتفاق انتهى وارا وبالا صنف الاربعه الاب والوصي والشريك
 المفادض والكتاب ثم قال الفقيه ولو كان عبدا ذونا او شريك عنان او مضارب او زوج احد هؤلاء الثلاثة لم
 يجز في قول ايجافه ومحمد ويجز في قول ابي يوسف ولا يجوز كذا في قوله لا انفس الثلاثة بالاتفاق ولو تزويج احد من هؤلاء
 انفس الثلاثة او من النفر الاربعه التي ذكرنا العبد امراه لم يجز بالاتفاق وفي شرح الطحاوي الاب والوصي والمفادض
 لا يملكون العنق على مال ويملكون الكتاب وهو لا الثلاثة يملكون تزويج الامه وليس لهم تزويج العبد واما العبد المادون
 والعبد المادون والشريك شرطي عنان والمضارب لا يجوز الكتاب ولا تزويج العبد بالاتفاق وفي تزويج الامه
 اختلاف عند ايجافه ومحمد لا يجوز وعندي ابي يوسف يجوز ان يفتي في فعله ان المفادض لا خلاف فيه في تزويج الامه هم
 هو قاسمه من ابي ابو يوسف قاس المادون في جواز تزويج الامه هم على الكتاب من حيث يجوز له تزويج الامه
 هم اعتبروا بالاجاره من ابي اعتبر التزويج بالاجاره فان المادون له يجوز له ان يوجر عبدا منه فله ذلك يجوز
 له ان يزويج امته فان قلت لم اختار لفظ القياس في الاول والا اعتبار في الثاني قلت نقل الانزاري عن
 انه قال في لفظ القياس في العنين وهما المادون والكتاب ولفظ الاعتبار في الفعلين وهما التزويج والاجاره
 لان المماثل بين يدين المعنين ظاهره اذا كل منهما قلت المحج والطلاق التصرف فاستعمل لفظ القياس كذا في اما
 في يدين الفعلين فالماثل بينهما من حيث الفعلية لما ان الاجاره من المعاوضات الماليه من الجانبين بخلاف التزويج
 فكان استعمال لفظ الاعتبار رقيق وقال صاحب العنايه فيه نظر لان المراد بالقياس ان كان هو الشرح فذلك
 لا يكون بين عنيين وان كان غير ذلك فلا تسليم او لويه قلت المراد من القياس معناه اللغوي وهو التقدير يقال
 قاس الطبيب الجرح اذا قدر بالسيار عورنا والمساواة ايضا قياس الفعل بالفعل احيى شوا واحدا بالآخر
 على مثاله وهذا المعنى ظاهر من المادون والكتاب لان بينهما مساواة في قلت المحج والطلاق التصرف والاعتبار
 وليس في النظر فاستعمل هذا بين التزويج والاجاره اولان احدهما نظير للاخر في الفعلية لان كل منهما تصرف

هو قاسمه على
 المكاتب واعتبره
 بالاجاره

مطلقا وعمره من حيث العنايه ونفسه المترادف من القياس والاعتبار غير محققا فيحتاج الى بيان من ولما
 ايش اى ولا يجهل في رسمها اليهم ان المادون له يملك التجاره وهذا من ابي تزويج الامه هم ليس تجاره
 من الامه ليس جازا له ان يبيع المال والمال في التجاره ذلك هم فاما الكتاب يملك الكتاب واما من ابي تزويج الامه هم الكتاب
 من الامه اسم لما يوصل به الى المال وبالفرض يوصل المولى الى المملوك ان الكتاب باهم ولا من ابي ولا ان تزويج الامه
 وهذا دليل اخر من مبادله المال لغير المال فيعبر بالكتاب من ادا وان اعتبار التزويج بالكتاب اولى من اعتبار
 بالاجاره لان التزويج مبادله المال لغير المال وكذا الكتاب في الابتداء مبادله مال لغير المال هم دون الاجاره من
 يعني لا يستعمل بالاجاره هم اذ من ابي اى الاجاره هم مبادله المال بالمال من لان المنفعة قائمه مقام العين فيكون
 في حكم المال ولهذا يصح منه في النكاح وانقضاء النكاح شرع بالمال هم ولهذا من ابي ولا ان التزويج ليس من ابي
 هم لا يملك هو لا اذ كتم تزويج العبد من ابي المكاتب المادون والمضارب والمفادض وشريك العنان لان تزويج العبد
 ليس من التجاره لانه ليس مبادله المال بالمال ولا هو من الكتاب لالم قال ابو الخطاب الجنيح يجوز للمكاتب تزويج عبد
 ولما ذكرناه هم

فصل من ابي فافصل في بيان من يدخل في الكتابه ومن فيها معنى من يدخل اصلا ومنها معنى من يدخل مبادله
 الى الاصل هم قال من ابي القدوري هم واذا اشترى المكاتب اباه وابنه دخل في كتابه من ابيها سور الاول انه
 قدم اباه على ابنة للتعليم واما في ترتيب قوة الدخول في كتابه فالاب مقدم على الاب سوا كان مولودا في الكتابه او
 شترى والمولود مقدم على المشتري فان المولود يظهر في حق جميع احكام الكتابه بطريق الطبعه فانه يحرم بيعه حال
 حيوة وقيل منه بدل الكتابه على نجوم الاب والمشتري يحرم بيعه حال حيوة وقيل منه البدل بعد موت الاب حاله
 من العنايه على نجوم الاب ليظهر نقصان حاله من المولود في الكتابه في البقيه واما الاب فانه يحرم بيعه حاله حيوة
 ابدا لكتاب ولم يقبل منه البدل بعد موته لاحالا ولا موجد الا الثاني انه قال دخل في كتابه ولم يقبل صار مكاتب الكتاب
 اصلا ولقبته كتابه بعد عجز المكاتب الاصط لا ليس كذلك بل اخرج المكاتب مع الاب لما ان كتابه الدخول بطريق البقيه
 الا اصالة الثالث ان حكم امه اذا اشترى امثله امثله اباه ولم يتركها الكتابا لابل ولو ذكرها كان اولى وهو لا
 حكم يخلون في كتابه تبعاله حتى يردون الى الرق بعجزه كما ينبغي عليه وفي الاجناس لو اشترى المكاتب اباه او جده
 او ولده او امه ليس له بيع في قول ايجافه ومحمد لا ليس له بيع هو لا وفي الموجد قال ابو جعفر المكاتب ان يكتب له
 ما ولده المشتري قد انتم لم يكتبوا عليه كذا ذكر صاحب الاجناس الرابع يحتاج الى بيان الفرق بين المشتري في
 الكتابه من الاولاد ومن ما اذا كاتب عبدا على نفسه ولده الصغير فانه اذا اشترى المشتري لم يسقط من البدل
 واذا اشترى الصغير سقط من البدل ما يخصه وهو ان المشتري يبيع من كل وجه ولا يمتنع من امر البدل بقره قبل دخوله
 في الكتابه واما الصغير فقد كان مقصودا بالعقد من وجه وكان البدل في مقابلة ومقابلته ولده فلهذا يسقط منه
 انما من ان شترى اذ هو ار حامي يجوز عندنا وعندنا لانه لا يجوز لانه لا تصرف تبرع كالا عتاق وقال القاضي
 الجنيح يجوز لانه لا تصرف لانه لا تصرف على السيد اما لو اشترى قريبا باذن السيد ففي صحة لاشاف في قولان وعن ابي اسحق
 المزدني من اصحاب القطع بالصحة وعند محمد يجوز ثم على قول الصحة بكتاب عبده في كل تصرف لا يجوز للمكاتب فاذا فعله

وله ان المادون له
 جمل في التجاره وهذا
 ليس بتجارة فامسا
 المكاتب يملك الكتابه
 وهذا الكتاب
 ولا يملك مبادله المال
 بغير المال فيعتبر
 بالكتابه ومن الاجاره
 اذ هي مبادله المال
 بالمال ولعن لا يملك
 هؤلاء كلهم تزويج عبده
فصل قال
 واذا اشترى المكاتب
 اباه وابنه وجعل
 في كتابه

موقوفه على الجارة من ابي سفيان الجارة المبرمة وقوله اجازة من لانه عقد جري بين فصولي وما لك فيوقف على اجازة من له الاجازة فاذا قبله كان ذلك اجازة منه فيصير كاتما لان الاجازة في الانتفاء كالاذن في المبادى ولو وكرا العبد بذلك فقد عقد عليه كذا اذا اجاز له العبد الموقوف ولو لم يقبل على اني سفيان ابي لولم يقبل الحر المذكور لموسى العبد على من ان اديت اليك الفافوق من بل قال كاتبة على الف فقال فقلت عليه فم فادى سفيان ابي فادى الحر المالك لم لا يتيقن قياسا من وبه قالت الثلاثة هم لانه لا شرط من حتى يتيقن بوجدهم والعقد موقوف من على اجازة العبد فان اجاز جاز لما قلنا هم وفي الاستحسان يتيقن لانه لا ضرر للعبد القاتل في تعلق الشئ من ابي في توقف الشئ هم باو الفاقيل فيصير من ابي العقد من في حق هذا الحكم ويوقف في حق لزوم المالك العبد نظر للعبد وتصحى للعقد لبقدر الامكان فان قلت ما الفرق بين البيع فان بيع الفصولي يتوقف على اجازة المخرجه له وفيما عليه وبها لا يتوقف فيما قلت ان ما له من اسقاطا وهو لا يتوقف على القبول وما عليه الزام وهو يتوقف على قبضه فيسلك به في صورة مسألة الكتاب من اراد ان السئلة التي قال فيها كاتب عبدك على الف ولم يقبل على اسنى ان اديت اليك الفافوق من صورة مسألة الجارية الصغرى وشارب هذا الى ان شراح الجامع الصغير رحمه الله اختلفوا في صورة المسئلة فيصير باذنه بقوله وصورة المسئلة ان يقول اني اقول الى اخره وصورة اخره ان يذكره في قوله ولو لم يقبل على اني الى اخره هم ولو ادعى المحرر البديل لا يرجع على العبد لانه متبرع من حيث لم يامر به الا وادى ولا هو مضطر في ادائه وحل له ان ليس له اذى الى المولى ان اداه بحكم الزمان ليس له لان ضمانه كان باطلا وصورة ان يقول كاتب عبدك على الف على الى ضمان من يرجع عليه لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلو ادى بعض له ان يرجع سوا ادى بعض لضماني او يفسد ضمان ولكن لو ادى بعض بعد اجازة العبد لا يرجع لان ثم حصل مقصود اخر وهو برادة ذمة العبد عن بعض البديل به اذا اراد ان يرجع على المولى قبل اجازة العبد فلو اراد الرجوع بعد اجازة العبد فلو ادى بعض الضمان يرجع لما ذكرنا وان ادى بغير الضمان لا يرجع سوسه ادى الكل او البعض به اذا قال المحرر لموسى كاتب عبدك على الف فان قال اعتقته بالف فهو على اذنيه اوجه اما ان يقول اعتقته بالف ولم يزد عليه اذ قال عني بالف او قال اعتقته بالف او قال اعتقته عن نفسيك بالف على ففى الاول لا يجب على الفصولي شئ اذا اعتقته ولو ادى لست منه ولو استملك الضمنه في الثاني يقع العتق عن الامر ويلزمه المال عند عدائنا الثلاثة ونعم الله استثناء اقتضاؤه في الثالث لا يلزمه شئ من المال لان الولاية ثبت للامور فهو المتفيع فيملك فلا يتوجب البديل على الامر لا يتوقف للزوج في ايقاع الطلاق كذا ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله والصدرا الشيبه وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان المال يلزم الامر بالا حقا ويقع العتق عنه لان قوله على ايجاب ضمان على نفسه ولا يجزى له الا بعد وقوع العتق عنه وفي الوجه الرابع لا يلزمه المال وله ان يسيره اذ اداه اليه كما في قوله طعاك بغيره على خلاف قوله طلق امرتك عن نفسك بالف على حيث يلزمه الالف لما ذكرنا كذا في جات

من قوفه على الجارة وقوله اجازة وتولم يقبل على ان اديت اليك الفافوق من فادى لا يتيقن قياسا لانه لا شرط والعقد موقوف وفي الاستحسان يتيقن لانه لا ضرر للعبد القاتل في تعلق الشئ من ابي في توقف الشئ هم باو الفاقيل فيصير من ابي العقد من في حق هذا الحكم ويوقف في حق لزوم المالك العبد نظر للعبد وتصحى للعقد لبقدر الامكان فان قلت ما الفرق بين البيع فان بيع الفصولي يتوقف على اجازة المخرجه له وفيما عليه وبها لا يتوقف فيما قلت ان ما له من اسقاطا وهو لا يتوقف على القبول وما عليه الزام وهو يتوقف على قبضه فيسلك به في صورة مسألة الكتاب من اراد ان السئلة التي قال فيها كاتب عبدك على الف ولم يقبل على اسنى ان اديت اليك الفافوق من صورة مسألة الجارية الصغرى وشارب هذا الى ان شراح الجامع الصغير رحمه الله اختلفوا في صورة المسئلة فيصير باذنه بقوله وصورة المسئلة ان يقول اني اقول الى اخره وصورة اخره ان يذكره في قوله ولو لم يقبل على اني الى اخره هم ولو ادعى المحرر البديل لا يرجع على العبد لانه متبرع من حيث لم يامر به الا وادى ولا هو مضطر في ادائه وحل له ان ليس له اذى الى المولى ان اداه بحكم الزمان ليس له لان ضمانه كان باطلا وصورة ان يقول كاتب عبدك على الف على الى ضمان من يرجع عليه لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلو ادى بعض له ان يرجع سوا ادى بعض لضماني او يفسد ضمان ولكن لو ادى بعض بعد اجازة العبد لا يرجع لان ثم حصل مقصود اخر وهو برادة ذمة العبد عن بعض البديل به اذا اراد ان يرجع على المولى قبل اجازة العبد فلو اراد الرجوع بعد اجازة العبد فلو ادى بعض الضمان يرجع لما ذكرنا وان ادى بغير الضمان لا يرجع سوسه ادى الكل او البعض به اذا قال المحرر لموسى كاتب عبدك على الف فان قال اعتقته بالف فهو على اذنيه اوجه اما ان يقول اعتقته بالف ولم يزد عليه اذ قال عني بالف او قال اعتقته بالف او قال اعتقته عن نفسيك بالف على ففى الاول لا يجب على الفصولي شئ اذا اعتقته ولو ادى لست منه ولو استملك الضمنه في الثاني يقع العتق عن الامر ويلزمه المال عند عدائنا الثلاثة ونعم الله استثناء اقتضاؤه في الثالث لا يلزمه شئ من المال لان الولاية ثبت للامور فهو المتفيع فيملك فلا يتوجب البديل على الامر لا يتوقف للزوج في ايقاع الطلاق كذا ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله والصدرا الشيبه وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان المال يلزم الامر بالا حقا ويقع العتق عنه لان قوله على ايجاب ضمان على نفسه ولا يجزى له الا بعد وقوع العتق عنه وفي الوجه الرابع لا يلزمه المال وله ان يسيره اذ اداه اليه كما في قوله طعاك بغيره على خلاف قوله طلق امرتك عن نفسك بالف على حيث يلزمه الالف لما ذكرنا كذا في جات

شيخ الاسلام ثم قال شري محمد في المكاتيب المبرمة واذا كاتب العبد من ابي اذا كانت المولى عبد من نفسه ومن عبد اخر لمولا لا يجزى من سفيان كاتب لانه لا عتق لقوله عبد اخر من فان ادعى الشاهد والناظر عتقا من ابي الشاهد والناظر من معنى المسئلة ان يقول العبد كاتبتى بالف درهم على ففى سفيان ولان الغائب هذه الكتابة بعبارة استخافا وفي القياس يجرى على نفسه كاتبة عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الكتابة عليه من قبل الكتاب ولا يتيقن رده الكتابة واجازة ولو التمس شيئا لا يخذه المولى من يده ليس للمولى ان يبيع من غيره ولو ابراه المولى او وجهه بدل الكتابة لا يصح اذ ليس عليه شي من البديل الواجب الا اذا ابراه وبه لا بدل عتقا جميعا كذا ذكره المجرى وغيره فان قيل ليس نحن فيه كالمستشهد به لان الاول اذ اتيه بما من كل شي من المولى المستحق الاول لا يسطر البديل شئ ويقتضى الاول ولا يمتنع لو كان العبد الغائب فانه مقصود بالكتابة من حيث خيف العقد اليها مقصود ابي ان المولى اذا امتنع اجماعه فقتل عتقه وبطلت الكتابة ولا يتيقن العبد الغائب بطلان حصة من الكتابة ويوجب سفيان حصة لا غير ولا يلزم من فدية ما هو متبرع من حيث لا يتوقف على قبوله فمما هو مقصود من به لا يتوقف فاجوب بان ما ذكرت يجوز ان يكون وجبا القياس انما الاستحسان فانظر الى ثبوت العقد بالتبعية في البعض من غير نظر في ان يكون فيه جهة امالة او الاتصحي للعقد ونظر المكاتيب لا اشتيايه على المسامحة هم واذا امكن تصحيحه على وجه يتفرد به احاطه فله من ابي فليكن من ان يذره من ابي ان يذره العبد اسما من البديل ان البديل كاتبة فيه لا يكون على الغائب من البديل شئ لانه يملك فيه من ابي في العقد وبذلك على ان النظر في مجرد التبعية لا يوجب امالة العتق والقدر عليه هم قال من ابي في اجماع الصغير وايضا ادى عتقا من ابي الشاهد والناظر قيل بذا كذا لانه قال في اول المسئلة فان ادعى الشاهد والناظر متقا واجيب بانه اعادة تمهيد لقوله هم ويحكي المولى على القبول من في القياس لا يجزى في الغائب وبه قالت الثلاثة لان الغائب متبرع غير مطالب بشئ من البديل ولكن الاستحسان ان يجبر عليه حتى يفتقن جميعا باو الغائب لان مكر العقد ثبتت في الغائب فيما لا يضر به ولكنه بمنزلة البيع بحكم العقد من احاطه من باع المجرى لانه لا يقبل منه المال حالا ولا يمكنه من السعاية على كونه احاطه بغيره عليه من المكاتيب واشيا المصنف الى وجه الاستحسان بقوله هم اما احاطه فلان البديل عليه واما الغائب فلانه يئال بغيره احرية وان لم يكن البديل عليه وصار كغير الرهن اذ ادى الدين من بيان استعانة انسان من آخر شيئا ليرى من ثم ادى المعية الدين هم يحل الرهن على القبول كاجابة الى استخلاص مدينه من رضى بعض النسخ الى استخلاص الرهن عليه هم وان لم يكن الدين عليه من ابي على ميع الرهن فكذا هنا يجبر المولى على القبول من الغائب وان لم يكن البديل عليه لانه محتاج الى استفادته احرية هم قال وايضا ادى لا يبيع على صا به لان احاطه بغيره وينا عليه من ومثله لا يرجع هم والغائب متبرع به غير مضطر في شئ من جهة احاطه بخلاف

قال بذا كاتبتى لعبد من نفسه ومن عبد اخر لمولا لا يجزى من سفيان كاتب لانه لا عتق لقوله عبد اخر من فان ادعى الشاهد والناظر عتقا من ابي الشاهد والناظر من معنى المسئلة ان يقول العبد كاتبتى بالف درهم على ففى سفيان ولان الغائب هذه الكتابة بعبارة استخافا وفي القياس يجرى على نفسه كاتبة عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الكتابة عليه من قبل الكتاب ولا يتيقن رده الكتابة واجازة ولو التمس شيئا لا يخذه المولى من يده ليس للمولى ان يبيع من غيره ولو ابراه المولى او وجهه بدل الكتابة لا يصح اذ ليس عليه شي من البديل الواجب الا اذا ابراه وبه لا بدل عتقا جميعا كذا ذكره المجرى وغيره فان قيل ليس نحن فيه كالمستشهد به لان الاول اذ اتيه بما من كل شي من المولى المستحق الاول لا يسطر البديل شئ ويقتضى الاول ولا يمتنع لو كان العبد الغائب فانه مقصود بالكتابة من حيث خيف العقد اليها مقصود ابي ان المولى اذا امتنع اجماعه فقتل عتقه وبطلت الكتابة ولا يتيقن العبد الغائب بطلان حصة من الكتابة ويوجب سفيان حصة لا غير ولا يلزم من فدية ما هو متبرع من حيث لا يتوقف على قبوله فمما هو مقصود من به لا يتوقف فاجوب بان ما ذكرت يجوز ان يكون وجبا القياس انما الاستحسان فانظر الى ثبوت العقد بالتبعية في البعض من غير نظر في ان يكون فيه جهة امالة او الاتصحي للعقد ونظر المكاتيب لا اشتيايه على المسامحة هم واذا امكن تصحيحه على وجه يتفرد به احاطه فله من ابي فليكن من ان يذره من ابي ان يذره العبد اسما من البديل ان البديل كاتبة فيه لا يكون على الغائب من البديل شئ لانه يملك فيه من ابي في العقد وبذلك على ان النظر في مجرد التبعية لا يوجب امالة العتق والقدر عليه هم قال من ابي في اجماع الصغير وايضا ادى عتقا من ابي الشاهد والناظر قيل بذا كذا لانه قال في اول المسئلة فان ادعى الشاهد والناظر متقا واجيب بانه اعادة تمهيد لقوله هم ويحكي المولى على القبول من في القياس لا يجزى في الغائب وبه قالت الثلاثة لان الغائب متبرع غير مطالب بشئ من البديل ولكن الاستحسان ان يجبر عليه حتى يفتقن جميعا باو الغائب لان مكر العقد ثبتت في الغائب فيما لا يضر به ولكنه بمنزلة البيع بحكم العقد من احاطه من باع المجرى لانه لا يقبل منه المال حالا ولا يمكنه من السعاية على كونه احاطه بغيره عليه من المكاتيب واشيا المصنف الى وجه الاستحسان بقوله هم اما احاطه فلان البديل عليه واما الغائب فلانه يئال بغيره احرية وان لم يكن البديل عليه وصار كغير الرهن اذ ادى الدين من بيان استعانة انسان من آخر شيئا ليرى من ثم ادى المعية الدين هم يحل الرهن على القبول كاجابة الى استخلاص مدينه من رضى بعض النسخ الى استخلاص الرهن عليه هم وان لم يكن الدين عليه من ابي على ميع الرهن فكذا هنا يجبر المولى على القبول من الغائب وان لم يكن البديل عليه لانه محتاج الى استفادته احرية هم قال وايضا ادى لا يبيع على صا به لان احاطه بغيره وينا عليه من ومثله لا يرجع هم والغائب متبرع به غير مضطر في شئ من جهة احاطه بخلاف

فتم المكاتيب باختيار بعد اعتنا احد جانبا ان شاء الله ويكون الشريك باختيار من التتمين والساعة
في نصف القيمة والعقود من قول ابي حنيفة رحمه الله بين الشريك والساعة ان كان مسلما وعنت
ابي يوسف رحمه الله لضمين المتعلق ان كان موطئا وساعة العبد من نصف القيمة ان كان موطئا
نصف القيمة ونصف ما يتبع من كتابته وكذا ان كان موطئا من الاقل عند السبيل الى المكاتيب
بالاداء فيكون شريك الشريك الاذن من شريكه في نصيبه من الشريك قال صاحب المكاتيب ابي علي المكاتيب
فانه ان كان كل المقبوض له ويكون ان يكون نصيبه عليه نصيبه فيكون الاذن متبرعا بنصيبه على العبد قلت في نصف
النصيب للعبد كما قال غيره من الشرائع فلهذا شريك الاذن في الشريك الاذن متبرعا بنصيبه من الشريك
كل المقبوض له شريك الشريك كما قال غيره من الشرائع فلهذا شريك الاذن في الشريك الاذن متبرعا بنصيبه من الشريك
اذ لم يحصل مقصوده من التبرع كما قال غيره من الشرائع فلهذا شريك الاذن في الشريك الاذن متبرعا بنصيبه من الشريك
لعدم حصول مقصوده من التبرع وسلاطة المبيع في التبرع ولكن تبرع بالبر من الزوج ثم جاز الفقرة من جهتها قبل
الدخول في تبرع لان مقصوده سلاطة المبيع للزوج ولم يحصل مقصوده من التبرع فلهذا شريك الاذن في الشريك
يحصل المبرع اجيب بان المتبرع عليه هو المكاتيب من وجه من حيث ان مقصوده الاول قضاء دينه من ماله وبعد العجز
عبد له من كل وجه المولى لا يستوجب له عده شيئا بخلاف المالك او الزوج لان ذمتها صالحة لوجوب دين المتبرع فلهذا
لحق الرجوع اذا لم يحصل مقصوده وفي الكافي ليس بالسكوت ان يخرجه من نصيبه لان الاذن له بقبض العبد الاذن
للمكاتيب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه من الشريك المكاتيب وقد تم بقبض المكاتيب فلهذا شريك الاذن في الشريك
او الموقوف بقضاء دينه من الودعة فلهذا شريك الاذن في الشريك المكاتيب وقد تم بقبض المكاتيب فلهذا شريك الاذن في الشريك
ولم يتم ولو اذن وهو مريض وادى من كسبه لكان له من كل ماله لان الشريك لم يبرح ماله ولا يبيع نصيبه لانه تبرع
لم يخرج شريك من نصيبه من الثلث وانما تبرع لثلاثة العبد الاذن له بغيره في اداء المكاتيب وتبرع المبرع
بالمناخ في نصيبه من ماله لان الثلث لان حق الورثة يتعلق بالاعيان لا بالمتاع
وان كان قد اكتسب قبل المكاتيب فان كان في ادائه الثلث لثلاثة العبد الاذن له بغيره في اداء المكاتيب وتبرع المبرع
م وعنده الاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
الذي له من نصيبه في النصف من الذي شريكه من نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
ش ابي لما لو كاتبا فجزء في يد من الاكساب في نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
في اجماع العشرة واذا كانت جارية بين جليلين كاتبا فجزء في يد من الاكساب في نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
الولد وصحت دعوتها لو ثبت النسب منه ثم وطئها الاخر فجزء في يد من الاكساب في نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
النسب منه في المدة المشتركة فانه يقتطع من نصيبه بالاجماع ثم عجزت فجزء في يد من الاكساب في نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
كلما نصيبه ولد للمولى الاول بطريق التبيين من لانه لما ادعى احد بها الولد وصحت دعوتها لقيام الملك له في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
وفي بعض النسخ فيها ابي في اجماعه ثم وصار نصيبه ام ولد له شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
لانه لا وجه لتكميل الاستيلاء والتملك بنصيب صاحبه اذ لا يمكن ان يشاركه في نصيبه لان المكاتيب لا تقبل الاقل من ملك

اذن للعبد بالاداء
فيكون متبرعا بنصيبه
عليه فلهذا كل من التبرع
وعنده الاذن
بكتابة نصيبه بكتابة
الكل لعدم التجزئ في
اصيل في النصف من
في النصف من نصيبها
والمتبرع من مشترك
بينها فيبقى كل ملك
بعد العجز قال واذا
كانت جارية بين
رجلين كاتبا
فجزء احد المبرع
في لانه فادعاه لوطئها
الاخر فجزء بولدها
فجزء نصيبه ام ولد
للاول لانه لما ادعى
احدها الولد وصحت
دعوتها لقيام الملك
فيها وصار نصيبه
ام ولد له لان المكاتيب
لا تقبل الاقل من ملك
الى ماله

ملك شريكه لا سببا فلذا بالاستيلاء من نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
ام ولد له نصيبه المولى الاول من ملكه في المدة المشتركة لان مقصوده الاول قضاء دينه من ماله وبعد العجز
فيقتطع من نصيبه بالاجماع ثم عجزت فجزء في يد من الاكساب في نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
لا يقبل الفسخ والمكاتيب تقبل فجزء في يد من الاكساب في نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
لعدم قبول التبرع الاقل من ملكه ابي لما لو كاتبا فجزء في يد من الاكساب في نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
يجز ما قلت جاز ان تفسخ التبرع الاقل من ملكه ابي لما لو كاتبا فجزء في يد من الاكساب في نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
ملكه ظاهره شريكه في قوله ظاهر لان الظاهر ان تفسخ التبرع الاقل من ملكه ابي لما لو كاتبا فجزء في يد من الاكساب في نصيبه اذن بكتابة الكل لعدم التجزئ في شريك المكاتيب من نصيبه في نصف شريك
ثم اذا عجزت بعد ذلك جلت المكاتيب كان لم تكن تبيين ان الجارية كلها ام ولد لاول لانه زال المانع من الاذن
وطئها سابق شريكه نصيبه لانه
تملك نصيبه لما استكمل
الاستيلاء ونصيبه عجز
لوطئها جارية مشتركة
ونصيبه شريكه في العجز
ولم يزل الولد ويكون ابنه
لانه بمنزلة الموقوف لا يبيع
وطئها كان ملكه قائما بظاهر
دولته في ثواب النسب
جزء بالقيمة على ما عرف
لكنه وطئ ام ولد الغير حقيقة
فيلزمه كمال العجز وانها
دفع العجز الى المكاتيب
جاز ان المكاتيب ملوات
باقية حتى القبط لسا
اختصاصها بماله لوطئها
لها واذا عجزت ترح العجز الى
المولى لظهور اختصاصه
وهذا الذي ذكرنا كله
قول ابي حنيفة وقال
ابي يوسف وصحى ام ولد
للاول ولا يبيع وطئها
لما ادعى الاول الولد صحت
كلامه ام ولد له لان امه
الولد يجب تكميلها بالاجماع

فقط امه صحت الولد
على نصيبه كافي لم يفسخ
ولو ادعى الثاني ولدها
الاخير صحت دعوتها
ملكه ظاهره شريكه
بعد ذلك جعلت المكاتيب
كان لم تكن تبيين ان
الجارية كلها ام ولد لاول
لانه زال المانع من الاذن
وطئها سابق شريكه
لشريكه نصيبه لانه
تملك نصيبه لما استكمل
الاستيلاء ونصيبه عجز
لوطئها جارية مشتركة
ونصيبه شريكه في العجز
ولم يزل الولد ويكون ابنه
لانه بمنزلة الموقوف لا يبيع
وطئها كان ملكه قائما بظاهر
دولته في ثواب النسب
جزء بالقيمة على ما عرف
لكنه وطئ ام ولد الغير حقيقة
فيلزمه كمال العجز وانها
دفع العجز الى المكاتيب
جاز ان المكاتيب ملوات
باقية حتى القبط لسا
اختصاصها بماله لوطئها
لها واذا عجزت ترح العجز الى
المولى لظهور اختصاصه
وهذا الذي ذكرنا كله
قول ابي حنيفة وقال
ابي يوسف وصحى ام ولد
للاول ولا يبيع وطئها
لما ادعى الاول الولد صحت
كلامه ام ولد له لان امه
الولد يجب تكميلها بالاجماع

عن القادرية والقالية ومن طرف المكاتب الى الملوكية وهي عبارة عن المقدورية والمفعولية والموت انتقالا ودية واعلية
 منه للمقدورية والمفعولية اذا القادرية لا تنجز مع الموت والمقدورية تنجز مع الموت ولما سقط الشرع اعتبارا قويا لما في
 من فصل موت المكاتب لحاجة العبد لا يحصل شرف احرته وحاجة المالك الى ان يتعلق بالمقتنية من الآثار والاحكام فلا
 يسقط اعتبارا في المناقبة كان في ذلك اولي ونقول لما لكية قدرة والملوكية عجز والموت عجز ايضا فلما فاقا بين
 القدرة والعجز والتحقق ههنا ان لا جماع انعقد على جعل المولى مستقما بعد موته بالطريق الاول لان الاتحاق فعل
 وكونه مستقما وصف وليس بفعل والموت ينفي في الافعال ولا ينفي في الصفات فاذا جعل مستقما بعد الموت كان جعل المكاتب
 مستقما بالطريق الاول هم فينزل ميا تقديرا مشا اذا كان لا امر كذلك ينزل للمكاتب حيا تقديرا وهذا جواب عن الرد
 الذي ذكره انهم تحريمه ان ثبوت الحرية على كل طريق ممكن لا يلزم الفساد لانه لو ثبت احرته بعد الموت ينزل حيا
 كما ينزل الميت حيا في حق بقاء الحركة على حكم ملكه فيما اذا كان عليه دين مستغرق وفي حق التجيز والتكليف وتنفيذ الوصايا
 في الثالث لو ثبت قبل الموت تستند احرته مع الشا وبها هو معنى قوله هم اولى بتدبير احرته من وفي بعض النسخ او شيئا
 احرته هم باستناد سبب الاداء الذي هو عقد الكتابة هم الى اقبل الموت كمن في ان قبل يلزم تقديم الموت على الاداء فيقول
 اجابا بالمتكف بقوله هم ويكون اذا خلفه كادائه فلا يلزم من ذلك ولا يتصور ان العتق بتقديم على الاداء ابل يقدم
 الاداء قبل العتق فان قيل لا او فليس معنى والاشا وانما يكون في الصفات الشرعية اجيب نعم فعل النائب معناه
 الى المنوب وهذا الامانة وشريعة من وهي صيغة احرته التي قبل ان يصيب ثمرها صياح بالمال ويدور عنه لو ثبت
 ليس بالمال لكن لما مع السبب الملك يجب بعد تمام السبب ملكا وتماه بالامانة الى اخرها من اجاز حيا فكذا ههنا لما كان
 السبب مستقرا وهو عقد الكتابة والعقود موقوف على الاداء واجاز بعد الموت واحكم هو وقوع العتق مما قبل الكتابة
 من بين الموت كالمالك ثم علمنا بعقده في آخر جز من اجاز حيا ما بان قيام العتق في اجاز حيا به مقام الخلية بين
 المال والمولى وهو الاداء المستحق عليه او يكون اذا خلفه كادائه توضح هذا انه متى غلب على طنة الموت وظهرا ما رايه ونفط
 رعا احرته يكون الظاهر انه يخلي بين المال والمولى فيصير بذلك الى شرف حرية نفسه حرية ادلاوه وسلامته السابعة فعمل من
 ذلك ان لا يشراف على الموت سبب لاد المال فاذا دى خلفا عندي استند الاداء الى اقبل الموت ففكارا كاداه
 به نفسه ويكون المراد من قوله باننا وبسبب الاداء اي باننا وهو الاداء الا العقد او لو اريد من سبب الاداء العقد لاستند الاداء
 زمان العقد وليس كذلك بل الاستناد الى اقبل الموت ولو اريد بالسبب الموت فله وجه ايضا لانا انما ثبت الاستناد بالفترة
 وهي تندفع بالاستناد الى اقبل الموت فلا تستند الى اول العقد هذا ما قرره شيخنا في شرحه رحمه الله فان قيل
 لو قد فاذ بعد اذ اقبل الكتابة في حيا به فاذ فله ولو حكم بحرته في آخر حيوته فينبغي ان يجاز فاذ فله واحمال له
 لا يجز قلنا ثبت احرته في آخر حيوته لضرورة حاجته اليها والاشا بالضرورة لا يعدي موضعها فلا تظهر في حق احصائه
 فلا يجز فاذ مع ان احرته وتداول الشبهات وحرية ههنا تثبت مع الشبهة وما ثبت بالاستناد وثبت من وجهه من ذلك
 ذلك ممكن من والاشارة الى ما ذكره من قوله وينزل حيا وقولا ويستند احرته الى اخره ويكون اذا خلفه كادائه هم على
 ما عرف تمامه من اي تمام اصل هذا الخلاف هم في اختلافات من اراد بها نسخ اختلافات فان ثبت من اصحابنا
 المتقدمين منقول السجاسة شمله على المسائل العقلية للاختلافات وطريقة الاختلاف وذكر فيها كثير من المسائل للاختلاف في غيرهم

فينزل حيا تقديرا
 او يستند الحرية
 باستناد سبب الاداء
 الى ما قبل الموت
 ويكون اداء خلفه
 كادائه وكل ذلك
 ممكن على ما عرفت
 فقامه في الخلافا

اذكر واسأل المكاتب لانه المستند وحده وقد قال صاحب الحيات عليك باستنساخ القواعد الاصولية للاستدراج
 الاستدراج الى القياس من تعدد تلك خارج الى الاصول السجدية باو ما اضافته احكم الى المشترك وسند طريق ما بين
 رده وادعى الاضافة الى المنقوص في هذا الموضع والاشا فان ليس للمالك ذلك يقتض من عتده بعد ايجاز على الركب
 بحضرة المقتنين فذلك القوة العظيمة قد وه الاقايك وذموى معرفة الهداية فتكون من اجملة الذي ظهر عند ذموى
 التوصل عتده فاصحى بالآخرين اعمال الذين مثل سعيهم في احرته الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون معنا حتى كلفنا نقول ربنا
 التوفيق المدعى ههنا ان موت المكاتب لا يوجب الفسخ لان موت المولى لا يوجب فكذا موت المكاتب لان العدم في الحقيقة
 الاتفاقية ثابت بالاجماع فلذا في النزاعية بالقياس عليه لان العدم في الاتفاقية انما كان لتحصل المصالح المتعلقة
 بشهادة المناسبة فلذا في النزاعية وبجى الاضافة في الدعوى فان استع حقا في تلك الصورة اجيب انما هي محققة
 فيها فان المسئلة المتعلقة بالعقد امور مطلوبة فان منع المطلوبة اجيب بانها مكابرة لاشا في المطلوبة في التحقيق عند
 العقلا فان كان ما قل لو خير من ان يحصل المصالح المتعلقة بالعقد وبين ان لا يحصل فانه كان يتجمل الحصول على علم الحصول
 قسمين الاصل في الحكم في الاصل ان لا يضاف الى المشترك لرحمته اجيب بان احرته ايضا في الى ما هو لازم فيها او في
 الفرع على تقدير الضرر في الاصل انه هو المشترك بينهما حقيقة ان الحكم في الاصل ان يضاف الى المشترك لانه ايضا
 اليه او الى ما يحقق الاضافة اليه يعني تحقق اضافة الى الاضافة الى المشترك لقيام الدليل على كل احدى هما وهو المناسبة
 فاما ما كان يكون مستافا الى المشترك فاذا ثبت في القول العدم في الاتفاقية يدل على احد الاخرين احدهما المشترك
 بين الوجود وبين وهو كون الوجوب محصلا للمصالح المتعلقة بالعقد لا يكون عنه املا يعني لا في الاصل وهو الصورة
 الاتفاقية ولا في الفرع وهو الصورة النزاعية والثاني المشترك بين العدمين وهو المانع من الوجوب قطعاً فانه
 اذا لم يتحقق احدهما يلزم الوجوب في الاتفاقية بالمقتضى السالم عن المعارضين القطعيين احدهما مانعة المشترك بين
 العدمين والثاني سؤل العدم الماكون مانعة المشترك بين العدمين معاوضة للمقتضى للوجوب واما بيان لاي من
 فلا منها يقتضيه العدم فيها لان المشترك بين العدمين اذا كان مانعا فيهما كان العدم في الاتفاقية ثابته واما كون
 العدم معارضا للمقتضى للوجوب فظاهر واما بيان سلامة المقتضى على تقدير عدم الامور فلا منها مقتضيان على
 التقدير اما انتفا مانعة المشترك فظاهر واما انتفا شمول العدم فلا انتفا لازمه وهو عدم عليه المشترك من لوازم شمول
 العدم من لوازم عليه المشترك بالضرورة ان المشترك بين الوجوبين اذا كان عليه راجحة للوجوب في احدى الطرفين
 يلزم الوجوب في الاخرى عملا بالعللة الراجحة فيلزم شمول العدم فثبت العدم في النزاعية من لوازم احدى الامور
 فيكون العدم في الاتفاقية مستلزما لاحدهما بالضرورة ودليل على الاخر واما ان العدم في الاتفاقية مستلزما
 لاحدهما بالضرورة ودليل على الاخر واما ان العدم في الاتفاقية ثابته بالاجماع فيلزم احد الامور فايها لازم لم
 المدعى وهو العدم في النزاعية فانهم قال ش اي القدرية هم وان لم تترك ونافش اي بالودى به بدل الاشابة
 هم وترك ولما مولودا في الكتابة سى في كتابة امية على نحو ش ومسندا بالاتفاق لدخوله في كتابة هم فاذا ادى ههنا
 بعين ابيه قبل موته وعتق الولد ش اي مكنا بعين ابيه ولد ايضا لان الولد داخل في كتابته وكسبه فكيف خلفه
 في الاداء وصار ش اي حكمه اها هم كما اذا ترك وفافش يعني لو ترك وفا كان سعيه بدل الكتابة منه وكما بعينه

قال ان لم يترك
 واداء وعتق ولما مولودا
 في الكتابة سى في
 كتابة امية على نحو
 فاذا ادى ههنا
 بعين ابيه قبل موته
 وعتق الولد ش
 الولد داخل في
 كتابته وكسبه
 فكيف خلفه
 في الاداء وصار

كما يبيّن في كتابي وابن القطان أيضا حيث قال في كتابه وعلمه هذا الحديث الجليل بحال عبد الله بن موهب فانه
لا يعرف حاله وقد بينا لك حاله فظهر لك سقوط اعتراضه الا ترى ان الجارية ذكرها الحديث في البيع فليست
قال في كتاب الفرائض باب في السلم على يد غيره وذكر عن عطاء بن رباح قال هو الولي الناس به حياته وماله وقد احتجوا في
مقتضى هذا الخبر حيث لم يجز لم ينعقد بغيره بل على أصل الحديث والمصلحة فبيننا بالان قول حياته وماله مصدران
مميان بمعنى الحياة والموت والمعنى هو الحق ابيه في حالة الحياة وماله في حالة الموت ارشاهم وهذا من ابي
هم يشير الى العقل والارث في حالتين ايتين شئ اى الى العقل عند حالة الحياة والارث بعد الموت هم ولان ماله
حقه فيموت الى حيث يشاء شئ اى ولان مال المولى قد يورث الى اى جهة شاء ولا حرج عليه هم والعرف الى بيت المال
مضرورة عدم المستحق شئ هذا جواب عن قول الشافعي ان فيه ابطال حق بيت المال في بيع الميراث اى بيت المال
لفرورة عدم المستحق هم لانه شئ اى بيت المال هم مستحق شئ لمال الناس لا يقال ان ابنه عليه السلام
قال الوارث لمن اعتق فيقيم من ذلك ان ولاد المولات باطل لانه لا يعتق لانه لا يورث لانه لا يورث لان تخصيص الشئ بغير
لا يدل على نفقه ما عدله هم قال شئ اى القدر ورثي هم وان كان له شئ اى الذي والى غيره هم وارث فهو ولي
شئ اى من الارث والى هم وان كانت عمة او خالة او غيرهما من ذرى الارحام لان المولاة عقد بها شئ اى عقد المولى
هم فلا يلزم غيرهما وزوالهم وارث شئ فيقدم عليه فان قيل ينبغي ان يبيع في الثلث لانه خالص حقه فيعزل
من يشاء وصار في معنى الوصية اجيب بان لو كان بطريق الوصية لقدم على الاب والابن ولا كذلك بالاجماع هم ولا بد من
شرط الارث والعقل شئ وذلك بان يقول واليتك على اني ان حيث عقلت معنى وان حيث عقلت عنك وان مت
ورثتني وان مت ورثتك هم كما ذكر في الكتاب شئ اى القدر ورثي هم لانه شئ اى لان محل الارث والعقل
هم بالالتزام شئ اى يكون بالالتزام فلا يبيع بدونه وهو شئ اى الالتزام هم بالشرط شئ اى
يكون بالشرط هم ومن شرط شئ اى ومن شرط عقد المولاة اى ومن شرط صحة هم ان لا يكون المولى من العرب شئ
اراد به المولى الاسفل هم لان تناصرهم شئ اى تناصر العرب هم بالقبائل شئ اى بالاقارب العشائر لانهم
يتناسرون بنسبتهم الى القبائل هم فافهم عن المولاة شئ لكون التناصر القبائل كمن ففهم المولاة لانه لا ينعقد
البيع فان قلت التناصر عكس وهو لا يراعى في كل فرد وانما يراعى في الجنس كما في الاستبراء فان عكس فيه فزاع الحم
وانما يقتصر في الجملة لانه كل فرد حتى وجب الاستبراء في من اشترى من امرأة او اشترى امته صغيرة قلت التناصر عكس
لا حكم فان قلت ان العلة شئ موجود والتناصر قد يوجد فلا يوجب قلت ان علة قلت انما السبب لظاهر مقام ذلك من
جملة الشروط العقل حتى لو سلم على يد صبي ولاد لا يبيع لان الصبي ليس من اهل النسخة وليس من اهل الالتزام ايضا وكذا
لو والى رجل عبد لم يجز الا ان يكون باذن المولى لانه عقد التزام بالنسخة والعبد لا يملك بنفسه الا باذن سيده ولو والى صبي
باذن اميه او صنيعة ليع لان عبارته اذا كان يعقل مبررة في العقود باذن وليه يبيع عقد ولا يبيع كالميراث في الميسر وفي المكاتب
روايتان في رواية يبيع ويكون ولاؤه لمولاه وفي رواية لا يبيع لانه عبد كذا في المحيط هم قال شئ اى القدر ورثي هم
والمولى ان ينعقد عنه لولاه الى غيره لم يعقل عنه شئ اى والمولى الاسفل الانتقال من الذي ولاه الى غيره لم يعقل
اللاه عنه اى من المولى الاسفل هم لانه شئ اى لان عقد المولاة هم عقد غير لازم بمنزلة الوصية شئ فيمنع الرجوع

وهذا يشير الى العقل
والاخرى حاليتين
ولان ماله حقه فيموت
الى حيث يشاء والعرف
الى بيت المال ضرورة
عدم المستحق كونه
مستحق قال ولكن
وارث من ذرى من ذرى
وان كان عمة او خالة
او غيرهما من ذرى الارحام
لان المولاة عقد بها
فلا يلزم غيرهما وادعوا
وارث كاد من شرط
الارث والعقل كما
ذكر في ائكت كونه
بالا لتمام وهو بالشرط
ومن شرط ان يكون
المولى من العرب لان
تناسرهم بالقبائل
فانما ينعقد من المولاة
والى ان ينعقد عنه
بلا لانه الى غيره ماله
يعقل عنه لانه عقد
غير لازم بمنزلة الوصية

كما في الوصية هم وكذا على شئ اى وكذا المولى الاعلى هم ان يترجم ولانه لعدم اللزوم شئ لما ذكرنا انه عقد
لازم وماله اى كالميراث في كافي رجل والى رجل فله ان يتحول عنه ماله يعقل عنه ولان ينعقد بغيره وكذلك للميراث ان يترجم
من ولايته لم يعقل عنه فاذا انقضى احد المولاة لم يغير محض من صاحبه لم ينعقد الا ان يوالى الاسفل آخر فيكون ذلك
وان لم يغير صاحبه وفي التهمة فاذا عطل عن لا يقدر ان يتحول الى غيره وصار العقد لازما لالا اذا انقضا على النقص هم الا
ان يشترط في براءش اى في فسخ عقد المولاة وقال تاج الشريعة اى في انتقال المولاة الى غيره وتبري الاعلى عن المولاة
الاسفل هم ان يكون محض من الآخر شئ المراد بالمحضر العلم حتى اذا وجد العلم بالاحضار كان كافيا هم كما في عزل الوكيل
فصل شئ حيث لم يبيع الا بالعلم لانه يورث الى الفرقة فانه ينفرد على حساب ذكيل فيصير منا من كذا ههنا من شئ فسخ الاعلى عقد
المولاة بغير محض من الاعلى ليعمل على مفرور لانه رجا موت الاسفل فينبغي ان يورث فيصير منا من كذا ههنا من شئ فسخ الاعلى عقد
حضرت الاسفل لان الاسفل اذا لم يعلم به يعتق عبده على حساب ان عقل عبده على مولاه لم يجب عليه فيشرط علمها فان قلت
لم قيد بقوله قصد قلت لان عزل الوكيل بدون علمه يجوز ضمنا فكذلك عقد المولاة فيفسخ بدون علمه ضمنا لا قصد الا يقال في عزل الوكيل
قصد بغير الوكيل بسبب انما هو عند رجوع الحق عليه اذا كان قد من ال موكل وههنا من شرط احدنا انقول بسبب لانه
ههنا هو السبب من كذا هو دفع الضرر فان العقد بينهما وفي آخر واحد هما الزام النسخ على الآخر بدون علمه والزام شئ على الآخر
من غير علم به ضرر لانه ان فيه جعل عقد الميراث بالبيع فلا عقد ولا يبطال فعليه بدون علمه من كذا ما اذا عقد الاسفل من غير
بغير محض من الاول شئ اى من المولى الاعلى حيث يجوز براءش اى لان عقد الاسفل من غيرهم فسخ كذا شئ لان
انتقاض العقد في حق الاول ضرورة صحة العقد مع الثاني فيفسخ هم بمنزلة العزل الحكمي في الوكالة شئ حيث يجوز كذا فان
فيل لما اذا جعل صحة العقد مع الثاني موجب فسخ العقد الاول اجيب بان الوكالة النسب والنسب وانما يتصور ثبوت
من غير ذلك لولا رفر فنان من ضرورة صحة العقد مع الثاني بطلان العقد الاول هم قال شئ اى القدر ورثي هم وادعوا
شئ اى المولى الاعلى اذا عطل عن المولى الاسفل هم لم يكن له ان يتحول بولاه الى غيره لانه شئ اى لان الشان هم تعلق في غير
شئ اى تعلق بولاه في حق الغير وهو المولى الذي ولاه اولاهم ولانه قضى بالقاضي شئ اى ولان الشان منى بموجب اجنابة
على القاضي الولي الذي عطل عنه فكذا به المولاة لان القضاء بموجب الشئ قضاء بغيره وذلك لشئ وان كان كذلك صار بمنزلة المحرم
عليه عند ان كان محترقا فيه ففهم عند الكل فلا ينعقد هم ولانه بمنزلة عوض ماله شئ اى ولان نقل المولى من صار بمنزلة عوض المولى
الاسفل هم كالميراث في البتة شئ فان الميراث لو اخرج عن الواجب من جهة لم يبق له الرجوع فكذلك هذا هم وكذا لا يتحول ولده
شئ اى اذا كان المولى غل ولده لم يكن لولده ان يتحول الى غير المولى الا على التعلق حق ثبت له في ولائه ورجوع العقد عن ابي في الميراث
لا يجوز لولده ان يتحول الى غيره لان ولاه بالاب كالميراث كما لا ينعقد الاصل فكذلك ليس له ان يتحول بغيره ففهم ذلك
اذا كبرهم وكذا اذا عطل عن ولده شئ اى كما لا يجوز ان يتحول الى غير المولى الاعلى عنه فكذا لا يجوز له ان يتحول اذا عطل
ولده هم لم يكن لكل واحد منهما شئ اى من الوالد والولد ان يتحول شئ اى يتحول الى غيره هم لانهما في حق
الولاه شئ اى لان المولى الاعلى والمولى الاسفل ولده هم كشخص واحد شئ حكما فكذلك لا يجوز للولد ان يتحول للولد هم قال
شئ اى القدر ورثي هم وليس المولى العتاق ان يوالى احد لانه لازم شئ اى لان ولاه العتاق لازم لا ينعقد النقص لان سبب التعلق
وبه لا ينعقد النقص بغيره كالتسبب اذ الميراث فلا يغير عقد المولاة لان المولاة اولى من بقائه شئ اى مع بقائه ولاه العتاق

وكذا المولى الاعلى
عن ولائه لعدم اللزوم
اذا كان يشترط في هذا
ان يكون محض من
الآخر كما في عزل الوكيل
فصل في براءش
ما اذا عقد الاسفل
مع غيره بغير محض
من الاول لانه خسر
حكمي فينقل العزل
الحكمي في الوكالة قال
واذا عطل عنه الميراث
ان يتحول الى غيره
لا ينعقد بغيره الخبير
ولا ينعقد به القاضي كونه
منزلة عوض ماله كالميراث
في العتاق وكذا لا يتحول
ولده وكذا اذا عطل
عن ولده لم يكن لكل
واحد منهما ان يتحول
كالميراث في البتة
كشخص واحد قال
المولى العتاق ان يوالى
احدا لانه لازم مع بقائه

المبيع حال كونه طائعا بان كان الكراه على البيع شى اى على نفس العقد لا على الدفع شى اى دفع البيع الى البائع
يعنى اذا كره على البيع دون دفع المبيع فذم طائعا جازا لمبيع هم لانه دليل الاجازة بخلاف ما ذكره على الهبة ولم يذكر
الدفع فوجب دفعه شى اى العين الموجودة الى الموهوب به حيث يكون باطلا شى اى حيث يكون العقد فاسدا او غير ذلك
بعد القبض كما الهبة الصحيحة جاز على ان صلنا ان افساد السبب لا يمنع وقوع الملك بالقبض فان تصرف فيه بعد القبض
فان قيمته لان مقصود الموهوب كسب الزاد في بعض النسخ مقصود الكراه والاول اصح وهذه اشارة الى الفرق بين ملك
الكراه على البيع والكراه على الهبة فمقتضى الموهوب ان الاستحقاق شى اى ما يتعلق به الاستحقاق لا يقتصر على الموهوب
اللفظ شى يعنى لا سورة العقد هم وذلك شى اشارة الى الاستحقاق هم في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد شى يعنى ان الاستحقاق
انما يكون في الهبة بالدفع الى الموهوب حتى لا يكون من غير قبض هم على ما هو الاصل شى يعنى الاصل في البيع ان ثبت الاستحقاق
من غير قبض هم فدخل الدفع شى اى اذا كان الامر كذلك فوقع الدفع هم في الكراه على الهبة شى يعنى كان الكراه على الهبة
اكراما على الدفع نظرا الى مقصود الموهوب وهو حمله على شى يتعلق به الاستحقاق واذا ملك المالك لم يتغير به دون البيع شى حيث لا يكون
الكراه على البيع اكراما على الدفع اى القبض فيكون الدفع على اختيار موفد على الاجازة هم قال وان قبضه كره باس شى اى بان
قبض المشتري الثمن حال كونه كراه فليس ذلك باجازة ومعية شى اى على الموهوب هم رده شى اى رد الثمن هم ان كان قائما
به ونفسا والعقد شى يكون الثمن امانة عند الموهوب لانه لا كان كراه قبضه وان كان الكراه على الهبة فليس ذلك بالاجازة
هم قال وان ملك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره اى والحال انه غير مكره هم والبائع كره لانه مضطرب عليه بمقتضى عقد فاسد شى
لعدم الرضى واما كذلك فمضمون بالقيمة هم وللكره شى بفتح الراء هم ان يضمن الموهوب شى بفتح الراء هم ان يضمن الموهوب
شى اى الكراهية شى اى الكراهية هم في ما يرجع الى الامتياز شى وان لم يبيع الا من حيث انه كلام لان التملك
بلسان الغير لا يمنع هم فكان شى قال اى كان الموهوب هم دفع مال البائع الى المشتري شى اى ما يراه البائع الموهوب
هم فيضمن شى اى الموهوب بالفتح هم ايها الشاكالناصب كما نصب الغاصب شى بفتح الخاء هم ان يضمن الموهوب
شى اى فلو ضمن الموهوب بالفتح الموهوب بالكره هم رجوع على المشتري بالقيمة شى اى رجوع الموهوب بالكره على المشتري بقيمة القبض
هم لقيام مقام البائع شى اى قيام الموهوب مقام البائع باذنه فان كان المضمون بصير ملكا للغاصب من وقت سبب الضمان
هم وان ضمن المشتري شى يعنى وان ضمن الموهوب بالفتح اى مشتري كان بعدم الاول هم فقد كل شر ان كان بعد شرائه وذا
العقد شى اى تناوله وقال الا نراى يعنى في صورة النصب اذا تدولت الايدي وتناستت العقود بان باع بغير ملك
وذلك من آخر ثم ضمن المالك المشتري الثاني مثلا فقد كل شر بعد شرائه الثاني لانه ملك بالزمان فحينئذ اذ باع ملك نفسه ولا ينفذ
ما كان بالشر قبل الشراء الثاني لان استناد المالك الى وقت الضمان لا غير بخلاف البائع الموهوب اذا جاز بعض العقود ونفذ الكل
لان العقود موقوف على الاجارة فلما وجدت جاز الكل قال ثلج الشريعة اذا تدولت الايدي وضمن البائع المشتري فقد كل
شر ان كان بعد شرائه لان المشتري حينئذ ملك لنفسه كره لانه لم يضمنه مشتري آخر من هو الموهوب المشتري ينفذ كل شر ان كان بغير ملك
دون ما كان قبل شرائه وفي الكافي فان ضمن احد المشتريين وقد تناستت العقود اى تناوله فقد كل شر بغير ملك ولا ينفذ
قبلا اى قبل شرائه المشتري او قبل الضمان هم لانه شى اى لان المشتري هم ملك الضمان فله ان باع ملكه شى اى ملك نفسه

بان كان الكراه على البيع
لا على الدفع لانه دليل
الاجازة بخلاف ما ذكره
اكره على الهبة ولم يذكر
الدفع فوجب دفعه
حيث يكون باطلا
لان مقتضى الموهوب
الاستحقاق لا يقتصر
اللفظ شى يعنى لا سورة
بالدفع وفى البيع بالعقد
من غير قبض
اكراما على الدفع نظرا
الكراه على البيع اكراما
قبض المشتري الثمن حال
به ونفسا والعقد شى
هم قال وان ملك المبيع
في يد المشتري وهو غير
لعدم الرضى واما كذلك
فى بيعه لغيره وهو
مكره لانه مضمون
عليه بمقتضى عقد
فاسد وللكراهية ان
يضمن لكره انتفاء
لانه لا يملكه فصار بيعه
الاتلاف فكانه
دفع مال له بغير
الى المشتري فيضمن
ايهما شاك الغاصب
وفاصل الغاصب
فله ضمن الموهوب
على المشتري بالقيمة
لقيامه مقام البائع
ضمن المشتري فقد كل
شر ان كان بعد شرائه
تناستت العقود لانه ملك
بالضمان فله ان يبيع ملكه

هم ولا ينفذ ما كان قبل شى اى قبل شرائه المشتري او قبل الضمان هم لان الاستناد الى وقت قبضه شى اى استناد
ثبوت الملك الى وقت قبضه فقط هم بخلاف ما اذا جاز المالك الموهوب مقدما منها شى اى من العقود التي تناستتها الايدي
حيث يجوز ما قبله وما بعده شى اى لا ينفذ عقد شى اى ما يقابل له الفرق بين قبضته وبين الاجازة عقد منها حيث تقدم العقد
بمنه على ما كان بعده وعم الجميع هنا لك وقد روي ان المالك استخط حق يعنى في صورة الاجازة هم وهو شى اى حق يوهبهم
المالك فعاد الكل الى الجواز والقدرا هم نظيره اشترى دارا ولما شفع فباع المشتري حتى تناستت العقود واجاز الشفع واحد
منها فانه يجوز لكل وكذا الراى باع حتى تناستت العقود ثم اجاز المهرتم واحد من العقود فانه يجوز لكل بخلاف القبض
او ابيع وتناستت البيوع واجاز المالك ولهذا يجوز ما جازة بعينه لانه باع كل واحد منهم ملك غيره وهنا باع كل واحد
ملكه فان قيل بالفرق بين اجازة الموهوب واجازة المضمون من فانه اذا اجاز بيعا من البيوع نفذ ما جازة خاصة اجيب
بان العتق يزيل ملكه بكل بيع من بذر البيوع توقف على اجازة لمصارفة ملكه فيكون اجازة احد البيوع تملك المبيع
من المشتري بغير ذلك بغير قبضه امواه واما المشتري من الموهوب فله البيع من كل شر ان كان ملكه وانما توقف الموهوب
على سقوط حكم الموهوب في الاستناد وروى فينا لا ينفذ في حال بين اجازة البيوع الاول والاخر فانه انما يبيع كل ما جازة منها
هم فصل شى ما ذكره حكم في حقوق العباد شى في بيان حكم الكراه الواقع في حقوق الله وقدم الاول لان حق
العبد مقدم بحاجته هم وان كره على ان ياكل الميتة او يشرب الخمر فانه على ذلك كسبوسا بغير قيد شى اى ارباب الشرع
الضعيف الذي لا يخاف من عنت نفس او تلف ماله لم يحل له شى اى الاقدام على ذلك في البسوط كل ضرب من ضروب
نفسه او ماله في الكراهية لا يحل تن غالب الراى لقيام مقام الحقيقة وقد قال بعض العلماء في ذكر ادنى الجوارعين حتى لو تقرر
بالقل من اربعين منها لم يحل الاقدام على ذلك لان ما دون ذلك مشروع بطريق التقرير والتزيم لقيامه به وحيث انما
ولكننا نقول نصب لتمامه لراى لا يكون ولا نص في التقدير بهنا واحوال الناس مختلفة في احوالهم بدخول فلاح طريق سوارى الموهوب
الى غالب ان وقع غالب راية انه متلف نفسا وعنه يحل الاقدام الاول في الذخيرة ولو بد بغير سوطا يكون
قولا لا يعتبر لان يقول لا خربك على عيتك وعلى ذكرك هم الا ان يكون بان من نفسه او على غيره من اعضائه فاذا خاف على ذلك
وسعدان يقوم على كراهية عليه وكذا على هذا شى اى وكذا الحكم على ما ذكره الدم وحكم اخذ شى يعنى اذا كره على شرب لدم كل
حكم اخذ شى لا يحل الاقدام الا اذا خاف على نفسه او على غيره من اعضائه هم لان تناوله هذه الحرامات اثم باع عند الضرورة
كفى حاله فخصه شى فانه يقال متى حاله الضرورة من التجرع بقوله الا اما اضطررتم فقال فمن اضطرر فخصه بغير الكراه
هم لقيام الحرم فيما رواه شى اى فيما رواه الضرورة هم ولا ضرورة الا اذا خاف على نفسه او على غيره من اعضائه شى اى بغير اشتد شى
اى التملك هم وغالب على ذلك ما رواه شى اى لا يضمن الموهوب على ما رواه فان مبرح او قوما به شى اى قتلوه او اقموا
هم ولم ياكل فيما شى اى في ما رواه شى اى وكذا يضمن صاحبه فخصه به وقال الشافعي في قول صحيح واخذ في رواية ذلك
هم لانه لما اشترى من حيث ان حرمة هذه الاشياء كانت باعتبار خلل يورث الى البدن او العقل او العرض او حفظ ذلك من فساد
النفس غير ممكن هم لان بالاستثناء شى عن الاقدام هم معا والغير على اهلاك نفسه فقام كفى حاله فخصه ومنه ان
انه لا يضمن شى وبه قال الشافعي في قول واخذ في رواية هم لانه رخصه شى اى لان الاقدام على ذلك رخصه هم اذا خرب
فانتم شى اى اذا خرب بعد انما ميتة او خرب فانه اذا امتنع من ذلك هم فيكون اخذ بالعزيمة شى فلا يضمن هم قلنا

ولا ينفذ ما كان قبله لان
الاستناد الى وقت
قبضه بخلاف ما اذا
اجاز المالك الموهوب
عقدا منها حيث
يجوز ما قبله وما بعده
لانه سقط حقه
لما منع فناء الكل الى
الجواز والله اعلم
فصل وان كره على
ان ياكل الميتة او يشرب
الخمر فانه على ذلك كسبوسا
بغير قيد او بغير قيد
او بغير قيد او بغير قيد
ان يكره على ان ياكل
على نفسه او على
غيره من اعضائه
فانه لا يخاف من عنت
نفسه او ماله
و سعة ان يبيع
على ما اراد عليه
وكذا على هذا الدم
ولكن الحكم التزيم
هذه الحرامات فاما
عند الضرورة فمكافى
حالة المحنة لقيام
الحرم فيما رواه
الا اذا خاف على نفسه
او على غيره من اعضائه
على ذلك بالضرورة
وغالب على ذلك ما رواه
ولا يضمن الموهوب
نفسه حتى او قوما به
ولم ياكل فيما شى
لما اشترى من حيث ان
حرمة هذه الاشياء كانت
باعتبار خلل يورث الى
البدن او العقل او العرض
او حفظ ذلك من فساد
النفس غير ممكن
هم لان بالاستثناء
عن الاقدام هم معا
والغير على اهلاك
نفسه فقام كفى حاله
فخصه ومنه ان
انه لا يضمن
لانه رخصه هم اذا خرب
فانتم شى اى اذا خرب
بعد انما ميتة او خرب
فانه اذا امتنع من ذلك
هم فيكون اخذ بالعزيمة
شى فلا يضمن هم قلنا

انما لا يضمن
لانه رخصه هم اذا خرب
فانتم شى اى اذا خرب
بعد انما ميتة او خرب
فانه اذا امتنع من ذلك
هم فيكون اخذ بالعزيمة
شى فلا يضمن هم قلنا

حالة الاضطراب مستثنى بالنفس ش هذا منع لما قال ابو يوسف تقريره لا نسلم ان الكفرية قائمة لان الله تعالى يشقها في الدنيا
وقال وقد فصل كل ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه من وجوب ش اي الاستثناء في كل ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه من وجوب ش اي الاستثناء في كل ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه من وجوب ش
ش يعني الاستثناء في كل ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه من وجوب ش اي الاستثناء في كل ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه من وجوب ش اي الاستثناء في كل ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه من وجوب ش
كذلك فلا يحرم حينئذ هم فكان اباة لا رخصة ش اي كان اباة ابتداء لا دخل في الكفرية ثم خرج فاستثنى عن
استثناء الطعام الحلال حتى تلفت نفسه وعنده فكان انما هم الا انما ياتهم اذا علم بالاباة في هذه الحالة ش هذا جواب اشكال كان
يقول اذا ثبت اباة يفتي ان لا ياتهم اذا الانسان لا ياتهم بترك المباح فاجاب بان ياتهم اذا علم بالاباة ولم ياتهم حتى تلفت لا يفسد
ساعيا في احوال نفسه اذا لم يعلم ذلك فلا ياتهم في ان في الكليات الكفرية خفاء ش لان امر سيئ شرع في انفسهم فلو كان
اوساط الناس مفرودين فيه هم فيفسد بجهل فيفسد عليه هم كاجل بالخطاب في اول الاسلام ش حيث كان
عندهم اوفى دار كبريت ش بان ياتهم في دار كبريت لا يجب عليه ش ما لم يعلم باوامر الشرع فان قيل اضافة الاثم الى ترك المباح
من باب فساد الوضع وهو فاسد فاجاب بان المباح انما يجوز تركه في الايمان به اذا لم يترتب عليه محرم وهنالك ترتب عليه
قتل النفس المحرم فصار تركه حراما لان ما افضى الى احرام حرام ش اي القدر الذي هو الكفر بالله والحياء بالله وسب
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقية او كسب او ضرب لم يكن ذلك كراحتى يكره بالمرئيات منه على نفسه او على غيره من اعضاءه لان
الاكرام بهذه الاشياء ليس باكرام في شرعها كما مر ش في اول الفصل هم معنى الكفر وحده ش اي واحمال ان حرمة الكفر
هم اشد اولى واحرى ش بان لا يكون الاكرام وقوله اشد خبر لقوله وحده وقوله اولى خبر لقوله معنى الكفر تقديره عدم كون الاكرام
في الكفر اولى هم قال فاذا خاف على ذلك ش يعني على نفسه او على غيره من اعضاءه هم وسعد ان يظهر امره به ش يعني
في امور يرجع الى الكفر بالفتح وفي يد الى ما في قوله امره هم ويورى ش ينصب ليدامى وان يورى عطف على قوله
ان يظهر وهو من التورية وهو ان يظهر خلاف ما يظهر وهو الايمان بلفظ يحتمل معنيين بان يظهر الكفر باللسان مع افعال الايمان
في قلبه هم فان اظهر ذلك ش اي التلذذ بالكفرهم وقلبه مطمئن بالايمان ش اي واحمال ان كلفه مطمئن بالايمان
هم فلا اثم عليه ش اي فلا اثم عليه حينئذ هم حديث حمار بن ياسر رضي الله عنه حين استولى به وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم
كيف وجدت قلبك قال مطمئن بالايمان فقال عليه السلام ان ما دونه ش هذا حديث اخرجه اسحاق في المستدرک في تفسير سورة النحل
من حديث عبيد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الكريم بن مالك بن الجوزي عن ابي عبيد بن حمزة بن حارث بن مسعود عن ابيه قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم
حمار بن ياسر فلم يترك حتى سبيل النبي صلى الله عليه وسلم وذكر التهم عن الكفر فقالا اتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وادركه قال
سر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تجد قلبك قال كيف تجد قلبك قال مطمئن بالايمان قال فان ما دونه فقال
حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه واخرجه البيهقي في المعرفه وابو نعيم في الحلية في ترجمة حمار ورواه عبد الزراق في مصنفه
مؤخر عن عبد الكريم بن الجوزي ورواه الشيخ ابن راهويه في مسنده في سند حمار بن ياسر قوله فان ما دونه وقال
بعض الشراح اي ان ما دونه الى الاكرام فعدالى طمينة القلب الى اجر الكفر الا يجوز منه عليه السلام الامر باجر الكفر الكفر فاعل
صاحب لسانه معناه عدالى طمينة القلب الى الاجرة طمينة جميعا لان ادنى درجات الامر بالاباة فيكون اجر الكفر الكفر ساعيا
وليس كذلك لان الكفر مالا يتكشف حرمة وقال تاج الشريعة وبعض العلماء يكون قوله فان فساد فساد طاهره يعني ان عدا
الى الاكرام فعدالى ما كان منك من البخل معنى وذكر التهم بخبر وهو لفظ فانه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم انه يامر احد

حالة الاضطراب مستثنى بالنفس ش هذا منع لما قال ابو يوسف تقريره لا نسلم ان الكفرية قائمة لان الله تعالى يشقها في الدنيا
بالنفس هو محتمل لما
بعد انما فخرهم
اباة لا رخصة لانه
اعيا ياتهم اذا علم بالاباة
في هذه الحالة لان الكفر
المحتمل فساد وضعه
بالنفس المحرم فصار تركه
اوساط الناس مفرودين فيه
عندهم اوفى دار كبريت
من باب فساد الوضع
قتل النفس المحرم فصار تركه
رسول الله صلى الله عليه وسلم
الاكرام بهذه الاشياء ليس
هم اشد اولى واحرى
في الكفر اولى هم قال
ان يظهر وهو من التورية
في قلبه هم فان اظهر
هم فلا اثم عليه
كيف وجدت قلبك قال
من حديث عبيد الله بن عمر
حمار بن ياسر فلم يترك
سر يا رسول الله صلى الله
حديث صحيح على شرط
مؤخر عن عبد الكريم بن
بعض الشراح اي ان ما
صاحب لسانه معناه عدالى
وليس كذلك لان الكفر
الى الاكرام فعدالى ما

بالنفس المحرم فصار تركه حراما لان ما افضى الى احرام حرام ش اي القدر الذي هو الكفر بالله والحياء بالله وسب
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقية او كسب او ضرب لم يكن ذلك كراحتى يكره بالمرئيات منه على نفسه او على غيره من اعضاءه لان
الاكرام بهذه الاشياء ليس باكرام في شرعها كما مر ش في اول الفصل هم معنى الكفر وحده ش اي واحمال ان حرمة الكفر
هم اشد اولى واحرى ش بان لا يكون الاكرام وقوله اشد خبر لقوله وحده وقوله اولى خبر لقوله معنى الكفر تقديره عدم كون الاكرام
في الكفر اولى هم قال فاذا خاف على ذلك ش يعني على نفسه او على غيره من اعضاءه هم وسعد ان يظهر امره به ش يعني
في امور يرجع الى الكفر بالفتح وفي يد الى ما في قوله امره هم ويورى ش ينصب ليدامى وان يورى عطف على قوله
ان يظهر وهو من التورية وهو ان يظهر خلاف ما يظهر وهو الايمان بلفظ يحتمل معنيين بان يظهر الكفر باللسان مع افعال الايمان
في قلبه هم فان اظهر ذلك ش اي التلذذ بالكفرهم وقلبه مطمئن بالايمان ش اي واحمال ان كلفه مطمئن بالايمان
هم فلا اثم عليه ش اي فلا اثم عليه حينئذ هم حديث حمار بن ياسر رضي الله عنه حين استولى به وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم
كيف وجدت قلبك قال مطمئن بالايمان فقال عليه السلام ان ما دونه ش هذا حديث اخرجه اسحاق في المستدرک في تفسير سورة النحل
من حديث عبيد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الكريم بن مالك بن الجوزي عن ابي عبيد بن حمزة بن حارث بن مسعود عن ابيه قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم
حمار بن ياسر فلم يترك حتى سبيل النبي صلى الله عليه وسلم وذكر التهم عن الكفر فقالا اتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وادركه قال
سر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تجد قلبك قال كيف تجد قلبك قال مطمئن بالايمان قال فان ما دونه فقال
حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه واخرجه البيهقي في المعرفه وابو نعيم في الحلية في ترجمة حمار ورواه عبد الزراق في مصنفه
مؤخر عن عبد الكريم بن الجوزي ورواه الشيخ ابن راهويه في مسنده في سند حمار بن ياسر قوله فان ما دونه وقال
بعض الشراح اي ان ما دونه الى الاكرام فعدالى طمينة القلب الى اجر الكفر الا يجوز منه عليه السلام الامر باجر الكفر الكفر فاعل
صاحب لسانه معناه عدالى طمينة القلب الى الاجرة طمينة جميعا لان ادنى درجات الامر بالاباة فيكون اجر الكفر الكفر ساعيا
وليس كذلك لان الكفر مالا يتكشف حرمة وقال تاج الشريعة وبعض العلماء يكون قوله فان فساد فساد طاهره يعني ان عدا
الى الاكرام فعدالى ما كان منك من البخل معنى وذكر التهم بخبر وهو لفظ فانه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم انه يامر احد

ومنه قوله تعالى
كل من اكره قلبه
سالمين بالايمان
الاية كان بعد الايمان
لا يفوت الايمان حقيقة
لقيام التصديق في
الامتناع وقت النفس
حقيقة فليس عليه
قال فان صيرحت
حتى ولا يظهر الكفر
كان سعي الايمان
صبر على ذلك حتى صلي
وساوى رسول الله عليه
سيد الشهداء وقال
في شمله من رقيق في الجنة

مثل الظلة من اليد من تحت من وسلم لم يقدروا منه على شيء انتهى قال عبد الحق في غزوة الرجيع والرجيع على
 شامية اسال من عسافان وعسافان على معلقة من قلعين في الجنوب ومن عسافان الى بطن من ثلاث وثلاثون ميلا ومن بطن من
 كنة سيرة يوم وقلع من بطن من عسافان بطن العين المحلة وبطن من بفتح الميم وتشديد الراء وعزوة احد كانت في الغنم
 من شوال سنة ثلاث من الهجرة قوله اسل في غزوة بطن من مفتوحين وذالعين صلتين وهي الارض المستوية وقيل الارض الم
 المرتفعة وقال بن وريد الغد فدي الارض الغليظة المرتفعة ذات الجحش فلا تزال الشمس تشرق فيها فوال من قطع
 عنب اى عفتو وعنب وهو كسل لقاق وسكون الطائر في آخره وقال الليث القطع اسم الثمار المقطعة فيقال قطعت لعنب
 اقطعة قطعا فبجيبه قول غلوا باكثر الشين المبيحة وسكون الامم وهو الغصون اعصار اللجم والاشجار الانسان اعفاوه قوله ممنوعا
 من القزير وهو القزيرين وادوات سيم وزاي مبيحة وغيره قوله لان خبيبا صير على ذلك حتى صلبت بولعهم الخمار المبيحة وفتح
 المبيحة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره باربعة اخرى وقد ذكرنا ان صلبه لم يثبت في الصحيح ولكن محمد بن اسحاق
 ذكر في كتاب السيرة وقال اتباع خبيبا حجرتن اباب البقي رحمة الله ليقته باهية ثم اخرجوه الى القعيم وصلبوه على
 شية وقوله وسماه اى خبيبا رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء هذا لم يثبت والمحدثون من قوله
 عليه السلام سيد الشهداء انة في حجة رضى الله عنه رواه الحكم في الفضائل من حديث عبد الله بن محمد بن عبد
 رحمهم الله قال سمعت جابر بن عبد الله رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء ارحم الله
 يوم القيمة حمزة رضى الله عنه واخرجه الطبراني عن ابى اسحق الشيباني عن علي بن حذور عن الاصمعي بن بشار عن
 علي رضى الله عنه قال ان افضل المخلوق يوم يجمعهم الله المصل وافضل الناس بعد المصل الشهداء وافضل الشهداء
 حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه وقد نظم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سيد الشهداء حمزة بن
 عبد المطلب رضى الله عنه حديث اخر نحو ذلك ورد في بلال رواه البراء في مسنده من حديث زيد بن ارقم ان النبي
 عليه السلام قال نعم المرطال وهو سيد الشهداء حديث قوله وقال في شدة اى فيه اى في غيب وكية مثل زكية هو
 رفيقي في الجنة وقيل لفظ مثل عبارة عن الذوات اى قال في ذوات اى ذات جيب وقال تاج الشريعة اى في مثل خبيبة لم
 على اذا المشركين وصلبهم وعدم اجراء كلمة الكفر فمن كان كذلك يكون باذل نفسه لا عز الدين فيكون مثل
 خبيبة رضى الله عنه قلت المفهوم من كلامه ان قوله عليه السلام هو رفيقي في الجنة في حق غير جيب ولكن يدخل
 فيه جيب بمشاركته غيره في العبر على الاذلة وغيره والمفهوم ما ذكرنا ولا اى قوله عليه السلام هذا في حق جيب
 رضى الله عنه والاخرى ما قاله تاج الشريعة لان قوله عليه السلام هذا لم يثبت في حق جيب وان كان هو من قتلى
 عليه السلام في الجنة هم ولان المحرمة باقية شى لتناهي بيع الكفر فكان بالصبر على الاكراه محبسا محرم الشرع
 ممثلا له هم والامتناع لا عز الدين عزيمته شى اى الامتناع عن اظهار ما توعد به لاجل اعزاز الدين
 عزيمته اى اخذ بالعزيمة ولا شك ان الاخذ بالعزيمة افضل من الاخذ بالرخصة لاسيما في مثل هذا الموضع هم
 بخلاف ما تقدم من شى من اكل الميتة وشرب الخمر فان المحرمة هناك لم تكن باقية هم للاستثناء شى ارادة
 قوله تعالى الا ما اضطررتم والاستثناء من التحريم اباحة فان قلت الله تعالى كما استثنى في اجراء كلمة الكفر ايضا
 في قوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكراه فقلت من كفر بالله شرطا معتدا وحذف جوابه لان جوابه شى

ولان المحرمة باقية
 ولا استثناء لان الدين
 عزيمته بخلاف ما تقدم
 لا استثناء

بالكفر صدر ردا على كاد قيل من كفر بالله فعليه غضب الامم الكراه ولكن من شرح بالكفر صدر فعليه غضب ولا يلزم
 من اشتغال الغضب الاباحة وتقريره ان في الآية تقدير بما واخيرا وتقديره من كفر بالله من بعد ايمانه
 وشرح بالكفر صدر فعليه غضب من الله ولم يرد عذاب عظيم الا من اكراه وتلقه مطمئن بالايمان فالله تعالى
 ما اباح اجراء كلمة الكفر على لسانهم حالة الاكراه وانما وقع عنه العذاب والغضب وليس من ضرورة
 انقى الغضب وهو حكم الجسامة لانه ليس من ضرورة عدم الحكم عدم العلة كما في شيوع الشهر في
 حق المسافر المرنى فان السبب موجودا والحكم متأخر فجاز ان يكون الغضب منقيا مع قيام العلة المتوجبة
 للغضب وهو المحرمة فلم يثبت اباحة اجراء كلمة الكفر هذا ما قالوه وفيه نظر لان المراد بالعلة ان
 كان هو المصطلح فذاك لم يقع التحاق من الحكم الذي هو معلوله وان كان المراد بها السبب الشرعي
 كما مثل به فانما يخفف الحكم عنه بدليل آخر شرعي يوجب تأخير ما في المثال المذكور من قوله تعالى
 ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ولا دليل فيما نحن فيه على ذلك وعن هذا ذهب
 ابو بكر الرازي رحمه الله الى ان الامر في قوله عليه السلام فان عادوا فعد لا اباحة وقوله لان الكفر
 فيما لا تشك حرمته صحيح ولكن الكلام في اجراء كلمة الكفر بالان في الكراه هم قال شى اى الله ورسوله
 رحمه الله هم فان اكراه على اطلاق ما سلم به من ان على نفسه او على غيره من اعتقادات وسوء ان فعل
 في ذلك شى اى اطلاق ما سلم به لان مال الغير يسمان بضرورة كما في حالة الجوع شى اى
 يعامل به معاملة المباح لانه يجعل مباحا في تلك الاحوال ولهذا لو لم يتناول حتى يقتل فباب على ذلك
 وفي الخبر لم يشرب حتى يقتل يا ثم قالوا هذا المستند يدل على ما دلى مال الغير اشد حسنة من
 شرب الخمر وقد تحققت شى اى الضرورة هم والمصاحب المال ان يضمن المكة شى بكسر الراء هم لان
 المكة شى بفتح الراء هم المكة شى بكسر الراء هم فيما يصلح الالة شى قد مر ان كل موضع يصلح كون
 المكة الالة المكة يكون الضمان على المكة واحترز بقوله فيما يصلح عن الاصل والشك والوسط فانه فيما
 لا يصلح الالة اذا لاكل بفهم التكم بلسان الغير لا يتصور هم والاتفاق من هذا القبيل شى اى
 من قبيل ان يصلح الالة بان ياخذ به ويلقيه على مال الغير فانه هو وان اكراه يقتل من قتل غيره
 لم يسعد ان يقدم عليه ويصير حتى يقتل شى بان قال لغيره ان قتل فلانا لا تقتلك لا يسعد ان تقدم
 على قتله قوله ويصير بالرفع على انه خبر معتد به محذوف اى وهو يصير على ذلك ولا يجوز له غضب
 عظما على ان يقدم عليه انفسا المصلحة فافهم هم فان قتله كان اغتالان قتل المسلم مما لا يستباح
 الضرورة ما شى اذ دليل الرخصة خوف التملك والمكة عليه في ذلك سواء سقط حق المكة
 في حق متناول وم المكة عليه للتعارض بخلاف ما اذا صبر على اختلاف مال الغير فان دليل الرخصة
 قاطعة وحرمه النفس فوق حرمة المال هم فكذلك الضرورة شى اى فكذلك لا يباح لهذه الضرورة
 وهي الاكراه على قتل النفس فيقول الاكراه بيع ما يبيع الضرورة وما يبيع الضرورة لا يبيع الاكراه
 ثم قتل المسلم لا يباح الضرورة ما فكذلك يباح بالاكراه هم قال شى اى الله ورسوله رحمه الله

قال وان كراه على القتلا
 مال مسلم بامر محاسنه
 على نفسه او على غيره
 من اخصائه وسحقه
 ان يفعل ذلك
 لان مال الغير يسمان
 للضرر في حالة الحاجة
 وقد تحققت وصلة
 المال ان يضمن المكة
 لان المكة الالة للمكة
 فيما يصلح الالة والقتلا
 من هذا القبيل وان
 اكراه يقتل على قتل
 غيره لم يسم ان يقتل
 عليه ويصير حتى
 يقتل فان قتله كان
 اغتالان قتل المسلم
 مما لا يستباح للضرورة
 ما فكذلك لا يباح

هم والقصاص على المکره من بکسر الراء لا بضمهم ان کان القتل عمداً من اي ان کان القتل قتل عمداً وان کان القاتل عادداً هم قال العبد الضعيف رحمه الله وهذا عند ابی حنیفه ومحمد رحمهما الله ش ای قال المصنف المذکور وهو وجوب القصاص على المکره بکسر الراء عند ابی حنیفه ومحمد رحمهما الله ویقال الشافعی رحمه الله عنه فی قول وقال السفناتی مع سوار کان الامر عاقلاً بالغاً او معقوباً او غلاماً غیر بالغ فالقود على الامر وعزاه الى المبسوط ثم اورد سوالاً فقال فان قيل لو کان المکره الامر بمنزلة الاله للبشارة فی القتل والمکره المأمور لا لوجوب ان لا یجب القصاص على الامر فیما اذا کان صبیاً او معقوباً لان انتقال فعل المکره اليه لایكون اقرب من مباشره بنفسه وفيما بالشر الصبی القتل العمد لا یجب القصاص علیه وقد ذکر فی المبسوط ان القصاص یجب علی الصبی اذا ارغبه بالقتل العمد بالاکراه كما ذکرنا فواجبه قلنا لما انتقل فعل المأمور الى الامر انتقل مع وصفه من القتل والبلوغ قصار ذلك بمنزلة جنایة الامر بید المأمور من الاحکام القتل فلماذا لم یعتبر عقد الامر بلونه بخلاف ما لو باش بنفسه لانه لا واسطه هناك احد یوصف بالقتل والبلوغ لیتقل قوله اليه بذلك الوصف فكان ذلك قتلاً خاصاً من الصبی لا غیر ولا اعتبار بعد الصبی من القتل فی ايجاب القصاص وقال الشیخ العلامة علاء الدین عبدالعزیز رحمهما الله ما نقل السفناتی فی المبسوط سواد ذکر فی هذا الباب اذا عرفنا هذا فنقول سوار کان المکره عاقلاً بالغاً او معقوباً او غلاماً غیر بالغ فالقود على المکره لان المکره صار كالآلة والقول والبلوغ غیر معتبر فی حق الآله وانما المعبر بتحقيق الاجراء فعمل ان قوله سوار کان المکره او معقوباً بفتح الراء وبکسر الراء الدلیل الذی ذکره یتادی علیه فتدبر بکسر الراء وذلك غیر سدید یؤی ما قال ابو الیسر فی المبسوط ولو کان المکره الامر صبیاً او مجنوناً لایجب القصاص على احد من القاتل فی الحقیقه هذا الصبی والمجنون وهو لیس باهل لوجوب العقوبه به علیه وذكرنا محله فی مبسوط ولو کان المأمور غلط القتل او صبیاً یجب القصاص على المکره الامر لان فعل القاتل ینقل اليه فیکون الصبی والبالیغ فی حقه سوي فعلهم بهذا ان ايجاب القصاص على الصبی الامر سهو وما ذکره من الفرق بین المباشر والامر غیر مسلم لان المنتقل الفعل ووصفه من العمد واختار لا وصف القاتل من القتل والبلوغ الا ترى ان المأمور لو کان صبیاً او معقوباً لا ینقل وصف الصبا والقسه اليه حتی لا یجب القصاص على المکره احتیالاً للدرء فی القصاص هم وقال زفر رحمه الله یجب على المکره من بفتح الراء ان یراد به یجب القصاص على المکره المأمور وهو رواته عنه وفي رواته اخرى عنه کقول الشافعی رحمه الله عنه هم وقال ابو یوسف رحمه الله لا یجب علیها من اي لایجب القصاص على المکره والمکره جميعاً هم وقال الشافعی رضی الله عنه یجب علیها من اي علی المکره والمکره جميعاً وبه قال مالک واحمد رحمهما الله هم زفر رحمه الله ان الفعل من المکره من اي ان الفعل وهو القتل حاصل من المکره بفتح الراء حقیقه ش ای من حيث الحقیقه لصدوره منه بغير واسطه هم وحاشا ش ای ومن حيث المحس فانه معان مشا بهم وقرئ بالشرع حکم ش ای حکم القتل هم علیه ش ای علی القاتل هم وهو ش ای حکم القتل هم الاثر

والقصاص على المکره ان کان القتل عمداً قال لا وهما عند ابی حنیفه ومحمد رحمهما الله یجب على المکره قال ابو یوسف رحمه الله یجب علیها وقال الشافعی یجب علیها لانه قتل من الفعل من المکره حقیقه وحاشا وقد الشریع حکمه علیه وهو

ش بالاجماع لایجاب القصاص على غیره غیر معقول وغیر مشروع هم بخلاف الاکراه على الاتلاف مال غیر لانه سقط حکم وهو الاثر من قلم ین مقدر علیهم شرعاً هم واضیف الى غیره ش ای الی غیر المکره هم وبهذا ش ای باذکره زفر رحمه الله من الدلیل هم یتسک الشافعی رضی الله عنه فی جانب المکره من بفتح الراء یعنی فی وجوب القصاص هم ویوجب ش ای ویوجب الشافعی القصاص هم علی المکره ایضاً ش بکسر الراء هم لوجود التسبیب الى القتل من ش ای من المکره الامر حیث احدث فی معنی کان ما لا یلزم القتل هم والتسبیب فی هذا ش ای فی القتل هم حکم المباشر عند ش ای عند الشافعی رحمه الله عنه هم لانی شهود القصاص ش یعنی اذا شهد علی رجل بالقتل العمد فاقص المشهود علیه فجار المشهود بقتله حیاً فی یتسل الشاهد ان عنده التسبیب لانها قتله حکماً قیل فی عبارة المصنف ش ای لان دلیل زفر رحمه الله یدل على عدم جواز اضافة القتل الى غیر المکره فکیف یجعل ذلك ولینا لشافعی رحمه الله من وجوب یضیف الیه ایضاً وجب بان دلیل یدل على عدم جواز اضافة الى غیر المکره مباشره والشافعی رحمه الله عن یضیف الیه تسبیباً فلا تنافی هم ولابی یوسف رحمه الله ان القتل مقصور على المکره من بفتح الراء هم من بفتح الراء ش ای من بفتح الراء هم قد ذکرناهم وقصره علیه هم واضیف الى المکره ش بکسر الراء هم من وجوبه نظر الى الحمل ش بفتح الراء ای حمل المکره علیه تقدیر ان کونه محمولاً على القتل یدل على انه کالاته وانما ینقل عنه وكل ما کان كذلك کان شبهه هم قد خلعت الشبه فی کل جانب ش والقصاص ینفذ بهما هم ولما ش ای ولابی حنیفه ومحمد رحمهما الله هم ان ش ای ان المکره بالفتح هم محمول على القتل ش ای لجار الیه بواسطه التهديد بالقتل هم لیسهم ش یعنی یسیر المکره القاتل فی ذلك فالتلا بطبعه اے بالقصاص بطبعه ذلك کالسیف یقطع بطبعه فایطبعه یقتنی القطع وذلك هم ایضاً بحیث ش ای لاجل ایتاره حیثه علی حیوة غیره لان الانسان یدل على حب حیاه نفسه فیمتنع فمقتله فاختیار هم فیسیر المکره ش بکسر الراء هم فیما یصلح الیه لانه هو القتل بان یلقیه علیه ش فلا یكون علی المکره نصاص ولا دية ولا فکارة لان القتل بغضات الى القاتل لا الى الآله هم ولا یصلح الیه فی الحقیقه على دینه ش هذا جواب عما یقال لو کان الیه لایضیف الاثر الى المکره کالقتل فاجاب بقوله ولا یصلح ای المکره الیه ای المکره بکسر الراء فی اجنایه على دینه لان القتل من حیث انه یوجب المأثم جنایة علی دین القاتل لانه انما اکرمه یعنی علیه دینه فلو اضيف الیه صار جنایة على دین المکره وقرئ بطلان الاکراه هم فقی القتل ش من حیث کونه جنایة علی دینه هم فتدبر ش ای علی المکره بالفتح هم فی حق الاثر كما تقول فی الاکراه على الاتلاف ش ومن حیث الاتلاف منقول الى المکره من حیث الاتلاف حتی یجب الثمان علی المکره ومن الاتلاف بقی مقصور على المکره حتی یكون الولاء هم وفي اکراه الجوسی ش ای ولما تقول فی اکراه الجوسی ای اکراه المسلم الجوسی فالصدر مصاف الى مقول وطوی ذکر القاتل لان الجوسی مکره وقد صرح به فی الايضاح وهو کما لو اکراه جوسیاً هم علی ذبح شاة غیر ینقل الفعل الى المکره ش بکسر الراء هم فی الاتلاف ش یعنی قیمة الشاة هم وذن الذکاة حتی یجزم ش غلام کل تناول لان مل الفرنج یعلق بامور الدین

مختلوف الاکراه علی الاثر مال المکره لانه سقط حکم وهو الاثر من قلم ین مقدر علیهم شرعاً هم واضیف الى غیره ش ای الی غیر المکره هم وبهذا ش ای باذکره زفر رحمه الله من الدلیل هم یتسک الشافعی رضی الله عنه فی جانب المکره من بفتح الراء یعنی فی وجوب القصاص هم ویوجب ش ای ویوجب الشافعی القصاص هم علی المکره ایضاً ش بکسر الراء هم لوجود التسبیب الى القتل من ش ای من المکره الامر حیث احدث فی معنی کان ما لا یلزم القتل هم والتسبیب فی هذا ش ای فی القتل هم حکم المباشر عند ش ای عند الشافعی رحمه الله عنه هم لانی شهود القصاص ش یعنی اذا شهد علی رجل بالقتل العمد فاقص المشهود علیه فجار المشهود بقتله حیاً فی یتسل الشاهد ان عنده التسبیب لانها قتله حکماً قیل فی عبارة المصنف ش ای لان دلیل زفر رحمه الله یدل على عدم جواز اضافة القتل الى غیر المکره فکیف یجعل ذلك ولینا لشافعی رحمه الله من وجوب یضیف الیه ایضاً وجب بان دلیل یدل على عدم جواز اضافة الى غیر المکره مباشره والشافعی رحمه الله عن یضیف الیه تسبیباً فلا تنافی هم ولابی یوسف رحمه الله ان القتل مقصور على المکره من بفتح الراء هم من بفتح الراء ش ای من بفتح الراء هم قد ذکرناهم وقصره علیه هم واضیف الى المکره ش بکسر الراء هم من وجوبه نظر الى الحمل ش بفتح الراء ای حمل المکره علیه تقدیر ان کونه محمولاً على القتل یدل على انه کالاته وانما ینقل عنه وكل ما کان كذلك کان شبهه هم قد خلعت الشبه فی کل جانب ش والقصاص ینفذ بهما هم ولما ش ای ولابی حنیفه ومحمد رحمهما الله هم ان ش ای ان المکره بالفتح هم محمول على القتل ش ای لجار الیه بواسطه التهديد بالقتل هم لیسهم ش یعنی یسیر المکره القاتل فی ذلك فالتلا بطبعه اے بالقصاص بطبعه ذلك کالسیف یقطع بطبعه فایطبعه یقتنی القطع وذلك هم ایضاً بحیث ش ای لاجل ایتاره حیثه علی حیوة غیره لان الانسان یدل على حب حیاه نفسه فیمتنع فمقتله فاختیار هم فیسیر المکره ش بکسر الراء هم فیما یصلح الیه لانه هو القتل بان یلقیه علیه ش فلا یكون علی المکره نصاص ولا دية ولا فکارة لان القتل بغضات الى القاتل لا الى الآله هم ولا یصلح الیه فی الحقیقه على دینه ش هذا جواب عما یقال لو کان الیه لایضیف الاثر الى المکره کالقتل فاجاب بقوله ولا یصلح ای المکره الیه ای المکره بکسر الراء فی اجنایه على دینه لان القتل من حیث انه یوجب المأثم جنایة علی دین القاتل لانه انما اکرمه یعنی علیه دینه فلو اضيف الیه صار جنایة على دین المکره وقرئ بطلان الاکراه هم فقی القتل ش من حیث کونه جنایة علی دینه هم فتدبر ش ای علی المکره بالفتح هم فی حق الاثر كما تقول فی الاکراه على الاتلاف ش ومن حیث الاتلاف منقول الى المکره من حیث الاتلاف حتی یجب الثمان علی المکره ومن الاتلاف بقی مقصور على المکره حتی یكون الولاء هم وفي اکراه الجوسی ش ای ولما تقول فی اکراه الجوسی ای اکراه المسلم الجوسی فالصدر مصاف الى مقول وطوی ذکر القاتل لان الجوسی مکره وقد صرح به فی الايضاح وهو کما لو اکراه جوسیاً هم علی ذبح شاة غیر ینقل الفعل الى المکره ش بکسر الراء هم فی الاتلاف ش یعنی قیمة الشاة هم وذن الذکاة حتی یجزم ش غلام کل تناول لان مل الفرنج یعلق بامور الدین

هم كذا هذا شئ اى كذا حكم القتل فان قلت لو كان الماسر محمدا على القتل بطبيعته لا يجرى عليه ما يقتضيه ان يستطاع ان يقتل
 من اصحابه محضه يقتل انما نادوا اكل من محمدا حتى يقتل حيا فاما الفرق قلت ولما جاز هناك من جهة الغير فصار له واما ان يقتل
 فقيم لم يجرى ان يقتل من جهة غير حتى يصير له واما ان يجب عليه الضمان في المال فقلت ان الحكم خصه بغيره فان قلت
 يعني ان لا يصح المكره الله في الاعتناق من حيث الاتلاف لان الاتلاف مثبت في ضمن الاتفاق بها لفظ ووجه الاتلاف
 الله في حق التلف فكذا في حق ما ثبت في ضمنه قلت نعم لا اعتناق اتلاف اذ هو لا ملك وليس في قدره العبد الا ان
 وهو يصح في ازالة الملك اما اثبات القوة فالحاصل حق الله تعالى يقال بشكل بما ذكره حمزة على صيد حتى قتله وادى
 الضمان لا يرجع على المكره وان صلح الله في الاتلاف والقتل الضمان في قتل العبد استوجب بالجمانية على
 احرامه وهو لا يصح الله في ذلك هم قال شئ اى القدر ورسمه الله هم وان اكره على طلاق امراته
 شئ اى ان اكره الرجل على ان يطلق امراته في بعض النسخ وان اكره الرجل على طلاق امراته هم او يفتق
 عده فعل شئ اى طلق امراته او اعتق عبده هم وقع ما اكره عليه عندنا خلافا للشافعي رضى الله عنه شئ
 وبقول الشافعي قال مالك واما رجمها الله ثم اكره لا يعمل في اختيار منها الطلاق والعتاق والنكاح والرجوع
 والتدبير والعفو عن القصاص واليمين والندب والظهار والايلاء والفي في الايلاء والسلام لان الشافعي تصرف
 هم وقد مر في الطلاق شئ اى في فصل طلاق المكره والسكران وفيه فمما دوى قاضيان رحمهما الله اكره
 بوجوب القتل على الطلاق والعتاق فلم يفعل حتى قتل لم ياشم كما لو اكره بالقتل على الطلاق مال نفسه فلتبين
 كان شديدا فكذا في الامتناع عن ابطال ملك النكاح هم قال شئ اى القدر ورسمه الله هم ورجع
 اى المكره بفتح الراء هم على الرضى اكره بقبول العبد لانه صلح الله فيه من حيث الاتلاف فانصاف الله له
 شئ اى المكره الماسر هم ان يضمن شئ اى المكره الا انهم موصرا كان او موصرا شئ لان وجوب الضمان
 باعتبار مباشرة الاتلاف فيكون ضمان جيران فلا يختلف باليسار والاعسار الا انهم من ان شئ او اعتناق
 يضمنون اذ ارجعوا موصرين كانا او موصرين فان قلت ينبغي ان لا يجب ضمان على المكره لانه المتفوض
 وهو الولاء والاتلاف بعوض كالاتلاف قلت هذا يكون ان لو كان العوض مالا او في حكم المال والولاء ليس بمال
 ولا شبهه بالمال لانه بمنزلة المنصب وهو ليس بمال هم ولا سعاية على العبد لان السعاية انما تجب للتخريج الى الحرية
 شئ وقد خرج فلا يمكن تخريجه ثانيا كما هو ذهب الى حنيفة رحمهم الله ان المستسب كالمكاتب والذين
 يحتاج الى التخريج الى الحرية كالعبد المشترك اذا اعتقه احد الشريكين يحتاج الى تخريجه الى الحرية اما بالاعتد
 او بالتضمين او بفتح الشريك الاخر كما عرف هم او تعلق حق الغير شئ اى او السعاية انما يجب لعلق حق الغير
 بالعبد كما هو ذهب بها كعتق المريض عبده وعتق الراهن عبدا المربون فانه يجب السعاية على العبد فيا ان كان
 موصرا لعلق حق الغير وفي الذخيرة مسألة الاعتناق والطلاق على ثلاثة اوجه الاول ان يقول المكره خطرت
 بياي الاخبار بالحرية فيما مضى كاذبا وقد اردت ذلك لا الاشارة بعقد العبد بغيره ولا يضمن المكره شيئا
 لانه عندل عما اكرهه وعتق العبد باقراره طاعة الله ان يقول خطرت بياي الاخبار كاذبا
 وتركت ذلك وادرت عتقا مستقبلا كما طلب مني فقه هذا عتق العبد بغيره بغيره وادرت بغيره المكره

كتاب الاكراه
 على جلد في امراته
 لا يفتق عبده
 وهو لا يصح الله في ذلك
 من خلاف الشافعي
 وقد مر في الطلاق
 قال في حقه
 الذي اكرهه بقبول
 العبد لانه صلح الله فيه
 من حيث الاتلاف
 فانصاف الله له
 ان يضمنه موصرا
 كان او موصرا
 على العبد لان السعاية
 انما تجب للتخريج الى
 الحرية او بفتح الشريك

المكره في العبد والاشاء ان يقول لم يخطر بياي شئ وقد ايت باطلب مني فالجواب فيه كالجواب في الوجه الثاني
 والجواب في الاكراه على الطلاق وقد سمي لها مهر اقبل الدخول كالجواب في الاكراه على عتق العبد في الوقوع
 ورجوع الزوج على المكره الا ان في الطلاق الرجوع بنصف المهر وفي الاعتناق بقبول العبد هم ولم يوجد واحد
 منها شئ اى من التخريج الى الحرية وتعلق حق الغير هم ولا يرجع المكره شئ بكسر الراء هم على العبد بالضمان
 لانه لو اخذ بغيره شئ اى لان المكره نفسه انما يضمن من حيث انه جعل سلفا للعبد كما يقتضيه والقتول لا يضمن الا احد
 كما هم قال شئ اى القدر ورسمه الله هم وان كان شئ اى الاكراه هم قبل الدخول شئ بهما فان
 قلت المأثرة شرط في ضمان العبد وان المكره لم يضمن غير تأكيد نصف المهر والايجاب اعل من التأكيد قلت المأثرة
 في المضمون ثانياً الفعل والمضمون نصف المهر لا الاتفاق فيجوز المأثرة هم وان لم يكن في العقد مسمى يرجع على المكره شئ
 بكسر الراء هم بالزمن المستحق لان ما عليه شئ اى على الزون هم كان على شرف السقوط بان جات الفدية من قبلها من تخيير
 اى الزوج شيئا بغيره اكره او بالارتداد والعبد بالبدن شئ اى ما كان عليه انما يتاكد هم بالطلاق كان
 اتلافه لان من يذبح بغيره شئ اى المكره شئ بكسر الراء هم من حيث انه اتلاف من فاذ اضيف اليه يثبت المكره عليه لان التأكيد
 شيئا كان المكره بمنزلة المالك فيجب عليه هم بخلاف اذا دخل بياش حيث لا يضمن المكره الا امر شيئا وبقول مالك واكره
 وعند الشافعي يضمن مهر المثل هم لان له قدره بغيره بغيره شئ اى لا يضمن المكره الا امر شيئا وبقول مالك واكره
 عند الشافعي لا يضمن المثل الا ان يضمن المثل ان الشافعي اذ ارجعها بغيره شئ اى لا يضمن المثل ان المصنف رد
 لم يضمن الا لراء على النكاح قال فقه في الاسل ولو ان رجل اكره بوجوبه بغيره بغيره شئ اى لا يضمن المثل ان المصنف رد
 امره على عشرة الف ومهر شيئا الف درهم كان النكاح جائزا ويؤن من عشرة الف درهم مهر شيئا الف درهم
 يطل العتق وذكر الطحاوي وفي محقه ان الزوج يضمن ما يفتقر بالقتل على من اكرهه وهو كسب ظاهر الرواية
 ولو ان المرأة هي التي اكرهت حتى تزوجها الزوج على الف درهم مهر شيئا عشرة الف او زوجها او لياها او كسب ظاهر الرواية
 لا يضمن ولا ضمان على المكره ثم هل المرأة والا وليا الاعتراض بذا النكاح فاستنتج على وجهين اما ان يكون الزوج دخل بها ولم
 يضمن وقيل بغيره بغيره شئ اى وجوبه بان رضى المرأة بما سمي لها من اصدق او تم ترش وكل وجه على وجهين اما ان يكون
 الزوج كفوا لها او غير كفوا فان كان كفوا لها وقد رضىت بالمسمى كان للاولياء حق الاعتراض عندا في حنيفة ومعه جما
 لا اصل ولو زوجت نفسها في الابد من كفوا بغيره بغيره شئ اى كانت المسئلة على الاختلاف وان كان الزوج غير كفوا
 فلا وليا الاعتراض على هذا النكاح عند جميعها اذ ارضيت بالمسمى لم يدخل بها الزوج فان لم ترش بالمسمى فيظن فان
 كان الزوج كفوا لها فحق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا فاذ ارتفعت الامر لقاضي يخبر
 زوجها فيقول له انتم لما مهرها او ما فرقت بينها فاذ ثمة النكاح وان ابى يفرق بينها ولا يكون لها مهر لان الفدية
 جاز من قبلها لما لم ترش مال زيادة والفدية الواقة من قبلها تقبض الصدق كله قبل الدخول كما في ارتدادها وان
 لم يكن الزوج كفوا لها فلا وليا حق الاعتراض على هذا النكاح عندا في حنيفة كما في الفدية والنكاح المهر
 عندا ليس لما حق الاعتراض كذا لا ولا وليا له من الفدية لا غير فكذا كفوا فاذ ثمة دخل بها فان دخل بها وسب
 الى كسبه فان كان الزوج كفوا لها فلا وليا والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الفدية واما اذا دخل بها وسب

ولم يزوج ولم يضمن
 ولا يرجع للمكره عند
 العبد بالعتق لانه
 مؤخذ بالعتق
 قال ويرجع بنصف
 مهر المرأة ان كان قبل
 الدخول وان لم يكن
 في العقد مسمى يرجع
 على المكره بغيره
 من المتعذر ان يضمن
 كان على شرف السقوط
 بان جات الفدية
 من قبلها او فاجاله
 بالطلاق فكان اتلافه
 للمال من هذا الوجه
 فيصاف الى المكره
 من حيث انه اتلاف
 بخلاف ما اذا دخل
 كان المهر قد تق
 بالدخول كالاتلاف

عن النائم حتى يستيقظ وعن العبي حتى يتكلم وعن المجنون حتى يكلف وهو منقطع قال الشيخ تقي الدين تاج الدين المازني
المندري الواسطي لم يذكره علي بن ابي طالب روى ابو داود واليعاقبة في الاخرين جرحوا عن عطاء بن السائب عن
ابي طليان قال اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بامرأة قد نكحت فامر بهما فاقى علي رضي الله عنه فاختارهما فاجاز عمر رضي الله عنه
تقال ادعوا الى عليا فقال يا امير المؤمنين قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع العلم عن ثلاث عن
العبي حتى يتكلم وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يكلف والى امير المؤمنين في ذلك ما قال في كتابه قال فقال
عمر رضي الله عنه لا ادري فقال علي رضي الله عنه وانما ادري واخرجه النسائي في الرجم عن عبد العزيز بن عبد الله بن عطاء بن
السائب به واخرجه احمد في مسنده عن عطاء بن سلة عن عطاء بن وهب عن ابي طليان قال الشيخ تقي الدين في هذه الرواية
ويوقف القائل على ابي طليان لم يروى عن عمر رضي الله عنه الا انه في الواقعة ولم يذكره في كتابه فانه في محتمل الانقطاع ولكن الذي
اثبت لقائه لنا في مطلق لابي طليان عليا وعمر رضي الله عنهما فقال نعم قال وعلى تقدير ان الاتصال في كتابه وابي طليان
اقتطع باخره قال الامام احمد وابن سنان من سمع من حديث علي بن ابي طالب في رواية فاما في قوله بالوقوف كما روى
النسائي من حديث ابي حصين بن ابي حنيفة النخعي الحارثي عن ابي طليان عن علي رضي الله عنه وقال النسائي وابو حنيفة اثبت من عطاء
بن السائب اخرجه ابن ماجه عن القاسم بن زيد عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن الصغير
والمجنون والنائم قال الشيخ تقي الدين تاج الدين المازني القاسم بن زيد لم يذكره علي رضي الله عنه وكذا في اطراف ابن عساکر
واخرجه الترمذي في احمد ووالنسائي ايضا في الرجم عن عامر بن قنادة عن الحسن بن علي رضي الله عنه سلم قال رفع العلم عن
ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن العبي حتى يتكلم وعن المجنون حتى يكلف قال الترمذي حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روى
عن علي رضي الله عنه من غير وجه ولا يعرف له سماع من علي رضي الله عنه واخرجه النسائي عن يزيد بن زريع عن يونس عن
الحسن بن علي رضي الله عنه قوله ثم قال وحديث يونس بن ابي عمير قال قال ابن عساکر في اطرافه قلت قد روى
عن قنادة عن الحسن بن الحسن ان عمر رضي الله عنه اراد ان يرحم مجنونا فقال له علي رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
رفع العلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الطفل حتى يتكلم وعن المجنون حتى يكلف قد روى عن عمر رضي الله عنه ابي حنيفة
يشتم عن يونس عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رفع العلم عن ثلاثة عن النائم
حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يبلغ وعن العبد حتى يكلف عنه والثاني ابو قنادة رضي الله عنه اخرج حديثه اسما لم يمتد
وفي احمد وروى عن سعيد بن مسروق عن عبد الله بن ابي رباح عن ابي حنيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
رفع العلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يكلف وعن العبد حتى يكلف وقال في حديث صحيح الاسناد ولم يخرج
داثا لثالب بن جرير رضي الله عنه اخرج حديثه البزار في مسنده ثنا احمد بن بن عمر بن سعيد بن عبد الحميد ثنا عبد الرحمن
ابن عبد الرحمن عن عمر رضي الله عنه عن سبيل بن اسبج عن ابي حنيفة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يكلف وعن العبد حتى يكلف وسكت
عنه والرائج ثوبان السامس ثوبا واخرج حديثا بطرا في مسنده اسما لم يمتد في حديثه عن عبد الرحمن بن سكران الرازي
ثنا عبد المؤمن بن سفيان الزعفراني ثنا عبد السلام بن حرب عن يونس بن سنان عن محمول عن ابن ادریس الخزاز
رضي الله عنه قال اخبرني غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ثوبان وشهدوا ابن ادریس رسول الله

كتاب

سلي الله عليه وسلم قال رفع العلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يكلف وعن العبد حتى يكلف
عائشة رضي الله عنها اخرج حديثها ابو داود وابن ماجه والنسائي عن عطاء بن سلة عن حماد بن عمار بن ابي
سليمان عن ابراهيم عن الاسود وعائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع العلم عن ثلاثة عن النائم حتى يكلف
ثوبان وشهدوا واخرجه اسما لم يمتد في مسنده وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجا وقال في الامام هو
اقوى اسنادا من حديث علي رضي الله عنه وقال صاحب النسخ عطاء بن ابي سليمان وثقة النسائي واليعاقبة وابن سنان
وغيرهم وثقة في ابن سنان والاعمش وروى له مسلم مقرون بغيره قلت هو ثقة كبير جليل المقدار وهو شيخ ابي حنيفة
رضي الله عنه علم والافتقار ينجف مضرة من اراد ان الاثبات ضرر محض وهذا ظاهرهم ولا وقوف للصبي على المصلحة
في الطلاق بآل من من الاحوال الماني اسما لم يمتد في مسنده الشبهة من ان الماني ان علم المصلحة فيه يوقف على
المعلمين من الخلاف فيناظر الطابع عند باو غدا الشهوة والمعلم له بذلك هم ولا وقوف للمولى على عدم التوافق
من الماني بن العبي وامرته هم على اعتبار باو غدا الشهوة من اراد بهذا الاعتبار لا وقوف له على ذلك وانما في اكمال
فانه يمكن ان يوقف على مصلته ولكن الاعتبار وقت البلوغ هم فلهذا من ابي طليان ذلك هم لا يترتب اتفاق من ابي
الطلاق والاتفاق هم على اجازته من ابي طليان ذلك هم لا يترتب اتفاق من ابي طليان ذلك هم لا يترتب اتفاق من ابي
ابى بمباشرة المولى وفي هذه التركيب تسامح اذ جهة ان يقال لا ينفذ ان باجازه لان الطلاق او الاتفاق الذي
باشره العبي محال يا بشرة المولى ولكن يجوز ان يقال سناد لا ينفذ طلاق امراته العبي ومما في عبي مباشرة المولى
الطلاق والاتفاق هم بخلاف سائر العقود من مثل البيع والشراء قبول البتة والعقدية والدية فان للعبي وقفا على
ما فيه المصلحة وما فيه الضرر وكذلك المولى هم قال من ابي الله وروى عن وان طليان في هذا بيان تفريع الامام
على الاصل المذكور ان ائلف العبي والمجنون شيئا هم لزم ما ضامه اذ ائلف ابي لاجل الاحياء هم لزم ما ضامه
يعيش بفتح الامام هم وهذا من ابي وجوب النعمان هم لان الامان موجب الاية توقف على العقد كالمذي يلف بفتح
النائم عليه واسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده
النعمان هم بخلاف القول من ابي التصرف العقولي فانه يتوقف على العقد هم من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده
الا قول لان اعتبار ما هو موجود بالشرح والتقدم من شرطه هم قال من ابي الله وروى عن وان طليان في هذا بيان تفريع الامام
ما قد في حق نفسه من حتى يراعه به بعد التيق فان قلت هذا موقوف على ما ذاقنا على قوله والصبي والمجنون لا يصح
اعتقادهما والاقرار باهم قيام ابيه من ابي لوجود ابيه وهو ان غير كلف هم غير نافذ في حق مولاه رعاية لثالبه لان
انفاذه من ابي لان نفاذ اقراره في اسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده
واهم اوسيه من ابي اذا كان الدين اقل من رقبته هم وكل ذلك من ابي تعلق الدين برقبته اوسيه هم اتمام
المش ابي اتمام مال المولى هم قال من ابي الله وروى عن وان طليان في هذا بيان تفريع الامام
شش وهو رعاية حق المولى هم ولم يلزمه في اسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده
لزمه في اسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده
من اتمام مال المولى فلا يصح كما لو اقر بدين واشار الى وليه لا يقول هم لا يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده الاشارة من ابي ان لا يتقدم من صاحب اسما لم يمتد في مسنده

واذا كان في بعض
مصر ولا وقت للصبي
على المصلحة في الطلاق
بحال عدم الشهادة
وقوف للمولى على عدم
التوافق في اعتبار بلوغه
حد الشهادة فلهذا
لا يترتب نفاذ على اذاته
ولا ينفذ ان يباشره
على ان سائر العقدة
وان ائلف شيئا لغيره
فما ضامه حتى التعلق
عليه وهذا لا يكون
الا تلاف موحيا
كأنه وقف على العقد
كأنه يوقف على العقد
النائم عليه ولا ينفذ
المالك بعد اتمام
حقوقه على ما بينه
قال فاما العبد فلهذا
تأخذ في حق نفسه
اهلية غير نافذة
في حق مولاه ما يترتب عليه
لان نفاذه لا يترتب على
الدين برفقة اكنة كلف
اكنة كلفه قال ابن ابراهيم
لزمه جعل الدين اهلية
وزوال المانع ولا يلزمه
في الحمل لقيام المانع وان
اقر بدين فلهذا
في الحال كانه موقوف

لا اتصال الامضاء به فلا يقبل النقض بعد ذلك من اي بعد الامضاء ثم عند ابي حنيفة اذا بلغ الغلام غير رشيد
 اي حال كونه غير رشيد لم يبلغ اليه السن المستحقة بلع خمس وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ان يكف نفسه من لانه لا يحجز
 لما وبلغ خمس وعشرين سنة فيلزم اليه مال وان لم يبلغ خمس وعشرين سنة وقالوا من ابله ابو يوسف وعنه لا يرد
 اليه مال اذ اصابته يوتس رشده فلا يجوز تصرفه فيه من اي في مال او ابدان نصب على النكاح والجمع
 بينه وبين من تتاح عندهم لان حلة المنع السقف فيبقى ما بقى العلة من اي يتبع المنع ما وامت العلة
 باقية لان احد القائلين طلق دفع المال بانها من الرشده فقله فان انتم منهم رشده فلا يجوز الدفع قبل ان يملك
 بعد ودم قبله والسقف علة فالعبرة بقيامها وزوالها لا للزمان وبه قال الثلاثة هم وصار كالصبي من
 اسه وصار حكم السقف حكم الصبي فالسقف مادام موجودا فحكمه حكم الصبي ولو صار شيخا فبما هم دلالي حنيفة
 ان منع المال عنه بطريق التاويل يشيكن ان يوجب هذا الكلام على وجهين الاول ان يعقل سلفنا
 ان علة المنع السقف لكن العلول سوا المنع عند بطريق التاويل يشيكن من حيث التاويل وبهذا يقتضيه ان
 محلا للتاويل وهو ما لم ينفذ رجاءات وديم ولا يتاويل بعد هذه الظاهر او غالبا من اسه ولا يتق
 التاويل بعد بلوغه خمس وعشرين سنة لا لقطع رجاءات وديم بل لمرور الوقت فانه غالب الاحوال هو ان
 انه قد يصير جدي في هذا السن من هذا فوضع لعدم التاويل عند بلوغه لهذا السن وهو خمس وعشرون
 سنة لانه يصير جدي عند ذلك باعتبار اصل مرة البلوغ في الاثر والى وهو اثنى عشر سنة واقل مرة الحمل وهو
 سنة اشهر وقال يطالع من بلغ خمس وعشرين سنة فقد بلغ رشده الاثر من ان يصير جدي في هذا السن
 لان اوسن في حكم الانسان في اثنى عشر سنة ثم يولد له في سنة اشهر يبلغ ذلك في اثنى عشر سنة ثم يولد له
 ولذا ان في سنة اشهر فيصير جدي في خمس وعشرين سنة ومن صار فرعا اصلا فقد صار في العملية فان اذا
 لم يولد له رشده اسه هذه الفاشة فانظروا لقطاعات رجاءات وديم فلا منعه لمنع المال عنه بعد ذلك والى هذا اشار محمد
 في الكتاب فقال لا يرد ان لو بلغ مبلغا صار له قاضيا وله نافذة كان يحجب على ابيه ويمنع المال منه في اقل
 قلت قد يصير الانسان جدي في اثنى عشر سنة اي بلغ للصبي في اثنى عشر سنة فترجع بامارة فولدت سنة
 اشهر بنتا فبذلك البنت على تسع سنين فتزوجها من رجل وولدت سنة اشهر فصار جدي في اثنى عشر سنة
 فلم قدره بمنع وعشرين سنة قلت الحمد المطلق وهو الحمد الصحيح والفساد لا باعتبار الوجه الثاني ان يحصل
 سعة رضة فيقال ما ذكرتم وان دل على ثبوت المدلول لكن عندنا ما ينفذ وهو ان منع المال عنه بطريق التاويل
 ولا تاويل بعد هذا الملك هم فلا فائدة المنع من اي لمنع المال منه هم فكم دفع من اي فاذا كان كذلك لزم
 دفع المال اليه هم لان المنع باعتبار الصبا من هذا دليل آخر فقديره ان المنع بعد البلوغ اذ لم يولد
 رشده باعتبار الصبي هم وهو من اشر الصبي اى وجدانه في ادخل البلوغ وينقطع بتطاول الزمان
 من رشده وقد ذكرنا خمسة وعشرين سنة لان مدة البلوغ من حيث السن ثمانية عشر سنة وما قرب من البلوغ
 فوضعه حكم البلوغ وقد ذكرنا ذلك ليس سنين اعتبارا بل مدة التيسر في الابتداء على ما اشار اليه الله عليه وسلم
 مردا حيا فكم بالصلوة اذا بلغوا سبعة فليمنع المنع من بعد ذلك هم ولهذا شئنا لولا جل ان

لا اتصال الامضاء به
 فلا يقبل النقض
 بعد ذلك ثم عند
 ابي حنيفة اذا بلغ
 الغلام غير رشيد
 فيم اليه مال حتى
 يبلغ خمس وعشرين
 سنة فان تصرف
 قبل ذلك فقد تصرف
 فاذا بلغ خمس وعشرين
 سنة فيم اليه مال
 وان لم يبلغ من الرشده
 وقال ابو يوسف
 ابد حتى يقاس رشده
 ولا يجوز تصرفه فيه
 لان علة المنع السقف
 فيبقى ما بقى العلة
 وصار كالصبي من
 ان منه مال منه بطريق
 التاويل ولا يتاويل
 بعد هذا ظاهرا غالبا
 الا ترى انه قد يصير
 جدي في هذا السن
 فيلزم في ذلك المنع فلم يرد
 وكان المنع باعتبار
 اقل الصبا وهو اثنى
 عشر سنة وينقطع بتطاول
 الزمان فلا يبقى المنع
 ولله

المنع باعتبار الصبا هم قال ابو حنيفة ولو بلغ رشده من اي لو بلغ الصبي حال كونه رشيدا هم ثم صار صغيرا لا يمنع المال عنه لانه
 ليس باشر الصبا من بل كونه رشيدا اما المنع اذ هو فان قلت دفع معلق بانها من الرشده فقل لا يجوز الدفع الا اذا امكن
 بالشرط لا يوجد قيل وجوده وما بقي مفسدا لما لم يولد له من الرشده قلت الشرط لوجب الوجود عند الوجود لا لعدم وجوده
 سلناه لانه سكر يراو به اذ في ما يعلق عليه وقد وجد ذلك اذا وصل الانسان الى هذه الحالة لا يرد ورثه فانه اصله وكان
 متناهي في الاصله هم ثم لا ياتي في التفرع على قوله من اي التفرع الذي ذكره القدر في محققه يقول فانما باع لا يتق
 الا ياتي على قول ابو حنيفة هم وانما ياتي في التفرع على قول من يرى الحجر عليه فبما المصالح الحجر لا ينفذ بيعه اذ باع كوفه الفاء
 الحجر عليه اى لابل توفير فائدة الحجر اذ لاظهار فائدة الحجر عليه فيكون موقوفاهم والكان فيه مصلية من ان كان
 مثل القيمة او كان البيع راجحا وكان الثمن باقيا في يدهم اجازة الحكم من اي اجازة الحكم فذلك البيع الموقوف والكان
 الثمن اقل من القيمة او كان البيع جاسرا او لم يبق الثمن في يده لم يحجز لان فيه ضرر به بخروج البيع عن يده بدون ان
 يكون في يده من البذل واستدل على الجواز بالتوقف بقوله لان ركن النقص قد وجد من ذلك لوجب الجواز
 فان قيل انما لوجب الجواز اذا وجد ركن النقص من اهل الرشده ليس من اهل الجيب بانه اهل لان الالة بالفضل
 والسقف لا ينفذ كما تقدم من والتوقف للنظر من هذا جواب عما يقال فلام التوقف فاجاب بقوله للنظر لههم ونصب
 الحكم ناظر في حق من اي يقصد باجتماعه هم المصلحة فيك في الصبي الذي يعقل البيع ولقصد من اي كما تحرى
 الحكم او الوصل في بيع الصبي وشرا الذي يعقل البيع بان لعنة سالب واشتراطه جالب لانه وقد اشتغل محمد
 في كتاب الحج الى اخر الكتاب بالتفرع على مذهبه وقال هو بمنزلة الصبي الذي لم يبلغ اذ باع او اشترى
 فان اجازة الحكم يحجز وما لا فلا لان تصرفاته ليست باطلا بل هي موقوفة لاحتمال وقوعها مصلية فاذا راي
 القاضي وقوعه مصلية يحجزه ولا يرد به بمنزلة الصبي الذي يعقل الا انه يفارقه في حصول اربعة الاول لا يجوز
 لوصية ولا لاجبة ان يبيع عليه مال ولا يشترى له الا بامر الحاكم ومنه الذي لم يبلغ فلان ذلك وصية او جوة
 والثانية انه اذا اعتق عبد اجازة ليعي في قيمته وكذا لو دبر ليصير تدبيره ولو مات عنه ليعي في قيمته مدبرا
 واعتاق الذي لم يبلغ لايصح اصلا والثالثة ان وصايا الغلام الذي قد بلغ من التدبير وغيره باطل
 قياسا ولكن التحريم ان ما دفع الحق وما قرب الى الله تعالى وما يكون في غير وجه الفسق جائز كما يجوز وصية
 غيره وما يكون صفيا لا يجوز وما وصايا الغلام الذي لم يبلغ لا يجوز اصلا والارابعة اذ اجازات جارية بولده فادعاء
 بنت له وكانت الحارثية ام ولد له فان ماتت كانت حرة بخلاف الغلام الذي لم يبلغ كذا ذكر في شرح الطائفي
 وذكر خواهر زاد في مبسوط من جملة انحصال الاربل النكاح والطا ان يقال لا يجوز طلاق الصبي العاقل
 ويجوز طلاق الغنية وكذا يجوز نكاح السبية ولا يجوز نكاح الصبي العاقل ولم يذكر الوصايا وادعاء الولد غفلي هذا
 كون انحصال التي لغيره فيها السفية والصبي ستة هم ولو باع من اي السفية هم قبل الحجر من اي قبل حجر القاضي
 وفي بعض النسخ كذلك هم جازع عند ابو يوسف من رشده وبه قال القاضي واحمد هم لانه لا بد من حجر القاضي عند لان
 الحجر والشر من الضر من ومباها اذ مية هم والنظر من اي في القاض البيع على ملكه كما كان هم وانما لظهر
 فلا بد من فعل القاضي من اخرج احدا بجانبين على الاخرهم وعند محمد لا يجوز من رشده وبه قال مالك هم لانه لا يبيع بغير

قال ابو حنيفة
 لو بلغ رشيدا ثم صار
 صغيرا لا يمنع المال
 عنه ليس باشر الصبا
 من بل كونه رشيدا
 قوله فانما باع لا يتق
 قول من يرى الحجر
 عليه فبما المصالح
 الحجر لا ينفذ بيعه
 اذ باع كوفه الفاء
 الحجر عليه اى لابل
 توفير فائدة الحجر
 عليه فيكون موقوفاهم
 والكان فيه مصلية
 من ان كان
 مثل القيمة
 او كان البيع
 راجحا وكان
 الثمن باقيا في
 يدهم اجازة
 الحكم من اي
 اجازة الحكم
 فذلك البيع
 الموقوف
 والكان
 الثمن اقل من
 القيمة او كان
 البيع جاسرا
 او لم يبق
 الثمن في يده
 لم يحجز لان
 فيه ضرر به
 بخروج البيع
 عن يده بدون
 ان يكون في
 يده من البذل
 واستدل على
 الجواز
 بالتوقف
 بقوله لان
 ركن النقص
 قد وجد من
 ذلك لوجب
 الجواز
 فان قيل
 انما لوجب
 الجواز اذا
 وجد ركن
 النقص من
 اهل الرشده
 ليس من اهل
 الجيب بانه
 اهل لان
 الالة بالفضل
 والسقف لا
 ينفذ كما
 تقدم من
 والتوقف
 للنظر من
 هذا جواب
 عما يقال
 فلام
 التوقف
 فاجاب
 بقوله
 للنظر
 لههم
 ونصب
 الحكم
 ناظر في
 حق من
 اي يقصد
 باجتماعه
 هم
 المصلحة
 فيك في
 الصبي
 الذي
 يعقل
 البيع
 ولقصد
 من اي
 كما تحرى
 الحكم
 او
 الوصل
 في
 بيع
 الصبي
 وشرا
 الذي
 يعقل
 البيع
 بان
 لعنة
 سالب
 واشتراطه
 جالب
 لانه
 وقد
 اشتغل
 محمد
 في
 كتاب
 الحج
 الى
 اخر
 الكتاب
 بالتفرع
 على
 مذهبه
 وقال
 هو
 بمنزلة
 الصبي
 الذي
 لم
 يبلغ
 اذ
 باع
 او
 اشترى
 فان
 اجازة
 الحكم
 يحجز
 وما
 لا
 فلا
 لان
 تصرفاته
 ليست
 باطلا
 بل
 هي
 موقوفة
 لاحتمال
 وقوعها
 مصلية
 فاذا
 راي
 القاضي
 وقوعه
 مصلية
 يحجزه
 ولا
 يرد
 به
 بمنزلة
 الصبي
 الذي
 يعقل
 الا
 انه
 يفارقه
 في
 حصول
 اربعة
 الاول
 لا
 يجوز
 لوصية
 ولا
 لاجبة
 ان
 يبيع
 عليه
 مال
 ولا
 يشترى
 له
 الا
 بامر
 الحاكم
 ومنه
 الذي
 لم
 يبلغ
 فلان
 ذلك
 وصية
 او
 جوة
 والثانية
 انه
 اذا
 اعتق
 عبد
 اجازة
 ليعي
 في
 قيمته
 وكذا
 لو
 دبر
 ليصير
 تدبيره
 ولو
 مات
 عنه
 ليعي
 في
 قيمته
 مدبرا
 واعتاق
 الذي
 لم
 يبلغ
 لايصح
 اصلا
 والثالثة
 ان
 وصايا
 الغلام
 الذي
 قد
 بلغ
 من
 التدبير
 وغيره
 باطل
 قياسا
 ولكن
 التحريم
 ان
 ما
 دفع
 الحق
 وما
 قرب
 الى
 الله
 تعالى
 وما
 يكون
 في
 غير
 وجه
 الفسق
 جائز
 كما
 يجوز
 وصية
 غيره
 وما
 يكون
 صفيا
 لا
 يجوز
 وما
 وصايا
 الغلام
 الذي
 لم
 يبلغ
 لا
 يجوز
 اصلا
 والارابعة
 اذ
 اجازات
 جارية
 بولده
 فادعاء
 بنت
 له
 وكانت
 الحارثية
 ام
 ولد
 له
 فان
 ماتت
 كانت
 حرة
 بخلاف
 الغلام
 الذي
 لم
 يبلغ
 كذا
 ذكر
 في
 شرح
 الطائفي
 وذكر
 خواهر
 زاد
 في
 مبسوط
 من
 جملة
 انحصال
 الاربل
 النكاح
 والطا
 ان
 يقال
 لا
 يجوز
 طلاق
 الصبي
 العاقل
 ويجوز
 طلاق
 الغنية
 وكذا
 يجوز
 نكاح
 السبية
 ولا
 يجوز
 نكاح
 الصبي
 العاقل
 ولم
 يذكر
 الوصايا
 وادعاء
 الولد
 غفلي
 هذا
 كون
 انحصال
 التي
 لغيره
 فيها
 السفية
 والصبي
 ستة
 هم
 ولو
 باع
 من
 اي
 السفية
 هم
 قبل
 الحجر
 من
 اي
 قبل
 حجر
 القاضي
 وفي
 بعض
 النسخ
 كذلك
 هم
 جازع
 عند
 ابو
 يوسف
 من
 رشده
 وبه
 قال
 القاضي
 واحمد
 هم
 لانه
 لا
 بد
 من
 حجر
 القاضي
 عند
 لان
 الحجر
 والشر
 من
 الضر
 من
 ومباها
 اذ
 مية
 هم
 والنظر
 من
 اي
 في
 القاض
 البيع
 على
 ملكه
 كما
 كان
 هم
 وانما
 لظهر
 فلا
 بد
 من
 فعل
 القاضي
 من
 اخرج
 احدا
 بجانبين
 على
 الاخرهم
 وعند
 محمد
 لا
 يجوز
 من
 رشده
 وبه
 قال
 مالك
 هم
 لانه
 لا
 يبيع
 بغير

عنده اذ العلة هي
السفاهة عنزلة الصبا
وعلى هذا الخلاف
اذ لم يشر شيئا من صا
سفيها وان اعتقده
فقد عتقه عندها
وعند الشافعي لا ينفذ
ولا يصح عندها
ان كل تصرف ينفذه
للغير يثري فيه الحج
ومالا فله ان ينفذ
في معنى العتق حيث
ان العتق لا يخرج كلاً
لا على وجه كلام العقول
لا اتباع الهوى ومكابر
العقل كالتقصير
في عقله فذلك
السفاهة والعتق
كما لا يثري فيه الغزل
فيه منه والاصل
عنده ان الحج سبب
السفاهة عنزلة الحج
بسبب الرق حتى لا ينفذ
بعده شيء من تصرفاته
الاطلاق كالموقوف
والاقتناع لا يوجب
الرق كذا للسفاهة
من السفاهة ولا هو
عندها كان على العبد
ان يبيع في قيمته
لان الحج لم ينعزل
ذلك من العتق
الا انه معتد به في
بره القهقهة كافي في
على الرق وعن
محمد وانه لا يوجب

عنده اذ العلة هي
السفاهة عنزلة الصبا
وعلى هذا الخلاف
اذ لم يشر شيئا من صا
سفيها وان اعتقده
فقد عتقه عندها
وعند الشافعي لا ينفذ
ولا يصح عندها
ان كل تصرف ينفذه
للغير يثري فيه الحج
ومالا فله ان ينفذ
في معنى العتق حيث
ان العتق لا يخرج كلاً
لا على وجه كلام العقول
لا اتباع الهوى ومكابر
العقل كالتقصير
في عقله فذلك
السفاهة والعتق
كما لا يثري فيه الغزل
فيه منه والاصل
عنده ان الحج سبب
السفاهة عنزلة الحج
بسبب الرق حتى لا ينفذ
بعده شيء من تصرفاته
الاطلاق كالموقوف
والاقتناع لا يوجب
الرق كذا للسفاهة
من السفاهة ولا هو
عندها كان على العبد
ان يبيع في قيمته
لان الحج لم ينعزل
ذلك من العتق
الا انه معتد به في
بره القهقهة كافي في
على الرق وعن
محمد وانه لا يوجب

لا يوجب السعاية على العبد جلت البسوط في الرواية عنه
فانه لو قيل من اي لان السعاية وتذكير الضمير باعتبار السعي
الا حق غير المتق من كافي اعان احد الشركين فانه ليس للسالك ولو ظاهراً من امراته وصام اجزأه لانه بمنزلة النكاح
عن ماله ولو اعتق عبد عن ظهارة سعي الغلام في جميع قيمته ثم لا يجزيه من ظهارة لانه يكون احق بالعتق فان صام
احد الشهرين ثم صار مصلحاً لم يجزه الا العتق بمنزلة مفسر السيرة كذا في شرح الكافي هم ولو دبرش اي السفه هم عبده
جاز لانه يوجب حق العتق من اي لان التدبير دل عليه قوله دبرهم فيعبر بحقيقة من اي بحقيقة العتق لانه لما ملك الشاة
حقيقة العتق فلان يملك الشاة حقيقة كان اولي هم الا انه لا يوجب السعاية مادام المولى حياً لانه باق على ملكه من
فلا يمكن ايجاب السعاية لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً الا ترى انه لا بد من عبده بحال وقبل العبد يصح التدبير
ولم يوجب المال بخلاف ما لو كانت اودعت على مال حيث يصح لانه لم يبق على ملكه حقيقة او يد اشارة اليه في البسوط
هم واذا مات ولم يولس منه الرشيد سعي في قيمة مدبره لانه عتق بموته وهو مدبر فصار كما اذا اعتقه بعد التدبير
اي كما اذا اعتقه في حياته بعد ان دبره تحت السعاية فكذلك ما لا ترى ان مصلح المودع عبداً في حياته ثم مات وعليه
دين مستغرق تحب السعاية عليه في قيمة مدبره الفمالة فكذلك ما قبل شفعي ان يبيع في قيمته فمالا ان العتق حصل بالتدبير
السابق وهو في تلك الحالة فما وجب السعاية فمالا لو اعتقه اجيب بان الاصل ان المعلق بالشرط ليس لسبب قبله
الا انه جعل مناسباً قبل ضرورة فلا تظهر بسببه في ايجاب السعاية عليه فمالا في شرط العتق بموته لان
الثابت بالضرورة تقديره بقدر ما قبل سنا ذلك لكن يجب ان يبيع في ثمنه لان التدبير وصية وفيها ليس لغير
كذلك واجيب بانه وصية من حيث النفاذ بعد الموت لا غير الا ترى ان الرجوع في الوصية صحيح وكون التدبير هم ولو
جاء جارية من اي جارية الذي بلغ خيره شيدهم لولد فادعاه ثبت له منه وكان الولد حراً او ساجية ام
ولد لا يحتاج الى ذلك لا بقا النسب من لان القاء من النكاح الاصلية لحياء ذكر الانسان بقا الولد بعد
موته فما بحق المصلح في حقه من اي في حق الاستيلاء وانظر المولا يعلم فيه خلافا للشاذية هم وان لم يكن معها من
اي مع الجارية هم ولد وقال به ام ولد في كانت بمنزلة ام الولد لا القدر على ميباش لان وعوثة كانت
دعوة تحرير فلا تدر على ميباش وان مات من اي السفه بعد هذه الدعوة هم سمعت من اي الجارية هم
في جميع قيمته لانه كما لا قرار بالحرية من اي لان اقراره باصمة الولد دون الولد كالتدبير بالحرية
هم وليس لها شهادة الولد من فصار كانه قال انت حرة فبنت ميباش وتسعي في جميع قيمتها بعد
موته هم بخلاف الفصل الاول من وهو ما اذا كان معها ولد هم لان الولد شاذ لم يمسح
في ابطال حق الغير فكذلك في حكم دفع الحج عن تفرقه هم ونظيره المرفيع من اي نظيره حكمه بالسفاهة
بالوجين نظيره ام اذا ادعى الرق من ولد جارية فهو على هذا التفصيل من وهو الفرق بالذي ذكره من الدعوة
بالولد والدعوة بدون الولد فان كان معها ولد لا تسعي بعد موته وان لم يكن تسعي لجارية الى بقا النسب
فيكون متدماً على حق الغرام قال من اي التدوير هم اذا تزوج امرأة جاز لكاحها من ولفظا
البسوطين جاز لكاحه وبه قال احمد وقال الشافعي وما لك وبه الخطاب المحسن لا يجوز لغيره اذن المولى لان عتقه

كثيرا لو وجبت انما
حقا لعتق السعاية
معهده وجب بها
في الشرع لا الحق غير
المعتق ولو جبر عبدا
حالا لانه يوجب
حق العتق بخير
بحقيقة الا انه
لا يوجب السعاية
مادام المحاسب
لانه باق على ملكه
واذا مات ولم يولس
منه الرشيد سعي
في قيمته مدبره
عتق بموته وهو مدبر
فصار كما اذا اعتقه
بعد التدبير لولس
جارية من اي جارية
الذي بلغ خيره شيدهم
ولد لا يحتاج الى ذلك
لا بقا النسب من لان
القاء من النكاح الاصلية
لحياء ذكر الانسان بقا
الولد بعد موته فما
بحق المصلح في حقه من
اي في حق الاستيلاء
وانظر المولا يعلم فيه
خلافا للشاذية هم وان
لم يكن معها من اي مع
الجارية هم ولد وقال
به ام ولد في كانت
بمنزلة ام الولد لا القدر
على ميباش لان وعوثة
كانت دعوة تحرير فلا
تدر على ميباش وان
مات من اي السفه بعد
هذه الدعوة هم سمعت
من اي الجارية هم في
جميع قيمته لانه كما
لا قرار بالحرية من
اي لان اقراره باصمة
الولد دون الولد كالتدبير
بالحرية هم وليس لها
شهادة الولد من فصار
كانه قال انت حرة فبنت
ميباش وتسعي في جميع
قيمتها بعد موته هم
بخلاف الفصل الاول من
وهو ما اذا كان معها
ولد هم لان الولد شاذ
لم يمسح في ابطال حق
الغير فكذلك في حكم
دفع الحج عن تفرقه هم
ونظيره المرفيع من اي
نظيره حكمه بالسفاهة
بالوجين نظيره ام اذا
ادعى الرق من ولد جارية
فهو على هذا التفصيل
من وهو الفرق بالذي
ذكره من الدعوة بالولد
والدعوة بدون الولد
فان كان معها ولد لا
تسعي بعد موته وان لم
يكن تسعي لجارية الى
بقا النسب فيكون متدماً
على حق الغرام قال من
اي التدوير هم اذا تزوج
امرأة جاز لكاحها من
ولفظا البسوطين جاز
لكاحه وبه قال احمد
وقال الشافعي وما لك
وبه الخطاب المحسن لا
يجوز لغيره اذن المولى
لان عتقه

سماوية كالشرعي فلا يجوز بدون وليهم لانه لا يوثق فيه النزل من لان النكاح لا يوثق فيه النزل لان النزل فيه جبر
 هم ولانه من حوائج الاصلية وان سمي لها امر اجازته من اي من المهرم مقدار شئها لانه من اي لان مقدار
 مهر المثل هم من ضرورات النكاح ولعل الفضل لانه لا ضرورة فيه من اي في الفضل على مقدار مهر المثل هم وهو المهر
 بالتسمية في العقد من اي ما فضل وزاد على مقدار مهر المثل التزام بالتسمية في العقد ولا نظر فيه من اي ولا نظر
 السعيه فيما فضل عليه من الزيادة من اي اذا لم يكن له فيه نظر لم يقع ملك الزيادة على مقدار مهر المثل هم فصارت
 اي حكمه بانه كالمهر من مرض الموت من اي من لزوم كل واحد منهما مقدار مهر المثل وسقوط الزيادة فيما اذا تزوج
 المرضي بالشرع لان الزيادة في المرضي ليست من الثلث ومنها غير معتبر اصلا ولم يوطأ قبل الدخول بها
 وجب لها النصف في مال من اي نصف مقدار مهر المثل هم لان التسمية صحيحة الى مقدار مهر المثل من وانما البطلان
 لتسمية ما زاد على مقدار مهر المثل هم وكذا اذا تزوج باريعة لسوءه من هذا عطف على قوله واذا تزوج امرأة جارية
 كما حرم اي اذا تزوج باريعة لسوءه من هذا عطف على قوله واذا تزوج امرأة جارية
 تزوج كل يوم واحدة ثم طلقها وفعل ذلك مرارا فانه يصح تسمية في مقدار مهر المثل وبطل الزيادة بهذا كجاءه في حقيقته
 على ان لا فائدة في الحج عليه لانه لا ينفذ عليه باب اطلاق المال عليه فانه ينفذ ما بهذا الطريق اذا خرج عن اطلاقه
 بطريق البيع والهبة هم لما ينشأ من اشارة الى قوله لان من ضرورات النكاح الى اخره هم قال من اي القدر من
 هم ويخرج الزكوة من مال السفيه لانه من اي لان اخراج الزكوة هم واجبة عليه من لانه كامل العقل من اي يحق له
 انما في فلا تبطل لسفيههم وثيق على اولاده وزوجته وعلى من يجب عليه نفقته من ذوي ارحامه لان احياء اولاده وزوجته
 من حوائجهم والاتفاق على ذمة الرجم واجب عليه حق القرابة والسفه لا يبطل حقوق الناس من الاصل فيه
 ان كل ما وجب عليه بايجاب المهر كالزكوة وحجة الاسلام او كان حق الناس فهو المصلح فيه سواء لانه مما يطلب الا
 ان القاضي يدفع قدر الزكوة وحجة الاسلام او كان حق الناس فهو المصلح فيه سواء لانه مما يطلب الا ان الاتفاق
 يدفع قدر الزكوة اليه ليصرفها الى مصرفه لانه لا يثبت له اية من اية عبادة من والعبادة لا تادى الا بالنية هم لكن يجب
 استينافه كذا يصرفه في غير وجهه من لانه لا يثبت له اية من اية عبادة من والعبادة لا تادى الا بالنية هم لكن يجب
 وفي بعض النسخ يدفعها الى امينها اي امين المرأة وعلى الاول الى امين القاضي ليصرفه الى مصرفه المثل المخرج
 للنفقة الى مستحقه هم لانه من اي لان صرف النفقة هم ليس بعبادة فلا يحتاج الى نية من وفي البسوط فوق من
 نفقة الوالدين من نفقة غيره كما يقال ينبغي للقاضي لا يأخذ يقول السفيه في دفع المال الى ذوي الارحام ليقف
 حتى يقيم القريب بنية على القرابة والعنف لان اقراره بذلك بمنزلة الاقرار بالذم على نفسه فلا يلزم شيئا الا انه
 الولد فان الزوجين اذا قضا دقا على النصف قبل قولهما لان كل واحد منهما في تصديق الآخر لقرعة نفسه
 بالنسب والسفه لا يوثق منه الاقرار بالنسب لكونه من حوائجهم لكن لا بد من اثبات عبادة المقول وكذا يصح
 اقراره بالزوجة ويجب بطلان النفقة من اي ما ذكرنا مما اوجب به الله وما كان من حقوق الناس قبل ان يها
 الذي ذكره القدر من اي من اخراج الزكوة من مال السفيه والاتفاق منه على اولاده وزوجته خلاف ما ادخل
 من بالثد هم او نذر من نذر من اي او صدقة هم او طاهر من من امرته هم حيث لا يرد المال من فلا ينفذ

لانما يوثق فيه النزل
 ولانه من حوائج الاصلية
 وان سمي لها امر اجازته
 من اي من المهرم مقدار
 شئها لانه من اي لان
 مقدار مهر المثل هم
 وهو المهر بالتسمية
 في العقد من اي ما فضل
 وزاد على مقدار مهر
 المثل التزام بالتسمية
 في العقد ولا نظر فيه
 من اي ولا نظر السعيه
 فيما فضل عليه من
 الزيادة من اي اذا لم
 يكن له فيه نظر لم
 يقع ملك الزيادة على
 مقدار مهر المثل هم
 فصارت اي حكمه
 بانه كالمهر من مرض
 الموت من اي من لزوم
 كل واحد منهما مقدار
 مهر المثل وسقوط
 الزيادة فيما اذا
 تزوج المرضي بالشرع
 لان الزيادة في
 المرضي ليست من
 الثلث ومنها غير
 معتبر اصلا ولم
 يوطأ قبل الدخول
 بها وجب لها
 النصف في مال من
 اي نصف مقدار
 مهر المثل هم لان
 التسمية صحيحة
 الى مقدار مهر
 المثل من وانما
 البطلان لتسمية
 ما زاد على
 مقدار مهر المثل
 هم وكذا اذا
 تزوج باريعة
 لسوءه من هذا
 عطف على قوله
 واذا تزوج
 امرأة جارية
 كما حرم اي اذا
 تزوج باريعة
 لسوءه من هذا
 عطف على قوله
 واذا تزوج
 امرأة جارية
 تزوج كل يوم
 واحدة ثم طلقها
 وفعل ذلك
 مرارا فانه
 يصح تسمية في
 مقدار مهر
 المثل وبطل
 الزيادة
 بهذا كجاءه
 في حقيقته
 على ان لا
 فائدة في الحج
 عليه لانه لا
 ينفذ عليه
 باب اطلاق
 المال عليه
 فانه ينفذ
 ما بهذا
 الطريق اذا
 خرج عن
 اطلاقه
 بطريق
 البيع والهبة
 هم لما ينشأ
 من اشارة
 الى قوله لان
 من ضرورات
 النكاح الى
 اخره هم
 قال من اي
 القدر من هم
 ويخرج
 الزكوة من
 مال السفيه
 لانه من اي
 لان اخراج
 الزكوة هم
 واجبة عليه
 من لانه
 كامل العقل
 من اي يحق
 له انما في
 فلا تبطل
 لسفيههم
 وثيق على
 اولاده
 وزوجته
 وعلى من
 يجب عليه
 نفقته من
 ذوي ارحامه
 لان احياء
 اولاده
 وزوجته
 من حوائجهم
 والاتفاق
 على ذمة
 الرجم
 واجب
 عليه حق
 القرابة
 والسفه
 لا يبطل
 حقوق
 الناس من
 الاصل
 فيه ان كل
 ما وجب
 عليه
 بايجاب
 المهر
 كالزكوة
 وحجة
 الاسلام
 او كان
 حق
 الناس
 فهو
 المصلح
 فيه
 سواء
 لانه
 مما
 يطلب
 الا ان
 القاضي
 يدفع
 قدر
 الزكوة
 وحجة
 الاسلام
 او كان
 حق
 الناس
 فهو
 المصلح
 فيه
 سواء
 لانه
 مما
 يطلب
 الا ان
 الاتفاق
 يدفع
 قدر
 الزكوة
 اليه
 ليصرفها
 الى
 مصرفه
 لانه
 لا يثبت
 له اية
 من اية
 عبادة
 من
 والعبادة
 لا تادى
 الا
 بالنية
 هم
 لكن
 يجب
 استينافه
 كذا
 يصرفه
 في
 غير
 وجهه
 من
 لانه
 لا يثبت
 له اية
 من اية
 عبادة
 من
 والعبادة
 لا تادى
 الا
 بالنية
 هم
 لكن
 يجب
 وفي
 بعض
 النسخ
 يدفعها
 الى
 امينها
 اي
 امين
 المرأة
 وعلى
 الاول
 الى
 امين
 القاضي
 ليصرفه
 الى
 مصرفه
 المثل
 المخرج
 للنفقة
 الى
 مستحقه
 هم
 لانه
 من اي
 لان
 صرف
 النفقة
 هم
 ليس
 بعبادة
 فلا
 يحتاج
 الى
 نية
 من
 وفي
 البسوط
 فوق
 من نفقة
 الوالدين
 من
 نفقة
 غيره
 كما
 يقال
 ينبغي
 للقاضي
 لا
 يأخذ
 يقول
 السفيه
 في
 دفع
 المال
 الى
 ذوي
 الارحام
 ليقف
 حتى
 يقيم
 القريب
 بنية
 على
 القرابة
 والعنف
 لان
 اقراره
 بذلك
 بمنزلة
 الاقرار
 بالذم
 على
 نفسه
 فلا
 يلزم
 شيئا
 الا
 انه الولد
 فان
 الزوجين
 اذا
 قضا
 دقا
 على
 النصف
 قبل
 قولهما
 لان
 كل
 واحد
 منهما
 في
 تصديق
 الآخر
 لقرعة
 نفسه بالنسب
 والسفه
 لا يوثق
 منه
 الاقرار
 بالنسب
 لكونه
 من
 حوائجهم
 لكن
 لا بد
 من
 اثبات
 عبادة
 المقول
 وكذا
 يصح
 اقراره
 بالزوجة
 ويجب
 بطلان
 النفقة
 من اي
 ما ذكرنا
 مما اوجب
 به الله
 وما كان
 من
 حقوق
 الناس
 قبل
 ان يها الذي
 ذكره
 القدر
 من اي
 من اخراج
 الزكوة
 من مال
 السفيه
 والاتفاق
 منه على
 اولاده
 وزوجته
 خلاف
 ما ادخل
 من بالثد
 هم او نذر
 من نذر
 من اي
 او صدقة
 هم او طاهر
 من من
 امرته
 هم حيث
 لا يرد
 المال
 من فلا
 ينفذ

شئ من ذلك ولم يرد في ايمان به بالمال هم بل كغيره من غيرهم من الصوم من الصوم كل حنث ثلاثة ايام متتابعات وسقط
 كل طهر من شهرين متتابعين وان كان ما كان المال حال الكفيرة هم لانه مما يجب لغيره من اي لان كل واحد منهما يجب لغيره
 اذا سبب التزاهم هم فلو تفتت هذا الباب من اي لزوم المال في الاشياء يذروا ماله بهذا الطريق من حيث يجب لكل
 يوم مرارا ويحتمل او يذروا مرارا وفيه صنع فائدة الحج فان قيل الكفيرة بالصوم مرتب على عدمه سقط
 المرتبة فانه يصح مع القدرة عليها اجيب بان الاستطاعة منتفية لان دلائل الحج توجب السعاية على من ايقعه لسفيه
 كما تقدم مع السعاية لا يقع العتق من الظاهرهم ولا كذلك ما يجب ابتداء لغيره من كماله كونه وحجة الاسلام ونحوها
 لانه مما يطلب وليسبب الفساد لا يستحق النظر في اسقاط شيء من حقوق الشريعة هم قال من اي القدر من اي فان
 اراد حجة الاسلام لم يمنع منها من اي من الحج وليس فيه خلاف هم لانه من وفي بعض النسخ لانه من اي لان حجة الاسلام
 وعلى الاول اي لان الحج واجب عليه بايجاب الله تعالى من غير صنته ولا يلزم القاضي النفقة اليه وسليها الى نفقة من
 اسما في نفقة عليه في طريق الحج كذا قيل في نفقة في غير هذا الوجه ولو اراد حجة واحدة لم يمنع منها استحقاق من وفي القياس
 يمنع لان التزاهم عندنا يطوع فصار كما لو اراد الخروج للحج لطوعا بعد حجة الاسلام واثار الى وجه الاحتكام بقوله هم
 الاختلاف العلماء في وجوبها من فاحتمل عندنا في فرض والاخبار متعارضة فيها والظاهر قوله تعالى وانما الحج
 والعمرة لله فلهذا اخذ بالاصطلاح في امر الدين وهو من جملة النظر فان جازة فان كانت مما يجزى فيه الصوم
 فعليه الصوم ليس الا وان لم يكن ولزمت الدم بوجوبه اذا اصابه بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الحج من لغيره
 يمنع من ذلك هم ولا يمنع من القرآن لانه لا يمنع من افراد السفر لكل واحد منهما من اي من الحج والعمرة هم فلا
 يمنع من الحج منها ولا يمنع من ان يسوق بنية تحرام موضع الخلاف من فاحتمل في غير البذرة لاني السوق هم او
 عند عبد الله بن عمر لا يجزى غير ما من اي غير البذرة وعندنا يلزم القارن بدي وتجزئة الشاة ولكن البذرة فيه افضل اخذنا
 بالاصطلاح في امر الدين ويكون فعلا اقرب الى فعل النبي عليه السلام فلا يمنع من سوق البذرة قوله اذ عندنا من عمر لا يجزى
 غير ما ثبت بهذا النص وانما الذي روي عنه انه لا يرمى البذرة الا من الابل والبقرة على ما روي الطبراني في
 مسند الشاميين ثنا ابو زرعة ثنا ابو اليان الحكم بن نافع اخبرني شعيب عن الزهري اخبرني مالم عبد الله بن عبد
 بن عمر رضي الله عنهما كان يقال لا اعلم المدي الا من الابل والبقرة وكان عبد الله بن عمر لا يجزى الحج الا الابل والبقرة
 فان لم يجز لم يذبح لذلك شيئا وروي مالك في الموطأ في الحج اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان يقول ما يستسبر
 من المدي بذرة او بقرة هم وهي من اي البذرة هم خرو من نفقة الحجيم وهي من الابل يقع على الذكر والاسنة
 والجمع جزور وقيل الجزور الناقة التي تجوز الجمع جزور ولا يقال للجمع جزور واذا افردوا الجزور انما هو
 لانهم لا اكثر ما يجزى من النوق او بقرة من وهي تقع على الذكر والاسنة وانما دخلته اليها على انه واحد
 من الجنس والجمع بقرات والباقر والبقرة والبقر فواهم جنس هم فان مرض واحد من الابل او صبياني القرب
 من يضم القاف وفتح الراجح قرية وهي ما يقرب الى الله بواسطة كذا المساجد والسقاية والرباط ونحو ذلك
 وقيد بالمرض باعتبار ان الوصية غالباً تكون في المرض فان السفيه اخرج اذا وصى توصية فحكمها حكم المرض هم
 والابواب اخبر من عطف على القرب من قبل عطف العام على الخاص لان ابواب النحر اعم من القرب لان القرية

بل يكفر عيسيه
 وظهر بالصوم بانه
 مما يجب بغيره فلا ينفذ
 هذا الباب بانه
 بهذا الطريق ولا ينفذ
 ما يجب ابتداء
 بغيره قال
 فان اراد حجة الاسلام
 لم يمنع منها استحقاق
 عليه بايجاب الله
 من غير صنته ولا يلزم
 القاضي النفقة اليه
 وسليها الى نفقة من
 اسما في نفقة عليه في
 طريق الحج كذا قيل في
 نفقة في غير هذا
 الوجه ولو اراد حجة
 واحدة لم يمنع منها
 استحقاق من وفي
 القياس يمنع لان
 التزاهم عندنا يطوع
 فصار كما لو اراد
 الخروج للحج لطوعا
 بعد حجة الاسلام
 واثار الى وجه
 الاحتكام بقوله هم
 الاختلاف العلماء
 في وجوبها من
 فاحتمل عندنا في
 فرض والاخبار
 متعارضة فيها
 والظاهر قوله
 تعالى وانما الحج
 والعمرة لله
 فلهذا اخذ
 بالاصطلاح
 في امر الدين
 وهو من جملة
 النظر فان
 جازة فان
 كانت مما
 يجزى فيه
 الصوم
 فعليه
 الصوم
 ليس الا
 وان لم
 يكن
 ولزمت
 الدم
 بوجوبه
 اذا اصابه
 بخلاف
 ما زاد
 على مرة
 واحدة
 من الحج
 من لغيره
 يمنع
 من ذلك
 هم ولا
 يمنع
 من القرآن
 لانه لا
 يمنع
 من افراد
 السفر
 لكل واحد
 منهما من
 اي من
 الحج
 والعمرة
 هم فلا
 يمنع
 من الحج
 منها ولا
 يمنع
 من ان
 يسوق
 بنية
 تحرام
 موضع
 الخلاف
 من فاحتمل
 في غير
 البذرة
 لاني
 السوق
 هم او
 عند عبد
 الله بن
 عمر لا
 يجزى
 غير ما
 من اي
 غير
 البذرة
 وعندنا
 يلزم
 القارن
 بدي
 وتجزئة
 الشاة
 ولكن
 البذرة
 فيه
 افضل
 اخذنا
 بالاصطلاح
 في امر
 الدين
 ويكون
 فعلا
 اقرب
 الى فعل
 النبي
 عليه
 السلام
 فلا
 يمنع
 من سوق
 البذرة
 قوله
 اذ عندنا
 من عمر
 لا يجزى
 غير ما
 ثبت
 بهذا
 النص
 وانما
 الذي
 روي
 عنه
 انه لا
 يرمى
 البذرة
 الا من
 الابل
 والبقرة
 على ما
 روي
 الطبراني
 في مسند
 الشاميين
 ثنا
 ابو
 زرعة
 ثنا
 ابو
 اليان
 الحكم
 بن
 نافع
 اخبرني
 شعيب
 عن
 الزهري
 اخبرني
 مالم
 عبد
 الله
 بن
 عبد
 بن
 عمر
 رضي
 الله
 عنهما
 كان
 يقال
 لا
 اعلم
 المدي
 الا من
 الابل
 والبقرة
 وكان
 عبد
 الله
 بن
 عمر
 لا
 يجزى
 الحج
 الا
 الابل
 والبقرة
 فان
 لم
 يجزى
 لم
 يذبح
 لذلك
 شيئا
 وروي
 مالك
 في
 الموطأ
 في
 الحج
 اخبرنا
 مالك
 عن
 نافع
 عن
 ابن
 عمر
 كان
 يقول
 ما
 يستسبر
 من
 المدي
 بذرة
 او
 بقرة
 هم
 وهي
 من
 اي
 البذرة
 هم
 خرو
 من
 نفقة
 الحجيم
 وهي
 من
 الابل
 يقع
 على
 الذكر
 والاسنة
 والجمع
 جزور
 وقيل
 الجزور
 الناقة
 التي
 تجوز
 الجمع
 جزور
 ولا
 يقال
 للجمع
 جزور
 واذا
 افردوا
 الجزور
 انما
 هو
 لانهم
 لا
 اكثر
 ما
 يجزى
 من
 النوق
 او
 بقرة
 من
 وهي
 تقع
 على
 الذكر
 والاسنة
 وانما
 دخلته
 اليها
 على
 انه
 واحد
 من
 الجنس
 والجمع
 بقرات
 والباقر
 والبقرة
 والبقر
 فواهم
 جنس
 هم
 فان
 مرض
 واحد
 من
 الابل
 او
 صبياني
 القرب
 من
 يضم
 القاف
 وفتح
 الراجح
 قرية
 وهي
 ما
 يقرب
 الى
 الله
 بواسطة
 كذا
 المساجد
 والسقاية
 والرباط
 ونحو
 ذلك
 وقيد
 بالمرض
 باعتبار
 ان
 الوصية
 غالباً
 تكون
 في
 المرض
 فان
 السفيه
 اخرج
 اذا
 وصى
 توصية
 فحكمها
 حكم
 المرض
 هم
 والابواب
 اخبر
 من
 عطف
 على
 القرب
 من
 قبل
 عطف
 العام
 على
 الخاص
 لان
 ابواب
 النحر
 اعم
 من
 القرب
 لان
 القرية

كتاب النكاح

الملازمة وباللسان التقاضي من ليس المراد ان يتناول عليه بيد ولا باللسان ان يوازيه بالظاهر الفاضل وغيره
 به انه مطلق في حق الزمان فمتناول الزمان الذي يكون بعد الاطلاق عن المحبس وقيلهم قالوا ويخبرون فكل كسبه منهم
 من اي واحد كل واحد منهم بقدر حصته من الدين اذا اخذوا فكل كسبه اختياره واخذوا القاضى وقسمه بينهم بدون اختياره
 واما المديون ففي حال صحت لو اشترى احد الغرام على غيره فبقيت له ذكرك نص على ذلك في تمام الشئ فقال
 رجل عليه الف درهم ثلثه ففروا واحد منهم خمسمائة والاخر ثلثمائة والاخر مائة فاجتمع الغرام المحسوبة
 به ليوثهم في مجلس القاضى كيف يقسم اموالهم بينهم قال اذا كان المديون حاضرا فانه يقتضى بوليونه بقية له ان يقدم البعض على البعض
 في القضاء وليوث البعض على البعض لانه يصرف في حاصه ملكه لم يتعلق به حق احد فيصرف فيه على حسب شئته وان كان المديون
 غائبا والمديون ثابته عند القاضى يقسم المال بين الغرام بالحصص اذ ليس للقاضى ولاية تقدم البعض على البعض في الاستواء
 حقوقهم في القوة من اي لا استواء حقوق الغرام في القوة الثبوت فلا يترجم البعض على البعض ثم واما اذا فلسه كما ذكر
 بتشديد اللام اى قال ابو يوسف محمد اذا حكم القاضى بالفلاس المديون وعساوم حال من الغرام بينه الا ان يقتضوا البينة
 ان لا مال الا ان القضاء بالفلاس عند ما يصح فيثبت العسرة ويحق النظر الى الميسر من كماله وان كان مدينا وجلا وبه قالت
 الثلاثة ثم وعنده حجة لا تحقق القضاء بالفلاس لان مال الشئ غدا وراى من اي ات وذهب وكمن غنى بشئ في مال خرب
 ويصبح فقير وكمن فقير بشئ ويصبح غنيا هم طلاق وتوفى الشهود على عدم المال لا تحقق الا ظاهر من اذ لا وتوفى
 لهم على التحقيق هم فيصالح من اي انظارهم للدين لا لا لبطال حق الملازمة وقوله الا ان يقتضوا البينة اشارة الى
 ان بينة اليسار ترجع على بينة الاعسار من اي قول القدرى في محقره واليسار بفتح الياء اسم لا اليسار من اليسر افاستغنى
 والاعسار معسر اى فقير وفي بعض النسخ على بينة الاعسار بفتح العين معنى الاعسار فقال في المغرب هو خطأ قيل ذكر
 بنا على طريق الا انه ان قلت لم يقل احدى الارواح بالحق والخطا في اللفظ على انه لا يطلب الا ان يطلب الراسل
 في كلام القاضى او يقع في كلامه الله تعالى لا تبدل أسلوبه ونهايته في منجز البلاغة والقضاة او كلام الرسول صلى الله
 عليه وسلم لكونه مخصوصا بجواب الكلمة لا نحاس من اي لان فيه ليسارهم اكثر اثباتا اذ الاصل هو ليسر في اليسار طار
 فصار كبنية ذى اليد في مقايضة بنية النجاشي وفي خلاصة الفتاوى فان اقام المديون البينة على الافلاس فاقام القاضى
 البينة على اليسار فبنية الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار في بنية الافلاس لا الشريعة فخره المدعى يعني
 ان يقول الشهود انه فقير لا تعلم له مالا ولا عوضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر وعن ابي القاسم الصغار
 يعني ان يقول الشهود فشهد انه فقير لا تعلم له مالا ولا عوضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر وعن ابي القاسم الصغار
 هم في الملازمة لا يمتنع من التصرف والسفر دليل على انه يدور معه انما دار ولا يجلس في موضع من اي لا يجلس
 الغريم المديون في موضع معين لا يجلس فيه من اي اجلاسه في موضع معين جالس فهو ليس له حق محسن لا ليس
 يستحق عليه من محرم الله للمدعى ان يجلس في سجده وادنيه لانه وبما يطوف في الاسواق والملك من غير حاجته
 فيضرب به المدعى وفي رواية عنه ملازمة حيث احب من المصروف لو كان لا معيشة له الا من كسبه لا يمتنع ان يسكن في مكان
 قوته يوما فاذا حصل ذلك القدر في يومه فلا منعه من الذهاب في ذلك ويكسبه وفي الواقات رجل قضاء عليه بحق
 الانسان فامر غلامه ان يلازم الغريم فقال الغريم لا اجلس معه بل اجلس مع المدعى فله ذلك لانه ربما لا يرسنه

الملازمة وباللسان
 التقاضى قال درلغة
 فصل كسبه بينهم
 بالحصص لا استواء
 في القوة ولا فلسه
 الحاكم حال بين الوثلة
 وبينه اكان يقيم البينة
 ان له ساكن الفضة
 بالا فلا من عندهما
 يصح فيثبت العسرة
 ويستحق النظر الى
 الميسر وعندنا حجة
 لا يحقق القضاء بالفلاس
 لان مال الله تعالى غدا
 وراى وكان وقوف
 الشهود على عدم المال
 لا يحقق الا ظاهرا
 فيصالح المدعى لا لبطال
 حق الملازمة وقوله
 الا ان يقتضوا البينة اشارة
 الى ان بينة اليسار ترجع
 على بينة الاعسار لانها
 اكثر اثباتا والا اصل
 هذا العرف وقوله المدعى
 لا يصنع منه مؤثرا
 والسفر دليل على انه
 يدور معه انما دار
 ولا يجلس في موضع
 معين لا يجلس فيه
 لانه ربما لا يرسنه

بالجلس مع البند يكون عليه في ذلك الوقت زيادة ضرره ولو دخل في داره لحيته لا يمتنع بل يجلس على باب داره الى ان يخرج
 لان الانسان لا بد ان يكون له موضع خلوة من شئ ومن ذاقيل اذ اعطاه الفداء او اجدام موضع لا اجل الا ان كان له
 ان يمتنع من ذلك حتى لا يجرب من جانب آخر كما في الذخيرة وفي الاقضية اذ كان على المدكوم سقى الماء ونحوه لا يمتنع من ذلك
 الا اذا كان له نفقة ونفقة عياله وكذا في الدخول في البيت هم ولو اختار المطلوب محبس والطالب الملازمة فانهما في الطل
 لانه في حصول المقصود لا اختياره الا يفتق عليه من اي على المطلوب لان الملازمة من لا يجالس اشدين كل شديهم الا
 اذا علم القاضى ان يدخل عليه من اي على المطلوب بالملازمة فيمكن ان لا يمكن من دخوله داره فحينئذ يفتق للمضرم عنه ولو كان
 الدين للرجل على المرأة لا يلزمها الما فيها من الخلوة بالاجتنابة ولكن يبعث امرأة امينة تلازمها من شئ ولم يذكر
 اذا كان الدين للمرأة على الرجل على التعليل المذكور يعني ان يبعث رجلا امينيا من جهتها ملازمة وفي النخاسة فان لم
 يجدا امرأة ان شأنا جعلها مع امرأة في بيت وهو على باسجاء المرأة في بيت نفسها وهو على باسجاء ولقد عن النسخ هم قال من
 اى القدر ورجى هم ومن نكس من وفي بعض النسخ فان نكس يقال انفس الرجل فالحكم في يده مال كان وراهم سارت فلو
 ساون لونا كما يقال انكبت الرجل اذا صار احيا فبقيا وتلعن انما صارت واية قطوفا ويجوز ان يراد به ان صار الى
 حال بذره فيها كما يقال انكبت الرجل اذا صار الى حال يلقه عليها وانزل اذا صار الى حال بذل فيها ثم وعنده متاع الرجل البينة
 من اي والحال ان عنده متاع شخص معين هم اتباعه منه من اي قد اشتراه من الرجل كما في قوله تعالى او جاء له
 حصرت صدورهم اى قد حصرت هم فصار حسب الشئ اسوة لآخر ما فيه من اي في الشارع هم وقال الشافى في ربح القاضى
 على المشتري يطلبه اى اى يطلب البائع المحر عليه حتى لا ينفذ تصرفه بالبائع وغيره هم ثم للبائع خيار الفسخ لانه يحجز المشتري
 من ايقاد الثمن فيوجب ذلك حتى الفسخ يحجز البائع عن تسليم البائع وانه اش اشارة الى وجبة القياس والجماع بين غير المشتري
 من ايقاد الثمن وعجز البائع عن تسليم البائع هم لانه عقد معاوضة ومن قضيت المساواة من اي لان البائع عن بيعا
 وقضيت المساواة وهي فيما ذكرناه فصار كالسلم من هذا جواب مما يقال من قياس مع وجود فارق وهو فساد ذلك
 لان الثمن دين في الذمة وهو مانع عن الفسخ بخلاف البائع فانه غير مل عليه الفسخ فاجاب بقوله فصار كالسلم يعني لا سلمان
 لونه وينامنع عن الفسخ فان السلم فيه دين لا محالة فاذا انقضى بقبضه بالقطاعة عن ايدى الناس كان لرب السلم حصة الفسخ
 لانه اذا يقول الشافى رحمه الله قال مالك واحمد والاوزاعي وسحاق والبولثور وابن المنذر وروى
 ذلك عن عثمان وسهل وابي هريرة رضي الله عنهم ولذا ان الافلاس يوجب العجز عن تسليم العين من
 اى عين الدرهم المنقودة وعين الدنانير المنقودة هم وهو غير مستحق للفسخ اى غير الدرهم المنقودة غير مستحق
 بل استحق به الدين وهو وصف في الذمة لعل انه محجز عن تسليمه غير مستحق بالفسخ فلهذا ثبت حق الفسخ باختياره
 من اي باعتبار انه غير مستحق بالعقد هم وانما المستحق وصف في الذمة اعني الدين من ولا يلزم من العجز عن تسليم
 عن الدرهم او عين الدنانير بالافلاس العجز عن المستحق بالعقد ولقبض العين تحقيق بينهما مالا من شئ حكمة
 هذا جواب عما يقال لما كانت العين المنقودة غير مستحقة بالعقد وجب انسان يتبرأ ذمة المديون بدفع
 المنقود واقتصر الجواب ان استحق بالعقد هو الوصف الثابت في الذمة وقضا الدين واجب وذلك
 بالوصف غير متصور وجعل الشارع العين بدلا عنه فاذا قبض العين بدلا عنه تحقق بينهما مالا من حيث انه

ولو دخل في داره لحيته لا يمتنع بل يجلس على باب داره الى ان يخرج
 بل يجلس على باب داره الى ان يخرج
 لان الانسان لا بد ان يكون له
 موضع خلوة ولو اختار المطلوب
 محبس والطالب الملازمة فانهما في الطل
 الى الطالب لا يمتنع بل يجلس على
 انقصوا لا اختياره الا يفتق عليه من اي على المطلوب لان الملازمة من لا يجالس اشدين كل شديهم الا
 عليه الا اذا علم القاضى
 ان يدخل عليه من اي على المطلوب بالملازمة فيمكن ان لا يمكن من دخوله داره فحينئذ يفتق للمضرم عنه ولو كان
 الدين للرجل على المرأة لا يلزمها الما فيها من الخلوة بالاجتنابة ولكن يبعث امرأة امينة تلازمها من شئ ولم يذكر
 اذا كان الدين للمرأة على الرجل على التعليل المذكور يعني ان يبعث رجلا امينيا من جهتها ملازمة وفي النخاسة فان لم
 يجدا امرأة ان شأنا جعلها مع امرأة في بيت وهو على باسجاء المرأة في بيت نفسها وهو على باسجاء ولقد عن النسخ هم قال من
 اى القدر ورجى هم ومن نكس من وفي بعض النسخ فان نكس يقال انفس الرجل فالحكم في يده مال كان وراهم سارت فلو
 ساون لونا كما يقال انكبت الرجل اذا صار احيا فبقيا وتلعن انما صارت واية قطوفا ويجوز ان يراد به ان صار الى
 حال بذره فيها كما يقال انكبت الرجل اذا صار الى حال يلقه عليها وانزل اذا صار الى حال بذل فيها ثم وعنده متاع الرجل البينة
 من اي والحال ان عنده متاع شخص معين هم اتباعه منه من اي قد اشتراه من الرجل كما في قوله تعالى او جاء له
 حصرت صدورهم اى قد حصرت هم فصار حسب الشئ اسوة لآخر ما فيه من اي في الشارع هم وقال الشافى في ربح القاضى
 على المشتري يطلبه اى اى يطلب البائع المحر عليه حتى لا ينفذ تصرفه بالبائع وغيره هم ثم للبائع خيار الفسخ لانه يحجز المشتري
 من ايقاد الثمن فيوجب ذلك حتى الفسخ يحجز البائع عن تسليم البائع وانه اش اشارة الى وجبة القياس والجماع بين غير المشتري
 من ايقاد الثمن وعجز البائع عن تسليم البائع هم لانه عقد معاوضة ومن قضيت المساواة من اي لان البائع عن بيعا
 وقضيت المساواة وهي فيما ذكرناه فصار كالسلم من هذا جواب مما يقال من قياس مع وجود فارق وهو فساد ذلك
 لان الثمن دين في الذمة وهو مانع عن الفسخ بخلاف البائع فانه غير مل عليه الفسخ فاجاب بقوله فصار كالسلم يعني لا سلمان
 لونه وينامنع عن الفسخ فان السلم فيه دين لا محالة فاذا انقضى بقبضه بالقطاعة عن ايدى الناس كان لرب السلم حصة الفسخ
 لانه اذا يقول الشافى رحمه الله قال مالك واحمد والاوزاعي وسحاق والبولثور وابن المنذر وروى
 ذلك عن عثمان وسهل وابي هريرة رضي الله عنهم ولذا ان الافلاس يوجب العجز عن تسليم العين من
 اى عين الدرهم المنقودة وعين الدنانير المنقودة هم وهو غير مستحق للفسخ اى غير الدرهم المنقودة غير مستحق
 بل استحق به الدين وهو وصف في الذمة لعل انه محجز عن تسليمه غير مستحق بالفسخ فلهذا ثبت حق الفسخ باختياره
 من اي باعتبار انه غير مستحق بالعقد هم وانما المستحق وصف في الذمة اعني الدين من ولا يلزم من العجز عن تسليم
 عن الدرهم او عين الدنانير بالافلاس العجز عن المستحق بالعقد ولقبض العين تحقيق بينهما مالا من شئ حكمة
 هذا جواب عما يقال لما كانت العين المنقودة غير مستحقة بالعقد وجب انسان يتبرأ ذمة المديون بدفع
 المنقود واقتصر الجواب ان استحق بالعقد هو الوصف الثابت في الذمة وقضا الدين واجب وذلك
 بالوصف غير متصور وجعل الشارع العين بدلا عنه فاذا قبض العين بدلا عنه تحقق بينهما مالا من حيث انه

شئ اى ويجوز الرعي كالفلس ما دون الدرهم كالحفرة والبيع والمك والامعة في بيت مولانا لعظم وتصديق على الرسم والعاوة
 بدون الاذن من حرمها للعرف والعاوة فان قلت روى ابو امامة رضى الله عنه انه عليه السلام قال في خطبة عام حجة الوداع ولا يخرج
 المرأة من قلت زوجها لا قبل ولا الطعام فقال عليه السلام الطعام افضل ابر الكرم قلت هذا محمول على الطعام المدخر لمخطة ووجهها فانما
 غير المدخر فانما تصديق به على رسم العاوة وفيه الاذن والاعلام ان ذلك شئ اى التصديق بالشئ اى البيع غير ممنوع عنه في العاوة
 شئ لان العاوة جرت بذلك من غير انكار من الزوج والولى قال شئ اى في جارية العتق وله شئ اى ولما دون من ان
 يحط من الثمن بالعيب شئ اى اذ ظهر عيب المتاع الذى باعته ثم رجع الاتفاق على ان يحط من الثمن شيئا فانه يجوز له ولكن
 شئ ما يحط بالتجارة لانه شئ اى لان سبب البيع هو من يبيعهم شئ اى من يبيع التجارة وعند الثالثة لا يجوز له ان يحط
 وربما يكون احط بالنظر لئلا شئ اى للما دون اى اكثر نظرا له من قبول العيب المتعطلات ما اذا حط من غير عيب لانه تبرع
 بنفسه بعد تمام العقد وليس شئ اى يحط من غير عيب من سبب التجارة فلا يجوز له ان يحط بذلك المجابة في الابطال وشئ اى ان
 يكون هذا جوابا عن سوال مقدمته اى ان يقال كيف يجوز تم حيازة الما دون مع ان فيها خطا من الثمن فاجاب بقوله ولان
 بيع المجابة في الابطال الا حرم لانه شئ اى لان الما دون هم قد يحتاج اليها شئ اى المجابة هم على ما بينا شئ اى عند
 قوله ولو جازى في مرض موته يستبر من بيع المال الى قوله ولا وارثا للجهل به شئ اى للما دون هم ان يؤجل في دين قد
 له لانه من عادة التجارة شئ لان التاجر قد يكون له على غيره حيلة ودين دولم يملكه واليه لا يمكن من الكسب ان اسلمه اياها
 يمكن من الكسب فيكون ذلك طريقا يخرج منه عاوة هم قال شئ اى القدر الذى هم وديونه متماثلة برقبته ببيع العتق او
 اى يبيع القاعنى بغير رضى المولى بالاتفاق عند ما بنا الما دون فانها به لان الحجة على المديون يجوز عند ما دام عند اى
 لا يجوز احوال المديون وجوز هنا والعذر لانه ليس في هذا حرج على المولى لان المولى مجبور عن بيعه قبل ذلك فانه لو لم يبع العتق
 المديون بغير رضاه لانه لا يقدرون على ذلك فان هذا بمنزلة التركة المستقرة بالدين فانه يبيع التركة على الورثة بغير رضاه
 كقضاء الدين فكان هذا ولا يكون ذلك حجة عليهم كذا في الذخيرة قبل معنى قوله ببيع العتق الما دون التركة على البيع
 حتى يستقيم على قول في ذنبه رضى المدعنة وفيه نظر لان رواية الذخيرة تدل على ان القاضى يبيع بدون رضى المولى
 فلا حاجة الى هذا المعنى ان يقدى المولى شئ فلا يباع بغير رضاه المقصود هم وقال في رواية اخرى لا يباع شئ في
 الدين وتعلق الدين القاضى من كسبه بزمته يؤخذ بعد التعلق كما لو استقرض بغير اذن سيده وبه قال اى يتعلق بزمته المولى
 لانه لزمه بغير رضاه السيد فيجب عليه كالتفقة في النكاح هم وبيع كسبه في دينه بالاجماع شئ كما في احوال المديون وقال في الطريقة
 البراءية واجمعا على ان الرقبة تباع في الدين الاستهلاك وقال الامام عطاء الدين العالم في طرفي الطريقة قال علماء كرامنا
 روية العبد الما دون يباع بدين التجارة وقال الشافعى لا يباع ثم قال على هذا الخلاف اذن العبد وما كسبه العبد من سيده
 واحط به شئ عندنا بصرف الى الدين وعندنا يعرف وقال الكوفي في محله قال ابو نزيه و ابو يوسف ومحمد يبيع الما دون
 من دين من شئ اى او يبيع او استجار استاجره او غصب او دية او مفسدية او لغيره او عارية بحجبه وشئ اى من ذلك او
 ودية عتقا او ثوب اخره او عتقا او مفسدية او غصب او دية او مفسدية او لغيره او عارية بحجبه وشئ اى من ذلك او
 عتقا او ثوب اخره او عتقا او مفسدية او غصب او دية او مفسدية او لغيره او عارية بحجبه وشئ اى من ذلك او
 هم ان غرض المولى من الاذن تحصيل مال لم يكن لا تقويت مال قد كان له شئ اى ليس غرضه تقويت مال لانه انما اذن

لان ذلك غير محقق
 في العادة قال ذلك
 ان يحط من الثمن
 بالعيب مثل ما دون
 يحط بالتجارة لانه من
 صنعهم وربما يكون
 احط من غيرهم
 قبول العيب ابتداء
 بخلاف ما اذا حط
 من غير عيب لانه
 تبرع بنفسه بعد تمام
 العقد فليس من
 صنع التجارة لانه
 المحل في الابطال لانه
 قد يحتاج اليها
 ما بينا لانه ان يؤجل
 في دين قد وجب له
 لانه من عادة التجارة
 قال ودينه
 متعلقة برقبته
 ببيع العتق لانه
 يقدى المولى
 قال في رواية اخرى
 لا يباع كسبه
 في دينه كالتفقة
 كما ان غرض المولى
 من الاذن تحصيل
 مال لم يكن لا تقوية
 مال قد كان له

الكتب الما دون انما هو وليس غرضه ان يباع عند الاذن من هم وذلك شئ اى غرض المولى حاصل من تعلق الدين بكسبه
 حتى اذا حصل شئ من شئ اى من كسبه المدين كسبه اى المولى الما دون شئ اى المولى الما دون شئ اى المولى الما دون
 غرضه تعلق الدين بكسبه لا برقبته لما ذكرنا ان فيه تقويت مال قد كان له من كسبه دين الاستهلاك شئ اى جوابا عن
 سوال مقدمته اى ان يقال في الاستهلاك شيئا تعلق دينه برقبته تباع فيه فلهذا ذلك فاجاب بقوله بخلاف دين الاستهلاك
 هم لانه شئ اى للاستهلاك هم نوع جنائى واستهلاك الرقبة باجنائى لا يتصلح بالاذن شئ اى وجوبه باجنائى
 ولان لو كان محجورا عليه ببيع ذلك وليس الكلام في ذلك وانما الكلام فيما يتعلق بالاذن هم لان الواجب في ذمته العبد
 وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته شئ اى برقبته العبد مستفاد شئ اى لا يملك الاستيفاء هم كدين الاستهلاك واجبا
 شئ اى دين الاستهلاك وبين الدين الذى ربه الناس في تصرفاته هم دفع الضرر من الناس شئ اى انما يباع
 في دين الاستهلاك وفي الضرر فكذلك يباع في الدينون التى ركبها وفي الضرر هم وهذا شئ اى دفع الضرر لان سبب
 اى لان سبب دين الدين هم التجارة شئ لانه المقدس هم وبيع شئ اى التجارة هم داخلة تحت الاذن شئ اى لان
 فاذا كان داخلة تحت الاذن كان غير ما فلو لم يتعلق برقبته استيفاء كان اضرارا لان الكسب لا يؤجر والمعتق كذلك فيكون
 حقوق الناس هم وتعلق الدين برقبته شئ اى جوابا عن قولنا ان غرض المولى من الاذن تحصيل مال الى آخره وبما ان
 تعلق الدين برقبته هم استيفاء حاصل على المعاملة شئ اى معنى مال المدين على ان يقال معه لان العالمين اذا عملوا ذلك
 يملكون معه فكله المعاملة وكثيره الربح بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فان خوف التوسى يبيعهم من ذلك هم فمن هذا الوجه
 صلح غرض المولى شئ اى اذ بهذا الوجه هو الذى ذكره من قوله وتعلق الدين برقبته استيفاء حاصل على المعاملة فان قيل
 لا يصلح ان يكون غرضه لانه يتضرر به والضرر لا يكون غرضه اجاب بقوله هم وينعدم الضرر من حق شئ اى في حق المولى
 برحول المدين في ملكه شئ اى ملك المولى وفيه اشكال هو ان البيع ان كان باقيا وفيه وفاء بالدين لا يحقق بيع العبد ان
 لم يكن دوا قيا وان كان وليس فيه وفاء بالدين لم يكن دخوله في ملكه وافعاله ضررا واجيب عنه بان المراد ببيع قبضه المولى
 مدين لا دين على العبد ثم كسبه يكون فانه لا يجب على المولى رد ائتمانه ان لم يكن بل يباع العبد بالدين ان
 اختار المولى ويكون المدين جائزا للمافات من العبد وذكره في المعنى ولو اذ المولى شيئا من كسبه باذن عليه ثم سحبه من كسبه
 على المولى رد ائتمانه ان كان قائما وضمان ان كان مستطاعا وتعلق الكسب شئ اى جوابا عما يقال ان ضمانا تعلق بالكسب
 يتعلق بعد ذلك بالرقة تقرره ان تعلق الدين بالكسب لا ينافي تعلقه بالرقة شئ لانه لا منافاة بينهما فيتعلق
 بها شئ اى بالكسب الدين هم غير انه يذالكسب الاستيفاء ايقاد الحق الغرارة ابقا والمقصود المولى شئ اى نظر الما دون هم
 وعند الغرامة شئ اى وعند انقضاء الكسب هم يستوفى من الرقبة شئ اى وفي الضرر من الناس هم وقوله شئ اى
 صاحب العقد هو شئ اى في الكتاب شئ اى فحسب القدرى هم وديونه المراد من شئ اى ببيع النكاح شئ اى ان تزوج امرأة ثم
 وطئها ثم استحققت حيث وجب له عليه لا ينظر ذلك في حق المولى لانه وجوب النكاح وهو ليس من التجارة اما التزوج باذن
 المولى لا ينظر فيه حقه تباع فيه كذا في المبسوط وهو ما هو في منابا شئ اى ودين وجب بسبب سبب من التجارة هم كالتجارة
 سبب ما ياتى من البيع والشراء شئ اى نظير دين التجارة هم والاباة والاستيجار وضمان المصنوب والودائع والامانات اذا
 شئ نظير ما هو في معنى التجارة وصورة الدين بالاجارة ان يواجر شيئا ويقبض الاميرة ولم يسلم المتاجر حتى انقضت المدة

وذلك في تعلق الدين
 بكسبه حتى انه افضل
 شئ منه على الدين
 يحصل له لا بالرجعة
 بخلاف دين الاستهلاك
 لانه نهضه واستهلكه
 الرقبة بالخيار لا يتعلق
 بالاذن ولان الواجب
 في ذمته العبد
 وجوبه في حق المولى
 فيتعلق برقبته
 استيفاء كدين
 الاستهلاك ولما جاء
 دفع الضرر عن
 الناس وهذا كان
 سببه التجارة وهي
 داخلة تحت الاذن
 وتعلق الدين
 برقبته استيفاء حاصل
 على المعاملة فمن هذا
 الوجه صلح غرض المولى
 وتعدم الضرر من حقه
 بدخول المدين في ملكه
 وتعلقه بالكسب لا ينافي
 فتعلق بهما من اذنه
 ببيع الكسب في
 الاستيفاء ايضا
 حتى الغرامة والبقا والمقصود
 المولى وعند الغرامة شئ اى
 عند الرقبة وقوله شئ اى
 انك تبيع به المراد
 دين وجب بالتجارة
 او ما هو في معناها
 كالبيع والشراء والاختار
 ولا يستيجار وضمان
 المصنوب والودائع والامانات
 اذا جحد

وما بقي من الدين
بما لم يبق من الدين
لا ان الدين في ذمته
وما لم يبق من الدين
ما لم يبق من الدين
عليه ما كان في ذمته
اقل من دينه
الدين لا يبرئ من دينه
نقل عن ابي جعفر
المدين والدين
لما كان في ذمته
لان حق الفداء يتعلق
بدينه ما استوفى بالدين
فلم يكن الحق متعلقا بدينه
فانه يضمن شيئا يقل
فان باعه المولى بدينه
دين يخطئ بدينه
ولكنه لا يخطئ بدينه
فان شاء الله تعالى
اليوم فقهه وان شاء
واضح المستحق
العبد متعلق بدينه
حتى كان له ان
يسعى اذ ان يقضي
الموكل بدينه والباقي
متعلق بدينه بالدين
والتسليم والتسليم
بالدين والتسليم
بدينه في التسليم
وان شاء الله تعالى
والدين والدين
لان الحق لله ولا لغيره
اللاحقة كالهذيان
السابق كالهذيان
فان ضمننا البائع بدينه
ثم رجع على المشتري
فلم يبق من الدين

ما بقي من الدين
وما لم يبق من الدين
لا ان الدين في ذمته
وما لم يبق من الدين
ما لم يبق من الدين
عليه ما كان في ذمته
اقل من دينه
الدين لا يبرئ من دينه
نقل عن ابي جعفر
المدين والدين
لما كان في ذمته
لان حق الفداء يتعلق
بدينه ما استوفى بالدين
فلم يكن الحق متعلقا بدينه
فانه يضمن شيئا يقل
فان باعه المولى بدينه
دين يخطئ بدينه
ولكنه لا يخطئ بدينه
فان شاء الله تعالى
اليوم فقهه وان شاء
واضح المستحق
العبد متعلق بدينه
حتى كان له ان
يسعى اذ ان يقضي
الموكل بدينه والباقي
متعلق بدينه بالدين
والتسليم والتسليم
بالدين والتسليم
بدينه في التسليم
وان شاء الله تعالى
والدين والدين
لان الحق لله ولا لغيره
اللاحقة كالهذيان
السابق كالهذيان
فان ضمننا البائع بدينه
ثم رجع على المشتري
فلم يبق من الدين

ما بقي من الدين
وما لم يبق من الدين
لا ان الدين في ذمته
وما لم يبق من الدين
ما لم يبق من الدين
عليه ما كان في ذمته
اقل من دينه
الدين لا يبرئ من دينه
نقل عن ابي جعفر
المدين والدين
لما كان في ذمته
لان حق الفداء يتعلق
بدينه ما استوفى بالدين
فلم يكن الحق متعلقا بدينه
فانه يضمن شيئا يقل
فان باعه المولى بدينه
دين يخطئ بدينه
ولكنه لا يخطئ بدينه
فان شاء الله تعالى
اليوم فقهه وان شاء
واضح المستحق
العبد متعلق بدينه
حتى كان له ان
يسعى اذ ان يقضي
الموكل بدينه والباقي
متعلق بدينه بالدين
والتسليم والتسليم
بالدين والتسليم
بدينه في التسليم
وان شاء الله تعالى
والدين والدين
لان الحق لله ولا لغيره
اللاحقة كالهذيان
السابق كالهذيان
فان ضمننا البائع بدينه
ثم رجع على المشتري
فلم يبق من الدين

ما بقي من الدين
وما لم يبق من الدين
لا ان الدين في ذمته
وما لم يبق من الدين
ما لم يبق من الدين
عليه ما كان في ذمته
اقل من دينه
الدين لا يبرئ من دينه
نقل عن ابي جعفر
المدين والدين
لما كان في ذمته
لان حق الفداء يتعلق
بدينه ما استوفى بالدين
فلم يكن الحق متعلقا بدينه
فانه يضمن شيئا يقل
فان باعه المولى بدينه
دين يخطئ بدينه
ولكنه لا يخطئ بدينه
فان شاء الله تعالى
اليوم فقهه وان شاء
واضح المستحق
العبد متعلق بدينه
حتى كان له ان
يسعى اذ ان يقضي
الموكل بدينه والباقي
متعلق بدينه بالدين
والتسليم والتسليم
بالدين والتسليم
بدينه في التسليم
وان شاء الله تعالى
والدين والدين
لان الحق لله ولا لغيره
اللاحقة كالهذيان
السابق كالهذيان
فان ضمننا البائع بدينه
ثم رجع على المشتري
فلم يبق من الدين

كتاب المادون

ونقصان اللام ومن لم يفعل في كلام شي ثم ان كان شي اي الغضب مع العلم ان شي اي بانه ملك الغضب منه فكله الله
 شي اسه الاتحتم في الاخرة هم والمعنوم شي اي الغرامة في الدنيا وهذا الكتاب قال الله تعالى ولا
 تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الى غير ذلك من الايات السنة قال عليه السلام من اخذ شي من الارض ظلما طوقه الله
 سبع ارضين رواه البخاري وسلم واجماع العلماء وان كان بدون شي اي بدون العلم بان ظن الماخذ والاداء
 عينا ثم طهر استحقاقه فالضمان شي اي فكله الضمان هم لانه حتى العبد فلا يتوقف على قصده شي وكذا اذا كان
 الاخذ عذرا او الجمله وعدم قصده ولا اثم لان الخطا موضوع شي لقوله عليه السلام رفع من اثم الخطا او الغسلان
 وما استكرهوا عليه ثم قال شي اي القدر ورأي هم ومن غضب شي كالمكيل والموزون فذلك في ماله فعليه
 شي اي شل الذي غضب واراد بالمكيل شل الخلطة والشحير ونحوها وبالموزون شل الدراهم والدنانير ولكن بشرط ان
 لا يكون الموزون مما ينفذ بالتبويض يعني غير المصوغ منه لان الوزن في الذي في تبعية غيره فيحق بوزنات القيمة
 وفي بعض النسخ شي اي وفي بعض نسخ القدر ورأي هم فعليه ضمان شي ولا تفاوت بينهما شي اي بن المستحقين الكلام
 ثم وبذا شي اي عدم التفاوت هم لان الواجب هو الشل لقوله تعالى فمن اثم عليكم فاعندوا عليه بشل ما اعتدى عليكم
 شي سمي الفعل الثاني الى ما هو شل صورة وسعي هم ولان الشل اعدل من شي اي ولان الشل صورة وسعي اقرب الى
 العدل لما فيه شي اي لما في الشل هم من اعات الجبس شي لان الخلطة شلا شل الخلطة بنسبها والمالية شي لان
 المالية الخلطة الموداة شل بالمالية الخلطة المعصوبة لان الجودة ساططة العبرة في الديويات هم فكان ادفع للضرر شي
 فكان الشل اشد دفعا للضرر من الغضوب منه لان الغاصب فوت عليه الصورة والمعنى فالجبه انما ان يتدارك ما هو
 له شل له صورة وسعيهم قال فان لم يقدر على شل شي اي قال في الجامع الصغير فان لم يقدر الغاصب على شل شي
 غضبه بان انقطع عن ايدي الناس فلم يقدر على شل الكامل هم فعليه قيمة يوم يتحصون شي اي يوم الغضوبه هم
 عند ابى حنيفة شي اي وجوب القيمة يوم الغضوبه عند ابى حنيفة شي اي وجوب القيمة يوم الغضوبه عند ابى حنيفة
 وبه قال اكثر اصحاب الشافعي ومالك ومحمد كفي الجامع الصغير فان كان صورة فيه ثم جرح يعقوب عن ابى حنيفة قال كل
 شي غضب مما يكال او يوزن فلم يقدر على شل فهو فيه فعليه قيمة يوم يتحصون وان كان مما لا يكال ولا يوزن فعليه
 قيمة يوم غضبه ولم يذكر الخلاف فيه كما ترى فكل من هذا ان الشل اذا انقطع يجب على الغاصب القيمة يوم الغضوبه بالمال
 علمنا الثلاثة في ظاهر الرواية وبذا قال الفقهاء ابو الليث في شرح الجامع الصغير وروى عن ابى يوسف ان عليه قيمة يوم
 الغضب وروى عن محمد بن علي عليه قيمة يوم الغضوب وهو ذهب زفره وان كان الشئ مما لا يكال ولا يوزن فعليه قيمة
 يوم الغضب في قول علمنا وفي قول الشافعي علمنا اكثر القيتين يوم الغضب ويوم العداوة لان في اسلم ان زيادة
 الغضب مضمومة انتهى والاختلاف مذکور في النوادر كذا قال في شرح الجامع الصغير وقال ابو يوسف يوم الغضب
 شي اي عليه قيمة يوم الغضب هم وقال محمد بن علي يوم الغضوب شي اي عليه قيمة يوم الغضوب شي اي عليه قيمة يوم الغضوب
 وبعض اصحاب الشافعي وهذا لان قطع ما ذكره ابو بكر البجلي هو ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في
 وعلى هذا انقطع الدر اسم قال لا تراه رجلا ولا احد ان يكون الشئ بحيث يوجد في زمان خاص فبني زمانه كالرطب
 مثلا والدليل على هذا ما ذكره الشيخ ابو الحسن الكرخي في محضره وغضب يوجد في زمان دون زمان فلو اغضب غاصب ثم اختصا

شلت مكان مع العلم
 فحكم الماخذ والمغرم
 وان كان يدونه
 فلا ضمان كانه عبيد
 فلا يتوقف على قصد
 ولا اثم ان الخطا
 من من قال ان
 شياله شل كالمكيل
 والموزون فذلك
 في يد فعلية مثله
 وفي بعض النسخ فعلية
 ضمان مثله ولا تفاوت
 بينهما وهذا لان
 الواجب هو الشل
 لقوله تعالى فمن
 اعتدى عليكم
 فاعندوا عليه
 بشل ما اعتدى
 عليكم ولان الشل اعدل
 لما فيه من مراعاة
 الجبس والمالية
 فكان ادفع للضرر
 قال فان لم يقدر
 على شل فعليه
 قيمته يوم يتحصون
 وهذا عند ابى حنيفة
 وقال ابو يوسف
 وقال محمد بن علي

في حال انقطاع وعنده فلان با حنيفة قال يحكم على الغاصب بقيمة يوم يتحصون وقال يعقوب يوم غضبه وقال محمد بن
 بن حنيفة عند انقطاعه ويدل عليه ايضا ما ذكره في شرح الطحاوي ايضا قال ومن اثل شي لرجل مما له شل من ماله
 ثم انقطع ذلك عن ايدي الناس حصار شي غير موجود من ثمنه فان جرح فحضر المال بالخيار ان شاء المظن ان وجوب
 فباخذ المال وان شاء لم يجرى وبهذا القية واختلوا فيه على ثلاثة اقوال قال ابو حنيفة في قيمة يوم الغضوبه وقال ابو يوسف
 ليضن قيمة يوم الاستدراك ووقت الغضب قال محمد بن علي يوم الغضوبه هو يوم الغضوبه وان شاء المظن ان وجوب
 ليس له الاستدراك ويصير حتى يوجد قال ابن القاسم وقال شبل للمالك بالخيار ان شاء المظن ان وجوب القيمة وفي قيمة
 التقريع لم ومن غضب ارشاد او حيا او اقلعت عنده ومن قيمة يوم غضبه لا يوم تلف ولا اكثر قيمتين ومن غضب شي من
 المشليات والموزونات فتلف عنده وجب عليه يوم مثله ولا اكثر من قيمة يوم غضبه هم لابي يوسف شي انما قدم قوله
 في التعليل باعتبار ترتيب لاوقات فان اول لاوقات الثلاثة يوم الغضب ثم يوم الانقطاع ثم يوم الغضوبه
 وايراد الاقوال على هذا الازمنة لم يثبت الا بتقديم قول ابى يوسف هم انه شي اي ان حاله شل هم ان انقطع
 التحييما لاشل في غير قيمة يوم انعقاد السبب شي وهو يوم الغضب شي اي يوم انعقاد سبب الضمان هم
 او هو الموجب شي اي لان الغضب هو الموجب للاصل والمال يجب بالسبب الذي يجب به الاصل
 في حقه قيمة يوم الغضب هم ولم يجره ان الواجب الشل في الذمة شي بالنص الذي ذكرناه هم وانما ينقل
 الى القيمة بالانقطاع في غير قيمة يوم الانقطاع شي اي يوم الانقطاع عن ايدي الناس هم ولا ابى حنيفة
 ان المنقل شي من الواجب الاصل هم لا يثبت بمجرد الانقطاع شي اذا المنقل باعتبار العجز عن الاصل
 هم ولما شل شي ولاجل عدم ثبوت النقل بمجرد الانقطاع هم لو لم يثبت شي اي الغضوب منه هم الى ان يوجد منه شي
 شي لان حقه في شل من ماله حتى لو ان الغاصب بالقيمة لا يجبر على القبول ولو كان انقل اليمين كما في غير
 وكما اذا قضى القاضي بالقيمة وانما ينقل شي اي الشل الى القيمة هم بقضا القاضي في غير قيمة يوم الغضوبه
 والقضا شي لانما انزل من النقل كافي ولد العزور انه بمنزلة العبد في حق المستحق فاذا خاصه المستحق صار
 العزور باعالة باعتبار حقه في الحرية فاعبته الحق شل من العين الى القيمة يوم الغضوبه فكلما اذاهم بخلاف مالا
 شل شي حيث يجب القيمة يوم الغضب هم لانه شي اي لان الغاصب هم مطالب بالقيمة باصل السبب شي اي بسبب
 الضمان وهو غضبهم كما وجد في حقه قيمة عند ذلك من ماله عند وجود اصل السبب هم قال ومالا شل شي اي قال
 والقدر ورأي في محضره ومالا شل هم فعليه قيمة يوم غضبه شي اي يوم غضب الغاصب وقد اضيف يوم سبب
 الجمله كافي قوله تعالى يوم ينفخ الصادقين صدقهم ويوزن يوم غضبه باضافه يوم الى الصنف المضاف الى فاع
 او سقوله فافهم معناه من شي اي سعي قول التدوير شي لاشل هم العدايات المتفاوتة شل كالبطيخ والبرمان
 والسفرجل والقياب والدواب وقال الا تراه في انفسه عجب من صاحب المداية لانه يعبر الكلي باجبري المدا
 مالا شل لا يشتمل الحيوانات والذرعيات والعدوي المتفاوتة كالبطيخ والبرمان والوزن في تبعية مخرقة
 وهو المصوغ منه قلت هذا تفصيل جيد لان معنى القدر ورأي ومالا شل هم شي الشئ الذي لا يصغر بشل من ماله
 لان الذي لا شل له على الحقيقة هو الله تعالى وذلك شل العدايات المتفاوتة والقياب والدواب كذا ذكرناه

لا في شي سق انه
 لما انقطع التحقق
 عكلا مثل في حقه
 قيمته يوم انعقاد
 السبب هو الواجب
 ويحكم ان الواجب
 المثل في الذمة
 واذا ينقل الى القيمة
 بالانقطاع في غير قيمة
 يوم الانقطاع وكذا حنيفة
 ان النقل لا يثبت
 بجرح الا بقطع وهو
 لو صدر الى ابراهيم
 حنيفة ذلك
 وانما ينقل بقضا
 القاضي في غير قيمة
 يوم الغضوبه وقضا
 حنيفة مالا شل له
 لانه مطالب بالقيمة
 باصل السبب كاجد
 في غير قيمة عند
 ذلك قال ومالا
 شل له فعليه قيمة
 يوم غضبه معناه
 العدايات المتفاوتة

وانما العدوى التقارب كالجوز والبيض والفلوس فهو كالكييل وبه قال مالك وفي الكافي وقال مالك عدويات المتفاوتة
يعنى بشدة بصورة من جبر ذلك لكن ذكر في الجواب للمالكية وكذا العدوى تستوى لعدو جملته في الصفه غايها
كالبيض والجوز ونحوه وبه يدل على ان قوله في العدديات المتفاوتة كقولنا وقل زفره في العدديات المتقاربه
القيمة ايضا وفي المبسوط في العدديات المتقاربه كالشباب والدواب يجب القيمة وبه قالت الثلاثة واكثر الفقهاء
وقال اهل المدينة يجب المثل وبه قال اصحابنا لظاهر لكن قالوا اذا لم يوجد مثله يصير حتى يوجد او ياخذ القيمة
لانه لما تقرر مراعاة الحق في الميسر غير اعي في المالية وحداش وبه القيمة ثم دفعا للضرر بقدر الاسكان
وذلك لان قيمة الشيء معنى ذلك الشيء والمعنى هو الاصل والصورة تابعة وان اقتدر اعتبار الصورة للتفاوت فيها
اعتبر المعنى ودفعا للضرر لتعذر المن وقال اهل المدينة الواجب بنا المثل وقد مر بانه وقال بعضهم اذا لم يكن
رد عينه يجب نظيره اما وصفه وهو مذاهب بن سيرين كذا في شرح الكافي في مال العدوى التقارب بش وبيان
اعاده في المالية كالجوز والبيض ونحو ذلك فهو كالكييل حتى يجب مثله لقله لتفاوت ش في المالية بانه
اصحابنا الثلاثة وعند زفره يجب القيمة لانهما ليست باشال متساوية ولما يجزى فيها الربوا وهذا فرع على جواز
السلم فيها وقد مر في البيوع قبل انما اقتصر على الكييل ولم يقبل والموزون لان في الموزونات ما ليس بمثل وهو
في بعضه ضرر كالصوغ من القمح والثلث وليس بواضح لان في الكييل ما هو كذلك كالبر المحلوط بالشيعة فانه
لا مثل له فقيمة القيمة ثم وفي البر المحلوط بالشيعة القيمة لانه لا مثل له بلش لتعذر اعتبار المماثلة فيصار الى
القيمة دفعا للضرر قال وعلى الغاصب رد العين بغير عوضا مادام قائما ش اي مادام الغصب قائما يعني مادامت
عينه موجودة وهذا الاطلاق فيه لم نقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تردها هذا الحديث اخرجه اصحاب السنن
الاربعة عن سيد بن ابي هريرة عن قتادة عن الحسن بن سمره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على اليد
ما اخذت حتى تودي ثم نسي الحسن فقال هو اسبك لاضمان عليه قال الترمذي حديث حسن اخرجه ابو داود والترمذي
في البيوع والثاني في العارية وابن ماجه في الاحكام وليس في حديثه قصة الحسن ورواه احمد في مسنده والطبراني
في معجمه والحاكم في المستدرک في البيوع وقال حديث صحيح على شرط البخاري وعقبه الشيخ نفى الدين في الامام
فقال وليس كما قال بل هو على شرط الترمذي وقال لحافظ المندرجي قول الترمذي فيه حسن يدل على انه
ثبت مما الحسن عن سمره ورواه ابن ابي شيبة في مسنده في البيوع وقال فيه حتى توديها لظاهر بن تظان
في كتابه وهو بزيادة العا لوجوب رد العين ما كانت قائمة وقال ابن طاهر في كلامه على احاديث الشبهات استنا
حسن متصل وانما لم يخرجها في الصحيح لما ذكر ابن الحسن لم يسمع من سمره روى لاهديث العقيقة واحد اعلمهم وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحمل احدكم اخيه لاجاد او ابا او اخيه فليده عليه من غير الحديث ورواه
اشان من الصحابة رضي الله عنهم احد ما ابو السائب خريجه حديث ابو داود في كتاب الادب في باب المزاج والترمذي
في اول الغبن عن ابن ابي ريث عن عبد الله بن السائب بن يزيد عن ابيه عن جدي زيد بن ابي السائب قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا ياخذن احدكم متاع اخيه لاجاد او ابا او اخيه فليده عليه قال الترمذي
حديث حسن غريب لا يخرجه الا سن حديث ابن ابي ذئب قال السائب بن يزيد له صحبة سمع من النبي صلى الله عليه وسلم

لانه لما تقرر مراعاة
الحق في الميسر
فلا معنى في المالية
وحداد دفعا للضرر
بقدر الاسكان
التقارب فهو كالكييل
حتى يجب مثله لقله
التفاوت في البر
المحلوط بالشيعة
لانه لا مثل له قال
وعلى الغاصب رد
العين المحضوبة
معناه مادام قائما
لقله عليه السلام
على اليد ما اخذت
حتى تردها وقال
عليه السلام لا يحمل
اخذان ياخذ
متاع اخيه لاجاد
ولا جاد فان اخذ
فليده عليه

وهو فلام وتيقض عليه السلام والسائب بن زيد بن ابي السائب وهو من اصحاب النبي عليه السلام
وروى عنه احاديث ورواه احمد وابن ابي شيبة واسحاق ابن راهويه وابوداود والطحاوي في مسانيدهم و
البخاري في كتاب المفرد في الادب والحاكم في المستدرک في الفضائل وسكت عنه ووقع في رواية لاجاد او ابا
حرف العطف وحرف البقي ومعنى قوله لاجاد او ابا لا يزيد سرقة ويترك ادخال الغيط على اخيه فهو لاجاد في مذاهب السنة
جاء في ادخال الاذى عليه او قاصد للعب هو يزيد بن سحيد في ذلك ليطغيه وقال الخطابي في شرح السنين
قوله لاجاد او ابا وان ياخذ على سبيل الخزل للعب يحسبه ولا يرد فيكون ذلك جدام ولان اليد
ش لا تخاف توصل الى الشرف والافطاع وفي المبسوط والاضمان في المذاهب ليس الا التقوي باليد فاعلم ان
اليد حق مقصود وقيل بدليل جواز اذن العبد في التجارة فانه لا حكم بشرا في حقه سوى الشرف باليد
لا سيما اذا كان يدوي فانه ليس هناك شائبة البنائية عن العولي في التصرف فعلم ان اليد حق مقصود
وقد فوجها عليه فيجاء عادتها بالمرء واليه ش اي الى صاحب اليد وهو ش اي رد العين ثم الموجب لاجاد
على ما قالوا ش اي المشايخ ثم ورد لقيمة مخلص ش اي الى صاحب اليد اى موضع للخلاص ويجوز
ان يكون مصداقيا اي خلاص الغاصب عن يد الغصب منه خلفا ش اي حل كونه القيمة خلقا عن
الخير ثم ان ش اي لان رد القيمة ثم قاصدا الكمال في رد العين والمالية ش اي اراد ان الكمال في رد
الصورة والمعنى ثم وقيل المذهب الماصلة القيمة ورد العين مخلص ش وهذا القول عكس القول الاول
والادل اصح لان الموجب الماصلة لو كان القيمة ورد العين مخلصا كان للغاصب ان يقول خذ قيمة هذا
المغشوب وهو جعل الدين وجب اصاله وبه اختلاف ما يقتضيه الكتاب لانه اكل بالغير بالباطل المان المال
لم يرش الا بعين حقه قال احمد في المال والاموال الكرم ينكر بالباطل الا ان يكون تجارة عن تراخى ثم ظهر
ذلك ش اي تكون الموجب الاصلية قيمة ورد العين مخلصا في بعض الاحكام ش منها اذا ابرأ الغاصب
وعن الضمان حال قيام العين يصح ويرى حتى لو ملك بعد ذلك في يد الاضمان عليه ولو لم يكن وجب القيمة في
به الحالة لما صح الا برأ الا ان الغاصب لا يصح ومنه من الكفالة لا تصح بالعين وتصح الكفالة
بالغصب فعلم ان الموجب الماصلة وهو القيمة ومنها ان الغاصب اذا كان له نصاب في ملكه وقد غصب شيئا فاجاب
عليه الزكاة اذا اكتفى بالنصاب بمقابله وجوب الغصب عليه والجواب من مسئلة الا برأ ما هو بغير ضيق ان يوجد فانه شبه
الوجود في الحال والقيمة كذلك فكان الا برأ صحيحا من ذلك الوجه ومن مسئلة الكفالة ان الكفالة بالاحيان المضمونة
بنفسها صحيحة والغصب منها لا ترى الى قال شمس الامة البهتري في كفاية رجل قال لا خير غصبه فلان عبدا فعلم
انما خاصن العبد الذي تدعى فهو خاصن للعبد فان مات او استحقه آخر فهو خاصن لقيمته وعن مسئلة الزكاة ما ذكرنا
في مسئلة الا برأ ثم والواجب الرد ش اي رد المثل والقيمة للعين الغصبية بالكلية في المكان الذي غصبه ش
في المكان الذي غصب الغصب فيه قيمه تفاوتات القيم تفاوت الاماكن ش وكذا تفاوتات الشل تفاوت الاماكن
ولو ذكره المصنف لكان احسن واكثر فانه قد مر ان ادعى بالاكماش ش اي فان ادعى الغاصب بالعين الغصبية
ثم صيبه لاكم حتى يعلم انما لو كانت باقية لا تظهر او تقوم بته ش وسقار ذلك مغرض الى راي الحاكم ثم قضى عليه بما

ولان اليد حق مقصود
وقد فوجها عليه
فيجاء عادتها بالمرء
التي وهو الموجب
الاصلية على ما قالوا
وحر القيمة مخلص
خلفا لانه قاصدا لاكمال
في رد العين والمالية
وقيل الموجب لاجاد
القيمة ورد العين
مخلص ويظهر ذلك
في بعض الاحكام
والواجب الرد في
المكان الذي
غصبه لتفاوت
القيمة بتفاوت
الاماكن فان ادعى
هوا كمل حقه
الحاكم حتى يعلم
انما لو كانت باقية
لا تظهر ها او تقوم
بته ش عليه بيه لها

ان البديل شين الشل والقيمة هم لان الواجب رد العين والحلاك بجار من شئ اى مالك العين المخصوصة يكون بامر
 عارض هم فهو يدعى امر عارض شئ اى الغاصب يدعى امر عارض هم خلا من الظاهر شئ لان الظاهر بقا فلو لم يملك
 قوله شئ وفي البسوط غصب بارية فغيبا فاقام الغصب منه بنية انه قد غصبها فانه يجبس حتى يحكي بها فيرد
 وقال ابو بكر الرازي في الاستسنة ان الشئ هو شئ اى اقرار الغاصب بذلك لان الثابت من اقراره
 بالبنية كالثابت بالمعاشرة اما الشهادة على فعل الغصب لا يقبل مع جهالة الغصب اذ لا يمكن القاضي من القضا
 بالجهول فلا بد من الاشارة في الدعوى والشهادة والاصح ان هذه الدعوة صحيحة لاجل الضرورة فيثبت غصبه
 كقوته باقراره فيجس ولو قال الغاصب مات او بعته ولا اقدر عليها لم يترك القاضي يمين او ثلثة وسقط التلوم
 سقوطا لى راي القاضي ولو رضى المالك بقضا بالقيمة لا يتلوم وفي الضرورة ذكره في السيرة ان يقضى عليه من غير تلوم قبل في المسئلة
 رواه ابن قيس في الشجر الجوز سحاه بوقضى شئ بغير حاز وما ذكر في الاصل ان التلوم افضل وقال الشافعي القول للغاصب مع
 وفي لزوم البديل جبران احد لا يلزم حتى يصدره المالك الثاني يلزم وهو الاصح وبعده الجبس فيقال انك وانما لم يملك اذ ادعى شئ
 هم الا فلاس عليه شئ متاع فيجس ان يعلم ما يدعيه شئ من الاكلاس كذا الغاصب اذا ادعى الحلاك فيجس ان يعلم ما يدعيه
 من المالك هم فاذا علم المالك سقط عنه رد شئ اى سقط عن الغاصب رد الغصب عينه فيلزمه رد بديل وهو القيمة
 شئ او رد مثله ان كان الغصب من دوات الاشغال كما عرف قبل هم قال والغصب بما نقل فيقول شئ اى العذر وشئ اى الغصب
 يتحقق فيما ينقل ويحول فتقوله والغصب بديا وقوله فيما ينقل خبره وقوله ويحول عطفت عليه فان قلت النقل والتحويل واحد
 فانه ذكرنا ساعا قلت التحويل هو النقل من مكان وانبات في مكان آخر كما في تحويل البنا وتجارة النقل يستعمل في انبات
 سكان اخرهم لان الغصب بيقينه يتحقق فيه شئ اى فيما ينقل ويحول هم دون غيره لان ازالة اليد بالنقل شئ اى ازالة
 يد المالك لا يتحقق الا ينقل المخصوص لا ينقل في العقار والغصب بدون الازالة لا يتحقق هم واذا غصب عقار شئ في المذهب
 العقار الفضية وقيل كل مال له اصل كالدار والارض وسفينة ابواب العقار والارض والضياع والنخل ومنه وقولهم بالدار
 ولا عقار فالحلاك في بديه شئ بان غلب السيل على الارض فيثبت تحت المدا وغصب دارا قدمت باقها سما وتاويلا ريل
 فبديا لبناء هم لم يضمنه شئ اى العقار هم وهذا شئ اى عدم الضمان هم عندا بيقينه وادى يوسف وقال جديفة هو قول ابو يوسف الاول فيقال
 انك انما شئ من مالك انما الخلف في الغصب في الاتلاف وصورة الخلف ما ذكرناه وصورة الاتلاف بان يخدم المظلمان او
 غرقا او كسيرا بدار الارض او القى الحجارة فيها او نقص بغيره او بنائه فانه يضمن بالاتلاف وقد اختلف عبارات شافعي في
 غصب الدار والعقار على بديا في ضيقه وادى يوسف فقال بعضهم تحقيق فيها الغصب لان اعلو وجب وجوب الضمان واليدل
 القدر وشئ في قوله واذا عقار فالحلاك بديه لم يضمنه عندا بيقينه وادى يوسف لانه اثبت الغصب نفي الضمان وقال بعضهم
 لا يتحقق اصلا واليه مال اكثر المشايخ هم لتحقيق اثبات اليد من بالسكنى ووضع الامتعة وغير ذلك هذا قيل له وحده لان عند
 الشافعي يتحقق الغصب باثبات اليد بدون ازالة يد المالك هم ومن ضرورة شئ اى ومن ضرورة اثبات اليد بالبطلة هم
 زوال يد المالك لا استحالة اجتماع اليدين شئ اى راد به التامع في يد المالك يد الغاصب لان احدهما موجبة للضمان والاخرى
 ليست بموجبة بخلاف اجتماع اليدين المتوافقتين فانه يجوز كالشركيين شئ اى واحد من جبن واحد اخر تزب عنه اذا اجروا
 شئ اى فاشا في يد الساجر حقيقة وفي يد الاخر كما لا شك ان مختلفان هم على محل واحد في حالة واحدة شئ اخر بجهل اذ كان على

لان الحياكة العين
 والجلاد بعار من
 فهو يدعى امر عارض
 خلافا للظاهر فلا يقبل
 قوله كما اذا ادعى الخلف
 وعليه عن متاع
 فيجس الى ان يملك
 ما يدعيه فاذا علم
 الهلاك سقط عنه
 رد بديل من ماله
 بدله وهو القيمة
 قال الغصب
 فيما ينقل ويحول
 لان الغصب حقيقة
 يتحقق فيه دون
 غيره كان ازالة اليد
 بالنقل واذا غصب
 عقار فالحلاك بديه
 لم يضمنه عندا
 عندا بيقينه
 وادى يوسف وقال
 بعضهم يضمنه
 قول اى يوسف
 الاول وبعده قال
 لا يتحقق اثبات اليد
 ومن ضرورة شئ اى
 يد المالك لا استحالة
 اجتماع اليدين
 على محل واحد
 في حالة واحدة

ممكن او في حالتيه فان لم يكن غصبا بان ضرب على يد الانسان فوقت درة من يده في الحجر وضارب على ظهره فطار طير كان
 على ظهره وجب الضمان وان الغدوم الاثبات ولو تجردوا الاثبات عن ازالة لم يضمن سببا للضمان هم فتحقق الوصفان شئ واما ازالة
 يد المالك واثبات يد الغاصب هم وهو الغصب شئ اى تحقق الوصفين هو الغصب دل عليه قوله يتحقق كما في قوله يتحقق
 اعدوا هو اقرب للفقوى اى العدل اقرب للفقوى هم على ما بيناه شئ اى يتحقق على وجه يزيل يد الغاصب كالتسليم
 شئ اى صار غصب العقار كغصب المتقول في تحقيق الوصفين هم وجود الوديعة شئ في العقار فانه اذا كان وديعة
 يد شخص فجد وكان ضامنا بالاتفاق هم ولما شئ اى ولا في ضيقة شئ بفعل حاصل من الغاصب في العين مع الغصب
 تقريرهم ان الغصب باثبات اليد سببا لالة اليد اى بفعل في العين شئ ولما الى تجردت الازالة عن الاثبات فليصح سبب
 للضمان كما في الوديعة فانه اثبات اليد لكن لا يضمن الازالة لم يملك سببا هم وهذا شئ اى هذا المجموع هم لا يتصور في العقار
 لان يد المالك لا تزول الا باخراجها شئ اى باخراج المالك عن العقار وتاثير الضميمة تاويل الضميمة
 والدار هم وهو فعل فيه شئ اى الاخراج فعل في المالك لان في العقار شئ فانفتحت ازالة اليد والكل فيشئ بانفتحت
 جزم فصار كما اذا ابعد المالك عن الواشي شئ اى شئ اى شئ فان ذلك المالك غصبا لما وبعد تشديد العين وفي بعض
 النسخ البعد من الابعاد هم وفي المنقول النقل فعل فيه شئ اى في المنقول هم وهو الغصب شئ اى النقل من
 المالك هو الغصب لان فيه تحقيق سبب الغصب وهو تقويت يد المالك المعنى في محل هم وسئل الجوزي الدين
 العالم ممنوعه شئ اى وجود الوديعة العقار يعني لا نسلم انه اذا اجد الوديعة يضمن وذكر الامام علا الدين العالم في
 الخلاف اذا ادعى عند انسان عقار فجد عندا بيقينه لا يضمن وذكر في البسوط انه لا يضمن عندا في الاصح وقال
 الناطقي في كتاب الغصب من الاجناس كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني يقول انه على وجين ان نقل الوديعة من
 الموضع الذي كان فيه حال وجوده وملكه ضمن وان لم ينقلها عن موضعها حتى يملك لا يضمن هم ورويت شئ وجوب
 الضمان بحدود الوديعة هم فالضمان هناك مترا كالحفظ الملتزم وبالجود تارك لذلك شئ اى للمحفظ الملتزم وفي البسوط
 انما يضمن ما منع بعد الطلب بالجود وبالجود يحصل المنع بعد الطلب قبل ولو سلم ان الجود غصب حقيقة كما في
 بعض اصحابنا ولكنه ليس بغصب موجب للضمان كغصب النمر والنسر في حق المسلم وهذا الموضع هو الذي وعد
 قبل بان السلم بقوله وبنية في الغصب عند قوله ومن باع دار الرطل فادخلها المشتري في بنائه لم يضمن البائع عند
 ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف راء اخر فان قلت قوله عليه السلام من غصب شرا من الارض طوقه الله به
 يوم القياس من سبع ارضين صح في الحلاق اسم الغصب في الدور والعقار فلو لم يكن الغصب يتحققا فيها لم
 يطلق والكلام لحققة ما لم يتم دليل الجواز قلت الحديث لا يدل على ذلك لانه عليه السلام جعل جزا غصب الارض الطريق يوم
 القيامة ولو كان الضمان واجبا للميت لان الضمان في احكام الدنيا والحاجة اليه من المذكور جميع جزائه فمن داد عليه كان شرا
 وذا يجوز بالقياس والحلاق لفظ الغصب عليه لا يدل على تحقق الغصب الموجب للضمان كما انه عليه السلام أطلق لفظ البيع
 الحر ليقول من باع حرا ولا يدل ذلك على البيع الموجب للحكم على انه جاني الصحيحين المحكم بفظ اخذ فقال من خذ شرا من الارض
 طوقه الله به يوم القياس من سبع ارضين فعلم ان المراد من الغصب لاخذ طوقه الله غصبا موجبا للضمان فان
 قلت قوله عليه السلام على اليد اخذت حتى ترد يد على ذلك بالطاقة والتقييد بالنقل خلافا قلت هذا مجاز

فحقق الوصفان
 وهو الغصب على كونه
 فضا كالتقوى وجوه
 الى دجعة ولها ان
 الغصب اثبات اليد
 بازالة يد المالك
 يفعل في العين وهذا
 لا يتصور في العقار لان
 يد المالك لا تزول الا
 باخراجه عنها وهو
 فعل فيه لا في العقار
 فضا كما اذا ابعد المالك
 عن الواشي في النقل
 النقل فعل فيه
 وهو الغصب حقيقة
 المحقق ممنوعة ولو
 سلمت في الضمان
 هناك بترك الحفظ
 الملتزم وبالجود تارك

لان الاخذ حقيقة لا يتصور في العقار لان حد الاخذ ان يصير المأخوذ متبعا ليد له مفعول فيه فكان منصرفا الى المنقول
 ضرورة ليعمل بالاخذ على حقيقة فان قلت ان الية اليد ليست بشرط في الغصب كما لو كسب الدابة وملكته من غير فعل
 فانه يضمنها بالاجماع وكما وب دار الرجل بما فيها من الاستعة فملك الاستعة قبل ان ينقلها الموصوب له ثم تحقق
 الدار فالمستحق ان يضمن الموصوب له بلا خلاف والمستلة في الزيادات ولم تنزل الاستعة من يد المالك ليست بشرط
 قلت قبل ذلك الجواب غير مستقيم على اصل محمد لانه واقفا على انه يضمن بدون الفعل بل الجواب فيمن الواجب نقل
 الى الموصوب له ويد الواجب في الاستعة كانت مفقوتة ليد المالك فانتقلت بصفتها والضمان في مسئلة المالك باعتبار
 الامتلاك لا بالغصب ولهذا الوركب او تلفت تحته يضمن واحد اعلمهم وقال وما نقص منه بفعله وسكنه ضمنه في قوله
 جميعا شئ اسي قال القدوري وما نقص الغاصب من العقار بفعله بان يدم شيئا او يهدم بسكنه ضمنه في قوله
 ابي حنيفة ابي يوسف ومحمد والشافعي في قوله ابي حنيفة وابيوسف فكذا كسبه ليد المالك
 والعقار يضمن به كما اذا نقل ترابا لانه فعل في العين شئ فيكون تلافيا يجوز ان يضمن بالامتلاك ولا يضمن بالغصب
 هم ويدخل فيما قاله شئ اسي الذي قاله القدوري من قوله ومن نقصه منه بفعله الى اخره هو اذا انعدم الدار بسكنه
 وعلمه بان يحمل الحداثة والقصارة وقيد بقوله بسكنه وعمله لانه لو انعدم بغير سكنه وفعله لانه سائر الاضمان عند
 ابي حنيفة وابي يوسف فان قلت كيف يعرف نقصان الدار قيل فيل ينظر كم تستاجر قبل ان تزرع وكما تستاجر بعد
 وقيل بكم يتابع قبل ذلك كم يتابع بعده فيعزم ما بين ذلك من النقصان ثم فلو غصب دارا وابعدها وسلمها لغيره
 هذا تقريرا على مسئلة القدوري في ذلك فكذا ذكره بالغاوي من مسائل الاصل ومعناه اذا ابعدها ثم اعترف بالغصب
 وهو معنى قوله هم واقر بذلك شئ اسي بالغصب هم ولا يشترط في غصبه لبايع ولا يبيعه لصاحب الدار شئ اسي انما كسبه ليد المالك
 له يضمنه لاضمان على البايع بالاتفاق لانه يمكنه اخذ دار بالثمن فهو على الاختلاف شئ المشهور في الغصب شئ اسي في غصبه
 ابي حنيفة وابيوسف لا ضمان عليه خلافا لمحمد وزفر والشافعي فيهم والصحيح شئ احرر عما قال بعضهم انه يجب على الكسب ضمان
 بالبيع والتسليم بالاتفاق الا ترى الى ما قال الحكم الشهيد وكافيه رجل غصب دار رجل فباعها وتسليمها ثم اقر بذلك ليس للرب
 الدار بئنه قال الاضمان على الغاصب لانه لم يغيرها عن حالها وقال ابو يوسف انما راه حاصلا قيمتها الحسن ذلك هو قول
 محمد مرجع ابو يوسف عن هذا الى قول ابي حنيفة لانه لا ضمان عليه فان قيل اذا شهد ابدار الانسان وقضى له بها ثم جسا
 ضمانا قيمتها للشهود وعليه بالاتفاق وانما فاعا كاتلاف البايع والتسليم والاضمان على بائعه عندها واجب
 بان مسئلة الشهادة على قول محمد وعلى تقدير ان يكون قول الجميع فالفرق بين المسلمين ان الامتلاك في مسئلة الشهادة
 حصل بشهادة اثنين لو اقام البينة على الملك لنفسه لا تقبل بينة والعقار يضمن بالامتلاك واما في مسئلة فاعا كاتلاف
 لم يحصل بالبيع والتسليم بل بغير المالك عن اثبات ملكه بئنه الا ترى الى ما اقام البينة على انها ملكه قضى له بها فلهذا لا يكون
 البايع ضامناهم قال وان انقص بالزراعة يعزم النقصان شئ اسي قال في الجاهل الصغير واذا انقص بالزراعة يعزم
 العقار الموصوب المكلان الموصوب بالزراعة ضمن النقصان لا يلزم في ذلك من تفسير النقصان من قريب وقال السعدي ان
 كان عرفت اهل تلك القوية انهم يزرعون ارض الغير يغيب اذن على وجه المزارعة من غير اذن وعقد
 الرب الارض ان يطالبه بحصة الارض وذكر ابو الليث في هذه الصورة الزرع للزرايع وعنده نقصان الارض الموصوب

قال وما نقص منه
 به عمله او سكنه
 في ولهم جميعا لانه
 اذ لا في العقار
 يضمن به كما اذا نقل
 ترابا لانه فعل في العين
 ويدخل فيما قوله اذا
 انعدم الدار بسكنه
 وعمله فلو غصب
 دارا وابعدها وسلمها
 لغيره فكذا كسبه ليد
 المالك له يضمنه
 لاضمان على البايع
 بالاتفاق لانه يمكنه
 اخذ دار بالثمن فهو
 على الاختلاف شئ
 المشهور في الغصب
 شئ اسي في غصبه
 ابي حنيفة وابيوسف
 لا ضمان عليه خلافا
 لمحمد وزفر والشافعي
 فيهم والصحيح شئ
 احرر عما قال بعضهم
 انه يجب على الكسب
 ضمان بالبيع والتسليم
 بالاتفاق الا ترى الى
 ما قال الحكم الشهيد
 وكافيه رجل غصب دار
 رجل فباعها وتسليمها
 ثم اقر بذلك ليس
 للرب الدار بئنه قال
 الاضمان على الغاصب
 لانه لم يغيرها عن
 حالها وقال ابو
 يوسف انما راه
 حاصلا قيمتها الحسن
 ذلك هو قول محمد
 مرجع ابو يوسف
 عن هذا الى قول
 ابي حنيفة لانه لا
 ضمان عليه فان
 قيل اذا شهد ابدار
 الانسان وقضى له
 بها ثم جسا
 ضمانا قيمتها
 للشهود وعليه
 بالاتفاق وانما
 فاعا كاتلاف
 البايع والتسليم
 والاضمان على
 بائعه عندها
 واجب بان
 مسئلة الشهادة
 على قول محمد
 وعلى تقدير ان
 يكون قول
 الجميع فالفرق
 بين المسلمين
 ان الامتلاك في
 مسئلة الشهادة
 حصل بشهادة
 اثنين لو اقام
 البينة على
 الملك لنفسه
 لا تقبل بينة
 والعقار يضمن
 بالامتلاك واما
 في مسئلة فاعا
 كاتلاف لم
 يحصل بالبيع
 والتسليم بل
 بغير المالك
 عن اثبات ملكه
 بئنه الا ترى
 الى ما اقام
 البينة على
 انها ملكه
 قضى له بها
 فلهذا لا يكون
 البايع ضامنا
 لهم قال وان
 انقص بالزراعة
 يعزم النقصان
 شئ اسي قال في
 الجاهل الصغير
 واذا انقص
 بالزراعة يعزم
 العقار الموصوب
 المكلان الموصوب
 بالزراعة ضمن
 النقصان لا يلزم
 في ذلك من
 تفسير النقصان
 من قريب وقال
 السعدي ان كان
 عرفت اهل تلك
 القوية انهم
 يزرعون ارض
 الغير يغيب اذن
 على وجه
 المزارعة من
 غير اذن وعقد
 الرب الارض ان
 يطالبه بحصة
 الارض وذكر
 ابو الليث في
 هذه الصورة
 الزرع للزرايع
 وعنده نقصان
 الارض الموصوب

الغصب شئ اسي بعض الارض والعقار يضمن بالامتلاك بلا خلاف هم فيما خذ راس ماله ويتصدق بالغصب شئ
 اسي ياخذ الغاصب راس ماله وهو البذر وما انفق وما عزم اسي قدر ما عزم من نقصان الارض ويتصدق بما زاد
 لانه مستفاد وكسب خبيث صورة مثلا خرجت اربعة اكرار ونقصت الزرعة وبذره كره ونقصت مونة وقد رقيمة النقصان
 كره بالغصب الخارج عن راس ماله كره يتصدق هم قال وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بنهما الشئ اسي وجوب التصديق
 بالغصب عندهما هم قال ابو يوسف لا يتصدق بالغصب شئ لان الخبز منه ربح مالم يضمن وهو قد تضمن هم وسند كره الوبر كره
 ان شار الشئ اسي شئ اسي من قوله ومن غصب عبدا فاستفاد فبقية هم قال واذا ملك الشئ اسي الذي
 نقل هم من يد الغاصب بفعله او بفعله غيره ضمنه شئ لان الغصب فيما ينقل على ما مرهم ومنه اكثر نسخ المقر شئ
 اسي القدر ورعي هم واذا ملك الغصب شئ اسي الغصب هم والنقول هو المراء ولا يسبق ان الغصب فيما ينقل
 شئ اسي يكون فيما ينقل لانه لا يتصور في غير النقول والمغصوب مضمون عليه لجره والغصب على معنى انه يجب رد
 ان كان قائما وشك في المثل ان كان المالك بقيمة ان لم يكن شيئا فاذا كان الضمان بالغصب تقرر الضمان بالملك
 فلم يتفاوت بين ان يكون المالك بفعله او بغيره فلهذا وجب عليه قيمة يوم الغصب هم وهذا شئ اسي
 وجوب الضمان هم لان العين دخل في ضمانه بالغصب السابق اذ هو شئ اسي الغصب هم السبب شئ اسي سبب الضمان
 على ما قررناه الفاسم وعند العجز من رده شئ اسي رد المغصوب مبنية هم سبب القيمة شئ اسي على قوله
 من قال ان الموجب الاصل في الغصب رد العين هم اذ يقرر بذلك السبب شئ اسي وتقرر القيمة بذلك
 السبب هذا على قوله من قال الموجب الاصل هو القيمة وانما ذكر كلامه بالرد يدينه على ما ذكره قبله من ان امتلاك
 المثل شئ اسي الموجب الاصل هم ولهذا شئ اسي ولكون الغصب السابق هو السبب هم تعتبر قيمة يوم الغصب
 شئ اسي ان الموجب الاصل هو القيمة هم وان نقص في يد من النقصان شئ اسي اذ اردوا للمغصوب
 بعد النقص في يد ويوزم النقصان سوا كان النقصان في يد كان عبا محترفا شئ اسي ذلك عند الغاصب
 عند الغاصب مجوزة او مبدرة الشئ اسي وكسبه ليد المالك يضمنه لانه كان النقصان ابيهم انا اذ كان كثيرا
 او قارب الشئ اسي ان نقص في اكره يضمن النقصان ولا يلزم فيه خلاف هذا اذا كان النقصان ابيهم انا اذ كان كثيرا
 يتخير المالك بين الاخذ ونقصان النقصان والترك مع تضمن جميع قيمته كذا في المبسوط وعند الثلاثة للمالك
 اخذ العين مع قيمة النقصان سوا كان فاشا او ليبرا هم لانه دخل جميع اجزائه في ضمانه بالغصب
 شئ اسي لان الشئ اسي دخل جميع اجزائه بالمغصوب في ضمان الغاصب لسبب الغصب هم فالتعذر رده يضمنه
 به بحسب رقيمة شئ اسي فكل جز من اجزاء المغصوب تعذر رده يضمنه بحسب رقيمة واما اذا تجر نقصان مثل
 ان ولدت البعثة عند الغاصب فربا ومنه قيمة الولد وفار بنقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئا
 عندنا خلافا لفرجه اشد هم بخلاف تراجع السعر شئ اسي لا يضمن الغاصب ما نقص من قيمة تراجع
 السعر بلا خلاف بين العلماء هم اذ اردت مكان الغصب شئ اسي قديره لانه اذا لم يكن فيه غير المالك
 من اخذ القيمة والانتظار الى الذهاب الى ذلك المكان فيسترد لان النقصان دخل من قبل الغاصب بنقصان
 الى هذا المكان فكان له ان يلزم الضرر ويطلبه بالقيمة وله ان يظفرهم لانه شئ اسي لان تراجع السعر

الغصب فيما خذ راس
 ماله ويتصدق
 بالغصب شئ اسي
 وهذا عند ابي حنيفة
 ومحمد بنهما الشئ
 اسي وجوب التصديق
 لا يتصدق بالغصب
 وسند كره الوبر
 كره ان شار الشئ
 اسي شئ اسي من
 قوله ومن غصب
 عبدا فاستفاد
 فبقية هم قال
 واذا ملك الشئ
 اسي الذي نقل
 هم من يد الغاصب
 بفعله او بفعله
 غيره ضمنه شئ
 لان الغصب فيما
 ينقل على ما مرهم
 ومنه اكثر نسخ
 المقر شئ اسي
 القدر ورعي هم
 واذا ملك الغصب
 شئ اسي الغصب هم
 والنقول هو المراء
 ولا يسبق ان الغصب
 فيما ينقل شئ
 اسي يكون فيما
 ينقل لانه لا يتصور
 في غير النقول
 والمغصوب مضمون
 عليه لجره والغصب
 على معنى انه يجب
 رد ان كان قائما
 وشك في المثل ان
 كان المالك بقيمة
 ان لم يكن شيئا
 فاذا كان الضمان
 بالغصب تقرر
 الضمان بالملك
 فلم يتفاوت بين
 ان يكون المالك
 بفعله او بغيره
 فلهذا وجب عليه
 قيمة يوم الغصب
 هم وهذا شئ
 اسي وجوب الضمان
 هم لان العين
 دخل في ضمانه
 بالغصب السابق
 اذ هو شئ اسي
 الغصب هم السبب
 شئ اسي سبب
 الضمان على ما
 قررناه الفاسم
 وعند العجز من
 رده شئ اسي
 رد المغصوب مبنية
 هم سبب القيمة
 شئ اسي على قوله
 من قال ان الموجب
 الاصل في الغصب
 رد العين هم اذ
 يقرر بذلك
 السبب شئ اسي
 وتقرر القيمة
 بذلك السبب
 هذا على قوله
 من قال الموجب
 الاصل هو القيمة
 وانما ذكر كلامه
 بالرد يدينه على
 ما ذكره قبله من
 ان امتلاك المثل
 شئ اسي الموجب
 الاصل هم ولهذا
 شئ اسي ولكون
 الغصب السابق
 هو السبب هم
 تعتبر قيمة
 يوم الغصب شئ
 اسي ان الموجب
 الاصل هو القيمة
 هم وان نقص في
 يد من النقصان
 شئ اسي اذ اردوا
 للمغصوب بعد
 النقص في يد
 ويوزم النقصان
 سوا كان النقصان
 في يد كان عبا
 محترفا شئ اسي
 ذلك عند الغاصب
 عند الغاصب
 مجوزة او مبدرة
 الشئ اسي وكسبه
 ليد المالك يضمنه
 لانه كان النقصان
 ابيهم انا اذ كان
 كثيرا او قارب
 الشئ اسي ان نقص
 في اكره يضمن
 النقصان ولا يلزم
 فيه خلاف هذا
 اذا كان النقصان
 ابيهم انا اذ كان
 كثيرا يتخير
 المالك بين
 الاخذ ونقصان
 النقصان والترك
 مع تضمن جميع
 قيمته كذا في
 المبسوط وعند
 الثلاثة للمالك
 اخذ العين مع
 قيمة النقصان
 سوا كان فاشا
 او ليبرا هم
 لانه دخل جميع
 اجزائه في
 ضمانه بالغصب
 شئ اسي لان
 الشئ اسي دخل
 جميع اجزائه
 بالمغصوب في
 ضمان الغاصب
 لسبب الغصب هم
 فالتعذر رده
 يضمنه به
 بحسب رقيمة
 شئ اسي فكل
 جز من اجزاء
 المغصوب تعذر
 رده يضمنه
 بحسب رقيمة
 واما اذا تجر
 نقصان مثل ان
 ولدت البعثة
 عند الغاصب
 فربا ومنه
 قيمة الولد
 وفار بنقصان
 الولادة فلا
 يضمن الغاصب
 شيئا عندنا
 خلافا لفرجه
 اشد هم بخلاف
 تراجع السعر
 شئ اسي لا يضمن
 الغاصب ما نقص
 من قيمة تراجع
 السعر بلا خلاف
 بين العلماء هم
 اذ اردت مكان
 الغصب شئ اسي
 قديره لانه اذا
 لم يكن فيه غير
 المالك من اخذ
 القيمة والانتظار
 الى الذهاب الى
 ذلك المكان في
 يسترد لان
 النقصان دخل
 من قبل الغاصب
 بنقصان الى هذا
 المكان فكان له
 ان يلزم الضرر
 ويطلبه بالقيمة
 وله ان يظفرهم
 لانه شئ اسي
 لان تراجع
 السعر

في حق الغصب المذكور
 ويشترط عليه غيرها
 فاحفظه وقوله ولا يحل
 له الانتفاع بها حتى
 يرد إليها استحسان
 والقياس ان يكون له
 ذلك وهو قول الحسن
 وزفره وهكذا عن
 أبي حنيفة وزوا
 الفقيه ابو الليث
 وجهه ثبوت الملك
 المطلق للتصرف
 الا ترى انه لو وجبه
 او باعه جاز وجه
 الاستحسان قوله
 عليه السلام في
 الشاة المذبحة
 المصلية بغير رضاه
 صاحبها اطمعوا
 الاسارى

في حق الغصب المذكور
 ويشترط عليه غيرها
 فاحفظه وقوله ولا يحل
 له الانتفاع بها حتى
 يرد إليها استحسان
 والقياس ان يكون له
 ذلك وهو قول الحسن
 وزفره وهكذا عن
 أبي حنيفة وزوا
 الفقيه ابو الليث
 وجهه ثبوت الملك
 المطلق للتصرف
 الا ترى انه لو وجبه
 او باعه جاز وجه
 الاستحسان قوله
 عليه السلام في
 الشاة المذبحة
 المصلية بغير رضاه
 صاحبها اطمعوا
 الاسارى

في حق الغصب المذكور
 ويشترط عليه غيرها
 فاحفظه وقوله ولا يحل
 له الانتفاع بها حتى
 يرد إليها استحسان
 والقياس ان يكون له
 ذلك وهو قول الحسن
 وزفره وهكذا عن
 أبي حنيفة وزوا
 الفقيه ابو الليث
 وجهه ثبوت الملك
 المطلق للتصرف
 الا ترى انه لو وجبه
 او باعه جاز وجه
 الاستحسان قوله
 عليه السلام في
 الشاة المذبحة
 المصلية بغير رضاه
 صاحبها اطمعوا
 الاسارى

عن عاصم بن كليب عن ابى برة عن ابى موسى ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ما من الاشارة في دارهم فذهبوا الى شاة فيصنعونها
 لما كانا قد كننا في الدار فذهبوا الى شاة فيصنعونها لما كانا قد كننا في الدار فذهبوا الى شاة فيصنعونها لما كانا قد كننا في الدار فذهبوا الى شاة فيصنعونها
 السلام اطمعوا بالاسارى ورواه ابى حنيفة في كتابه الاشارة في الدار فذهبوا الى شاة فيصنعونها لما كانا قد كننا في الدار فذهبوا الى شاة فيصنعونها
 الاشارة في الدار فذهبوا الى شاة فيصنعونها لما كانا قد كننا في الدار فذهبوا الى شاة فيصنعونها لما كانا قد كننا في الدار فذهبوا الى شاة فيصنعونها
 في حق الغصب المذكور
 ويشترط عليه غيرها
 فاحفظه وقوله ولا يحل
 له الانتفاع بها حتى
 يرد إليها استحسان
 والقياس ان يكون له
 ذلك وهو قول الحسن
 وزفره وهكذا عن
 أبي حنيفة وزوا
 الفقيه ابو الليث
 وجهه ثبوت الملك
 المطلق للتصرف
 الا ترى انه لو وجبه
 او باعه جاز وجه
 الاستحسان قوله
 عليه السلام في
 الشاة المذبحة
 المصلية بغير رضاه
 صاحبها اطمعوا
 الاسارى

في حق الغصب المذكور
 ويشترط عليه غيرها
 فاحفظه وقوله ولا يحل
 له الانتفاع بها حتى
 يرد إليها استحسان
 والقياس ان يكون له
 ذلك وهو قول الحسن
 وزفره وهكذا عن
 أبي حنيفة وزوا
 الفقيه ابو الليث
 وجهه ثبوت الملك
 المطلق للتصرف
 الا ترى انه لو وجبه
 او باعه جاز وجه
 الاستحسان قوله
 عليه السلام في
 الشاة المذبحة
 المصلية بغير رضاه
 صاحبها اطمعوا
 الاسارى

في حق الغصب المذكور
 ويشترط عليه غيرها
 فاحفظه وقوله ولا يحل
 له الانتفاع بها حتى
 يرد إليها استحسان
 والقياس ان يكون له
 ذلك وهو قول الحسن
 وزفره وهكذا عن
 أبي حنيفة وزوا
 الفقيه ابو الليث
 وجهه ثبوت الملك
 المطلق للتصرف
 الا ترى انه لو وجبه
 او باعه جاز وجه
 الاستحسان قوله
 عليه السلام في
 الشاة المذبحة
 المصلية بغير رضاه
 صاحبها اطمعوا
 الاسارى

انما الاسارى بالتصدق
 من دال ملك المالك
 وحرم الانتفاع بالملك
 قبل ان يصاد ولا ي
 في الهبة الانتفاع
 فتح باب الغصب
 في حق الغصب المذكور
 وحاصل ما في الفناء
 ونفاذ بيعه وجهه
 مع الحق في قيام
 الملك كافي الملك
 القاسم اذا ادى
 ان يبدل بغيره كلف
 حق الملك صار
 سوية بالبدل
 فحصلت سبالة
 بالتراضي وكذا اذا
 ابرأ لسقط حقه
 وكذا اذا ادى

ان تكون الزعميات على هذا بين السويق قد يكون تفاوت فاحش بسبب القلة فلا تكون امثالا متساوية في الماد
 من ش اي من القيمة ذكر الضمير وتأويل ما يقوم به المثل سواء به ش اي ساعده المثل القيمة في قول يمين قيمة السويق
 وتذكر الضمير في على التأويل الذي ذكرناه هم لقيامه مقامه ش اي قيام المثل مقام الغصب هم والصفحة
 كالحرة ش يعني فيما اذا صبغ الغصب بالصفرة فكم حكم اذا صبغ بالبحر في الوجود كالماء اختلاف هم ولو صبغ اسود ش
 اي ولو صبغ الثوب الغصب بمصباغ اسود هم فهو نقصان عند أبي حنيفة ش فاذا كان نقصانا فلا يلزم ثوبان ياخذ ولا يلزم
 شيئا عندهم وعندنا زيادة ش كالحرة والصفرة فيجزى فيه بالبحر فيهما هم وقيل هذا اختلاف عمر زمان ش فان
 ابا حنيفة كان في زمن بني امية وكانوا يفتنون عن لبس السواد فاجاب على ما شاهد بهما ابا جابر على ما شاهد من عادة بني ابي
 بليل السواد وكان ابو يوسف يقول او لا يقول ابي حنيفة قلنا قلنا القصار واهم لبس السواد احتاج الى الترام الزاوية بالصبغ
 وقال السواد زيادة وكل ان بارون الرشيد ش وسج الى يوسف في لون الثوب لبس فقال ابو يوسف آسن الالوان
 ما يكتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه بارون من ذلك اختار لون السواد وتبع من بعده هم وقيل ان كان ثوبا بمقتضى السواد
 فهو نقصان وان كان ثوبا يميز فيه السواد فهو كالحرة ش اجماع من ذلك لا اختلاف في الحقيقة في ثوبه لمصلحة وانما يرجع الى الله
 في كل زمان فان كان السواد زيادة عزمة المالك المميز كذا ذكره القدر في شرحه فكم الحكم في ثوبه وقدرت في غيرنا
 الموضع ش اي في شرح مختصر الكرخي وغيره من الكتب المبسوطة هم ولو كان ثوبا ش اي ولو كان الغصب المصبوغ ثوبا هم
 ينقص الحرة بان كانت قيمة المثلين درهما فتراجعت بالصبغ الى عشرة فحينئذ ينظر الى ثوب يزيد في الحرة ش ولا ينقص
 قيمة به هم فان كانت الزيادة خمسة ياخذ ثوبه ونمته دراهم ش فان صاحب الثوب متوجع نقصان ثوبه عشرة دراهم
 الصباغ عليه قيمة الصبغ خمسة فأنتمت بالتمت قصاص ويرجع عليه بقية من النقصان وهي خمسة وهو معنى قوله هم لان احدى اثنين
 جرت بالصبغ ش بذه رواية هشام عن محمد بن ابي العيون وقال الوالد الكرخي في فتاواه ولو غصب لعصف صاحب الثوب وصبغ
 ضمن مثل ما اخذ لانه استملكه فان لم يقدر عليه فمولى الاختلاف الذي عرفت في ما ينقطع عن ايدي الناس ليس لصاحب العصف ان يجبر
 الثوب لان الصبغ فيه كالمالك السواد هنا كالعصف عند أبي حنيفة ايضا لان الضمان يجب باتلاف الصبغ ولو وقع الثوب بغيره
 في الصبغ فالصبغ فان كان سودا ياخذ رب الثوب ولا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وان كان عصفرا او عرقا
 قرب الثوب بالخيار ان شاء اعطاه بما زاد الصبغ فيه وان شاف فيه فباع الثوب ولا يرب فيه صاحب الثوب قيمة
 وصاحب الصبغ بقيمة الصبغ من الثوب لان المالك لم يرض بالترام ضمان الصبغ ولا يضمن صاحب الصبغ ههنا لانه
 لا يبيع له بخلاف ما قبله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله السواد والعصف سوار وكذا كاس السمن يختلط بالسويق
 والسويق بمنزلة الثوب لانه اصل والسمن كالصبغ واما العسل والسويق اذا اختلطا فكلاهما اصل ولو غصب
 ثوبا من رجل وصبغ بعصفرا لآخره ثم ذهب لفاصل فلم يعرف فوكلوا بغيره ففعل لانه لا تعد اعتبار فعله
 للضمان فهو كالعصف ولو كان صاحب الثوب غصب العصف ثم باعه فلا يضمن لصاحب العصف على المشتري لان
 الغاصب استملكه ولو ان صاحب العصف غصب الثوب وصبغ ثم باعه وغاب عن صاحب الثوب لم يضمن له
 بالثوب لانه ملكه وسيتوق منه بكفيل لان الغاصب فيه حقا وهو الصبغ ولو غصب ثوبا وعصفرا للرجل واحد
 وصبغ كان للمالك ان ياخذ منه مبيع فاما برسه الغاصب من الضمان لان مال الانسان لا يملك

وقيل المراد منه
 المثل سواء به لقيامه
 مقامه والصفرة
 كالحرة ولو صبغ
 اسود فهو نقصان
 عنه ابي حنيفة به
 وعندنا زيادة وقيل
 هذا الاختلاف عصر
 و زمان وقيل ان كان
 ثوبا ينقصه السواد
 فهو نقصان وان كان
 ثوبا يميز فيه السواد
 فهو كالحرة وقدرت
 في غير هذا الموضع
 ولو كان ثوبا ينقصه
 الحرة بان كانت قيمة
 المثلين درهما
 فتراجعت بالصبغ
 الى عشرة فحينئذ
 ينظر الى ثوب
 يزيد في الحرة فان
 كانت الزيادة خمسة
 ياخذ ثوبه
 ونمته دراهم
 لان احدى اثنين
 جرت بالصبغ

بالخط انتهى وقال في شرح الطحاوي ولو اغتصب من رجل ثوبا من الاخر صبغا فصبغه من صاحب الصبغ مباحا ش
 لانه اختلف صبغه من صبغ به الثوب فصار بعد ذلك كما لو صبغ بغيره صبغ نفسه وتقدم بيان ذلك وما قيل في المسائل من راس ثوب
 حتى يرد عليه قيمة الخطب مقدار ما لم يصبغ به ويمكن ان يقال بغيره لانه ليس جارا للثوب لا لانتفاع فليس ذلك القدر او نظر
 الى اجرة مسجورا او غير مسجور فليس تفاوت ما بينهما والله اعلم بالصواب هم
 فصل من ابي هذا الفصل محتوي على مسائل متفرقة تتعلق بالغصب فذكر ان الغصب من غير غصب عينا فبها من الهين
 البعير فبها المالك قيمتها كلها من ابي مالك الغاصب تلك العين وبه قال مالك هم وهذا عندنا من ابي مالك الغاصب العين
 الغصوبة بعد الضمان من بيناهم وقال الشافعي لا يملكها من وبه قال احمد رضي الله عنهما لستروا وميرد القيمة وقال ابو حنيفة
 فائدة الخلاف في ملك الكسبة نفوذ البيع وجوب الكسبة على الغاصب لانه ملكه عندنا هم لان الغصب عندنا من شخص من ابي
 حرا فخالص فاقية وجب اياه هم فلا يصح سببا للملك من لان الملك مشروع وغير المشروع لا يكون مقصدا الى المشروع
 اذا دني درجات السبب ان يكون اياه فلا يملكه من كذا في المدرس بان غصبه غصبه فبها من ابي مالك بالانفاق
 هم ولنا من ش اي المالك هم ملك البديل من وهو القيمة هم كماله من اي يد اوراقه وكل من ملك بدل شي خرب البديل
 عن ملكه في ثوبه ودخل في ملك صاحب البديل ونحوه لانه من ملك البديل لكن بشرط ان يكون البديل قابلا للنقل
 من ملك الى ملك اشارة الى قوله هم والبديل قابل للنقل من ملك الى ملك من المدرس فانه غير قابل للنقل على
 اجماع الا انهم يملكه من اي اذا كان كذلك يملك الغاصب الغصب اذا البديل هم ونحوه لانه من ابي عن الغاصب
 وهو الغصب والمالك من الغصب كما في سائر المبادلات هم بخلاف المدرس لانه غير قابل للنقل من المدرس وكلامه يشير الى ان سببا للمالك
 الغصب بعينه المالك في الغصب عند القضاء بالضمان او الرضا وقال شمس الاندلس في المبسوط وهذا هو المالك
 لا يثبت عندنا او الرضا من وقت الغصب للغاصب حقيقة وهذا لا يسلم له الولد ولو كان الغصب هو الغصب للمالك
 اكان اذا اتم له المالك بذلك السبب يملك الزوايا المتصلة والمتصل به في هذه الغاية بعض شبهة الغصب عندنا
 شخص والمالك حكم مشروع من غصب فيه فيكون سببه مشروع عامر غويا فيه ولا يصح ان يجعل العبد وان المحض سببا له
 فانه ينعيب الناس فيه لتبديل ما هو مرغوب فيه لعمري ولا يجوز اضافة مثله الى الشرع قبل فيه نظر لانه لا يرد يكون
 سببا للمالك عندنا او الرضا ان لا يوجب مطلقا بل بطريق الاستناد والثابت به ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر
 اشارة في ثبوت الزيادة المنقطعة ولا سلم ان يقال الغصب موجب لرد العين والقيمة عند تعذر رد العين ثم يثبت
 المالك للغاصب شرط القضاء بالقيمة لا مقتضاها بالغصب وهذا لا يملك الولد فانه بعد الانفصال لا يبقى تبعه او
 ثبت شرط ثبوت تبعه او الكسب ليس كذلك لانه بدل النفقة فيكون تبعه محضا فملك الغاصب وقال الامام ابو حنيفة
 في شرح الطحاوي فاذ الباقى العبد الغصب من يد الغاصب فلا يملك بالتبعية ان شيئا انظر الى ثوبه
 عليه فياخذ وان شاء لم ينظر وضمن الغاصب قيمة ثوبه العبد بعد ذلك فانه ينظر ان اخذ صاحبه القيمة التي
 سماها ورضى بها اما تبعا وتما عليها او بقيام البينة او يقول الغاصب عن يمين فلا يسبيل ليعطى العبد
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله ان ياخذ عبيد البينة ولو اخذ القيمة يقول الغاصب ويدينه على يده عبد المالك من ثوبه

فصل من
 غصب عينا فبها
 فبها المالك قيمتها
 ملكها وهذا عندنا
 وقال الشافعي
 لا يملكها لان
 الغصب عندنا
 محض نفوذ البيع
 سببا للمالك كما
 في المدرس فبها
 ملك البديل بكماله
 والبديل قابل للنقل
 من ملك الى ملك
 فبها من ابي مالك
 بكماله فانه
 لا يرد يكون
 سببا للمالك
 عندنا او الرضا
 ان لا يوجب
 مطلقا بل بطريق
 الاستناد والثابت
 به ثابت من وجه
 دون وجه فلا
 يظهر اشارة في
 ثبوت الزيادة
 المنقطعة ولا سلم
 ان يقال الغصب
 موجب لرد العين
 والقيمة عند تعذر
 رد العين ثم يثبت
 المالك للغاصب
 شرط القضاء بالقيمة
 لا مقتضاها بالغصب
 وهذا لا يملك الولد
 فانه بعد الانفصال
 لا يبقى تبعه او
 ثبت شرط ثبوت
 تبعه او الكسب ليس
 كذلك لانه بدل
 النفقة فيكون
 تبعه محضا فملك
 الغاصب وقال
 الامام ابو حنيفة
 في شرح الطحاوي
 فاذ الباقى العبد
 الغصب من يد
 الغاصب فلا يملك
 بالتبعية ان شيئا
 انظر الى ثوبه
 عليه فياخذ وان
 شاء لم ينظر وضمن
 الغاصب قيمة ثوبه
 العبد بعد ذلك
 فانه ينظر ان
 اخذ صاحبه القيمة
 التي سماها ورضى
 بها اما تبعا
 وتما عليها او
 بقيام البينة او
 يقول الغاصب
 عن يمين فلا
 يسبيل ليعطى
 العبد عندنا
 وعند الشافعي
 رحمه الله ان
 ياخذ عبيد
 البينة ولو اخذ
 القيمة يقول
 الغاصب ويدينه
 على يده عبد
 المالك من ثوبه

فان المالك باختيار ان شاء عيّن القيمة ورضي بها وسلم العبد الى الغاصب وان شأه رد القيمة التي اخذها واسترد العبد
 وللقاصب ان يحبس العبد حتى ياخذ القيمة ولو كانت العبد عند القاصب قبل رد القيمة عليه فلا يرد القيمة ولكن ياخذ من المالك
 فضل القيمة الكائن في قيمة العبد فضل على ما اخذ وان لم يكن فيه فضل فلا شيء له سوى القيمة الماخوذة وروى
 عن ابى يوسف رحمه الله انه قال اذا ظهر العبد وقيمته مثل ما قال المالك فلا خيار للمالك ولا سبيل له على العبد
 في ظاهر الرواية له ان يختار من غير تفصيل ولو كان المصوب مدبراً والقي عند القاصب فانه يضمن القيمة لان المدبر
 يضمن بالغصب ولكنه لا يصير ملكاً للقاصب حتى انه لو ظهر برونه على مولاه وليست منه القيمة وليس للقاصب حبس
 لاجل القيمة لانه لا يجوز بيعه ولا يجوز حبسه بالدين والكان المصوب ام ولد فلا خيار على القاصب عند اخذ القيمة
 رحمه الله لان في اصله ان ام الولد ليست بمالك وعندها هي كالمدبر وقرق ابو حنيفة رحمه الله بينهما في الغصب
 وسأوى بينهما في الشر او لو قبضها المشتري بتسليم البائع وبك عند المشتري فلا خيار عليه فيها جميعاً عند اخذ
 الحقيقة رحمه الله وعندهما القيمة فيها جميعاً ولو جنى على كل واحد منهما وجب المارش فيها جميعاً على الجاني
 بالاجماع انتهى ثم لم يفرق بين التدبير والقضاء من هذا جواب عما يقال بالنسبة ان المدبر لا يقبل التقل فان
 مولاه لو باعه وحكم القاضي بجواز بيعه جاز البيع ونسخ التدبير وتقرر الجواب بالقول بالوجوب يعني هو كذلك
 لكن في ضمن قضاء القاضي في الفصل الثاني تخلف فيه هم لكن البيع ابيه وليس له ان يبيع من لا المدبر فيجوز بيع
 القن بهذا الطريق واما ما نحن فيه فلم يفسح التدبير والكلام فيه هم قال والقول في القيمة قول القاصب مع
 يمينه من اى قال القدوري رحمه الله وبهذا لا يعلم فيه خلاف هم لان المالك يدعي الزيادة وهو يتكبر
 اى القاصب يتكبر تلك الزيادة هم والقول قول التكمير يمينه من لقوله عليه السلام العبد من انكر
 هم لان القيمة المالك البينة اكثر من ذلك من اى من الذي يدعيه القاصب لانه اثبت من اى لان المالك اثبت الجماعة من
 الزيادة هم بالجحجحة الملائمة من دوى البينة فان عجز عن اقامة البينة وطلب من القاصب بينة تشهد بقيمة المصوب لم يقبل
 بينة بل يكلف على دعواه لان بينة تنفي الزيادة والبينة على النفي لا تقبل وقال بعض المشايخ يعني ان يقبل لاسقاط اليمين كالقول
 اذا ادعى رد الولد فاقول قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت وكان القاضي البوسنة النسخ يقول بنية المدبر
 عدت مشككة ومن المشايخ رحمهم الله من فوق بين ثم اوسلة الولدية وهو الصحيح لان المودع ليس عليه الا ايمين
 وباقامة البينة استقطاها وارفع الخصومة واما القاصب فعليه حننا اليمين والقيمة وباقامة البينة استقطاها وارفع
 الخصومة واما القاصب فعليه حننا اليمين والقيمة وباقامة البينة لم يسقط اليمين فلا يكون في مال المودع
 وفي البسوط والخصومة في دعوى الغصب ذكر الجحجج والصيغة ليس بشروط كما في سائر الدعاوي
 لان محمد رحمه الله ذكر في الاصل اقام بينة على رجل ان غصب جارية له يحبس المدعى عليه حتى
 يبيحها ويرد ما قال الحلو في رحمه الله هذه البسطة مما يحفظ لانه قال اقام بينة ولم يذكر حننها وحققها
 وقيمتها قال بعض المشايخ رحمه الله تأويل المسئلة انه ذكر الجحجج والصفة والقيمة وقال ابو بكر الاغمش تأويلها
 ان الشهود شهدوا على اقرار القاصب بذلك فاما الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع جباله المصوب كمن
 القضاء بالبحول غير ممكن ولكن الاصح ان هذا الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر الجحجج والصفة للضرورة لان

نعم قد يفرض التدبير
 بالقبض لكن البيع
 بعد بصادق القن
 قال والقول في القيمة
 قول القاصب مع يمينه
 لان المالك يميني
 الزيادة فهو يتكبر
 والقول قول المتكبر
 مع يمينه الا ان
 يقيم المالك البينة
 بالقرين ذلك
 لانه اثبت به بجهة
 المسئلة

القاصب يتبع عن اختيار المصوب عادة وعين الغصب انما ياتي من اشيء ومعناه فعل الغصب ورون العلم باوحد الغصب
 فسطا اختياره فله المصوب فصار ثبوت ذلك الغصب بالبينة كمن يثبت بقرارة الجحجج هم قال فان ظهرت العين من اى قال القدوري
 فان ظهرت العين المصوبة هم وقيمتها اكثر مما نحن من اى والحال ان قيمتها اكثر مما نحن الغاصب هم وقيمتها يقول المالك
 من اى والحال ان قد ضمن القاصب العين المصوبة يقول صاحبها او يمينه اقامها من اى وقيمتها ثمانية فاما المالك
 هم او يقول القاصب عن اليمين من اى بان عجز المالك عن اقامة البينة على ما ادعاه فطلب من القاصب تفصيل غصبها ولم عليه
 بما ادعاه المالك هم فلا خيار للمالك من في هذا القول وكلها وبه قال ذلك وعند الشافعي رضي الله عنه واخذ له الخيار لو ادعى
 زوال ملكه عند ما عده هم وهو من اى العين المصوبة وذكر الضمير على تأويل المصوب هم للقاصب لانه لا يملك الملك ليسب
 الفصل به رضاه المالك حيث ادعى هذا المقدار من اى ولم يدع الزيادة هم قال والكان ضمنه من اى قال القدوري
 اى والكان المالك ضمن القاصب هم يقول القاصب بيمينه فهو باختيار ان شاء ارضى الضمان وان شاء اخذ العين
 ورد العوض لانه لم يقر رضاه بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة من اى وان رضاه بهذه المبادلة لم يقره وانما اخذه
 باقراره القاصب ضرورة عدم البينة وان اثنى خير من اثنى وعدم تمام الرضى ينشئ لزوم المبادلة كما اذا باع مكرها
 وسلم مكرهاهم واخذه ووضعا لعدم صحة من هذا جواب عما يقال ان اخذه القيمة والكائنات ناقصة يدل على تمام الرضى
 فكانت المسئلة كالاولى فاجاب بقوله واخذه ووضعا اى اخذ المالك ما دون الزيادة لا يدل على تمام الرضى لانه انما
 اخذ ذلك الضرورة وحي عارم الحجة فلا يدل على رضاه بخلاف المسئلة المتقدمة لان دعواه ملك القيمة كانت باختياره
 هم ولو ظهرت العين وقيمتها من اى والحال ان قيمتها هم مثل ما ضمنه او دونه في هذا الفصل الاخير من اى فيها ضمنه
 القاصب بقوله مع يمينه هم فذلك الجواب عن اى يعني فهو باختيار ان شاء ارضى الضمان وان شاء اخذ العين ورد العوض
 هم في ظاهر الرواية وهو الاصح من اى لانه هو المذكور في الاصل - طلقا وكذلك اطلق اى اطلق الرواية في تحقير غصبها فاما
 قال الكرخي انه لا خيار له من اى لانه لو فرغ عليه بدل ملكه كما له لم يقر رضاه من دليل قوله وهو الاصح لا دليل قول
 الكرخي هم حيث لم يعلل من اى المالك وهو على صيغة الجحجج هم بايديهم من اى القيمة هم واخيرا لقول الرضا ومن اى هو
 اختياره لقول رضاه بما اعطى من القيمة وقد ذهب القدوري في مشرعه لخصم الكرخي الى ما ذهب اليه الكرخي حيث
 قال فاما اذا قضى عليه بقوله ثم ظهرت العين وقيمتها مثل قال القاصب او اقل فلا سبيل لصاحبها عليها لانه هو
 البديل ولم يطر فيه زيادة واما اذا كانت القيمة اكثر مما قال القاصب فالمصوب منه باختياره وذلك لانه لم يستوف
 بدل العين الذي ادعاه ولم يرض ببدال ملكه بما جادون لك من البديل فكان له الخيار ثم قال القدوري
 وكان ابو بكر الرازي يقول ان هذا محمول على ان هذا الزيادة لا يجوز ان تكون مما يحدث مثلها فها من التضمين
 والظهور فاما اذا كانت مما يجوز ان يحدث فادعى القاصب انها حدثت وادعى المصوب منه الكائنات والقول
 قول القاصب مع يمينه لان التملك قد صح ويجوز ان يكون الامر على ما قال القاصب فلا يفسخ التملك بالشك ثم
 قال القدوري ومن اصحابنا من قال لا رواية في العين اذا ظهرت وقيمتها مثل ما قال القاصب بل ثبت للمالك
 وخياره لا وهو موضع محتمل وقد قال محمد في الغصب ما يدل على انه ثبت له الخيار لانه قال في تحليل المسئلة اية
 اذا كانت ناقصة لان المالك لم يستوف ما ادعى من القيمة وبهذا يدل على ان القيمة الكائنات تامة فالخيار ثابت لانه

قال فان ظهر
 العين وقيمتها اكثر
 مما نحن من اى قال القدوري
 يقول المالك انما يمينه
 لقامها او يقول القاصب
 عن العين فله الخيار
 للمالك وهو الغاصب
 لانه لم يملك الملك ابيض
 انقل برضا المالك
 حيث ادعى هذا
 المقل قال فالحال
 ضمنه بقول القاصب
 مع يمينه فمن بالخيار
 ان شاء ارضى الضمان
 وان شاء اخذ العين
 ورد العوض لانه
 كانه لم يقر رضاه
 كمن لا يقدر رضاه
 يدعي الزيادة فله
 دونه لعدم الجحجج
 وتو ظهرت العين
 وقيمتها مثل ما نحن
 اودونه في هذا الفصل
 الاخير وكذلك
 الجحجج في ظاهر
 الرواية وهو الاصح
 خلافا لما قاله الكرخي
 انه لا خيار له لانه
 لم يستوف ما ادعى
 والخيار رافع لادعاء

قال ومن غصب
 عبد لصاحبه فمضته
 المالك فمضته فقد
 جازعه وان اعتقه
 ثم مضى القيمة
 اعتقه كان المالك
 الثابت فيه ناقص
 لشبهه مستند
 او ضرورة ولما
 يظهر في حق الاكساب
 دون الاولاد والنقص
 يكفي لنقص البقية دون
 العتق ملكا للمكانب
قال ودولة المقتضى
 وغاؤها ونحو البستان
 المقتضى بامانة
 في يد الغاصب ان
 هلك فلا ضمان
 عليه الا ان تبعد
 فيها او يظلمها مالها
 فيمنعها اليه وقال
 الشافعي في رواية
 مضمونة متصلة كانت
 او منفصلة لوجوب الغصب
 وهذا اثار اليد على
 مال الغير بخلافه
 كافي الظبيته المخرجة
 من الحرم اذا ولدت
 في بيت يكون مضمونا
 عليه ولما اراد الغصب
 اثبات اليد على مال الغير
 على وجه يزيل يد المالك
 على ما ذكرناه وبالله
 ما كلنت ثابتة على
 هذه الزيادة حتى
 يزيلها الغاصب

لم يستوف ما قال من القيمة وذكر ابو يوسف في الايام ما يدل على انه لا خيار له لانه قال في قليل مسك الغصان القيمة
 لان المالك لم يستوف القيمة كما لو كان يد على انه اذا استوفى ما لا خيار له والظاهر ان المالك لم يستوف القيمة
 اى قال في الجامع الصغير ومن غصب عبد رجل من فناء فمضته المالك فمضته فقد جازعه من رواية
 وقال في اخرى لا يجوز بيعه كالا عتاق وبن قال الشافعي رحمه الله والمالك كثر فوات الفصولى هم وان اعتقه ثم مضى
 القيمة لم يجز عتقه لان ملكه الثابت فيه ناقص بثبوت مستند من والثابت بالاستدراك من وجه كذا لا حقيقة فيكون
 ناقصا والناقص كفى للبيع دون العتق على ما يجي هم او ضرورة من اى يثبت الملك الغاصب ضرورة انقصا
 بالضم ان كذا يلزم اجتماع البديل والمبدل في ملك واحد والثابت بالضرورة ثابت من وجه دون وجهه ولما
 اى ولا يخل بثبوت الملك له ضرورة هم يظهر في حق الاكساب دون الاولاد من اى يظهر ثبوت الملك الغاصب في
 حق الاكساب ولا يظهر في حق الاولاد بان غصب جارية فكسبت اسبا قبل ادراك الغاصب الضمان فالاكساب بالضم
 ولو ولدت اولاد قبل ادراك الضمان ثم ادعى الضمان فالاولاد للمغصوب منه فيكون الملك ناقصا اذ لو
 كان تاما لكان الاولاد باءا او الضمان كما في البيع فان من اشترى جارية فولدت قبل ادراك الثمن ثم ادعى الثمن
 تمام الملك هم والناقص من اى الملك الناقص هم كفى لنقص البيع دون العتق ملكا للمكانب من فناء كذا
 البيع ولا يملك العتق لان ملكه ناقص وانما قال باعنا قال الغاصب ثم تضمنه اقرارا عن عتاق المشتري من الغاصب
 فان فيه روايتين في رواية يصح اقراره وهو الاصح قياسا على التوقف في رواية لا يصح وفي الكافي لما لم يذكر فيها
 اذا اعتق الغاصب اما اذا اعتق المشتري من الغاصب فاجاز المالك البيع فيه خلافا لغيره في رواية لا يصح اقراره
 ابى يوسف يصح اقراره موقوف فاستأجره المالك البيع فاذا اجاز اغتذ على المشتري ويكون الاولاد له وقال
 محمد بن زفر لا يصح وقال ابو سليمان هذه رواية محمد بن حماد عن ابى يوسف انه لا يجوز عتقه وقال ابن ابي شيبة
 عتق المشتري من الغاصب قيمة وان كان مات ثم سلم رب العبد لم يجز البيع هم قال ودون المغصوبة ونحوها
 من اى قال القدوري اى ولد الجارية المغصوبة ذمما وكا لسن والجمال سواء غصبها جارا ولدته عند
 عند او حبلت في يد الغاصب هم وثمره البستان المغصوب امانة في يد الغاصب ان ملك فاضمان عليه الا ان يغير
 فيها او يظلمها مالها فيمنعها اياه من وبن قال مالك واما الاكساب المحاصل باستقلال الغاصب ليس بنهار وغير مضمون
 على الغاصب لانه بدل النفقة وهي غير مضمونة على الغاصب على ما يجي هم وقال الشافعي في رواية المقتضى بامانة
 متصلة كانت من كالمسن والجمال هم او منفصلة من كالمولد والتمرية قال احمد رحمه الله هم لوجود الغصب وهو
 اثبات اليد على مال الغير لغير رضاه من فتكون مضمونة هم كافي الظبيته المخرجة من الحرم اذا ولدت في
 يكون مضمونا عليه من لان ضمان الاصل باعتبارية مبطلة عليه وهذه اليد ثابتة بعينها على الزيادة بعد وفاء
 ملك الميزان فمضمونة ضرورة هم ولما ان الغصب اثبات اليد على مال الغير على وجه يزيل يد المالك على
 ما ذكرناه من اول كتاب الغصب واثبات اليد على ذلك الوجه ليس بوجوده على ما نحن فيه لاسيما ما كانت ثابتة
 وهو معنى قوله ويد المالك ما كانت ثابتة على هذه الزيادة حتى يزيلها الغاصب من فان قيل هذا يقتضي ان
 يضمن الولد اذ غصب الجارية حملان اليد كاتما ثبوت عليه وليس كذلك فانه لا فرق بين هذا وبين ما اذا غصبها

غير حال فحبلت في يد الغاصب وولدت والرواية في الاسرار اوجب بان اكمل قبل الانفصال ليس ببال بل ليد عينا في الامة
 علم يصدق عليه اثبات اليد على مال الغير على ذلك لكن لا اذا اشتهر ظاهره اذا اشتهر عدم البيع عند الطلب اشار اليه قوله
 هم ولو اجترت ثمانية على الولد لا يزيلها اذا اشتهر عدم البيع من اى لو اجترت المالك ثمانية على الولد لقررتا بامانة المالك الاول
 خانه ما زال اليد التقديرى لا يضمنه عند الطلب بخلاف الامر فان الزايل منه اليد الحقيقية فتحقق الغصب باعتبارهم حتى
 يوشى الولد بعد طلبه لغيره وكذا اذا اقدم في مال قال في الكتاب من اى في مختصر القدوري هم وذلك بان
 ألفه او كجده فاكمل او باه فله من انما ذكر التسليم لان التقديرى لا يحقق كجده والبيع بل بالتسليم بعد فان لقوت يد كجده
 به لانه كان متكاملا من اخذ من الغاصب وقد زال ذلك بالبيع فان قيل ان الامر مضمون للبينة والادعاء فانارة
 في الامانة تسري الى الاولاد كالتحريم والرقبة والملك في الشرا اوجب بالضم ان ليس بصفة قارة في الامر بل هو
 لزوم حق في ذمة الغاصب فان وصف به المال كان مجازا فان قيل قد وجد الضمان في موافق ولم يحقق العلة الم
 فيها فكان امانة زعيما وذلك كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمسقط
 اذا لم يشهد مع القدرة على الاشهاد ولم يزل يد الغاصب فانه يضمن به الولد ولم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب
 ويضمن الاموال بالاتلاف تشبها كحق البير في غير الملك وليس به اذ لا يرد احد ولا اثباتها فاجاب انما قلنا ان الغصب
 على التقدير المذكور لوجوب الضمان مطر ولا محالة واما ان كل ما يوجب الضمان كل غصب فله يلزم ذلك كجده
 ان يكون الضمان حكما فوجبت كل شخص منه من العلة ما يكون العلة هم وفي الظبيته المخرجة من الحرم اذا ولدت
 من قوله كافي الظبيته المخرجة من الحرم تقريره ان القياس غير صحيح لانه ان قاس عليها قبل التمكن من الارسال
 فهو ظاهر الفساد لانه لا ضمان عليه وهو معنى قوله هم لا يضمن ولذا اذا ملك قبل التمكن من الارسال اعدم البيع من
 وان قال عليها ليد التمكن فكذلك لان الضمان فيه باعتبار البيع وهو معنى قوله هم وانما يضمنه من اى الولد
 هم اذا ملك بعده من اى بعد التمكن من الارسال هم لوجود المنة ليد طلب صاحب الحق وهو الشرع من اى
 باعتبار ان الامم مضمونة هم على هذا الوجه اكثر من انما من المتقديين هم ولو اطلق الجواب من اى في ولد صليبه
 بان يقال يجب الضمان سواء ملك بعد التمكن من الارسال او قبل التمكن هم فهو ضمان جنائية من اى الضمان
 في صيد الحرم ضمان جنائية اى اتلاف معنى الصيدية وقد حصل الاتلاف والاطلاق معنى بقول الامم في الضمان
 هم ولذا من اى ولا يجل كونه ضمان جنائية والاتلاف هم يتكرر من اى الجزاء هم يتكرر من اى يتكرر الجنائية
 فانه لو ادعى الضمان بسبب اخراج الصيد من الحرم ثم ارسله فيه ثم اخراج ذلك الصيد من الحرم وجب جزاء اخر وفي
 فتاوى كولو الجي لو اخبر صليبه فكرر عنه ثم راه بعد ذلك وقد فعله كفا رة اخرى قيل ويجوز ان يكون معناه كبر
 وجوب الارسال يتكرر منه الجنائية التي هي اخراج من الحرم قلت هذا معنى ولكن الاقرب ما ذكره ولا
 هم ويجب من اى الضمان هم بالاعانة من بان اعان رجل لمن قبل صيد الحرم فانه يجب على المعين الضمان
 كامل كما يجب على القاتل اذا كانا محرمين واما اذا كانا احلا لغيره فليهما جزاء واحد وعلى كل حال يجب على
 المعين كما يجب على المباشرة هم والاشارة من بان اشار غيره على صيد الحرم فقتله فانه مشركان في الجزاء
 وكذا الحرم اذا شارب غيره ما اخر على قبل صيدا كحل فانه يجب على كل منهما جزاء هم فلان يجب بما هو موقوف

ولو اختبرته ثمانية
 على الولد لا يزيلها
 اذا اشتهر عدم البيع
 حتى او دم الولد
 بعد طلبه لغيره
 وكان لا يجوز
 انما قلنا ان الغصب
 على التقدير المذكور
 او فوجه فاحتماله
 وسواء في الظبيته
 المخرجة من الحرم
 ولذا قلنا ان الغصب
 قبل التمكن من
 الاكساب اعدم البيع
 والاعانة من اى
 بوجه لوجوب الغصب
 طلبه من اى في
 الشرع على هذا الشرط
 ولو اطلق الجواب من
 ضمان جنائية ولذا
 يتكرر بها وبالعانة
 والاشارة فلا يجب
 بها جزاء فقتله

ش اي فوض الا حاشية والاشارة هم وهو اثبات اليد على ستمنى الامن من وهو صيد المحرم لانه ستمنى الامن بالنصب هم اوله
 من خبر لقوله فلان يجب وان مصدرية والتقدير فالوجوب بما هو فوضها اولي هم واخرى من عطف على اولي وهو انما يصح
 فذكر لنا كيد فان قيل ففوض الامن في حق صيد المحرم سبب جازي لوجوب النصب لاني في حق كل الصيد والولد ليس بصيد المحرم بل
 انما يحل صيده وانما فوضها كان صيد المحرم لما حل ولان ففوض الامن يصح بعد ثبوته في حق الولد لانه كما حدث خالفنا فلا يتصور لفوض
 الامن في حق النصب جازي بان الولد لم يكن صيد المحرم من كل وجه بل من وجه بليل انه يجب ارساله واكلا وان كان كل
 ولكنه يكره وانه وان حدث خالفنا وكذا مستحق للامن فصار كما لا من حكما فافهم هم قال وما نقضت التجارية بالولادة
 في ضمان الناصب من اي قال القدر في وقوله وما مبتدا اي والذي نقضت التجارية وقوله في ضمان الناصب خبره
 والعائد على الموصول ممدوف اي والذي نقضت التجارية صورته غصب انه رجل تساوي الفاضل فو لوت في
 يده ولدا قيمته خمسمائة مثله او نقضت بالولادة حتى صارت قيمته خمسمائة فانه يضمن النقصان ولكن خبر بالولد على
 ما ياتي مفصلا وبه قال مالك اذا جئنا بعد النصب بالوصف خلا من بعد الولادة ولا يخبر بالولد وعندنا خبر فان كان في
 قيمة الولد فاضل اي بالذي نقص التجارية وبذا تفسير لقوله ونقضت التجارية بالولادة في ضمان الناصب فذكره
 بالغاي فان كان قيمة الولد في ذلك النقصان هم جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الناصب من اي ضمان ما
 لانا قد قلنا في الصورة المذكورة ان نقصان التجاري خمسمائة فخير ذلك النقصان بولد مع الام ولا يلزم غير
 ذلك عندنا هم وقال زفر والشافعي رحمه الله لا يخبر النقصان بالولد من وبه قال احمد رحمه الله لان الولد ملك
 من اي ملك الناصب فله ان يصير جابر الملك من لان النقصان جبر فانات عنه ولم يلزمهم كافي ولد الطبيعة من
 اذا اخرجهما من المحرم ونقضت قيمته بسبب الولادة وقيمة ولد ليا وي ذلك النقصان فانه لا يخبر بجابر
 ضمان النقصان مع وجوب ردوا الى المحرم هم وكذا اذا ملك الولد قبل الرد من اي قبل رد الام فانه يجب ضمان النقصان
 هم واما مات الام من اي بسبب الولادة بكون النقصان في الاسرار والايضا هم وبالولد وقار من اي والحال ان القيمة
 الولد وقار هم وصار من اي حكم بذا هم كما اذا جرحه شاة فخر من اي شاة فخره فبنت صوفهم وقطع قوائم شجرة
 فخر من فبنت قوائم اخرى مكانها فان بقيتها لا يخبر بالنقصان هم او خصي عبد غيره من بان تلغ قيمته فانه نقصان
 فيه ولكن ازاد او قيمته بسبب النقصان النقصان كما لو تروى وقيمة هم او علم المحرفة من اي او علم
 عبد غيره المحرفة هم فاضناه من بسبب هم التعليم من فلا يخبر باخضاه بالتعليم بما ازاد او قيمته بسبب علم المحرفة هم
 ولنا ان سبب الزيادة والنقصان ان واحد هو من اي السبب هم الولادة من عند عام او العلوق من عند حقيقة
 رضي الله تعالى عنه هم على ما عرف من في طريق اختلاف تقرير هذا ان الولد علف عن الجمر القات بالولادة
 بطريق اتحاد السبب وهو ان الولادة اوجبت قوت جرم من ماله الاصل وحدث ماله الولد لانه وان كان
 موجودا قبل الانفصال لكنه ما كان مالا بل كان حيا في الام وصفا لها وانما صار مالا مقصودا بعد الانفصال
 الواحد متى اشر في الزيادة والنقصان كانت الزيادة خلفا عن النقصان كما انزل المبيع عن ملك البايع
 وادخل المشتري في ملكه كان المشتري خلفا عن ماله المبيع باسناد السبب لو شهد الشاهدان عليه مبيع شي فبنت قيمته ثم جاب
 لم يضمن شيئا هم وعند ذلك من اي عند كون شي الواح سببا لزيادة والنقصان هم لا بعد نقصان من اي بعد

وهو اثبات اليد
 على ستمنى الامن اولي
 وانما في حال ما نقضت
 التجارية بالولادة في ضمان
 الناصب فذكره
 قيمة الولد وقدره
 للنقصان بالولد بسقط
 ضمانه عن الناصب
 وقيل زفر والشافعي
 لا يخبر النقصان بالولد
 لان الولد ملكه فلو
 جاب الملك كافي ولد
 الظلية وكذا اذا هلك
 الولد قبل الرد واما
 الام وباولي وفندوسا
 كما اذا جرحه شاة فخر
 وقطع قوائم شجرة
 لخصي عبد غيره او علم
 المحرفة فاضناه بالتعليم
 ولنا ان سبب الزيادة
 والنقصان واحد هو
 الولادة او العلوق على
 وجه ذلك لا بعد نقصان

النقصان كما حصل نقصان الحصول الزيادة في مقابلة هم فلو لو بختنا من اي اذا كان كذلك فلما لوجوب النقصان فما انما وجب
 ذلك بقوله هم وصار كما اذا غصب جارية سمينة فزنت ثم سمنت او سقطت فبنت ثم سمنت من اي ثنية خير السقطه والثنية
 واحدة الثنية وهي الانسان المتقدمه اثنتان فوق واثنتان اقل سميت بذلك لان كل واحدة منهما مضمومة الى صاحبها
 هم او قطع يد المصوب في يد غيره اي او قطع يد العبد المصوب في يد الناصب هم واذا ارشاه من اي واذا ارشاه من
 ارش اليد المقطوعة من الجاني هم واداه من العبد من اي او يد الناصب الارش مع العبد الى المالك هم تحسب عن نقصان
 القطع وولد الطبيعة ممنوع من هذا جواب عن قول زفر والشافعي رحمه الله كما في طبيعة ولقريه النقصان ان نقصان الطبيعة
 بالولادة لا تخبر بقيمة الولد كما قال بل قيل انه لا يملك ان يكون جابرا واليه ذهب المصنف فلهذا منع قياسا عليه هم
 وكذا اذا ماتت الام من اي ان القياس على موت الام النقصان يعني لان السهم ان الام اذا ماتت لا تخبر بقيمة الولد
 الولد اذا كان حيا فاقبل خبر كما قيل في غير ظاهر الرواية هم وتخبر بالثانية من اي الرواية الثانية فاذا ماتت
 الام لا تخبر بالولد وهو ظاهر الرواية كما حصل جهنا ان في سائر الامور اتيان في احد ما يخبر النقصان فلا
 نياسة علينا وفي الثانية لا يخبر وتأتي علينا ظاهرا ولكن اشار الى الجواب عنه بقوله هم ان الولادة
 ليست بسبب موت الام اذا الولادة ونقضت اليه فالباحس اي لانه لا نقضت الولادة الى الموت من
 فالحال الاحوال اراد ان كلامنا فيها اذا كان السبب واحد او هو ما ليس كذلك فان الولادة سبب لزيادة
 وليست بسبب موت الام اذا ما تثنى اليه فالباحس قلت انما نقضت اليه في هذه الصورة فتكون سببا قلت هو
 بالنظر الى اوضاع اسباب التصرفات لا الى افرادها كما ترى ان الجعي لا يولد للطلاق والعناق وان
 تحقق النقص في صورة لانها في الاصل بسبب الضرر وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه رواية اخرى وهو ان
 يجبر بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام لان الولادة لا توجب الموت فانه
 بسبب الولادة دون موت الام وروى القية كرو العيين وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه رواية اخرى وهو ان
 قيمتها نصار فيه ثلاث روايات وذكر في الطريق السرائرية اذا ماتت الام وبالولد فانه يضمن قيمته
 ثلاث روايات في رواية ليعبر بالولد خلفا في رواية لما يكون خلفا في رواية يكون خلفا عما اتفقت بالولادة
 قال فممن شتمنا الرواية التي قال فيها انه يكون خلفا عن الام هم وبخلاف ما اذا مات الولد قبل الرد من
 هذا جواب عن قولهم وكذا اذا ملك الولد قبل الرد وجه ان كلامنا فيها اذا ارد الام نقصان الولادة بل تخبر
 النقصان بولد الولد واذا كان الولد كما كيف يخبر النقصان به وهي معنى قوله هم لانه لا بد من رد اصله
 للبراة فكذا لا بد من رد خلفه من اي ان الواجب عليه رد الاصل بالصفة التي اخذها وما رد اتيك لصفة
 وانما يكون بملك لصفة ان لو رد مع الولد الذي هو خلف عن النقصان فلا يبراهم وانما هو على وزن
 لانه مصدر مفعلي يعني انه محدود هم لا بعد زيادة لانه عرض لبعض لصفة من فكم يكن له اعتبار في الشرع لانه امر عام
 ورد النبي عنه هم ولا اتحاد في السبب من جواب عن سئل فخر صوف الشاة وقطع قوائم الشجرة وتعليم العبد المحرفة
 اراد ان كلامنا فيها اذا اتحاد السبب لا اتحاد في السبب فصار ذلك من المسائل من اي فيها واما ذكرنا من
 موت الام وموت الولد والنقصان اراد من المسائل سئل فخر صوف الشاة وقطع قوائم الشجرة وتعليم العبد المحرفة

فلا يجب ضمان
 وصار كما اذا غصب
 جارية سمينة فزنت
 ثم سمنت وسقطت
 ثنية فبنت او قطع
 يد المصوب في يد
 ولذا ارشاه واداه
 من العبد يحسب
 عن نقصان القطع
 وولد الطبيعة ممنوع
 وكذا اذا ماتت الام
 وتخبر بالثانية ان
 الولادة ليست بسبب
 لموت الام او الولادة
 لا تقضي اليه فالجواب
 وبخلاف ما اذا مات
 الولد قبل الرد
 كانه لا بد من رد
 اصله للبراة فكذا
 لا بد من رد خلفه
 والنقصان لا يبراهم
 كانه من بعض
 النقصه ولا اتحاد
 في السبب فصار ذلك
 من المسائل

في الآية خاص فان قلت قال الله تعالى فان احكم بينهم بما انزل الله وقولنا انزل الله حرمه الخ
 وانما حرمه الخ حكم عليهم بما انزل الله من اهل الزمة وما انزل الله حرمه الخ
 فان قيل فيل يفتقر فيها اذا كانت الجوس من ابنتين احديهما امراته فانما لا تستحق بالزوجية شيئا من الميراث
 مع اعتقادهم صحة ذلك النكاح وصحة النكاح لو ثبت تورث المرأة من زوجها في جميع الاديان اذ انما
 يوجد المانع ولم يوجد في ديانهم لم يتركهم وما يدينون اجيب باننا لا نسلم انهم يعقدون التوثيق بالحكم
 والحرمان فلا بد من بيانهم والسيف موضوع من لينة الطال ما يترجمونه من الماله انما يكون للسيف
 والسيف موضوع لينة متروك في حكم العقد الذمة فمقتضى ذلك انما لا يترجمون على ترك الذين
 فهذا يقتضي بقا التقوم هم واذ لم يبق التقوم فقد وجد اطلاق مال ملوك متقوم فيمنه من لان انضمان
 موجب اطلاق المال التقوم هم بخلاف الميتة والدم شش هذا جواب العباس عليه الشافعي رحمه الله
 ولكن لم يذكره في الكتاب هم لان احدا من اهل الاديان لا يدين بمثلها شش اى قول الميتة
 والدم قيل المراد من الميتة الذمة مات تحت الفقه اما الذمة حققة او ضروية حتمات كما يفعله
 الجوس فعند ابي يوسف رحمه الله لينة المسلم بالعصب والاطراف وقال محمد رحمه الله لا يضمن
 كما لينة هم الا انه يجب قيمة الخمر والكان من ذوات الامثال شش اى لان الشان ويز
 قيمة الخمر لا مثلهما وانما ذكرنا الخمر في قوله والكان بنا ويل الشان او المذكور هم لان المسلم
 ممنوع عن تملكها من اى تملك الخمر هم لكونه اغراضا من اى لكون التملك اغراضا للزوم في بعض
 النسخ اغراضا لها تباين في الضمير على الاصل واما التذكير فله في التاويل الذمة ذكرناه فان قلت
 ما الفرق بين ما اذا تلف ذمى حمى ثم اسلم حيث لا يجب عليه شئ لا القيمة ولا القيمة ولا الخمر
 عند ابي يوسف رحمه الله وسه روى عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه والرواية في المبسوط
 والاسلام المقارن لا يمنع وجوب القيمة فالطاري اولى قلت الفرق انه حين تلفه لم يكن اطلاقا سببا
 لوجوب القيمة لانه لو وجد بعد ذلك سبب الوجوب وعند محمد رحمه الله وهو روى عن ابي حنيفة عليه قيمة
 الخمر لانه لا يمكن ايجاب الخمر لانه مسلم ولا يمكن ابرأوه عن الضمان لان التلف عليه ذمى والخمر في حقه
 مال متقوم وقد امكن ايجاب القيمة فيجب امانى الخمر يرقى الضمان باسلامها او اسلام احد جها بالانكاح
 لان الواجب هو القيمة والاسلام لا ينافي فيها هم بخلاف ما اذا جرت البالية بين الذميين من هذا مقتضى
 بقوله لان المسلم ممنوع عن تملك الخمر لانه مسلم لا كان ممنوعا عن تملك الخمر وجب عليه قيمة الخمر اذا تلفها
 بخلاف ما اذا تلفها ذمى من ذمى هم لان الذمى غير ممنوع عن تملك الخمر وكلها من ذمى ولذلك اذا تلف ذمى
 خمر ذمى يجب عليه مثلهما وقال القدر روى في شرحه مختصر الكرخي فيمن تلف صلبا لانا اقرنا جميع على هذا
 المصنف حصارا كما نرى التي هم مقرون عليها وقد قال اصحابنا ان الذمى يمنع من تملك الخمر منه المسلم الا ان
 الخمر وكل الخمر لا استثناء بالامان ولو جئنا وضربوا بالعبد ان منعناهم من ذلك كله كما يمنع
 المسلمين لانه لم يستثن كذا ذكره القدر روى في شرحه هم وبخلاف الربوا من اى عدم التعرض في سبب القيمة

والسيف موضوع لينة
 كالزوم والاذى التقوم
 فقد وجد اطلاق
 مال ملوك متقوم
 فيمنه من لان انضمان
 موجب اطلاق المال
 التقوم هم بخلاف
 الميتة والدم شش
 هذا جواب العباس
 عليه الشافعي رحمه الله
 ولكن لم يذكره في
 الكتاب هم لان احدا
 من اهل الاديان لا
 يدين بمثلها شش
 اى قول الميتة
 والدم قيل المراد
 من الميتة الذمة
 مات تحت الفقه
 اما الذمة حققة
 او ضروية حتمات
 كما يفعله الجوس
 فعند ابي يوسف
 رحمه الله لينة
 المسلم بالعصب
 والاطراف وقال
 محمد رحمه الله
 لا يضمن كما
 لينة هم الا انه
 يجب قيمة الخمر
 والكان من ذوات
 الامثال شش اى
 لان الشان ويز
 قيمة الخمر لا
 مثلهما وانما
 ذكرنا الخمر في
 قوله والكان
 بنا ويل الشان
 او المذكور هم
 لان المسلم
 ممنوع عن
 تملكها من اى
 تملك الخمر هم
 لكونه اغراضا
 من اى لكون
 التملك اغراضا
 للزوم في بعض
 النسخ اغراضا
 لها تباين في
 الضمير على
 الاصل واما
 التذكير فله في
 التاويل الذمة
 ذكرناه فان
 قلت ما الفرق
 بين ما اذا
 تلف ذمى حمى
 ثم اسلم حيث
 لا يجب عليه
 شئ لا القيمة
 ولا القيمة
 ولا الخمر عند
 ابي يوسف
 رحمه الله
 وسه روى عن
 ابي حنيفة
 رضى الله تعالى
 عنه والرواية
 في المبسوط
 والاسلام
 المقارن لا
 يمنع وجوب
 القيمة فالطاري
 اولى قلت الفرق
 انه حين
 تلفه لم يكن
 اطلاقا سببا
 لوجوب القيمة
 لانه لو
 وجد بعد ذلك
 سبب الوجوب
 وعند محمد
 رحمه الله
 وهو روى
 عن ابي
 حنيفة
 عليه
 قيمة
 الخمر
 لانه
 لا
 يمكن
 ايجاب
 الخمر
 لانه
 مسلم
 ولا
 يمكن
 ابرأوه
 عن
 الضمان
 لان
 التلف
 عليه
 ذمى
 والخمر
 في
 حقه
 مال
 متقوم
 وقد
 امكن
 ايجاب
 القيمة
 فيجب
 امانى
 الخمر
 يرقى
 الضمان
 باسلامها
 او
 اسلام
 احد
 جها
 بالانكاح
 لان
 الواجب
 هو
 القيمة
 والاسلام
 لا
 ينافي
 فيها
 هم
 بخلاف
 ما
 اذا
 جرت
 البالية
 بين
 الذميين
 من
 هذا
 مقتضى
 بقوله
 لان
 المسلم
 ممنوع
 عن
 تملك
 الخمر
 لانه
 مسلم
 لا
 كان
 ممنوعا
 عن
 تملك
 الخمر
 وجب
 عليه
 قيمة
 الخمر
 اذا
 تلفها
 بخلاف
 ما
 اذا
 تلفها
 ذمى
 من
 ذمى
 هم
 لان
 الذمى
 غير
 ممنوع
 عن
 تملك
 الخمر
 وكلها
 من
 ذمى
 ولذلك
 اذا
 تلف
 ذمى
 خمر
 ذمى
 يجب
 عليه
 مثلهما
 وقال
 القدر
 روى
 في
 شرحه
 مختصر
 الكرخي
 فيمن
 تلف
 صلبا
 لانا
 اقرنا
 جميع
 على
 هذا
 المصنف
 حصارا
 كما
 نرى
 التي
 هم
 مقرون
 عليها
 وقد
 قال
 اصحابنا
 ان
 الذمى
 يمنع
 من
 تملك
 الخمر
 منه
 المسلم
 الا
 ان
 الخمر
 وكل
 الخمر
 لا
 استثناء
 بالامان
 ولو
 جئنا
 وضربوا
 بالعبد
 ان
 منعناهم
 من
 ذلك
 كله
 كما
 يمنع
 المسلمين
 لانه
 لم
 يستثن
 كذا
 ذكره
 القدر
 روى
 في
 شرحه
 هم
 وبخلاف
 الربوا
 من
 اى
 عدم
 التعرض
 في
 سبب
 القيمة

بخلاف الربوا فانما تعرف لهم في البطل عقبة الربوا حتى لو باعوا مائة دينار من يمين لستروا الدرهم لزموا وقال
 الا ترى اى اى هذا الذمة ذكرنا ما ومن كون الذمة غير ممنوع عن تملك الخمر بخلاف الربوا فانما ممنوع عنه
 وقيل الاولى ان يتعلق بقوله نحن امرنا ان تتركهم وما يدينون الى آخره هم لانه يستثنون عن عقودهم شش اى
 لان الربوا يستثنى عن عقود اهل الذمة لانه لم يرد عليه عقد الامان الا ترى الى قوله تعالى في سورة النساء
 واخذ بهم الربوا هم وبخلاف العبد المرتد يكون للذمة شش عطف على قوله وبخلاف الربوا الغير الذمة
 اذا اشتريه عبيدا ثم ارتد العبد فانه يمس حتى يتوب او يقتل ولا يجب قيمة الذمة كما سئل انا لا نفقه
 على قوله وتلكم بل نأخذ ومن يد في قبضته وان كان امته نجسها ابدانا ويستتبعها ورما قبل وهو ايضا مقبوس عليه
 للشافعي روى وجوب اجواب ما اشار اليه بقوله هم لانا ما نحننا لهم ترك التعرض لشش اى للعبد المرتد هم
 لما فيه شش اى في ترك التعرض هم من الاستتغاف بالدين شش بالترك والاعراض عنه فان قلت يشك
 على هذا التعليل بالوفاق ما يبى نصراني حيث يضمن قيمته صلبا وفي ترك التعرض استحقاق بالدين قلت
 ذاك كقولنا على وانصراني مقر على ذلك بخلاف الارتداد هم وبخلاف ترك البنية عامدا اذ كان لمن يبيع شش
 يتعلق بقوله امرنا ان تتركهم وما يدينون يعني لما امرنا ان تترك اهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل
 وجب علينا ان تترك اهل الاجتهاد على ما اعتقدوه ومع احتمال الصحة فيه بالطريق الاولى ومنه يجب ان يقول
 بوجوب الضمان على مرتكف ترك التسمية عامدا لانه مال متقوم في اعتقاد الشافعي ومن تابعه ووجوب
 ما قال بقوله هم لان ولاية الجاهلية ثابتة شش اى ولاية الامم الزام الحاجة ثابتة وقد ثبت بالنص حرمته
 فلا يعتبر في ايجاب الضمان وتعالى ان يقول لا نسلم ان ولاية الحاجة ثابتة لان الدليل الى الال على ترك
 الحاجة مع اهل الذمة وال على تركها مع المجتهدين بالطريق الاولى على ما قررتم والجواب ان الدليل ليس
 هو قوله عليه السلام امر لوبسهم وما يدينون وكان ذلك بعقد الذمة وهو متفق في حق المجتهدين هم
 قال فان غصب من مسلم حرا فملكها شش قال في الجامع الصغير وقع في عامة النسخ وان غصب باليد او وبها
 اوجه وصورتها فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة
 فيقتل الخمر ويدفع جلد الميتة قال لصاحب الخمر ان ياخذ الخمر بغير شئ واما جلد الميتة فله ان ياخذها ويرد على
 ما زاد على الدبغ في الجلد فان كان الغاصب استملكها جميعا ضمن الخمر ولم يضمن الجلد المدبوغ
 قال ابو يوسف روى محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة
 ميتة فدفعه شش اى او غصب جلد ميتة فدفعه هم فلصاحب الخمر ان ياخذ الخمر بغير شئ واما جلد الميتة فله ان ياخذها ويرد على
 عليه ما زاد على الدبغ في شش قال القدر روى في شرحه مختصر الكرخي فيمن تلف صلبا لانا اقرنا جميع على هذا
 صاحبنا فدفع جلد ما فاما اذا اتى صاحب الميتة الميتة في الطريق فاخذ رجل جلد ما فدفعه فقد قالوا انه لا يسل
 له على الجلد لان القابا باقية لافقه فلا يثبت له الرجوع كالبقاء النوى وعن ابي يوسف ان له ان ياخذ
 في هذه الصورة ايضا هم والمراد بالفصل الاول شش يعني المراد بوجوب الفصل الا في الجامع الصغير وهو
 قوله فلصاحب الخمر ان ياخذ الخمر بغير شش هم اذ اظلمها بالنقل من الشمس اى النخل ومنه شش اى من نقل

لانه مستثنى عن
 عقودهم وبخلاف
 العبد المرتد يكون
 للذمة شش اى
 ضمانهم قوله
 التعرض له لما فيه
 من الاستغاف
 بالدين وبخلاف
 متروك التسمية
 عامدا اذ كان
 لمن يبيع لان
 الحاجة ثابتة
 قال فان غصب
 من مسلم حرا
 فملكها شش
 في نسخة فلصاحب
 الخمر ان ياخذ الخمر
 بغير شش وياخذ
 جلد الميتة ويرد
 عليه ما زاد
 الدبغ فيه ولله
 بالفصل الاول اذا
 خلعها بالنقل
 من الشمس
 الى النخل ومنه

